عبد الرحمن الرافعي

ثورة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١



ثورة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

بقلم

عبد الرحمن الرافعي

يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة. وتطور الحوادث من بعد إنتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم. مهادنة الثورة. استمرار الثورة. محاكمات الثورة. لجنة ملنر والحوادث التى لابستها. مفاوضات ملنر. استشارة الأمة فى مشروع ملنر. التبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية. هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩؟ وفيم نجحت؟ وثائق تاريخية.



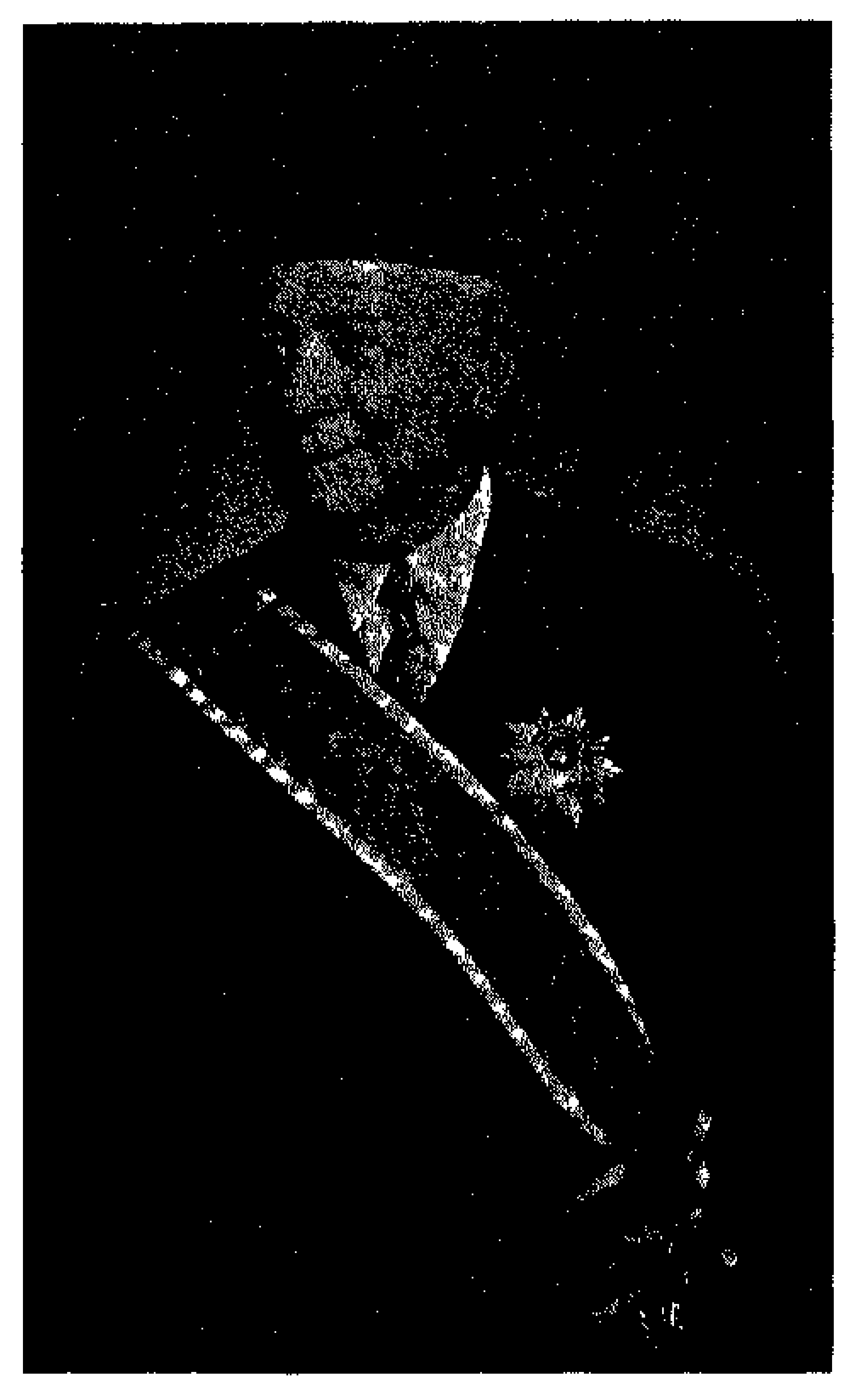
دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .



عبد الرحمن الرافعي

ولد فى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ – وتوفى فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الرابعة

نحمد الله سبحانه وتعالى إذ هيأت دار المعارف الفرصة فى نشر كتاب والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعى عن ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين، وهى ضمن سلسلة مؤلفاته فى تاريخ مصر القومى، ويجمع أحداث مصر القومية فى الفترة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١.

وهذه الطبعة الرابعة من الكتاب تطابق تماماً الطبعات السابقة.

وآخرها الطبعة الثالثة التى كانت أخرجتها دار الشعب سنة ١٩٦٨.

والله ناصرنا وهادينا إلى الخير.

كريمات المؤلف

سنة ١٩٨٧ — عبد الرحمن الرافعى

تقديم الكتاب

ثورة سنة ١٩١٩

لا غنى لكل مثقف أو قارئ أو مؤرخ، أو أستاذ فى جامعة من الجامعات عن مؤلفات المؤرخ الوطنى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى.

وهى سلسلة تاريخ مصر القومى. قديمه وعصوره الوسطى. وحديثه. إذ ثبت أنها المرجع الهام. بل لا أكون مغالياً إذا وصفتها بأنها المرجع الوحيد لتاريخ بلدنا العزيزة. حرره الرافعى فى حيدة تامة. بعيداً عن أى غرض أو هوى. فكان القاضى النزيه. والحكم العادل فيما جمعته مؤلفاته.

وأن من أصعب الأمور أن يتعرض المؤرخ لثورة من الثورات. وقد سبق للرافعى أن كتب عن ثورات سابقة. منها ثورة القاهرة الأولى وثورتها الثانية. والثورة العرابية. ثم ثورة سنة ١٩١٩. التى وصفها الرافعى بأنها تفضل السابقة فى نتائجها.

والرافعى بدأ كتابه مشيراً فى مقدمة الطبعة الثانية التى ظهرت فى أكتوبر سنة ١٩٥٥. إلى أن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. أحدثت من التغييرات والإصلاحات الاجتماعية الجوهرية. فى حياة الشعب ومن الناحيتين السياسية والقومية ما يزيد على نتائج ثورة سنة ١٩١٩. ولكن لا يمكن أن تغض ثورة سنة ١٩٥٢ من مكانة ثورة سنة ١٩١٩. ولهذا لم يغير أو يبدل فيما كتبه عنها. لأنه كما قال إن الحقائق التاريخية لايجوز أن تكون موضع التعديل والتبديل، ولا أن يعاد كتابتها بأسلوب جديد. كلما تغيرت الظروف والعهود، لأن التاريخ هو التاريخ. وحقائقه وحوادثه يجب أن تكون بمنأى عن مثل هذا التغيير أو التبديل. فالحقائق التاريخية الثابتة يجب أن لا تتغير. وقد يتغير

تفسيرها والتعليق عليها. ولكن الرافعي لم يجد في تفسيره للحوادث وتعليقه عليها ما يستدعي أي تغيير...!

ويبدأ الرافعي كتابة الفصل الأول بوصف حالة مصر ومركزها الدولي قبل الحرب العظمى الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨ ولم نشبت الحرب؟ وما صدر خلالها من إعلان الأحكام العرفية. ووضع الرقابة على الصحف. وقانون التجمهر والحماية البريطانية. وخلع الخديوي عباس حلمي الثاني. وتولية السلطان حسين كامل عرش مصر. ويسجل الرافعي في كتابه الوثائق الرسمية التي تناولت هذه الأحداث. ومن بين تلك الأحداث مظاهر الاحتجاج التي بدت من الشعب وطلبة مدرسة الحقوق والتي كانت مظاهرتهم واحتجاجهم سبباً في فصل الكثير منهم. المدونة أسماؤهم في الكتاب.

وبهذه، المناسبة كان هناك استيضاح لأستاذي الرافعي مني عن سبب ذكر أسماء أشخاص كثيرين. في سائر مؤلفاته سواء منهم من كان له موقف وطني إيجابي. أو له موقف سلبي. منهم من وقف ضد الأحتلال والحكم المطلق. ومنهم من هادن هاتين الجهتين بل سار في ركبهما. فكان رده. أن التاريخ يوجب عليه أن يذكر الحدث ومن كان له أثر فيه. هذا فضلا عن أن ذكر أسماء الأشخاص يدفع القارئ الباحث أن يتابع حلقات هذا الشخص في حياته السياسية – هل ظل في طريقه السليم أم ابتعد عنه وتغير مسلكه. وسبب ذلك!!

ويشرح الرافعي في الفصل الأول تفصيلات عن حالة مصر في بدء الحرب العظمى وخلالها، ثم بين في الفصل الثاني أسباب الثورة لأن لكل ثورة أسبابها من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثم يجمع الفصل الثالث من الكتاب تأليف الوفد المصري وتطور الحوادث. والفصل الرابع عن مقدمات الثورة. والفصل الخامس قيام الثورة نفسها ثم الثورة في الأقاليم (الفصل السادس) وذكريات الرافعي عن ثورة سنة ١٩١٩ في الفصل السابع، وهي ذكريات توضح جزءاً من جهاد الرافعي في مجال

السياسة والوطنية الحقة. وينتهى الفصل الثامن بحديثه عن مواجهة الثورة. ثم يقدم لنا الفصل التاسع حتى الخامس عشر ويختمه بالفصل السادس عشر عن نجاح الثورة وفيما نجحت ونتائج الثورة.

والرافعى لم ينهج فى كتابته عن ثورة سنة ١٩١٩ مجرد تسجيل الحدث التاريخى بل يسبقه بشرح الظروف المحيطة بالحدث. ثم بأسبابه ثم شرح الحدث نفسه ورأيه فيه. بكل حيدة وصدق وأمانة ثم أثر هذا الحدث فى جميع النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. هذا نهج الرافعى وعلى من يدعى غير ذلك أن يرجع إلى هذا الكتاب بجزئيه. فإن الكتابة عن ثورة سنة ١٩١٩ ! استدعت من الرافعى جهداً وعرقاً وبحثاً واستقصاءً. وفى نظرى أنه لولا هذا الكتاب لما عرفت أى محافظة تاريخها القومى الذى اختارته لنفسها معاصراً لبدء واقعة الثورة فى أنحائها وأسماء شهدائها ورجالها، وما بدا منهم تأييداً لهذه الثورة وغير ذلك من الأحداث الهامة.

لا أريد الإطالة فى تقديم الكتاب وعلى القارئ أن يحكم على الكتاب بعد قراءته وأنا موقن أنه سيصل إلى نفس النتيجة التى كشفها المؤلف جزى الله الرافعى خير الجزاء وفى جنات النعيم مقامه.

المستشار حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

سنة ١٩٨٧

مقدمة الطبعة الثالثة

حمدًا لله فها هى الطبعة الثالثة من كتاب المغفور له والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعى عن ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين - تخرج إلى عالم النور بعد وفاته، تطابق الطبعتين السابقتين دون تغيير - وذلك بفضل الفرصة التى أتاحتها لنا دار ومطابع الشعب وحتى يقف القارئ على تاريخ مصر القومى - وفق الله أمتنا إلى النصر والخير.

أكتوبر سنة ١٩٦٨

كريمات المؤلف

عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى أبريل سنة ١٩٤٦. وإنى بإعادة طبعه سنة ١٩٥٥ أود أن أذكر أن الطبعة الثانية لا تختلف عن الطبعة الأولى فى إيرادها الحوادث وتفسيرها والتعليق عليها، ولا فى العبارة والإخراج.

لقد أعقب ثورة سنة ١٩١٩ قيام ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢. ثورة الجيش المباركة التى تعيش البلاد فى ظلها، والتى أحدثت من التغييرات والإصلاحات الجوهرية فى حياة الشعب السياسية والاجتماعية والقومية ما يزيد على نتائج ثورة سنة ١٩١٩، وهو ما سأزيده بيانًا عندما تتاح لى الفرصة لتأريخها. على أن ثورة سنة ١٩٥٢ لا تغض من مكانة الثورة التى شبت سنة ١٩١٩، ومن ثم رأيت من الحق والإنصاف أن لا أغير شيئًا من الطبعة الأولى لهذا الكتاب، وعندى أن الحقائق التاريخية لايجوز أن تكون موضع التعديل والتبديل، ولا أن تعاد كتابتها بأسلوب جديد كلما تغيرت الظروف والعهود، والتاريخ هو التاريخ، وحقائقه وحوادثه يجب أن تكون بمنأى عن مثل هذا التغيير والتبديل، فالحقائق التاريخية الثابتة يجب أن لا تتغير، وقد يتغير تفسيرها والتعليق عليها، ولم أجد فى تفسيرى للحوادث وتعليقى عليها ما يستدعى أى تغيير، ولذا فإن الطبعة الثانية من هذا الكتاب هى ذات الطبعة الأولى، ولم أضف إليها سوى نبذة يسيرة عن صدى الثورة فى دمياط، جاءتنى فى رسائل بعض المواطنين بعد ظهور الطبعة الأولى، فأثبتها فى الطبعة الثانية، وحرصت على أبراز إضافتها بالإشارة إلى ذلك فى هامش الكتاب، ولكى يعرف القارئ أنها مضافة، ولكى يبقى الكتاب كما أخرجته أول مرة.

ثم إنى فى الحديث عن زواج السلطان (الملك) فؤاد وعن مولد الملك السابق فاروق، وكلاهما فى الجزء الثانى، قد غيرت عنوان الحادثين، فبعد أن

كان عنوان الحادث الأول (القران السلطانى السعيد) جعلته (زواج السلطان فؤاد). وكان عنوان الحادث الثانى (مولد الفاروق)، فجعلته (مولد فاروق)، وأوجزت الكلام فى كليهما، ولم أوجز القول ولم أغير شيئًا فى غير هذين الموضعين، بحيث جاءت الطبعة الثانية طبق الأصل من الطبعة الأولى

والله يهدينا سواء السبيل.

أكتوبر سنة ١٩٥٥

عبدالرحمن الرافعى



مقدمة الطبعة الأولى

١

فى هذا الكتاب عرض وتاريخ لثورة سنة ١٩١٩، أعرضها وأؤرخها، كما أرخت الثورة العرابية من قبل، فهما ثورتان متعاقبتان فى تاريخ مصر الحديث، تتشابهان فى الأغراض والمقاصد، وإن كانت الثانية تفضل الأولى فى النتائج.

إن ثورة سنة ١٩١٩ هى مرحلة هامة فى تاريخ مصر القومى، شبت فى عقاب الحرب العالمية الأولى، وكانت ولا تزال الأساس لكل التطورات التى تعاقبت على البلاد فى السبع والعشرين سنة الماضية، وحوادث هذه الحقبة من الزمن لاتعرق حق المعرفة إلا بدراسة هذه الثورة، فهى جديرة بالتدوين والتحقيق فى شتى نواحيها.

٢

لكل ثورة أسباب ومقدمات ينبغى أن نتعرفها، لكى نفهم الثورة على حقيقتها، وتبدو لنا صورتها واضحة جلية، من أجل هذا مهدت لدراسة ثورة سنة ١٩١٩ ببحث أسبابها ومقدماتها، وإذ كانت حالة مصر خلال الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٤-١٩١٨) من أسباب تلك الثورة ومقدماتها، فقد أفردت لها الفصل الأول من الكتاب، ثم تقصيت أسباب الثورة جميعها، من ساسية واقتصادية واجتماعية، ورجعت بها إلى عدة سنوات خلت، فهى من الوجهة السياسية ترجع إلى تذمر الشعب من الاحتلال الأجنبى، وإخلافه وعوده فى الجلاء، وتغلغله فى شئون البلاد كبيرها وصغيرها، وإلغائه دستورها،

ومحاولته فصل السودان عنها، ثم إعلانه الحماية الباطلة عليها فى ديسمبر سنة ١٩١٤ إبان الحرب، ولقد كتم الشعب تذمره طيلة مدة الحرب، تحت ضغط الأحكام العرفية، حتى إذا عقدت الهدنة، وبدا من الحكومة البريطانية إصرارها على توكيد الحماية وتثبيتها، ويئس الشعب من الوصول إلى حقوقه بالطرق السلمية، جنح للثورة، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال، ويحقق بها آماله فى الحرية والاستقلال.

وكان لمبادئ الرئيس ولسن أثرها فى التمهيد للثورة، بما أعلنه من حق الشعوب فى تقرير مصيرها، كما أن جهاد الحزب الوطنى له الفضل الكبير فى تهيئة البلاد لها، وذلك بما بثه فيها، على تعاقب السنين، من روح الوطنية الصادقة، وما غرسه مصطفى كامل ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما فى نفوس الجيل من المثل العليا، فترسمت الأمة خطاهم فى الجهاد الخالص لله والوطن، بحيث صارت فى سنة ١٩١٩ على استعداد لأن تبذل فى سبيل الاستقلال كل تضحية مهما عظمت.

ثم جاء تأليف الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ برئاسة سعد، معجلا لظهور الثورة، إذ كان موقف سعد وصحبه من الانذار الذى وجهه إليهم الجنرال وطسن قائد القوات البريطانية فى ٦ مارس سنة ١٩١٩، بمثابة دعوة للمقاومة العامة، فلقد أنذرهم بأن لا يجعلوا الحماية موضع معارضة أو مناقشة، وألّا يعرقلوا تأليف وزارة جديدة، تخلف وزارة رشدى باشا المستقيلة، وتوعدهم بأشد العقوبات العسكرية، فلم يتراجعوا أمام هذا الإنذار، واستمروا فى المقاومة، وأعقب ذلك اعتقال سعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس، فكان بمثابة الشرارة التى أشعلت نار الثورة.

فالثورة من الوجهة السياسية ترجع إلى كل هذه العوامل مجتمعة، وهى من الوجهة الاقتصادية رد فعل ضد النظم المالية والاقتصادية التى عانتها البلاد قبل الحرب وفى خلالها، فقد طغت المصالح الأجنبية على الاقتصاد القومى، فى ظل الاحتلال وتحت كنفه ورعايته، وأفضى ذلك الطغيان إلى استعباد الشعب

ماليًا واقتصاديًا، إلى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسى، مما كان له أثره فى دفع الناس إلى الثورة، وكان للعوامل الاجتماعية أيضًا نصيب فى التمهيد لها، فإن انتشار التعليم، وتطور الأفكار، واتساع المدارك، وارتقاء أساليب الحياة، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية، والنهضة النسوية، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح الوطنية، وجعل المجتمع أكثر تطلعًا إلى الاستقلال، وأشد تبرمًا بالنظم الاستعمارية، التى ترجع به إلى الوراء، وتفقده كرامته الانسانية، وحقوقه الطبيعية.

٣

شبت الثورة فى شهر مارس سنة ١٩١٩، وبدأت بمظاهرات سلمية تطوف فى شوارع العاصمة، هاتفة بالاستقلال، منادية بسقوط الحماية، ولم يكن الظن بادئ الأمر أنها الثورة، إذ كان الكثيرون يعتقدون أنها مظاهرات وقتية، تنتهى فى يومها، ولا يكون لها ما بعدها، ولكنها استمرت فى الأيام التالية، وتصدت لها السلطة العسكرية البريطانية بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وسالت الدماء فى الشوارع، فلم يرهب المتظاهرون القتل، واستمروا فى مظاهراتهم، وانضمت إليهم طوائف الشعب كافة، وامتدت الحركة إلى الأقاليم، فقلدت العاصمة فى مظاهراتها وإضرابها، وفاقتها فى بعض المواطن فى العنف والشدة، واستهدفت الجماهير فى المدن والقرى للقتل، ولقيت ما لقيت من ضروب الأذى والنكال، وقطعت السكك الحديدية، والأسلاك البرقية والتليفونية، وتعطلت المواصلات فى جميع النواحى، فأدرك من كان فى نفسه شك أنها «الثورة».

٤

عمت الثورة أرجاء البلاد، دون أى تدبير أو تنظيم، لم تكن ثمة هيئة أو جماعة تدعو إليها أو توجهها، بل شملت البلاد فجأة؛ وعلى غير انتظار، وكان ذلك من مظاهر جلالها وروعتها، وظهر فيها فضل الشعب، إذ أدرك بفطرته

السليمة أن الحركة الوطنية إنما قامت ضد الاحتلال الأجنبى، وكان مقصودًا منها بداهة جلاء الاحتلال عن البلاد، وأن الاستقلال الصحيح لا يتحقق إلا بالجلاء، وعلى هذا الأساس قامت الثورة، فبرنامج الثورة كان أوسع مدى من برنامج الوفد، ولم تكن الثورة وليدة الوفد، ولا وليدة سعد، بل كلاهما وليد الثورة، هذه حقيقة يقتضينا الانصاف أن نذكرها، تقريرًا للواقع، وإبرازًا لفضل الشعب فى ثورة سنة ١٩١٩، فلقد اتجه وجهة الجلاء، واحتمل فى سبيل الجهاد ما احتمل من شدائد وتضحيات، ولذلك عنيت ضمن ما عنيت به فى تدوين وقائع الثورة بتسجيل تضحيات الشعب وجهاده، واستنفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الثورة، ولا غرو فهى الناحية التى هدانى البحث إلى أنها عماد الحركة القومية؛ وليس هذا اتجاه فى التفكير جديدًا عندى، ولا أقصد منه أن أغمط حق الكبراء والعظماء، بل هو الاتجاه الذى توافرت على صحته الحقائق والحوادث، ولقد جعلته منذ نحو سبع عشرة سنة أساسًا لدراسة التاريخ القومى، وأوضحت هذا الأساس فى مقدمة الجزء الأول، من «تاريخ الحركة القومية»، سنة ١٩٢٩، إذ قلت: «ما هى الجهود التى بذلتها الأمة فى سبيل تحرير مصر من النير الأجنبى، وفك قيود الاستبداد عنها، وتقرير حقوق الشعب السياسية؟ ما هى الجهود التى بذلتها، والآلام التى احتملتها، فى سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة؟ ما هى الحوادث التى ارتبطت بهذه الجهود، أو وقعت خلالها وناصرتها أو عرقلتها؟ ما هى الأدوار التى تطورت إليها الحركة القومية من بدء ظهورها إلى اليوم؟ ما هى نظم الحكم التى تعاقبت على البلاد فى خلال تلك الأدوار، وما مبلغ أثرها فى تطور الحركة القومية؟ هذا هو موضوع الكتاب، وتلك هى المسائل التى بحثتها جهد المستطاع على هدى الحقائق التاريخية[1]».

فالمنهج الذى اتخذته قاعدة لدراستى منذ ١٩٢٩ هو ذات المنهج الذى اتبعته فى تاريخ ثورة سنة ١٩١٩، وهذا ما حدا بى إلى البحث عن أشخاص

---

(١) تاريخ الحركة القومية. الجزء الأول. الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩ ص ٦.

الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فيها، وتسجيل أسمائهم فى صحائف هذا الكتاب، ولعلك تلحظ من تتبعهم أنهم فى الغالب شهداء مجهولون، من بيئات مجهولة، ومن غير البيئات التى تنازعت مجد الثورة وثمرتها فيما بعد، على أن هؤلاء الشهداء هم قوام الثورة وأساسها، وهم فخرها وهم أبطالها، فلهم علينا حقوق يلزمنا أن نرعاها، وفى ذمتنا لهم أمانة ينبغى أن نؤديها، وإذا كان قد فاتنى أن أذكرهم جميعًا، وأعوزنى العثور على أسماء بعضهم، فإنى أرجو أن يوفق غيرى إلى إكمال هذا النقص، وأن ينبهنى من يشاء إلى من فاتنى ذكرهم، فأضيف أسماءهم فى طبعة الكتاب الثانية، لأنه لا يجمل بنا أن نبخس أولئك الشهداء الأبرار حقهم، وحسبهم أنهم ضحوا بحياتهم دون أن يرهقوا الشعب باقتضاء الأجر والمكافأة، أو ينالوا على جهادهم جزاءً ولا شكورًا، ولعلنا تلقاء تضحياتهم نقوم ببعض ما يقتضيه الوفاء، تخليدًا لذكرياتهم المجيدة.

٥

توقيت الثورة

دونت وقائع الثورة وأطوارها وملابساتها ونتائجها فى فصول الكتاب، مما لايغنى عنه هنا تلخيص أو إجمال، وإنما يلزمنى فى هذه المقدمة توقيت الثورة، وتحديد مداها من الوجهة الزمنية، لمعرفة مبدئها ومنتهاها، فلقد بدأت فى مارس سنة ١٩١٩، واستمرت حوادثها إلى شهر أغسطس، وتجددت فى أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة، أما وقائعها السياسية فلم تنقطع، واستمرت متتابعة إلى شهر أبريل سنة ١٩٢١، أى أنها مكثت نيفا وسنتين، ثم أعقبها انقسام داخلى، يختلف وإياها فى الحوادث والاتجاهات، ولذلك لم أدمجه فى تاريخ الثورة، ورأيت من حسن التنسيق أن أجعله جزءا من كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية».

٦

وإذا كنت قد أرخت ثورة سنة ١٩١٩ ومجدتها، فإنى مع ذلك لا أعود إلى الثورة، فى ذاتها، وسيرى القارئ من ذكرياتى عن الثورة (ص٢٦٣) انى لست من أنصار العنف، ولا أدعو إليه، بل أدعو إلى النضال بالوسائل السلمية، أدعو إلى الإخلاص للوطن، فإن عقيدة الإخلاص الذى لا نهاية له فى نفس كل مواطن، هى عدة الأمة فى حياتها القومية، وأن فى القوة المعنوية للنفوس، دون القوة الغشوم، ما يكفل لها تحقيق آمالها، وفى ميادين الجهاد السلمى، وفى ساحات الكفاح السياسى والاقتصادى، مجال فسيح، لأعمال مجيدة، تنهض بهذا الوطن، وتحقق أهدافه، وترد عنه أحداث الزمان.

أسأل الله أن يلهمنا قول الحق، ويجنبنا مسالك الهوى، ويهدينا سواء السبيل، عليه اعتمد، وبه أستعين.

أبريل سنة ١٩٤٦.

عبد الرحمن الرافعى

أقسام الكتاب

الفصل الأول

مصر فى أثناء الحرب العظمى الأولى

(١٩١٤ - ١٩١٨)

لا ريب فى أن حالة مصر خلال الحرب العظمى الأولى تعد من أسباب ومقدمات ثورة سنة ١٩١٩، من أجل ذلك يجدر بنا أن نصف هذه الحالة، ونرسم للقارئ فكرة واضحة عنها، وعن حوادث مصر وتطوراتها فى تلك الفترة التى انتهت إلى الثورة. ولقد ألمعنا إلى بعض الحوادث فى الفصل الثالث عشر من كتاب (محمد فريد)، والآن نعود إلى بيانها فى شىء من التوسع، وبالتفصيل الذى يقتضيه المقام.

نشبت الحرب العظمى الأولى فى يوليه - أغسطس سنة ١٩١٤، على أثر مقتل الأرشيدوق فرنسوا فردينند ولى عهد النمسا يوم ٢٨ يونيه بيد أحد الصربيين، إذ أعلنت النمسا الحرب على الصرب يوم ٢٨ يوليه، فهبت الروسيا لنجدة الصرب، وأعلنت الحرب على النمسا، فانتصرت ألمانيا لحليفتها النمسا، ثم وقفت فرنسا إلى جانب حليفتها الروسيا، وفى ٤ أغسطس ١٩١٤ دخلت بريطانيا العظمى الحرب إلى جانب فرنسا والروسيا.

مركز مصر الدولى قبل الحرب

كان مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الماضية تحدده معاهدة لندن المبرمة سنة ١٨٤٠ التى كانت صكا دوليًا التزمت الدول باحترامه[١]، وأهم أحكام هذه المعاهدة الاعتراف باستقلال مصر المكفول من الدول، وضمان عرش

(١) راجع الحديث عن هذه المعاهدة فى كتابنا عصر محمد على ص ٢٩٠ و٣١٢ الطبعة الرابعة.

مصر فى أسرة محمد على، ولم يكن يحد من هذا الاستقلال سوى قيد السيادة العثمانية التى قررتها معاهدة لندن، وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن، حتى صارت سيادة اسمية، إذ لم يكن بقى من مظاهرها سوى الجزية السنوية[٢] التى التزمت مصر بها حيال تركيا، وقد رهنتها الحكومة التركية إلى دائنيها من البيوت المالية الأجنبية بأن حولتها إليهم، وقبلت الحكومة المصرية هذه الحوالة، وتعهدت لأولئك الدائنين بأن تدفع لهم أقساط ديونهم خصماً من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥.

فمصر إذن كانت من الوجهة الرسمية مستقلة استقلالا مكفولا بمعاهدة دولية، لايقيده سوى السيادة الاسمية لتركيا، تلك السيادة التى كانت سائرة من نفسها نحو الفناء والزوال، ولم يكن لهذه السيادة مظهر ما أو أثر عملى يحد من الاستقلال إذا قورنت بالامتيازات الأجنبية، وفى ذلك يقول المارشال «ويفل» فى كتابه عن «اللنبى»: «قليل من البريطانيين من كان يعرف أن مصر كانت تتمتع باستقلالها الذاتى تحت السيادة التركية منذ عهد محمد على، وأن هذا الاستقلال كاد أن يكون تامًّا إذا استثنينا الامتيازات الأجنبية».

ذلك كان مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن الاحتلال البريطانى قد عصف باستقلالها منذ سنة ١٨٨٢، فإلى جانب الاستقلال الرسمى. قام الاحتلال الفعلى، الذى حمل فى ثناياه الحماية المقنعة، وأضحى المعتمد البريطانى هو الحاكم الحقيقى للبلاد، وخضعت الحكومة الأهلية للسيطرة الإنجليزية، التى استبدت بشئون البلاد كافة، وحاولت فصل السودان عنها، وألغت الدستور الذى كان قائماً قبل الاحتلال.

تفاقم الحالة عقب نشوب الحرب

لزمت مصر الحياد فى تلك الحرب، حتى خاضت إنجلترا غمارها، فتغير موقفها تبعًا لسياسة إنجلترا، وأخذت الحكومة المصرية بتأثير وجود الاحتلال

(٢) مقدارها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه عثمانى (٦٨١,٤٨٦ جنيه مصرى).

البريطاني، تقف من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية، فخولت إنجلترا حق التمتع بحقوق الحرب كافة في الموانئ المصرية، وفي جميع جهات البلاد، وأول عمل اتخذته في هذا الصدد هو القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤، أي عقب إعلان الحرب بين إنجلترا وألمانيا مباشرة «بشأن الدفاع عن القطر المصري في أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى»[٣]، فقد جاء في ديباجته ما يدل على تبعيتها لإنجلترا في تلك الحرب، قال:

«بما أنه قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلنده والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند، وبين إمبراطور ألمانيا، ونظرًا لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية، وبما أنه من الضروري نظرًا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصري، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ الاجراءات الآتية، فلهذه البواعث، يكون معلومًا لدى جميع ذوي الشأن أن مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سن ١٩١٤) تحت رياسة عطوفتلو أفندم القائمقام الخديوي قد قرر ما يأتي».

وفحوى القرار هو منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأي ثغر ألماني، وحظر التصدير إلى ألمانيا وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ المصرية، واعتبار السفن الألمانية الراسية في الثغور المصرية سفنا معادية، وحجزها في تلك الثغور.

وفي ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤ أصدر مجلس الوزراء قرارًا آخر بسريان أحكام القرار السابق على النمسا والمجر.

---

(٣) الوقائع المصرية عدد ٦ أغسطس سنة ١٩١٤.

وفى شهر أغسطس أيضًا وضعت الرقابة على البرقيات والخطابات المرسلة بين مصر والخارج أو بينها وبين السودان.

قانون التجمهر

وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وضعت الحكومة قانونًا لمنع التجمهر والعقاب عليه، واعتبر تجمهرًا كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى طريق أو محل عمومى ولو لم يكن له قصد جنائى، متى رأى رجال السلطة أنه يجعل السلم العام فى خطر، وخولهم هذا القانون أن يأمروا المتجمهرين بالتفرق، ومن لم يطع هذا الأمر يعاقب بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر، أو بغرامة أقصاها عشرون جنيهًا ولم يكن فى قانون العقوبات من قبل مثل هذه العقوبة، واحتوى القانون على عقوبات أشد تصل إلى سنتين لمن يقاوم رجال السلطة فى تفريق التجمهر.

إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف

(٢ نوفمبر سنة ١٩١٤)

وعلى أثر نشوب الحرب بين تركيا والروسيا فى أول نوفمبر صار من المتوقع أن تشب الحرب بينها وبين انجلترا، فأعلن الجنرال السيرجون مكسويل Sir John. Maxwell قائد جيوش الاحتلال فى مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذى أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤، وهذا نصه:

«ليكن معلومًا أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على مراقبة القطر المصرى العسكرية لكى يتضمن حماؤه، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه[٤]».

تحريرا فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ — إمضاء

مكسويل

الفريق قائد الجيوش بمصر

(٤) الوقائع المصريه عدد غير اعتيادى (٢ نوفمبر سنة ١٩١٤).

ووضعت الرقابة على الصحف تبعًا لإعلان الأحكام العرفية.
وأصدر الجنرال مكسويل إعلانًا آخر، حذر فيه الأهلين من تكدير السلام العام ومساعدة أعداء انجلترا وحلفائها، ودعاهم إلى اتباع جميع الأوامر التى تصدرها السلطة العسكرية، قال:

«أنا جون جرنفل مكسويل لفتننت جنرال قومندان الجيوش البريطانية فى القطر المصرى المنوط بتنفيذ الأحكام العرفية أعلن بهذا ما يأتى:

أولًا: «إن السلطة التى تستعمل تحت إشرافى بمعرفة الإدارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الإدارة الملكية، بل تعتبر تكميلا لها، وعلى كل الموظفين الذين فى خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على أداء واجباتهم بكل دقة فى وظائفهم».

ثانيًا: «إن أحسن ما يمكن للأهالى عمله للصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام، أو التحريض على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه، والمبادرة باتباع جميع الأوامر التى تعطى لحفظ السلام العام وحسن النظام عن طيب خاطر، ومتى اتبعوا ذلك لا يكونون معرضين لأى تداخل فى شئونهم من السلطة العسكرية».

ثالثًا: «جميع الطلبات التى ربما تلزم للأحكام العسكرية من خدمات الأفراد أو مما يملكون تكون قابلة للتعويض التام، وتحدد قيمتها بمعرفة سلطة مستقلة إن لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين».

مصر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

الإمضاء
ج. ج مكسويل

إبلاغ هذا المنشور إلى الحكومة المصرية

وأبلغ المستر (السير) ملن شيتهام Milne Cheetham القائم وقتئذ بأعمال المعتمد البريطانى[٥] هذا المنشور إلى حسين رشدى باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو بخطاب قال فيه:

«القاهرة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤

«إلى صاحب العطوفة حسين رشدى باشا رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية.

«ياعطوفة الوزير، أتشرف بأن أرفع لعطوفتكم مع هذا صورة المنشور الذى أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية العام فى القطر المصرى، وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسائل اللازمة للدفاع عن القطر المصرى وبالتدابير التى يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة فى يد القائد العام، وأن حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظًا للسلطة التى له فى الأمور الملكية الخاصة بنظارته».

فرد عليه رشدى باشا بالخطاب الآتى:

«القاهرة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤

«إلى جناب المحترم المستر ملن شيتهام نائب معتمد بريطانيا العظمى فى مصر.

«إلى جناب الوكيل، علمنا ما جاء فى منشور قائد الجيوش البريطانية العام فى القطر المصرى والذى بعثتم به إلىّ، ونظرًا لغياب سمو الجناب

---

(٥) كان اللورد كتشنر هو المعتمد البريطانى فى مصر، وكان فى إنجلترا حين شبت الحرب، ثم تولى منصب وزارة الحربية فيها، ولما أعلنت الحماية عين السير هنرى مكماهون مندوبًا ساميًا لإنجلترا فى مصر.

الخديوى الذى نستمد منه سلطتنا أتشرف بإبلاغكم بأننا سنستمر أنا وزملائى على إدارة أعمال نظاراتنا الملكية تجنبًا للمضار التى تلحق بالبلاد إذا تعطلت حركة إدارتها الداخلية».

الحرب بين إنجلترا وتركيا وإعلان الجنرال مكسويل

ثم دخلت تركيا الحرب ضد إنجلترا وحلفائها فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤، فأصدر الجنرال مكسويل إعلانًا نشر فى الجريدة الرسمية «الوقائع المصرية» الصادرة فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤، أعلن فيه دخول تركيا الحرب، وأوضح وجه اعتدائها فى ذلك، وذكر أن إنجلترا تحارب لغرضين، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى ميدان القتال، واستمرار تمتع مصر بالسلام والرخاء، وأن إنجلترا أخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب وأنها لا تطلب من الشعب المصرى سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها، قال:

«قد كلفت بأن أعلن أنه من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب.

«ولو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين إمبراطورى ألمانيا والنمسا قد أقدمت الحكومة العثمانية مرارًا تحت تأثير نفوذ أعداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات، فإن حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الأعمال بمثلها تحاشيًا دقيقًا، حتى أرغمت على ذلك، ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية فى سوريا التى لا يمكن إلا أن تكون موجهة ضد القطر المصرى، بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة، وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط ألمانيين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء، فإن بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين. وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان

القتال، واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطانى فى ثلاثين سنة.

«ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى، فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالى وتطلب إليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أى مساعدة لأعدائها».

«ليحيى الملك»[٦]

وأعلن الجنرال مكسويل فى منشور آخر أصدره بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ سريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ على تركيا، قال:

«إنه لمناسبة الأحوال التى اقتضت إعلان الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا، يقتضى أن كل ما جاء فى قرار مجلس نظار الحكومة المصرية الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ لما نشبت الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وبين إمبراطور ألمانيا يسرى مفعوله على الدولة العثمانية فيما يختص بالسفن التجارية العثمانية التى تكون داخل الموانئ المصرية أو داخلة إليها، فإنه لا يسمح لها بأى وقت بمبارحة الميناء الموجودة فيه».

إعلان الحماية البريطانية

(١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤)

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر، ونشرت «الوقائع المصرية» فى اليوم نفسه إعلان الحماية، وهذا نصه:

---

(٦) كذا فى الأصل.

(إعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى)

«يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعدًا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية».

«وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها».

القاهرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

بهذا الإعلان حلت الحماية السافرة محل الحماية المقنعة التى فرضتها إنجلترا على مصر منذ سنة ١٨٨٢ ومن السهل أن تدرك ما فى هذا الإعلان من معنى البغى والعدوان، إذ ما علاقة موقف تركيا فى الحرب بإعلان الحماية البريطانية على مصر؟ لقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف لو حسنت نية إنجلترا أن تعلن الاعتراف باستقلال مصر التام، لأنه بزوال السيادة التركية عنها يصبح استقلالها تامًّا، أما ترتيب إعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية، فأمر لا يفسر إلا بالغرض الذى كان إنجلترا تسعى له. وهو إهدار استقلال مصر الداخلى والتام، وتلك كانت نيتها منذ سنة ١٨٨٢، أى منذ احتلالها غير المشروع.

خلع الخديو عباس الثانى وتولية السلطان حسين كامل

(١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

كان الخديو عباس حلمى الثانى غائبًا عن مصر وقت نشوب الحرب، فقد قصد إلى الآستانة فى أوائل الصيف، وبقى بها إلى أن أعلنت الحرب بين إنجلترا وألمانيا، وتردد فى عودته إلى مصر، برغم إلحاح رشدى باشا عليه فى ذلك، ولما اعتزم الرجوع إليها أظهرت الحكومة البريطانية رغبتها فى عدم عودته، إذ كانت نيتها مبيتة على خلعه.

ففى اليوم التالى لإعلان الحماية أعلنت خلعه، وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر، ونشر إعلان ذلك فى الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر)، وهذا نصه:

(إعلان بخلع سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية)

«وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية».

«يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية، وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على، فقبله».

القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

تبليغ الحكومة البريطانية إلى السلطان حسين كامل

وفى نفس اليوم الذى قبل فيه الأمير حسين كامل العرش، وجهت إليه الحكومة البريطانية تبليغاً على لسان السير ملن شيتهام القائم بأعمال المعتمد البريطانى، أوضحت فيه الأسباب التى سوغت بها إحداث هذا الانقلاب وحددت النظام الذى فرضه على البلاد فى عهد الحماية، قال:

«يا صاحب السمو. كلفنى ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا. وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير فى مركز مصر.

«كان فى الوزارة العثمانية حزبان، أحدهما معتدل، لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح فى تركيا، ومقتنع بأن الحرب التى دخل فيها جلالته لا تمس مصالح

تركيا فى شيء، ومرتاح لما صرح به جلالته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح، لا فى مصر ولا فى سواها. وأما الحزب الآخر فشرذمة جنديين أفاقين، لا ضمير لهم، أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالته، معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية، أما جلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية، ومهاجمة الأسطول التركى بقيادة ضباط ألمانيين ثغورًا روسية غير محصنة.

«ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق قد انضم انضمامًا قطعيًا إلى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا، وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر سقطت عنهما وآلت إلى جلالته.

«ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة، فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية.

«فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت إليها بالصفة المذكورة، وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الإصلاح الثلاثين الماضية، وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلانًا صريحًا، وأن حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقًا لنظام وراثى يقرر فيما بعد.

«بناء عليه قد كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم، قد رؤى فى سموكم أكثر الأمراء فى سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب «سلطان مصر». وإننى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم، مهما كان مصدره، وقد فوضت لى حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك.

«وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضًا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الإنعام بالرتب والنياشين.

«وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية، فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين كلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر.

«وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مرارًا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد، ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات إلى ما بعد انتهاء الحرب.

«وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية علىّ أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته، طبقًا لتقاليد السياسة البريطانية، قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية، وترقية التعليم ونشره، وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية، والتدرج فى إشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى، وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد، بل إنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى

هذه البلاد تحديدًا صريحًا يؤدى إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى، وستحترم عقائد المصريين الدينية احترامًا تامًّا، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم، ولا أرى لزومًا لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة لم يكن ناتجًا عن أى عداء للخلافة، فإن تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن إخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والآستانة، وأن تأييد الهيئات النظامية الإسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم، هو بالطبع من الأمور التى تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة، ولسموكم أن تعتمدوا فى إجراء ما يلزم لذلك من الإصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الإنجليزية، وعلىّ أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على إخلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم فى تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن فى داخل البلاد، ومنع كل عون للعدو، وإنى انتهز هذه الفرصة، فأقدم لسموكم أجل تعظيماتى».

«ملن شيتهام»

بهذه الوثيقة أرادت الحكومة البريطانية تسويغ الانقلاب الذى أحدثته فى ديسمبر سنة ١٩١٤، ولعلك تلحظ من تلاوتها والتأمل فيها مبلغ المغالطة فى أسانيدها، ووهن الحجج التى تضمنتها فى تسويغ الحماية التى فرضتها على البلاد، فإذا كانت تركيا قد انضمت إلى أعداء إنجلترا، فما ذنب مصر حتى تتحمل تبعة هذا الانضمام؟ وتفقد من أجله استقلالها وحريتها؟ «ولا تزر وازرة وزر أخرى».

لقد كان المنطق السليم يقتضى بعد زوال السيادة التركية أن تئول هذه السيادة إلى مصر، فيصبح استقلالها تامًّا، أما أن تئول هذه السيادة إلى إنجلترا لمجرد دخول تركيا الحرب ضدها، فهو منطق استعمارى، قوامه انتهاز الفرص

لسلب استقلال مصر، وتحقيق أغراض قديمة تسعى لها إنجلترا فى وادى النيل منذ سنة ١٨٨٢، بل قبل ذلك بسنين.

وكذلك ليس من المنطق السليم فى شىء أن يؤدى موقف الخديو عباس الثانى إلى فرض الحماية على مصر، فلقد سبق لإنجلترا أن أصرت فى سنة ١٨٧٩ على خلع الخديو إسماعيل، وكان خلعه استجابة لطلبها، ولم يؤد خلعه إلى انتحالها حقوقًا فى البلاد.

وفى الحق أن المرء ليحار فى البحث عن رابطة سببية بين خلع الخديو عباس وأيلولة حقوقه إلى انجلترا، فلا نجد لذلك علة معقولة ولا مشروعة، بل هى علة الغصب والعدوان فحسب.

ومن المنطق المعكوس أيضًا أن تعد الحكومة البريطانية حقوق مصر وديعة تحت يدها، وأن تفرض الحماية عليها ضمانًا لهذه الحقوق!! فإن حقوق الشعوب لا تقبل هذا العبث وهذه السخرية، وليست هذه الحقوق محلا لأن تكون وديعة تحت يد دولة أخرى، وكل أمة تفرط فى هذه الوديعة تفقد حقوقها، وترضى لنفسها بالتبعية لتلك الدولة.

على أن نية الغصب والاستعمار تبدو من مجرد المقارنة بين سياسة إنجلترا بإزاء مصر، وسياستها بإزاء بلجيكا فى الحرب العالمية الأولى، فلقد هبت لنصرتها تجاه الغزو الألمانى، وامتشقت الحسام دفاعًا عن حيادها واستقلالها، ومع ذلك لم تدع لنفسها أخذ حقوقها وديعة فى يدها، ولا أعلنت حمايتها عليها تأييدًا لهذه الحقوق! ومن هذه المقارنة يبدو الفرق جليًا بين النية الخالصة الحسنة نحو بلجيكا. والنية السيئة نحو مصر.

ومن عجب أن تدعى إنجلترا لنفسها فى هذه الوثيقة حقوقًا تقول إنها استعملتها فى البلاد مدة سنى الإصلاح الثلاثين التى سبقت إعلان الحماية، فليت شعرى ما هى تلك الحقوق التى ادعتها؟ إذا كانت تقصد احتلالها البلاد منذ سنة ١٨٨٢ واعتداءها على استقلالها، وإلغاءها دستورها، وتغلغلها فى

شئونها، ومحاولة فصل السودان عنها، فهذه ليست حقوقًا، بل هى مظاهر للغصب والاعتساف، وأن فى تعبيرها عن سنى الاحتلال بأنها سنو إصلاح فيه أيضًا مخالفة للواقع، لأن هذه السنين كانت كلها من ناحية التعليم والثقافة والصحة والصناعة والتجارة والجيش والبحرية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والحرية السياسية سنوات تأخر وانحطاط، لا سنوات تقدم وإصلاح[٧].

ومع ذلك لم يدع أحد أن أى إصلاح يعمل لأمة على يد دولة أجنبية غاصبة يعدل استقلالها وحريتها، لأن الاستقلال هو سر الحياة والكرامة للأمم جميعًا، ولا يعوضه أى إصلاح مزعوم يجىء فى ظل الذل والعبودية، وفى ذلك يقول اللورد دفرين فى تقريره عن مصر سنة ١٨٨٣ «لو فعلنا ما فعلنا من الإصلاحات لرأى المصريون أنهم موضوع الغدر والغبن فى شراء تلك المزايا، ومن حقهم أن يروا ذلك، إذ يكون ثمنها فاحشًا، وهو ضياع استقلالهم الوطنى».

ولعلك تلحظ فى شىء من التهكم المرير ما تشير إليه هذه الوثيقة من أن زوال السيادة العثمانية يزيل القيد الذى كان يحدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف مقاتل، أو بعبارة أخرى أنه يزيح العقبة التى تعوق تقدم الجيش المصرى وزيادة عدده! فى حين أن الواقع أن هذا القيد لم يكن إلا اسميا، وأن مصر كانت قبل الاحتلال حرة فى أن تزيد عدد جيشها كما تشاء، وأن هذا الجيش لم يصب بالضعف والانحلال إلا فى عهد الاحتلال والحماية، وما بعد الحماية.

أما حق الإنعام بالرتب والنياشين، فإن ولى الأمر فى مصر كان يتمتع بحق الإنعام بها كما يشاء، هذا إلى أن مسألة الرتب والنياشين ليست مما يؤبه له فى حياة الأمم، بل هى فى بلاد الشرق وسيلة من وسائل الاستعباد والتأخر.

---

(٧) راجع فى تفصيل ذلك الفصل الثانى عشر من كتابنا «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» (النتائج العامة للاحتلال الأجنبى) ص١٩٧ وما بعدها من طبعة سابقة.

وفى الوثيقة إشارة صريحة إلى إهدار شخصية مصر الدولية فى علاقاتها مع الدول الأجنبية إذ حتمت أن تكون هذه العلاقات بواسطة المعتمد البريطانى فى مصر، وهذا القيد معناه إلغاء وزارة الخارجية التى كانت لمصر من قبل، وحرمانها حق الاتصال بالدولة الأجنبية بغير وساطة المندوب البريطانى، وهذا الحرمان من أخص مظاهر الحماية، وقد ألغيت وزارة الخارجية فعلا فى عهد الحماية، وظلت ملغاة إلى أن أعيدت فى مارس سنة ١٩٢٢.

وفيما يتعلق بنظام الحكم قد أعلنت الوثيقة أن قاعدته هى «التدرج فى إشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى»، وهذه القاعدة هى استمرار للسياسة التى اتبعتها إنجلترا منذ سنة ١٨٨٢، وقوامها حرمان الأمة الاستقلال والنظام الدستورى الذى نالته قبل الاحتلال، متعللة بتلك الدعوى الباطلة، وهى عدم كفاية البلاد للاستقلال والدستور، وهذا معناه فرض الحكم المطلق على الشعب، وعلى هذا الأساس وضعت إنجلترا النظم الصورية التى تعاقبت على البلاد منذ ١٨٨٣، كمجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، ثم الجمعية التشريعية، فجاءت الوثيقة معلنة أن إنجلترا لا تحيد عن هذه السياسة التى تحرم الشعب حقوقه الدستورية، فوق حرمانه حقوقه فى الاستقلال، فما أبعد الفرق بين ما أعلنته إنجلترا فى هذه الوثيقة وبين عهودها ووعودها السابقة فى الجلاء عن مصر!

هذا إلى أن فى إعلان الحماية نقضًا صارخًا لمنشور الجنرال مكسويل الذى أذاعه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص ٢٩) وأعلن فيه أن إنجلترا إنما تحارب للدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميادين القتال، فها هى إنجلترا قد سلبت هذه الحقوق وتلك الحرية، ولم يمض على هذا المنشور أربعون يومًا!

وصفوة القول أن التبليغ البريطانى للسلطان حسين كامل، هو من أخطر الوثائق التى تضرب مثلا فى نقض العهود، ونكث المواثيق، وسلب الشعوب حقوقها فى الاستقلال والدستور.

وغنى عن البيان أن هذا التبليغ قد قوبل من الشعب بالسخط والألم، كما قوبل اعتلاء السلطان حسين كامل عرش مصر على أساس هذا التبليغ بالدهشة والمرارة، إذ رأى الشعب فى تنصيبه سلطانًا على مصر بخطاب موجه إليه من المعتمد البريطانى أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال، وأدرك بفطرته السليمة أن السلطان الذى تعينه إنجلترا لا يمثل سيادة مصر، بل يمثل سيادة الدولة الحامية، ومن ثم كان تعيينه بهذه الطريقة إهدارا للاستقلال وامتهانًا لكرامة الأمة والعرش والبلاد جميعًا.

تأليف وزارة حسين رشدى باشا

فى غداة اليوم الذى أعلنت فيه الحماية، وفى نفس اليوم الذى خلع فيه الخديو عباس الثانى وولى السلطان حسين كامل (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)، تألفت وزارة حسين رشدى باشا، التى كانت تتولى الحكم من قبل، وبقى الوزراء فى الوزارة الجديدة، مع تعديل يسير فى مناصبهم، وتغيير خطير فى نظام الحكم، إذ صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية، وألغيت وزارة الخارجية تبعًا لنظام الحماية، وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل إلى حسين رشدى بتكليفه تأليف الوزارة، وجواب رشدى باشا بقبول هذه المهمة، ثم صدر المرسوم السلطانى بتأليفها، وقد تم ذلك كله يوم ١٩ ديسمبر.

ومن المؤلم حقًّا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير، وتعلن الحماية على البلاد؛ ويهدر استقلالها، ولا يبدو من مصر الرسمية، ولا من الجمعية التشريعية التى كانت لها بموجب القانون النظامى القديم صفة النيابة عن الأمة، أى احتجاج على هذا الاعتداء الهائل، بل تبقى الوزارة قائمة تقر الحماية، ولا يستقيل وزير، ولا موظف كبير، احتجاجًا على هذا الانقلاب الخطير، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكتة صامتة، كأن لم يحدث حدث فى البلاد!! بل إن وكيلها المنتخب المرحوم سعد باشا زغلول كان فى مقدمة المحتفين بالسير (هنرى

مكماهون) أول مندوب سام بريطانى عين فى ظل الحماية، إذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه (يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥) وقال عنه على مسمع من المستقبلين: «إن دلائل الخير بادية على وجهه»، وآمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده[٨].

وإنا موردون هنا الوثائق الرسمية التى تألفت بمقتضاها وزارة رشدى باشا، وهى وزارته الثانية:

كتاب السلطان حسين كامل إلى حسين رشدى باشا

«عزيزى رشدى باشا: إن الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر، وإلى خلو الأريكة الخديوية، وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعث بصورتها إليكم. لنشرها على الأمة المصرية، موجهة فيها نداءها إلى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الإخلاص نحو بلادنا لكى نرتقى عرش الخديوية المصرية بلقب «السلطان»، وستكون السلطنة وراثية فى بيت محمد على طبقًا لنظام يقرر فيما بعد.

«وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها إلى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الإخلاد إلى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا، إلا أننا بالنظر إلى المركز الدقيق الذى صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك أنه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم وأن نستمر على خطتنا الماضية، فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفًا على خدمة الوطن العزيز، هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد على الكبير الذى نعمل على تخليد الملك فى سلالته.

«وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام

---

(٨) المقطم عدد ١١ يناير سنة ١٩١٥.

إلى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه، مواصلين خطة الإصلاحات التى بدئ العمل فيها. لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم وإتقانه بجميع درجاته، وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر فى هذا العصر، وسيكون من أكبر ما تعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان، وترقية الشئون الاقتصادية فى البلاد.

«أما الهيئات النيابية فى القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين فى البلاد زيادة متوالية.

«ونحن على ثقة بأننا فى سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف فى تأييدنا؛ وأننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدًا واضحًا بما يترتب عليه من إزالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معًا إلى غاية واحدة؛ وإننا لنعتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا فى العمل الذى أمامنا. ولوثوقنا بكمال خبرتكم وربما تحليتم به من الصفات العالية، واعتمادًا على وطنيتكم، نطلب منكم مؤازرتنا فى المهمة التى أخذناها على عاتقنا، وندعوكم بناءًا على ذلك إلى تولى رياسة مجلس وزرائنا، وإلى تأليف وزارة تختارون أعضاءها لمعاونتكم وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالى، ونسأل الحق جلت قدرته أن يبارك لنا جميعًا فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه».

«حسين كامل» — ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤.

جواب رشدى باشا

«مولاى: أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتمونى من الشرف السامى، إذ تفضلتم علىّ بأمركم الكريم الذى فوضتم به إلىّ تأليف هيئة الوزارة.

«نعم إننى كنت وكيلاً عن ولى الأمر السابق، ولكننى مصرى قبل كل شيء، وبصفتى مصريًا قد رأيت من المفروض علىّ أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون نافعًا لبلادى، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى كل أعمالى على جميع ما عداها من الاعتبارات الشخصية، لهذا فإنى أقبل المهمة التى تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها إلىّ، ولما كان زملائى بالأمس الموجودون الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لى، فإننى أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية وفق هذا المشروع المرسوم السلطانى بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة وإنى بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع[٩]».

تحريراً فى ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر ١٩١٤)

«حسين رشدى»

وقد صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة على النحو الآتى:

حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية. إسماعيل سرى باشا للأشغال العمومية والحربية والبحرية. أحمد حلمى باشا للزراعة. يوسف وهبه باشا للمالية. عدلى يكن باشا للمعارف. عبد الخالق ثروت باشا للحقانية. إسماعيل صدقى باشا للأوقاف.

مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب

من الواجب أن نعترف بأن انقلاب سنة ١٩١٤، وإن كان قد قوبل من الشعب بالألم والدهشة، فإنه لم يقابل إلا باحتجاج يسير ضيق الأفق، محدود الأثر. ولعل بسط الأحكام العرفية البريطانية على البلاد لأول مرة فى تاريخها

(٩) مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٩١٤، ص٣٧٧.

الحديث، كان له دخل فى إيثار الأمة جانب الصمت والوجوم، وكبت الألم فى النفوس. كما أن تدفق القوات المسلحة على البلاد كان ولا ريب أهم العوامل فيما عراها من ضعف واستسلام للقوة الغاشمة، وهذا الأثر يحدث مثله فى معظم البلدان التى تحتلها جيوش أجنبية.

ومن الوسائل التى اتخذتها الحكومة لتدعيم الانقلاب واجتذاب الخاصة إليه التعظيم من شأن الوزراء فى ظل الحماية، وإحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر، لكى يزدادوا تعلقًا بمناصبهم، ويزداد الناس تهافتًا عليها، فمن ذلك اختصاصهم بألقاب ميزتهم عن حملة الرتب والألقاب، كتلقيب الوزراء بأصحاب «المعالى» بعد أن كانوا أصحاب «سعادة» فقط وتلقيب رئيس الوزراء بصاحب «دولة» بعد أن كان صاحب «عطوفة»، فهذه الألقاب من مخلفات عهد الحماية، وقد نص الأمر السلطانى الصادر فى ١٨ أبريل سنة ١٩١٥ أن يكون لقب «صاحب المعالى» للوزراء ورئيس الجمعية التشريعية والسرداد ورئيس الديوان السلطانى وكبير أمناء السلطان. وأصحاب الوشاح الأكبر من نشان محمد على، وحائزى رتبة الامتياز، ولقب «حضرة صاحب السعادة» للفريق العسكرى وللحائزين لرتبة باشا و«صاحب السعادة» فقط للحائزين لرتبة اللواء العسكرية إلخ.

وعمد السلطان حسين إلى السخاء فى منح رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين، فكان لهذه الوسيلة أثرها فى كسر حدة السخط والمعارضة، وأخذ الأعيان يتطلعون كعادتهم إلى التحلى بهذه الرتب، من طريق الإخلاص للسلطان وللنظام القائم، فاجتذبت الحكومة بذلك ولاء طبقة الأعيان والمثقفين فى مختلف العواصم والمديريات، وصار الانقلاب أمرًا مألوفًا بين الفئة التى تمثل أقوى عناصر المجتمع فى البلاد.

والآن نذكر بعض مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب.

احتجاب «الشعب» عن الظهور احتجاجًا على إعلان الحماية

كان معروفًا أن قرار الحماية سيصدر قبل إعلانه بمدة، وكان محتمًا على الصحف أن تنشره عند صدوره، فأعلن المرحوم أمين بك الرافعي رئيس تحرير جريدة (الشعب) فى عدد٢٧ نوفمبر سنة١٩١٤ أنه سيحتجب من ذلك اليوم، وأنه سيعود بمشيئة الله إلى الظهور، وقد اتخذ رحمه الله هذا القرار على أثر مداولة قصيرة بينه وبين عبد الله بك طلعت مدير الجريدة وبينى، فاتفق ثلاثتنا على وجوب وقف صدورها، وكان الغرض من هذا الموقف أن لاينشر فى «الشعب» إعلان الحماية المشئوم والبلاغات التى تستتبعها الحماية.

كان هذا الاحتجاج أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية، وقد وقع فى الوقت الذى بلغت فيه صحيفة «الشعب» ذروتها من حيث الانتشار والرواج والمكانة الصحفية، إذ كانت أوسع الجرائد انتشارًا، وكان الجمهور يتلقفها بلهف زائد ليتعرف منها أنباء الحرب العالمية، ويتحسس فيها اتجاه الناحية الوطنية، فكان إيقاف صدورها تضحية مالية كبيرة.

اضطهاد الوطنيين

تولت السلطة العرفية حكم البلاد فى خلال الحرب، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطنى، ومطاردة رجاله، فضبطت أوراقه ودفاتره، وسجلاته، وشتت شمل أعضائه أو الذين اشتبهت بأنهم من أعضائه أو أنصاره، واعتقلت الكثيرين منهم فى سجن الاستئناف، وفى معتقلات درب الجماميز، وطره، والجيزة، وسيدى بشر، وسجن الحدرة بالأسكندرية، ونفت بعضهم إلى مالطة وأوروبا فمن الذين أصابهم الاعتقال أحمد بك لطفى. على فهمى كامل بك. عبدالله بك طلعت. عبد اللطيف بك الصوفانى (وقد وضع تحت المراقبة فى دمنهور). والأساتذة عبد المقصود متولى. محمد زكى على. أحمد وفيق. أمين

الرافعى. عبدالرحمن الرافعى. مصطفى الشوربجى. إسماعيل بك حافظ صهر محمد بك فريد. محمد فؤاد حمدى. إبراهيم رياض. الدكتور عبدالحليم متولى. الدكتور عبدالفتاح يوسف. أحمد أفندى رمضان زيان. اليوزباشى حافظ محمود قبودان. اليوزباشى أحمد حمودة. محمد أفندى الشافعى. مصطفى أفندى حمدى. يعقوب أفندى صبرى. أحمد نبيه قبودان. إسماعيل أفندى حسين. الشيخ إبراهيم مرونى إلخ إلخ.

وممن نفوا إلى أوروبا الدكتور نصر فريد بك. وإلى مالطة الدكتور عبدالغفار متولى. الأستاذ محمد عوض محمد. الأستاذ محمود إبراهيم الدسوقى. الأستاذ محمد عوض جبريل. حامد بك العلايلى. الدكتور حسن نورالدين. سلامة أفندى الخولى. الأستاذ على فهمى خليل. الأمير أفندى العطار. وغيرهم وغيرهم، وقد لبثوا فى المعتقلات أو المنفى مددًا طويلة، ومنهم من لبث فى السجن أو المنفى إلى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم، ووضعوا تحت المراقبة.

مظاهرة طلبة الحقوق يوم زيارة السلطان حسين

اعتزم السلطان حسين كامل زيارة معاهد العلم، وزار بعضها، وكان من مظاهر سخط الشباب على الحماية والانقلاب الذى استتبعه أنه لما جاء دور زيارته لمدرسة الحقوق اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد لهذه الزيارة السلطانية (١٨ فبراير سنة ١٩١٥)، وأنفذوا عزمهم، وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم، فلما جاء السلطان لوحظ فراغ كبير فى صفوف الطلبة، فكان هذا الاضراب شبه مظاهرة صامتة ضد الحماية والانقلاب. وقد اهتمت الوزارة للأمر، وأجرت تحقيقًا عمن تقع عليهم مسئولية هذه المظاهرة، وقررت توقيع العقوبات الآتية على من ثبتت إدانتهم، وها هم أولاء نذكر لك أسماءهم فيما يلى. فلعل فى بيان هذه الأسماء ما يعطيك فكرة عن ناحية من حياة الشباب فى ذلك العصر، وبخاصة لأن منهم من شغل فيما بعد مراكز ممتازة فى عالم القانون أو السياسة.

أولًا: فصل أربعة وخمسين طالبًا، وهم:

أحمد مرسى بدر. محمد صبرى أبو علم. أمين خليفة أبو زيد. أحمد أحمد عبد الله. السيد أحمد محمد إبراهيم. يوسف أحمد الجندى. أحمد إسماعيل فهمى. محمد فؤاد حمدى. عبد السلام يوسف. محمود محمود مرسى. عبد العظيم محمد الهادى رسلان. عبد العزيز إبراهيم عبده. محمود حسن درويش. محمد نصر الدين. محمد سامى. أحمد محمود محمد. سليم خيرى. محمود وهدان. محمد أمين صدقى. حافظ حسن عامر. عثمان فهمى. أحمد والى الجندى. خالد محمد مؤمن. محمد فريد كمال. (من طلبة السنة الرابعة قسم إنجليزى).

محمد فهمى كرارة. أحمد لطفى. إبراهيم رياض. محمد السيد واكد. إبراهيم السيد. محمود سامى الزارع. عبدالله بهجت. إسماعيل محمود حمدى. عمر عمر. قايد زكى. عبد العزيز محمد السنوسى. محمد حميد. عبد العال السيد (من طلبة السنة الثالثة قسم إنجليزى).

محمد على صادق. صادق العجيزى. محمد خالد باشات. محمد مصطفى كمال الديب. أحمد عبد اللطيف. سليمان حافظ. محمد فكرى أباظة. على أحمد رضا. محمد أمين الشاهد. رياض الشريف. عبد اللطيف أحمد. أحمد إسماعيل محمود. إسماعيل محمد دبوس. راتب حمزة. عبد الباقى عثمان. محمد عباس رفعت. حسن يس (من السنة الثالثة قسم إنجليزى أيضًا).

ثانيًا: حرمان ثلاثة عشر طالبًا امتحان آخر سنة ١٩١٥ وهم:

حسن مختار رسمى. حسن إسماعيل الهضيبى من طلبة السنة الرابعة قسم إنجليزى) إبراهيم صبحى. عبدالعظيم حسن الهراس. محمود سامى جنينة (من طلبة السنة الثالثة قسم إنجليزى) أحمد حسنى. محمد خليل. عباس حلمى محمد. خليفة جمعة. على بدوى. محمد سليم. محرز أحمد الحارنى. عبده محرم (من طلبة السنة الثانية).

ثالثاً: حرمان ثمانية عشر طالبًا امتحان آخر السنة مع إيقاف التنفيذ وهم:

محمود على ناصر. محمد عزمى. محمد عبد الله عنان. محمد محمد محمود. محمد كامل محمود. راغب محمد عبد الله دويدار. عبد الحميد محمد عمر وشاحي. محمد أبو الوفا. مرسى فرحات. سليمان نجيب. محمود حلمى هيطة. أحمد عبد الباقى راضي. عباس حسن هرجه. محمد البغدادى أبو الوفا. سيف النصر حسين حيدر. أنور على. عبد الغنى زيدان. محمد عمر دمرداش (من طلبة السنة الأولى).

وقد صدر فى مارس عفو سلطانى عن الطلبة المفصولين والمحرومين من الامتحان، واستثنى من هذا العفو سبعة عشر طالبًا الذين أثبت التحقيق أنهم كانوا المحرضين لزملائهم على التظاهر وهم: أحمد مرسى بدر. محمد صبرى أبو علم. محمود وهدان. محمد فؤاد حمدى. عبد العزيز إبراهيم عبده. أحمد والى الجندى. أحمد أحمد عبد الله. حافظ حسن عامر. أحمد لطفى. إبراهيم رياض. إسماعيل محمود حمدى. محمد فهمى كرارة. صادق العجيزى. على أحمد رضا. رياض الشريف. محمد أمين الشاهد. حسن يس.

وعفى فى السنة المكتبية التالية عن هؤلاء السبعة عشر طالبًا وعادوا إلى المدرسة

الاعتداء على السلطان حسين كامل

تجاوز سخط الشعب على الحماية إلى السخط على المغفور له السلطان حسين الذى ارتضى هذا النظام.

وفى رأينا أنه وإن كان قد أخطأ بلا ريب فى قبول عرش مصر فى ظل الحماية الأجنبية، وقبل الحماية فعلاً، إلا أنه كان يعتقد أنه ينقذ بهذا القبول عرش محمد على، ويحفظه لأسرته. ولقد ذاعت الإشاعات فى ذلك الحين أن الإنجليز ربما أجلسوا على عرش مصر اميرا من أمراء الهند.

ولقد كان من مظاهر هذا السخط أن اعتدى عليه مرتين، الأولى بالقاهرة يوم الخميس ٨ أبريل سنة ١٩١٥، إذ أطلق عليه شاب يدعى محمد خليل تاجر خردوات من المنصورة عيارًا ناريًّا حين مرور موكبه بشارع عابدين، فأخطأه وأصاب العربة التى كانت تقله، ولم يحدث بها سوى ثقوب فى جلدها، وقبض على الجانى وحوكم أمام مجلس عسكرى بريطانى، وحكم عليه بالإعدام شنقًا، ونفذ فيه الحكم يوم ٢٤ أبريل سنة ١٩١٥.

وبعد مرور شهرين على هذا الحادث وقع اعتداء آخر لا يقل شططًا ونكرًا عن الاعتداء الأول، ففى يوم الجمعة ٩ يوليه سنة ١٩١٥، بينما كان السلطان سائرًا بموكبه بالإسكندرية قبيل ظهر ذلك اليوم من قصر رأس التين إلى مسجد سيدى عبدالرحمن بن هرمز لأداء فريضة الجمعة، ألقيت عليه قنبلة من نافذة أحد المنازل المطلة على شارع رأس التين فسقطت القنبلة على ظهر جواد من جوادى المركبة السلطانية، ثم تدحرجت على الأرض ولم تنفجر، وقد استغرق التحقيق فى هذه الحادثة زمنا طويلا لغموضها وصعوبة الكشف عن المتآمرين فيها، وأسفر عن اتهام تسعة من الشبان بتدبير الحادث وهم: محمد نجيب الهلباوى. محمد شمس الدين. محمد فريد. محمود عنايت. شفيق منصور. أحمد سابق. عبد الفتاح يوسف. عبد الله حسن. على صادق. ثم استقر رأى النيابة على إدانة اثنين منهم وهما محمد نجيب الهلباوى ومحمد شمس الدين، وحوكما أمام مجلس عسكرى بريطانى، فحكم عليهما بالإعدام شنقًا، وصدق القائد العام للقوات البريطانية[١٠] على الحكم، ولكن السلطان حسين طلب تخفيفه، فأبدله القائد العام بالأشغال الشاقة المؤبدة

ويدخل فى هذا السياق حادث الاعتداء على إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف[١١]، ففى مساء ٤ سبتمبر سنة ١٩١٥، بينما كان واقفًا على رصيف

---

(١٠) هو الجنرال السير أرشبلد مرى الذى خلف الجنرال مكسويل فى قيادة الجيوش البريطانية فى مصر منذ أوائل سنة ١٩١٦، وبقى يتولى هذه القيادة إلى أن خلفه الجنرال اللنبى فى يونيه سنة ١٩١٧.

(١١) كان وزيرًا للأوقاف منذ ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ بدلًا من إسماعيل صدقى باشا المستقيل.

محطة القاهرة مزمعًا السفر بقطار الوجه القبلى، اعتدى عليه شاب يدعى صالح عبد اللطيف، وهو موظف بوزارة المالية، بأن طعنه بخنجر ثلاث طعنات جرحه جروحًا بليغة فى كتفه، ولكنه شفى منها بعد حين، وحوكم الجانى أمام مجلس عسكرى بريطانى، وحكم عليه بالإعدام شنقًا، ونفذ فيه الحكم يوم ٣ أكتوبر.

تعطيل الجمعية التشريعية

كانت الجمعية التشريعية هى الهيئة شبه النيابية القائمة فى ذلك العهد، وقد انتهى الفصل التشريعى الأول (الوحيد) لها فى شهر يونيه سنة ١٩١٤، قبيل نشوب الحرب، فلما شبت الحرب رأت السياسة البريطانية تعطيل اجتماعها، تفاديًا من أن تصدر قرارات قد يكون فيها معنى الاحتجاج على الانقلاب.

فصدر أمر عال فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بتأجيل ابتداء دور الانعقاد الثانى الذى كان محددًا له أول نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى أول يناير سنة ١٩١٥، وورد فى ديباجة الأمر بيان السبب الذى دعا إلى هذا التأجيل وهو «نظرًا للظروف الحالية التى من شأنها أن توقف وضع منهاج خاص للإصلاحات التشريعية، فضلًا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية فى كل حين إلى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة».

وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد إلى فبراير سنة ١٩١٥، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله إلى ١٥ أبريل، ثم إلى أول نوفمبر سنة ١٩١٥، ثم أجلت إلى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥، ولم تدع بعد ذلك إلى الاجتماع، وظلت البلاد محرومة أية هيئة نيابية أو شبه نيابية عشرة أعوام كاملة حتى أعلن الدستور سنة ١٩٢٣.

تدفق الجنود البريطانية على مصر

كثر تدفق الجيوش من مختلف أنحاء الإمبراطورية البريطانية على مصر، حيث اتخذت قاعدة حربية عامة للحلفاء فى الشرق الأوسط، وقد أفاد الحلفاء وبخاصة إنجلترا من هذا الموقف فوائد حربية وسياسية هامة كان لها أثرها فى فوزهم فكانت مصر مركزًا لدعايتهم السياسية فى سوريا وجزيرة العرب طيلة مدة الحرب، كما كانت لهم قاعدة لحملة الدردنيل ولحملة العراق، ثم حملة فلسطين وسوريا التى أدت إلى النصر النهائى لانجلترا وحلفائها فى الشرق.

وقد صدرت من كثير من هؤلاء الجنود تصرفات منكرة فى القاهرة والإسكندرية، وفى مختلف البنادر والثغور والقرى التى حلوا بها، فوقعت منهم الاعتداءات الكثيرة على الناس فى أموالهم وأرزاقهم، بله الاعتداء عليهم بالضرب والقتل، مما كان له أثر عميق فى كراهية الناس للاحتلال ثم الحماية.

الحملة التركية على قناة السويس

زحفت حملة تركيا على حدود مصر من ناحية العريش واجتازت شبه جزيرة سيناء، وتبين من تطور الحوادث أن الترك لم يكونوا يقصدون غزو مصر، بل كانوا يرمون باتفاقهم مع الألمان إلى مناوشة البريطانيين ليحجزوا أكبر عدد من الجند فى مصر ويخففوا الضغط عليهم فى الميادين الأخرى.

واقعة طوسون
(٣ فبراير سنة ١٩١٥)

وفى ليلة ٢ – ٣ فبراير سنة ١٩١٥ حاول الترك اجتياز القناة من محطة طوسون، فصدهم الجيش البريطانى بمعاونة كتيبة من الجيش المصرى برياسة الملازم الأول أحمد أفندى حلمى الذى كان يقود على الضفة الغربية للقناة

البطارية الطوبجية المصرية الخامسة، وقد مد الترك جسرًا خفيفًا منصوبًا على زوارق من الألومنيوم لعبور القناة عليه، ولما أتموا تركيبه وبدءوا فعلًا بالسير عليه ليعبروا القناة فاجأهم الملازم الأول بنيران المدفعية، فأحبط محاولتهم، وقتل هو فى المعركة، وعرفت هذه الواقعة بواقعة طوسون.

وقد كان اشتراك الجيش المصرى فى هذه الحرب التى كانت ترمى (من الناحية البريطانية) إلى تأييد الحماية على مصر، أول نقض للعهد الجديد الذى أعلنته إنجلترا، وهى أن لا تحمل مصر شيئًا من أعباء هذه الحرب، ولعلك لاحظت فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ (ص ٢٥) – وكان صدوره باتفاق الوكالة البريطانية بل بإيعازها – أن وجود الجيش البريطانى فى مصر هو الذى جعل مصر عرضة لهجوم أعداء إنجلترا، فهذا الهجوم لم يكن موجهًا ضد مصر، بل ضد وجود الإنجليز فيها، ولذلك كان منتنيًا ما أعلنه الجنرال مكسويل فى منشور ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص٢٩) من تعهد إنجلترا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب، ولا تطلب من الشعب المصرى سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها، لأنه لا يمكن أن يطلب من الشعب اشتراكه فى أعباء حرب كان مقصودًا منها تثبيت الاحتلال والحماية عليه.

واقعة الرمانة
(٤ أغسطس سنة ١٩١٦)

وفى أغسطس سنة ١٩١٦ حاول الترك مهاجمة سيناء مرة ثانية، وكان عددهم نحو ثمانية عشر ألف مقاتل، فهاجموا فى منتصف ليلة ٤ من هذا الشهر المواقع الحربية بين قطية والرمانة فى معركة فاصلة عرفت بواقعة الرمانة (أو رومانى)، ولكنهم منوا بهزيمة كبيرة وارتدوا عن ميدان القتال، وبلغت خسائرهم هذا اليوم والأيام التالية نحو خمسة آلاف مقاتل، منهم ٣٣٠٠ أسير، ولم يفكروا بعد هذه الواقعة فى استئناف الهجوم على قناة

السويس، ثم لم يلبثوا أن انسحبوا من شبه جزيرة سيناء، وأخلوا رفح والعريش.

وكان لفرقة العمال المصريين الفضل الأكبر فى إحراز النصر فى هذه المعركة، فهى التى عبدت الطرق على مسافة ألوف الأميال فى سيناء، ورصفتها بالمكدام، وجعلتها صالحة لسير السيارات المدرعة وأنواع المركبات كافة، ومدت خطوط السكك الحديدية فى هذه الصحراء القاحلة، وحفرت الآبار فى كل مكان، وأوصلت المياه العذبة إلى كل نقطة، وشادت الحصون والاستحكامات، وحفرت الخنادق ونظمتها بمهارة كبيرة، ومدت أنابيب المياه وطمرتها تحت الرمال صيانة له، ونقلت أدوات التليفون والتلغراف، ونصبتها فى أماكن معينة، ونقلت المهمات والذخائر إلى مسافات شاسعة فى أرض وعرة يصعب فيها السير لولا هذه الأعمال الباهرة التى كانت أساس الانتصارات العسكرية فى هذه المنطقة.

حملة السنوسى على حدود مصر الغربية

وأعد السنوسى الكبير (السيد أحمد الشريف السنوسى) باتفاقه مع الترك حملة على مصر من حدودها الغربية، وأنفذ الحملة فى نوفمبر سنة ١٩١٥، وانسحبت حاميتا «السلوم» و«سيدى برانى» ودخلها السنوسيون، واعتصم الإنجليز فى «مرسى مطروح» واتخذوها مقرًّا لقيادتهم، ودارت معارك عنيفة حولها فى أواخر سنة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ انتهت بارتداد السنوسيين، وزحفت قوات سنوسية أخرى جنوبًا، واحتلت سيوه والواحات البحرية والفرافرة والداخلة، ثم زحف الجيش الإنجليزى من مرسى مطروح تؤيده السيارات المدرعة واشتبك والسنوسيين يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ فى معركة (أجاجية) الواقعة فى الجنوب الشرقى من سيدى برانى، وعلى مسيرة خمسة عشر ميلًا منها، وانتهت باسترداد سيدى برانى.

وفى مارس سنة ١٩١٦ استرد الجيش المصرى الإنجليزى مدينة السلوم،

وفى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٦ استرد الواحات الداخلة والبحرية والفرافرة، وفى فبراير سنة ١٩١٧ استرد واحة سيوة، وانتهت حملة السنوسى بالإخفاق والهزيمة.

فى السودان

ويدخل فى هذا السياق أن على بن دينار سلطان دار فور شق عصا الطاعة على حكومة السودان فى سنة ١٩١٦، فأنفذت إليه حملة من الجيش المصرى، اجتازت حدود دارفور فى أبريل من تلك السنة، فاحتلت الآبار الهامة، وبذلك اضطرت جيش على دينار إلى البقاء فى الفاشر، وسدت فى وجهه الطرق الرئيسية المؤدية إلى حدود بلاده وزحفت الحملة على الفاشر عاصمة دار فور، واشتبكت مع جيش ابن دينار فى معركة فاصلة يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ انتهت بهزيمته وفراره إلى جبل مرة واحتلال الفاشر وخلع على بن دينار، وأرسل السلطان حسين كامل إلى حاكم السودان العام يهنئه ويهنئ الجيش المصرى بهذا النصر الباهر، وأرسل إليه الملك جورج الخامس برقية تهنئة قال فيها: «تناولت بمزيد الارتياح الأنباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصرى الفاشر عاصمة دار فور بقيادة اللفتننت كولونل كلى، فأهنئ جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمشقات التى حالت فى سبيلهم» وأشار حاكم السودان العام إلى فضل الجيش المصرى فى هذه الحملة فى خطبة له ألقاها بنادى الضباط المصريين يوم احتفالهم برأس السنة الهجرية (١٣٣٥ - ١٩١٦) إذ قال: «إنى بمزيد الفخر والإعجاب أذكر الخدمة العظيمة التى قام بها الجيش المصرى وضباطه البواسل فى دارفور، فإنها ستبقى مسطورة بأحرف من الذهب فى تاريخ الجيش المصرى، مما يحملنى ويحمل كل واحد منكم أن يتيه عجبًا وسرورًا عند ذكر هذه الحملة المدهشة، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة، التى كانت تعترضه من رمل وقلة مياه وصعوبات أخرى جبلية، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره العجيب وشجاعته المشهورة، ثم ضرب العدو فى عقر

داره ضربة قاضية، ومما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها، وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى»

وقد أدركت على بن دينار قوة من الجيش المصرى فى معقله بين جبل مرة ودارسلا على حدود دار فور غربًا فى نوفمبر سنة ١٩١٦، فهزمته وقتل فى المعركة واستسلم بقية الثوار.

حشد السلطة العسكرية للعمال وجمع الدواب والمؤن

أخذت السلطة العسكرية منذ بداية الحرب تجمع ما تستطيع من العمال والفلاحين بطريق الإكراه لإرسالهم إلى مختلف النواحى فى شبه جزرة سيناء أو فى العراق وفلسطين والدردنيل وفرنسا للعمل فى ما تحتاج إليه الجيوش.

وكان ظاهر الدعوة جمع هؤلاء العمال بطريق الاختيار والتطوع، ولذلك سموا «متطوعين»، ولكن الحقيقة أنهم كانوا مكرهين، يؤخذون بطريق التجنيد، ووضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها رهن أوامر السلطة العسكرية البريطانية، فكان الحكام الإداريون، من المديرين إلى عمد البلاد وخفرائها يقومون بعملية جمع الرجال قسرًا وتجنيدهم فى هذه الأعمال، وأغتنم كثير من العمد هذه الفرصة لسوق خصومهم إلى هذا التجنيد الذى كان بمثابة النفى والاستهداف للأخطار، وكان كثير منهم أيضًا يتخذون الدعوة إلى هذا «التطوع» وسيلة للرشوة يبتزونها من الأهلين لإعفائهم من هذا التجنيد، واشترك فى الرشوة مع الأسف كثير من الحكام الإداريين.

وبلغ عدد العمال والفلاحين وخحانة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه [illegible] - حتى نهاية تلك الحرب ستة ومليون عامل[١٢]، مات كثير منهم، وكانوا عونا كبيرًا لإنجلترا فى إدراكها النصر، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره

---

(١٢) ١,١٧٠,٠٠٠ سموا (فرقه العمال والجمالة)، وقد أوجب استيفاء هذا الجيش بهذا العدد [illegible]ـخدام نحو مليون ونصف مليون رجل.

الذى سيرد الكلام عنه: «إن الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضا، وإن الخدمات التى أداها الفيلق المصرى للعمال لا تقوم بثمن، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين».

واستولت السلطة العسكرية على الدواب اللازمة لها، فلم تبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه بأبخسَ الأثمان، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والمؤن وعلف المواشى، فإنها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخس حددها قسم مراقبة التموين، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضرورى وعلف مواشيهم، وكذلك استولت على معظم الأشجار الخشبية لتنتفع بأخشابها.

هذا إلى أن مصر قد اضطرت إلى إنقاص مساحة الأراضى المنزرعة قطنًا لزيادة مساحة الأراضى المنتجة للحبوب، وذلك لتموين الجيوش المتدفقة على مصر أو فى ميادين القتال.

وجملة القول أن جميع موارد مصر من الرجال والمهمات والمؤن والمواشى والحاصلات الزراعية والصناعية، كانت تحت تصرف السلطة العسكرية البريطانية، وصارت الحكومة بجميع فروعها تعمل بلا انقطاع لتقديم كل المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية، حتى إن بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل مهملة شؤون وظيفتها الأصلية، وأرهقت السكك الحديدية بحركات النقل الحربى، وتلف بذلك عدد كبير من القاطرات والعربات والمهمات.

جمع الرديف

لم تكتف السلطة العسكرية بجمع العمال والمؤن والدواب، بل طلبت الرديف من الجيش المصرى لتستخدمه فى الأعمال الحربية، وذلك على أثر هزيمة الحلفاء فى ميدان الدردنيل، ففى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ أصدر إسماعيل

سرى باشا وزير الحربية قرارًا بناءً على ترخيص مجلس الوزراء بطلب جميع الرجال الموجودين بالرديف للخدمة العسكرية ما عدا المستخدمين منهم بمصالح الحكومة، وظاهر من مذكرة وزير الحربية إلى مجلس الوزراء بشأن هذا القرار أن الباعث هو الاستجابة لطلب قائد الجيش البريطانى بمصر، إذ «كان هذا الجيش يعمل فى تنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن قنال السويس، وأن تنظيم هذه التشهيلات تجعله فى حاجة إلى طائفة من العمال المتعودين على النظام العسكرى كالذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش» وبلغ عدد من جمعوا من الرديف تنفيذًا لهذا القرار نحو ١٢,٠٠٠ مجند.

مظاهرة الرديف أمام سراى عابدين

جمع الرديف قسرًا من كل ناحية، فوقع تذمر شديد بين أفراده، لسوء معاملتهم، ورداءة الغذاء الذى كان يعطى لهم.

وحدثت مظاهرة منهم أمام سراى عابدين يوم ٢٩ يناير سنة ١٩١٦، إذ اجتمع المجندون منهم بثكنات عين شمس، وساروا فى شكل مظاهرة إلى ميدان عابدين، وهناك ضجوا بالشكوى من سوء معاملتهم، فاستدعى رئيس الوزراء على عجل إلى السراى، فحضر ولما علم بتفاقم المظاهرة استدعى مندوبين عن الرديف، ووعدهم بأن تنظر الحكومة فى شكواهم، على أن يعودوا إلى ثكناتهم، فعادوا.

وتجددت المظاهرة فى اليوم التالى، وجاءوا إلى ميدان عابدين وكانت الحكومة قد اتخذت احتياطات عسكرية لمنع اجتماعهم، فوقع تصادم بينهم وبين رجال البوليس الراكب، وحدث هرج ومرج، وأصيب بعض رجال الرديف بجروح بالغة، وصارت هذه المظاهرة حديث الناس فى مجالسهم، وكان لها صدى بعيد فى النفوس.

الجفاء بين السلطان حسين والمندوب السامي البريطاني

كان السلطان حسين كامل فى بداية عهده بالعرش على وفاق تام مع دار الحماية والمستشارين البريطانيين فى الحكومة المصرية، على أنه لم يلبث أن بدت منه فى أحاديثه ملاحظات على بعض تصرفات الموظفين الإنجليز، وانتقادات بلغت حد الطعن فى السياسة البريطانية، وتناول فى انتقاداته السير هنرى مكماهون Sir Henry Mac-Mahon المندوب السامي البريطاني، فوقع الجفاء بينهما، وكان كبار الموظفين البريطانيين يعزون هذا التطور فى نفسية السلطان حسين إلى أن شخصية المندوب السامي ليست من القوة بحيث يحسب لها حسابًا كبيرًا، وكانوا يلاحظون فى أحاديثهم الخاصة أن السير مكماهون ليس على إلمام تام بدقائق الأحوال فى مصر، ولم يسبق له العمل فيها قبل أن يشغل منصبه، فلم يكن من هذه الناحية على غرار اللورد كرومر أو السير الدون جورست أو اللورد كتشنر، الذين لم يعينوا فى منصب المعتمد البريطاني إلا بعد أن سبق لهم العمل فى مصر من قبل، ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى السير مكماهون. وقيل إن اللورد كتشنر هو الذى اختاره بعد نشوب الحرب العامة وإعلان الحماية، على أن يشغل هذا المنصب مؤقتًا ويعود إليه كتشنر بعد إنتهاء عمله فى وزارة الحربية (انظر ص ٢٨) فلما وقع الجفاء بين السلطان حسين والسير مكماهون فكرت الحكومة البريطانية فى أن تستبدل به مندوبًا ساميًا سبق له العمل فى مصر والوقوف التام على أحوالها، فلعله بذلك يكون أقدر منه على تدعيم الانقلاب وامتلاك زمام الحكومة.

تعيين السير رجنلد ونجت مندوبًا ساميًا لبريطانيا فى مصر

ففى نوفمبر سنة ١٩١٦ عينت الحكومة البريطانية السير رجنلد ونجت باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام مندوبًا ساميًا لبريطانيا فى مصر، بدلاً من السير مكماهون، وكان ونجت باشا فى الخرطوم حين أعلن هذا

النبأ، فجاء مصر فى أواخر ديسمبر ليشغل منصبه، وقد أحيط مجيئه بمظاهر العظمة والفخامة، وكان له من سابق صلته بضباط الجيش المصرى، وعلاقته بكبارالحكام، واستناده إلى الحماية والاحتلال، ما جعله يفرض شخصيته ونفوذه على الحكومة والسراى، ويتملك زمام الموقف، فكان إليه الأمر والنهى فى شئون الحكومة عامة، دون معارض أو رقيب، وأخذ يزور الوزارات والمصالح زيارة الحاكم بأمره فى البلاد، وفى عهده وقعت مقدمات ثورة ١٩١٩ كما سيجىء بيانه.

وقد أبقى السير ونجت لنفسه الإشراف على الجيش المصرى وحكومة السودان بعد تعيينه مندوبًا ساميًا لإنجلترا فى مصر، وعين السير لى ستاك باشا نائبًا للسردار ونائبًا لحاكم السودان العام إلى أن صدر مرسوم بتقليده هذا المنصب نهائيًا فى ٩ مايو سنة ١٩١٩، وجعل تعيينه سردارًاعتبارًا من أول أبريل سنة ١٩١٩.

وفاة السلطان حسين كامل

(٩ أكتوبر سنة ١٩١٧)

فى أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ اشتد المرض بالسلطان حسين كامل ولزم الفراش، ويئس الأطباء من شفائه، وأخذت العلة تلح عليه، حتى وافاه الأجل المحتوم يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥)، وشيعت جنازته فى احتفال مهيب حيث نقل جثمانه من قصر عابدين إلى مدافن الأسرة المالكة فى مسجد الرفاعى.

اعتذار الأمير كمال الدين حسين عن عدم قبول العرش

كان السلطان حسين قد عرض قبل وفاته على نجله الوحيد الأمير كمال الدين حسين عرش مصر، ليخلفه عليه من بعده، ولم يكن قد تقرر نظام

لوراثة العرش تحت الحماية، ولكن الأمير تنحى عن القبول، وأرسل إلى والده كتابًا فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ قبل وفاته بيوم واحد يعتذر فيه عن عدم قبول وراثة العرش، قال:

«ياصاحب العظمة السلطانية

«ذكرتمونى عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطانى إلى ما بعد بحثه، وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة فى الأكبر من الأبناء، ثم بعده لأكبر أبنائه، وهكذا على هذا الترتيب.

«وإنى لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما فى هذه الرغبة من التشريف لى، على أنى مع إخلاصى التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل، مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتى الآن يمكننى من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى، لذلك أرجو من حسن تعاطفكم أن تأذنوا لى أن أتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لى أن أتمسك به فى إرث عرش السلطنة المصرية بصفتى ابنكم الوحيد، وإنى بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلى عن جميع ذلك، وإننى لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام».

القاهرة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ «كمال الدين حسين»

ارتقاء السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر
(٩ أكتوبر ١٩١٧)

بعد أن أعتذر الأمير كمال الدين حسين، ارتقى السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧، وأرسل إليه السير رجنلد ونجت

المندوب السامى البريطانى تبليغًا من الحكومة الإنجليزية فى هذا الصدد، هذا تعريبه[١٣]:

«يا صاحب العظمة السلطانية.

«بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أعرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذى شمل حكومة جلالة الملك حينما وصل إلى علمها نعى المغفور له صاحب العظمة السلطان حسين كامل الذى أكبرت الأمة المصرية جميعها إخلاصه لكل ما فيه خيرها إخلاصًا لا يعتريه فتور، وقدرته حق قدره، فكانت وفاته لديها كارثة وطنية وإننى أتشرف بإبلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعى الحداد. هذا وإننى مكلف فى الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبعًا لوراثة العرش، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى، على أن يكون لورثتكم من بعدكم، حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم.

«وإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى أعطتها لسلف عظمتكم عند ارتقائه العرش، وهى مقتنعة أن فى استطاعتها أن تعتمد، فى العمل مع عظمتكم، على تلك الصداقة التى كانت شعارًا لحكم السلطان المرحوم، وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهية والتقدم ذلك الأمر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية ما لا يقل منزلته لدى عظمتكم.

«وإنى أنتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجل احتراماتى».

القاهرة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

«رجنلد ونجت»

---

(١٣) الوقائع المصرية عدد ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧.

وقد بدا فى طريقة ولاية السلطان فؤاد العرش – كما بدا فى ولاية السلطان حسين كامل من قبل – مبلغ التدخل البريطانى فى أعظم المهام الداخلية شأنًا، إذ جعلت الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش، بقولها فى هذه الوثيقة: «إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى»، وهذا تكرار وتوكيد لما انتحلته فى كتابها إلى السلطان حسين كامل (ص ٣٢)، كنتيجة لإعلانها الحماية على مصر، فلا غرو أن قابل الشعب هذا التدخل وأساليبه بالسخط والوجوم.

وقد تم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩١٧، وانتقل فى موكبه من قصر البستان إلى سراى عابدين، حيث استقبل المهنئين.

تأليف وزارة حسين رشدى باشا الثالثة

اعتبرت وزارة حسين رشدى باشا منحلة بوفاة السلطان حسين كامل، على أن السلطان فؤاد لم يشأ تغييرها، وأقرها فى الحكم، وعهد إلى رشدى باشا تأليفها من جديد، وأرسل إليه فى هذا الصدد الكتاب الآتى:

«عزيزى حسين رشدى باشا

«نعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنًا عليه، قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقًا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها.

«منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر أنها مهددة، وكانت ثروتها الزراعية توشك أن تصاب فى مصادرها، ولقد لبى سلفنا رحمه الله نداء الواجب وتفانى فى إخلاصه لمرافق بلاده، فلم يتردد فى تحمل أعباء السلطنة، مع ما كان يحف بها من المصاعب، واعتمادًا على ولاء رعاياه وعلى تأييد

الدولة الحامية وقف نفسه مدة هذه السنوات الثلاث على تنفيذ المنهاج الذى اختطه فى المرسوم الصادر منه إلى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطنة، وقد صار وضع أسس تعميم التعليم وبحث موارد ثروة القطر والشروع فى الوسائل التمهيدية التى من شأنها إحلال مصر فى مكانة الكرامة اللائقة بها فى العالم الذى سيستجد على أثر انعقاد الصلح.

«ونحن اليوم ننشد ذلك الولاء نفسه من رعايانا، فى ظروف هى أكثر يمنًا وتوفيقًا، فقد زالت الأخطار التى كان يظهر أنها تتهدد بلادنا، وعادت ثروة القطر إلى ما كانت عليه، وبقى علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الأمة اشتراكًا يزداد على الدوام لإتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذى اختطه سلفنا، وأن نحقق فى جميع الفروع الإصلاحات التى من شأنها ضمان التقدم المادى والأدبى فى بلادنا.

«ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية، فإننا نوجه إلى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة، ومن الله نلتمس الإعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل».

القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ «فؤاد»

وفى هذا الخطاب تسجيل للحماية، واعتراف من ولى الأمر بأنه تولى العرش للإتفاق مع الدولة الحامية، فهو من الوثائق التى لا يغتبط لها التاريخ القومى، كما أن كلمة (رعايانا) التى جاءت فى مستهله، وتكررت فى صلبه، إشارة إلى الأمة هى من الأساليب العتيقة التى تنطوى على روح الزراية بالشعب، ومن الحق أن نقول إن ملابسات إعتلاء السلطان عرش مصر – فى تلك الظروف التى أوضحناها – كانت خليقة بأن تبعث فى نفسه روح التواضع، بدلا من الاستعلاء على الشعب.

ولقد استجاب رشدى باشا إلى طلب السلطان، وألف الوزارة على نحو ما كانت عليه من قبل، وكتب إلى عظمته الخطاب الآتى:

«يا صاحب العظمة السلطانية. إنى لأشعر بالشرف العظيم الذى أوليتمونى إياه بما تفضلتم عظمتكم به علىّ من دلائل الثقة الكبرى بتكليفى تأليف الوزارة الجديدة، وبالرغم من اعتلال صحتى لما تحملته من الإجهاد منذ ثلاث سنوات، ولما نالنى من الصدمة العنيفة بفقد سيد، كان فى آن واحد صديقًا لى، فإنى على وفاء لى النهاية بالواجب المفروض علىّ، بصفتى مصريًّا، أقدم فى ظل حكم عظمتكم، لخدمة بلادى القليل الباقى لى من القدرة على العمل، وبناء على ذلك فإنى آخذ علىَ عهدتى تأليف هيئة الوزارة الجديدة، فأعرض على تصديق عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت، وإننى بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية».

القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ — العبد الخاضع المطيع المخلص

حسين رشدى

وتألفت الوزارة يوم ١٠ أكتوبر على النحو الآتى: حسين رشدى باشا للرآسة والداخلية. إسماعيل سرى باشا للأشغال والحربية والبحرية. أحمد حلمى باشا للزراعة. يوسف وهبة باشا للمالية. عدلى يكن باشا للمعارف. عبد الخالق ثروت باشا للحقانية. إبراهيم فتحى باشا للأوقاف.

ثم حصل فيها تعديل يسير فى ديسمبر سنة ١٩١٧، إذ استقال إبراهيم فتحى باشا، وعين بدله أحمد زيور باشا، واستمرت الحال على ما كانت عليه، وأعباء السلطة العسكرية تنوء بها كواهل الأهلين.

وصدر مرسوم سلطانى فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ بتشجيع الناس على «التطوع» فى خدمة السلطة العسكرية، ومنحهم امتيازات تحثهم على هذا «التطوع»، وزادت حركة مصادرة الإبل والدواب، فقد أصدرت السلطة العسكرية فى نوفمبر ١٩١٨ بلاغًا بأنها ما زالت فى حاجة إلى جمال ونياق وحمير تجمعها من مختلف المديريات، وحتمت على أصحابها أن يحضروا ما لديهم من هذه الدواب إلى المراكز والأقسام لمعاينتها تمهيدًا لشرائها، ولا يجوز لهم أن يتصرفوا فيها أو ينقلوها من جهة إلى جهة أخرى إلا بإذن

من المأمور المختص، وكل جمل أوناقة أوحمار لا يصلح للأعمال العسكرية يدمغ بعلامة مخصوصة بحيث إذا وجد حيوان غير مدموغ بتلك العلامة ولم تأخذه السلطة العسكرية يؤخذ ويعاقب صاحبه، ومعنى ذلك أن السلطة العسكرية استولت على جميع الإبل والنياق والحمير الصالحة للأعمال العسكرية بأبخس الأثمان، ولم تبق منها إلا ما يقرر الأطباء البيطريون عدم لياقته للخدمة.

منحة ثلاثة ملايين جنيه ونصف للحكومة البريطانية

أنفقت الحكومة المصرية منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة فى مختلف المصالح، وقيدت هذه المبالغ فى حساب العهد على الحكومة البريطانية، وقد خص معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية ووضع السير ويليم برونيت المستشار المالى بالنيابة كشفًا فى أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التى أنفقتها الحكومة فى هذا الصدد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧، فأربت على ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه آخر، كان منظورًا صرفه حتى آخر تلك السنة المالية، أى أن ما أقرضته الخزانة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنيه، كان على هذه أن تؤديها لها، ولكن الحكومة المصرية أظهرت سخاءً هائلا فى شأن هذا القرض، فقد اجتمع مجلس الوزراء برآسة السلطان يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨، وقرر من تلقاء نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة لغاية ثلاثة ملايين جنيه «اعترافًا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات»، وقرر بعد أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر للقيام بالمصروفات التى من هذا النوع فى السنة التالية، فبلغت منحة الحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصفا[١٤].

---

(١٤) علق اللورد ملنر فى تقريره على هذه المنحة بقوله: «إن حكومة السلطان أبدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبى، والدلائل على ذلك كثيرة، منها تنازلها عن ثلاثين ملايين جنيه إنجليزية من حساب الأمانات والعهد التى كانت قد أقرضتها إياها، وكان يحق لها المطالبة بها».

ولقد كانت مرافق البلاد وإصلاح أحوالها الصحية والاجتماعية أولى بإنفاق هذه الملايين، بدلا من بذلها إعانة لحرب كان الغرض منها تثبيت الحماية على مصر.

وتأمل فى قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة إنها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى إذ حمت مصر من خطر الغارات، ولعل مجلس الوزراء أراد بذلك أن يشير إلى فضل الحماية البريطانية على مصر (فى نظره)، وهذا من أعجب ما يروى كدليل عليالسقوط المعنوى والأدبى للحكومات التى تتطوع لمكافأة الدولة الغاصبة على غصبها وعدوانها وسلبها البلاد حريتها واستقلالها.

عقد الهدنة وانتهاء الحرب

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة ألمانيا وحلفائها، وكانت أول دولة ألقت السلاح هى بلغاريا، ثم أعقبتها تركيا، إذ عقدت الهدنة مع بريطانيا العظمى وحلفائها يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨.

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ عقدت الهدنة بين ألمانيا والحلفاء، وانتهت هذه الحرب الطاحنة بانتصار انجلترا وحلفائها.

* * *

الفصل الثانى

أسباب الثورة

قد يكون السبب المباشر لثورة سنة ١٩١٩ هو اعتقال سعد زغلول وصحبه، ولكن أسبابها الأصلية ترجع إلى عدة سنوات مضت، ولا يمكن القول بأن اعتقال سعد هو السبب الوحيد للثورة، فقد اعتقل للمرة الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٢١، وكانت منزلته من الشعب قد عظمت وعلت، ومع ذلك لم تقم فى البلاد ثورة للإفراج عنه، فاعتقاله أول مرة لم يكن السبب الوحيد لثورة ١٩١٩، وإنما كان بمثابة الشرارة التى أشعلت النار فى بركان الثورة، فلنبحث اذن عن أسبابها القريبة والبعيدة، وعلينا أن نتقصى هذه الأسباب، لكى نتعرف الثورة على حقيقتها، ونتابعها فى تطوراتها؛ لأن الثورات لا تفهم فهما صحيحًا بسرد وقائعها فحسب، بل لابد من دراسة عللها وأسبابها، فما الثورة إلا مرحلة من التاريخ القومى، تتصل بمراحل سبقتها، وأخرى لحقتها، وهى تشبه أن تكون طورًا من أدوار حياة الإنسان. يتصل بعضها ببعض، ويشتق بعضها من بعض، فلكى نفهم ثورة سنة ١٩١٩، حق الفهم، يجب أن نتعرف أسبابها ومقدماتها، وعلى ضوء هذه الأسباب والمقدمات تبدو لنا صورتها كاملة واضحة جلية.

لم تكن ثورة سنة ١٩١٩ ثورة دينية، ولا ثورة اجتماعية، ولحسن حظ مصر أنها لم تكن كذلك، فكلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد، ويلقى العداوة والبغضاء بين طبقات الأمة، وكلاهما يمزق أهلها شيعًا، ويعود بالضرر والوبال على الجميع، ومصر أحوج ما تكون على الدوام إلى التضامن بين أبنائها، والتعاون بين طبقاتها.

لم يكن إذن لثورة ١٩١٩ طابع دينى أو اجتماعى، بل كانت ثورة سياسية

بكل معانى الكلمة، فأهدافها سياسية، وتطوراتها سياسية، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضًا، على أن لها إلى جانب ذلك أسبابًا أخرى، اقتصادية واجتماعية، كان لها دخل فى التمهيد لها، وفى ظهورها وتطورها.

فلنبدأ بالأسباب السياسية، ثم نقفى عليها بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

الأسباب السياسية

ترجع الثورة إلى تذمر الشعب من حالته السياسية، وتطلعه إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال.

ظل الشعب المصرى السنين الطوال يعانى احتلالا أجنبيًّا، أصيبت به البلاد منذ سنة ١٨٨٢، والاحتلال الأجنبى فى ذاته يدعو إلى السخط والتبرم عند كل أمة تشعر بشىء من الكرامة والحياة، ولم تكن مصر أقل من غيرها من الأمم المتمدنة شعورًا بالحياة القومية، وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر وعودًا وعهودًا بالجلاء عن البلاد، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود والعهود.

شهد الاحتلال على تعاقب الأعوام يوطد أقدامه، ويتغلغل فى شؤون الحكومة، كبيرها وصغيرها.

شهد السعى لفصل السودان وسلخه عن جسم الوطن، واستئثار إنجلترا بحكمه، وتقطيع أوصال الدولة المصرية التى امتدت على طول مجرى النيل وواديه العظيم.

شهد إلغاء الجيش المصرى، والبحرية، وتجريد البلاد من كل قوة حربية.

شهد تعيين المستشارين الإنجليز فى مختلف الوزارات، واستئثارهم بالحكم والنفوذ، وإسناد كبرى المناصب إلى البريطانيين، فى مختلف المصالح والدواوين.

شهد مصرع الحكومة الأهلية، وإهدار الاستقلال، شهد إلغاء مجلس النواب، وإبطال النظام الدستورى الذى نالته من قبل، والذى كان أداة لمقاومة التدخل الأجنبى والحد من سلطة الفرد، فلقد ألغاه الاحتلال سنة ١٨٨٣، وأنشأ بدله نظامًا صوريًا قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، ثم الجمعية التشريعية منذ سنة ١٩١٣، وكلها هيئات شورية صورية لا حول لها ولا قوة، ففقدت البلاد فى عهد الاحتلال استقلالها ودستورها، ورزحت تحت نظام حكم استبدادى خاضع للسيطرة الأجنبية فاجتمع عليها الاستبداد والاحتلال الأجنبى معًا، وهما شر ما تبتلى به الأمة فى حياتها القومية.

تعاقبت هذه الأحداث على البلاد، وبينما كانت الأمة ترتقب أن تنجز إنجلترا وعودها وعهودها فى الجلاء، إذا بالاحتلال يتفاقم ويزداد رسوخًا بإعلان انجلترا حمايتها على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤، فصار احتلالا مقرونًا بحماية، وبذلك ساء مركز مصر السياسى، وازدادت بعدًا عن أهدافها القومية، إذ بعد أن كانت من الوجهة الرسمية دولة مستقلة استقلالاً محدودًا يشوبه الاحتلال، فقدت ذلك الاستقلال، وصارت بلدًا من البلدان الخاضعة للحماية الأجنبية، فعظم سخط الشعب على السياسة البريطانية، ولئن مرت سنو الحرب ومظاهر الاحتجاج محصورة فى دائرة ضيقة، وشعور التذمر مكبوت فى الصدور، فلعل الأحكام العسكرية كانت السبب فى الحيلولة بين الشعب وإعلان سخطه على الاحتلال والحماية، والانتقاض عليهما، وكان يرقب تطورات الحرب، لعل نهايتها تدنيه من اليوم الذى يحقق فيه آماله، ولكنه رأى من إنجلترا بعد خروجها ظافرة من هذه الحرب إصرارًا على تثبيت الحماية وتأييد الاحتلال، فازداد برمًا بها، وحنقًا عليها وبخاصة حين رأى تنكرها لمصر بالرغم مما أفادته منها طيلة سنى الحرب، فلقد اتخذت منها قاعدة حربية، مكن لها ولحلفائها من إعداد حملاتهم على فلسطين وسوريا والعراق، كما ساعدتهم من قبل على حشد جنودهم فى حملة الدردنيل، نعم إن هذه باءت بالخيبة، إلا أن الحملات الأخرى يرجع معظم الفضل فى انتصاراتهم

فيها إلى ما أفادوه من مصر، وما استخدموه من موقعها ومواصلاتها وثغورها، وخدمات عمالها ورديفها، وما أخذوه من مواردها، كل ذلك قد جحدته الحكومة البريطانية بعد انتهاء الحرب، فوقفت من الأهداف الوطنية موقف التحدى والخصومة، وتحقق الشعب ما تضمره له، إذ صمت آذانها عن الاستماع إلى مطالبه، ورفضت الترخيص لممثليه بالسفر إلى الخارج لرفع صوت مصر فى مؤتمر الصلح، ولم تكتف بالرفض، بل حتمت أن يقدم الشعب مقترحاته فى شأن نظام الحكم إلى المعتمد البريطانى فى مصر، على أن لا تخرج عن حدود الحماية، فى حين توالت الأنباء بالترخيص لوفود الهند والحجاز وسورية ولبنان وأرمنيا وغيرها بالسفر إلى المؤتمر، وتمثيل بعض هذه البلدان رسميًا فى ساحته، وتمكينها جميعًا من الدفاع عن حقوقها وإعلان مطالبها أمامه، ولقد ظهر من هذه المقارنة مبلغ ما بيتته إنجلترا لمصر من أسوأ النيات، فلما يئس الشعب من الطرق السلمية فى الوصول إلى أهدافه، جنح للثورة، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال، ويحقق بها آماله فى الحرية والاستقلال.

فثورة سنة ١٩١٩ هى إذن ثورة على الاحتلال والحماية، ووثبة على نظام الحكم الذى تفرع عنها، وعلى النيات العدائية التى كانت تبيتها السياسة الاستعمارية حيال مصر.

... وعلى مظالم السلطة العسكرية

وهى أيضًا ثورة على المظالم التى عاناها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية طيلة سنوات الحرب، مما رأيت طرفًا منه فى الفصل الأول.

اجتمعت الأحكام العرفية إلى الاحتلال والحماية، ورزحت البلاد تحت هذا النير الثلاثى، أربع سنوات متوالية، ضاع فيها كل حق، وأهدرت كل كرامة.

ضربت الأحكام العرفية على البلاد، ووضعت الرقابة على الصحف، وعطلت الجمعية التشريعية، ومنعت الاجتماعات، واعتقل من اعتقل من أبناء

البلاد، ووضعوا رهن السجون والمعتقلات، أو فى المنفى دون تحقيق أو محاكمة، وأساء جنود الأمبراطورية البريطانية معاملة المصريين عامة، مما أثار كرههم وحفيظتهم، وجندت السلطة العسكرية من جندت من العمال والفلاحين، فى مختلف أرجاء البلاد، لاستخدامهم فى أعمال الجيش البريطانى، وبلغ عددهم نيفًا ومليون مصرى كما تقدم بيانه، وكانوا يؤخذون كرهًا باسم المتطوعين، وما هم بمتطوعين، ويعاملون معاملة المعتقلين، وما هم بالمذنبين، يربطون بالحبال ويساقون كالأنعام، ويقام عليهم الحراس، وينقلون بالقطارات فى مركبات الحيوانات، ويعاملون أسوأ معاملة، ولا يعنى بصحتهم، ولا بغذائهم وراحتهم، وكانوا يوعدون بأن يستخدموا لمدة محدودة، ثم تمد على الرغم منهم، ومات كثيرون منهم فى ميادين القتال، أو فى صحراء سيناء والعريش، أو فى العراق وفرنسا، وأصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات التى جعلتهم عاجزين عن العمل.

فلما انتهت الحرب، وعاد من عاد منهم إلى بلادهم وقراهم، كانت رواياتهم عن القسوة التى عوملوا بها من أكبر الدعايات ضد الحكم البريطانى.

واجتمعت إلى تلك المظالم مظالم أخرى بما لجأت إليه السلطة العسكرية من مصادرة الناس فى أرزاقهم وحاصلاتهم الزراعية ومواشيهم ودوابهم، فقد استولت عليها بأبخس الأثمان وبأسعار تقل كثيرًا عن أسعارها فى الأسواق، وفرضت على كل مركز من مراكز القطر المصرى مقدارًا معينًا من الحبوب يورده إلى الجيش بهذه الأسعار البخس، فكان الأهلون يُطلب منهم فى بعض الأحيان أكثر مما عندهم، فيضطرون تحت تأثير الضغط إلى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق، ويقدمونه كرهًا بالسعر البخس، ولقد أصابهم من جراء ذلك ما أصابهم من العنت والعسف والإرهاق.

فالآلام التى عاناها الأهلون من السلطة العسكرية كانت من أهم أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية، وتحفزه للثورة، وقد اعترف بذلك الكتاب الإنجليز أنفسهم، نشرتْ جريدة (رائد العمال) الإنجليزية فى

٣أبريل سنة ١٩١٩ مقالا عن الثورة، وصفت فيه مظالم نظام «التطوع» الإجبارى، قالت:

«وضع النظام للتطوع ظهر عدم كفايته، فصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالإكراه، وطريقته أن يدخل رجال الحكومة القرية وينتظروا رجوع الفلاحين إلى منازلهم فى الغروب، فيحدقون بهم كالأنعام، وينتقون خيرهم للخدمة، فإذا رفض أحدهم هذا «التطوع الإجبارى» جلد حتى الإقرار بالقبول، وعلى هذا النحو ساقوا أطفالا من سن ١٤ سنة، وشيوخًا من سن السبعين ويزيد! وأما الكشف الطبى فكان حديث خرافة. فكانت تساق الجموع المريضة من هؤلاء المساكين لتأدية الأعمال الحربية، والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب فى الأعمال الشاقة، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية، وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى فى بقعة واحدة، حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدمين للجلد، وإن سوء الغذاء ورداءة الكساء وقلة الغطاء، فضلا عن عدم وجود الخيام، حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون الغبراء، جعل هؤلاء الآدميين فريسة الأمراض الوبائية، كالتيفوس وغيره، وضاعف فى تأثير ذلك الجوع والبرد، فكانوا يموتون كالذباب فى الصحراء، وإن كشف شهداء الأمراض والموتى لضخم، ولكن من أين لنا به؟.. وقد بلغت قسوة المعاملة حدًّا لم يأمن معه المرضى التقدم لطلب العلاج، وكثيرًا ما أعيد عمال القرى بعد أن أرجعوا لعدم لياقتهم، وذلك بواسطة نظام «التطوع الإجبارى»، وكثيرًا ما رفض السماح لهؤلاء العمال بالعودة إلى بلادهم عند انتهاء مدتهم حسب الوعود المعطاة لهم، فنشأ عن ذلك عدم قيام البريطانيين بالوفاء بعهودهم، وبجانب مصادرتنا لهؤلاء الناس قد أعددنا مصادرة جمالهم وحميرهم ودوابهم أيضًا (الجيد منها على الأقل)، فأصبحت الأعمال الزراعية متعذرة وارتفعت أثمان الحاجيات بمصادرتنا للمحصولات الزراعية، فعم الغلاء، وأصبح العيش متعسرًا، وأجور العمال كما هى، فساءت حالة الفقراء والعمال بدرجة عظيمة لم تتمالك الصحف برغم الرقابة الحربية من الإشارة إليها، فهل بعد هذا نستغرب إذا

بلغ الكره لنا والحقد علينا مبلغهما فى قلوب المصريين! وهل يرضى كل هذا جماعة الاستعمار؟».

وكتب المستر روبرستن العضو بالبرلمان الإنجليزى مقالا بمجلة «الكونتمبرارى رفيو» فى شهر مايو سنة ١٩١٩، أشار فيه إلى أسباب الثورة، وقال:

«إذا شئنا أن نعرف منشأ هذا الاضطراب، فلنرجع إلى المقال المهم الذى نشرته «مس درهام» فى عدد ٢ أبريل سنة ١٩١٩ بجريدة الديلى نيوز، حيث قالت: «أقمت فى مصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى أبريل سنة ١٩١٦، وإنى أؤيد رأى الدكتور Guest إذ يقول: بأن هذا الاضطراب يرجع إلى سوء معاملتنا للمصريين، ولقد ارتكب ولاة الأمور فى مصر أسوأ الأغلاط، إذ أتوا بجنود من المستعمرات إلى البلاد المصرية من غير أن يذكروا لهم شيئًا عن السكان الذين سيعيشون بين ظهرانيهم، وقد بلغ من جهل هؤلاء الجنود أن كانوا يظنون أن مصر بلاد إنجليزية، وأن المصريين قوم دخلاء، ويعجبون كيف سمح لهؤلاء العبيد أن يأتوا إلى هذه الديار، وقد سمعت غير واحد من الأستراليين يقول:«لو كان الأمر بيدى لما أبقيت على واحد من المصريين فى هذه البلاد!»، وكانوا يعاملون المصريين بأشد أنواع القسوة والاحتقار، ولقد رأيت بعينى فى الكنتين الذى كنت به، جنديًا يضرب بقدمه خادمًا مصريًا أمينًا لا لشىء سوى أنه لم يفهم أمرًا أصدره إليه، وأبصرت مرة أخرى جنديًا يلكم شابًا متعلمًا فى صدره، ويغتصب منه عصًا ثمينة اشتهتها نفسه، وسمعت كثيرًا من النزلاء الإنجليز يقولون والأسف ملء قلوبهم: إن ما أحدثه هؤلاء الجنود فى مصر لا يمحى أثره فى قليل من السنين، وأقسم لو كنت مصرية لما ترددت فى بذل النفس والنفيس لطرد الإنجليز من مصر، وإنى والحق يقال كنت أخجل أشد الخجل لانتسابى لبلادى، وكثيرًا ما أنبت الجنود الإنجليز تأنيبًا مرًا، وأكدت لهم أنهم بأعمالهم هذه يبرهنون على أنهم أعداء الإنجليز، فإن كان الألمان يسيئون إلى أعدائهم فإنهم بأعمالهم هذه يسيئون إلى أنفسهم

فيجعلون من كانوا أصدقاءهم بالأمس أعداء لهم اليوم، وكان عجبهم من قولى هذا شديدًا لأنهم كانوا يجهلون الحالة جهلا تامًا، ومما زاد الطين بلة أن الجنود عند مجيئهم وجدوا الحانات كلها مفتحة الأبواب ليل نهار، فأدى ذلك إلى حدوث مخاز اشمأزت منها نفوس المصريين وملأت قلوبهم غيظًا واحتقارًا، وقد شاع فى ذلك الوقت أن الجنود السكارى يأخذون البراقع عنوة من فوق وجوه السيدات المصريات».

أضف إلى تلك المظالم جمع الأموال قسرًا بواسطة الإدارة للصليب الأحمر البريطانى، فقد كان الحكام يفرضون على الأهلين أتاوات، فى شكل تبرعات، ويحصلونها منهم بطريق التوريط تارة، أو الضغط والتهديد تارة أخرى، فكان الأهلون يدفعونها ساخطين.

مبادئ الرئيس ولسن

أحدثت المبادئ التى أعلنها الدكتور ويلسن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة عند دخول أمريكا الحرب تأثيرًا كبيرًا فى النفوس قاطبة.

أعلن الرئيس هذه المبادئ فى خطبه العديدة، فاستمع الناس إلى قواعد ومعان جديدة فى حكم الشعوب وتقرير العدل العالمى، إذ نادى بحرية الشعوب، كبيرها وصغيرها، والاعتراف بحقها فى تقرير مصيرها.

قال فى رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكى فى يناير سنة ١٩١٧ : «والرأى عندى أن تتفق الأمم على قبول مبدأ الرئيس منرو وتعميم تطبيقه فى جميع أنحاء الأرض، فلا يصبح لأمة أن تكره أمة أخرى على اتباع سياستها، وإنما يجب أن يترك لكل شعب الحق وحده فى تقرير سياسته ورسم طريقه الذى يراه مؤديًا إلى التقدم بدون إحراج أو تهديد أو إرهاب، لا فرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى

وأعلن فى المبدأ الأخير من مبادئه الأربعة عشر التى نادى بها فى خطابه

يوم ٨ يناير سنة ١٩١٨ وجوب إنشاء جمعية أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسى وسلامة الأملاك لجميع البلدان صغيرها وكبيرها على السواء.

وقال فى خطبته التى ألقاها يوم ٤ يوليه سنة ١٩١٨ فى مونت فرنون أمام قبر واشنطون: «أن الأمم المتحدة تحارب من أجل أغراض لا يتم السلام إلا إذا تحققت، منها أن تسوية جميع المشاكل سواء كانت متعلقة بالأراضى أو بالسيادة أو بالعلاقات السياسية لا يجوز أن تقوم إلا على أساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريًّا محضًا من جانب الشعب صاحب الشأن، لا على أساس المصلحة المادية أو المنفعة التى تعود على أية أمة أو شعب آخر يرغب فى تسوية أخرى لفائدة نفوذه وسيادته، نحن لا نبغى سوى سيادة الحق القائمة على رضا المحكومين أنفسهم، تلك السيادة التى يؤديها الرأى العام المنظم».

وقرر فيما قرر أن عهد الفتوحات والتوسعات قد مضى وانقضى، وأصبح من الممكن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم أن تصرح الآن أو فى أى وقت من الأوقات بالأغراض التى تصبو إليها، وأن العدل إذا لم يمنح لكل الأمم فلا يمكن لأمريكا أن تحصل عليه هى أيضًا، وأن دعائم العدل الدولى يجب أن ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة ولكل الجنسيات، لا فرق بين قويها وضعيفها، وإلا فإن هذه الدعائم تنهار ولا يبقى أثر لشىء منها، وقرر أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى، أو باتفاق بين متنافسين وأعداء، وأن الأمانى القومية يجب أن تحترم، ولا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورغبتها.

قرر كل هذه المبادئ العادلة، وأنكر على الدولة القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها فى مصلحتها الذاتية، كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة (خطابه فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ وخطابه فى ١١ فبراير و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨).

كانت هذه المبادئ بمثابة دستور أو ميثاق عالمى يحق لكل أمة أن تتمسك به، وقد استثارت هذه الخطب والبيانات روح الاستقلال والحرية فى الشعوب بالرغم من إخلاف ويلسن لوعوده وعهوده، وكانت الأمة المصرية بذكائها وحسن بصرها بالأمور أسبق الأمم الصغيرة إلى تمسكها بحقها فى تقرير مصيرها، وازدادها تمسكًا به أن الحلفاء ومنهم بريطانيا العظمى وافقوا على مبادئ ويلسن، فاستقر فى أذهان الأمة أنها بقومتها ضد الاحتلال والحماية لابد واصلة إلى تقرير مصيرها، وهو الحق المعترف به من الجميع، وقد أيده الحلفاء رسميًّا فى التصريح الإنجليزى الفرنسى للشعوب العربية الذى أعلن فى نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية (وكانت تشمل لبنان وفلسطين) والعراق، فقد جاء فيه أن انجلترا وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الحكم العثمانى تحريرًا نهائيًّا، وتأسيس حكومات وإدارات أهلية تبنى سلطتها على اختيار الأهالى الوطنيين لها اختيارًا حرًّا وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم[١]، فكان بديهيًّا أن تنال مصر أيضًا حقها فى الحرية والاستقلال، لأنها أسبق إلى الاستقلال والنظم الحرة من هاتيك البلاد، ولأن وعود إنجلترا لها بالجلاء أسبق بست وثلاثين سنة من وعود الحلفاء للشعوب العربية.

---

(١) هذا تعريب التصريح المذكور: «إن الغرض الذى ترمى إليه بريطانيا العظمى وفرنسا بمواصلتها فى الشرق تلك الحرب التى أثارها الطمع الألمانى هو تحرير الشعوب التى طالما ظلمها الترك تحريرًا نهائيًّا، وتأسيس حكومات وإدارات أهلية تبنى سلطتها على اختيار الأهالى الوطنيين لها اختيارًا حرًّا وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم، وتنفيذًا لهذه النيات قد حصل الاتفاق على تشجيع العمل لتأسيس حكومات وإدارات أهلية فى سورية والعراق اللتين أتم الحلفاء تحريرهما، وفى البلاد التى يواصلون العمل لتحريرها على مساعدة هذه الهيئات والاعتراف بها عند تأسيسها فعلا والحلفاء بعيدون عن أن يرغموا سكان هذه الجهات على قبول نظام معين من النظامات وإنما همهم أن يحققوا بمعونتهم ومساعدتهم النافعة حركة الحكومات والإدارات التى ينشئها الأهالى لأنفسهم مختارين، حركة منتظمة، وأن يضمنوا لهم قضاءً عادلا واحدًا للجميع، وأن يسهلوا انتشار العلم فى البلاد وتقدمها اقتصاديًّا وذلك بتحريك همم الأهالى وتشجيعها، وأن يزيلوا الخلاف والتفريق الذى طالما استخدمته السياسة التركية، ذلك هو ما أخذت الحكومتان الحليفتان على نفسيهما القيام به فى البلاد المحررة».

وغنى عن البيان أن فرنسا وإنجلترا قد نقضتا هذا التصريح بما فرضتاه من قبل ومن بعد من النظم الاستعمارية فى سوريا ولبنان وفلسطين والعراق.

هذا إلى أن الحروب العالمية الطويلة المدى، هى للشعوب عامة مدرسة تتلقى فيها دروس الجهاد فى سبيل المثل العليا، لأن الحرب إنما تدور رحاها فى نظر كل أمة على أساس الذود عن حياتها وكيانها. فالسنوات الأربع التى اقتضتها الحرب العالمية الأولى قد نبهت الأذهان إلى أن حياة الأمة جديرة بأن يبذل لها جميع أفرادها كل ما لديهم من حول وقوة، ومال وحياة، فكانت ميادين القتال من هذه الناحية سجلا رائعًا يزدهر بآيات الإقدام والبطولة ويبعث فى نفوس الأمم روح الإخلاص والتضحية.

فالحرب العامة، ومبادئ الرئيس ويلسن، كان لها ولا جرم أثرها فى التمهيد لثورة سنة ١٩١٩.

مصر بين أمم الشرق

ومن الحق أن نعد ذكاء الأمة المصرية وسبقها الأمم الشرقية فى مضمار التقدم والنهوض، من أسباب ثورة سنة ١٩١٩، فإذا تأملت فى تطورها خلال مائة وخمسين سنة مضت، تجد أنها كانت ولم تزل فى طليعة أمم الشرق أخذًا بأسباب النهضات القومية، ففى أوائل القرن التاسع عشر امتازت بالنهضة العظيمة التى وضع أساسها محمد على الكبير، فسبقت أمم الشرق فى الرقى والإصلاح والعمران، على حين كان كثير من الشعوب الشرقية غارقًا فى سبات الجمود والتأخر، وكانت الثورة العرابية – على ما اكتنفها فى مرحلتها الثانية من خطأ وحظ عاثر[٢] – من أسبق الحركات القومية الشرقية التى قامت فى وقت مبكر (سنة ١٨٨١) للتحرر من حكومة الفرد ومن التدخل الأجنبى معاً، وتقرير النظام الدستورى أساساً للحكم فى البلاد، وكانت مصر أسبق الأمم الشرقية إلى تقرير النظام الدستورى، إذ أعلن فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ فى أواخر عهد إسماعيل، ثم فى سنة ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية[٣]، حقًا إن الدستور العثمانى (القانون الأساسى) أعلن قبل ذلك فى

---

(٢) راجع كتابنا (الثورة العرابيه والاحتلال الإنجليزى).

(٣) راجع كتابنا (عصر إسماعيل) ج٢ ص٢٢٩. من طبعة سابقة.

تركيا سنة ١٨٧٦؛ ولكن لم يكد البرلمان يجتمع فى الآستانة حتى أُلغى اجتماعه فى أوائل سنة ١٨٧٨ بأمر من السلطان عبد الحميد، ونفى واضع الدستور مدحت باشا، وعاش الحكم المطلق فى تركيا، إلى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨، وكان إلغاء الدستور فى تركيا بأمر من الحكومة الأهلية المستقلة، أما إلغاء الدستور فى مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بإرادة الاحتلال الأجنبى، فهى أعرق أصولا من تركيا فى النظام الدستورى.

وكذلك كانت مصر أسبق الأمم الشرقية إلى الحركة الوطنية التى ترمى إلى تحرير البلاد من النير الاستعمارى، فقد ظهرت الحركة من نيف ونصف قرن، على يد باعثها «مصطفى كامل»، فكانت مصر فى طليعة الأمم الشرقية أخذًا بأسباب الجهاد القومى، وأعطت الشرق مثلا عاليًا فى فهم مرامى السياسة الاستعمارية، والعمل على التخلص من شباكها، ذلك حيث كان كثير من شعوب الشرق وبخاصة التابعة وقتئذ للسلطنة العثمانية يحسنون الظن بتلك السياسة، ويظنون أنها عنوان الحرية والحضارة، وكانوا ينخدعون فى ظواهرها، ويميلون إلى تصديق وعودها، إلى أن اكتووا بنارها بعد الحرب العالمية الأولى، فقاموا يطالبون بحقوقهم الكاملة فى الاستقلال التام، وكانت مصر أيضًا أسبق الأمم الشرقية قاطبة إلى رفع لواء النهضة الجديدة وخوض غمار الجهاد عقب انتهاء تلك الحرب مباشرة، فإنه لم يكد يعود السيف إلى غمده حتى رفعت مصر صوتها عاليًا، فهزت قلب الإنسانية بثورة سنة ١٩١٩ التى لفتت إلى أرض الكنانة أنظار الشعوب فى الشرق والغرب، فالغرب قد دهش لهذه الثورة التى قامت فى الوقت الذى ظنت فيه الإنسانية أنها أنهت عهد الحرب واستقبلت عهد السكينة والسلام، فكانت ثورة مصر نذيرا بهبوب عاصفة الشعوب التى كان ساسة الدول المنتصرة يتآمرون عليها فى مؤتمر فرساى، ويعملون على القضاء على روح الحياة والاستقلال فيها، وأما الشرق فقد هزت ثورة سنة ١٩١٩ أعصابه، وكانت لشعوبه مثالا يحتذى فى اعتماد الأمم على نفسها واستعانتها بقوتها، وعدم تعويلها على الوعود الكاذبة التى كان

المنتصرون يعلنونها وينادون بها قبل أن تضع الحرب أوزارها، فكانت هذه الثورة، وما انطوت عليه من الإقدام، والمبادرة بالجهاد، دليلا على ذكاء الأمة المصرية، وصدق نظرها فى إدراك الحقائق، وإنها بهذه الثورة قد سبقت شعوب الشرق إلى حظيرة الجهاد القومى الحديث، ولو استعرضنا الحركات والنهضات القومية التى ظهرت بعد انتهاء الحرب الماضية فى أرجاء الشرق، كالهند والأناضول وفارس والعراق وسورية وفلسطين وتونس وغيرها، لوجدنا الثورة المصرية أسبقها إلى الظهور، ولا شك أن هذا السبق قد أكسب مصر منزلة ممتازة بين أمم الشرق يجب علينا أن نحتفظ بها، ولا يجمل بنا أن نتنكر لهذه المنزلة، أو نعمل على نقيضها، أو نتهاون فى الاحتفاظ بها، أو نبخس الأمة حقها، وننال من سمعتها مدفوعين باعتبارات شخصية أو نزوات وقتية، فإن الأمم إنما تعتز بتراثها الوطنى، وتدأب على استبقائه سليماً، وتنهض به حتى يبلغ الذروة، وتسير به دائماً إلى الأمام!

جهاد الحزب الوطنى

إن لجهاد مصطفى كامل ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما أثرًا كبيرًا فى قيام ثورة سنة ١٩١٩، ذلك بما غرسوا فى النفوس من الدعوة إلى الجهاد الخالص لله والوطن، فالأمة كانت فى أواخر سنة ١٩١٨ قد أدركت بفضلهم حظًا كبيرًا من الوطنية الصادقة، بحيث صارت على استعداد عند سنوح أية فرصة لأن تبذل فى سبيل الاستقلال كل تضحية مهما عظمت، وليس يخفى أن الثورات كما قلت فى كتابى عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين، بل هى حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعًا لدرجة استعدادها، ونتيجة لسريان روح الوطنية فى نفوس أبنائها، فالسنوات التى قضاها الحزب الوطنى فى الكفاح من سنة ١٨٩٠، على عهد مصطفى كامل ومنها إلى سنة ١٩١٩ على عهد محمد فريد، قد مهدت للثورة، إذ كانت هذه السنوات بمثابة المدرسة التى تلقت الأمة فيها مبادئ الوطنية

الحقة، وهى الفترة التى بعثت فيها الحركة القومية من مرقدها[٤].

تكونت الروح الوطنية بتأثير جهاد مصطفى كامل، وخطبه، ومقالاته، ورحلاته، وأحاديثه، ودعواته، واستمعت إليه الأمة فى وقت مبكر، يدعو إلى الالتفاف حول راية الحرية والاستقلال، ويحمل الحملات الصادقة على الاحتلال، ويحارب اليأس، وينادى بالثبات فى الجهاد، برغم الصدمات والعقبات، فلبت نداءه على مر السنين، وتلقت عنه آيات الوطنية والإخلاص، رأت فيه منذ سنة ١٨٩٦ «روحًا من نور الحرية الساطعة لا تستطيع الحياة فى ظلمات الظلم والاستبداد»[٥]، واستمعت إليه ينادى سنة ١٨٩٧ : كل إحتلال أجنبى هو عار على الوطن وبنيه».

ووعى الشباب قوله سنة ١٨٩٨ : «إن الوطنية هى أشرف الروابط للأفراد، والأساس المتين الذى تبنى عليه الدول القوية والممالك الشامخة، وكل ما ترونه فى أوروبا من آثار العمران والمدنية، ما هو إلا ثمار الوطنية، أصبح اليوم الوطن المصرى ينتظر منكم ومن بقية أبنائه عدلا وإنصافًا، أصبحت مصر تؤمل منكم أن ترفعوها إلى منصة الحرية والاستقلال، وأن تردوا إليها حقوقًا وهبها إياها الخالق عز وجل، ولا ريب أنكم معشر المتعلمين، معشر النابغين فى المعارف والآداب، أول من يسأل عن خدمة مصر وتأييد مبدأ الوطنية الحقيقية، فإنكم قرأتكم فى التاريخ الأمثال الكثيرة للوطنية، وعرفتم سير أناس عديدين ماتوا محبة لبلادهم، وإخلاصًا لأوطانهم. فحيوا بموتهم، وأدركتم أن الحياة سريعة الزوال وأن لا شرف لها بغير الوطنية والعمل لإعلاء شأن الوطن وبنيه».

وتعلمت منه الأمة منذ سنة ١٨٩٨ أن «لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة»، وتلقت عنه دروس الوطنية الصادقة، كقوله فى ديسمبر

---

(٤) راجع كتابنا (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ثم كتابنا (محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية).

(٥) من خطاب له إلى محمد بك فريد سنة ١٨٩٦.

سنة ١٨٩٨ : «إنى ثابت على خطتى حتى الممات، لأن اعتقادى أن ثمر الدفاع وإن لم يجنه المدافع الأول أو الثانى فلسوف يجنيه مصرى على مدى الأيام، وإننا إذا لم نقتطف ثمر عملنا وجهادنا فى حياتنا، فإننا على الأقل نضع الحجر الأول لمن يبنى بعدنا»، وقوله عن مأساة السودان على أثر رفع العلم البريطانى فى الخرطوم[٦]. «تنزلوا أيها المصريون إلى أعماق قلوبكم، واسألوا سرائركم هل أنتم فى شقاء أم هناء؟ وهل بالاستسلام وتسليم الأوطان تقابلون نعمة الله عليكم بمصر وهى جنة الأرض وأبدع البلدان؟ وهل يليق بكم وأنتم سلالة أشرف الأمم أن ترضوا بهذا الهوان وتقبلوا هذه المذلة وأنتم صاغرون؟ تمر الحادثات المزعجات علينا وتنفطر لها قلوبنا وتحزن منها أشد الحزن أفئدتنا ثم لا نجد لسانًا ينطق بما يختلج به الجنان، بل نرى سكوتًا فى سكوت واستسلامًا فى استسلام، فيزداد البلاء ويتضاعف الشقاء» إلى أن قال «لقد بالغنا فى الاستسلام وأبدعنا فيه كل إبداع، وما جنينا إلا الخيبة والفضيحة والعار، فهذه بلاد السودان قد فتحتها مصر بأموالها وبدماء أبنائها الأعزاء. أى راية تخفق اليوم عليها؟ وأى شرع يقام اليوم فيها؟ وأى حق يعترف به للمصريين فى نواحيها؟ ألم تقض سياسة الاستسلام بأن تجاهد جنود مصر الأبطال أجمل وأشرف جهاد وتبذل حياتها رخيصة فى سبيل استرداد السودان ثم تسلم إلى الدولة المحتلة هذه البلاد الزاهرة، وهى من مصر الروح والفؤاد؟ فأى فضيحة بعد هذه الفضيحة، وأى عار بعد هذا العار؟ أقام الإنجليز الأرض وأقعدوها بسبب غردون وثأر غردون، ونسفوا قبر المهدى نسفًا وأخرجوا رأسه بأشنع صفة وأقبح مثل، وعقدوا المجامع وألقوا الخطب تحية وسلامًا على روح هذا الفقيد، ورفعوا رايات الفرح والنصر للأخذ بثأره، والمصريون ينظرون إلى هذه المناظر ويتساءلون: أليس لدماء من مات منا ثمن؟ أليس لرجالنا قيمة؟ أليس المصرى فى شريعة الله إنسانًا ككل إنسان؟ أيموت منا الجنود والأبطال قبل استرداد السودان وفى سبيل استرداده

(٦) من خطبته بالقاهرة يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨.

ولا يذكرون بشيء، بل يقوم منا من يهنئ الإنجليز بأخذ ثأر غردون. أيكون دم فرد من الإنجليز غالى الثمن رفيع القدر، ودماء الآلاف من المصريين لا ثمن لها ولا تقابل بغير النسيان؟ لقد تعاظم الخطب وأصبحت الحياة مرة، وبات الوطن فى أشد الأخطار. وكل منا يهمل واجباتـه وينتحل لنفسـه عذرًا، فمنا من يطمع فى الثروة والترقى، ومنا من يخاف الذل والفقر، ومنا من لا يشعر بالمسئولية، ومنا من استولى على قلبه اليأس والقنوط» ثم دعا إلى قيام كل مصرى بواجباته الوطنية كعلاج لهذه الحال، وقال عن إيمانه بمستقبل مصر[٧]: «إنى أشد الناس أملا فى مستقبل أمتى وبلادى، وأرى الشعب الذى أنا منه جديرًا بالرفعة والسمو، حقيقًا بالمجد والحرية والاستقلال، ولولا هذا الأمل وهذا الاعتقاد لكنت فارقت الحياة وتركت الدنيا غير أسف على أحد، وكيف لا أكون ذا أمل وهذه أمتى أجد فيها روحًا جديدة وحياة صادقة ووطنية ناشئة قوية، ومن منكم لا يرى ما أرى؟ وهل ينكر أحد شعور الأمة بحالتها وانتباهها من رقدتها وقيامها من وهدتها وعملها لخيرها وسعادتها».

وقال فى محاربة اليأس[٨]: «لا داء أضر بالأمة وأشد وبالا عليها مثل داء اعتقادها السوء فى نفسها ويأسها من مستقبلها، فجاهدوا ضد هذا الداء ما استطعتم وأعلنوا عليه حربًا عوانًا، وبثوا فى أبناء الأمة مبادئ الثقة بالنفس والاعتماد على المجموع، وربوا البنين والبنات على محبة الوطن».

وقال فى هذا المعنى[٩]: «عجبًا وألف مرة عجبًا! كيف تسيء الظن بنفسها أمه تغلبت على الأيام والحوادث، وقاتلت الليالى وما ولدت، وقاومت تيارات الزمان أجيالا طوالا وأوقفتها وهى فى منتهى قوتها؟ وكيف يقول بعض أبناء هذه الأمة عنها إنها ماتت وزالت آثارها وأصبحت نسيًا منسيًا، وهى التى اهتز لمجدها الشرق والغرب وسارت الركبان بأحاديث مفاخرها؟ كيف يقضى اليائسون عليها وقد كانت قبل عهد محمد على أكثر أدواءً وأقل أملا فى

(٧) من خطبته بالإسكندرية فى يونيه سنة ١٩٠٠

(٨) من خطبته فى أبريل سنة ١٩٠١.

(٩) من خطبته فى فبراير سنة ١٩٠٢.

الشفاء من الآن، ثم عادت لها الحياة والقوة والجاه والعز ورفعة الشأن»، وقال فى سنة ١٩٠٤: «إن الوطنية شعور ينمو فى النفس ويزداد لهيبه فى القلب ويرسخ فى الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه»، وقال سنة ١٩٠٧[١٠]: «إن سلاسل الاستعباد هى سلاسل على كل حال سواء كانت من ذهب أو من حديد».

وتجلت قوة إيمانه وعظمته الوطنية فى خطبته سنة ١٩٠٧ إذ يقول: «إننا لا نعمل لأنفسنا، بل نعمل لوطننا، وهو باق ونحن زائلون، وما قيمة السنين والأيام فى حياة مصر وهى التى شهدت مولد الأمم كلها، وابتكرت المدنية والحضارة للنوع الإنسانى كله؟ إن العامل الواثق من النجاح يرى النجاح أمامه كأنه أمر واقع، ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصرى ونبتهج به وندعو له كأنه حقيقة ثابتة، وسيكون كذلك لا محالة، فمهما تعددت الليالى وتعاقبت الأيام، وأتى بعد الشروق شروق وأعقب الغروب غروب، فإننا لا نمل، ولا نقف فى الطريق، ولا نقول أبداً: لقد طال الانتظار! إننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا وأعمارنا إلى أشرف غاية اتجهت إليها الأمم فى ماضى الأيام وحاضرها، وأعلى مطلب ترمى إليه فى مستقبلها، فلا الدسائس تخيفنا، ولا التهديدات توقفنا، ولا الشتائم تؤثر علينا، والا الخيانات تزعجنا، ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التى تصغر بجانبها كل غاية؛ نعم لو أخذنا الموت من هذه الدار واحدًا بعد واحد لكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا: «كونوا أسعد حظًا منا، وليبارك الله فيكم، ويجعل الفوز على أيديكم، ويخرج من الجماهير المئات والألوف بدل الآحاد، للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الأهلية والاستقلال المقدس!»، وقال فى تلك الخطبة:

– «هل يستطيع مصرى أن يتهور فى حب مصر؟ مهما أحبها فلا يبلغ الدرجة التى يدعو إليها جمالها وجلالها وتاريخها والعظمة اللائقة بها، ألا أيها اللائمون، انظروها وتأملوها وطوفوها، واقرأوا صحف ماضيها، واسألوا

(١٠) من كتابه إلى السير هنرى كامبل ماترمان رئيس الوزارة البريطانية.

الزائرين لها من أطراف الأرض هل خلق الله وطناً أعلى مقاماً وأسمى شأناً وأجمل طبيعة وأجل آثاراً وأغنى تربة وأصفى سماءً وأعذب ماءً وأدعى للحب والشغف من هذا الوطن العزيز؟ اسألوا العالم كله يجبكم بصوت واحد: إن مصر جنة الدنيا، وإن شعباً يسكنها ويتوارثها لأكرم الشعوب إذا أعزها، وأكبرها جناية عليها وعلى نفسه إذا تسامح فى حقها وسلم أزمتها للأجنبى».

– «قد يرى السفهاء والطائشون أن الانتساب لشعب مستعبد كالشعب المصرى مما لا يليق بإنسان، ولكن أى شرف يطمع الحر فيه أكبر من العمل لإحياء الأمة التى سبقت الأمم كافة فى العلم والمدنية والأدب؟ أى رفعة يسعى الشريف إليها أسمى من إنهاض شعب كان أستاذ الشعوب البشرية ومربى العالم كله؟».

– «إن مصر جديرة بأن تحب بكل قوة، بكل عاطفة، بكل جارحة، بكل نفس، بكل حياة».

– «لا قوام لأمة ولا سلامة لبلاد إلا بقوة العقيدة الوطنية».

– «إن من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان».

– «الدعوة للاستقلال وبث الروح الوطنية هما المؤديان إلى تحقيق آمال الأمة المصرية، فليكن معتقد المصريين جميعاً أن نجاة مصر لا تكون إلا بهمم المصريين، وأن ارتقاءنا موكول إلى عزائمنا، فلنطلب النهوض من أنفسنا ولنعمل له بالهمة والصدق والاتحاد».

ورأت الأمة فى حياة محمد فريد مثال التضحية والإخلاص، وتمثلت لها بطولته فى قوله: «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا» ورأت فى تضحياته وما لقيه من الاضطهاد والسجن والنفى مثالا خالداً فى افتداء الوطن بالنفس والولد، والمال والحياة[١١].

---

(١١) انظر أيضاً الفصل العاشر.

ورأت في أنصاره وتلاميذه - الذين ثبتوا على العهد - رجالا «صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا».

فجهود الحزب الوطني كان لها فضلها في ظهور الثورة، كما بقى لها بعد ظهور الثورة طابعها وأثرها المستمر على مر السنين في توجيه الحركة الوطنية وجهة الجلاء، والاستمساك بوحدة وادى النيل، والجهاد الخالص لله والوطن، ولعل فريداً رحمه الله قد أشار إلى هذا المعنى في رسالته إلى الأمة التي بعث بها إليها من منفاه في سبتمبر سنة ١٩١٩ قبيل وفاته[١٢]، إذ قال: «نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبة، قد نبت وترعرع ساقه ثم أزهر وظهرت ثماره».

فلكي نتعرف أسباب ثورة سنة ١٩١٩، يجب أن نتبينها، لا في حوادث تلك السنة فحسب، بل في تطور الروح الوطنية وتعهدها والجهاد في سبيل بعثها طوال ثلاثين سنة خلت، فهذا الجهاد الطويل المرير كان له الأثر البالغ في إعداد الأمة للثورة، وهو لها على الدوام خير ذخيرة، وأقوى عدة، وأصلح عتاد، ولقد أشار سعد رحمه الله إلى شيء من هذه الحقائق بقوله في خطبته بفندق شبرد يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١، إذ قال: «إني أعلم أن البلاد تصبو إلى الاستقلال، وأن حركتها الاستقلالية بدت من زمان طويل، خصوصاً من يوم أن ظهر فيها المرحوم مصطفى كامل، وتلاه المرحوم محمد فريد بك، هؤلاء الذين أسسوا وأيدوا ما أسسوا في النهضة الحاضرة»، وقال في خطبته بالسرادق يوم ١٩ سبتمبر ١٩٢٣: «لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم، لا أقول ذلك ولا أدعيه، بل لا أتصوره، إنما نهضتكم قديمة تبتدئ من عهد مؤسس الأسرة المالكة محمد علي، وللحركة العرابية فضل عظيم فيها، وكذلك للسيد جمال الدين الأفغاني وأتباعه وتلاميذه أثر كبير، وللمرحوم مصطفى كامل باشا فضل غزير فيها أيضاً، وكذلك للمرحوم فريد بك».

---

(١٢) توفي رحمه الله في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩.

تأليف الوفد المصرى وموقف رشدى باشا

إن تأليف الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ كان من أسباب قيام الثورة، فإن المطالبة بالاستقلال التام هى فى ذاتها دعوة إلى الانتقاض على الحماية، كما إن التوكيلات التى نشرها الوفد فى البلاد، والتى سيجىء الكلام عنها فى الفصل الثالث، كان لها أثرها فى التمهيد للثورة، بما نبهت إليه الأذهان من وجوب التعاون والتضامن والعمل للاستقلال، هذا إلى أن موقف سعد وصحبه من الإنذار الذى وجهه إليهم الجنرال وطسن فى ٦ مارس سنة ١٩١٩، كان من الأسباب المباشرة للثورة، فقد كان مثلا صالحاً للمقاومة الوطنية، وعدم المبالاة بالتهديد والوعيد، فهذه المقاومة كان لها صداها فى الجماهير، إذ أنها صارت عنوان الدعوة إلى المقاومة العامة، وأعقب هذا الموقف اعتقال سعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس، فكانت الشرارة التى أشعلت نار الثورة، وأن اعتقالهم فى ذاته وفى مرماه عمل ظالم يثير النفوس ويملؤها سخطاً وحنقاً، لأنه فضلا عما فيه من الظلم والاعتساف، فإنه كان نذيراً بامتهان السياسة البريطانية لكرامة الشعب، وزرايتها به، وإصرارها على مناوأته فى حريته واستقلاله، وبقائه تحت ضغط الذل والعبودية.

حقًا إن الثورة ليست وليدة سعد، ولا وليدة الوفد، بل هى وليدة الأسباب التى فصلناها مجتمعة، وإنما كان سعد، وكان الوفد كلاهما وليد الثورة، لأنهما لم يصلا إلى ما وصلا إليه، من نفوذ ومكانة إلا بفضل الثورة، ولكن من الحق أيضاً أن نقول إن تأليف الوفد كان من الأسباب المهيئة لظهور الثورة.

وكذلك كان انضمام حسين رشدى باشا رئيس الوزارة وقتئذ إلى الحركة الشعبية منذ نوفمبر سنة ١٩١٨، من عوامل الثورة، المهيئة لها، والمشجعة على ظهورها، ولا شك أن موقفه من هذه الناحية يختلف بل يتناقض مع موقفه فى أواخر سنة ١٩١٤، ولكن من الحق والانصاف أن نفصل بين الموقفين، كما يجب أن نفصل بين موقف سعد من الثورة، وموقفه قبل الثورة، فالثورة

قد جعلت منه شخصية جديدة، أصلح وأقوى من شخصيته السابقة، والثورات كثيراً ما تفيد من رجال كانوا من قبل لا يدينون بها، بل ربما كانوا خصوماً لها، ذلك أن الانقلابات الكبرى فى حياة الأمم تنشئ فيها روحاً فتية، وتولد فى نفوس أبنائها وزعمائها اتجاهات جديدة، وكثيراً ما تغير من ماضيهم وشخصياتهم، بل من طباعهم وأخلاقهم.

فمن الحق أن نقول إن لرشدى وعدلى على ثورة سنة ١٩١٩ فضلا كبيراً، فإنهما بادرا فى شهر نوفمبر، إلى التحدث فى مصير مصر السياسى، واستقالا من الوزارة فى ديسمبر اعتراضاً على وضع العقبات فى سبيل رفع صوت مصر لتقرير مصيرها.

حقًّا أن برنامج رشدى باشا، كما أن برنامج الوفد، كانا، فى بداية الحركة، فى حدود ضيقة، لكن هذه البرامج قامت على كل حال على أساس الانتقاض على النظام المضروب وقتئذ على البلاد، وهو نظام الحماية، ثم تخطته الأمة إلى البرامج الطبيعية الصحيحة.

كانت وزارة رشدى باشا تناصر الوفد من أول خطواته، فساعد هذا الموقف على انتشار دعوته، وانضمام الناس إليه، وكانت بلا شك تؤيد توقيع التوكيلات له، وجاءت استقالتها تأييداً علنيًّا له، فكانت تمهيداً مباشراً لنشوب الثورة.

وهنا تختلف ثورة سنة ١٩١٩ عن الثورة العرابية، فالثورة العرابية قد شبت سنة ١٨٨١ على كره من الوزارة القائمة وقتئذ (وزارة رياض باشا)، وكان أول مطالبها إسقاط هذه الوزارة التى كانت تناوئها، فى حين أن ثورة سنة ١٩١٩ لقيت تأييداً كاملا من وزارة رشدى باشا، بل إن لهذه الثورة كما أسلفنا فضلا كبيراً عليها، إذ عبدت لها الطريق، ولولاها لكان من المحتمل أن لا تصادف ما صادفته من الفوز والتوفيق، وفى هذا تفضل الثورة العرابية ثورة سنة ١٩١٩ لأن الثورة العرابية قامت على الرغم من مناوأة الحكومة القائمة لها، على أنه من الحق أن نقول من ناحية أخرى إن ثورة سنة

١٩١٩ تفضل الثورة العرابية فى أنها ثورة أمة عزلاء من السلاح، قامت فى وجه دولة من أقوى دول الأرض، على حين أن الثورة العرابية قامت على أكتاف الجيش، وبقوة سلاحه وضباطه وجنوده، وهذا لا يغض من فضل الثورة العرابية التى كانت مظهراً للنهوض القومى المبكر، وقامت لغرض نبيل هو تحرير البلاد من الحكم الاستبدادى ومن التدخل الأجنبى معاً، ولعلك تلحظ مشابهة بين الثورتين فى السبب المباشرة لظهورها، فالأولى ظهرت على أثر اعتقال الحكومة أحمد عرابى وصاحبيه على فهمى وعبد العال حلمى، وإحالتهم إلى مجلس عسكرى لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان، فثار زملاؤهم الضباط، وقادوا الجند إلى قصر النيل، حيث كان الزعماء معتقلين، فاقتحموه عنوة وأطلقوا سراحهم، وكان ما كان من حوادث الثورة العرابية[١٣]، وثورة سنة ١٩١٩ ظهرت على إثر اعتقال سعد زغلول وصحبه بأمر السلطة العسكرية البريطانية، فكان ما كان من هياج الشعب وثورته ضد الحماية والاحتلال.

مشروع السير وليم برونيت فى القانون النظامى

ظهر هذا المشروع فى نوفمبر سنة ١٩١٨، وكان من الأسباب الهامة التى عجلت بالثورة.

كان السير وليم برونيت **Sir William Brunyate** يتولى قبيل شبوب الثورة منصب المستشار المالى بالنيابة، وكان مستشار دار الحماية، وصاحب الحول والطول بين المستشارين البريطانيين فى شئون الحكومة كافة، وكان عضواً فى لجنة ألفها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لوضع التعديلات التى يستدعى إدخالها فى القوانين والنظم القضائية والإدارية ما كان محتملا من زوال الامتيازات الأجنبية فى ظل الحماية البريطانية، والغرض الحقيقى من تأليف هذه اللجنة وضع القوانين والنظم التى تنسجم مع الحماية،

---

(١٣) راجع كتابنا (الثورة العرابية والإحتلال الانجليزى).

وقد سميت (لجنة الامتيازات الأجنبية)، وكان السير وليم برونيت هو روح هذه اللجنة ومقررها، وقد وضعت عدة مشروعات قوانين، كقانون العقوبات، وقانون تحقيق الجنايات، وقانون المرافعات، وبعض فصول من القانون المدنى والتجارى، وقطعت شوطاً بعيداً فى وضع النظام القضائى الذى كان مزمعاً وضعه على أساس إدماج القضاء الأهلى والقضاء المختلط وجعلها نظاماً موحداً مختلطاً فى قواعده وهيكله، مع تغليب العنصر الإنجليزى، ومما تقرر فيه بادئ ذى بدء جعل النائب العام إنجليزياً.

وضع السير وليم برونيت مشروع قانون نظامى لمصر، ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات التى يراد جعلها سوقاً لكل من نزل بها من رعايا الدول الأجنبية، ويتلخص هذا المشروع فى إنشاء مجلس نواب مصرى، يؤلف من المصريين، ولكنه استشارى محض، ليس له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور. وبجانبه مجلس شيوخ، يملك وحده السلطة التشريعية، ولكنه خليط من المصريين والأجانب ! يؤلف من أعضاء رسميين. وهم الوزراء المصريون والمستشارون الإنجليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين البريطانيين، ثم من أعضاء منتخبين ينتخبون بطريقة كثيرة القيود والشروط، منهم ٣٠ مصريًا و ١٥ أجنبيًا بحيث تكون الأغلبية فيه للأعضاء الرسميين والأعضاء الأجانب المنتخبين، والأقلية للأعضاء المصريين المنتخبين ! ولو نفذ هذا المشروع لصارت سلطة التشريع فى يد شرذمة من الأجانب، ولصار المصريون فى بلادهم غرباء.

لم يكن أحد من المصريين يعرف هذا المشروع، ولكن أنباءه ذاعت حين قدم السير برونيت صورة منه إلى رشدى باشا فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨، فرد هذا عليه، وحمل حملة صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له، وما كاد يذاع المشروع والرد عليه، حتى عم السخط على السياسة البريطانية وعلى النيات التى كانت تضمرها للمصريين، لأن فيه إهداراً للاستقلال الداخلى التام الذى نالته البلاد منذ سنة ١٨٤٠. ولأنه أشد إيلاماً لها من نظام الجمعية

التشريعية الذى كان قائماً منذ سنة ١٩١٣[١٤]، فالجمعية التشريعية ولو أن رأيها استشارى هى هيئة قومية مؤلفة من أعضاء أول شرط فيهم أنهم جميعاً مصريون، أما الهيئة التشريعية العليا فى مشروع السير وليم برونيت فهى هيئة مختلطة الجنسيات، غالبيتها تكاد تكون أجنبية، ولا تقبل أمة تشعر بشىء ولو يسير من الكرامة أن تتولى التشريع فيها سلطة أجنبية، لذلك كان هذا المشروع وحده كافياً كما أسلفنا لقيام الثورة، ولولا الثورة لنفذ ولتحققت به فكرة اللورد كرومر التى ابتدعها فى تقريره سنة ١٩٠٤ من إنشاء مجلس تشريعى مختلط ينزل بالأمة إلى حضيض الذل والمهانة.

الأسباب الاقتصادية

زعم بعض الكتاب المغرضين أن الرخاء فى مصر كان من أسباب ثورة سنة ١٩١٩، وهذا مسخ وتشويه للحقائق، إذ أن الثورة، من الوجهة الاقتصادية، هى رد فعل ضد النظم المالية التى عانتها البلاد قبل الحرب، وفى خلال الحرب، فقبل الحرب أخذت الأمة تشعر على تعاقب السنين بأن المصالح والمرافق المالية الأجنبية نمت وازدهرت، وطغت على الاقتصاد القومى فى ظل الاحتلال، وتحت كنفه ورعايته، وأن النفوذ الأجنبى الماثل فى البنوك والشركات والمتاجر والمصانع والبيوت الأجنبية عامة قد تغلغل فى حياة البلاد الاقتصادية، مما أفضى إلى استعباد الشعب ماليًّا واقتصاديًّا، إلى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسى[١٥]، ولقد فطن الشعب لهذا الاستعباد، ولمس آثاره فى حياة الناس الفردية والاجتماعية، واستظهر ما يحمله الاحتلال من تبعات فى هذه الناحية، إذ أنه كان بلا مراء مؤيداً ونصيراً للسيطرة الأجنبية المالية والاقتصادية فى البلاد، فمناصرة الاحتلال لهذه السيطرة كانت من أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية من الوجهة الاقتصادية.

---

(١٤) انظر كتابنا محمد فريد ص٣٤٧ وما بعدها من طبعة سابقة.

(١٥) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص٢٠٦ وما بعدها من طبعة سابقة.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى، فزادت الناس تذمراً من هذه السياسة.

وأول مظهر لهذا التذمر الشكوى العامة من موقف الحكومة حيال هبوط أسعار القطن هبوطاً جسيماً فى موسم سنة ١٩١٤، على أثر نشوب الحرب، فلقد نزل سعر القطن تدريجيًّا إلى حوالى عشرة ريالات، وكان سعره قبل الحرب أربعة جنيهات، فعم الكساد، واشتد الضيق بالمزراعين، من ملاك وفلاحين، وسرى الضيق إلى الطبقات الأخرى، لأن القطن هو عصب الحالة الاقتصادية فى مصر، ووقفت الحكومة، بتأثير المستشار المالى البريطانى، جامدة بإزاء هذه الكارثة المفاجئة، بل ساهمت فى اشتدادها، وزاد فى تفاقمها أن البنوك قبضت يدها عن التسليف على القطن، فى حين أخذت البنوك العقارية تقسو فى المطالبة بأقساطها، وكان هم الحكومة فى هذه المأساة أن يتم لها تحصيل الضرائب فى مواعيدها، فأصدرت تعليماتها إلى الحكام الإدرايين والصيارفة باستعمال الشدة فى تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعى القديم، فبلغ الضيق غايته حين اجتمعت مطالبة الحكومة إلى مطالبة البنوك العقارية، وساءت حالة الزراع، واضطر الكثيرون منهم إلى بيع أقطانهم بأدنى من الحد الذى هبطت إليه الأسعار، حتى بيع القنطار فى تلك السنة (١٩١٤) فى كثير من القرى والبنادر بمائة وعشرين قرشاً، وفى كثير غيرها بستين قرشاً!، فكانت هذه الأسعار هى الخراب بعينه، وأكرهت الحكومة معظم الزراع على بيع ما لديهم من مصاغ وحلى ذهبية، وماشية ودواجن، لأداء بقية المال المطلوب منهم، واضطر الكثيرون إلى الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش للغرض نفسه، ووقفت الحكومة جامدة أمام هذه المأساة، وبخاصة أمام اضطرار الناس إلى بيع ما لديهم من حلى ومصاغ، وكل ما فعلته أن عينت مثمنين (جاشنجية) لتحديد سعر تلك المصوغات والحلى الذهبية، وأصدرت فى ذلك إعلاناً بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤، قالت فيه ما يأتى:

«اتصل بالحكومة أن فريقاً من الناس حاولوا بيع مصوغات ذهبية لكى يسددوا ما عليهم من الأموال الأميرية، ولكنهم بسبب الاضطراب فى

المعاملات لم يفلحوا فى الحصول على القيمة الحقيقية لتلك المصوغات والحلى وتحملوا فى هذه السبيل خسارة لا مسوغ لها، فلأجل ملافاة مثل هذه الحوادث ومن باب التسهيل فى تسديد الأموال الأميرية بكل الوسائل التى فى مقدور الحكومة قد شرعت الحكومة فى تدبير طريقة من مقتضاها تعيين جاشنجية رسميين فى المديريات المهمة وفى القاهرة يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور إليهم من المصوغات والحلى الذهبية فى نظير تسديد الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة وبعد خصم مقدار الضرائب الأميرية من قيمة تلك المصوغات والحلى الذهبية يستلم أصحابها الباقى من قيمتها فوراً[١٦]، فجاء هذا الإعلان اعترافاً من الحكومة باضطرارها الناس إلى بيع مصوغاتهم وحليهم لسداد الأموال الأميرية، وليس هذا من شيمة الحكومة التى تعطف على الشعب فى محنته.

وكانت لجنة البورصة بالإسكندرية قد أصدرت قراراً فى ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ «بتقفيل» جميع عقود (كونتراتات) الأقطان بالسعر الذى وضعته اللجنة للمقاصة وهو ١٥ ٣/٨ ريالاً، أى بتحديد سعر أدنى لهذه العقود، تفادياً من هبوطه إلى أقل من هذا السعر، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى أصدرت مرسوماً فى ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ بعدم العمل بهذا القرار[١٧].

ولم تفكر فى وضع حد أدنى لسعر القطن، ولا فى التسليف عليه، أو شراء جزء منه ولا فى تأجيل تحصيل الأموال حتى تنكشف الضائقة أو تحصيل الأموال عيناً فى تلك الظروف الاستثنائية بأن تأخذ ما يقابل المال قطناً، ولا فكرت فى وقف البيوع الجبرية، ولو لعدة شهور، بل تركت البنوك العقارية والمرابين ينزعون أملاك مدينيهم بأبخس الأثمان، هذا فى الوقت الذى أصدرت فيه المراسيم والقرارات بتأجيل دفع الديون التجارية والأوراق المالية (موراتوريوم) فى أغسطس وما يليه من سنة ١٩١٤، ولعمرى أن ديون

---

(١٦) الوقائع المصرية عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤.

(١٧) الوقائع المصرية عدد ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤.

المزارعين كانت أولى بالتأجيل من الديون التجارية.

وبلغ ثمن محصول قطن ذلك العام ومقداره سبعة ملايين قنطار ١٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مقابل ٢٩,١٤٥,٠٠٠ جنيه فى السنة السابقة (١٩١٣)، وهذا يعطيك فكرة عن مبلغ الخسارة الجسيمة التى لحقت البلاد فى سنة ١٩١٤.

ويهولك الأمر لو علمت مقدار ما نال المنتجين من تلك الستة عشر مليون جنيه ونصف، ومبلغ ما عاد منه على الأهلين، بعدما احتجزه الوسطاء والتجار وبيوت التصدير، ومعظمهم من الأجانب، ولا تقل خسارة مصر فى موسمى قطن سنة ١٩١٤ و ١٩١٥ عن عشرين مليون جنيه.

وقفت الحكومة إذن جامدة بإزاء تلك المأساة، فى حين عنيت كل العناية بتثبيت مركز البنك الأهلى (الأجنبى فعلا)، فبادرت منذ نشوب الحرب إلى تدعيم مركزه، إذ جعلت لأوراق النقد التى يصدرها سعراً إلزامياً Cours Forcé، وذلك بأن أصدرت مرسوماً فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤، نصت المادة الأولى منه على أن «أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى تكون لها نفس القيمة الفعلية التى للنقود الذهبية المتداولة رسمياً فى القطر المصرى، وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق لأى سبب وبأى مقدار يكون دفعاً صحيحاً وموجباً لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصلا بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الحاصلة أو التى تحصل بين أصحاب الشأن وذلك بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد»، ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أنه «يرخص للبنك الأهلى بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد فى تأجيل دفع قيمة أوراق البنكنوت التى تقدم إليه لهذا الغرض»[١٨].

وزاد هذا البنك من إصدار أوراقه النقدية (البنكنوت)، فى الوقت الذى سمح له بأن يرسل إلى لندن معظم رصيده الذهبى الذى يحتم عليه القانون

---

(١٨) الوقائع المصرية عدد ٣ أغسطس سنة ١٩١٤

إبقاءه ضماناً لإصداره، وأعفى من الغطاء الذهبى لأوراقه النقدية، إذ وافقت وزارة المالية بقرار منها نشر بالوقائع المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ على اعتبار السندات المصدرة على خزانة الحكومة البريطانية بمثابة ذهب، وهاك نصه: «ليكن فى علم الجمهور أنه من جهة، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة التى لا تزال تحدثها احتياجات موسم القطن فى الطلب على أوراق البنكنوت، ولما كان من جهة ثانية يحسن ألا يجمع من احتياطى الذهب مبلغ يزيد عن الحد الذى تقضى به الحكمة فى الأحوال الحاضرة، لذلك تقرر أن يتسامح مؤقتاً بعض التسامح فيما هو مفروض على البنك الأهلى المصرى من إبقاء كمية من الذهب فى الخزانة تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق البنكنوت المصدرة، وقد رخص للبنك الأهلى أن يستبدل ببونات الخزانة الإنجليزية التى لأجل قصير المقدار الذى يلزم من احتياطى الذهب، لجعل الاحتياطى المذكور معادلا لنصف الأوراق المصدرة طبقاً لقانون البنك».

وهذا القرار معناه أن الحكومة أجازت للبنك الأهلى إصدار أوراق بنكنوت من غير أن يكون ملزماً بالاحتفاظ فى خزائنه بما يعادل نصف قيمتها من الذهب. ولا يزال هذا القرار نافذاً إلى اليوم (١٩٤٥)[١٩] - [٢٠].

ثم أخذت أسعار القطن فى السنين التالية تصعد تدريجيًّا، وتوقع المصريون أن يعوضهم هذا الصعود بعض ما خسروه فى سنى الشدة، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى قررت فى يونيه سنة ١٩١٧ تحديد سعر القطن بثلاثة

---

(١٩) إلى قرار سنة ١٩١٦ يرجع ربط الجنيه المصرى بالجنيه الإنجليزى، وإن كانت تبعية العملة المصرية الإسترلينية ترجع فى الواقع إلى بدء عهد الاحتلال البريطانى، وذلك بتأثيره السياسى والاقتصادى، ففى سنة ١٨٨٥ نظمت الحكومة العملة فقررت أن الجنيه المصرى هو العملة الرسمية لمصر، ولكنها امتنعت عن سكه إلا بمقدار ضئيل للزينة، وحددت النقود الذهبية التى يجوز التعامل بها فى البلاد إلى جانب الجنيه المصرى، فجعلتها قاصرة على الجنيه الإنجليزى والجنيه الفرنسى والجنيه التركى، وحددت وزن القطعة الذهبية للجنيه المصرى وكمية الذهب التى يحويه بطريقة جعلت الميزة للجنيه الإنجليزى على العملة الفرنسية والعملة التركية، فصار الجنيه المتداول فعلا فى مصر هو الجنيه الإنجليزى.

(٢٠) وقت إعداد كتابنا هذا عن ثورة ١٩١٩ فى طبعته الأولى.

وعشرين ريالا. وهو يقل عن سعره الحقيقى، ويحول دون استمرار الصعود الذى كان متجها إليه، واجتمع إلى ذلك ما قررته الحكومة منذ نشوب الحرب من تخفيض المساحة المزروعة قطناً بناءً على طلب السلطات البريطانية، وما وضع من عقبات فى سبيل تصدير القطن، مما ينتحلونه عند اللزوم ويعزونه إلى قلة وسائل النقل البحرى، ويبخسون بذلك أسعار القطن فى السوق المحلية.

على أن الارتفاع النسبى فى أسعار القطن قد اقترن باشتداد الغلاء فى البلاد، فارتفعت أسعار الحاجيات ارتفاعاً مطرداً، وأشتدت وطأة الغلاء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار، وهم السواد الأعظم من الشعب، ففاضت نفوسهم سخطاً وحنقاً، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره[٢١] عن أسباب ثورة سنة ١٩١٩: «إن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود، فثقلت وطأتها على الفقراء، ولا سيما أن أجورهم لم تكن لتكفى النفقات التى يقتضيها غلاء المعيشة، فى حين أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة، فإن عائلة مكونة من أربع أنفس، رجل وزوجته وطفلين، لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من القوت إلا بثمن يفوق بكثير متوسط الأجرة وقتئذ، فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب فى أواخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين».

ومنحت الحكومة الموظفين علاوة لغلاء المعيشة، ولكن هذه العلاوة لم تكن علاجاً ناجعاً للغلاء، وزادت من دخلها لتعوض هذا المبلغ، فرفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠٪ علاوة على زيادتها من قبل فبلغت الزيادة ١٠٠ فى المائة.

---

(٢١) سيرد الكلام عنه فى الفصل الرابع عشر.

واحتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن جميعها من محصول سنة ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيقى، وألغت الحكومة فى تلك السنة أوامر تصدير القطن، وحصرتها فى عدد محدود من بيوت التصدير، وكلها أجنبية، فكان هذا الاحتكار فى يدها وسيلة للتحكم فى أسعار ما تشتريه من المحصول، وبهذه الوسيلة ربحت هذه البيوت الملايين من الجنيهات على حساب المنتج البائس.

وأصيبت مصر بخسارة اقتصادية فادحة فى موسم سنة ١٩١٨، إذ احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه فى ذلك العام، وحددت سعر شرائه بـ٤٢ ريالا (سبعة جنيهات و ٤٤٠ مليما) للقنطار من رتبة (فولى جود فير)، وكان يباع فعلا من أصحاب الأقطان باثنين وثلاثين ريالا.

وأصدرت الحكومة المصرية بلاغاً فى ١٣ مارس سنة ١٩١٨ عن هذا الاحتكار سوغته بقولها: «نظراً إلى الأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب والمتأثرة بها الآن تجارة القطن المصرى ولا سيما قلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الأراضى المزروعة قطناً، وأيضاً مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للإمبراطورية البريطانية وما للحلفاء من المواد الطبيعية سدّاً لحاجتهم الضرورية، رأت حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية بالاشتراك، أن تتخذ التدابير اللازمة لإحراز محصول القطن ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨، وقد عينت لهذا الغرض لجنة مراقبة للأقطان تتألف من المستر رونالد لندسى رئيساً والمستر هورزنل نائب الرئيس ومستر بزلى والمستر كارفر والمستر كنج لويز أعضاء، وتقوم بمساعدة هذه اللجنة لجنة استشارية تمثل مخازن التصدير ومنتجى القطن والبنوك، ولجنة مراقبة الأقطان ستكون مستعدة ابتداءً من أول أغسطس سنة ١٩١٨ لحين صدور إعلان آخر لمشترى الأقطان سواء كانت من محصول الموسم القادم أو بقية المحصول الحاضر بأثمان قاعدتها ٤٢ ريالا عن كل قنطار من فولى جودفير السكلاريدس وارد مخازن الإسكندرية، وابتداءً من التاريخ المذكور فيما بعد، لا يرخص إلا بتصدير القطن الذى اشترته اللجنة، وتصبح الرخص التى أعطيت من

قبل ملغاة إلا رخص الأقطان المودعه بإحدى الموانئ والتى كان سبق بيعها قبل التاريخ بقصد التصدير».

وكان سعر القنطار فى الخارج وقت صدور هذا القرار نحو أربعة وستين ريالا، فتأمل فى الغبن الذى لحق محصول سنة ١٩١٨ من جراء هذا الاحتكار، إذ بلغت خسارة المصريين فيه نحو اثنين وثلاثين مليون جنيه.

وتأمل فى انتحال الحكومة المعاذير لتسويغ هذا الغبن، وما يبدو فى بيانها من المغالطة ومن الاعتراف بأن المراد من هذه العملية خدمة الإمبراطورية البريطانية، فهى تزعم أن أحوال الحرب وقلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الأراضى المزروعة قطناً، كل هذا قد دعاها إلى التسليم فى محصول القطن بهذا الثمن البخس، على أن ظروف الحرب الاستثنائية كانت على العكس سبباً لصعود أسعار القطن، وكذلك تخفيض مساحة الأراضى المزروعة قطناً، أما قلة بواخر النقل فحجة مصطنعة، لأن محصول ذلك العام وما قبله وما تلاه قد نقلته البواخر جميعه إلى انجلترا أو إلى الدول الحليفة والمحايدة، وفى البيان اعتراف صريح بأن الغرض من هذا الأحتكار وهذا التحديد للسعر هو الاحتفاظ للإمبراطورية البريطانية وحلفائها بالمواد الطبيعية التى يحتاجون إليها، ولقد كان العدل فى المعاملة يقتضى ما داموا فى حاجة إلى محصول القطن أن يدفعوا له ثمن المثل الذى كان يدفع فى أمريكا وغيرها من دول الحلفاء.

وقع هذا الغبن على محصول سنة ١٩١٨، وعلى ما كان مخزوناً من محصول سنة ١٩١٧ الذى لم يكن بيع بعد.

وقد اعترف اللورد ملنر فى تقريره بما كان لهذا الاحتكار من الأثر فى التمهيد للثورة، قال فى هذا الصدد: «وهناك ما يدل أيضاً على أن التحكم فى أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاحمة فى الأسواق الخارجية مع كون إيجار أطيانه فى ازدياد».

ويدخل فى سياق الأسباب الاقتصادية للثورة مصادرة السلطة العسكرية

لأرزاق الناس وحاصلاتهم ومواشيهم ودوابهم، مما سبق الكلام عنه فى موضعه، ثم تخفيض مساحة الأراضى المنزرعة قطناً طيلة مدة الحرب توفيراً لمئونة الجيوش البريطانية وحلفائها، وجملة القول أن الأسباب الاقتصادية كان لها دخل كبير فى قيام الثورة.

التاريخ يعيد نفسه فى الحرب العالمية الثانية

إن الصورة التى عرضناها عن حالة مصر المالية والاقتصادية خلال الحرب العالمية الأولى تدعونا إلى أن نضع إلى جانبها صورة من هذه الحالة خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، فإن التاريخ يكاد يعيد نفسه، مع اختلاف فى الأساليب والأوضاع.

وضعت السلطات البريطانية يدها طيلة مدة الحرب على الحاصلات والمواد الأولية الموجودة فى البلاد واللازمة للإنتاج، واستولت على الأخشاب والأسلاك والمواد المصنوعة من الحديد، كل ذلك مقابل أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى، بلا رصيد ولا ضابط، ووضعت يدها على البواخر والسفن الشراعية المصرية وحمولتها نحو ثمانين ألف طن، وحرمت بذلك استخدام ماعندها من أسطول تجارى، لاستيراد حاجاتها وتصدير منتجاتها.

وفرضت على البلاد كما فرضت فى الحرب الأولى الدورة الزراعية، وقل إنتاجها من محصول القطن وهو المحصول الرئيسى لأراضيها، هذا إلى ما اتخذ من الوسائل لبخس سعره.

ففى الحرب العالمية الأولى فرض على البلاد حد أعلى لأسعار القطن كما تقدم بيانه، وفى الحرب العالمية الثانية عدل حقًّا عن وضع حد أعلى لأسعار القطن، وسارت الحكومة على قاعدة وضع حد أدنى مع ترك السوق حرة حتى تجد المجال لارتفاع الأسعار، ولكن الواقع أن جوهر السياسة البريطانية القطنية فى الحرب العالمية الثانية لم يختلف كثيراً عما اتبع حيال مصر فى الحرب الأولى، فقد احتكرت اللجنة الإنجليزية ثم اللجنة الإنجليزية المصرية، كل

محصول القطن خلال سنى الحرب، وحصر التصدير إلى إنجلترا والولايات المتحدة، وأدى كل ذلك إلى منع التنافس، فصار القطن المصرى يباع بأقل من سعره الحقيقى فى الخارج، وخسرت البلاد عدة ملايين من الجنيهات كل عام، وصارت أية دولة تريد شراء أية كمية من القطن لا تأتى للسوق المصرية مباشرة، بل يجب عليها أن تستأذن الحكومة البريطانية، وظل قرار أكتوبر سنة ١٩١٦ (ص ٩٣) معمولا به، واستطاعت إنجلترا بفضله أن تسحب من البنك الأهلى، خلال هذه الحرب وبعدها، نحو اربعمائة وخمسين مليون جنيه أوراق نقد (بنكنوت) اشترت بها من بلادنا ما أرادت، وانفقت منه على قواتها ما شاءت، وهذا المبلغ الضخم هو ما يعبر عنه بالأرصدة الإسترلينية التى أدت إلى إفقار البلاد، فضلًا عن أنها سببت الغلاء الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة، مما وقع عبئه الطاحن على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار، وهى السواد الأعظم من الأمة، وقد بلغ ارتفاع تكاليف المعيشة رقماً قياسيًّا، إذ وصلت فى أواخر الحرب، بل بعد انتهائها، إلى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب، فى حين أنها لم تزد فى إنجلترا عن ١٣٥ إلى ١٤٥ فى المائة، وفى الولايات المتحدة الأمريكيـة عن ١٤٥ إلى ١٥٠ فى المائـة، مع أن مصر تنتج حاجتها من المود الغذائية، والبلاد التى فى هذه الحالة كجنوب أفريقيا وأستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة.

وأدى ارتباط العملة المصرية بالعملة الإسترلينية مع فرض القيود على الاستيراد والتصدير وعدم وجود رقابة من الحكومة على إصدار البنك الأهلى لأوراق النقد إلى وضع البلاد فى شبه حصار اقتصادى، فلا تستطيع أن تستورد من غير منطقة الإسترلينى ما تحتاج إليه، حتى من أمريكا، فإنها لا تستورد منها إلا ما تسمح إنجلترا بإعطائه لمصر من الدولارات، وكذلك قامت العقبات فى سبيل صادراتنا إلى الخارج، وما حدث للقطن حدث للأرز والسكر وما إلى ذلك، فوجود هذه العقبات قد شل تجارة البلاد الخارجية وألحق بحياتنا الاقتصادية أعظم المضار، وبهذا التحليل تستطيع أن تفسر غلاء الأسعار

بالنسبة لما تستورده البلاد مع انخفاض أسعار القطن وهو محصولها الرئيسى الذى يصدر معظمه إلى الخارج، وهذا هو الحصار الاقتصادى الذى يزيد فى عواقبه عن الحصار الحربى أو السياسى، ويسبب للبلاد الفقر والحرمان.

وهنا، أنقل من كلمة قلتها فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤[٢٢] ما يصور الضرر الذى لحق البلاد من تراكم الأرصدة الإسترليينة، قلت:

«المسألة التى أريد أن أتحدث فيها هذه الليلة هى مسألة تضخم أوراق النقد لأنها مسألة فيها أعتقد لها أهمية كبرى، ولقد تناولتها لجنتكم المالية بالبحث، ولتسمح لى اللجنة أن لا أشاطرها الرأى الذى تقدمت به فى تقريرها.

«تقول لجنة المالية إن الزيادة فى أوراق النقد هى زيادة تستلفت النظر لأن أوراق النقد التى كانت متداولة قبل الحرب بلغت عشرين مليوناً من الجنيهات، فأصبحت فى شهر فبراير سنة ١٩٤٤ - ١٠٢,٧٠٠,٠٠٠ من الجنيهات، أى أنها صارت خمسة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب، هذه الزيادة فى الواقع هى من أهم أسباب الغلاء الذى نشعر به فى الوقت الحاضر، وقد بحثت لجنة المالية فى هذه الزيادة، وهل تعتبر تضخماً ماليًّا أم لا، فقالت فى الصفحة الثانية من تقريرها ما يأتى:

«وهذه الزيادة الكبيرة تعبر عن أحد شيئين: إما أنها زيادة فى النقد يقابلها زيادة فى الثروات، وفى هذه الحالة يعتبر إثراءً طبيعيًّا، وإما أن تكون زيادة فى النقد لا يصحبها زيادة فى الثروات بنسبة متقاربة، وفى هذه الحالة تكون لهذه الزيادة نتائج لازمة، وهذا ما يطلق عليه التضخم المالى».

«من ذلك ترون أن اللجنة وضعت قاعدة لا شك فى صحتها، فهى تقول: إن كانت الزيادة فى أوراق النقد تقابلها زيادة فى الثروات فتعتبر إثراءً طبيعيًّا،

---

(٢٢) لمناسبة المناقشة فى السياسة المالية العامة.

أما إذا لم تقابلها زيادة فى ثروة البلاد فيعتبر هذا تضخماً ماليًّا ثم انتهت اللجنة من بحثها فقالت:

«إن ما قدمناه ليدل على أن كثرة النقود فى مصر لا يعتبر تضخماً مما عرفته بعض البلاد الأخرى».

«فاسمحوا لى ولتسمح اللجنة المالية أن أقول إن المقدمات التى ساقتها اللجنة فى تقريرها لا تتفق مع النتيجة التى وصلت إليها.

«إن أوراق النقد هى فى الواقع وسيلة للشراء، أى أنها ليست فى ذاتها ثروة طبيعية، وهذا ما توافق عليه اللجنة، فإذا لم تكن زيادة أوراق النقد تقابلها زيادة فى ثروة البلاد اعتبر ذلك بلا شك تضخماً ماليًّا، فهل الزيادة التى بلغت ثمانين مليوناً الوقت الحاضر تقابلها زيادة فى الإنتاج أو زيادة فى ثروة البلاد؟ أظن الجواب على هذا السؤال يحتاج إلى عناء، لأن إنتاج البلاد إذا كان قد زاد بعض الزيادة، فإن هذه الزيادة لا تتناسب مطلقاً مع زيادة أوراق النقد المتداولة فى البلاد، والواقع أن هذه الزيادة فى أوراق النقد أنقصت من قيمتها الشرائية، ومجرد النقص فى القيمة الشرائية يدل على أن الإنتاج فى البلاد لم يزد مطلقاً بالنسبة التى زادت بها أوراق النقد مع أن الإنتاج لم يزد؟.

«ونقطة البحث التى يجب أن نتوجه إليها جميعاً هى من أين أتت هذه الزيادة فى أوراق النقد مع أن الإنتاج لم يزد؟.

«إن هذه الزيادة نشأت عن الطريقة التى تباع بها حاصلات البلاد ومنتجاتها، فلو كانت هذه الطريقة سليمة لما زادت أوراق النقد بهذه الكثرة الهائلة.

«الطريقة السليمة التى تتعامل بها الدول الأخرى فيما يتعلق بصادراتها ومنتجاتها أنها تصدر إلى البلاد الأجنبية صادراتها ولاتأخذ فى مقابلها نقداً، إنما تأخذ بدلا عنها واردات من تلك البلاد، وتكون هذه الواردات بمثابة الزيادة الحقيقية فى ثروات هذه البلاد، وبناء على ذلك يكون التبادل قائماً على قواعد

سليمة أى مع مراعاة الميزان التجارى.

«المسئولية فى الطريقة المتبعة الآن فى مصر من غير شك واقعة على الحكومة، وأقصد بكلمة الحكومة الشخص المعنوى ولا أقصد الحكومة القائمة بالذات، بل المسئولية موزعة على جميع الحكومات ومنها الحكومة القائمة.

«هذه الطريقة هى أن الحكومة لا تشترط أن يكون مقابل صادراتها واردات تأتى إليها من الخارج تماثلها فى القيمة، بل اكتفت بأن يدفع البنك الأهلى قيمة هذه الصادرات أو المنتجات سواء بيعت فى مصر أو فى الخارج أوراق نقد لا يمكن أن تعد فى الواقع ثروة حقيقية فى البلاد.

«ما السبب فى هذا التضخم المالى؟ إن السبب الحقيقى يرجع إلى أنه ليس لدينا استقلال فى حياتنا المالية النقدية، أى ليس لعملتنا استقلال، لأن المسألة متروكة للبنك الأهلى، ولا توجد مع شديد الأسف رقابة فعلية من الحكومة عليه فيما يتعلق بإصدار أوراق البنكنوت، مع أنه فى البلاد الأخرى تفرض رقابة تامة على البنوك التى تمنح امتياز اصدار أوراق البنكنوت.

«إن الحاصل الآن أن كل ما يباع من السلع والمنتجات سواء أكانت فى سواق مصر أم خارجها، ترد بثمنها تحاويل على البنك الأهلى بضمان سندات لخزانة البريطانية فيصدر البنك الأهلى أوراقا مالية بقيمة الحاصلات، ويدفعها صحابها، فترتب على ذلك أن تكدست أوراق النقد وزادت حتى نقصت يمتها الشرائية، وحتى أصبح من المتعذر لكثرتها إيجاد طريقة لانقاص عددها امتصاصها.

«ولقد عملت الحكومة القائمة كل ما يمكن عمله فى سبيل امتصاص جزء ن هذه الأوراق، ولجأت كما تعلمون حضراتكم إلى القرض الوطنى، وهو مل سليم لا غبار عليه، ومع هذا لم يقلل هذا العمل من التضخم الموجود ذى وصل إلى مبلغ ١٠٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه، مما يدل على أن الداء لا يزال ئما، فإن لم نعمل على معالجته بطريقة سليمة ستستمر الزيادة فى أوراق النقد ضى الزمن، ويزداد الغلاء.

«الطريقة السليمة هى أن الحكومة توجب على البنك أنه عندما يصدر أوراقًا مالية لا يصدرها فى مقابل سندات على الخزانة البريطانية، إنما يصدرها فى مقابل بضائع وعروض وسلع ترد إلى مصر تحتاج إليه البلاد، وبذلك تزداد ثروة مصر الحقيقية، هذه هى الطريقة الوحيدة التى يجب أن تتبع لعلاج هذا التضخم المالى.

«أعود إلى مسألة انعدام الرقابة من الحكومة على البنك الأهلى، فأقول مع الأسف أن الحكومة تترك حرية إصدار أوراق النقد إلى البنك الأهلى بدون قاعدة.

«تركت الحكومة البنك الأهلى يزيد فى أوراق النقد كما يشاء، مع أن القانون الأساسى للبنك الأهلى الذى صدر به دكريتو ٢٥ يونيه سنة١٨٩٨ مذكور فى المادة الرابعة والثلاثين منه صراحة أن لمندوبى الحكومة الرقابة على البنك فى مراعاة الديكريتات بكل دقة وفى تنفيذ لوائح البنك وقانونه الأساسى الخاصة بصوالح الحكومة والثقة العامة، ويراقبون بصفة خاصة إصدار الأوراق التى تدفع لحاملها أو عند تقديمها وهى أوراق البنكنوت.

«معنى هذا أنه يجب على الحكومة أن تراقب البنك الأهلى فى إصدار أوراق البنكنوت.

«المفهوم أنه حصل تساهل من الحكومة مع البنك فى الماضى فيما يتعلق بإصدار أوراق البنكنوت، ولكن إلى متى يستمر هذا التسامح؟ إن دكريتو ٢٥ يونيه سنة١٨٩٨ الذى تأسس البنك بموجبه يحتم على البنك الأهلى فى مقابل إصدار أوراق البنكنوت أن يكون لديه نصف الرصيد ذهبًا والنصف الآخر سندات تختارها الحكومة المصرية وتعينها، ثم صدر دكريتو فى ٢ أغسطس سنة١٩١٤ جعل لهذه الأوراق التى يصدرها البنك سعرًا إلزاميًّا Gours Forcé، وقد كان المفروض المحتم من قبل أن يدفع البنك لحامل هذه الأوراق قيمتها ذهبًا، وذكر فى هذا الدكريتو أنه يعمل به بصفة مؤقتة، ولكن هذه الصفة المؤقتة مع الأسف استمرت إلى اليوم، وأكثر من ذلك أنه صدر

قرار من وزارة المالية نشر فى الوقائع المصرية عدد ٣٠أكتوبر سنة١٩١٦ بالتسامح مؤقتاً فيما هو مفروض على البنك من إيجاد نصف الرصيد ذهبًا والترخيص له بأن يستبدله بسندات على الخزانة البريطانية، وهذا لا يمنع أن النصف الآخر من الرصيد الذى يقابله سندات مالية أيًّا كانت يجب أن يكون باختيار الحكومة، على أن هذا التسامح هو بصفة مؤقتة، وهذا التأقيت الذى حدث فى سنة١٩١٦ استمر مع الأسف إلى اليوم، وهذا الشرط الجوهرى الذى ورد فى قانون البنك الأساسى وهو أن الحكومة تختار السندات لمقابلة النصف الآخر لم يعمل به مطلقًا، ولم يعمل بهذه الرقابة، ولذلك استمر البنك على إصدار أوراق البنكنوت بطريقة متزايدة حتى تخمت السوق بهذه الأوراق، وترتب على هذه التخمة أن قلت قيمة أوراق النقد.

«إذن ترون حضراتكم أن هذه الطريقة المتبعة فى سداد أثمان حاصلاتنا ومنتجاتنا ليست طريقة سليمة فى السداد، لأننا إذا رجعنا إلى أوراق البنك نجد أنها عبارة عن كمبيالة أو سند على البنك، وورقة البنك من أية قيمة مذكور فيها على لسان البنك: «أتعهد بأن أدفع عند الطلب مبلغ جنيه أوخمسة جنيهات أو عشرة جنيهات أو مائة جنيه لحامل هذا السند».

«فهذه الورقة ليست إلا سندا، أو بعبارة أخرى ليست إلا كمبيالة على البنك الأهلى، فهذه الكمبيالة على البنك الأهلى، هل هى فيما يتعلق بالتبادل الدولى بين الدول، تتفق مع الطريقة السليمة الدولية فى السداد؟

«كلا إن التبادل بين الدول يتنافى مع هذه الطريقة، لأن هذه الطريقة فى السداد ليست إلا بيعًا بقرض، فشأنها شأن رجل يشترى بضاعة مهما كانت حاله من الغنى والثراء ويعطى بدل البضاعة التى يأخذها من البقال مثلا سندا بما اشتراه، وكذلك شأنه مع الجزار أو المخبز وغيرهما، فليست هذه الطريقة هى الطريقة السليمة فى السداد، وهى هى الطريقة التى نبيع بها حاصلاتنا ومنتجاتنا، وبخاصة إذا لوحظ أن أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى، أو بعبارة أخرى الكمبيالات أو السندات، يصدرها البنك فى مقابل سندات

على الخزانة البريطانية، فبدلا من أن يصدر هذه السندات فى مقابل بضائع ترد إلينا وتوازى صادراتنا يكتفى بإصدار هذه السندات بضمانة سندات على الخزانة البريطانية، فما معنى هذه الطريقة؟

«معناها أننا نداين البنك الأهلى، أو بعبارة أخرى نداين الخزانة البريطانية فى مقدار هذه الزيادة التى زادت فى أوراق البنكوت، هذا دين غريب، من نوع غريب، فهو دين دولة فقيرة على دولة غنية، دين دولة ضعيفة على دولة قوية، دين لا تعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده، ولا طريقة سداده، ولا موعد هذا السداد، فهذه ليست طريقة سليمة مطلقًا.

«نحن لم نختر أن نكون دائنين للخزانة البريطانية، وبعبارة أخرى هو دين إجبارى، فرض علينا أن نقوم به، فهذا الدين الذى لنا على بريطانيا العظمى والذى يتزايد كل يوم، ما مصلحتنا فيه! أليس الأسلم لنا بدلا من أن يتراكم هذا الدين أننا نأخذ فى مقابل صادراتنا واردات تزيد من ثروة البلاد وإنتاجها؟ هذه هى الطريقة السليمة التى يسدد بها ثمن ما نبيعه من هذه الحاصلات والمنتجات، لأن الأمم لا تعيش بالسندات أو الكمبيالات، وإذا استمرت الحالة على ما تجرى عليه الآن من تزايد أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى فإننا سنصل إلى حالة من الغلاء لا تستطيع البلاد أن تواجهها، سنصل إلى حالة من التسليف بحيث لا نستطيع أن نسترد هذا الدين بطريقة تفيد البلاد.

«الطريقة السليمة للحد من موجة الغلاء وللمحافظة على اقتصاديات البلاد، أن تراقب الحكومة طريقة إصدار «البنكنوت» من البنك الأهلى، وتشترط عليه أن لا يصدر أوراقًا إلا فى مقابل بضائع ترد فعلا للبلاد، فإذا وردت البضائع للبلاد، تراخت الأسعار، وأقصد بهذه البضائع ما تحتاج إليه البلاد من خامات أو أقمشة أو سماد، أو حديد أو آلات أو غيرها، فإنها تزيد من إنتاج البلاد، ولكن إنتاج البلاد لا يزداد بأوراق نقد يصدرها البنك.

«أرجو ألا تعتبروا فى كلامى شيئًا من المبالغة أو المغالاة، فإن هذا التعبير

الذى ذكرته لحضراتكم يقرب كثيرًا من تعبير المنصفين من المفكرين البريطانيين، ولذلك أتلو على مسامع حضراتكم ما جاء فى مجلة «الايكونومست» الإنجليزية، وهى من أمهات المجلات العالمية، فهذه المجلة ذكرت فى عددها الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٤١ أن استثمار البلاد المرتبطة بالإسترلينى لأموالها فى أذونات الخزانة البريطانية هو بمثابة استثمار إجبارى، وقالت فى عدد ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ صفحة ١٨ منها تحت عنوان (ديون بريطانيا): إنها تقدر المبالغ المستثمرة فى إنجلترا للبلاد المرتبطة بالإسترلينى بألف مليون جنيه فى منتصف سنة ١٩٤٣، وقدرت حصة مصر فيها بمبلغ واحد وسبعين مليونًا من الجنيهات فى آخر سنة ١٩٤٢، وقد زاد بعد ذلك، ثم قالت: إن عجز الميزانية البريطانية قد سد جزئيًّا بإقبال البلاد المرتبطة بالإسترلينى على استثمار أموالها فى بريطانيا بشراء سندات الخزانة البريطانية.

«هذا هو التعبير الذى عبرت به صحيفة من أمهات الصحف البريطانية، وهو تعبير يقرب كثيرًا من التعبير الذى تقدمت به أمام حضراتكم، لذلك أرجو من حضرات الزملاء - كما أرجو من الحكومة - أن تعيد النظر فى الطريقة التى يصدر بها البنك الأهلى الأوراق المالية، ولعلها إذا وفقت إلى ذلك وإذا وفقت إلى أن يكون فى مقابل صادراتنا ومبيعاتنا واردات من البلاد الأخرى سواء كانت إنجلترا أو غيرها، فإنها تؤدى إلى البلاد أعظم خدمة، لأن هذه هى الطريقة السليمة فى السداد، والطريقة التى تمنع التضخم المالى الذى يتزايد يومًا بعد يوم، وهذه الطريقة تؤدى إلى تراخى الأسعار وإلى زيادة الإنتاج وزيادة الثروة زيادة حقيقية فى البلاد، وأكرر القول أن البلاد لا تعيش بالسندات، وإنما تعيش بالإنتاج والثروات الحقيقية التى تضم إلى الثروة القومية»[٢٣].

هذا، وقد بلغ دين مصر على إنجلترا من الأرصدة الإسترلينية إلى اليوم (نهاية سنة ١٩٤٥)[٢٤] أربعمائة وخمسين مليون جنيه، وهذا الدين قد اضطرت

(٢٣) مضبطة جلسة مجلس الشيوخ - ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤.

(٢٤) سنة إعداد كتابنا الحالى ثورة سنة ١٩١٩.

مصر إلى إقراضه من رأس مالها الحيوى، ومن حاصلاتها ومنتجاتها التى هى أحوج ما تكون إليها أو إلى ثمنها الحقيقى، لا للوهمى والخيالى، وهكذا تجددت فى الحرب العالمية الثانية المأساة التى لا تختلف كثيرًا عما عانته مصر فى الحرب العالمية السابقة.

والآن، فلنعد إلى الحديث عن أسباب ثورة ١٩١٩، ولنتكلم عن أسبابها الاجتماعية.

الأسباب الاجتماعية

لا مراء فى أن المجتمع المصرى سنة ١٩١٩ كان فى الجملة أكثر تقدمًا عما كان عليه فى السنوات الماضية، فإن انتشار التعليم، وتطور الأفكار، واتساع المدارك، وارتقاء أساليب الحياة، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية، والنهضة النسوية، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح السياسية، وجعل المجتمع أكثر تطلعًا إلى المثل العليا، وأشد تبرمًا بالنظم الاستعمارية أو الاستبدادية التى ترجع به إلى الوراء، وتفقده كرامته الإنسانية، وحقوقه الطبيعية.

ويلزمنا أن ننوه على الأخص بما كان للأدب والصحافة من فضل كبير فى بث الروح الوطنية فى نفوس الجيل، فإن الأدباء عامة، والشعراء بوجه خاص، قد ناصروا الحركة الوطنية فى عهدها الأول، وغذوها بقصائدهم ومقالاتهم، وسجلوا حوادثها البارزة، وعبروا أصدق تعبير عن آمال هذا الشعب وآلامه، وأشادوا بمفاخره، وأهابوا به أن ينهض ويستعيد مجده القديم، واستصرخوا الإنسانية لتهب لنصرته، وتنتصف من الظلم الذى يحيق به، وإن كثيرًا من روائع الأدب التى جادت بها قرائح الشعراء والأدباء، كانت معالم للحركة الوطنية، وكان الشباب يحفظها عن ظهر قلب، فتذكى فى نفوسه روح الوطنية والشجاعة والإخلاص، وللصحافة الوطنية الفضل الأكبر فى بعث هذه الروح بما كانت تنشر من الدروس والعظات التى تستخلصها من الحوادث الغابرة

أو الحوادث اليومية التي كانت تقع فى مصر والخارج، فأدت واجبها فى تثقيف عقول النشء، وتفهيمهم الحقائق، وتبصيرهم بما يراد للبلاد من خير أو شر، وما يرجى لها من نفع أو يبيت لها من ضر.

ومن هنا صار المجتمع أكثر استعدادًا لقبول الدعوة إلى الجهاد السلمى ثم إلى الثورة، ومما لا شك فيه أن هذا المجتمع كان فى أواخر سنة ١٨٨١ أكثر إدراكًا وأقوى شعورًا مما كان عليه منذ عشر سنوات أو عشرين سنة مضت، اعتبر ذلك فيما كانت تقابل به دعوة مصطفى كامل سنة ١٨٩٠، ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما على توالى السنين، فقد كانت تلبى فى بيئات محدودة، ولا يظهر صداها إلا فى دائرة ضيقة من الشباب، وفريق من المثقفين والأعيان والمزارعين والعمال، ولكن غالبية الشعب، ومعظم الطبقات المثقفة التى تشغل المناصب الحكومية، وكانوا بمنأى عن الحركة الوطنية، أما فى سنة ١٩١٨ و ١٩١٩ فقد اتسع مداها، وانضمت إليها طبقات كانت من قبل بمعزل عنها، كالموظفين والفلاحين، وهذا ولا شك راجع إلى التقدم الاجتماعى فإن أحدًا لم يكن يتوقع أن يشترك الموظفون فى الحركة الوطنية ويساهموا فيها إلى درجة الاحتجاج على نظام الحكومة، ثم الاضراب عن العمل لغرض سياسى.

حقًا قد يكون الباعث المباشر لانضمام الموظفين إلى حركة سنة ١٩١٩ استياءهم من احتكار الإنجليز للمناصب الحكومية الكبرى، وازدياد عددهم وتفاقم امتيازاتهم، وسدهم طريق الترقى فى وجوه الموظفين المصريين، ولكن كل هذا لا يحول دون اعتبار هذه البواعث الشخصية من العوامل التى أذكت الروح الوطنية فى نفوس الموظفين، ولو إلى حين.

كما أن أعيان البلاد كانوا – إلا النادر – لا يميلون من قبل إلى معارضة الحكومة ومناوأتها، بل كان همهم توطيد علاقتهم بالحكومة والحكام، والتودد إليهم حرصًا على مصالحهم، ثم جرفهم التيار، فانضموا إلى الحركة فى سنة ١٩١٩، وبعضهم منذ سنة ١٩٢١، ومهما قيل من أن انضمامهم إليها لم يخل من قصد الانتفاع الشخصى ورعاية مصالحهم من طريق مسايرة التطور

السياسى الجديد، فإن انضمامهم إلى الحركة كان على أى حال مظهرًا من مظاهر التقدم الاجتماعى للأمة.

أما عن طبقة الفلاحين فلم يكن أحد يتوقع أن الفلاح الساذج، البعيد بفطرته عن غمار السياسة وعواصفها، يندمج فيها إلى درجة الثورة وخلع قضبان السكك الحديدية، وقطع المواصلات، وبذل الروح فداءً للوطن.

كل هذا يدلك على تقدم الأفكار فى طبقات الموظفين والأعيان والفلاحين، ويدلك على تقدم المجتمع فى شتى نواحيه.

وقد ظهرت نتائج التقدم الاجتماعى فى كون الثورة قد لزمها شعور من النبل والترفع عن الدنايا، فكانت ثورة سياسية بكل معانى الكلمة، ولم يشبها التعصب الدينى، ولا الصراع بين الطبقات، بل كان رائدها الوحدة القومية، سواء بين المسلمين والأقباط، أو بين طبقات المجتمع من أغنياء ومتوسطين وفقراء، ولم تنتقض أى طبقة على الأخرى، كما جرى فى كثير من الثورات الدموية فى فرنسا أو الروسيا أو أسبانيا أو غيرها.

وبلغ النضج السياسى والاجتماعى خلال الثورة أن حرص منظمو المظاهرات على رعاية مصالح الأجانب حتى لا يستهدفوا لعداوتهم، فكانوا يدعون دائمًا إلى عدم التعرض لهم بسوء، وكان إذا وقع اعتداء عليهم يبدون شديد الأسف لوقوعه، ويأخذون الحيطة لعدم تكراره.

ومن مظاهر التقدم الاجتماعى مساهمة النساء فى هذه الثورة، واشتراكهن بأقلامهن وأفكارهن فى إذكاء الروح الوطنية، وحثهن الرجال على التضحية، وتأليفهن المظاهرات والجمعيات واللجان للتعبير عن شعورهن، والمساهمة فى النهضة الوطنية، وقد استهدفن أحيانًا للعنت والمشقة فى سبيل اشتراكهن فى الكفاح.

وصفوة القول أن التقدم الاجتماعى كان له أثره فى ظهور ثورة سنة ١٩١٩.

والآن، وقد انتهينا من بحث أسباب الثورة، فلننتقل إلى الحديث عن تطور الحوادث التى أفضت إليها.

* * *

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

أشرفت الحرب العالمية الأولى على نهايتها، واقترب موعد تقرير مصير الدول والشعوب، فأخذ ذوو الرأى من المصريين يفكرون فى طريق عملى لرفع صوت مصر، وتمثيلها فى مؤتمر الصلح، وزاد فى هذه الحركة الفكرية ما ترامى من أنباء الشعوب الصغيرة، إذ أخذت تتأهب لإرسال وفودها إلى المؤتمر لتحقيق آمالها القومية تطبيقًا لمبادئ الرئيس ويلسن.

كان رجال الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد بك فريد مشتتين فى أوروبا، والصلات بينهم وبين زملائهم فى مصر منقطعة، هذا إلى أن الجانب الذى كانوا يقاومونه ويجاهدونه فى استخلاص الاستقلال منه، وهو جانب إنجلترا وحلفائها، قد كتب له النصر النهائى فى تلك الحرب، فكان طبيعيًّا أن يبرز فى الميدان شخصيات لم تعرف من قبل بطابع العداء الشديد لإنجلترا والاحتلال البريطانى.

فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها، وتبادل الرأى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية، وكانت وكالته للجمعية التشريعية، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية، واعتراف زملائه له بالزعامة، وقوة شخصيته، ومواهبه ومكانته، ومقدرته الخطابية، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها.

فاتفق مع عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا، زميليه فى الجمعية التشريعية، على أن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد لهم ليقابلوا السير رجنلد ونجت Sir Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى، للتحدث إليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن، لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية، وكان هذا الطلب بنصيحة من حسين رشدى باشا رئيس الوزارة، وبوساطته طلبوا هذه المقابلة يوم الاثنين ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨، وهو إعلان الهدنة، فأجابت دار الحماية طلبهم، بوساطة رشدى باشا أيضًا، وحددت لهم يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة الحادية عشرة صباحًا موعدًا للمقابلة المطلوبة، وقابل ثلاثتهم المندوب السامى فى الموعد المحدد، ودار بينهم حديث طويل فى شأن المقابلة وأغراضها نذكره هنا، نقلا عن المحضر الذى وضعه الوفد عن هذه المقابلة، لأن فيه بيانًا للمقاصد التى ذهب إليها الثلاثة الزعماء فى بداية الحركة.

حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

بدأ السير ونجت الحديث بقوله:

إن الصلح اقترب موعده، وإن العالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمنًا طويلا، وإن مصر سينالها خير كثير، وإن الله مع الصابرين، وإن المصريين هم أقل الأمم تألمًا من أضرار الحرب، وإنهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة، وإن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سببًا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم.

فأجابه سعد باشا: ما تكون إنجلترا فعلته خيرًا لمصر فإن المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر، وخرج من ذلك إلى القول بأن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق إلا تنظيف آثاره وأنه يظن أن لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات، وأن الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى

تولاهم أكثر من أربع سنين.

فقال السير ونجت: حقًا أنه ميال لإزالة المراقبة المذكورة، وأنه تخابر فعلا مع القائد العام للجيوش البريطانية فى هذا الصدد، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فإنه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية، ويأمل الوصول إلى ما يرضى، ثم استمر قائلا: يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه منذ فرغت إنجلترا من مؤتمر الصلح فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر إلا خيرًا.

فقال سعد باشا: إن الهدنة قد عقدت، والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم، ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده إنجلترا لهم.

فقال: يجب ألا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم، فإن المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة.

فقال سعد باشا: إن هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها.

فقال: أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر.

فقال سعد باشا: لا أستطيع الموافقة على ذلك فإنى إن وافقت أنكرت صفتى، فإننى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة، وكان انتخابى بمحض إرادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى، وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى.

فقال السير ونجت: إنه قبل الحرب كثيرًا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية، فأضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين؟

فقال على شعراوى باشا: إننا نريد أن نكون أصدقاء للإنجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر.

فقال السير ونجت: إذًا أنتم تطلبون الاستقلال؟!

فقال سعد باشا: ونحن له أهل، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة؟

فقال السير ونجت: ولكن الطفل إذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم.

فقال عبد العزيز بك فهمى: نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم إن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد، فأقول لجنابكم إن الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال، وغاية الأمر إن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا، وذلك راجع إلى طبيعة الشبان فى كل جهة، فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم، وهو الاستقلال التام، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الإجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة «الجريدة»، وكان مقصدهم هم أيضًا الاستقلال التام، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى، وذلك معروف عند الجميع، والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض، ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فإن أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديمًا وحديثًا.

فقال السير ونجت: ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها إلا الجبل الأسود والألبان على ما أظن.

فقال عبد العزيز بك فهمى: إن هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم، فإن لمصر تاريخًا قديمًا باهرًا وسوابق فى الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية، وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر، ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين، فهذه مسألة لا دخل لها فى الاستقلال كما قدمت، لأن

الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل، فإنى أعرف أن لإنجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها فأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم، ولذلك فمجلس توابها ليس كل أفرادهم العاملين، وإنما العامل منهم فئة قليلة، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم، ليقوموا بإدارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تامًا - ونحن عندنا كثير من المتعلمين، بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين، وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم إذا غذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لى أن أقول إن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه، بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد إليه، فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيده فى الأشغال العمومية وفى القضاء، وغير ذلك، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا.

فقال السير ونجت: أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها؟

فقال عبد العزيز بك: إن معرفة ذلك راجع إلى المستقبل، ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك.

فقال السير ونجت: قد كانت مصر عبدًا لتركيا، أفتكون أحط منها لو كانت عبدًا لإنجلترا؟

فقال شعراوى باشا: قد أكون عبدًا لرجل من الجعليين وقد أكون عبدا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى، ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين، لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها،

ونحن كما قدمت نريد أن تكون أصدقاء لإنجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد.

فقال السير ونجت: ولكن مركز مصر حربيًّا وجغرافيًّا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير إنجلترا.

فقال سعد باشا: متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التام، فإننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنجلترا فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود.

ثم قال شعراوى باشا: يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب، فيمكن بقاء المستشار الإنجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى.

فقال سعد باشا: نحن لا نعترف الآن أن إنجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية وإنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر، فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر، وإننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصًا لهذه الدولة العظيمة، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى إنجلترا، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية، ونطلب منك بصفتى عارفًا لمصر مطلعًا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب.

فقال السير ونجت: قد سمعت أقوالكم وإنى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية، بل بصفة حبية فإنى لا أعرف شيئًا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد وعلى كل فإنى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير.

فشكره الثلاثة على حسن مقابلته، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة.

تأملات فى حديث ١٣ نوفمبر

فى حديث ١٣ نوفمبر كلمات قيمة، كقول على شعراوى باشا: «إنا نريد أن نكون أصدقاء للإنجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر»، ورد سعد باشا على السير ونجت فى دعواه أن ليس للمصريين رأى عام، وقوله أن انتخابه عضوًا عن دائرتين للجمعية التشريعية رغم معارضة الحكومة واللورد كتشنر دليل على وجود الرأى العام، وقوله أن لا محل لبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات مع انتهاء الحرب، ودفاع عبد العزيز فهمى بك عن الحزب الوطنى إذ زعم السير ونجت أن جهاده كان بلا روية، وهى تهمة يتهم بها الإنجليز كل هيئة تناضلهم وتتمسك بإزائهم بحقوق البلاد، فرد عليه عبد العزيز بك بأن مبدأ الحزب الوطنى الأساسى هو مبدأ كل الأمم، وهو الاستقلال التام، وقوله أن لا مبالغة فى طلب الأمة المصرية الاستقلال التام، فإنها أرقى من كثير من الأمم التى نالت الاستقلال قديمًا وحديثًا وتكلم فى هذه الناحية كلامًا سديدًا.

على أن فى الحديث مواطن ضعف ملموسة، لا يمكن السكوت عليها، نذكر على سبيل المثال تعهد سعد باشا بإعطاء إنجلترا الضمانات المعقولة التى تكفل مصالحها فى مصر وعدم تمكين أى دولة من استقلالها، كأن مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية لإنجلترا، وجعل قناة السويس هى الضمان لطريقها للهند، وتخويلها حق احتلالها عند الاقتضاء، فإن إعطاء مثل هذه الضمانات التى منها احتلال قناة السويس كان نقطة الارتكاز لإنجلترا فى مشروعات المعاهدة التى عرضتها على مصر، وسوغت فيها الاحتلال تحت أسماء مختلفة، مما يتعارض قطعًا مع الاستقلال.

أضف إلى ذلك اعتراف سعد باشا بأن لإنجلترا أعمالا عظيمة قامت بها فى مصر، وقوله للسير ونجت: «إننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصًا لهذه الدولة العظيمة، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة

الأمور فى إنجلترا، ولا نلتجئ هنا لسواك، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية»، وبذلك جعل دعوته مقصورة على التفاهم بين مصر وإنجلترا مباشرة، وأن يكون مجال التفاهم فى مصر أو فى إنجلترا بالذات، وفى هذا مع ما سبق من الحديث، معنى التنازل مقدما عن الجلاء، وهذا المعنى قد ظهر واضحًا فى مشروع الاتفاق الذى وضعه الوفد سنة ١٩٢٠، كما سيجىء بيانه فى الفصل الثالث عشر، وفى هذا أيضًا يبدو الفرق جليًّا بين حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وحديث المرحوم محمد بك فريد سنة ١٩٠٨، حين سأل المستر كيتل العضو بمجلس العموم (مجلس النواب) البريطانى عما يطلبه المصريون من إنجلترا، فأجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئًا منها سوى الجلاء، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال»، ولقد أشار عليه وقتئذ المستر روتسن العضو بمجلس العموم (النواب)، والمستر بريلسفورد مدير جريدة الديلى نيوز، أن يتنازل عن طلب الجلاء لكى يظفر بمساعدة رجال السياسة فى إنجلترا، فرفض هذا الشرط، وقال فى هذا الصدد: «إن هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطًا لا يمكن أن نقبله مطلقًا، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بيننا مسألة الجلاء، فنحن إن رضينا بشرطهم هذا فإنما نعترف بهذا العمل العدوانى، وهو الاحتلال، وهذا محال».

ومن هذه المقارنة تستطيع أن تعرف الفرق بين مذهبين مختلفين: مذهب التفاهم مع الاحتلال، ومذهب الجلاء وعدم التعاون مع الاحتلال.

وفى الحق أن الاستقلال الحقيقى لا يتفق وأى احتلال أجنبى فى أى جزء من البلاد، لأن جوهر الاستقلال كما يجب أن تؤمن به مصر والشعوب الشرقية جمعاء يقتضى أن لا يوجد فى أرضها قوة حربية أجنبية، مهما كانت صفتها ومهما كان موقعها، وهذه هى الحقيقة التى تفهمها الشعوب الغربية، وليس هناك حقائق عن الاستقلال تختلف باختلاف مع البلدان فى الشرق أو فى الغرب، اللهم إلا إذا كان يراد بنا أن نصدق ما يقوله رديارد كيبلنج شاعر الإنجليز: «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا». وهذا ما لا يجوز لنا أن نقبله بحال.

على أن الشعب لم يلق بالا إلى تلك الملابسات، وفهم بفطرته السليمة أن الحركة التى قامت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت ضد الاحتلال، وكان مقصودًا منها بداهة جلاء الاحتلال الأجنبى عن البلاد، وأن الاستقلال التام لا يتحقق إلا بالجلاء، وعلى هذا الأساس قامت الثورة.

تأليف الوفد عقب مقابلة ١٣ نوفمبر

كان سعد باشا وصاحباه على اتفاق مع حسين رشدى باشا على هذه المقابلة قبل حدوثها، وقد قابلوه بعدها مباشرة، بوزارة الداخلية، إذ كان ينتظرهم، فأفضوا إليه بما دار من حديث مع السير ونجت، وكان مؤيدًا لهم فى مسعاهم ومطمئنًا لهم بأن الوزارة ستشد أزرهم، وتقف فى صفهم، وأفضى إليهم من ناحيته بأنه قد أعد خطابًا ليرفعه إلى السلطان فؤاد باستئذانه بالسفر مع عدلى باشا إلى لندن، وقد رفعه فى ذلك اليوم كما سيجىء بيانه، وبعد أن رفع كتابه إلى السلطان، قابل السير ونجت فى اليوم نفسه، وكاشفه بعزمه هو أيضًا على السفر إلى لندن مع عدلى باشا، واستطرد الحديث إلى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجت، ومما قاله عنهم أنه يدهش أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها. دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها، فأجابه رشدى باشا بأن لهم هذه الصفة. إذ أن سعدًا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وهى الهيئة التى كانت تمثل الأمة (من الوجهة النظامية)، وعبد العزيز بك فهمى وعلى باشا شعراوى عضوان فيها.

وأبلغ رشدى سعدًا بعد ذلك بما دار بينه وبين السير ونجت، وشجعه على المضى فى سبيله، فأخذ سعد يجتمع وصحبه للتشاور فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث عن الأمة، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى «الوفد المصرى» إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة.

وقد تألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر على النحو الآتى: سعد زغلول باشا

(رئيسًا). على شعراوى باشا. عبد العزيز فهمى بك (باشا). محمد محمود باشا. أحمد لطفى السيد بك (باشا). عبد اللطيف المكباتى بك(١). محمد على علوبة بك (باشا). وكانت تجمعهم رابطة العضوية فى الجمعية التشريعية، عدا محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك.

وقد وضعوا للوفد قانونًا ورد فى المادة الأولى منه تأليف الوفد من الأعضاء السبعة المتقدم ذكرهم، وجاء فى المادة الثانية منه «أن مهمة الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تامًّا»، وفى المادة الثالثة «أن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسًا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية»، وفى المادة الثامنة «أن للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعيًا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل».

صدق الأعضاء على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، بعد أن ضم إليه أعضاء آخرين كما سيجىء بيانه.

كيف تألف الوفد وممن تألف؟

لم يكن يخلو مجتمع من المصريين المفكرين فى أواخر الحرب الماضية من التحدث عن مصير البلاد، وما يجب عمله لتحقيق أمانيها فى مؤتمر الصلح. على أن أول من فكر فى تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر فى المؤتمر هو الأمير عمر طوسون، وقد التقى بسعد باشا ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ فى حفلة أقامها رشدى باشا بكازينو سان استفانو احتفالا بعيد جلوس السلطان (الملك) أحمد فؤاد، وذلك قبل الهدنة، فأفضى إليه بهذه الفكرة، فأقرها سعد ووافق عليها. ووعد الأمير بأن يفاتح أصدقاءه بالقاهرة فى تنفيذها، وأعاد

---

(١) لم يكن رحمه الله يحمل رتبة البكوية، وهذا أمر يشرفه، على أن اسمه كان مقرونا عرفا بلقب بك، فجرينا على هذه التسمية.

الأمير الكرة عليه يوم ٢٣ أكتوبر فى حفلة شاى أقامها السير رجنلد ونجت تكريمًا للسلطان فؤاد برمل الإسكندرية، ثم التقى به غداة ذلك اليوم بالقطار الذى أقلهما إلى القاهرة، وحادثه أيضًا فى هذا الصدد. ثم عاد الأمير إلى الإسكندرية، منتظرًا ما ينبئه به سعد باشا من نتائج مسعاه مع أصدقائه، فلم يتلق منه جوابًا.

وفى يوم الهدنة أى ١١ نوفمبر سافر الأمير إلى القاهرة والتقى بسعد، فعلم منه أنه على موعد هو وزميلاه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر، وظهر أن سعدًا أراد أن ينفذ الفكرة التى فاتحه الأمير فيها. ولكن بعيدًا عن الأمير، ويبدا ذلك من أنه اتفق مع سعد حين مقابلته إياه يوم ١١ نوفمبر على عقد اجتماع يدعو إليه الأمير فى قصره بشبرا يوم ١٩ نوفمبر، وأرسل فعلا تذاكر الدعوة إلى المدعوين، ولكن الحكومة المصرية قررت منع الاجتماع، وأبلغ رشدى باشا الأمير هذا القرار، وقيل إنه اتخذه باتفاقه مع السلطان ومع سعد باشا، فلم يكن من الأمير إلا أن أرسل إلى المدعوين تذاكر بتأجيل الاجتماع، وقد تأيدت هذه الرواية من كون الأمير تلقى فى غضون ذلك رسالة من السلطان على لسان أمين يحيى باشا بالكف عن التدخل فى هذه المسألة.

وظاهر من هذه الملابسات أن فكرة تأليف الوفد قد صدرت أول ما صدرت عن الأمير عمر طوسون، وتلقاها عنه سعد باشا وانفرد بها لكى لا تكون الرئاسة للأمير إذا ظل مشتركًا فى تنفيذها، وقد يكون ما عرف عن الأمير من الجفاء بينه وبين الإنجليز من العوامل التى أقصته عن الوفد[٢].

---

(٢) كان هذا الجفاء معروفًا من أول الحرب، إذ كان الأمير عمر طوسون بأوروبا فى صيف سنة ١٩١٤، فلما أراد العودة إلى مصر بعد إعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية فى عودته وظل وقتًا طويلا تحت الملاحظة فى مرسيليا إلى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فأذنت له بالعودة إلى مصر.

توكيل الوفد

عمل الوفد على أن يثبت لهيئته صفة التحدث عن الأمة، ورأى أن الوسيلة العملية فى ذلك وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة فى ذلك الحين، كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها وأكثر عدد ممكن من ذوى الرأى والأعيان وسائر طبقات الشعب.

صيغة التوكيل الأولى

وضع الوفد صيغة أولى للتوكيل، أذاعها فى البلاد، وهذا نصها:

«نحن الموقعين على هذا، قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر تطبيقًا لمبادئ الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب».

موقف الحزب الوطنى وتعديل صيغة التوكيل

كان الحزب الوطنى على عهده بالاستمساك بالجلاء عن وادى النيل، يرى فيه بحق عنوان الاستقلال الصحيح، وكان ماضيه فى الجهاد قد جعله يرى فى الاحتلال العقبة الحقيقية دون الاستقلال.

فلم يرض عن صيغة التوكيل التى وضعها الوفد، لخلوها من النص على الاستقلال التام ومنافاتها للكرامة القومية، إذ جعلت المطالبة باستقلال مصر فى حدود مبادئ العدل والحرية التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى، فى حين

أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال، إنما يرجعان إلى السياسة التى أتبعتها بريطانيا العظمى منذ بدء الاحتلال أى منذ سنة ١٨٨٢، هذا إلى خلو التوكيل من الإشارة إلى السودان اطلاقًا، وعدم الإشارة إليه لا يتسق مع وحدة وادى النيل التى هى ركن هام من البرنامج القومى، فلما نشرت هذه الصيغة وتداولتها الأيدى، ذهب أربعة من أعضاء الحزب الوطنى النابهين وهم: الأستاذ عبد المقصود متولى. والأستاذ مصطفى الشوربجى، والأستاذ محمد زكى على. و لأستاذ محمد عبدالمجيد العبد. إلى دار سعد باشا، وقابلوه وناقشوه فى التوكيل، واعترضوا على صيغته، وقد اشتدت المناقشة بينهم حتى غضب سعد واعتبر فى هذا الاعتراض إهانه له، وقال لهم كيف تسمحون لأنفسكم بهذه الحدة وكيف تهينونى فى منزلى، فأجابه الأستاذ محمد زكى على الفور بأننا نعتبر أنفسنا فى بيت الأمة، لا فى بيت سعد باشا الخاص، فسر سعد لهذه التسمية، وابتسم لمحدثيه وقال لهم متبسطًا: لقد تنازلت عن ملاحظتى، ومنذ ذلك الحين أطلق على بيت سعد «بيت الأمة».

وقد اجتمع الوفد عقب انتهاء هذه المقابلة، وبحث فى تعديل صيغة التوكيل، وأعاد النظر فيها على ضوء ملاحظات أعضاء الحزب الوطنى، وانتهى إلى تعديل التوكيل على النحو الآتى:

«نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات.. فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تامًا»[٣].

---

(٣) أشار الأستاذ محمود أبو الفتح إلى تغيير صيغة التوكيل فى كتابه «المسألة المصرية والوفد» ص ٤٤ بقوله «وكان قد روعى فى وضع صيغة التوكيل الظروف الاستثنائية، فلم ينص فيه صراحة على أن الاستقلال الذى تراد المطالبة به «تام» وكتبت عبارة تفيد الثقة أو نحوها بعدالة بريطانيا وميلها للحرية، فقام معارضون من رجال الحزب الوطنى وغيره يطالبون بتغيير صورة التوكيل وجعله صريحًا فى النص على الاستقلال التام، ومجردًا من العبارات اللينة التى لا طائل تحتها، وقد رأى الوفد فى شدة حركة الاعتراض على نص التوكيل دليل حياة قوية فى البلاد، حياة يمكنه الاعتماد عليه فى عمله، فازداد شجاعة وقوة، وغير صيغة التوكيل بصيغة أخرى صريحة لا يدخلها الشك».

أما عن السودان فقد اعتبر الوفد أن كلمة مصر تتناول السودان، وأعلن سعد هذا التفسير فى خطبته بدار حمد باشا الباسل يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩ كما سيجىء بيانه، وكان هذا تلبية لنداء الحزب الوطنى.

جمع التوكيلات

طبعت الصيغة الأخيرة للتوكيل وأذيعت بين أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية على اختلاف طبقاتها، للتوقيع عليها، فأقبل الناس عن طيب خاطر وحماسة يوقعون عليها فى مختلف الأوساط، وانتشرت من العاصمة إلى الأقاليم، فصادفت نفس الحماسة التى قوبلت بها فى القاهرة.

وإذ كانت وزارة رشدى باشا مؤيدة للوفد، فقد أصدرت تعليماتها إلى مديرى الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد، فساعد هذا الموقف على انتشار الحركة واتساع مداها.

تصدى السلطة العسكرية للتوكيلات

على أن السلطة العسكرية البريطانية حين رأت أن حركة التوكيلات آخذة فى الاتساع فى المدن والأقاليم، وأنها توشك أن تكون أساسًا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام، أوجست منها خيفة، وعملت على إحباطها، فأصدر المستر هينز المستشار البريطانى لوزارة الداخلية أوامره مباشرة إلى المديرين بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها بكل ما لديهم من قوة، فلما علم الوفد بهذه الأوامر كتب سعد باشا إلى حسين رشدى باشا الخطاب الآتى يشكو من هذه الإجراءات، ويطلب إليه بلهجة ودية أن يأمر بترك الناس أحرارًا فى التوقيع على التوكيلات، قال:

«حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية

«أتشرف بأن أرفع لدولتكم ما يلى: لا يخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مبادئ الحرية والعدل التى جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها، ألفت مع جماعة من ثقات الأمة ونوابها وأصحاب الرأى فيها وفدًا لينوب عنها فى التعبير عن رأيها فى مستقبلها تطبيقًا لتلك المبادئ السامية - لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى بصيغة توكيل خاص، فوق ما لكثير منا من النيابة العامة، فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل إقبالا عظيمًا مع السكينة والهدوء ، وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الأعراب عن رأى الأمة فى مصيرها، لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات، ونظرًا إلى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأى العام فى مصر على حقيقته، فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها، وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل، ألتمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع، وإذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة على هذا المنع، فإنى أكون سعيدًا لو كتبتم لى بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن إمضاء تلك التوكيلات.

«وفى انتظار الرد، تفضلوا يا دولة الرئيس بقبول شكرى سلفًا على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم»

«الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى»
٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ «سعد زغلول»

وقد استمرت الإدارة فى خطتها التى أملاها عليها مستشار الداخلية، وزادت شدة، إذ صادرت بعض التوكيلات التى تم التوقيع عليها، فأرسل سعد باشا خطابًا آخر إلى رشدى باشا بتاريخ ٢٤ نوفمبر ينهى إليه أمر هذه المصادرة، ويلفته إلى هذه المعاملة التى يأباها العدل ومبادئ العصر الحاضر، قال:

«إلحاقًا لما حررت لكم أمس أتشرف بإخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم

يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه إلى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه، فألفت نظر دولتكم إلى هذه المعاملة التى يأباها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر. وتفضلوا... إلخ»

فرد رشدى باشا على الخطابين بخطاب فى ٢٥ نوفمبر قرر فيه أن هذه الأوامر إنما صدرت من مستشار وزارة الداخلية ويرجع سببها إلى وجود الأحكام العرفية وإلى اعتبار التوكيلات مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام، ولهجة الرد وأسلوبه يدلان على تنصل رشدى باشا من تبعة هذه الأوامر وإلقائها على عاتق المستشار البريطانى، وعدم إقراره فيما فعل، فكان الرد تأييدًا ظاهرًا للوفد وإحراجًا للسلطة البريطانية. قال:

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا

«إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجارى أتشرف بإحاطتكم علمًا أنه إذا كانت صدرت الأوامر من جانب مستشار الداخلية لمنع إمضاء التوكيلات المشار إليها فى كتابيكم المذكورين، فإنما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام وتفضلوا.. إلخ»

وقد تبين من هذا الرد أن الوزارة على خلاف مع السلطة البريطانية فى شأن حركة الوفد، وأن الحكومة لا تشاطر هذه السلطة وجهة نظرها ولا إجراءاتها ضد الوفد، فكان ذلك مما ساعد على نمو الحركة واتساعها، وفعلا لم تحل أوامر المستشار البريطانى دون استمرار التوقيع على التوكيلات، لأنه كان من العسير على رجال الإدارة أن يمنعوا التوقيع عليها، فضلا عن مصادرتها، هذا إلى شعورهم بأن الوزارة راضية عن الحركة، فبدا منهم التراخى فى تنفيذ أوامر المستشار البريطانى.

مذكرة أمين بك الرافعى عن المسألة المصرية

وضع المرحوم أمين بك الرافعى فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ مذكرة سياسية، بسط فيها المسألة المصرية بسطًا وافيًا، وترجمها إلى اللغة الفرنسية، وقدمها لمعتمدى الدول فى مصر لإبلاغها إلى الرئيس ويلسن وإلى بقية رؤساء الحكومات المشتركة فى مؤتمر الصلح، ونشر أصلها باللغة العربية بين شباب مصر وجميع المشتغلين بقضيتها السياسية، وطبعت غير مرة، وصارت لهم مرجعًا لدراسة القضية المصرية على حقيقتها، وكانت أول مذكرة سياسية وضعت بشأنها عقب الهدنة، وإذ كانت من الوثائق الهامة التى وجهت الأفكار فى ذلك الحين إلى التمسك بالأهداف الوطنية، وكان لها أثرها فى تنوير الأذهان وتبصير الرأى العام بحقائق القضية المصرية، فإنا موردون هنا نصها، لكى تطلع عليها فيما يهمك الأطلاع عليه من الوثائق التاريخية لهذا العصر.

استهلها رحمه الله بقوله: «رزح العالم تحت آصار القوة عصورًا طوالا وأجيالا متعاقبة، وما كانت الحروب إلا وسائل لإرضاء طمع القوى وإذلال الضعيف، وبالرغم من تقدم الحضارة لم تتألف محكمة ذات سلطة لتأخذ للضعيف حقه من القوى ولتضمن احترام قواعد القانون الدولى وتنفيذها فيسود العدل بين الأمم وتعلو كلمة الحق فى كل مكان، ولقد تألمت شعوب كثيرة من جراء هذا النظام الذى ساد العالم فتعكر صفو السلام بسببه وذهبت ضحيته أرواح عزيزة وسفكت دماء ذكية».

مبادئ الرئيس ولسن: غير أن صوتًا من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخذ ينادى بضرورة القضاء على هذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادئ جديدة فى حكم الشعوب وتقرير العدل وتاقت النفوس إلى تنفيذها، لأن الآراء اتفقت على أنها الوسيلة الوحيدة لتآخى الشعوب وبقاء لواء السلام خافقًا فوق ربوع هذا العالم الذى ضج من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضعيف، (واستدل ببعض أقوال الرئيس ولسن)، ثم قال:

فنحن باسم هذه المبادئ نرفع صوتنا طالبين تقرير العدل الدولى بالنسبة لنا نحن المصريين ذلك العدل الذى ينادى باستقلال مصر، وهو الاستقلال الذى يشمل الأراضى المصرية والسودانية وملحقاتها.

المسألة المصرية: ليست المسألة المصرية بنت اليوم وليست هذه أول مرة سينظر فيها مؤتمر دولى، وما هى بالمسألة الصغيرة التى تعنى سكان هذه البلاد وحدهم، فإن مركز مصر الجغرافى (وهى قائمة عند ملتقى ثلاث قارات ويمر فيها أكبر طريق تجارى فى العالم) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم الزمن، لأن تسلط دولة عليها يؤثر فى التوازن الدولى فى البحر الأبيض المتوسط تأثيرًا كبيرًا، ولذلك كانت الشغل الشاغل لساسة أوروبا حتى استقر قرارهم فى سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دوليًا ويضمنوا استقلالها بمعاهدة دولية خشية أن تطمح أنظار إحدى الدول إليها، فلا يستقيم التوازن الذى طالما كان اختلاله سببًا فى اشتعال نار الحرب بين أمم متعددة.

«ومن أجل هذا ما كادت إنجلترا تحتل مصر ذلك الاحتلال المخالف للمعاهدات ولقواعد القانون الدولى وأحكام العدل حتى ارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب، وكثيرًا ما رفع المصريون أصواتهم مطالبين بجلاء الإنجليز عن بلادهم وبرد الاستقلال إلى مصر، رفعوا هذا الأصوات هنا وفى أوروبا بل وفى كل مكان ولم يثن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيقة للحرية وما كان يتبع معهم من الإجراءات غير الشرعية، فصحفهم ومؤتمراتهم وأحزابهم وألسنتهم وأقلامهم كانت موجهة فى هذا السبيل القومى، ولا جرم أن يكون المصريون أول المرحبين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه، لأن فى تحقيقها إدراك غايتهم التى لم يصمتوا يومًا واحدًا عن المطالبة بها، وما هذا الصوت المرفوع الآن إلا ابتابة ترديد لما سمعه العالم منهم قبل اليوم.

«لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعى وحقيقة مركز الإنجليز فى بلادنا من الوجهة الدولية متكلمين عن آمالنا القومية وأغراضنا الوطنية.

«إن مصر الحديثة ترجع إلى سنة ١٨٤٠، وقانونها الأساسى هو معاهدة لندرة الموقع عليها فى ١٥ يوليه من تلك السنة وكذلك الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمؤيد والمتمم بفرمان أول يونيه سنة ١٨٤١، فهذه العقود الثلاثة هى أساس استقلال مصر وحريتها وهى التى وضعت حدًا للأزمة التركية المصرية التى أقلقت أوروبا من سنة ١٨٣١ إلى سنة ١٨٤١.

«ويلاحظ أن هذه المعاهدة الدولية وما يتبعها من فرمانات لم تسو مسألة مصر وحدها بل سوت أيضًا مسألة السودان، فهو باعتباره أرضًا مصرية يسرى عليه ما يسرى على بقية الأراضى المصرية، لا سيما ونحن نعلم أن محمد على يرجع إليه الفضل فى رد تلك البقاع إلى مصر وهو بعمله لم يفعل شيئًا سوى أنه أعاد لمصر الأراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الغابرة، فإن آثار طيبة تثبت أن الملك تحوتمس الثالث من الأسرة الرابعة توغل لغاية منطقة البحيرات واحتل النقط الحربية التى كانت على النيل.

وتأييدًا لذلك صدر فرمان آخر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتخويل محمد على إدارة مديريات النوبة ودار فور وكردفان وسنار وبعد ذلك صدرت فرمانات تؤيد ما سبقها وتجعل الأراضى السودانية وملحقاتها جزءًا من مصر فى الحكم وأهمها فرمان ٢٧ من مايو سنة ١٨٦٦، وفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣، وفرمان أول يوليه سنة ١٨٧٥، وفرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩، وفرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢.

«ومما هو جدير بالاعتبار أن هذه الامتيازات لم تعط لعائلة محمد على وحدها وإنما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه، فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا بها على استقلالهم بضمانة أوروبا ومن واجبهم أن يتمسكوا بها، ففى فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الموجه إلى توفيق باشا، نص على ذلك صراحة إذ جاء فيه: «أن زيادة رفاهية مصر وتوفر الأمن والسكينة لأهلها، يعدان من الأمور التى نعنى بها كل العناية ولقد أصدرنا تحقيقًا لهذا الغرض فرمانًا يؤيد أيضًا الامتيازات القديمة لهذا الغرض»، وجاء فيه أيضًا

«أن الخديو لا يستطيع بأى حجة من الحجج ولا سبب من الأسباب أن يتنازل لأشخاص آخرين عن كل الامتيازات الممنوحة لمصر أو جزء منها» وقد ورد هذا النص نفسه فى فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢.

«فيتبين من كل ما تقدم أن أوروبا وضعت استقلال مصر تحت ضماناتها، وهذا ما يجعل باب المسألة المصرية مفتوحًا فى كل وقت تنفيذًا لتلك الضمانة ويجعل كل احتلال أجنبى لها مطبوعًا بطابع عدم الشرعية لأنه ما دام غير مرتكز على عقد قانونى فهو غير موجود شرعًا وغير طبيعى فعلا.

كيف وقع الاحتلال البريطانى:

ولننتقل الآن إلى البحث فى الاحتلال الإنجليزى وكيف وقع وما قيمته دوليًا وعدلا. فى أوائل عام ١٨٨٢ حدثت فى مصر بعض قلاقل سياسية لم تكن ذات شأن فى أول أمرها، لأن الأهالى كانوا هادئين، ولم تتعد الحركة بعض السياسيين والضباط (جريدة الطان عدد ١ فبراير و ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢) ثم أخذت تكبر شيئًا فشيئًا، وكان لعرابى اليد الطولى فيها، ولا يخفى أن موقف هذا الرجل لا يزال محوطًا بأسرار كثيرة، فإن التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل، ولم يبين لنا المؤثرات التى كان خاضعًا لها، وقد كان من جراء هذه الحركة أن المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية اقترح على وزارة لندرة إرسال ست سفن حربية إلى الإسكندرية فوصل الأسطولان فى يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢، ثم عاد فاقترح على الدول فى ٣٠ مايو عقد مؤتمر دولى فى الشئون المصرية، وقد اجتمع هذا المؤتمر فى طرابيا يوم ٢٣ يونيه، وفى ٢٥ يونيه وقع أعضاؤه على البروتوكول المشهور (المعروف بميثاق النزاهة) الذى نص على ما يأتى:

«تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال شىء من أراضى مصر، ولا على الحصول على امتياز خاص بها، ولا على نيل امتياز تجارى

لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الأخرى نيله» ومع ذلك فبالرغم من هذا التعهد وبالرغم من استمرار المؤتمر منعقدًا، فإن إنجلترا أخذت تضرب مدينة الإسكندرية بأساطيلها فى صبيحة يوم ١١ يوليه، وذلك بحجة أن المصريين كانوا يضعون بعض مدافع فى الحصون تهدد الأسطول، مع أن هذه الحجة لم يكن لها محل، فإن الأسطول الفرنسى كان واقفًا بجانب الأسطول الإنجليزى ولم يدع أن طوابى الإسكندرية تتهدده، بل على النقيض من ذلك، فإنه لما طلبت الحكومة الإنجليزية من الحكومة الفرنسية أن تشترك معها فى إرسال إنذار لحكومة مصر فى صدد هذه المدافع، رفضت هذا الاشتراك واعتبرت أن إرسال إنذار لمصر يكون عملا غير شرعى، وليس له مسوغ، ولا سيما أن مؤتمر الآستانة قرر عدم الانفراد بالعمل، وخوفًا من أن تكون الحكومة الفرنسية مسئولة أصدرت أوامرها للأسطول الفرنسى بالانسحاب إذا أرسل إنذار إنجلترا إلى مصر، وفعلا انسحب الأسطول، أضف إلى ذلك أن الأسطول النمسوى والأسطول الإيطالى كانا موجودين فى الإسكندرية، ولم يدعيا تلك الدعوى التى أتخذتها إنجلترا ذريعة لما فعلت.

«ولقد احتجت الحكومة المصرية على إنذار الأميرال سيمور وأرسلت إليه الجواب الآتى:

«إن مصر لم تفعل شيئًا يبرر إرسال الأساطيل إلى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الأميرال سيمور فإن الحصون باقية على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأسطول، ولم يصنع بها شىء سوى ترميمات ضرورية تقيها من التهدم، وزيادة على ذلك فنحن هنا فى بلادنا فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام، ولا يمكن لمصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافظة على شرفها أن تسلم حصنًا واحدًا من حصونها، ولا مدفعًا من مدافعها إلا إذا أرغمت عليه بالقوة، وهى تحتج على تصريحاتك التى أعلنتها اليوم، وتلقى تبعة كل النتائج التى تحدث من إطلاق القنابل أو هجوم الأسطول على الأمة التى تطلق أول قذيفة فى أوقات

السلم على مدينة الإسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية».

«ضرب الإنجليز الإسكندرية وأنزلوا جنودهم إلى البر وكان المؤتمر منعقدًا كما قدمنا، فقرر فى ١٥ يوليه تكليف الباب العالى بإرسال جنود لقمع الفتنة ثم انفض على أن يجتمع عند الحاجة فانفردت انجلترا بالأمر وأخذت تشترط على تركيا لإرسال جنودها شروطًا كثيرة لم يضعها المؤتمر، وفى هذه الأثناء كان الجيش الإنجليزى يزحف على القاهرة حتى إذا دخلها أرسلت الحكومة الإنجليزية إلى الباب العالى تنبئه بأن لا حاجة إلى إرسال جنود لأن جيش عرابى قد تشتت، وأن جزءًا من الجيش الإنجليزى استدعى، فأجاب الباب العالى مستفهمًا عن رحيل بقية الجنود الإنجليزية، فلم يتلق جوابًا، وها نحن أولاء نرى الاحتلال باقيًا للآن.

احتلال إنجلترا لمصر غير شرعى:

أولا: هل احتلها الإنجليز باعتبارها من الأراضى المباحة؟ كان الاحتلال حتى فى العصور الغابرة طريقة من طرق تملك الأراضى، وقد عظم شأن هذه الطريقة فى عصر الاكتشافات أى منذ القرن الخامس عشر، وهو يعرف فى المذهب الدولى الحديث بأنه (حيازة أرض لا مالك لها - من الوجهة القانونية الدولية - فى وقت وضع اليد عليها بقصد جعلها تحت سيادة حائزها)، فيتبين من هذا التعريف أن الشرط الأساسى لاحتلال أرض ما هو أن تكون هذه الأرض داخلة فى دائرة الأراضى الممكن احتلالها، أى أن الاحتلال لا يصح إلا بالنسبة للأراضى غير الخاضعة لأى سيادة من السيادات، وقال علماء القانون الدولى أيضًا: «لأجل أن يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الأراضى غير مملوكة لأحد، وألّا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير، أو بعبارة أخرى يجب أن لا تكون لأى دولة سيادة على هذه الأراضى أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنوزل عنها» (القانون الدولى العام للأستاذ برى ص ٢٣٨ و ٢٣٩).

«ولا جرم أن مصر ليست بالبلد المباح، فضلا عن أن احتلالها يلحق الضرر بحقوق الدول كلها التى تشتبك مصالحها فيها. ومن أجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الآستانة أن لا تختص دولة فى مصر بميزة أيًّا كان نوعها.

«ثانيا: هل احتلت إنجلترا مصر باعتبارها فاتحة لها؟ قد يقال بأن إنجلترا احتلت مصر وقت نشوب حرب، كما تحتل الدول المتحاربة جزءًا من أراضى بعضها - وهو قول مردود طبعًا - فإن إنجلترا عندما حاربت عرابى وأنزلت جنودها إلى مصر كان ذلك بحجة إعادة السلطة إلى الخديو، وهذا نص النشرة التى وزعها الجنرال ولسلى لما وصل إلى ثغر الإسكندرية:

«يعلن الجنرال ولسلى قائد الجيوش الإنجليزية أن الدولة البريطانية لم تقصد بإرسالها التجريدة العسكرية إلى القطر المصرى إلا تأييد سلطة الجناب الخديوى، فجنودنا لا تقاتل إلا من كان شاكى السلاح خالعًا لطاعة الخديو.. ثم إن الجنرال قائد الجيوش يسر كثيرًا وينشرح صدرًا من زيارة مشايخ البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة فى قمع العصيان وإلقاء القبض على العصاة الذين عصوا الجناب العالى الخديوى أمير البلاد وواليها الشرعى المعين من الحضرة السلطانية».

«فلم تكن هناك إذن حرب بين إنجلترا ومصر تخول للأولى احتلال الثانية، ولو حدثت هذه الحرب لوجب على إنجلترا إعلانها وهو ما لم يحصل.

«ثالثا: هل تنازل لها أحد عن مصر. كلا فإن الأمة المصرية ما فتئت تحتج بكل شدة على الاحتلال، كما أن الدولة العثمانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلاء.

«رابعا: هل وكلتها الدول فى احتلال مصر. كلا - فإن هذه الدول قررت عدم انفراد أية دولة فيما يتعلق بشئون مصر ولم تبح لإنجلترا القيام بأى عمل فى هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين إنجلترا. والباب العالى تلك المخابرات المعروفة بمخابرات درومند وولف لأجل الجلاء عن مصر وتم

التوقيع على اتفاقية الآستانة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧، رأت الدول أن هذه الاتفاقية تبيح لإنجلترا إعادة احتلال مصر إذا وقعت اضطرابات فيها فلم تقرها لما فى إقرارها من تخويل إنجلترا حق النيابة عن أوروبا فى شئون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه الاتفاقية، وكان من وراء احتجاجهما أن السلطان لم يصدق عليها فصارت كأن لم تكن.

«وعلى ذلك فإن مركز مصر الذى أوجدته الدول فى سنة ١٨٤٠ لم يطرأ عليه أى تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لأحد أن يصبغ هذا الاحتلال بصبغة شرعية ما.

«قال الأستاذ دسبانيه فى كتابه القانون الدولى العام: «إن قرارات مؤتمر لندره سنة ١٨٤٠ لا تزال مستمرة الوجود دائمًا، كما أن الاحتلال الإنجليزى لا يمكن أن تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيًّا» (القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٢٨).

«وقال العالم الكبير (دى مارتنس) أستاذ القانون الدولى: «إن مركز الحكومة المصرية وجد باتفاق أوروبا اتفاقًا شرعيًّا وهذا الاتفاق نفسه ضرورى لتغيير هذا المركز» (دى مارتنس ص ٣٣٦). وقال الأستاذ (كوشرى) فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان: «إن التدخل فى شؤون الأمم الأخرى ليس قانونيًّا لأن القوانين تقضى بأن تكون الأمم مستقلة بعضها عن بعض، فبأى حق تدخلت إنجلترا فى شئون مصر، إنها كانت دائمًا ضد مبدأ التدخل، ولا سيما عند تدخل النمسا فى إيطاليا سنة ١٨٢١، وفرنسا فى أسبانيا سنة ١٨٢٣، فعلام غيرت إذن مبدأها؟ هل لها أن تتذرع بدعوة السلطان؟ كلا فإنه لم يوجد شخص رفع صوته أكثر منه محتجًّا على التدخل الإنجليزى فى وادى النيل، كما أنه لم يوجد شخص ألح أكثر منه فى أن يعيد بنفسه السكينة إلى مصر، إن التدخل الذى خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن أن يكون شرعيًّا إلا إذا قام به مجموع الدول وما لا ينطبق على عمل إنجلترا، وقصارى القول إنه بالرغم من إطلاق القنابل على

الإسكندرية، ومن التل الكبير ومن أم درمان ومن فاشودة، فإن المسألة المصرية لا تزال مفتوحة، وما مثل إنجلترا إلا كمثل الكاتب فوق الرمل» (كوشرى - المركز الدولى لمصر والسودان ص ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٦٠).

«وقال المسيو فريسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية: «إن الاتفاق الأوروبى هو الذى أوجد الحكومة المصرية، وهذا الاتفاق وحده هو الذى يملك نقض ما فعل».

«خامسا: تصريحات رجال الحكومة الإنجليزية. على أننا لو رجعنا إلى تصريحات رجال الحكومة الإنجليزية أنفسهم قبل الاحتلال وبعده، نجد أنهم يوافقوننا على هذه الآراء ويقروننا على أن الاحتلال غير شرعى، ويعدوننا بالجلاء العاجل، مصرحين بأن وقت الجلاء حان منذ زمن بعيد، (وأورد هذه التصريحات)[٤].

السودان المصرى وملحقاته:

«قلنا إن المعاهدات والفرمانات سوت مسألة مصر والسودان معًا، فمركزهما الدولى واحد، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ومن أجل ذلك نحن نطلب استقلال مصر والسودان، أو بعبارة أخرى استقلال البلاد المصرية التى تدخل فيها أراضى السودان وملحقاته.

«ولنتكلم الآن عن حوادث السودان: لما احتل الإنجليز مصر ذلك الاحتلال غير الشرعى طلبوا من الحكومة المصرية إخلاء السودان، وكان شريف باشا وقتئذ رئيسًا للوزارة، فلما عرضت المسألة على مجلس النظار رفض المجلس الموافقة على هذا العمل. واستقال شريف باشا بجوابه المشهور الذى قال فيه: «اقترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى أن نخلى السودان، على أننا لا نملك هذا الحق، وقد طلبت أيضًا أن نعمل بنصائحها دون مناقشة

---

(٤) نشرناها بنصوصها فى كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص٢٤٣ ومابعدها. (طبعة سابقة)

فيها، ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديو يحكم البلاد باشتراكه مع النظار، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم السامى أن تقبلوا استعفاءنا، لأنه لا يمكننا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية»، ولقد استدعى نوبار باشا فتولى رياسة النظارة ووافق على الإخلاء فى ٨ يناير سنة ١٨٨٤، وتم الإخلاء فى السنة التالية.

«ولا جرم أن هذا العمل لا قيمة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه أن يفصل السودان عن مصر أو أن يجعله أرضًا مباحة، وقد احتج الباب العالى لدى الدول وقتئذ على هذا العمل، وعدم شرعية هذا الإخلاء ترجع إلى نصوص الفرمانات (ولا سيما فرمان ١٨٧٩) التى تصرح بأن الخديو لا يملك ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية مطلقًا.

«أخلى السودان بضغط الإنجليز وبعد ذلك أخذت إنجلترا تحتل بعض بقاعه وتعقد اتفاقات تقضى باحتلال بعض الدول بقاعا أخرى، ثم عادت فأشارت على الحكومة المصرية بإعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجعل السودان شركة بين إنجلترا ومصر، فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها أن تجعل للسودان وملحقاته مركزًا غير المركز الذى حددته المعاهدات والفرمانات؟ اللهم كلا، فإن أحكام هذه المعاهدات والفرمانات صريحة، كما أن قواعد القانون الدولى تنطق ببطلان هذه التصرفات، ولقد تكلمنا عن بطلان الإخلاء الذى وقع فى سنة ١٨٨٥، ومما يؤيد هذا البطلان أيضًا ما صرح به رجال الحكومة الإنجليزية أنفسهم من أن السودان لم ينفصل فى وقت من الأوقات عن مصر، ولم يفقد صبغته المصرية بالرغم من إخلائه، وقال اللورد سالسبورى فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨: «لقد أكدت بطريقة عامة فكرة أن وادى النيل كان ولا يزال مملوكًا لمصر، وأن كل عقبة وقفت أمام هذه الملكية وكل نقص أصابها بسبب فتوحات المهدى قد تلاشيا بانتصار الجيش الإنجليزى المصرى فى أم درمان.

«ولا يجوز أن ننسى موقف إنجلترا فى حادثة فاشودة، فإنها حاجت فرنسا وقتئذ بأن السودان ملك لمصر، وليس أرضًا مباحة وبناءً على هذه الحجة غادرت حملة مارشان فاشودة.

اتفاقية سنة ١٨٩٩:

«هذا من جهة مركز السودان بعد إخلائه وقبل اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، أما من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالأدلة على ذلك متعددة.

«١ – لما كان التنازل الأول عن السودان باطلا، فكل ما يبنى عليه فى المستقبل يعتبر باطلا أيضًا لأنه ما دام السودان لم ينفصل عن مصر فلا يعد أرضًا مباحة وعلى ذلك لا يمكن احتلاله بالفتح، وهذا رأى إنجلترا فى حادثة فاشودة كما قدمنا.

«٢ – إذا كانت الفرمانات تحرم على الخديو التنازل عن السودان فى سنة ١٨٨٤، فهى كذلك تحرم عليه اشراك دولة أجنبية معه فيه لأن هذا الاشراك يعد تنازلا عن جزء مشاع فيه وليس له أن يفعل ذلك.

«٣ – إن الفرمانات تحرم على الخديو فوق ذلك، إبرام معاهدات سياسية كاتفاقية السودان. (انظر فرمانى ١٨٧٩ و ١٨٩٢)، ولقد صدقت إنجلترا على هذه الفرمانات.

«٤ – إن عمل إنجلترا يعد اعتداءً على ممتلكات الغير وهو يناقض ما تعهدت به فى عدة مواقف، تذكر منها معاهدة لندره فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠، ومعاهدة باريس فى ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦، ومعاهدة برلين فى ١٣ يوليه سنة ١٨٧٨، ومؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢.

«وهل يجوز لإنجلترا أن تلغى الامتيازات الأجنبية فى السودان بمقتضى هذه الاتفاقية مع أنها من الحقوق التى اكتسبتها الدول ولا يمكن مسها بشىء إلا إذا أقر الجميع هذا الإلغاء، ولقد قال المسيو فريسينيه فى كتابه عن المسألة

المصرية عند الإشارة إلى هذه الاتفاقية (إنها من الوجهة الدولية باطلة بطلانًا تامًا).

ماذا جنته مصر من هذه الشركة:

«هذه هى قيمة الشركة المصرية الإنجليزية من الوجهة الدولية القانونية، فلننظر الآن فيما جنته مصر منها وهل عادت عليها بشىء من الفائدة أم أنها لم تجن منها إلا الخسارة.

«يقولون إن السودان شركة، ولكن هذا القول لا يسمع فى كل وقت بل ينادى به عندما تتطلبه ذلك مصلحة الإنجليز أى عندما يراد دفع المال اللازم لهذه البقاع، أما فى غير ذلك، فليس للمصرى شىء فى السودان والإنجليزى وحده هو صاحب الكلمة والنفوذ يشاركنا مشاركة القوى للضعيف.

«لقد تكلف علينا السودان من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩١٢ نحو ثمانية عشر مليونًا من الجنيهات (انظر النشرة الشهرية لمجلة الغرفة التجارية الدولية بعددها الثانى السنة الحادية عشرة الصادر فى فبراير سنة ١٩١٣)، وليس هذا المبلغ هو الخسارة الوحيدة التى أصابتنا، بل الخسارة الحقيقية هى أن هذا المبلغ الجسيم بالنسبة لميزانية مصر أخذ منها فى وقت كانت محتاجة إليه أشد الاحتياج، فتعطلت بسبب ذلك بعض المشاريع الضرورية للرى والصرف مما ألحق بالزراعة ضررًا كبيرًا، وقد كتب أحد كبار الماليين والمهندسين الزراعيين مقالات متعددة فى مجلة (الحياة المالية) الفرنسية وفى النشرة التجارية الدولية التى سبقت الإشارة إليها شرح فيها هذه النظرية قائلا: «إن متوسط محصول القطن نقص بمقدار ٣٠ فى المائة على الأقل فى خلال ١٢ عامًا من ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مليونًا من الجنيهات مبلغ الخسارة التى أصابت مصر من جراء ذلك، وأثبت أن السبب الرئيسى لهذه الخسارة يرجع إلى أعمال للرى التى درست درسًا رديئًا، ونفذت بطريقة ناقصة نظرًا لقلة المال، فإن الأموال كانت تتسرب إلى السودان ويظهر أنهم ضحوا

بالاعتبارات الفنية الزراعية فى مسألة الرى فى سبيل الاعتبارات المالية، وكان الرأى السائد فى فكرة تغيير طريقة الرى يرمى إلى الحصول على أكبر كمية من الماء فى أقصى وقت لأخذ أقصى ضريبة عقارية، وبذلك أكثروا من توزيع المياه دون أن يعنوا بطريقة صرفها على أنهم قرروا الآن أن ينتهوا بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة أو أربعة ملايين من الجنيهات للقيام بأعمال الصرف التى كان يجب أن تسير جنبًا لجنب مع أعمال الرى متى أجلوها لأنهم أرادوا أن يخدموا السودان قبل مصر».

«هذا شىء مما سببته الشركة لمصر، أضف إلى ذلك أن السياسة المتبعة الآن فى تعمير السودان ترمى إلى تحويل التجارة عن المرافىء المصرية إلى ميناء بورسودان، فقد أنفقت أموال مصر على مد خطوط طويلة من السكك الحديدية فى تلك البقاع ولم يفكر أحد فى إيصال وادى حلفا بالسودان، مع أن المسافة بينهما لاتتجاوز ٣٥٠ كيلومترا وذلك لعدم تسهيل المواصلات بين البلدين، ولقد تحققت هذه الغاية وتحولت التجارة إلى بورسودان بكثرة عظيمة ينطق بها الجدول الآتى:

السنة	قيمة الواردات والصادرات لبور سودان بالجنية المصرى	النسبة لمجموع تجارة السودان
١٩٠٨	٨٨٢٥٨٠	٣٦١ فى الألف
١٩٠٩	١٠١٠٩٨١	٤٠٢ فى الألف
١٩١٠	١٥٦٣٥٥٨	٥٣٦ فى الألف
١٩١١	٢١٢٥١٣٩	٥٧٠ فى الألف

«وبذلك تقدمت تجارة بورسودان هذا التقدم العظيم، فبينما أن تجارة وادى حلفا سائرة إلى الوراء، ولو اقتصر الأمر على ذلك لهان، ولكن مسألة المسائل هى توزيع مياه النيل بين مصر والسودان، فإن زيادة المساحة المنزرعة فى تلك

البقاع ومشاريع الخزانات التى يريدون تنفيذها مما يهدد الرى فى مصر بالخطر مادام الإنجليز هم أصحاب السلطة فى السودان، وليس الخطر الذى نشير إليه بخيالى، فقد أثبته كثير من كبار المهندسين وفى مقدمتهم المسيو برمبت المفتش العام للقناطر والجسور الذى كانت الحكومة الفرنسية أوفدته لمصر (فى رسالته السودان والنيل التى تلاها فى المجمع العلمى المصرى فى جلسته المنعقدة يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣)، فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر فى أعالى النيل يهدد مصر بالخطر إن لم يكن بالموت، وذهب السير سكوت منكريف وكيل الأشغال سابقًا فى القاهرة إلى الأخذ بهذا الرأى فى خطابه الذى ألقاه يوم أول أكتوبر سنة ١٨٩٥، وكتبت النشرة الشهرية للغرفة التجارية الدولية فى مصر فصلا مستفيضًا فى هذا الموضوع أيضًا فى عددها الصادر فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٢، ولقد حاول المستر توتنهام مفتش رى السودان العام أن يطمئن المصريين فيما يتعلق برى أراضيهم بالرغم من المشروعات التى تقضى بزيادة الأراضى المنزرعة فى السودان، ولكنه قال فى تقريره العبارة الآتية: «حرصًا على سلامة ماء الرى اللازم للقطر المصرى، يحسن إنشاء مقياس دقيق فى وادى حلفا، ووضع اتفاق بين الحكومتين فتتعهد حكومة السودان بهذا الاتفاق أن تعطى القطر المصرى كميات معينة من الماء لا تنقص عن أقلية مفروضة فى كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر المصرى وأقلية الماء الذى يكون فى النيل بالأصل والباقى يعطى للسودان» (تقرير السير جورسب عن عام ١٩١٠).

«ونحن نتساءل ماذا تكون النتيجة إذا امتنعت حكومة السودان وهى فى يد أجنبى عن مصر عن إعطائنا الكميات المعينة من المياه، اللهم إن حياة مصر تتطلب أن يكون السودان متحدًا معها وجزءًا منها، لا فى يد أجنبية عنها، أما شركة الضعيف مع القوى فلا تعود علينا إلا بالضرر.

«ولقد ألقى المستر هاتون رئيس البعثة البريطانية فى السودان خطبة فى الاجتماع الذى أقامته جمعية تقدم القطن البريطانية بمدينة منشستر جاء فيها

مايلى: «لامنا الكثيرون صراحة لأن الحكومة البريطانية لا تدفع شيئاً من المال فى السودان مطلقاً حتى إنه عندما احتاجت الرايات البريطانية التى تخفق على المصالح بجانب الرايات المصرية إلى الاصلاح لم تدفع ما يلزم لذلك من رصيد المال. ثم هل من المعقول أو مما يجمل أن نطلب من الحكومة المصرية أن توجد الأموال التى يتمكن بها السودان من منافسة مصر فى زراعة القطن» (جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩١٢).

«ولا يذهبن أحد إلى الظن بأننا نعد السودان مستعمرة لمصر ونريد ضمه لنسوده، وإنما نحن نعده جزءاً منها فما يسرى على الأراضى المصرية لا بد أن يتمشى عليه وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من أن يشاركها فيها، فهما توءمان حقوقهما متساوية، وواجباتهما واحدة، وما مثلهما إلا كمثل مقاطعتين فى مملكة واحدة لا تفاضل بينهما.

«وغير خفى أن سكان السودان يتكلمون لغتنا وأغلبيتهم تدين بدين الأغلبية فى مصر، وهذا الاتفاق فى الاعتقادات الدينية يدعو إلى الاتفاق فى العادات والتقاليد والأخلاق والطبائع، وقصارى القول أن بينهما روابط عديدة تجعل اتحادهما أمراً محتماً، فكل منهما فى حاجة إلى الآخر، إذ مصر متممة للسودان، والسودان متمم لمصر، وهما يكونان كتلة واحدة لا سبيل لانفصال أحدهما عن الثانى، فكل هذه الحقائق والاعتبارات فضلا عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو إلى المطالبة بعدم انفصال السودان عن مصر، وببطلان الشركة الإنجليزية المصرية التى لا توجد الآن إلا فعلا لا قانوناً».

اتفاقية سنة ١٩٠٤:

«فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين إنجلترا وفرنسا تعهدت فيها الأولى بأنها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر، وتعهدت الثانية بأنها لاتعرقل عمل إنجلترا فى البلاد، لا بطلب تحديد أجل للاحتلال الأنجليزى، ولا بأى أمر آخر.

«فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذى شرحناه أو صبغت الاحتلال بصبغة شرعية أو أكسبت الإنجليز حقًا فى مصر؟ اللهم كلا، فقد قدمنا أن مركز مصر أوجدته وضمنته الدول الأوروبية، فاتحاد فرنسا وإنجلترا دون غيرهما ليس له أى تأثير، وهما وحدهما غير مختصتين بإدخال تغيير على مركز مصر، ولا تملكان هذا الحق، كما قال المسيو فريسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية ص ٤٢٩.

«على أن علماء القانون الدولى يقررون من جهة أخرى أن هذه الاتفاقية فى ذاتها وبفرض أن لها تأثيرًا دوليًا، لا تكسب الاحتلال بصفة شرعية، لأن تعهد فرنسا فيها مقصور على عدم عرقلة إنجلترا فى مصر، ولم يتناول اعتراف بشرعية بقائها فى هذه البلاد.

«قال الأستاذ دسبانيه: «إن فرنسا باتفاقها مع إنجلترا فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعى الذى أوجدته إنجلترا لنفسها فى مصر، لأن هذه الموافقة وذلك التصديق لا يمكن أن يكونا إلا باتفاق جديد بين جميع الدول التى اشتركت فى حوادث سنة ١٨٤٠-١٨٤١ وأن فرنسا وافقت فقط على شىء واحد، وهو أن لا تضع العراقيل فى سبيل إدارة مصر بواسطة إنجلترا، تلى الإدارة التى ليست لها إلا صبغة وقتية، والتى لم تتحول إلى مركز شرعى صحيح مقبول» (القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٦٦)، وفضلا عن ذلك كله، فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلا أتينا عليه فى أول هذا البحث، وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ فى مكاتباتهم التى ضمنوها إقرارهم لمبادئ الرئيس كلها، ونحن نشير هنا إلى قول الرئيس ولسن: «إن الشعوب لا تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى، أو باتفاق بين متنافسين وأعداء»، وقصارى القول أن اتفاق فرنسا وإنجلترا بعيد عن أن يؤثر أقل تأثير فى عدم شرعية الاحتلال. والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل، ومركز مصر لم يطرأ عليه أى تغيير.

قناة السويس وحرية البحار

«تقررت حيدة قناة السويس بمعاهدة دولية، فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨، وجعل الرئيس ولسن فى مقدمة مبادئه حرية الملاحة فى البحار فى وقت السلم والحرب، ولا ريب أن بقاء دولة قوية كالدولة الإنجليزية على ضفاف القناة مما يجعل هذه الحيدة مهددة، كما يجعل حرية الملاحة غير مضمونة، ولقد سبق لإنجلترا، أن منعت الملاحة فى قناة السويس فى أثناء الثورة العرابية يوم ٢٠ أغسطس ١٨٨٢، فاحتج المسيو دلسبس إذ ذاك على هذا العمل، ومما يؤيد رأينا قول المسيو فريسينيه: «مادامت الجنود الإنجليزية محتلة مصر فالنصوص الضامنة لحرية الملاحة فى القناة مدة الحرب ستكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية» (المسألة المصرية لفريسينيه ص ٤١٣).

«وقال المسيو نوتوفتش فى الفصل الذى كتبه عن قناة السويس بمؤلفه (أوروبا ومصر) عندما تكلم على معاهدة سنة ١٨٨٨: «ماذا يكون تأثير قصاصة الورق التى كتبت فيها هذه المعاهدة إذا شعرت إنجلترا المتسلطة على أرض مصر ومرافئ الإسكندرية ودمياط وبورسعيد والسويس والإسماعيلية بحاجتها إلى إغلاق القناة فى وجه جميع السفن أو إذا رأت ضرورة إغراق مراكب أعدائها، وهى تشق المياه المصرية»، وقال أيضًا: «إن الإنجليز يحتلون القناة احتلالا حربيًا، ومن أجل ذلك فهم ينظرون إلى معاهدة سنة ١٨٨٨ بكل سكينة واطمئنان، وبعد أن وقع مندوبو الدول عليها اعترف السياسيون أنهم فعلوا أمرًا لا فائدة فيه، وإذا كانت هناك معاهدة أبرمت بقصد أن تخرق أحكامها وتنتهك حرمتها فلابد أن تكون هذه ولا سيما فى وقت الحرب».

«فهذه الأقوال والآراء تعزز قضيتنا، لأنها تكسبنا دعامة أخرى نرتكز عليها للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الإنجليز عنها احترامًا لحيدة القناة وتحقيقًا لمبدأ حرية الملاحة فى البحار».

عدالة المطالب المصرية:

«وجملة القول أن قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبحثها المنصف حتى يحكم لنا بطلباتنا، إذ ليس استقلال مصر فى مصلحتنا وحدنا، بل هو فى مصلحة جميع الأمم، هو ضمانة من ضمانات التوازن الدولى، هو قاعدة من قواعد السلام فى العالم، وإننا نردد مع المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية قوله: «أن هناك مبدأً من مبادئ السياسة الأوروبية لا يطرأ عليه تغيير، وهو أن مصر لا يجوز أن تملكها دولة من الدول العظمى، لأن احتلالها يخول امتيازات من شأنها اختلال التوازن بين الممالك، وإذا كانت مصر فى يد دولة أجنبية فإنها تهدد مصالح الجميع، والحل الذى يترتب على هذا المبدأ إنما هو جعل مصر على الحياد المضمون بالاتحاد الأوروبى» (المسألة المصرية ص ٤٣٣).

«على أنه يمكننا أن نبدل هذه العبارة بجعل الحل (استقلال مصر المضمون بجمعية الأمم)، هذا وأن من يراجع المكاتبات السياسية التى دارت بين فرنسا وانجلترا فى صدد المسألة المصرية، يجد أن الإنجليز كانوا قد اقترحوا نفس الاقتراح الذى ارتآه المسيو فريسينيه، ففى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرانفيل مذكرة إلى المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندره وقتئذ خصص القسم الثالث منها بالتعهد بأن يقترح على الدول والباب العالى جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادئ المطبقة فى بلجيكا، وقد وافقت فرنسا على هذا الاقتراح، وصرحت بقبولها فى رد المسيو وادنجتن بمذكرته التى أرسلها للورد جرانفيل يوم ١٧ يونيه ١٨٨٤.

«ففكرة استقلال مصر وجلاء الإنجليز عنها كانت مختمرة فى رءوس رجال الحكومة الإنجليزية، فلماذا لا ينفذونها الآن، لا سيما وأن فى تنفيذها احترامًا لمواثيقهم وعهودهم. وتاييدا لمبدأ حرية الشعوب، ذلك المبدأ الذى أخذت جميع الدول تنادى به الآن».

النتيجة :

«حيث إن الاحتلال الإنجليزى لمصر غير شرعى لمنافاته للمعاهدات الدولية والفرمانات التى صدقت عليها الدول، وقد صرح رجال الحكومة الإنجليزية فى كثير من المواقف الرسمية وغيرها، بأنهم لا ينوون البقاء فى مصر. وأن زمن الجلاء حان من عهد بعيد، وحيث أن الدول احتجت على هذا الاحتلال مرات عديدة.

«وحيث إن الأمة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال، بل رفعت صوتها فى كل وقت، وفى كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال.

«وحيث إننا كنا متمتعين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخلى المضمون من الدول بمعاهدة لندرة الموقع عليها فى سنة ١٨٤٠ والتى لم يطرأ عليها أى تغيير من الوجهة الدولية.

«وحيث إن هذا الاستقلال الداخلى وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافيًا لنا ولا محققًا لآمالنا الوطنية، إذ نحن أمة يزيد عدد سكانها على ستة عشر مليونًا من عنصر واحد، لهم قومية معلومة ولغة واحدة. وثروة كبيرة، فنحن جديرون بالاستقلال التام، ويجب أن نتمتع بما تتمتع به الشعوب الأخرى.

«وحيث إن السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والفرمانات فضلا عن أن بين البلدين روابط عديدة تجعل حياتها متوقفة على اتحادهما، كما أن كل حيلولة بينهما تهددهما بخطر جسيم.

«وحيث إن السودان لم يكن أرضًا مباحة فى أى وقت من الأوقات، وأن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة قانونًا».

«وحيث إن مبادئ الرئيس ولسن تقضى بأن الشعوب لا تحكم ولا تساد إلا بمحض إرادتها، وأن الأمم الضعيفة لها حق البقاء حرة كالأمم القوية، وقد

صرحت الدول المتحاربة كلها بأنها موافقة على هذه المبادئ وأصبح من الواجب علينا إعلان ما نرتئيه فى مصير بلادنا ليكون هذا المصير موافقًا لرغبات الأمة.

«وحيث أن للأجانب فى مصر مصالح مالية وقضائية يجب احترامها، فنحن نتعهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال الذى ننشده.

«وحيث أن قناة السويس يجب أن تكون حرة دائمًا ومفتوحة فى أوقات الحرب كما فى زمن السلم لمرور جميع السفن، فحرية الملاحة فيها تعنى الدول كلها، وهى من المسائل التى ستكون فى مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام، ويسرى على قناتنا ما يسرى على غيرها من البواغيز، صناعية كانت أو طبيعية، وللمؤتمر أن يكتفى بجعل الحكومة المصرية تتولى أمر المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس مع تكليف وكلاء الدول بمراقبة تنفيذ ذلك كما أن له أن يعين لجنة دولية خاصة للقيام بهذه الوظيفة، والذى يعنينا فى هذه المسألة أن لا يترك أمر المراقبة، لدولة أو دولتين، فقد قدمنا أن تسلط دولة أجنبية على قناة السويس يجعل حرية الملاحة فيها مهددة بالخطر.

«وأخيرًا حيث أن قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضى برفع صوت المصريين مطالبين بحقوقهم العادلة وفاقًا لمبدأ الرئيس ولسن الذى يقرر أن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم أن تنادى بالأغراض التى تصبو إليها.

فلذلك

«نرفع أصواتنا مطالبين بجلاء الإنجليز عن بلادنا، واستقلال مصر والسودان استقلالا تامًّا مع احترام حيدة قنال السويس والمحافظة على ما للأجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال، وهذا الصوت المرفوع للمطالبة بالاستقلال التام يعبر عن رأى الأمة المصرية بأسرها. وينطق بآمالها ومطالبها الوطنية، وإن فى استطاعة

أعضاء مؤتمر الصلح العام أن يتبينوا هذه الحقيقة لو قرروا أخذ رأى أمة بطريقة حرة بعد أن ترفع الأحكام العرفية، وتطلق حرية الصحافة، وحرية الاجتماع، من القيود التى قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها، فهناك يتحقق العالم بالأدلة المحسوسة والبراهين الدامغة أن الأمة المصرية بلا فارق بين الأديان والمعتقدات والمذاهب، مجمعة على المطالبة بالاستقلال التام».

القاهرة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨

«أمين الرافعى»

ضم أعضاء آخرين إلى الوفد

لاحظ كثير من ذوى الرأى حين تألف الوفد أنه خلا تقريبًا من تمثيل الحزب الوطنى، مع أنه حزب الجلاء الذى احتمل عبء الجهاد على تعاقب السنين، وكان رئيسه محمد بك فريد فى منفاه بأوروبا عنوانًا لما لقى الحزب من اضطهاد الاحتلال، وقد أبرزت حادثة تعديل توكيل الوفد فضل الحزب فى الحركة الوطنية، وزعامته للمبادئ السليمة، فازداد الشعور بالنقص الكبير الذى نشأ عن خلو الوفد من عنصر الحزب الوطنى، إذ لم يكن بينهم من يمثل فكرته سوى محمد على علوبة بك الذى كان أصلا عضوًا فى لجنته الإدارية، وعبد اللطيف المكباتى بك الذى كان يؤيده بشعوره وميوله، وإلى هذه الفوارق أشار اللورد ملنر فى تقريره بقوله: «إن الهيئة المستحقة للاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها سعد زغلول باشا والتى تتسلط على عقول المصريين تمام التسلط، ولو فى هذا الحين على الأقل، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجًا وبخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين».

وقد أدرك بعض أصدقاء الوفد هذا النقص فى تكوينه، فعرضوا عليه ضم أعضاء من الحزب الوطنى إليه، وجرت فى هذا الشأن مفاوضات بين الوفد

والحزب، قبل فيها الحزب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد، ولكن وقع الخلاف بينهما على الأعضاء الذين يمثلونه فى الوفد، ولما تعذر الاتفاق على الأشخاص، اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا)، وكان قاضيًا بالمحاكم الأهلية، والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا)، عضوين بالوفد على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى، إذ كانا من المعتنقين لمبادئه.

ثم ضم الوفد إليه أعضاء آخرين لاستكمال بعض العناصر التى تمثل طبقات الأمة أو لتحقيق بعض الرغبات، وهم على التعاقب: حمد الباسل باشا. وإسماعيل صدقى باشا. ومحمود بك أبو النصر. وسينوت حنا بك. وجورج خياط بك. وواصف غالى بك. ثم حسين واصف باشا. وعبد الخالق مدكور (باشا) عضوى الجمعية التشريعية.

تقرير الحزب الوطنى إلى مؤتمر الصلح

وعكف الحزب الوطنى على وضع تقرير مسهب عن القضية المصرية والمطالب الوطنية، نشره فى أوائل أبريل سنة ١٩١٩، وقدمه إلى مؤتمر الصلح، شرح فيه ماضى مصر فى الاستقلال والحضارة، وبطلان دعوى الاحتلال والحماية، وأعمال الاحتلال فى مصر، وجهاد الأمة فى سبيل الاستقلال، وبرهن على أنه لا سلام للعالم بغير استقلال مصر، ونادى بالجلاء، وببطلان اتفاقية السودان، وطالب برد السودان إلى مصر «لا باعتباره مستعمرة، وإنما باعتباره جزءًا متممًا لمصر له مالها وعليه ما عليها».

وإنا ناقلون هنا بعض فقرات من هذا التقرير، قال فى مقدمته:

«يرجع شعور الأمة المصرية بالحاجة إلى الحرية والاستقلال إلى الوقت الذى شعرت فيه الأمم الأخرى بهذه الحاجة، ولولا أن الدول العظمى قامت مجتمعة فى سبيل غاية هذه الأمة لكانت الآن ركنًا مكينًا فى بناء الحضارة والمدنية وعضوًا عاملا فى حفظ السلام العام.

«بدأ نهوض الأمة فى عهد محمد على باشا، ففى الوقت الذى قامت فيه الأمة الفرنسية فى وجه الظلم والاستبداد ودكت سجن الباستيل الرهيب وأعلنت حقوق الإنسان، ونشرت على العالم لواء الحرية والمساواة، قامت الأمم المغلوبة على أمرها على إثر فرنسا تحذو حذوها، وقامت الأمة المصرية فاختارت محمد على الضابط الصغير واليًا على البلاد، وأصرت على اختياره حتى ألجأت بإصرارها الباب العالى على التصديق على هذا الاختيار رغم مساعى إنجلترا.

«رأت الأمة المصرية بنظرها النافذ فى محمد على الضابط الصغير الرجل الكبير الذى يستطيع أن يخرج بها من الظلمات التى كانت فيها، ويعيد إليها مجدها القديم، ويحيى معالم شرفها المثلوم، فانتخبته واليًا، وسلمته أموالها وأبناءها يتصرف فيها تصرف نابليون وقتئذ فى أموال الأمة الفرنسية وأبنائها. فأدى محمد على الأمانة حق الأداء، ورفع عن الأمة ظلم المماليك وأبادهم، ودفع عن البلاد الغزوة الإنجليزية ونظم شؤونها على اختلاف أنواعها. وبالجملة فقد نهض بهذه الأمة نهضة ذكرت العالم بعهدها القديم يوم كانت مصر معهدًا جامعًا يؤمه أبناء البلاد الأخرى من كل فج ويدرسون فيه قواعد الحضارة والنظام والعمران وينقلون عنه إلى بلادهم.

«فبينما كانت إنجلترا وفرنسا تتزاحمان على امتلاك وادى النيل، وبينما الدول تتحفز لاقتسام تراث الأمم الاسلامية، إذا بالأمة المصرية وعلى رأسها محمد على قد أشرقت شمسها فى العالم، وبرزت للوجود فجأة، وانتفض ذلك الروح الذى كان يظنه العالم ميتا عن روح شاب قوى سليم يطلب مقامه اللائق به فى هذا الوجود، باذلا فى سبيل ذلك الدم والمال وكل شىء عزيز، وإن التاريخ لشاهد عدل بأنه لولا تداخل الدول العظمى مجتمعة وعلى رأسها إنجلترا فى سنة ١٨٤٠ لكانت مصر الآن فى المركز الذى تستحقه، لكانت دولة حرة مستقلة استقلالاً تامًا، على أنها عادت من جهادها الطويل الذى بذلت فيه الأرواح والأموال بالاستقلال الداخلى».

إلى أن قال: «من هنا يتجلى للعالم أن نهضة مصر الوطنية قديمة العهد ترجع إلى مبدأ القرن الثامن عشر - إلى الوقت الذى بدأت فيه الأمم الأوربية ترفع صوتها بطلب حقوقها الطبيعية - وأن النهضة استمرت بدون انقطاع، وتطورت إلى حركة حكيمة مما يدل على صحتها وقوتها، وأنها لا تزال قوية إلى الآن رغم ما أقيم فى سبيلها من العقبات الهائلة، وإن فى بقاء هذه الروح حية قوية نامية فوق قرن من الزمان لأحسن رد على الذين يرمون الأمة العريقة بأنها طبعت على الخضوع والاستبداد».

وقال فى تمسكه بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠:

«كان الحزب الوطنى المصرى يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠، ولم يكن ذلك رغبة منه عن الاستقلال المطلق، أو كما يقول أنصار الاستعمار الإنكليزى سعيًا فى تغيير النير الإنجليزى بسيادة تركيا - كلا - قدمنا إن الحزب الوطنى يتوخى الوسائل السليمة دون غيرها، لذلك كانت سياسته الاحتفاظ بعضد الدولة العثمانية وتذكير الدول بمعاهداتها الضامنة لمصر الاستقلال الداخلى، على أننا والحق يقال لم نشعر قط بسيادة تركيا الاسمية بجانب السلطة الإنجليزية، ولم نر منها من سنة ١٨٤٠ افتياتا على استقلالنا الداخلى - لهذا كان من أسباب سكوتنا عن تركيا عدم شعورنا بثقل سيادتها، أما الآن وقد وصلت الإنسانية إلى هذه الدرجة من الرقي وجئنا أمام محكمة عادلة تريد أن ترد الحقوق إلى أربابها فإن لنا أن نطلب كامل الحق - نطلب جلاء الإنجليز حالا والاستقلال التام».

وبعد أن أثبت أن البلاد تأخرت فى عهد الاحتلال قال عن عمل الأمة:

«لم تقف الأمة معقولة اللسان مكتوفة اليد أمام الاحتلال وعبثه فى أمورها، فلقد طالما رفعت صوتها محتجة على تداخله وتصرفه كاشفة الستار عن غاياته الخفية ومضار سياسته طالبة من حكومتها أن لا تصرف المال فى غير أوجه الفائدة وأن لا تضن به على الأمة، وكثيرا ما وقف الاحتلال أمام هذا الحق الذى ينادى به صاحبه موقفًا حرجًا، فلجأ إلى الحيلة السياسية وحاول تسكين

خاطر الأمة بإجابة القشور من طلباتها دون الجوهر ولكن الأمة لم تنخدع قط ومن جهة أخرى فقد عرفت الأمة أن من العبث طلب وسائل الاستقلال ممن يسعى فى سلبها إياه فتكلفت هى بالقيام بما هو من شؤون الحكومات فى الأمم المستقلة، وإذا كانت هذه الأمة المجاهدة لم تبلغ بعد فى شؤون الحياة الدرجة التى ترضيها فذلك بسبب العقبات التى تصادفها فى طريقها لتناقض مصلحتها ومصلحة المتسلط فيها».

وذكر الإنجليز بما كانوا ينادون به وقتًا ما من جعل مصر دولة مستقلة محايدة كسويسرا، قال:

«دارت فى سنة ١٨٨٤ بين المسيو وادنجتون سفير فرنسا فى لوندرة وبين اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا مخابرات سياسية بشأن مصر: فقال جرانفيل فى خطابه المؤرخ ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤: «إن حكومة الملك ستطرح على الدول الأوروبية وعلى الباب العالى مشروعًا لجعل مصر دولة محايدة على قواعد حياد سويسرا»، وردت الحكومة الفرنسية على هذا الخطاب بتاريخ ١٧ يونيه بتحبيذ هذا المشروع والموافقة عليه قائلة فى ردها: «إنها سجلت هذا الوعد على إنجلترا» وفى ٢٣ يونيه عرض المسيو فيرى هذه المخابرات ذات الشأن على مجلس نواب فرنسا فقابلها المجلس بالاستحسان (ص ٣٣٥ — كتاب فريسينيه)، فكيف كانت انجلترا ترغب فى جعلنا دولة محايدة فى سنة ١٨٨٤، ثم نسمع منها بعد ذلك طعنًا فى كفاءتنا؟ ألا تكون الغاية الاستعمارية إذن هى رائد إنجلترا فى هذا الطعن، أم تريد إنجلترا أن تقول إن الأمة التى كانت تستحق الاستقلال فى سنة ١٨٨٤ أصبحت لا تستحقه الآن؟».

وقال تحت عنوان (لاسلام للعالم بغير استقلال مصر):

«نظرة واحدة على خريطة العالم تظهر لنا هذه الحقيقة، فإن مصر بيد إنجلترا القوية تكون آلة هائلة لتحقيق مشاريع استعمارية واسعة وأخرى للاستئثار بخيرات العالم وتجارته وللتحكم فى طرقه ومسالكه، وتكون مثاراً لمسائل سياسية ذات شأن كبير كلما خبت مسألة هبت أخرى، فإذا تركت

مصر غنيمة لإنجلترا استحال بناء صرح السلام العام بناءً لا يدركه الخلل، ولا بد أن يأتى يوم قريب أو بعيد يختل فيه ميزانه ويندك كيانه وينقلب بنيانه رأسًا على عقب».

إلى أن قال: «على أن ضرر امتلاك إنجلترا لمصر لا يقف عند هذا الحد فإن إنشاء قناة السويس زاد فى أهمية مركزها، ولفت العالم إلى العناية بها أكثر من قبل، كانت الدول قبل فتح القناة تهتم بمصر لذاتها، فلما فتحت واكتشفت القارة الأفريقية صار الاهتمام لذات مصر وللقارة الأفريقية ولقناة السويس، قال فورنييه فليكس فى كتابه (استقلال مصر والنظام الدولى لقناة السويس) المطبوع سنة ١٨٨٣ ما يأتى ص ٥٨ : «فالطريق بين أوروبا والهند وبين أوروبا وأستراليا وبين أوروبا والصين، وبين أوروبا واليابان، وبين أوروبا وجزء من الأقيانسية، وبين أوروبا وأفريقيا الشرقية، وبين أوروبا وأفريقيا الوسطى، وبين هولاندا ومستعمراتها وبين أسبانيا ومستعمراتها وبين فرنسا ومستعمراتها- هذا الطريق هو فى يد انجلترا تفتحه متى شاءت وتغلقه متى شاءت وتتحكم فى ثلثى الكرة الأرضية، بيدها الحرب وبيدها السلام، إلا أن أمة من الأمم لم تنل مثل هذا الفتح وما نتيجة ذلك إلا التسلط على تجارة العالم».

«وقال المسيو فريسينيه وزير فرنسا سابقًا فى كتابه (المسألة المصرية) ص ٤٣٨: «فلو حصل خلاف بين دول أوروبا لا تستطيع هذه الدول استدعاء أساطيلها من آسيا إلا إذا شاءت إنجلترا وكذلك لو احتاجت إحدى الدول حماية مصالحها فى المحيط الهندى، أو بحار الصين فلا يتسنى لها ذلك إلا إذا أذنت لها إنجلترا، حقا لقد أدرك ذلك البرنس بسمارك بل ورأى أبعد من هذا، رأى أن تسلط إنجلترا على مصر تسلطًا يعززه ويصونه أكبر أسطول فى العالم، يمكن إنجلترا من السيطرة على آسيا الصغرى وسوريا وبلاد مابين النهرين والتحكم فى الامبراطورية العثمانية وجميع الطرق البرية بين الآستانة وخليج العجم، وهكذا تصبح سكة حديد بغداد وقناة السويس قيد إرادة واحدة هى إرادة إنجلترا».

«أضف إلى ذلك وجود بوغاز جبل طارق وجزيرتى مالطة وقبرص وبوغاز باب المندب وبلاد عدن، وجود هذه كلها فى يد إنجلترا، فأنت ترى أن مصر ليست من البلاد التى تكفى جرة قلم لامتلاكها، وأن وراء المسألة المصرية مسائل كلها ذات شأن خطير. وراءها مسألة آسيوية ومسألة أفريقية ومسألة البحر الأبيض المتوسط ومسألة التجارة الدولية بل ووراءها أيضًا مسألة إسلامية كما أشار إلى ذلك وزير خارجية فرنسا فى منشوره الذى أرسله إلى الدول سنة ١٨٨٧ وضمنه ملاحظاته على معاهدة دورمند ولف لما لمصر من المكانة السامية والمركز الأدبى السامى فى نفوس المسلمين[٥]، ولتعرض مكة والمدينة إلى خطر تسلط الإنجليز عليها – ووراءها فوق ذلك كله مسألة بيت المقدس وتسلط دولة بروتستانتية عليه.

«تطوى مسألة مصر فى بطنها جميع هذه المسائل، كل مسألة منها تكفى لتعريض السلام العام للخطر ولبقاء شبح الحرب ماثلا للأنظار فى كل وقت.

«فعلى أقطاب الأمم أن يحلوا المسألة المصرية محلها من العناية، عليهم أن يتمسكوا بجعل مصر مستقلة لا سلطة لإنجلترا فيها، وإلا كانوا كمن يقيم قواعد السلام على أرض من الرمل فلا يلبث بناؤه أن ينقض وتذهب جميع مجهوداتهم فى هذا السبيل هباءً منثورًا. عليهم أن يتلافوا أسباب الداء فيستأصلونها، وألا يكتفوا بمداواة أعراضه، وإلا عاد المرض بأشد مما كان.

«لقد تناول السياسيون مسألة مصر من قديم فلم يجدوا لها غير حل واحد هو الاستقلال، وجعل مصر للمصريين. فإن لويس ملك فرنسا أعلن للدول إبان حروب محمد على مع الباب العالى أن وجود محمد على السياسى (أى وجود مصر كدولة مستقلة) أمر ضرورى للتوازن الدولى، وقال المسيوكارتييه فى أول يوليه سنة ١٨٣٩ ضمن خطبة له فى مجلس نواب فرنسا: «يجب أن

(٥) ألف المستر بلنت كتابًا سماه «مستقبل الإسلام» أبان فيه مقاصد حكومة بلاده وأمانيها فى مستقبل الإسلام، وبين أن مركز الخلافة يجب أن يكون مكة أو المدينة وأن يكون الخليفة محتاجًا إلى حليف وهو إنجلترا.

يدرج استقلال مصر فى قانون فرنسا العام كمبدأ لا يقبل الجدل».

«وقال المسيو فريسينيه فى كتابه عن مصر ص ٤٣٣ «إن من المبادئ الثابتة للسياسة الأوروبية أن لاتكون مصر تابعة لإحدى الدول، فإن فى امتلاكها إخلالا بالتوازن الدولى وقضاء على مصالح الأمم الأخرى فى مصر».

«وخطب المسيو فريسينيه وزير فرنسا وقتئذ خطبة فى مجلس النواب قال فيها[٦]:

«إن مصر كما قرر الآن المسيو دى لا فوس، وكما أجمع السياسيون قبله هى عبارة عن ملتقى لطرق الدنيا، فهى نقطة الاتصال بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهى الطريق العظيم الموصل إلى جميع بلدان الشرق الأقصى، وأن المسيطر عليها يتحكم فى معظم البحر الأبيض المتوسط - فليس هناك أدنى شك فى ما يصيب نفوذ فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط من الضرر إذا تمكنت إحدى الدول من توطيد سيادتها على مصر فعلى فرنسا إذن أن تحول بكل قواتها دون ما يؤدى لمثل هذه النتيجة».

«وقال المسيو فيرى فى مجلس نواب فرنسا من خطبة له: «إن مسألة مصر ما زالت ولن تزال مسألة أوروبية قبل كل شىء وفوق كل شىء».

«وقال الكولونيل شايى لونج الأميركى فى كتابه «مصر وأقاليمها الضائعة» ص ٢٦٢: «يقول السير شارك ديلك إن مصر طريق دولى لتجارة جميع العالم - فمن أجل ذلك يجب أن يتقرر استقلالها فى مؤتمر يحضره جميع الدول الأوروبية».

«ولما كانت المسألة المصرية كما قدمنا ذات تأثير كبير فى كيان السلام العام اجتمع لها «مؤتمر السلام الدولى العام[٧]» فى جنيف فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ على

---

(٦) فريسينيه (المسألة المصرية) ص ٧٦ و ص ٢٦٦.

(٧) هو مؤتمر يمثل الشعوب لا الحكومات.

أثر دخول إنجلترا مصر، وأصدر فيه القرار الآتى الذى ننقله بحروفه نظرًا لأهميته وليرى الناس أن مانقوله اليوم هو ما كان يقوله هذا المؤتمر فى سنة ١٨٨٢ وليروا أن الحل الذى نطلبه للمسألة المصرية الآن وهو الاستقلال التام، هو نفس الحل الذى طلبه من قبل، ويلاحظ أن هذا المؤتمر نظر إلى المسألة من وجهة قناة السويس فقط لأن نيات إنجلترا فى إنشاء إمبراطورية أفريقية ونياتها فى آسيا ما كانت انكشفت وقتئذ، وإليكم قرار هذا المؤتمر:

«وحيث إن قناة السويس التى تنقل فى الوقت الحاضر (سنة ١٨٨٢) سنويًا مايربو على سبعة ملايين طن من البضائع والمتاجر[٨] وما يزيد على ٨٠٠٠٠ سائح توفر على الجنس الانسانى من الوقت والمجهودات ما يمكن تقديره على الأقل بمبلغ مليار ونصف من الفرنكات (٦٠ مليون جنيه).

«وحيث إن أى تخريب لقناة السويس أو أى تقييد لحرية الملاحة فيها أو أعاقة المواصلات التى تحصل بواسطتها يكون مصيبة تصيب كل الأمم وتشعر فى الحال بنتيجتها.

«وحيث إن كل محاولة من أية أمة لتختص نفسها بحق على قناة السويس أو على ملحقاتها فتنتفع بها وحدها أو تمتلكها أو تحميها أو تحافظ عليها أو تراقب شؤونها يجب اعتبارها اعتداءً موجهًا إلى الجنس البشرى كله ويجب بناءً على ذلك أن يقضى على هذه المحاولة كما يقضى على القرصنة سواء بسواء.

«وحيث إنه بناءً على ذلك فإن جميع الأمم لا سيما البحرية منها يتعين عليها ويحق لها أن تتحد فيما بينها بطريقة سلمية، لتضع من النظم ما يضمن للجميع حرية الانتفاع بالقناة وملحقاتها بطريقة هادئة أمينة.

«وحيث إن المؤتمر الذى عقد حديثًا فى ترابيا (الآستانة) من ممثلى دول

(٨) بلغ صافى الحمولة الرسمية للبواخر التى مرت سنة ١٩١٤ بقناة السويس ١٣٩٤٦٧٧٤ طن حسب الإحصاء الرسمى.

إنكلترا وألمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا والروسيا وتركيا، قد اعترف بالواجب الذى على الأمم فى ذلك وما لهن من الحق وقرر هذا المبدأ بإجماع الآراء.

«وحيث إن ضمانة حرية قناة السويس وملحقاتها وتوطيد الأمن فيها لا يمكن تحقيقهما إلا إذا كانت على الحياد التام.

«وحيث إن الأمم الأوروبية هى التى تملك تقرير هذا الحياد.

«وحيث إن حياد قناة السويس يكون ناقصًا إذا كانت المصاعب التى تعرض تقرير هذا الحياد تحل بغير طريقة التحكيم الذى تنفذ أحكامه قوة دولية مختلطة.

فلهذه الأسباب

«يعلن المؤتمر أن مسألة حياد قناة السويس وملحقاتها هى مسألة دولية عامة وأن جميع الأمم المتمدينة يجب عليها ويحق لها أن تقرر هذا الحياد وتضمن سلامته.

«أما الحياد فمعناه فيما يختص بالقناة نفسها أن يكون المرور منها حرًّا فى كل وقت وفى كل الأحوال وبأجر واحد وشروط واحدة لجميع السفن التجارية والحربية مهما كانت تبعيتها ومهما كان مشحونها وذلك على الشرطين الأساسيين الآتيين: أولهما أن لا تقوم هذه السفن فى القناة أو فى ملحقاتها بأى عمل حربى سواء كان ذلك مباشرة أو بأية واسطة وأن لا تنزل فى أى نقطة من القناة أو ملحقاتها جنودًا أو أسلحة أو ذخيرة من أى نوع كان.

«أما فيما يختص بملحقات القناة فمعنى هذا الحياد أن يكون شاطئاها والمدن الواقعة عليها وموانئها وفروعها وترعها العذبة الآتية من النيل – أن يكون كل ذلك بعيدًا عن أى اعتداء من أى مهاجم فى أى وقت من الأوقات،

وحينئذ لا تكون عرضة لاحتلال أو تخريب أو تعطيل أو تحويل أو سد لمجراها من أى نوع كان.

«ولكي يكون حياد قناة السويس حيادًا حقيقيًا يجب أن تكون الأراضى المصرية أيضًا على الحياد وكذلك مياه البحر الأحمر الذى هو فى الحقيقة امتداد للقناة نفسها.

«وإذا تقرر حياد الأراضى المصرية فإن من نتائجه الضرورية اللازمة الاعتراف باستقلال الأمة المصرية وحكمها لنفسها اعترافًا مطلقًا من كل قيد.

«وإن هذا الاستقلال يستوجب حتمًا زوال سيادة تركيا عن مصر وإلغاء كل القيود التى قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ وكذلك إلغاء كل الفرمانات المقررة لهذه السيادة.

«ولكى تقرر الدول إلغاء هذه المعاهدة وما يتبعها من الفرمانات وحياد قناة السويس وملحقاتها مع حياد البحر الأحمر بشاطئيه، وحياد الأراضى المصرية ذاتها واتخاذ الوسائل اللازمة لإقامة محكمة التحكيم الدولية وإيجاد قوة دولية تضمن تنفيذ أحكامها - لكى تتمكن الدول من عمل كل ذلك يجب أن تؤلف الأمم الأوروبية مؤتمرًا لا يقتصر على الدول العظمى التى تألف منها مؤتمر ترابيا فقط، بل يجب أن تدعى جميع الأمم الأوروبية بغير استثناء لتناقش وتقرر ماتراه، وكذلك تدعى إليه الأمة المصرية لما لها من الحق الطبيعى الثابت[٩]».

«فهذا قرار مؤتمر السلام الدولى: أصدره منذ ستة وثلاثين عامًا. قرر بحق أن حياد قناة السويس لا يكون محترمًا إلا إذا كانت مصر مستقلة استقلالا تامًا. قرر وجوب تأليف مؤتمر دولى من جميع الدول بدون استثناء لتقرير هذا

---

(٩) يراجع كتاب (استقلال مصر والنظام الدولى لقناة السويس) تأليف فورنييه دى فلكس ص ٩٩ و ١٠٠ و ص ١١١.

الحيادة ونظامه، والاعتراف باستقلال مصر استقلالا مطلقًا.

«قرر وجوب حضور ممثلين للأمة المصرية فى هذا المؤتمر. قرر تشكيل محكمة دولية لضمان هذا الحياد وهذا الاستقلال. قرر وجوب تأليف قوة دولية لتنفيذ أحكام هذه المحكمة الدولية. وفى سبتمبر سنة ١٨٨٢ نظر مؤتمر جمعية القانون الدولى فى لوزان المسألة المصرية، فقرر أيضًا وجوب جعل القناة وملحقاتها على الحياد، وانعقد مؤتمر السلام الدولى فى أغسطس سنة ١٩١٠ بمدينة استوكهلم، فأظهر عطفه على الأمة المصرية، وقرر إدراج قضيتها ضمن أعماله لينظرها فى مؤتمره بروما فى أكتوبر سنة ١٩١١. ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد فى موعده بسبب الحرب الطرابلسية بين إيطاليا وتركيا، ثم انعقد بمدينة جنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢. وقرر مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر.

«من ذلك نرى أن من المستحيل فصل القضية المصرية عن قضية قناة السويس، لأنهما يكونان معًا كلا غير قابل للتجزئة.

«ولقد علمنا التاريخ كيف أن إنجلترا خالفت مقتضى حياد القناة عندما اقتضت مصلحتها ذلك سنة ١٨٨٢، كما أنها خالفت مقتضاه إبان الحرب الروسية اليابانية، وللسياسيين آراء ثابتة فى هذا الموضوع، فقد قال المسيو كلمنسو ضمن خطبته فى مجلس نواب فرنسا سنة ١٨٨٢ ما ملخصه: «أنه لا يصح بأى حال من الأحوال فصل مسألة القناة عن المسألة المصرية، لأن مسألتهما واحدة غير قابلة للتجزئة»، وقال فى موضع آخر من الخطبة ما نصه: «إذا تضاربت مصالحنا مع مصالح إنجلترا فى برزخ السويس.... واشتبكت هكذا فى حرب مع مملكة على شواطئ البحر الأبيض - أتظنون أن إنجلترا تتردد فى الاستيلاء على قناة السويس! إنها الآن فى جزيرتى مالطة وقبرص. احتلت مالطة بصفة مؤقتة من سنة ١٨١٥ (ضحك من المجلس)، ودخلت قبرص فى ظروف تعلمونها، ولم يكن دخولها طبعاً لغرض تمدينها...»

«وقال المسيو فريسينيه ص ٤٣١ من كتابه: «لقد سبق أن صرحت برأيى هذا فطالما تحتل الجنود الإنجليزية مصر، فإن المعاهدات التى تضمن حرية قناة

السويس فى أثناء الحرب تكون فى الواقع عديمة القيمة»، وقال ص ٣٥٥، ٣٥٦: «فلو أن إنجلترا اشتركت فى إحدى الحروب لاستطاعت مصادرة القنال لأنه فى قبضتها، ولأن البلاد تحت رحمتها، أما المعاهدات فهى حائل ضئيل بينها وبين تنفيذ غايتها، فاتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة لا يمكن تحسينها، ولا يجوز الاكتفاء بإزالة قيودها (كما حصل فى إتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤)، بل الواجب هو إزالة الاحتلال ذاته إذ لا ضمان لحرية القنال ما دام الاحتلال، هذه هى الحقيقة وما دونها وهم باطل».

«هذا ولا يفوتنا أنْ نقول بوجوب تكليف مصر وحدها بالمحافظة على قنال السويس، وبتنفيذ النظام الذى ترسمه له الدول، وتكليف مصر بذلك هو نتيجة لازمة لاستقلالها فضلا عن أنها ليس لها مطامع يخشى منها على القنال وقد حافظت على حياده منذ أنشئ إلى سنة ١٨٨٢ حتى أن عرابى نفسه لم يخالف موجبات هذا الحياد بالرغم من مخالفة إنجلترا له.

«على أن فى معاهدة قناة السويس الواقعة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ ما يبرر ذلك إذ أن المادة التاسعة منها تنص على تكليف مصر بالمحافظة على تنفيذ هذه المعاهدة».

ثم نادى بإلغاء الامتيازات الأجنبية، قال:

«من أهم القواعد الدولية أن تسرى أحكام القانون على جميع سكان البلد بلا تفريق بين وطنى وأجنبى وأن تتناول السلطة القضائية بأحكامها جميع الخصومات بأنواعها بغير نظر إلى جنسية ذوى المصلحة فيها، غير أن هذه القواعد التى ترتبط تمام الارتباط بالنظام العام لم تتبع فى مصر بسبب المنح التى أعطتها الدولة العثمانية للأجانب من عهد بعيد فى بلادها وبسبب العادات التى وسعت دائرة هذه المنح فى مصر توسيعاً كبيراً، فالأجانب فى مصر يحاكمون أمام المحاكم المختلطة بقوانين هذه المحاكم فى المسائل المدنية والتجارية، ما دام النزاع بين وطنى وأجنبى أو بين أجانب مختلفى الجنسية، وكذلك يحاكمون أمام المحاكم فى بعض المخالفات وجرائم التفاليس وجرائم

أخرى معدودة لها ارتباط بسلطة هذه المحاكم، أما فيما عدا ذلك فلا يحاكم الأجانب إلا أمام السلطة التابعة لدولهم المختلفة وحسب قوانين تلك الدول، ولا ريب أن فى هذا النظام مساساً كبيراً بنظام العدالة وسيرها فى مصر وبشرف القضاء واحترامه أجنبيًّا كان أو مصريًّا إذ أن أقرب نتائج تعدد السلطات القضائية صدور أحكام متعارضة فى مسألة واحدة وعدم معاقبة الجرائم التى يعاقب عليها القانون المصرى، ولا يعاقب عليها قانون مرتكبها، وغير ذلك من المضار التى بينها الكثيرون، فلا حاجة إلى الإطالة فيه فى هذا الموجز، ولقد كانت العلة فى منح هذه الامتيازات للأجانب فى الماضى اختلاف القوانين والنظم القضائية فى الشرق عن القوانين والنظم فى الغرب مع عدم وجود دستور نيابى يضمن إتقان وضعها وتطبيقها فى الشرق، أما الآن وقد أصبحت قوانين بلادنا نسخة من القوانين الأوروبية ونظام قضائنا صورة صحيحة من نظامها، فقد زالت العلة التى اقتضت وجود تلك الامتيازات، لاسيما أن طلبنا إلغاء هذه الامتيازات هو نتيجة لازمة لاستقلالنا استقلالا تامًّا، أول مقتضياته أن يعم تطبيق القوانين جميع السكان، تلك القوانين التى سيضعها مجلس نيابى على النسق الأوروبى، ولسنا نرى فى إلغاء هذه الامتيازات ضرراً يلحق بالأجانب، لأن المجلس النيابى من شأنه أن يلاحظ عند وضع القوانين مصلحة القاطنين بالبلاد على قاعدة المساواة بينهم بلا تفريق بين أجنبى ووطنى، فضلا عن الرقابة التى تقوم بها الصحافة والرأى العام، بل وكل قاطن بها مهما اختلفت جنسيته وصفته، أضف إلى ذلك الضمانة الدولية العادية الناتجة من وجود ممثلى حكومات الأجانب فى البلاد ورغبة مصر فى بقاء الصلات الحسنة مع جميع الدول».

ثم قال: «وإذا طلبنا إلغاء الامتيازات من بلادنا لا نطلب بدعا، فقد سبقنا إلى مثل ذلك كثير من الأمم التى ليست أكثر منا علماً واستعداداً، فبلاد اليونان والصرب والبلغار ورومانيا التى كانت خاضعة لنظام الامتيازات بحكم تبعيتها إلى تركيا ألغتها بحكم استقلالها، ولم يقف فى سبيل ذلك وجود ١٠ فى المائة من الأجانب فى بعضها مثل رومانيا»، إلى أن قال: «لم يكن الحزب

الوطنى قبل تقرير المبادئ الجديدة فى العالم يطلب إلغاء الامتيازات، وذلك للسبب الذى أبديناه آنفا، وهو أنه كان يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ المقررة لسيادة تركيا الاسمية مانحة تلك الامتيازات، أما وقد جاء هذا العهد الجديد عهد المساواة المطلقة بين الأمم قويها وضعيفها – كما يقال – فليس لنا إلا طلب واحد هو الاستقلال التام بجميع مقتضياته التى منها إلغاء الامتيازات».

ثم أسهب فى الكلام عن وحدة مصر والسودان.

وانتهى إلى مطالبه وهى: «الاستقلال التام لمصر والسودان والملحقات استقلالا غير مشوب بأى احتلال وحماية أو شبه سيادة أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال».

طلب الوفد الترخيص له بالسفر

لما كانت البلاد وقتئذ تحت الأحكام العرفية، فقد كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية، ففى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد باشا من قيادة الجيش الإنجليزى جوازاً له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى إنجلترا.

فردت عليه السلطة العسكرية فى اليوم التالى بأن طلبه سينظر فيه فى أقرب وقت ممكن، فلما أبطأت فى الرد أرسل إليها فى ٢٨ نوفمبر يستعجل النظر فى طلبه، فجاءه منها الرد فى اليوم التالى بأنه: «قد عرضت صعوبات تمنع من اجابته إلى طلبه فى الوقت الحاضر ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر بإعطائه وصحبه الجوازات التى يطلبونها».

فلما وصل هذا الرد، وكان يدل على نية السلطة العسكرية فى الرفض، بادر سعد باشا بإرسال الخطاب الآتى تعريبه إلى المندوب السامى البريطانى بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٨. قال:

«يا صاحب الفخامة، أتشرف بأن أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برياستى بقصد السفر إلى إنجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر، وقد أرسلت لرياسة الجيش الإنجليزى بتاريخ ٢٠ الجارى خطاباً التمست فيه إعطائى أنا وزملائى جوازات السفر، فتفضلت السلطة العسكرية بإجابتى فى اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فيه فى أقرب وقت ممكن، ولما كانت المهمة التى أخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بلندن من غير تأخير، فقد حررنا أمس طالبين النظر فى ملتمسنا، واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها إجابة طلبنا إلى اليوم، وأنه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع إلى إجابتنا إلى موضوع طلبنا.

«تلقاء هذه الإجابة، ونظراً إلى أنه من الضرورى أن يكون وفدنا بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر، جئنا بهذا راجين من فخامتكم أن تتفضلوا باستعمال ما لكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعاً، وفى الوقت المناسب.

«إنا معتمدون كثيراً على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم للعالم كثيراً من الأمثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية، اعتماداً يجعل لنا ثقة فى أن طلب التصريح لنا بالسفر، سيفصل فيه عاجلا.

«وإنا فى انتظار إجابة ملتمسنا نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل».

جواب دار الحماية - رفض الترخيص بالسفر

وبعد أن تلقت دار الحماية تعليمات لندن أرسل اللفتننت كولونل سيمس Symes نائب السكرتير الخاص للمندوب السامى خطاباً إلى سعد باشا برفض الترخيص بالسفر، وبدعوته إلى تقديم مقترحاته عن نظام الحكم فى مصر إلى المندوب السامى نفسه، على ألّا تخرج عن الخطة التى رسمتها الحكومة البريطانية من قبل، أى فى دائرة الحماية، وهذا تعريب الرد،

«عزيزى زغلول باشا.

«كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى بإحاطتكم علماً بوصول خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر الماضى وبإخباركم بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع.

«وأضيف إلى ذلك أنكم إذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل، فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة إلى فخامته، وبهذه المناسبة ألفت نظركم إلى خطاب السير ملن شيتهام الذى أرسله بناءً على أمر حكومة جلالة الملك إلى المرحوم السلطان حسين(١٠) عند توليته عرش مصر».

أول ديسمبر سنة ١٩١٨

المخلص

«ج. س. سيمس»

«السكرتير المخصوص بالنيابة»

كان هذا الرد إيذاناً بعدم تمكين الوفد من السفر إلى إنجلترا، وتضييق مهمته، وحصرها فى تقديم ما لديه من مقترحات إلى المندوب السامى البريطانى فى مصر، على أن تكون مقصورة على نظام الحكم، وأن لا تتخطى دائرة الحماية التى أعلنتها إنجلترا فى ديسمبر ١٩١٤.

فأثار هذا الرد اعتراض الوفد، وأرسل سعد باشا بتاريخ ٣ ديسمبر إلى السير ونجت خطاباً باللغة الإنجليزية بمدلول هذا الأعتراض، قال:

«أتشرف بإخباركم بأنى تلقيت الكتاب المؤرخ فى أول ديسمبر الجارى المرسل إلينا من سكرتيركم الخاص ردًّا على خطابنا المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر

---

(١٠) هو التبليغ الذى نشرناه بالصفحة ٣٢ وما بعدها.

بشأن جوازات السفر المطلوبة لإعضاء الوفد المصرى، وقد جاء بالكتاب المذكور أن سعادتكم مستعدون لقبول اقتراحات كتابية عن طريقة الحكم المطلوبة فى مصر بشرط أن لا تتعارض مع الخطة السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك، وردّا على ذلك أبادر بإبلاغ سعادتكم بأنه ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا، وإنى أعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف كثير من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية، وكان من المنتظر أن يصل هذا الإقبال إلى الإجماع لولا تدخل الإدارة فى منع تداولها ومصادرتها.

«على أن سفرنا إلى أنجلترا لا نريد منه إلا أن نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الإنجليزية، وللأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الإنجليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية، وسنعنى على هذا الخصوص بأن نجعل وجهتنا ذلك الرأى العام، ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز بها الرأى العام الإنجليزى.

«وتلاحظون سعادتكم أنه فى هذه الظروف يكون من المستحيل علينا أن نصل إلى غايتنا بواسطة مخابرات بسيطة تعمل فى مصر وحسب، فإن القضية التى ندافع عنها يجب أن تعرض بادئ ذى بدء على الرأى العام الإنجليزى الذى لا شك فى أنه، للاستنارة فيها، فى حاجة إلى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها إلا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها.

«والصعوبات التى وضعت فى سبيل سفرنا، تجعل المأمورية التى أخذناها على عاتقنا غير محققة النفاذ وهى مأمورية إظهار إرادة الأمة، ومن الصعب أن يلتئم هذا الموقف مع مبادئ الحرية والعدالة التى فتح انتصار بريطانيا العظمى وحلفائها طريقها لخير الإنسانية، ولتحقيق أمانى الأمم، وتنازلوا... إلخ».

وكان رشدى باشا معتزماً من ناحيته السفر إلى لندن مع زميله عدلى باشا يكن لعرض مطالب الحكومة المصرية على بساط البحث، وكان ينتظر من آن لآخر قبول الحكومة البريطانية هذه المهمة منه، فأرسل إليه سعد باشا يوم ٤ ديسمبر، كتاباً يبلغه فحوى الرد، ويطلب إليه أن يستعمل نفوذه فى تمكين الوفد من السفر، قال:

«لما شرعنا فى السفر إلى إنجلترا لنطلع أولى الشأن فيها على رأى الأمة المصرية فى حكم نفسها، تشرفنا بمقابلة دولتكم فى ١٣ نوفمبر الماضى، فصرحتم لنا بأنه حدثت صعوبات يتوقف على النظر فيها البت فى أمر الجوازات، فوسطنا فخامة المندوب السامى فى ذلك، فكان جوابه فى أول ديسمبر الماضى أنه بعد مخابرة حكومته لا يستطيع المداخلة عند السلطة العسكرية فى أمر تلك الجوازات وأنه إن كان لدينا اقتراحات تتفق مع خطة الحكومة الإنجليزية التى أعلنتها من قبل فلا بأس من تقديمها إليه بالكتابة، لافتاً نظرنا فى هذا الصدد إلى خطاب السير ملن شيتهام إلى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر. فأجبنا فخامته أمس بأننا لا نستطيع أن نفاوض فى ما لا ينطبق على رأى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا، وأبنا له كيف أن إيقاف الرأى العام الإنجليزى على حقيقة الرأى العام المصرى غاية لا تدرك هنا، بل بسفر وفد الأمة.

«فمهما يكن من تلك الصعوبات التى لا نعرف طبيعتها، وتلقاء تصريح دولتكم المتقدم ذكره، وما أعلن عن سفر دولتكم ومعالى وزير المعارف كوفد من قبل الحكومة فإننا لا نزال نعتمد بحق على عدلكم فى أن تصرفوا قبل سفركم جهدكم إلى تسهيل السفر على وفد الأمة أيضاً، وأنا شديد الثقة فى أنه يعز عليكم أن تفوت مصر هذه الفرصة الوحيدة لعرض مطالبها الحقة، وفى انتظار الرد تفضلوا، يا دولة الرئيس، بقبول عظيم احترامى».

وأرسل الوفد فى اليوم نفسه إلى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية احتجاجاً برقياً على تصرفات السلطة العسكرية.

مطالب الوفد ونداؤه إلى معتمدى الدول الأجنبية

وفى ٦ ديسمبر أرسل الوفد نداءً إلى معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد ومقاصده وخطواته الأولى، وبموقف السلطة العسكرية البريطانية بإزائه، وكان هذا بمثابة بيان بمطالب الوفد، كما أرسل إلى الرئيس ويلسن نداءً برقياً يطلب إليه تحقيق مسعى الوفد فى السفر لحضور مؤتمر الصلح، وهاك مطالب الوفد، كما وردت فى ندائه إلى معتمدى الدول الأجنبية:

١

تطلب مصر الاستقلال التام.

(ا) لأن الاستقلال حق طبيعى للأمم.

(ب) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال، بل هى قد سفكت فى سبيله دم أبنائها.. ولقد كان ما حازته من النصر فى ميدان القتال كافياً لرد السيادة إليها لولا إجماع الدول العظمى فى سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١، وإكراهها على تقليل مطامعها إلى أدنى حد ممكن، وجعلتها تكتفى بالاستقلال الداخلى فقط وهو مع ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام.

(جـ) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال، بل هى قد سفكت فى سبيله السيادة الاسمية، إذ أن تركيا أصبحت بسبب نتائج الحرب لا تستطيع التمسك بهذه السيادة.

(د) لأن مصر ترى أن الوقت قد حان لأن تعلن استقلالها التام الذى يؤيده مركزها الجغرافى وأحوالها المادية والأدبية.

٢

تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية، وأن تراعى فى تفاصيل النظام

حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وأن تقوم بعمل إصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية كما كانت تلك عادتها فيما مضى.

٣

تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة، وإذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو إلى تحوير أليق بمقتضيات الأحوال فإنها تعرض ما يعن لها من وجود التعديل التى من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر، غاية فى الإخلاص والمجاملة.

٤

تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل فى أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعاً قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤، ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى.

٥

تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيداً للمحافظة على حياد قناة السويس.

٦

تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانه جمعيه الأمم، تشترك بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل فى تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث.

اجتماع بمنزل حمد باشا الباسل وخطبة سعد باشا
(١٣ يناير سنة ١٩١٩)

لم تفد المساعى التى بذلت لتمكين الوفد من السفر، وقرب موعد أجتماع مؤتمر الحلفاء بباريس[١١] لتقرير شروط الصلح دون أن يرخص للوفد بمبارحة مصر، فأعد لهذه المناسبة اجتماعاً، دعا إليه حمد باشا الباسل بداره بشارع الداخلية، تجاه بيت الأمة، وحضره جمع من ذوى الرأى من مختلف الطبقات، وبعد أن تناول المدعوون الشاى ألقى سعد باشا خطبة، وهى أولى خطبه السياسية بعد تأليف الوفد أبان فيها كيف تألف الوفد والغرض الذى يرمى إليه وكيف حظرت عليه السلطة السفر إلى الخارج. قال:

«أيها السادة: إنى أشكر زميلى حمد الباسل باشا على أن هيأ هذه الفرصة التى أنتهزها لأحدثكم عن تفاصيل هذه الأزمة التى تجتازها مصر فى الوقت الحاضر، حتى لا يفوت بعض أولى الرأى عندنا شىء من أعمال الوفد الذى شرفته البلاد بتوكيلها للسعى فى قضيتها الكبرى قضية الاستقلال.

«ليست فكرة الاستقلال جديدة فى مصر بل هى قديمة يتأجج فى قلوب المصريين الشوق إلى تحقيقها كلما بدت بارقة أمل فيه وتخبو ناره كلما استطاعت القوة أن تخمد أنفاس الحق، ولقد كان الوقت الحاضر أنسب فرصة لتحقيق هذه الفكرة لأن رابطة السيادة التركية أخذت تتضاءل حتى لم يبق شك فى انقطاعها وأن الاحتلال الفعلى لا يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة ليحقق رجاء اللورد سالسبورى الذى قال فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦: «نحن لا نبحث إلا عن الخروج من مصر بشرف».

«قُلب هذا الاحتلال الذى لم يكن له حق البقاء إلى حماية من بادئ رأى الإنجليز ومن غير اتفاق مع مصر، ولكنها هى أيضاً أمر باطل بطلاناً أصليًّا

(١١) كانت جلسة افتتاح المؤتمر يوم ١٨ يناير سنة ١٩١٩.

أمام القانون الدولى ومخالف مخالفة صريحة للمبادئ الجديدة التى خرجت بها الإنسانية من هذه الحرب الهائلة، فنحن أمام القانون الإنسانى أصبحنا أحراراً من كل حكم أجنبى فلا ينقصنا إلا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال فتزول العوائق التى تقف بيننا وبين التمتع به بالفعل، لهذا الغرض السامى المطابق لما فى نفوس المصريين جميعاً ألفت أنا وأصحابى الوفد المصرى لنسعى فى الوصول إلى الأعتراف بهذا الاستقلال وتشرفنا بتوكيل الأمة إيانا. وما ضرنا أن أمرت الحكومة الناس بالكف عن تلك التوكيلات وبمصادرتها، لأن ما لدينا منها ومن خطاب الوزير الأول الذى تعترف فيه الحكومة بعملها ما يكفى فى إفادة أن الأمة مجمعة على طلب الاستقلال، هنا يرد على خاطرى أن أتساءل هل بأمة حاجة إلى أن يطلب رأيها فى الاستقلال؟ هل أمة كمصر مدنيتها أقدم المدنيات وفضائلها الاجتماعية التى تنتقل بالوراثة من جيل إلى جيل ظاهرة الأثر من حيث وداعة الأخلاق وحب احترام القوانين والتماثل التام فى الميول، يمكن أن تسأل فى أمر استقلالها من غير أن تجرح عواطفها المدنية بهذا السؤال؟ وهل أبناء المدنية الفرعونية والمدنية العربية غريب عليهم أن يستقلوا فيشاطروا فى تقدم المدنية فى خطواتها إلى الأمام.

«غير أننا كنا مضطرين إلى هذا التوكيل لأنه قد عزى إلينا أننا لا نطلب من الحياة إلا الدرك الأسفل، أن نعيش آمنين طاعمين كاسين، فكان توكيل الأمة الجواب القاطع على هذا الاتهام.

«منعنا من السفر وصودرت الحرية فى أشخاصنا وفى المصريين جميعاً فلم نغادر مرجعاً من المراجع إلا احتججنا لديه على هذا التصرف. وها نحن أولاء لا نزال نطمع فى أن يخلى بيننا وبين القيام بمهمتنا بأنفسنا. وأن ما أؤكده لكم هو أن هذا المنع لم يزد زملائى إلا حبًّا فى التقدم إلى الغرض العام وحدة فى تضحية كل ما يستدعيه من الضحايا سالكين سبيل الحق والعدل. وما لنا غيره من سبيل».

ثم تحدث عن مبادئ الرئيس ويلسن، وكيف أنها يجب أن تسود العالم،

وأبان مطالب الوفد التى يدعو إلى تحقيقها، قال فى هذا الصدد ما يأتى:

«إن إيماننا بقواعد الحق والعدل هو عدتنا، وكفى بها عدة، وأن إجماع أمتنا على الاستقلال حجة قائمة، وما ينقصنا إلا أن يسمع مؤتمر السلام صوت الأمة، ولكن سيصله ولو من بعيد، يصله فينصت إليه على رغم ما يقال من أن مؤتمر السلام الذى يعقد اليوم أشبه ما يكون بما سبقه من المؤتمرات، هذا هو النحو الذى تنحوه فى قضيتنا».

ثم أوضح مطالب الوفد كما أذاعها فى ندائه إلى معتمدى الدول (ص ١٦٥). وأعلن أن مطالب الوفد تشمل السودان، قال فى هذا الصدد: «وأن من الفضلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة، بل إن السودان كما قال المستشار المالى فى تقريره سنة ١٩١٤، «ألزم لمصر من الإسكندرية».

وتحدث عن مسألة الامتيازات الأجنبية. قال:

«قد يطيش الفهم فيظن أن هناك منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بامتيازات الأجانب. كلا. لا منافاة بين الاثنين فى الوجود، وإن كان فيه تضييق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال. فلنكن عمليين، ولنطرح المناقشات العقيمة التى لا طائل تحتها، والتى لا يعتبر الإصرار عليها إلا ضرباً من المكابرة، والمكابرة فى القضية العامة خروج على الوطنية الصادقة، ولنقبل على علمنا إقبال العالمين بما ينفع الأمة، أن تحبيب الأجانب فى الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد أكبر فائدة، فلنقدم عن طيب خاطر مرغبات هذه الإقامة ولنسهل بما فى طاقتنا سبل المزاحمة التعليمية والتجارية والصناعية. فإنكم لا تنكرون أن هذه القرون الأخيرة قد عزلتنا عن الحركة العالمية بعض الشىء، وأن الأجانب فى مصر صلة أنعم بها من صلة بيننا وبين ينابيع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف، وأن مصر المستقلة لابد لها من الدخول فى المسابقة العالمية، ولا شك فى أنه يهمها جدًا أن تكون باكورات هذه المسابقة فى بلادها.

«تعلمون أن حالتنا الاجتماعية الخاصة مانع شديد من مخالطة الأجانب فى بلادنا المخالطة التامة التى من شأنها أن تولد فى النفوس الصداقة الأكيدة التى تغنى فى البلاد الأوروبية عن الامتيازات. وقد نتج عن ذلك أن الأوروبى يقيم فى بلادنا وبين ظهرانينا شطر عمره ولا يزال مع ذلك أجنبيًا عنا لا يعرف منا إلا الوجه الخارجى لصفات المعاملات دون أن يعلم مناحينا الداخلية ودون أن نعلم منه هذه المناحى أيضاً لأن بيوتنا غير مفتوحة لهم وبيوتهم غير مفتوحة لنا بحكم المقابلة، فلابد لهم من أداة تحبب لهم الإقامة بيننا، وهذه الأداة هى الامتيازات. كذلك تعلمون كما ألمعت لكم أنه من الضرورى لنا جعل بلادنا ميداناً للمسابقة العلمية والتجارية والصناعية وهذه المسابقة مترتبة على كثرة وفود الأجانب إلى مصر المتوقف فى ذاته على ثقتهم بإكرام وفادتهم وضمانة طيب الإقامة لهم، ولا سبيل إلى ذلك الآن مع الاعتبارات الاجتماعية التى أشرت إليها إلا بقاء الامتيازات، وإنى شديد الثقة بأنه بعد زمان ما، سيرى الأجانب أنفسهم أن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات، بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال».

وختم خطبته باقتراح إرسال تلغراف إلى الرئيس ويلسن بتحيته والإعجاب بمبادئه وبأن المجتمعين «يعرضون عليه قضية مصر التى يتسلط عليها الأجنبى تسلطاً يأباه أهلها أجمعون».

فوافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين التصفيق والهتاف بحياة الرئيس ويلسن وحياة أمريكا ومصر والاستقلال.

وقد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس فى العاصمة والأقاليم.

كانت الصحف لا تزال تحت الرقابة، فلم يكن الرقيب يسمح بنشر أنباء الاجتماعات والحوادث السياسية، ولم ينشر عن هذا الاجتماع سوى نبذة عابرة لا يفهم منها شيء، قالت «الأهرام» فى عدد ١٤ يناير سنة ١٩١٩: «دعا أمس حمد الباسل باشا العضو فى الجمعية التشريعية جماعة كبيرة من أعيان العاصمة والأقاليم إلى تناول الشاى فى منزله بشارع الداخلية، فلبى

دعوته نحو ١٥٩ ذاتاً ووجيهاً وأديباء وضرب فى حديقة داره الواسعة سرادقاً جميلا نسقت فيه الكراسى والمقاعد والأخونة على أجمل طراز، ثم قدمت الحلوى وأطايب المآكل للحاضرين مع الشاى والقهوة، فقضوا جميعاً من الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة بأطيب الأحاديث، ثم انصرفوا رويداً رويداً وجماعات جماعات، وهم يتحدثون بفخامة هذا الاجتماع وبفضل الداعى وكرمه، وكان سعادته وشقيقه وآله يقابلون المدعوين بما فطروا عليه من اللطف والكرم العربى، ويمتعون أسماعهم مع أصدقائهم وصحبهم بما يشنفها، وتمنى الكل لو كثر مثل هذا الاجتماع الكبير».

فتأمل فى مدى تأثير الرقابة على روايات الحوادث التاريخية وكيف تبترها وتمسخها، ولا تدع منها سوى عبارات غامضة لا يفهم منها جوهر ما يجرى فى البلاد، فإن من يطالع هذه النبذة ولا يكون معاصراً لهذه الحوادث لا يفهم شيئاً من مغزى هذا الإجتماع ومعناه ويظن أنه حفلة شاى عادية اقتصرت على «تقديم الحلوى والشاى وأطايب المآكل» دون أن يستوقف نظره أو يستخلص منه أية حقيقة تاريخية.

رحيل السير ونجت عن مصر
(٢١ يناير ١٩١٩)

تفاقمت الحالة السياسية فى مصر، واشتد هياج الخواطر بسبب إجراءات العسف التى اتبعتها السلطة العسكرية حيال الأمة ومنع الوفد من السفر، وزاد الحالة تفاقماً استقالة حسين رشدى باشا تضامناً مع الوفد، وسيرد الكلام عنها فيما يلى، فرأت الحكومة البريطانية استدعاء السير ونجت المندوب السامى إلى لندن لتقف منه على الحالة تفصيلا تمهيداً لوضع الخطة التى تراها ناجعة، وكان استدعاؤه على عجل، فكان ذلك دليلا على تردد الحكومة الإنجليزية فى أية سياسة تتبعها، وقد غادر القاهرة مساء ٢٠ يناير. واستقل الباخرة من بورسعيد يوم ٢١ منه، قاصداً لندن، وناب عنه فى غيبته السير ملن شيتهام.

شغل الأذهان أمر هذا السفر المفاجئ، فصار حديث الناس فى مجتمعاتهم وزادهم اهتماماً بمصير البلاد، وبما يجب أن تتخذه الأمة من الوسائل لتحقيق آمالها بإزاء مناورات السياسة البريطانية.

اشتداد الحركة بعد رحيل السير ونجت

زادت الخواطر هياجاً، واستمرت الحركة فى اتساع بعد رحيل السير ونجت، واستمر الوفد فى دعوته، فاعتزم عقد اجتماع عام آخر فى بيت الأمة حدد له يوم ٣١ يناير سنة ١٩١٩، لكى يوضح خطته التى ينوى اتباعها، ولكن السلطة العسكرية لم تنظر إلى هذا الاجتماع بعين الرضا، فقررت منعه، وأرسل الميجر جنرال وطسن Major General Watson قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة إلى سعد باشا خطابا يوم ٢٧ يناير، قال فيه:

«علمت إن سعادتكم تعدون اجتماعاً فى منزلكم بمصر فى ٣١ الجارى يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص، وإنى أرى إن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه إقلاق للأمن، فبناءً على هذا الإعلان الصادر تحت الأحكام العرفية المعلنة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤، أرجو أن تتكرموا بالعدول عن إقامة هذا الاجتماع».

فلما وصل هذا الخطاب إلى سعد باشا أرسل الميجر جنرال وطسن خطاباً يسأله فيه إن كان لديه مانع من إرسال إخطار لمن وجهت إليهم الدعوة بأن الاجتماع منع بناء على أمر السلطة العسكرية، فجاءه الرد بأن لا مانع من ذلك، وأرسل سعد إلى المدعوين ينبئهم بأن السلطة العسكرية منعت إقامة الاجتماع، واتخذ الوفد من هذا الرد حجة رسمية على السلطة العسكرية، وأرسل برقية احتجاج على هذا المنع إلى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وإلى الرئيس ويلسن.

ثم أرسل برقية أخرى إلى المسيو جورج كليمنسو رئيس مؤتمر الصلح بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر.

خطبة سعد باشا فى دار جمعية الاقتصاد والتشريع

(٧ فبراير سنة ١٩١٩)

أعدت الجمعية السلطانية (الملكية فيما بعد) للاقتصاد والإحصاء والتشريع اجتماعاً فى دارها يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩، لسماع المحاضرة الثانية للمستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية عن مشروع قانون العقوبات الذى وضعته لجنة الامتيازات المتقدم ذكرها (ص ٨٧)، وكان قد ألقى محاضرته الأولى عن هذا المشروع يوم ١٧ يناير، وكان معروفاً أن المحاضرة ستتناول التشريع الجديد المنسجم مع الحماية البريطانية، فاعتزم سعد باشا الخطابة فى هذا الاجتماع عقب انتهاء المستر برسيفال من محاضرته، لكى يرفع صوته ببطلان الحماية، فحضر الاجتماع يصحبه أعضاء الوفد وكثير من أنصاره، وغصت القاعة بجمع حاشد من المستمعين، وكلهم من رجال القانون والقضاة والمحاماة، وعلية القوم والطبقة المثقفة، وكان من بين الحاضرين عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية، ومحمد شكرى باشا وكيلها، والمستر إيموس مستشارها بالنيابة.

وما إن انتهى المستر برسيفال من إلقاء محاضرته، وكان يلقيها بالفرنسية، حتى وقف سعد باشا، واعتلى منبر الخطابة، وقال: إن لديه ملحوظات يريد إبداءها، وبما أن المحاضر يفهم العربية فإنه سيلقى ملاحظاته باللغة العربية، وألقى الخطبة الآتية:

«أيها السادة.. إنى أشكر حضرة المحاضر على ما قاله من أنه يريد أن يكون لمصر فى المستقبل شرع خاص، ولكنى أقول لحضرته إن هذا الشرع موجود فعلا منذ أمد بعيد، إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين لهم شرائع مقررة، وإنما بلد كبلدنا تكون له حياة عريقة فى القوانين والشرائع فإن من الخطر أن يعمد إلى تغيير كلى فى شرعه بدون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدى إليه التجربة والاختبار.

«إن قانون العقوبات المصرى المأخوذ عن القانون الفرنسى جرى عليه العمل منذ زمن طويل، فهو جزء من محصولنا القانونى تشربته أفئدة قضاتنا ومحامينا، وسرى فى أخلاق الأمة سير الدم فى الجسد، قد يكون فى المشروع الذى تكلم عنه حضرة المحاضر بعض نصوص صالحة فى ذاتها، ولكنى لا أرى محلا لقلب التشريع الموجود الآن رأسًا على عقب، من الأرض إلى السماء ومن السماء إلى الأرض، إن فى ذلك ضررًا عظيمًا بما ألفه الناس فى هذه البلاد من المعلومات القانونية، ولكن يظهر أن المراد هو التخلص من النظريات والتقاليد المؤسسة عليها هذه المعلومات.

«لأجل وضع نصوص قانونية مكان أخرى موجودة من قبل، ينبغى أولا أن تكون هذه النصوص الجديدة متفقة مع أخلاق البلاد وعاداتها ومألوفاتها العلمية، ثانيًا أن تقوم الأدلة على ضرورة وضعها بالإحصائيات وقضاء المحاكم وآراء أهل الفن، لست أنكر الفائدة من مناقشة مشروع جديد بهذه الجمعية، ولكنى ألاحظ أن موضوع المناقشة الآن ليس مجرد مذهب علمى فى مسألة بعينها، وإنما هو أعظم من ذلك بكثير، هو أمر يمس حالتنا السياسية والاجتماعية مما لا يصح أن يتخذ هذا المنبر أداة له.

«استميحكم القول بأنى أخشى كثيرًا أن يكون فى بحث هذا الموضوع فى هذه الجمعية العلمية خروج بها عما وضعت له، وأن يتخذ ذلك وسيلة للقول برضاء الأمة بهذا التقنين، وأن يستغنى به عن مناقشات الجمعية التشريعية التى هى الأداة التشريعية النظامية فى البلاد.

«أشار حضرة المحاضر إلى أنه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلا فى نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئًا، نعم إن هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التى أنا رئيسها، فرأت أنه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروضة بيانات وإحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها إليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور

انعقاد الجمعية، ولم ترد هذه البيانات.

«رأيت أنه من واجبى أن أبدى لحضراتكم ما قدمت من الملاحظات، ولكن هناك أمرًا آخر هو أهم ما يجب التنبيه إليه، قد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثانى من المشروع، وفى هذا الباب ما يتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر، إن بلادنا لها استقلال ذاتى ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠. وأعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى، وعبثًا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى أثناء الحرب. إنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين، تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية، فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا.

«فى سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية، فهى حماية باطلة لا جود لها قانونًا، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة».

ولم يكد ينتهى سعد من خطبته ويختمها ببطلان الحماية حتى فعلت هذه الكلمة فعل السحر فى النفوس، فدوى المكان بالتصفيق الحاد، وكأن الحاضرين جاءوا لسماع سعد فى التدليل على بطلان الحماية، لا لسماع محاضرة المستر برسيفال فى مشروع قانون العقوبات.

كانت هذه الخطبة نداءً قويًّا ببطلان الحماية فى محفل مهيب يضم كثيرًا من الشخصيات المصرية والأجنبية والبريطانية، فكان لها دوى كبير، وتردد صداها فى المجتمعات والمحافل، للظروف والملابسات التى ألقيت فيها، وقوبلت بالاستحسان والابتهاج، وهى وإن لم تنشر فى الصحف التى كانت ما تزال تحت الرقابة، إلا أنها ذاعت وتناقلها الجمهور وصارت حديث الناس فى

مجالسهم[١٢]، واغتبط لها الرأى العام اغتباطًا عظيمًا، إذ كانت تعبيرًا صادقًا قويًا لميوله وشعوره ضد الحماية، كما كان لها صدى تبرم واستياء فى الأوساط الإنجليزية، فلقد كانت صدمة قوية لمشروعات السير ويليم برونيت وللحماية فى ذاتها، وكانت هذه الخطبة من العوامل الفعالة فى إذكاء الحماسة فى النفوس.

استقالة وزارة رشدى باشا وأثرها فى تطور الحوادث

قلنا إن حركة الوفد لقيت تأييدًا من حسين رشدى باشا رئيس الوزارة، وأن تأليف الوفد كان بتشجيعه وتعضيده، وقد كانت خطوات الوفد تسير باتفاقه معه، وتفاهمه وإياه، وكان ذهاب سعد وصاحبيه إلى دار الحماية لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ باتفاقهم مع رشدى ووساطته، ومما يدل على تمام الاتفاق بينهما فى العمل أن رشدى باشا رفع فى هذا اليوم ذاته (١٣ نوفمبر) تقريرًا إلى السلطان فؤاد يعرض عليه أن يعهد إليه، وإلى زميله عدلى يكن باشا بالسفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية فى شأن مستقبل مصر السياسى، قال فى هذا التقرير:

«حضرة صاحب العظمة السلطانية.

«إن الحوادث تتوالى بسرعة، وقد أوشكت مفاوضات الصلح أن تبتدئ، وعما قريب يشرع فى تسوية جميع المسائل التى نشأت عن الحرب، وإنه لمن الأهمية بالمكانة العظمى أن تعرض بطريق مباشر على حكومة صاحب الجلالة البريطانية رغائب حكومتكم فيما يختص بمستقبل مصر السياسى، ولهذا أعرض على عظمتكم أن تعهدوا إلىّ وإلى زميلى عدلى باشا فى القيام بهذه المأمورية، وفى أثناء غيابنا، ينوب عنى سرى باشا فى رئاسة مجلس الوزراء،

---

(١٢) من طريف ما يذكر عن أسلوب الصحف فى روايتها للحوادث الهامة أن جريدة «وادى النيل»، وكانت تصدر فى الإسكندرية، أشارت إلى هذه الخطبة بقولها تحت عنوان (فى جمعية الاقتصاد والتشريع) ما يأتى: «ألقى المستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية بعد ظهر الجمعة الماضية بقية محاضرته الخاصة بالتشريع المصرى الجديد فى جمعية الاقتصاد والتشريع، وبعد أن انتهى من إلقائه وقف أحد السامعين وبسط بعض ملاحظات ثم انفض الاجتماع»، ولم تزد على ذلك!

وثروت باشا فى الداخلية، وينوب زيور باشا عن عدلى باشا فى وزارة المعارف»

وقد وافق السلطان على هذا التقرير وعهد إلى رشدى وعدلى القيام بهذه المهمة، وفى ذات اليوم قابل رشدى باشا السير ونجت وأفضى إليه بهذه الفكرة وطلب الترخيص أيضًا للوفد بالسفر إلى لندن، وانتهت المقابلة على أن يعرض السير ونجت الأمر على الحكومة البريطانية، وقد عرضها عليها وكان يرى الترخيص لرشدى وعدلى بالسفر، ثم جاء رد الحكومة البريطانية بأن لا محل للترخيص لسعد وصحبه بالمجىء إلى لندن، وأما زيارة رشدى وعدلى فليس الوقت مناسبًا لها الآن بحجة أن وزير الخارجية البريطانية (المستر بالفور) مشغول بمفاوضات الصلح، وأنه سيغيب هو وبعض زملائه عن لندن ويقصدون باريس لقرب انعقاد مؤتمر الصلح بها، وطلب من الوزيرين تأجيل زيارتهما.

رأى رشدى باشا فى هذا الجواب رفضًا لطلبه، فقدم استقالته فى ٢ ديسمبر إلى السلطان وبناها على هذا الرفض وملابساته، قال:

«عندما أخذت على عاتقى أمام ضميرى وأمام وطنى وأمام التاريخ مسئولية منصبى فى عهد النظام الجديد، قد عاهدت نفسى عهدًا أساسيًا أن أطلب من الحكومة الإنجليزية عند الشروع فى مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن من الحرية لمصر، والآن وقد أوشكت هذه المفاوضات أن تبتدئ طلبت من الحكومة الإنجليزية بعد تصديق عظمتكم أن تسمع أقوالى، فكان جوابها بمثابة التسويف إلى ما بعد الصلح، على أننى بالعكس أرى أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية وتأييده.

فلهذه الأسباب

«أتشرف بتقديم استعفائى بين يدى عظمتكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية، وأن زميلى عدلى يكن باشا الذى عينتموه لمرافقتى فى مهمتى

بتمسك بمشاركتى فى هذا الأمر فهو يقدم شخصيًا استعفاءه من وزارة المعارف العمومية»

ولكن السلطان فؤاد لم يقبل هذه الاستقالة، وطلب إلى رشدى باشا التريث فى الأمر، وتدخل السير ونجت وأشار على السلطان بألا يقبلها إلا بعد مراجعة الحكومة البريطانية، لعلها تقبل ما عرضه رشدى باشا، فانتظر رشدى حتى ورد الجواب من لندن، فإذا به يؤيد جوابها الأول فى التسويف والتأجيل.

فأصر رشدى باشا على الاستقالة، وكتب فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى السلطان خطابًا ضمنه تقريره واستقالته الأولى التى لم تقبل ثم شفعه بقوله:

«ولكن رفع الرجاء إلى عظمتكم ألا تقبلوا هذه الاستقالة إلا بعد مراجعة لندرة فلم يكن جوابها الجديد إلا مؤيدًا للجواب الأول، لهذا أصررت على الاستقالة، ومن ذلك الحين لم ترد تبليغات رسمية، ولكن حدثت مساع ومخابرات أخرى بغير هذه الصفة لم توصل إلى نتيجة ما، فى هذه الأثناء تألفت وفود من أعضاء الهيئات النيابية فى البلاد، وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر إلى لندرة للمرافعة عن مصلحة مصر، فنصحت أن يؤذن لهم فى ذلك وأن تسمع أقوالهم، فلم يصغ لنصحى، ولم يكتفوا بذلك، بل أبوا علىّ أنا نفسى أن تسمع أقوالى فيما عساه أن يكون نظام الحماية، لهذا التصرف ستحرم مصر دون غيرها من الأمم من أن يسمع صوتها فى الوقت الذى يبت فيه فى مصيرها.

«فبناءً على هذه الاعتبارات يلزمنى أن أعود فألح لدى عظمتكم مع الاحترام بقبول استعفائى».

وقد سعى الإنجليز من جديد لحمل رشدى باشا على سحب استقالته، فألح عليه المستر هينز المبتشار البريطانى لوزارة الداخلية فى ذلك، ولكنه أصر على الاستقالة، فكان إصراره تأييدًا للحركة الوطنية أكسبها قوة وحماسة، إذ كان وقوف الحكومة إلى جانبها مكسبًا كبيرًا لها، وكانت الاستقالة

فى ذاتها إبرازا لاعتساف السياسة البريطانية بإزاء مصر، ومما زاد فى السخط عليها، ودفع هذا السخط الناس إلى حالة من اليأس تقرب من الانفجار.

وظهر إصرار رشدى باشا على استقالته من الكتاب الذى أرسله إلى السلطان بتاريخ ٣٠ ديسمبر يستعجل فيه قبولها، قال:

«يا صاحب العظمة السلطانية، إن التأجيل فى قبول استعفائى قد يكون من عواقبه تحميلى المسئولية التى أردت والتى أريد قطعيًا اجتنابها، وهى مسئولية قيامى بمنصب الوزير الأول لمصر وعدم اهتمامى مع ذلك بمصيرها فى الوقت الذى سيحصل فيه البت فى أمرها نهائيًا، فأتوسل إلى عظمتكم بقبول ذلك الاستعفاء بدون إرجاء، ولكى لا أجعل سبيلا إلى تجديد التسويف أجاهر أنه قطعى لا رجوع فيه، فلم يعد محل للمفاوضات فيما يتعلق به ولم يبق سوى الاشتغال بتأليف وزارة جديدة، وإنى لعظمتكم يا مولاى إلخ».

وقد بقيت الاستقالة معلقة، لم تقبل، ولم ترفض، والمساعى تبذل من جديد لحمل رشدى باشا على سحبها، وهو مصر عليها، حتى أزمع السير ونجت السفر إلى لندن تلبية لاستدعاء الحكومة البريطانية إياه، فوعد رشدى باشا بأنه عندما يصل إلى لندن يبذل جهده فى إقناع الحكومة البريطانية لترخص له ولزميله عدلى باشا بالسفر إلى انجلترا، وطلب إليه سحب استقالته إذا قبلت الحكومة البريطانية ذلك، فاشترط رشدى باشا لسحب استقالته أن يسمح أيضًا لمن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا، وأن يصل جواب الحكومة البريطانية تلغرافيًا فى المدة المناسبة بعد وصول المندوب السامى إلى انجلترا، ولكن مضت المدة الكافية لوصول الجواب ولم يصل، فجدد رشدى باشا استعفاءه فى خطاب رفعه إلى السلطان بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩، قال:

«يا صاحب العظمة السلطانية - على أثر كتابى المرفوع إلى سدتكم العلية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ الذى ألححت فيه ذلك الإلحاح على عظمتكم

بقبول استعفائى قد كنت رضيت من باب التوفيق بالاتفاق الآتى بيانه: وهو أن صاحب المقام الجليل المندوب السامى ينتهز فرصة سفره إلى لندره فيشرح شفهيًّا للحكومة البريطانية أننى بعد وصول الحالة إلى الحد الذى بلغته أصبحت لا أكتفى بما عرض علىّ وقتئذ من سفرى أنا وزميلى عدلى باشا إلى لندره فى النصف الأول من فبراير وإننى اشترط لسحب استعفائى شرطًا أساسيًا هو إباحة السفر إلى أوروبا لمن يطلب من المصريين، وكان من ضمن ذلك الاتفاق ورود جواب الحكومة البريطانية بالتلغراف فى بحر مدة مناسبة من وصول المندوب السامى إلى إنجلترة، وأنه إذا كان هذا الجواب سلبيًّا فإن عظمتكم تقبلون استعفائى فورًا، وإننى فى أثناء هذه الفترة أباشر بصفة وقتية محضة تسيير الأمور المستعجلة الأمر الذى دعانى للتوقيع على مرسوم تجديد المحاكم المختلطة منعًا لوقوف سير القضاء، على أنه قد مضى عشرة أيام على الأقل بعد الوقت الذى لا بد أن يكون المندوب السامى وصل فيه إلى لوندره ومع ذلك فلم يصلنى جواب ما.

«يستحيل علىّ أن أقبل أى تأخير جديد، وإننى أعتبر فى حل من القيام ولو مؤقتًا بأى عمل، حتى ولو كان مستعجلا.. فأعود إلى التمسك بكتابى المشار إليه المؤرخ فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨، وألتمس من عظمتكم بكل إلحاح إنهاء حالة شاذة قد زاد طول العهد عليها».

قبول استقالة الوزارة
(أول مارس سنة ١٩١٩)

قبلت الحكومة البريطانية حضور رشدى باشا وعدلى باشا وحدهما، ودعيا فعلا إلى السفر إلى لندن فى أواسط شهر فبراير، فأبيا إلا إذا سمح لمن يطلب من المصريين بالسفر إلى أوروبا، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل هذا الشرط، وكانت استقالة الوزارة لم تزل معلقة، فأصر رشدى على موقفه، فقبل السلطان استقالته وأرسل إليه خطابًا ينبئه بذلك، قال:

«عزيزى رشدى باشا. إن استقالة دولتكم التى رفعتموها إلينا كانت من أشد بواعث الأسف لدينا، فمع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمتم به من الخدمات الصادقة أرجو الاستمرار فى إدارة الأعمال إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة والله المستعان - أول مارس سنة ١٩١٩».

* * *

الفصل الرابع

مقدمات الثورة

استهل شهر مارس سنة ١٩١٩ والأفق السياسى ينذر بهبوب العاصفة، فقد كانت حالة الأفكار فى هياج، وبوادر الأحوال تدل على إصرار الحكومة البريطانية على تثبيت حمايتها التى فرضتها على البلاد، والحيلولة دون حق الشعب فى تقرير مصيره، وتحقيق استقلاله، وكان الرأى العام على استئناس من بقاء وزارة رشدى باشا فى الحكم، لأنها أظهرت رأيها فى مشاركة الشعب شعوره، وتمكينه من رفع صوته فى مؤتمر الصلح، وكان برنامجها ذلك واضحًا صريحًا، وما دامت باقية فى الحكم فإن الشعب لم يفقد الأمل فى أن يتمكن من رفع صوته فى المؤتمر، ولذلك كان الرأى العام على اطمئنان أن تنجح المساعى فى تمثيل مصر فى المؤتمر ما بقيت وزارة رشدى ولم يقبل السلطان استقالتها، لأن عدم قبول استقالتها معناه إمكان تنفيذ وجهة نظرها من هذه الناحية، ومعناه أيضًا أن السلطان متفق مع الوزارة فى سياستها.

فلما قبل السلطان استقالتها، وبدا من كتاب القبول أن فى الأفق وزارة جديدة ستؤلف، وأن المطلوب من رشدى باشا الاستمرار فى إدارة الأعمال «إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة»، أدرك الرأى العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعًا على أساس تثبيت الحماية، وعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح، لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدى باشا، فلم يكن هناك موجب لقبول استقالته، فقبولها معناه أن «السراى» اعتزمت الانفصال عن الأمة فى هذه المسألة الحيوية، وأن الوزارة الجديدة ستصطدم مع أمانى الشعب لا محالة.

وكان الظن أن السلطان يصر على عدم قبول استقالة رشدى باشا، لأن

إصراره هذا يسند رشدى فى طلباته من الإنجليز، وقد ساعد على هذا الظن أنه أقر رشدى على تقريره الذى رفعه إليه فى نوفمبر، وعهد إليه وزميله عدلى باشا بالسفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية فى مستقبل مصر السياسى، ولذلك لم يقبل استقالته منذ رفعها إليه فى ديسمبر، وأصر على عدم قبولها المرة بعد المرة، كلما هم رشدى باستعجال قبولها، وهذا معناه أنه مؤيد له فى موقفه حيال الإنجليز، فلما انتهى الأمر بقبول استقالته فى أول مارس كان ذلك إيذانًا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقف السلطان، ويذعن فيها للتدخل البريطانى، فينقطع التضامن بينه وبين الشعب بإزاء السياسة البريطانية، فقبول استقالة رشدى باشا كان نقطة التحول فى سياسة السراى.

ولقد كان الوفد أول من شعر بالخطر من هذا التحول، لأنه فى كل خطواته، منذ التفكير فى تأليفه إلى أن تحرجت الحال بقبول استقالة الوزارة، كان يسير مطمئنًا إلى معاونة رشدى باشا وتأييده له، وتفاهمه إياه، وكان لكل هذه العوامل أثرها الكبير فى نجاح الوفد، فلا غرو أن أوجس خيفة من إقصاء رشدى عن رآسة الوزارة، واحتمال تأليف وزارة جديدة تقف منه موقف التحدى والمناوأة، ولا يجد منها المعاونة التى وجدها من رشدى باشا.

كتاب الوفد إلى السلطان
(٢ مارس سنة ١٩١٩)

وقد بدا هذا الشعور جليًا فى الكتاب الذى رفعه الوفد إلى السلطان على أثر قبول استقالة رشدى باشا، فإنه احتوى على عتب شديد، بل على اعتراض قوى على قبول استقالة الوزارة، وعد الوفد هذا القبول معاونة للسياسة البريطانية فى إذلال الشعب، كما جاء الكتاب فى ذاته مسعى جديًا فى الحيلولة دون تأليف وزارة جديدة تخلف وزارة رشدى، وهذا نصه:

«يا صاحب العظمة

«يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى أن يرفعوا إلى مقام

عظمتكم بالنيابة عن الأمة ما يلى:

«لما اتفق المتحاربون على أن يجعلوا مبادئ الحرية والعدل أساسًا للصلح، وأعلنوا أن الشعوب التى غيرت الحرب مركزها يؤخذ رأيها فى حكم نفسها، أخذنا على عاتقنا السعى فى استقلال بلادنا والدفاع عن قضيتها أمام مؤتمر السلام ما دام أن حق الأقوى قد زال من ميدان السياسة، وما دامت بلادنا قد أصبحت بزوال السيادة التركية حرة من كل حق عليها لأن الحماية التى أعلنها الإنجليز بلا اتفاق بينهم وبين الأمة المصرية باطلة، ولم تكن فى الواقع إلا ضرورة حربية تزول بزوال الحرب.

«اعتمادًا على هذه الظروف وعلى أن مصر غرمت كل ما قدرت عليه من المغارم فى صف القائلين بحماية حرية الأمم الصغرى لا يكون لدى مؤتمر السلام ما يمنع من الاعتراف بحريتنا السياسية جريًا على المبادئ التى أسس عليها.

«عرضنا رغبتنا فى السفر على كبير وزرائكم صاحب الدولة حسين رشدى باشا، فوعد بمساعدتنا على السفر وثوقًا منه أننا إنما نعبر عن رأى الأمة كافة، فلما لم يسمح لنا بالسفر وحبسنا داخل حدود بلادنا، بقوة الاستبداد لا بقوة القانون، وحيل بيننا وبين الدفاع عن قضية هذه الأمة الأسيفة، ولما لم يستطع دولته أن يحتمل مسئولية البقاء فى منصبه فى حين أن الشعب يصادر فى مشيئته، استقال هو وزميله صاحب المعالى عدلى يكن باشا استقالة نهائية قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بصدق وطنيتهما.

«ولقد كان الناس يظنون أنه كان لهما فى وقفتهما الشريفة دفاعًا عن الحرية عضد قوى من نفحات عظمتكم، لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين، لأن فى ذلك متابعة للطامعين فى إذلالنا، وتمكينًا للعقبة التى ألقيت فى سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر، وإيذانا بالرضى بحكم الأجنبى علينا إلى الأبد.

«قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بإنتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم، والاعتداد بمشيئة شعبكم، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة فى هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم – يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد على – أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها، مهما كلفكم ذلك، فإن همتكم أرفع من أن تحددها الظروف، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه؟! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل؟!

«عفوًا يا مولانا، قد تكون مداخلتنا فى هذا الأمر وفى غير هذا الظرف غير لائقة، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين.

«إن لمولانا أكبر مقام فى البلاد، فعليه أكبر مسئولية عنها، وفيه أكبر رجاء لها، وإننا لا نكذبه النصيحة إذا تضرعنا إليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارًا نهائيًا فى أمر الأزمة الحالية، فإننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد فى رعاياها من أقصى البلاد إلى أقصاها إلا وهو يطلب الاستقلال، فالحيلولة بين الأمة وبين طلبتها مسئولية لم يتحر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة، لذلك دفعنا واجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التى هى الآن أشد ما تكون رجاءً فى استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدى حزب الاستعمار، والتى تطلب إليه بحقها عليه أن يغضب لغضبها، ويقف فى صفها، فتنال بذلك غرضها، وإنه على ذلك قدير.

«وإننا نتشرف بأن نرفع عبارات الإخلاص إلى مقام عظمتكم الكريم.
«١٩١٩/٣/٢»

«توقيعات أعضاء الوفد»

وغنى عن البيان أن الوفد لم يتلق من السراى ردًّا على كتابه، ولم يكن له أى تأثير فى موقف السلطان، بل مضى فى سبيل تأليف وزارة جديدة تجعل خطتها مسايرة السياسة البريطانية.

احتجاج الوفد لدى معتمدى الدول

وأرسل الوفد فى يوم ٤ مارس إلى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر احتجاجًا قويًّا على السياسة الإنجليزية فى قطعها الطريق على الأمة إلى المؤتمر، وأشهدهم على المعاملة الجائرة التى تعامل بها مصر، ومبلغ الظلم الذى يصيبها من المطامع الاستعمارية، ولم يفته فى احتجاجه أن يلمح إلى ملابسات قبول استقالة الوزارة، وسعى السياسة البريطانية فى تأليف وزارة جديدة تعارض الأهداف القومية، قال:

«جناب المعتمد

«قضى الأمر، وبلغ العسف غايته، لم ينفع مصر أن كانت مشرقًا لأقدم أشعة المدنية فى العالم، ولا أنها زينت صحف التاريخ بآثار مجدها الخالد، لم ينفعها أن نالت حريتها من قبل بسفك دماء أبنائها، ولا أنها ما زالت دائبة يومًا بعد يوم من عهد محمد على الكبير إلى الآن على أن تستعيد المركز الذى لها حق الوجود فيه بين الأمم، لم ينفعها تقديمها لقضية الحلفاء أثناء الاقتتال أفيد أنواع المعونة تأثيرًا، وقيامها بذلك فى نفس الساعة التى افتتحت بريطانيا العظمى فيها الحرب بأشد ضروب التصرفات السياسية ظلمًا، وهو إعلانها الحماية، لم ينفعها ما لها من وحدة العنصر ونبوغ الطبقة الراقية فيها، وما عليه من الشغف بالنظام وتعشق الحرية، والتسامح العظيم، تلك الخصائص التى تجعلها جديرة بالاستقلال.

«إذن فكل شيء يجب أن يتوارى أمام مطامع الاستعماريين اللامتناهية!

«إن المصريين دون جميع الأمم التى غيرت الحرب مركزها السياسى هم وحدهم الذين بطشت بهم يد القوة، فحرمتهم حتى من حقهم فى إسماع صوتهم لمؤتمر السلام، ظلم صارخ يزيد فى إيلامه للأنفس ما يصلنا كل يوم من الأنباء عن المطالب القومية التى يعرضها للمؤتمر نواب الحجاز وأرمنيا وفلسطين وسوريا ولبنان، تلك البلاد التى كانت للأمس أيالات تركية.

«ها نحن أولاء محكوم علينا بالبكم، نملك فيه شكيمة الغيظ، وبالحزن المبرح، نلبس ثيابه حدادًا على حريتنا المسلوبة.

«إن الدولة التى تسومنا الخسف، ما لبثت أن قررت نهائيًا قطع الطريق علينا إلى المؤتمر، ساخرة بوعودها، كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى أن تفوت على الأمة فرصة نفيسة، وأن تعيى هم بنيها.

«إن الوزارة التى اندفعت بوطنيتها إلى انتهاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاك اللاحق بأقدس حقوقنا، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريًا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضروبًا عليها حتمًا أن تسير على برنامج يرمى إلى خنق البلد والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق.

«أبلغنا جنابكم من قبل أمانى البلاد ومطالبها، فمن الفضلة تكرير بيانها الآن، وغير خاف على جنابكم أيضًا جميع أساليب الدهاء المستعملة لابتلاع البلد بالمرة تحت ستار ما يسمونه إصلاحات سياسية وقضائية وإدارية، والذى نقصد الآن إنما هو أن نشهدكم على المعاملة الجائرة التى ترزأ بها مصر لكى تقولوا لحكومتكم إنه على الرغم من العهود التى التزمت بها إنجلتره على رءوس الأشهاد، وعلى الرغم من المبادئ التى أقرها الحلفاء بالإجماع، لا زال فى العالم أمة تتحكم فيها القوة الغاشمة لخدمة مصالح لا اتفاق لها مع دواعى المدنية وهى أقل اتفاقًا مع دواعى العدل والإنصاف».

وإذ كانت الصحف تحت الرقابة لقيام الأحكام العرفية، وكان محظورًا عليها نشر مثل هذه الرسائل، فقد أذاع الوفد كتابه إلى السلطان واحتجاجه لدى معتمدى الدول فى نشرات خاصة طبعها ووزعها على الجمهور فى القاهرة والأقاليم، وتناقلها الناس فى كل مكان، فأثارت حماستهم، وتوالت الوفود على بيت الأمة، ودارى الوزيرين المستقيلين، تعلن تأييدها للوفد والوزيرين، وتوالت الاحتجاجات إلى معتمدى الدول من الهيئات والطوائف المختلفة، وحمل البرق إلى مؤتمر الصلح رسائل الاحتجاج من مختلف هذه النواحى.

إنذار السلطة العسكرية لأعضاء الوفد
(٦ مارس سنة ١٩١٩)

رأت السلطة البريطانية فى احتجاجات الوفد المتوالية لدى معتمدى الدول تحديًا لها، وتشهيرًا بها وبتصرفاتها، وكشفًا لسوء نيتها لدى الدوائر الأوروبية، كما رأت فى كتابه إلى السلطان فؤاد، ونشر هذا الكتاب مع احتجاجاته لدى معتمدى الدول، إثارة للخواطر، وتحريضًا على المقاومة، وتعطيلا لتأليف وزارة تساير السياسة البريطانية، وكان المستر ملن شيتهام قائمًا بأعمال المعتمد البريطانى فى غيبة السير ونجت، فتشاور مع المستشارين البريطانيين فى الوزارات، واتفقوا رأيًا على أن يشيروا على حكومتهم بأخذ الأمور بالشدة، قبل أن يستفحل شأن الحركة، فوافقتهم على رأيهم، وعهدت إلى السلطة العسكرية إنفاذ هذه السياسة، وكان ظنها أن سياسة التهديد والعنف كفيلة بالقضاء على الحركة فى مهدها.

ففى يوم الخميس ٦ مارس سنة ١٩١٩ استدعى الميجر جنرال وطسن قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة رئيس الوفد وأعضاءه للحضور لمركز القيادة بفندق سافواى بميدان سليمان باشا فى الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم، فحضروا فى الموعد المذكور، وهناك ألقى عليهم القائد البلاغ الآتى باللغة الإنجليزية، وهذا تعريبه:

«علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة، وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة، وحيث أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية، لذلك يلزمنى أن أنذركم أن أى عمل منكم يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية».

وبعد أن أتم القائد إلقاء هذا الإنذار باللغة الإنجليزية وترجم إلى اللغة الفرنسية، أراد بعض أعضاء الوفد الكلام، فرفض سماع أى كلام قائلا: «لا مناقشة»، وتركهم وانصرف، وطلب الأعضاء أن يتسلموا نسخة من الإنذار، فسلمت لهم نسخة من الأصل الإنجليزى.

تلغراف الوفد إلى رئيس الوزارة البريطانية

لم يتراجع أعضاء الوفد أمام هذا الإنذار، وبادر سعد فى اليوم نفسه إلى إرسال برقية إلى المستر لويد چورچ رئيس الوزارة البريطانية، أنهى إليه فيها ما حدث، وختمها بقوله: «إن السلطة أنذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة، وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى، على أنها تجهل أننا نطلب الاستقلال التام، ونرى الحماية غير مشروعة، كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا واجبًا وطنيًّا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة، مهما كلفنا ذلك، وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدن حتى تفكروا فى حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب».

اعتقال سعد وصحبه
(٨ مارس سنة ١٩١٩)

رأت السلطة البريطانية إصرارًا من الوفد على موقفه، وتجلى ذلك فى برقيته إلى المستر لويد چورچ، فنفذت فى يوم السبت ٨ مارس ما هددت به، وألقت القبض فى عصر هذا اليوم على سعد زغلول باشا وثلاثة من صحبه، وهم محمد

محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا، وساقتهم إلى ثكنة قصر النيل حيث قضوا الليل بها، وفى اليوم التالى (٩ مارس) نقلوا إلى بورسعيد بقطار الساعة الحادية عشرة صباحًا، ومن هناك أقلتهم الباخرة إلى جزيرة مالطة التى اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلا.

وقد يتساءل المرء، لماذا اختارت السلطة الثلاثة الأعضاء الذين اعتقلتهم مع سعد؟ والجواب على ذلك أن السلطة العسكرية لم تكن تفكر طويلا فى تعليل لإجراءاتها، بل كان معظم هذه الإجراءات من يوم مصادرة توكيلات الوفد إلى اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة وليد الإرتجال والرعونة والاعتساف، وقد اعترف الإنجليز بعد ذلك أنهم كانوا – حتى من وجهة النظر البريطانية – جد مخطئين فى هذه الإجراءات، وأنهم لو أذنوا للوفد بالسفر إلى لندن أو إلى باريس منذ الساعة الأولى، لما قامت ثورة سنة ١٩١٩، ولكن تصرفاتهم الغشوم هى التى أدت إلى انفجار الثورة، أما اختيار أصحاب سعد الثلاثة الذين اعتقلوا معه، فأغلب الظن أنه راجع إلى أنهم يحملون رتبة الباشوية، فرأت السلطة أن تعتقلهم، ظنًا منها أن لقب الباشوية يجعلهم مع سعد أهم الأعضاء شأنًا، حقًا إن هذا التعليل كان يقتضى أيضًا اعتقال على شعراوى باشا، ولكن ربما لاحظوا أنه أكبر سنًا من زملائه، وهذا مما يسوغ استثناءه من الاعتقال، وعلى كل حال فهو العضو الوحيد من بين أعضاء الوفد الذى يحمل رتبة الباشوية ولم تعتقله السلطة العسكرية يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩.

استمرار الوفد فى الكفاح بعد اعتقال سعد وصحبه

لم توهن هذه الشدة عزيمة أعضاء الوفد، بل اجتمعوا عقب اعتقال سعد وصحبه، ورأس على باشا شعراوى الاجتماع بصفته «وكيل الوفد» وقرروا إرسال الكتاب الآتى إلى السلطان يعترضون فيه على ذلك التصرف الجائر، وعلى السياسة البريطانية التى صدر عنها، ويطلبون منه أن يقف إلى جانب الشعب فى هذه الأزمة، ويعتبون عليه فى لهجة بليغة موقفه منها، قالوا:

«يا صاحب العظمة

«يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى برفع ما يلى لمقام عظمتكم السامى:

«قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا، فلما فهمنا أن هذا ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم الأسيفة، وأنه حل لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يقبل تأليف الوزارة، ما دام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما على أمر سفر الوفد، عرضنا لسدتكم العلية متضرعين أن تتعرفوا رأى الأمة قبل البت نهائيًّا فى هذا الأمر، وأن تعيدوا النظر فى الخطة التى اختطها مستشاروكم، وأن تبدوا للأمة آية من آيات ما جبلتم عليه من حبها، فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لتنال غرضها، تضرعنا بذلك إلى مولانا، ولبثنا متطلعين بكمال الثقة فى أن ابن إسماعيل الجالس على عرش محمد على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل.

«غير أنه لم يمض إلا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى ٦ مارس، وأبلغتنا أنها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث، وأننا نلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية بمحاولة منع تشكيل الوزارة، وأنذرتنا بالعقاب العسكرى الشديد أن أتينا عملا يرمى إلى تعطيل سير الإدارة، ثم منعتنا من مناقشتها فى هذا البلاغ، لم تصب السلطة فى رأيها، فإن هذه الحماية باطلة، ولكل إنسان الحق المطلق فى أن يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية، وأما عدم نجاح الحكومة فى تشكيل الوزارة فإنما هو النتيجة الطبيعية للخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد، فإن كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة بلاده.

«لم يقف الأمر عند هذا الإنذار بل قبضت السلطة أمس على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا وإسماعيل صدقى

باشا، وزجوهم فى قصر النيل، ثم سيق بهم اليوم إلى بورسعيد، فإلى حيث لا نعلم، وذنبنا فى ذلك أننا نطلب حريتنا السياسية طبقًا للمبادئ الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة، والتى قبلتها إنجلترا نفسها، وبينا أننا لم نتعد حدود القانون، فلم نهج فى البلاد طائرًا، ولم نحرك ساكنًا، بل قبلنا توكيل الشعب إيانا أن نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون إنه لم يبق فى العالم شعب سيد وشعب مسود، بل العالم الإنسانى فى الإخاء الإنسانى سواء.

«على هذه الاعتبارات يصعب علينا يا مولانا أن نفهم مبررًا لهذه الخطة القاسية التى جرت عليها السياسة الإنجليزية تحت ثوب الأحكام العسكرية، تلك الأحكام التى لا ندرى ما يسوغ وجودها إلى الآن بعد الهدنة بأربعة أشهر، وبعد أن امتحنت مصر فى أشد ظروف الحرب حرجًا فلم يكن منها إلا طاعة للأوامر العسكرية من غير بحث، وإخلاء إلى سكينة لم يوجد مثلها فى بريطانيا العظمى نفسها.

«إليكم يا صاحب العظمة، وأنتم تتبوءون أكبر مقام فى مصر، وعليكم أكبر مسئولية فيها، نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسى، فإن شعبكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله، كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العلية أن تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيته العادلة.

«وإننا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات إخلاصنا إلى مقام عظمتكم الكريم».

٩ مارس سنة ١٩١٩ «توقيعات أعضاء الوفد»

وأرسلوا برقية إلى المستر لويد چورچ احتجوا فيها على اعتقال سعد وصحبه، وصارحوه أنهم ماضون فى سبيلهم وسيستمرون على الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر، وأرسلوا برقيات بهذا المعنى إلى معتمدى الدول الأجنبية.

* * *

الفصل الخامس

الثورة

لم يكد يترامى بنا نبأ القبض على سعد وصحبه، حتى أخذت سمات الغضب ترتسم فى محيط العاصمة، وتسرى منها إلى الأقاليم.

كانت روح السخط كامنة فى الجوانح، والنفوس مغيظة محنقة من تصرفات السياسة البريطانية، القديمة والحديثة، متحفزة للثورة على هذه التصرفات، وجاء هذا الحادث كالشرارة أشعلت النار فى النفوس المضطرمة.

كان هذا الاعتقال جديرًا بأن يهيج الخواطر، ويدفع الأمة إلى الثورة، لأنه حلقة من تصرفات جائرة اتخذتها السلطة البريطانية لإذلال الشعب، والحيلولة دون حقه فى الحياة، وقد بلغ التحدى لأمانيه غايته، بحيث يعد السكوت على ذلك رضاءً واستسلامًا، فجاءت الثورة معلنة أن الأمة لا ترضى بالذل والعبودية.

بدء الثورة
(الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩)

بدأت الثورة بمظاهرات سلمية ألفها الطلبة يوم الأحد ٩ مارس، إذ أضربوا عن تلقى الدروس، وخرجوا من مدارسهم، وساروا بادئ الأمر فى نظام وسكينة، تتقدمهم أعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر والوفد المصرى وسعد، وسقوط الحماية الإنجليزية.

كان طلبة مدرسة[1] الحقوق أول المضربين، فقد امتنعوا عن تلقى الدروس

---

(١) هكذا كان اسمها قبل أن تسمى «كلية» بعد إنشاء الجامعة، وكذلك شأن المدارس العليا جميعها.

منذ صبيحة هذا اليوم، واجتمعوا فى فناء المدرسة (بالجيزة)، يعلنون إضرابهم، فنصحهم المستر والتون ناظر المدرسة بالعدول عن الإضراب، وكان يخاطبهم بلطف، فلم يستمعوا لنصيحته، فاستدعى المستر موريس شلدون إيموس، نائب المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية، فجاء على عجل، وكرر عليهم النصح بالعودة إلى دروسهم، ودعاهم إلى ترك السياسة لآبائهم، فأجابوه إن آباءنا قد سجنوا؛ ولا ندرس القانون فى بلد يداس فيه القانون، فرأى المستشار أن لا سبيل إلى إقناعهم، وقفل راجعًا، وغادر الطلبة مدرستهم، وتوجهوا إلى مدرسة المهندسخانة، ثم إلى مدرسة الزراعة، وكلتاهما بالجيزة، فخرج معهم طلبة المدرستين، ثم ساروا جميعًا يهتفون بحياة مصر وحياة سعد، وذهبوا إلى مدرسة الطب بشارع قصر العينى، فأراد ناظرها الدكتور كيتنج أن يحول بينهم وبين تلاميذها، فرده هؤلاء، وحصلت بينه وبينهم مشادة سقط فيها إلى الأرض، وخرجوا وانضموا إلى إخوانهم، وذهب الجميع إلى مدرسة التجارة العليا بشارع المبتديان، وانضم إليهم طلبتها أيضًا، وبعد أن غادروها، سار الطلبة جميعًا متظاهرين هاتفين، وقصدوا ميدان السيدة زينب، وقبل أن يبلغوه أدركهم رجال البوليس فأحاطوا بمئات منهم، وأخذوهم إلى قسم السيدة، وفى ذلك الوقت أى بعد الظهر بقليل وصلت قوة «بلوك الخفر» مشاة وفرسانًا، آتية من المحافظة بقيادة الضابط أرشر وكيل الحكمدار، فأرادوا صرف الطلبة إلى بيوتهم، فأبوا، فهددوهم باعتقالهم فى المحافظة، فلم يذعنوا، واقتادهم رجال البوليس من قسم السيدة إلى المحافظة (بباب الخلق)، مارين بشارع الخليج، يحف بهم إخوانهم، وفى طريقهم انضم إليهم طلبة مدرسة التجارة المتوسطة ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى والإلهامية الثانوية وغيرها من المدارس التى سرت فيها روح الإضراب، واختلط الجمهور بطلبة المدارس، وساروا معهم متظاهرين، ولما وصل الطلبة المحجوزون إلى قنطرة الذى كفر، داس حصان أحد الجنود على رجل أحد الطلبة، فنبهه الطالب إلى أن يحذر دوس الطلبة، فلم يكن من الجندى إلا أن ضربه، فغضب الطلبة لزميلهم، وانضمت إليهم العامة، وانهالوا على الجندى ضربًا بالحجارة فحصل هرج ومرج، وفر

الجندى، وتبعه بعض الجنود، فانصرف كثير من الطلبة إلى بيوتهم وسط هذا الاضطراب، واستمر المتظاهرون سائرين حتى باب الخلق أما بقية الطلبة المحجوزين وعددهم نحو ٣٠٠ طالب، فقد حبسوا بالمحافظة، وساقوهم ليلا إلى القلعة.

وغص ميدان باب الخلق بالمتظاهرين، منذ وصل الطلبة المحجوزون، فأعد الحكمدار رسل بك قوة من «بلوك الخفر» مسلحين بالعصى طاردت المجتمعين، وأخلت منهم الميدان بعد جهد شديد استمر عدة ساعات.

وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى، وبخاصة المدارس الثانوية، لم يعلموا بمظاهرة ذلك اليوم، فلما علموا بها اتفقت كلمة جميع الطلبة فى جميع المدارس على الاضراب فى اليوم التالى وتأليف مظاهرة تضمهم جميعًا.

كان يوم ٩ مارس أول أيام الثورة، وهو وإن كان يومًا عصيبًا، واعتقل فيه من اعتقل من الطلبة، إلا أنه لم تسفك فيه دماء، ولذلك يمكن القول بأنه انتهى بسلام.

الاثنين ١٠ مارس – أول القتلى والجرحى

وفى اليوم التالى – الاثنين ١٠ مارس سنة ١٩١٩ – كان جميع طلبة المدارس والأزهر قد أضربوا عن دروسهم، وأعلنوا الإضراب العام، وألفوا مظاهرة كبرى، انضم إليهم فيها من صادفهم من أفراد الشعب، فسار الجميع فى روعة ومهابة، مخترقين شوارع القاهرة وميادينها، ومروا بدور المعتمدين السياسيين هاتفين بحياة مصر والحرية والوفد، ومنادين بسقوط الحماية.

كان فى هذا اليوم أول القتلى والجرحى، ذلك أنه حينما مر المتظاهرون بشارع الدواوين، حضرت شرذمة من الجنود البريطانيين لحراسة دواوين الحكومة، فأطلق الجند بعض طلقات نارية على المتظاهرين أصابت بعضهم، وقد اختلف الرواة فى هل حدثت إصابات قاتلة فى هذا اليوم أم فى اليوم الذى

يليه؟ فذهب بعضهم إلى أنه لم يحصل قتل فى يوم الإثنين، وأن ابتداء القتلى والجرحى كان فى يوم الثلاثاء ١١ مارس، وأكد بعضهم أن أول القتلى والجرحى كان فى يوم الاثنين ١٠ منه، وقد تحققنا صحة هذه الرواية بالرجوع إلى دفاتر وفيات أقسام العاصمة فى شهر مارس سنة ١٩١٩، فرأينا فى دفتر وفيات قسم السيدة زينب، قيد وفاة (مصرى مجهول) – ولعله رمز إلى الشهيد المجهول أو المصرى المجهول – وغلام مجهول يوم ١٠ مارس بمستشفى قصر العينى، وأنهما «أصيبا فى حادثة مظاهرة»، فتحقق لنا من هذا القيد إن حوادث القتل فى المظاهرات السلمية بدأت يوم الاثنين ١٠ مارس.

حدث الإضراب العام بالمدارس فى ذلك اليوم، من غير تدبير ولا تحريض، فكان إجماعيًّا، وكان طبيعيًّا، لا مصطنعًا ولا حزبيًّا، بل منبعثًا من قلوب مفعمة بالإخلاص للوطن، ولا غرض لهم سوى الوطن، وكذلك كانت مظاهرتهم، وإن تخلل تلك المظاهرة الكبرى بعض حوادث لم يكن من الميسور منعها، فقد تعدى بعض المتظاهرين على قطر الترام فأتلفوا كثيرًا منها، وتعطل سيرها، واعتدوا على واجهات بعض المحلات التجارية المملوكة للأجانب، وحطموا زجاجها، كما حطموا مصابيح بعض الشوارع، واقتلعوا الأشجار فى بعضها، وقد استاء الطلبة من وقوع هذه الحوادث فبادروا فى اليوم التالى إلى إذاعة منشور فى الصحف العربية والأوروبية يعربون فيه عن أسفهم لما وقع من الاعتداء، ويدعون إلى الإقلاع عنه، قالوا فيه:

«إلى الشعب المصرى الكريم. يستحلف طلبة المدارس العالية جميع مواطنيهم الأعزاء باسم مصر البلد الأمين، أن ينفذوا ما يوجهونه إليهم اليوم من الرغبة الشديدة فى التزام الهدوء والسكينة التامة، فإن مركز مصر يتطلب ذلك، فمن كان مصريًّا صميمًا فليلب هذه الدعوة الصادقة، وإن خير وسيلة لتحقيق الغرض المقصود هى اجتماع القلوب على محبة البلاد فى إخلاص تام، والذى يلجأ إلى مثل ما حدث مما يؤسف له كثيرًا، نكون بريئين منه، وكذلك مصر والمصريون».

ولم يكتفوا بذلك، بل نشروا بيانًا للأجانب يكررون فيه أسفهم على ما وقع من حوادث الأعتداء، ويطمئنونهم على مصالحهم، قالوا: «إلى حضرات إخواننا ومواطنينا الأجانب، قد تأسفنا نحن معاشر الطلبة المصريين مما وقع من الغوغاء عند قيامنا بمظاهراتنا السلمية التى ما قصدنا بها إلا إظهار عواطفنا وشعورنا مع محبتنا لمواطنينا الأجانب الأعزاء، وهكذا فلنكن أحباء كما عشنا مدى الأزمان».

الثلاثاء ١١ مارس

وفى يوم الثلاثاء ١١ مارس، استمر إضراب الطلبة، وتعطل سير الترام، وأضرب سائقوه وسائقو سيارات الأجرة (التاكسى)، وقلت عربات الأجرة واضطرب سير مركبات الأمنيبوس، وكان مسيرها من قبل محصورًا فى خطوط ضيقة، فتعطلت المواصلات فى جميع أنحاء العاصمة، وأقفل معظم التجار متاجرهم وأقفلت البيوت المالية أبوابها، وتجددت المظاهرات تطوف أنحاء المدينة، حتى صارت فى شبه مظاهرة عامة.

ولما رأت السلطة العسكرية كثرة المظاهرات واتساعها وتشعبها فى مختلف الأحياء، أصدر القائد العام فى هذا اليوم امرا بمنع المظاهرات وإنذار من يخالفون هذا الأمر بالمحاكمة العسكرية، وقد نشر الأمر فى الصحف، وألصق على الجدران فى الشوارع والميادين، وهذا نصه:

«جناب قائد عموم القوات فى القطر المصرى يلفت الجمهور إلى أنه لما كانت البلاد لا تزال تحت الأحكام العرفية فلا يجوز القيام بأى اجتماع عمومى أو أية مظاهرة، وكل شخص يخالف هذا الأمر يحاكم بصفة مستعجلة».

وأخذت السرايا (الدوريات) البريطانية تطوف الشوارع والميادين لتنفيذ هذا الأمر، وسار الجند بأسلحتهم ومعداتهم من بنادق وحراب وسيارات مصفحة وأخرى مجهزة بالمدافع الرشاشة لقمع المظاهرات، وأطلقوا النار على من صادفهم من المتظاهرين، وكان أول مصادمة بين الجنود البريطانيين

والمتظاهرين، فى هذا اليوم، بميدان باب الحديد على مقربة من كوبرى شبرا الممتد فوق السكة الحديدية، ثم فى شارع عماد الدين.

وقد عرفنا من أسماء الشهداء فى هذه المصادمة اسم كل من: محمد عزت البيومى، عبد الفتاح محمود جاد. طلبة حسن. وقد توفوا بقصر العينى بسبب ما أصابهم من الجروح النارية.

وإلى هذه المظاهرات أشارت السلطة العسكرية فى بلاغاتها الرسمية التى أصدرتها عن بعض حوادث الثورة، بقولها ما تعريبه «نظم الطلبة فى القاهرة مظاهرة يوم ١١ الجارى، فانتهز الرعاع (كذا كانت تسمى المتظاهرين) فى الحال هذه الفرصة للتدمير والنهب؛ فتدخل الجنود ومنعوا هذا العمل، وحدثت مشاغبات صغيرة مختلفة فى هذا اليوم والأيام التالية قمعت بأقل ما يمكن من استخدام القوة؛ فلم تحدث غير ست وفيات، وإحدى وثلاثين إصابة منها ٢٢ بنيران البنادق».

وهذا الإحصاء أقل من الحقيقة.

وليس صحيحًا قول البلاغ بحصول نهب وتدمير فى هذا اليوم، ولا أن هذا النهب والتدمير قد استدعيا تدخل الجنود، بل إن تدخلهم وإطلاقهم النار إنما كان لقمع المظاهرات فى ذاتها.

وقد قابل الشعب النار بشجاعة واستبسال، فلم يرهب رصاص البنادق والمتراليوزات، واستمر فى مظاهراته، على الرغم مما اكتنفها من الحوادث الدموية.

أول شهداء الشباب فى الثورة

المتواتر على ألسنة رواة الحوادث عن الثورة أن الشهيد الأول من شهداء الشباب هو المرحوم مصطفى ماهر أمين، على أن التحقيق قد انتهى بى إلى أن أول هؤلاء الشهداء هو المرحوم محمد عزت البيومى، وكان طالبًا، وكان مقتله

يوم الثلاثاء ١١ مارس فى المصادمة التى حدثت بين المتظاهرين والجنود البريطانيين على مقربة من كوبرى شبرا، وهى المصادمة التى تقدم ذكرها، واطلعت على اسمه فى دفتر وفيات قسم السيدة زينب، إذ قيدت وفاته يوم ١١ مارس «نتيجة جروح نارية» هو ابن المرحوم الأستاذ عبد المجيد البيومى المحامى الشرعى بالمنصورة، وابن خالة صديقى الأستاذ محمود العمرى، وقد حدثنى عن مقتله فى مظاهرة ١١ مارس، وأخبرنى أنه أهدى مكتبة الجامعة هدية نفسية من الكتب كتب عليها إنها مهداة إلى روح ذلك الشهيد.

أما المرحوم مصطفى ماهر أمين، فكان مقتله يوم ١٩ مارس، وهو ابن المرحوم حافظ أمين مأمور مركز جرجا السابق، وكان طالبًا بالسنة الثالثة بالمدرسة السعيدية الثانوية، ولم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، وقد أصيب يوم ١٩ مارس برصاص الجنود البريطانيين فى مظاهرة بجهة الأزهر، ونقل إلى مستشفى عباس (الذى كان بشارع عابدين) حيث أسلم الروح يوم ٢١ منه، وشيعت جنازته فى موكب رهيب سار فيه طلبة المدارس العالية والأزهر وجموع كثيرة من مختلف الطبقات، ولف النعش بعلم مصرى كتب عليه «ليحيى الاستقلال - شهيد الحرية»، وحمل النعش أربعة من طلبة مدرسة القضاء الشرعى، وسارت الجنازة من شارع ممتاز بالبغالة، حيث منزل الشهيد، ومرت بمختلف الشوارع إلى شارع قصر العينى ثم إلى مدافن زين العابدين (زينهم) حيث ووری التراب، وقبره معروف هناك، وكان حزن الناس عليه شديدًا.

وكنت أعرف والده، إذ كان بعد أن اعتزل خدمة الحكومة وكيلًا لتفتيش إحدى الدوائر فى السنبلاوين، وكانت بينى وبينه مودة، وكان يزورنى ويحدثنى عن ولده الشهيد، ويفخر باستشهاده فى ميدان الجهاد، ووعدته بالكتابة عنه، وتسجيل بطولته فى تاريخ الثورة.

الأربعاء - ١٢ مارس

استمرت المواصلات معطلة فى العاصمة، وصار الناس يقطعون المسافات

الشاسعة سيرًا على أقدامهم، أو راكبين الحمير والدواب لمن يستطيعون الحصول عليها، وتجددت المظاهرات، فأطلق الجنود البريطانيون على المتظاهرين الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة، فقتل عدد منهم، وكان أكثر القتل فى طلبة الأزهر إذ كانوا يسيرون فى مظاهرة من ناحية المجزر إلى شارع خيرت، وأخرجت شركة الترام من مخزن شبرا قطارين من قطاراتها لتسييرها إلى العتبة الخضراء بحراسة الجنود وقيادة بعض مفتشى الترام الأجانب، ولكن الجمهور هجم عليهما، فعادا ولم يخرج سواهما..

ونشر إحصاء رسمى عن عدد القتلى والجرحى فى المظاهرات من ابتدائها إلى هذا اليوم (١٢ مارس)، وهى كما يأتى:

قسم الموسكى ٨ جرحى. قسم السيدة زينب قتل واحد و٦ جرحى. قسم عابدين ٣ قتلى و١٦ جريحًا. قسم الأزبكية قتيلان وجريح.

فالجملة ٦ قتلى و٣١ جريحًا، وهو إحصاء أقل من الحقيقة، لأن بعض الجرحى لم يبلغوا عن إصابتهم، وبعض القتلى لم يحصل التبليغ عنهم.

الخميس – ١٣ مارس

استؤنفت المظاهرات، ووقع أكثرها فى الحلمية والغورية والظاهر وشبرا، وأهمها مظاهرة قامت أمام مسجد الحسين رضى الله عنه، مؤلفة من طلبة الأزهر، ساروا بموكبهم إلى الغورية فالحلمية الجديدة، وهناك التقوا بجمهور آخر من طلبة المدارس العالية والخصوصية والثانوية، وساروا إلى المحكمة الشرعية بشارع نور الظلام، فاشتد الزحام، وأمرت المحكمة قضاتها وموظفيها بالانصراف ووقفت أعمالها، وأطلق الجنود الرصاص على مظاهرات هذا اليوم، ورابطت قوات بريطانية على مداخل الوزارات والمصالح الأميرية وفى محطة العاصمة.

تهديد الموظفين

خشيت القيادة البريطانية أن تسرى روح التظاهر والإضراب من الطلبة والعمال إلى موظفى الحكومة، ففى هذا اليوم (١٣ مارس) أنذرتهم السلطة العسكرية باجتناب مناصرة الحركة، وأصدرت لذلك بلاغًا نشرته الصحف يوم ١٤ مارس، قالت فيه:

«جناب القائد العام للقوات فى القطر المصرى ينبه جميع مستخدمى الحكومة باجتناب الحركات السياسية، وبالاستمرار فى محال أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية، ويعلن الجميع أن كل من يحاول أن يتعرض لهم أو يؤخرهم فى أداء الأعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية».

الجمعة - ١٤ مارس

تجددت المظاهرات يوم الجمعة، وتجدد الاعتداء عليها من الجنود البريطانيين، وكان أكثر الاعتداءات فظاعة ما وقع فى جهة سيدنا الحسين. ذلك أنه بينما كان الناس خارجين من صلاة الجمعة بمسجد الحسين إذ جاءت سيارتان مدرعتان إنجليزيتان، وأخذ من فيها من الجند يطلقون الرصاص على المصلين وهم خارجون من المسجد، وقد ظنوا أنهم متظاهرون، والحقيقة أنهم كانوا منصرفين من المسجد وكان منشأ حضور السيارتين أن صيدليًّا فى هذه الجهة رأى شجارًا أمام صيدليته، فاستدعى البوليس بالتليفون لفض الشجار، فجاءت القوة البريطانية، وكانت المشاجرة قد انتهت، فلما رأوا المصلين خارجين من المسجد فى حشد كبير كعادتهم أطلقوا عليهم الرصاص من غير تحقيق أو إنذار أو تحذير، فوقع أكثر من ثلاثين مصابًا بلغ عدد القتلى منهم اثنى عشر وعدد الجرحى أربعًا وعشرين، واستولى الفزع على الناس من جراء هذا الاعتداء الوحشى، وسالت الدماء غزيرة أمام المسجد الحسينى، فكان لذلك وقع أليم فى النفوس.

ووقعت فى هذا اليوم مظاهرتان أخريان فى شارع عباس (الملكة نازلى – الآن نهضة مصر) والسيدة زينب، فرقها الجند البريطانيون بالمدافع الرشاشة، وبلغ عدد قتلى مظاهرة السيدة زينب ثلاثة عشر قتيلاً وعدد الجرحى سبعة وعشرين، وإلى ذلك يشير بلاغ السلطة العسكرية بقوله: «وفى يوم ١٤ مارس أطلق الغوغاء النار على نقطة عسكرية فى قسم السيدة زينب فقابلت النقطة النار بالنار فقتلت ١٣ وجرحت ٢٧».

وقد عرفنا من أسماء الشهداء فى ذلك اليوم اسم كل من: خليل مصطفى من الوايلية الصغرى. محمد محمد المرعشلى من الباطنية بالدرب الأحمر. محمد سيد عبد الرسول من الجمالية. حسنين يوسف من الجمالية. محمد سلام منصور من الدرب الأحمر. أحمد حسن السرجانى من الدرب الأحمر. محمد جبريل من الجمالية (العطوف). محمود محمد القروى من باب الوزير. منصور حسين من الدرب الأحمر. همام على من الدرب الأحمر. السيدة حميدة خليل من كفر الزغارى بالجمالية. محمد على غزلان من الباطنية بالدرب الأحمر. محمد مطاوع من قصر الشوك بالجمالية. إبراهيم حامد من حوش قدم بالدرب الأحمر.

وانفرد الجنود البريطانيون (بادئ الأمر) بقمع المظاهرات، وجرد جنود البوليس المصرى من أسلحتهم عدا العصى، وذلك خشية انضمامهم إلى المتظاهرين.

إضراب المحامين – ١١ مارس

أضرب المحامون عن عملهم إعلاناً لاحتجاجهم على الحالة التى وصلت إليها البلاد، وابتدأ إضرابهم يوم ١١ مارس، إذ اجتمعوا من تلقاء أنفسهم فى هذا اليوم بقاعة المحامين بمحكمة استئناف مصر، وقرروا الإضراب، ووقعوا على عرائض بهذا المعنى، هذا نصها: «أجمعت الأمة المصرية على طلب استقلالها والسعى لدى مؤتمر السلام للاعتراف بهذا الاستقلال. ولكن الحكومة

الإنجليزية رأت أن ذلك لا يتفق مع مصالح حزب الاستعمار البريطانى فمنعت المصريين الذين انتدبوا للقيام بهذه المهمة من السفر ولم تكتف بذلك، بل عمدت إلى طريقة الإرهاب، فقبضت على أربعة منهم، وأودعتهم السجن. وبما أن هذا العمل اعتداء على حرية أمتنا. وحرمان لها من أسماع صوتها لذلك نعلن احتجاجنا نحن المحامين الموقعين على هذا بامتناعنا عن العمل ونطلب نقل أسمائنا من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين».

وأقر مجلس نقابة المحامين هذا الإضراب وأصدر القرار الآتى[٢]:

«اجتمع مجلس نقابة المحامين بمركز النقابة الساعة ١٢ الظهر من يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩ برئاسة الأستاذ أحمد لطفى بك وعضوية حضرات الأساتذة: الشيخ على ناصر ومحمد بك حافظ رمضان وأحمد بك مصطفى وادوار قصيرى وأحمد الديوانى ومحمد زكى على وعبد الحليم البيلى وإسماعيل زهدى سكرتير المجلس. ورأى أن يضم إليه فى مداولاته رءوس المحامين الموجودين بمحكمة الاستئناف وقت انعقاده وضم إليه فعلاً حضرات: محمد بك محمود خليل ومحمد بك يوسف ونصر الدين أفندى زغلول ومحمد بك رشاد وراغب بك وهبه وإمام بك فهمى وأحمد بك رمزى وعبد العزيز بك مليكه ومحمد بك رمضان وعبد الرحمن بك الرافعى ومحمود بك بسيونى ومحمد بك إمام. والأساتذة: محمد كامل حسين وعبد السلام ذهنى ومحمد كامل البندارى وميخائيل جرجس ومحمد فؤاد حسنى وعبد الحميد حمدى. وبعد المداولة رأى المجلس أن لكل محام الحق فى نقل اسمه من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين طبقًا لنص المادة ٥٣ من اللائحة. بناءً عليه قرر المجلس بإجماع الآراء:

أولاً: رفع هذا القرار لرئاسة محكمة الاستئناف مصحوبًا بعرائض طلب نقل الاسم من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين.

---

(٢) نقلناه بنصه من مضبطة مجلس نقابة المحامين.

ثانيًا: مخابرة رئاسة المحاكم الابتدائية ولجان المحاماة الفرعية والنقابة المختلطة والشرعية بذلك».

وقرر المجلس أيضًا انتداب عدد من المحامين عينوا بأسمائهم لكى يحضر منهم اثنان فى كل محكمة ابتدائية أو جزئية لإثبات الإضراب فى محاضر جلسات المحاكم احتجاجًا على الحالة الحاضرة وللحضور عن المحامين الموكلين وطلب التأجيل فى جميع قضاياهم لإعلان تنازلهم عن توكيلاتهم، وإذا رفضت المحكمة الطلب فلا ينسحب المحامى ولا يترافع بل يصر على طلب التأجيل للسبب المذكور.

وقد نفذ المحامون قرار الإضراب، ووافق معظم القضاة على إثبات الإضراب فى محاضر الجلسات وتأجيل القضايا.

كان لهذا الإضراب أثره فى نجاح الثورة، إذ كان بمثابة دعوة عملية إلى طوائف الشعب للإضراب العام، وهى دعوة لها قيمتها لصدورها عن طائفة ممتازة تحمل علم القانون وتفهم الحقوق العامة والخاصة، فكان إضرابها استهانة بسلطان الحكومة، ومجاهرة لها بالسخط والعداء وتحريضًا للشعب على الانتقاض عليها، وقد انضم معظم أصحاب القضايا إلى هذه الحركة، وأخذوا يطلبون هم التأجيل أيضًا.

فطنت السلطة العسكرية إلى ما فى هذا الإضراب من بث روح الثورة، فأوعزت إلى وزارة الحقانية بالعمل على إحباطه، فأصدرت منشورًا إلى المحاكم بتوقيع وكيل الوزارة بعدم الموافقة على هذا الإضراب، قالت: «إذا طلب المحامون التأجيل أو تنازلوا عن التوكيلات لأسباب لم تكن شخصية محضة أو لا ارتباط لها بالدعوى والوزارة ترى أن تشير على القضاة بأن يلفتوا نظر المحامين إلى خطورة المسئولية التى أخذوها على عاتقهم، فإذا أصر المحامون فهى تشير بشطب الدعاوى الابتدائية إذا لم يقبل الخصوم المرافعة فيها، أما الدعاوى الاستئنافية فللقضاة أن يختاروا التوقيف أو تأجيل الدعوى وذلك

مراعاة لمصلحة الخصوم الغائبين، وأما ما يختص بالجنح والمخالفات فلا يقبل التأجيل مطلقًا إلا لأسباب جوهرية أو بناء على طلب المتهم».

ولم يعمل معظم القضاة بهذا المنشور، وسايروا الإضراب، وأصر المحامون على إضرابهم وزادوا على موقفهم بأن قدموا طلبات إجماعية إلى رئاسة محكمة الاستئناف بنقل أسمائهم إلى جدول المحامين غير المشتغلين.

ولما استفحل إضراب المحامين، أجتمع المستر إيموس نائب المستشار القضائى لوزارة الحقانية بيحيى باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف يوم ١٥ مارس، للنظر فى وضع حد له، وانتهيا إلى أن يكتب كل منهما خطابًا إلى الاستاذ عبد العزيز فهمى بك نقيب المحامين ينبهان فيه إلى أن العمل الذى عملته النقابة والمحامون من الإضراب يضر بسير العدالة، وطلبا من النقيب ومن النقابة نصح المحامين الذين قدموا طلبات إلى رئاسة محكمة الاستئناف بنقل أسمائهم إلى جدول المحامين غير المشتغلين، أن يعدلوا عن هذا الامتناع حرصًا على العدالة وشرف المهنة، وإلا فالحكومة تتخذ الإجراءات اللازمة.

فاجتمع مجلس النقابة يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩، وحضر الاجتماع جمع من المحامين بلغ عددهم ١٣٠ محاميًا، وتباحثوا جميعًا فى الرد على كتاب نائب المستشار القضائى، فقرروا الرد عليه بأنهم فى إضرابهم لم يخرجوا عن قانونهم وأن موكليهم يشاركونهم فى إضرابهم، وأنهم بعد أن تلوا الخطاب لم يجدوا فيه ما يحملهم على عدم التمسك بقرارهم الأول.

واستمرت حركة نقل أسماء المحامين إلى جدول غير المشتغلين، فأرسلت الطلبات القديمة والجديدة إلى رئاسة محكمة الاستئناف وعليها توقيعات نحو ٣١٩ محاميًا.

وأخذ مندوبو النقابة يطلبون التأجيل لهذا السبب إن لم يجب طلب التأجيل للإضراب.

ولما لم تستطع الحكومة حمل المحامين على العدول عن الإضراب أصدر

القائد البريطانى العام فى ١٧ مارس إعلانًا بوقف سريان كل نص من نصوص القانون يقتضى حضور محام أمام المحاكم الأهلية فى أى دعوى جنائية كانت أو غير جنائية وأجاز للمحكمة فى هذه الحالة أن تنظر وتفصل فى الدعاوى ولو بغير حضور محام، ولها عند الضرورة ندب عضو من أعضاء النيابة العمومية أو أى شخص تتوافر لديه المعلومات القانونية للدفاع عن الخصوم، وأن يسرى هذا الأمر على كل دعوى تنازل فيها المحامى عن توكيله فيها، وأجاز لكل شخص من المتقاضين فى الدعاوى الجنائية أن يوكل عنه من يشاء للقيام بالدفاع عنه. ونص على أن كل لجنة ملحقة بالمحاكم الأهلية يقتضى القانون عضوية محام أو أكثر فيها (كلجان قيد المحامين أو تأديبهم)، تعتبر مشكلة تشكيلاً قانونيًا بغير حضور المحامين إذا حل القضاة محلهم فيها.

وأرسلت رئاسة محكمة الاستئناف فى ٢٤ مارس إلى جميع المحامين الذين طلبوا نقل أسمائهم إلى جدول غير المشتغلين كتابًا تطلب فيه من كل منهم أن يبين إذا كان لا يزال مصرًا على هذا الطلب أو يعدل عنه، وطلبت منهم الجواب قبل يوم السبت ٢٩ من مارس المحدد لانعقاد لجنة قبول المحامين.

واجتمعت لجنة قبول المحامين يوم ٢٩ مارس برئاسة يحيى إبراهيم باشا رئيس المحكمة وعضوية أحمد طلعت باشا النائب العام والمستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف بالنيابة عن المستر هالتون وكيل المحكمة وإبراهيم الهلباوى بك وأحمد لطفى بك عن نقابة المحامين، وقررت تأجيل النظر فى طلبات نقل المحامين أسماءهم إلى جلسة تعقد يوم ٦ أبريل، وبنت قرارها على صعوبة المواصلات وتعذر وصول أجوبة كثير من المحامين المقيمين فى الأقاليم على كتاب المحكمة.

إضراب المحامين الشرعيين

وحذا المحامون الشرعيون حذو زملائهم الأهليين، فأضربوا على طريقتهم وأوفدوا بعضهم لطلب التأجيل فى القضايا للتنازل عن توكيلاتهم.

وقد حدث إضرابهم يوم السبت ١٥ مارس، وبدأ أمام المحاكم العليا الشرعية حين عقد الجلسة، فحدث أخذ ورد بين الشيخ محمد ناجي رئيس المحكمة العليا، ونقيب المحامين الشيخ محمد عز العرب بك فى سبب التأجيل، وفى أثناء الحوار اقتحم المتظاهرون المحكمة، وأمروا القضاة والعمال بالخروج، فتعطلت الأعمال، وأجلت القضايا لعدم انتظام الجلسات، وجاء المتظاهرون بعربة رئيس المحكمة العليا، ودعوه إلى ركوبها فركب فيها، وركب معه بعض المتظاهرين، وأحاطوه بالرعاية والاحترام، ونشروا علمًا مصريًا على رأسه وأوصلوه إلى بيته سالمًا، ووقف العمل فى المحكمة الشرعية، وأغلقت أبوابها، وجاء على الأثر رجال البوليس وكانت الجماهير محتشدة بالقرب من المحكمة فأطلق عليها البوليس العيارات النارية المملوءة بالرش والبارود، وأصيب أثنا عشر غلامًا فى أرجلهم.

السبت ١٥ مارس - إضراب عمال العنابر

استمرت المواصلات معطلة، وضاعفت السلطة العسكرية قواتها فى حى سيدنا الحسين والأحياء الوطنية عامة بعد المجزرة التى وقعت فى اليوم الماضى(١٤ مارس)، ورابطت سرايا (دوريات) من الجنود البريطانيين فى مداخل الأحياء القريبة من الأزهر كالتبليطة والغورية والصنادقية والكحكيين، ووقفت سرايا أخرى فى مداخل شارع الجواهرجية المؤدى إلى الصاغة، وشارع الشنوانى، وشارع السكة الجديدة، والموسكى، كل ذلك لمنع التجمهر والمظاهرات، ووقعت مع ذلك مظاهرات فى جهات الحسينية والظاهر وشارع عباس (نهضة مصر)، وساد القلق بين التجار، فلم يفتحوا محالهم عدا أصحاب المتاجر الصغيرة.

وعهدت السلطة إلى جنود بلوك الخفر من حملة العصى الغليظة المساهمة فى منع المظاهرات، ولما كان هؤلاء الجنود يقومون من قبل بحراسة أقسام البوليس ومصالح الحكومة، فقد استعيض عنهم فى هذه المهمة بجنود الأورطة الثامنة المصرية.

وفى هذا اليوم أضرب عمال عنابر السكك الحديدية، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل، وهؤلاء العمال يشتغلون فى القطارات، وبدونهم يتعطل سيرها، وعمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من امبابة، فتعطلت قطارات الوجه القبلى.

وكان مما عجل بهذا الإضراب أن الحكومة الحقت بعض الجنود الإنجليز بهذه العنابر لتمرينهم على مختلف الصناعات، فاعتقد العمال أن الحكومة تقصد إحلال هؤلاء الجنود محلهم، فهاجوا واضربوا، وحاولت الحكومة تهدئة خواطرهم، وإبعاد هذه الظنون عن أفكارهم، فلم تفلح، وظل العمال مضربين، وأرسلت السلطة العسكرية القوات المسلحة إلى حى السبتية والعنابر لحفظ النظام وتشتيت المظاهرات، ومنعت الاتصال بين العمال والمتظاهرين فى الأحياء الأخرى.

المحاكم العسكرية

أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية، أخذت تنعقد منذ ذلك اليوم فى قسم الأزبكية لمحاكمة المقبوض عليهم فى اليوم الأول للثورة، واستمرت فى الأيام التالية تحاكم من يقبض عليهم فى المظاهرات، وكانت أحكامها تصدر بالحبس أو الجلد، أو أيهما معًا أو الغرامة، ومن نموذج أحكامها أنها قضت بعقاب محمود أفندى زكى الميكانيكى بالحبس مع التشغيل شهرين لأنه كان حامل العلم فى مظاهرة. وصالح رياض بالحبس مع التشغيل ثلاثة أشهر لأنه كان حامل العلم فى مظاهرة أخرى. ومحمود مدكور من طلبة الأزهر بالسجن ثلاثة أشهر وجلده عشر جلدات. ومحمد حسن الصانع بالجلد خمس جلدات. وصادق حسن الصانع بالسجن شهرًا وجلده عشر جلدات لكسرهم زجاج الشوارع. وحسن الفكهانى التاجر بالغورية بالسجن ثلاثة أشهر لتوزيعه منشورات باللغة الفرنسية. وحسن عبد الباقى التمرجى بجنيه غرامة أو السجن أحد عشر يومًا لتمزيقه منشورًا للسلطة العسكرية. ولما كثرت قضايا

المظاهرات أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية أخرى فى قسم الخليفة لمحاكمة المتظاهرين، ومحكمة عسكرية فى بنها، وأخرى فى القناطر الخيرية.

الأحد ١٦ مارس

استمرت المواصلات معطلة داخل المدينة وخارجها، على أنه قد سير بعض قطارات الترام فى شبرا وشارع بولاق، وفى الطريق المؤدية إلى ميدان الألعاب بالجزيرة، وكانت الجنود الإنجليز تحرس هذه القطارات فى سيرها، بيد أن الجمهور أعرض فى الجملة عن ركوبها من تلقاء نفسه مدفوعًا إلى هذا الإمتناع بفطرته، إذ كان يعد مقاطعتها عملاً وطنيًا، وآثر عليها السير على الأقدام أو الركوب فى عربات (الكارو)، فراجت رواجًا عظيمًا فى هذه الأيام، وصار من المناظر المألوفة التى لا تخلو من الفكاهة أن يركبها قوم من الطبقات الممتازة، ويجلسون فيها إلى جانب ركابها العاديين، ويتبادلون الروايات عن الثورة وأنبائها، ويتبسطون فى الأحاديث عن شئون البلاد وأحوالها العامة.

وتجددت المظاهرات فى ذلك اليوم، وعمت أحياء المدينة، وكانت الحركة قوية فى الأحياء الوطنية العامة، كحى الأزهر وسيدنا الحسين والسيدة زينب والحسينية وباب الشعرية والجمالية وغيرها.

وأقيمت الحواجز والمتاريس فى كثير من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية المقلة للجنود، كما حفر الثوار فى بعض الشوارع حفرًا عميقة أشبه بالخنادق فى ميادين القتال، واتخذوا من أنقاضها وقاية لأفراد الشعب من رصاص الجنود، أو معاقل يرمون منها الجند بالطوب والحجارة.

مظاهرات السيدات
(١٦ مارس سنة ١٩١٩)

شاركت المرأة المصرية الرجال فى الثورة، وأعلنت عن مساهمتها فيها بمختلف الوسائل، وكان أول مظهر رائع لهذه المساهمة تلك المظاهرة الكبرى

التى قام بها السيدات والآنسات يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩، وكان الغرض منها الإعراب عن شعورهن، والاحتجاج على ما أصاب الأبرياء من القتل والتنكيل فى المظاهرات السابقة.

خرج المتظاهرات فى حشمة ووقار، وعددهن يربو على الثلثمائة من كرام العائلات، وأعددن احتجاجًا مكتوبًا ليقدمنه إلى معتمدى الدول، هذا تعريبه:

«جناب المعتمد:

«يرفع هذا لجنابكم السيدات المصريات أمهات وأخوات وزوجات من ذهبوا ضحية المطامع البريطانية يحتججن على الأعمال الوحشية التى قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة لا لذنب ارتكبته سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقًا للمبادئ التى فاه بها الدكتور ويلسن وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة.

«نقدم لجنابكم هذا ونرجو أن ترفعوه لدولتكم المبجلة لأنها أخذت على عاتقها تنفيذ المبادئ المذكورة والعمل عليها، ونرجوكم إبلاغها ما رأيتموه وما شاهده رعاياكم المحترمون من أعمال الوحشية وإطلاق الرصاص على الأبناء والأطفال والأولاد والرجال العزل من السلاح لمجرد احتجاجهم بطريق المظاهرات السلمية على منع المصريين من السفر للخارج لعرض قضيتهم على مؤتمر السلام أسوة بباقى الأمم وتنفيذًا للمبادئ التى اتخذت أساسًا للصالح العام، ولأنهم يحتجون أيضًا على اعتقال بعض رجالهم وتسفيرهم إلى جزيرة مالطة.

«لنا الأمل يا جناب المعتمد أن يحل طلبنا هذا نحن السيدات المصريات محل القبول، ولا زلتم عونًا لنصرة الحق مؤيدين لمبادئ الحرية والسلام».

سارت السيدات فى صفين منتظمين. وجميعهن يحملن أعلامًا صغيرة، وطفن الشوارع الرئيسية فى موكب كبير. هاتفات بحياة الحرية والاستقلال وسقوط الحماية، فلفت موكبهن أنظار الجماهير، وأذكى فى النفوس روح الحماسة

والإعجاب، وقوبلن فى كل مكان بتصفيق الناس وهتافهم، وأخذ النساء من نوافذ المنازل وشرفاتها، يقابلنهن بالهتاف والزغاريد».

وخرج أكثر أهل القاهرة رجالاً ونساءً لمشاهدة هذا الموكب البهيج، الذى لم يسبق له نظير، وأخذوا يرددون هتافاتهن.

ومر المتظاهرات بدور القنصليات ومعتمدى الدول الأجنبية لتقديم الاحتجاج المكتوب، ولكن الجنود الإنجليز لم يدعوا هذا الموكب البرىء يسير فى طريقه، فحينما وصل المتظاهرات إلى شارع سعد زغلول يردن الوصول إلى «بيت الأمة» ضربوا نطاقًا حولهن، ومنعوهن من السير، وسددوا إليهن بنادقهم وحرابهم مهددين، وبقى السيدات هكذا مدة ساعتين تحت وهج الشمس المحرقة، فلم يرهبن هذا التهديد، بل تقدمت واحدة منهن وهى تحمل العلم إلى جندى كان قد وجه بندقيته إليها ومن معها، وقالت له بالإنجليزية «نحن لا نهاب الموت، أطلق بندقيتك إلى صدرى لتجعلوا فى مصر مس كافل ثانية»، ومس كافل هى الممرضة الإنجليزية المشهورة التى أسرها الألمان فى الحرب العظمى الأولى واتهموها بالجاسوسية وأعدموها رميًا بالرصاص، وكان لمقتلها ضجة كبيرة فى العالم، فخجل الجندى، وتنحى للسيدات عن الطريق فكتبن احتجاجاً ثانيًا على هذه المعاملة الغاشمة، ألحقنه باحتجاجهن الأول، وقدمنه إلى معتمدى الدول، وهذا نصه:

«جناب معتمد دولة...

«قرر السيدات المصريات بالأمس القيام بمظاهرة سلمية والمرور على دور السفراء لتقديم الاحتجاج الكتابى المرفق بهذا والذى نتشرف برفعه لجنابكم الآن وعندما اجتمعن بشارع سعد زغلول باشا حاصرتهن قوة مسلحة من العساكر البريطانية ووجهت لهن السلاح حتى لا يتحركن لا إلى الأمام ولا إلى الخلف، وبقى السيدات هكذا مدة ساعتين تحت نار الشمس المحرقة.

«هذا ما رآه المحتلون من معاملة السيدات، وهو بمفرده وبغير تعليق دال

على استمرار الإنكليز فى استعمال القوة الغاشمة حتى مع السيدات لإخماد أنفاس هذه الحركة العامة التى لم يكن أساسها أى عداء لضيوفنا الأجانب، لأنها موجهة فقط ضد أعمال الأستبداد والقوة التى يقابل الإنكليز بها مطالب الأمة الحقة الشرعية

«لهذا يا جناب المعتمد نضم هذا الاحتجاج الثانى لاحتجاجنا الأول ونرجو إبلاغه لدولتكم الموقرة التى أخذت على عاتقها نصرة مبادئ العدالة والحرية، وتفضلوا بقبول احترامنا».

ووقع على هذا الاحتجاج السيدات والآنسات الآتية أسماؤهن[٣]:

حرم حسين رشدى باشا. حرم سعد زغلول باشا. هدى شعراوى حرم على شعراوى باشا. حرم محمود رياض باشا. حرم محمد سعيد باشا. حرم إسماعيل صدقى باشا. حرم عمر سلطان باشا. حرم عثمان عرفى باشا. حرم الدكتور محمد علوى باشا. حرم محمد شكرى باشا. حرم إسماعيل سرى باشا. حرم الدكتور حسن محرم بك. حرم الأستاذ محمد أمين يوسف. حرم محمد صدقى باشا. حرم محمود سرى بك. حرم أحمد راغب بدر بك. حرم أحمد عبد اللطيف بك. حرم محمد محرز باشا. حرم مصطفى بك عبد الخالق. حرم أحمد بك لطفى. حرم عثمان باشا مرتضى. الآنسة كريمة عثمان باشا مرتضى. حرم أحمد بك أبو اصبع. حرم حسن بك خيرى. حرم إسماعيل حسنين باشا. حرم محمد بك رأفت. حرم سعيد بك حلمى. حرم إبراهيم رأفت باشا. حرم محمود سامى باشا البارودى. حرم حنا بك مسيحة. الآنسة كريمة محمود سامى باشا البارودى. حرم طاهر بك اللوزى. حرم عبد الحليم بك العلايلى. حرم على بك سعد الدين. حرم الأستاذ عزيز مشرقى. الآنسة كريمة عبد الفتاح بك اللوزى. حرم الدكتور نجيب إسكندر. حرم الدكتور محمد العروسى. حرم الدكتور إبراهيم بك حسن. الآنسة كريمة صالح بك فريد. الآنسة كريمة محمد

---

(٣) بحسب البيان والترتيب الواردين فى أصل وثيقة الاحتجاج.

بك منيب. حرم توفيق وصفى. الآنسة كريمة عبد المجيد بك رضوان. حرم أحمد بك حمدى. الآنسة كريمة مصطفى بك الباجورى. الآنسة كريمة أحمد بك ندا. حرم إسكندر بك مسيحة.حرم أحمد حجازى. حرم مجيب بك فتحى. حرم حافظ بك محمد. الآنسة كريمة الشيخ الأنصارى. حرم راتب باشا. حرم محمد بك يوسف. حرم حسين بك رياض. الآنسة جوليت صليب. الآنسة كريمة محمد بك أنور. حرم الدكتور محمد صدقى بك. حرم مصطفى بك توفيق. حرم توفيق بك صادق. حرم محمود بك الطوير. حرم إسماعيل بك سالم. حرم على بك مبارك. حرم حسين بك هلال. حرم محمد رؤوف باشا. حرم محمد شفيق رفعت بك. الآنسة كريمة أمين باشا الشمسى. مدام رفائيل بغدادى. حرم صالح بك نامق أبو إصبع. الآنسة كريمة شوقى باشا. حرم الأستاذ ويصا واصف. حرم أحمد بك شكرى. الآنسة كريمة إسماعيل أباظة باشا. الآنسة كريمة محمود نصيف بك. حرم حسن باشا عاصم. حرم حسين راغب بك. حرم توفيق باشا. حرم الدكتور على بك إبراهيم. الآنسة كريمة محمود بك أباظة. الآنسة كريمة السيد أباظة باشا. حرم عبد الله بك أباظة. حرم أحمد عفيفى باشا. حرم الدكتور أحمد سعيد بك. حرم محمد بك حسن. حرم إبراهيم بك شريف. الآنسة مارى ميرهم. الآنسة كريمة عبد الله بك الطوير. حرم أمين بك فؤاد. حرم لبيب بك مسلم. حرم إسماعيل بك فاضل. حرم إبراهيم فاضل. الآنسة كريمة أحمد بك أبو إصبع. الآنسة كريمة محمد الشواربى باشا. حرم بهى الدين بركات. الآنسة كريمة إسماعيل رمزى بك. حرم على بك فؤاد. حرم شاكر بك حلمى. حرم داود راتب بك. حرم صالح بك جمالى أبو إصبع. حرم مختار بك الأرناؤوطى. حرم صليب بك منقريوس، حرم أحمد بك عباس يكن. حرم محمد بك برهان. حرم محمد بك أبو شادى. كريمة أمين باشا سيد أحمد. حرم فؤاد بك شرين. حرم ميخائيل لبيب. حرم قاسم أمين بك. حرم حسين محرم بك. حرم حسن بك بهادر. حرم رفيق بك فتحى.

قصيدة حافظ إبراهيم
فى مظاهرة السيدات

وقد حيا شاعر النيل حافظ إبراهيم مظاهرة السيدات بقصيدة رائعة، مجد فيها شعورهن وشجاعتهن، وحمل حملة لاذعة على مسلك الجنود الإنجليز حيالهن، قال:

خرج الغوانى يحتججن ورحت أرقب جمعهنه
فإذا بهن تخذن من سود الثياب وشعارهنه
فطلعن مثل كواكب يسطعن فى وسط الدجنة[٤]
وأخذن يجتزن الطريق ودار «سعد» قصدهنه
يمشين فى كنف الوقا ر وقد أبن شعورهنه
وإذا بجيش مقبل والخيل مطلقة الأعنه
وإذا الجنود سيوفها قد صوبت لنحورهنه
وإذا المدافع والبنا دق والصوارم والأسنه
والخيل والفرسان قد ضربت نطاقا حولهنه
والورد والريحان فى ذاك النهار سلاحهنه
فتطاحن الجيشان سا عات تشيب لها الأجنه
فتضعضع النسوان والنس وان ليس لهن منه[٥]
ثم انهزمن مشتتات الشـ ـمل نحو قصورهنه

* * *

فليهنأ الجيش الفخو ر بنصره وبكسرهنه!
فكأنما «الألمان» قد لبسوا البراقع بينهنه

(٤) الدجنة: الظلام.
(٥) المنة: القوة.

واتوا (بهندنبرج) مختفيًا بمصر يقودهنه
فلذاك خافوا بأسهن وأشفقوا من كيدهنه!

امتداد الثورة إلى المدن والأقاليم

كانت القاهرة ولا تزال، فى مختلف العهود، قلب مصر النابض، وعلمها الخفاق، ورأسها المفكر، فيها تنشأ الآراء والأفكار والخواطر، وعنها تصدر الحركات الفكرية والسياسية، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية.

وفيها بدأت الثورات والانقلابات، ثم سرت منها إلى مدن الوادى وقراه.

هكذا كان ولم يزل شأن القاهرة، وتلك منزلتها السامية على مدى السنين.

اعتبر ذلك فيما كان لثورات القاهرة على عهد الحملة الفرنسية من الأثر البعيد فى مختلف النواحى، فقد امتد صداها واتسع مداها، وقلدتها الأقاليم فى الثورة والانتقاض على الفرنسيين[٧]، وكذلك كان شأنها فى الثورة العرابية، وهذا أيضًا كان شأنها فى ثورة سنة ١٩١٩، فقد بدأت فى القاهرة، ثم امتدت إلى المدن والثغور، والقرى القريبة والبعيدة، وتشابهت مظاهرها فى الريف والحضر، حتى كأن هناك تدبيرًا سابقًا لقيام ثورة عامة فى كل أرجاء البلاد، والواقع أن لا تدبير ولا اتفاق، بل هى القاهرة، عاصمة القطر السياسية والفكرية، تغذى البلاد بأفكارها وعواطفها، وتفيض عليها من أمانيها وآمالها، وتشركها فى أفراحها وأحزانها، فكأن البلاد مرآة، تنعكس عليها صورة القاهرة، أو كأنها الأفق، يتردد فيه صدى نداء العاصمة.

لم تكد تبدأ المظاهرات والإضرابات فى القاهرة، حتى انتقلت أخبارها بسرعة البرق إلى الأقاليم، فبعثت فيها روح الحماسة، وقلدتها فى النضال والثورة، وفاقتها فى بعض المواطن فى العنف والشدة، وساعد على انتشار روح

(٦) هو الماريشال هندنبرج القائد الألمانى الشهير فى الحرب العالمية الأولى.

(٧) راجع كتابنا «تاريخ الحركة القومية» الجزء الأول ص ٣١٤ وما بعدها والجزء الثانى ص ٤٨ وما بعدها (طبعة سابقة).

الثورة فى إرجاء البلاد انتقال كثير من طلبة القاهرة إلى بلادهم وقراهم بعد إضراب المدارس وإقفالها فى العاصمة، فحملوا معهم إلى أهليهم ومواطنيهم أفكار الثورة ومبادئها وأساليبها، وكانت النفوس على استعداد كما أسلفنا لتلبية أى نداء للثورة.

قامت المظاهرات فى الإسكندرية وطنطا ودمنهور والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبنى سويف والمنيا والفيوم وأسيوط، وسائر العواصم والبنادر، بحيث لم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من شهر مارس حتى عمت الثورة معظم المديريات، وانتهى بعض هذه المظاهرات بسلام، وقوبل بعضها بضرب الرصاص فقتل وجرح كثيرون من المتظاهرين، وسنذكر فى الفصل السادس تفاصيل الثورة فى الأقاليم مكتفين الآن بالعموميات.

قطع السكك الحديدية

فى ١٢ مارس وما بعده سرت فى النفوس فكرة قطع المواصلات، فقطعت خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتلفون، وكان أول خط قطع بين طنطا وتلا، وامتد القطع إلى مختلف الخطوط، وانقطعت المواصلات بين القاهرة والأقاليم، وبين البلاد بعضها وبعض، وتعذر على الناس أن ينتقلوا من جهة إلى أخرى إلا بطريق السفن فى النيل والترع، وصارت البلاد جميعها فى حالة ثورة عامة، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره إنه «فى ١٦ مارس قطعت سكك الحديد والأسلاك التلغرافية فى القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى وقطعت المواصلات تمامًا بين القاهرة والوجه القبلى، ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة».

عمت الحركة أرجاء البلاد، دون أى تدبير أو تنظيم، ولم تكن ثمة دعوة إليها، أو هيئة أو لجنة أو جماعة توجهها وتصدر تعليماتها فيها أو تشرف عليها،

بل شملت البلاد فجأة وعلى غير انتظار، فكان ذلك من مظاهر جلالها وروعتها، وظهر فيها فضل الشعب، ولو أن لجنة ألفت سرًّا أو علنًا لتنظيم الثورة ووضع الخطط لها، لما دبرت ونفذت بهذا الاحكام، بل أغلب الظن أن تضطرب فى توجيهها ولا تصادف هذا الإجماع وذلك النجاح.

إنذار القائد العام

ولما وصلت العاصمة الأنباء الأولى عن قطع السكك الحديدية، أصدر القائد العام للقوات البريطانية فى ١٣ مارس بلاغًا يتوعد فيه كل من يتلف أو يشرع فى إتلاف خطوط المواصلات الحديدية أو البرقية أو التليفونية بالإعدام رميًا بالرصاص، قال:

«جناب القائد العالم للقوات فى القطر المصرى ينذر الجمهور أن كل من يتلف مواصلات سكك الحديد أو التلغراف أو التليفون أو يلحق أى عطل بها أو يعبث بها بأى وجه من الوجوه أو يحاول عمل أى شىء من هذه الأعمال يعرض نفسه للإعدام رميًا بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية».

وقد أرسل هذا البلاغ مطبوعًا بحروف كبيرة إلى المحافظين والمديرين لتعليقه فى المدن والبنادر والقرى، ولكن الجمهور لم تؤثر فيه هذه التهديدات، بل لم يصله نبؤها غالبًا، لأن الذين كانوا يقومون بهذا التخريب لا يقرأون الصحف فى الغالب، ولا يلقون بالهم إلى مثل هذا البلاغ، واستمرت حركة تخريب الخطوط الحديدية والمحطات.

واضطر القطار الذى سافر من القاهرة يوم ١٥ مارس قاصدًا الوجه القبلى إلى الرجوع إلى العاصمة، بعد. وصوله إلى محطة «الرقة»، لقطع الخط فى طريقه، وكسرت عرباته ونوافذه، ثم دمر كثير من المحطات الأخرى، فضلا عن خلع القضبان فى كثير من الأرجاء.

وأشارت السلطة العسكرية إلى تخريب المحطات والسكك الحديدية بقولها

فى بلاغها المؤرخ ١٨ مارس: «ووقع مثل هذه الحوادث (حادثة طنطا التى سيرد الكلام عنها) فى أجزاء أخرى من البلاد أفضت إلى نهب محطات السكك الحديدية والقطارات وأحراقها ونهب المخازن وتدمير كثير من ممتلكات الحكومة والأفراد، وتتخذ الاحتياطات العسكرية فى جميع أنحاء البلاد لحماية المحطات والمواصلات».

وأصدرت من قبل بلاغًا – فى ١٧ مارس – حملت فيه القرى نفقات إصلاح الخطوط التى تتلف بالقرب منها، والتعويضات عن إحراق المحطات الواقعة بجوارها، قالت: «إن القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التى يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع نفقات الترميمات وكذلك عن التعويضات فى حال إحراق المحطات أو حدوث نهب أو سلب».

الإنذار بإحراق القرى

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات، أصدرت القيادة العامة فى ٢٠ مارس الإنذار الآتى:

«كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية أو المهمات الحديدية يعاقب عليه بإحراق القرية التى هى أقرب من غيرها إلى مكان التدمير، وهو آخر إنذار».

واستدعى الجنرال بلفن **Lieut General Bulfin** القائد العام بالنيابة بعض الأعيان والوزراء السابقين إلى مركز القيادة البريطانية بفندق سافواى بميدان سليمان باشا، وأبلغهم أنه لم يتخذ حتى ذلك اليوم إلا تدابير دفاعية لقمع الاضطرابات فى البلاد، ثم قال ما تعريبه:

«فإذا استمرت هذه الحوادث فسوف أرانى مضطرًا إلى اتخاذ تدابير فعالة قوية، وإنى أحذركم من حملى على انتهاج هذه الخطة التى تكون عاقبتها وبالا على البلاد، فإن قوامها تدمير العمائر وتخريب البيوت، فضلا عن إحراق

القرى وإهراق الدماء البريئة، إلى غير ذلك مما يقتضيه الموقف. وقد استدعيتكم إلى هنا لأنذركم هذا الإنذار، واعلموا أنه آخر ما أوجهه من الإنذارات. فاعملوا كل ما فى وسعكم لتهدئة الأهالى ومنعهم من إحداث القلاقل، وإلا فإننى منفذ خطتى».

وأخذت السلطة العسكرية من ناحيتها تقمع حركة قطع الخطوط الحديدية، فأمرت بتسيير كتائب طوافة من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع لتجوب البلاد التى يترامى إليها نبأ وقوع هذه الحوادث فيها.

واستخدمت الطائرات الحربية فى بعض النواحى للسهر على حماية الخطوط وتشتيت الجموع الذين كانوا يتلفون المحطات ويخربون الخطوط الحديدية، وحدث أن أطلقت النار على بعض الطائرات التى تقوم بأعمال الدورية، فأجابت هذه بقذف القنابل وإطلاق مدافع المتراليوز، فأحدثت خسائر شديدة من القتلى والجرحى.

منع الخروج ليلا

ولما لاحظت السلطة العسكرية أن إتلاف الخطوط الحديدية كان يقع ليلاً، منعت خروج الناس من منازلهم من الساعة التاسعة مساءً إلى الساعة الرابعة صباحًا، وأصدرت بذلك أمرًا هذا نصه:

المادة الأولى: يجب على جميع سكان البنادر عدم مبارحة مساكنهم فيما بين الساعة ٩ أفرنجى مساء والساعة ٤ صباحًا.

المادة الثانية: عمد ومشايخ البلاد والعزب والخفراء مسئولون شخصيًا عن كل مخالفة للأوامر تحدث فى دائرة اختصاصهم، وعليهم أن يبلغوا عن الأشخاص الذين يقع منهم أى إضرار واعتداء.

المادة الثالثة: يمنع استخدام الخفراء للمحافظة على السكك الحديدية بعد

غروب الشمس وستقوم الجنود البريطانية بخفارة السكك الحديدية ليلا.

المادة الرابعة: ممنوع انتقال سكان القرى من قرية إلى أخرى بين غروب الشمس وشروقها.

الحملات لقمع الثورة

ووجهت الحملات والتجاريد إلى المديريات لقمع الثورة، فسيرت القيادة البريطانية فصائل متنقلة من الجند فى الوجه البحرى، وأنشأت خطوطًا منظمة من الدوريات كانت تطوف بالبلاد من السكك الحديدية والطرق الزراعية، وأنفذت البواخر النيلية إلى الوجه القبلى محملة بالمدافع والقوات والذخائر لقمع الثورة فى مديريات الوجه القبلى، وسيرت القطارات المسلحة فى مختلف الجهات علاوة على الفصائل المتنقلة وأنشأت أيضًا دوريات مائية على سفن مسلحة فى النيل والترع، وكانت هذه الدوريات والبواخر تستهدف أحيانًا لإطلاق النار عليها من الثوار، واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطارات المسلحة، فكانت تحلق فوقها وترافقها فى سيرها، وتطلق النـار على كل حشد من الناس تشتبه فى نياته.

الحالة بعد انقطاع المواصلات

وأخذ الناس بعد انقطاع المواصلات الحديدية يستخدمون السفن الشراعية فى النيل والترع للذهاب من بلد إلى آخر، وارتفعت أجورها ارتفاعًا كبيرًا، أما السيارات فقلما كانت تستعمل، لأن الطرق الزراعية أصابها التلف أيضًا بسبب الحفر والخنادق التى حفرت فيها، وركب الناس الخيل والبغال والحمير فى المواصلات القريبة.

وأما فى العاصمة، فقد استمر إضراب عمال الترام وتعطيل ما يسير منها، واستمر إضراب سائقى سيارات الأجرة، وإضراب الحوذية، وحملوا سـائقى

عربات الأمنيبوس على الإضراب معهم ومن لم يسايرهم حلوا بغال عرباتهم لمنعها عن السير، فتعذرت المواصلات تعذرًا تامًا، ولم يعد بها سوى السيارات الخاصة، وهذه كانت قليلة العدد، لا يركبها إلا السراة والمترفون، وراجت فى تلك الأيام عربات (الكارو) كما تقدمت الإشارة إليه (ص ٢٠٩) بحيث كان يركبها أهل الطبقات الممتازة، ويجدون فى العثور على مكان بها مغنمًا كبيرًا...، ومما يروى فى هذا الصدد أن مستشارى محكمة الجنايات ببنى سويف غادروها بعد أن تعذر عقد الجلسات بها بسبب الثورة، وجاءوا إلى القاهرة فى نحو العشرين من شهر مارس، وكان قدومهم فى مركب شراعى بطريق النيل، ولم يجدوا عند وصولهم سوى عربات الكارو فركبوا واحدة منها، وذهبوا إلى بيوتهم فرحين !

وجاء العاصمة أيضًا فى أواخر مارس مستشارو محكمة الجنايات بأسيوط، وكان قدومهم بالسيارة من أسيوط إلى بنى سويف، ومنها ركبوا النيل فى مركب شراعى حتى بلغوا العاصمة.

إصلاح بعض الخطوط

بذلت الحكومة جهدًا كبيرًا فى إعادة بعض ما أتلف من الخطوط الحديدية تدريجًا، فتمكنت يوم ١٩ مارس من إعادة المواصلات على خط كوبرى الليمون إلى المطرية فقط، ثم على خط حلوان، ووضعت فى القطارات جنودًا مسلحة لخفارتها ذهابًا وإيابًا.

وأرسلت القطارات حاملة المهمات إلى خطوط الوجه البحرى، لإصلاح ما تلف منها، وقامت البواخر النيلية إلى الوجه القبلى لإصلاح خطوطه الحديدية، وقمع الثورة.

وبدأت القطارات تسير فى غير نظام يوم ١٩ مارس من القاهرة إلى

الاسكندرية، وبورسعيد فقط، حاملة بعض موظفى المصلحة وعمالها، لإصلاح الخطوط.

وأذاعت السلطة العسكرية فى بلاغها الصادر يوم ٢٠ مارس ضمن الأنباء الهامة أن قطارًا قام من القاهرة فى الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد ظهر يوم ١٩ مارس، فوصل إلى بنها فى الساعة ١٠ مساء، أى أنه قطع المسافة بين القاهرة وبنها فى نحو ست ساعات، وأبلغ أن الحالة هادئة على الخط، وأن هذا القطار عاد صباح ٢٠ مارس من بنها، فوصل إلى العاصمة الساعة ٤ والدقيقة ٢٠ بعد الظهر دون حادث، وفى بلاغ آخر أن قطار ركاب غادر القاهرة يوم ١٩ مارس فوصل إلى الاسكندرية فى الساعة التاسعة والربع من صباح اليوم التالى، وأن القطارات تسير إلى بورسعيد «ولكن نقل الركاب محدود نظرًا للضرورات العسكرية».

ووصف سائق قطار جاء من الإسكندرية إلى القاهرة يوم ٢٠ مارس حالة الخط بين العاصمتين فقال: إن الخط من الإسكندرية إلى طنطا لم يصب بسوء، وتسير فيه القطارات على مهل، ومن طنطا إلى بنها بقى خط واحد صالح لسير القطار، والخط الآخر معطل، وأن الخط من بنها إلى القاهرة متخرب تسير فيه القطارات بمنتهى التمهل والحذر، وأن عمال السكة الحديدية منتشرون فى جميع المحطات لوصل أسلاك التلغرافات والتليفونات المقطوعة. وندرت القطارات السائرة بين العاصمة والاسكندرية رغم إصلاح الخط. وأخذت تسير نهارًا، وتكف عن السير ليلا، أما مواصلات الوجه القبلى فظلت مقطوعة منذ ١٥ مارس.

ومنعت السلطة العسكرية السفر على الخطوط التى أعيدت، إلا بجواز منها، وألصقت على جدران محطة العاصمة يوم ٢٤ مارس إعلانًا قالت فيه إنه مرخص بالسفر بالسكة الحديدية إلى الإسكندرية والإسماعيلية وبورسعيد والسويس فقط، وإن الترخيص يعطى (أولًا) للأوروبيين بشرط أن يكون معهم جوازات سفر مؤشر عليها بما يفيد الإذن لهم بالسفر إلى الخارج، (ثانيًا)

وأن يكونوا فعلا من السكان المقيمين فى أحد البلاد الأربعة المذكورة، أما المصريون فيرخص لهم بالسفر بشرط أن يكونوا من موظفى الحكومة ومعهم كتابات رسمية تجيز لهم السفر موقعًا عليها من أحد رؤساء مصلحتهم الإنجليز (كذا)، وأن يثبتوا أن الغاية من سفرهم القيام بخدمة تخص السلطة العسكرية!

ومعنى هذا الإعلان منع السفر تقريبًا، لأنه محصور فى دائرة ضيقة جدًّا، ومقصور بالنسبة للمصريين على الموظفين بشروط شديدة.

وبدئ بتنفيذ هذا النظام من يوم ٢٦ مارس، وصدرت الأوامر فوق ما تقدم بمنع الدخول إلى المحطات، ثم أبيح الحصول على جوازات السفر للمصريين غير الموظفين، إذا كانوا من غير سكان العاصمة ويودون العودة إلى بلادهم، بشرط أن يحصل طالب السفر على شهادة من مأمور مركزه عن شخصيته وحالته، ولما كانت المواصلات مقطوعة ولا سبيل إلى الاتصال بمأمورى المراكز، فقد تعذر السفر على غير الموظفين، ومنع السفر بالسيارات من القاهرة أو من الإسكندرية إلا بجوازات سفر من السلطة العسكرية.

أما البضائع فقد امتنع نقلها بداهة بطريق السكة الحديدية، وأعلنت المصلحة يوم ٢٤ مارس أنه بالنظر إلى الأحوال الحاضرة قد تعذر نقل البضائع المسلمة إلى المحطات، وطلبت من أصحابها استردادها من هذه المحطات، وعلى الخصوص من محطة القاهرة.

وصارت الخضرة والفاكهة تنقل إلى القاهرة على الحمير وعربات (الكارو) من البلاد القريبة، لغاية المرج وشبين القناطر، ثم من البلاد البعيدة، كبنها، وبركة السبع وطنطا.

وفى ٢٦ مارس أعلنت مصلحة السكة الحديدية أن عدد المحطات التى يرخص بالسفر إليها بجوازات سفر بلغ ١٢ محطة، هذا بيانها:

الإسكندرية. بورسعيد. القنطرة. الإسماعيلية. السويس. بنها. الزقازيق.

المنصورة. المحلة الكبرى. كفر الزيات. طنطا. دمنهور.

على أن الحركة على هذه الخطوط كانت مضطربة، والسفر غير مأمون، لاحتمال حدوث قطوع جديدة فيها، وقد حدثت قطوع في بعضها بعد إصلاحها، وأحجم كثير من سائقي القطارات عن قيادتها خوفًا من المخاطر، فأصدرت المصلحة منشورا أنذرتهم فيه بضرورة تلبية أي طلب بالقيام للسفر، وباتخاذ الإجراءات اللازمة ضد كلٍ من يرفض إطاعة الأوامر.

وأحجم الناس من تلقاء أنفسهم عن ركوب القطارات خوفا من التعرض للأخطار، وزاد في أحجامهم مانشرته السلطة العسكرية في بلاغها المؤرخ ٥ أبريل الدال على خطورة الحالة، إذ قالت: «لكي لا يكون اعتقاد حسن، سابق لأوانه، فيما يتعلق بحالة السكك الحديدية التي يمكن إدراكها من الحقيقة الواقعة، وهي أن بعض القطارات تسير بنظام بين القاهرة والاسكندرية ومدن القنال، في حين كادت المواصلات تتم إلى أسوان، يمكن القول أنه نظرًا لتدمير المحطات وآلات الإشارات في الوجهين البحري والقبلي، لا بد أن يمضي وقت طويل قبل أن تقوم السكة الحديدية بنقل الركاب والبضائع كالعادة، ثم أن تدمير المصابيح التي لا يمكن سد ما ينقص منها في هذه الأونة يجب أن ينقص احتمال العمل ليلا، وفوق ذلك يجب أن يبقى إصلاح سكك حديد الدلتا الخفيفة وبعض خطوط فرعية معلومة إلى أن تتم تسوية الأحوال تمامًا».

تعطيل المواصلات التلغرافية والتليفونية واضطراب البريد

ترتب على قطع كثير من الخطوط التلغرافية تعطيل المواصلات البرقية، فأذاعت مصلحة التلغرافات في ١٦ مارس إعلانًا بأن جميع التلغرافات تقبل تحت مسئولية أصحابها لأنها عرضة للتأخير، وإعلانًا آخر بالجهات التي تقبل فيها التلغرافات، وانقطعت المواصلات التليفونية بين القاهرة والاسكندرية وغيرها من المدن، واستخدمت مصلحة التلغرافات الطائرات السريعة لنقل التلغرافات بدلا من الأسلاك المعطلة.

وحددت فى ٢٢ مارس عدد المكاتب التى أعيدت إليها المواصلات بطريق الأسلاك التلغرافية والتى تقبل فيها التلغرافات تحت مسئولية أصحابها، وعددها ثلاثة وعشرون مكتبًا وهى: طنطا. شبرا النملة. كفر الزيات. إيتاى البارود. محلة روح. المحلة الكبرى. سمنود. الرجدية. تلا. البتانون. شبين الكوم. شنوان. الحامولى. منوف. كمشوش. رملة الأنجب. سمادون. أشمون. دفرة. الكنيسة. الطيرية. كوم حمادة. واقد.

وفى ٢٧ مارس عينت مكاتب أخرى مما أصلحت خطوط التلغراف إليها، وهى: الاسكندرية. دسوق. العامرية. بهيج. أدفينا. القبارى. مرسى مطروح. السلوم. دمنهور. الرمل وفروعها. بنها. ميت بره. القرين. دنشال. سحالى. أبوحمص. معمل الزجاج. عزبة خورشيد. كفر الدوار. أبو الأخضر. أبو صوير. أبوحماد. الاسماعيلية. التل الكبير. القصاصين. المحسمة. نفيشة. القنطرة. فايد. السويس. حوض السويس. أبيار. برما. قرنشو. بسيون. القضابة. صا الحجر. المنصورة. دكرنس. ميت عساس. الراهبين. طلخا. مكاتب الدلتا المتصلة بخط كفر الزيات. الطور. أبو زليمة. جمسة. سفاجة. الغردقة. قويسنا. التوفيقية. الزقازيق. الزنكلون. شبلنجة. جبارس. صفط الملوك.

البريد

واضطرب البريد بسبب قطع المواصلات الحديدية. وتكدست الرسائل فى مكاتب البريد، وحال انقطاع المواصلات دون نقلها فى القطارات. واتفقت مصلحة البريد مع السلطة العسكرية على نقل الرسائل بالطائرات بين القاهرة والإسكندرية، وبعض المدن الأخرى، وجعل مركز هذه الطائرات فى مصر الجديدة، وحددت مواعيد لقيامها، وقدم البريد الرسمى على ما سواه، بحيث لا يقبل بريد الأفراد إلا إذا كان فى محمول الطائرة محل له بعد بريد الحكومة.

وأعلنت المصلحة يوم ١٦ مارس إيقاف قبول الخطابات المؤمن عليها والطرود والصرر، وصار البريد ينقل إلى الوجه القبلى ومنه، على البواخر النيلية، فيتأخر كثيرًا عن موعده، فقد وزعت المصلحة يوم ٢٠ مارس أول بريد جاء على إحدى بواخر الحكومة من يوم انقطاع المواصلات، ثم استخدمت الطائرات فى نقل بريد الوجه القبلى.

ونقل البريد من الفيوم إلى القاهرة على ظهور الإبل.

وقف سريان الإجراءات القانونية

ولما صارت البلاد فى حالة ثورة حقيقية، وانقطعت المواصلات سواء فى العاصمة أو بينها وبين الأقاليم، وبين البلاد ذاتها، أصدرت السلطة العسكرية قرارًا نشر يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بعدم سريان المواعيد القانونية المبينة فى قانون المرافعات، جاء فى ديباجته ما يأتى: «حيث أنه نظرًا لحالة الاضطراب فى البلاد وما نشأ عنها من تعطيل المواصلات قد قامت العوائق فى سبيل كثيرين من المتعاقدين والخصوم فلم يتسن لهم أن يقوموا فى المواعيد المعينة بالإجراءات اللازمة لحفظ حقوقهم، وحيث أنه لذلك يتعين إيجاد حل من شأنه أن يمنع على قدر الإمكان كل شك يمكن أن يحوم حول ماهية هذه العوائق ومفعولها، وكل ضرر يترتب عليها، فلهذه الأسباب، أنا أدمند هنرى هينمن اللنبى بما هو معطى له من السلطة بصفتى الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك فى مصر، آمر بما هو آت»، ويلى ذلك القرارات، وهى:

أولا: يوقف سريان جميع المواعيد المحددة لسقوط الحق بمضى المدة أو لبطلان المرافعة أو لأى إجراءات قضائية أو غير قضائية يترتب على عدم استيفائها سقوطحق من الحقوق وذلك ابتداء من ١٢ مارس سنة ١٩١٩ إلى الأجل أو الآجال التى يعينها وزير الحقانية بمقتضى قرار وزارى.

ثانيا: لوزير الحقانية أن يحدد بمقتضى قرار وزارى مدة الإيقاف المذكورة

بحسب الأقاليم أو المحاكم التى يسرى عليها قراره وله أن يؤجل المواعيد التى حددها وأن يتخذ أى إجراءات أخرى يراها ضرورية لتنفيذ هذا المنشور.

ثالثًا: كل الأحكام القضائية التى صدرت أثناء مدة الإيقاف المذكور ضد أى شخص لم يمكنه الحضور أمام المحكمة أو تقديم دفاعه يجوز الطعن فيها على وجه الاستثناء بطريق المعارضة ويشترط فى ذلك:

أولا: أن تكون الأحكام المطعون فيها غير قابلة للطعن بالطرق العادية.

وثانيا: أن يثبت الطاعن للمحكمة أنه لم يتمكن من الحضور أو تقديم دفاعه نسبة لظروف الاضطراب الحالى.

وثالثًا: أن ترفع هذه المعارضة فى ظرف ١٥ يومًا من انقضاء الزمن المحدد للإيقاف أو من تاريخ نشر هذا المنشور أو من أخير هذين التاريخين.

وأذاعت وزارة الحقانية فى ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ القواعد الآتية الخاصة بالحقوق والمواعيد:

١ – عرائض الدعاوى المدنية الكلية والاستئنافية المحصل عليها ربع الرسم النسبى أو أمانات، المعلنة فى شهر أبريل سنة ١٩١٩، ولم يتيسر قيدها فى الجدول بسبب الأحوال الماضية المعروفة (كذا) لأصحابها الحق فى طلب تجديد إعلانها على أيدى المحضرين بلا رسم اكتفاءً بالرسم المستحق على الإعلان سواء كان نسبيًا أو مقررًا طبقًا للمنشور الصادر فى يونيه سنة ١٩١٨.

٢ – عرائض الاستئناف التى تعذر تقديمها إلى المحاكم فى خلال شهر أبريل سنة ١٩١٩ بسبب الأحوال الماضية المعروفة، ومضى الميعاد العادى للاستئناف فيها تقبل للإعلان، وتقيد بعد تحصيل ربع الرسم المستحق عليها وكذلك الحال بالنسبة إلى المعارضات.

٣ – الشهادات التى تطلب من قلم الكتاب عن قيد استئناف كانت جلساتها فى شهر أبريل سنة ١٩١٩ ولم تقيد فى الجدول تعطى لطالبيها.

وفى ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ أذاعت الوزارة قرارًا بانتهاء مدة الإيقاف المنوه عنها فى بلاغ الجنرال اللنبى فى أول يونيه، وذلك بالنسبة لمحاكم الوجه البحرى الأهلية والشرعية، مع استثناء بعض المحاكم الجزئية التى رأت امتداد الإيقاف فيها (بسبب تأثرها من حوادث الثورة) وهى: محاكم قليوب. شبين القناطر. العياط. الصف. كوم حمادة. أشمون. قويسنا. ههيا. بلبيس. بورسعيد. السويس.

وفى ٢١ يونيه أصدرت قرارًا آخر بانتهاء مدة الإيقاف فى أول يوليه بالنسبة لمحاكم الوجه القبلى الأهلية والشرعية والمحاكم التى استثنيت فى القرار السابق، والمحاكم المختلطة عامة.

عود إلى الثورة فى القاهرة

قلنا إن الثورة امتدت من القاهرة إلى الأقاليم، ومن الحق أن نقول أيضًا أن امتدادها هذا كان له صداه فى القاهرة نفسها، فإن أنباءها لم تكد تصل إليها حتى ضاعفت من روح الحماسة والتضحية فى نفوس أهلها: فاتسع مداها وقويت شوكتها، وتعددت مظاهرها، وهكذا تنافس الريف والحضر فى رفع لواء الثورة والجهاد، وقد اقترن استمرار الثورة فى القاهرة بإمعان السلطة العسكرية البريطانية فى العسف والتنكيل.

دور الأزهر فى الثورة

وهنا يجب التنويه بالدور الذى قام به الأزهر فى الثورة، فقد كان الأزهريون فى مقدمة صفوف المتظاهرين، ومن أكثر الطلبة جرأة وحماسة وتضحية، ومن أشد العاملين على بث روح الثورة والإضراب فى طبقات الشعب، وكثيرًا ما كانت المظاهرات تبدأ من الأزهر، هذا إلى أن الاجتماعات العامة كانت تعقد فيه غالبًا، فكان يموج كل مساء بالألوف المؤلفة لسماع

الخطب النارية والقصائد الحماسية تلقى فيه ضد الاحتلال والحماية، فكان يتعاقب على المنبر الأزهريون وطلبة المدارس، وبعض العلماء والقسس والمحامين والصحفيين والعمال وغيرهم من مختلف الطبقات، والجموع تؤمه وقت إلقاء الخطب، فيضيق بهم فناء المسجد على سعته، وفيه كانت تدبر المظاهرات وترسم الخطط.

كان دور الأزهر فى ثورة سنة ١٩١٩ شبيهًا بالدور الذى قام به فى أول ثورة شبت فى عهد الحملة الفرنسية (أكتوبر سنة ١٧٩٨)، إذ كان معقل هذه الثورة، فقد ذكر نابليون فى تقريره إلى حكومة الديركتوار أن «لجنة الثورة» كانت تنعقد بالأزهر[٨]، ولعلك تذكر فى حديثنا عن هذه الثورة[٩] قولنا: إن الأزهر كان مركز الثورة فى أواخر القرن الثامن عشر، وقد شغل هذا المركز بعد أكثر من مائة عام، فإن الأزهر خلال سنة ١٩١٩ كان فى فترة من الزمن المعسكر العام للثورة القومية التى قامت فى مصر عقب انتهاء الحرب العالمية، والتاريخ يعيد نفسه[١٠].

وإذ رأت السلطة العسكرية أن الأزهر أصبح معقلا للثورة، فقد أرصدت الدوريات الإنجليزية أمام أبوابه، لكى تمنع خروج المظاهرات من داخله، فرابطت أمامها مدججة بالسلاح والمدافع الرشاشة (المتراليوزات)، ولكن هذه الوسائل لم ترهب الطلبة، بل كانوا يقتحمون جماعات الجند، أو يتخطونهم ويؤلفون مظاهراتهم غير بعيد عن أبواب الأزهر، وقد حدث أن هجم أحد الطلبة على أحد المدافع الرشاشة واختطفه من أيدى الجند وسار به نحو زملائه عند أبواب المسجد، فألهب الحماسة فى نفوسهم، ولكن الجند أدركوه واستردوه منه، وقتلوه رميًا بالرصاص، فكان هذا العمل فى ذاته جرأة منقطعة النظير.

(٨) (٩) تاريخ الحركة القومية الجزء الأول ص ٢٧٤ وما بعدها، طبعة سنة ١٩٢٩.

(١٠) ص ٢٨٥ من المرجع السابق، ولكن التاريخ مع الأسف لم يعد نفسه فى الأزهر بعد سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠، فإن الحركات السياسية التى ظهرت فيه عقب ذلك وبخاصة فى سنوات ٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٨ و ١٩٣١ و ١٩٣٨ وما بعدها، لم يصدر معظمها عن أهداف قومية عليا، بل من أغراض حزبية أو شخصية.

وحاولت السلطة العسكرية أيضًا منع اجتماع الجماهير فى الأزهر، فضاعفت دوريات الجند أمام أبوابه، وفى مسالك الطرق المؤدية إليه، يسدونها فى وجه قاصديه، ولكن الجماهير كانت تفسد خطتهم، واتخذ الناس مسالك أخرى يجهلها الجنود، منها مخارم بشارع الشنوانى لا يعرفها سوى الأزهريين، ومنها سطوح المنازل المجاورة، ينتقلون عليها من سطح إلى سطح، وهدموا جدارًا بأحد المنازل المجاورة له لكى يصل الناس منه إلى المسجد، وكان يتعذر على السيارات المقلة للجنود أن تتوغل فى كثير من المسالك المؤدية إليه، لضيقها والتوائها.

خطباء الثورة

كان الأزهر كما أسلفنا محفلاً عامًا للخطابة، وهو المكان الفسيح الذى لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه، ويرجع ذلك إلى مكانته ومنزلته الدينية، فكان لذلك ميدانًا تبارى فيه الخطباء من كل الطبقات، وقد ظهرت فيه شخصيات برزت بمواهبها الخطابية، وكان بعضهم يسترعى الأسماع حقًا بخطبه الحماسية، ومن الصعب أن نحصر هؤلاء الخطباء جميعًا ولكن من الممكن أن نذكر بعضهم، فمنهم الشيخ مصطفى القاياتى. الشيخ على سرور الزنكلونى، الشيخ محمود أبو العيون. الشيخ عبده ربه مفتاح. الشيخ محمد عبد اللطيف دراز. الشيخ عبد الباقى سرور. وكلهم من علماء الأزهر، ثم القمص مرقس سرجيوس. القمص بولس غبريال. محمد أبوشادى بك. الأستاذ محمد كامل حسين. الأستاذ محمد لطفى المسلمى. الأستاذ يوسف الجندى. الأستاذ إبراهيم عبد الهادى. الأستاذ حسن يس. محمد أفندى يوسف. محمود أفندى عبد السلام المدرس. الأستاذ محمد شكرى. الأستاذ محمد عبد المجيد بدر. الأستاذ محمد أمين صدقى. الدكتور زكى مبارك. الدكتور محجوب ثابت.. الخ.

منتديات الثورة

عرفت فى هذا العهد أماكن كان يجتمع فيها دعاة الثورة والمتحدثون عن شؤونها أو شؤون البلاد عامة، وكانت الأفكار تصدر عنها، والمسائل العامة تدرس فيها، وفيها تتخذ القرارات، أو ترسم الأهداف التى يرى توجيه الحركة فيها.

وليس من السهل حصر هذه الأماكن، وبخاصة الأماكن السرية، ولكن يمكن أن نذكر فى طليعتها: الأزهر. بيت الأمة. محل جروبى القديم بشارع المناخ (الملكة فريدة - الآن عبد الخالق ثروت). محل صولت بشارع فؤاد. قهوة ريش بشارع سليمان باشا. بار اللواء. قهوة الجندى وقهوة السلام بميدان الأوبرا. دار عبد الرحمن فهمى بك بقصر العينى. دار أمين بك الرافعى بالحلمية الجديدة. دار الشيخ مصطفى القاياتى بالسكرية. دار محمود سليمان باشا بشارع الفلكى. دار إبراهيم باشا سعيد خلف بيت الأمة.. إلخ.

مظاهرة ١٧ مارس الكبرى

كانت هذه المظاهرة من أكبر مظاهرات الثورة، وقد نظمت تنظيماً محكماً، واحتاط لها منظموها، وأبلغوا الحكمدارية أمرها من قبل، فرأت السلطة العسكرية أن لا تتعرض لها حقناً للدماء. وتولى رسل بك (باشا) حكمدار العاصمة بنفسه حفظ النظام فى هذا اليوم المشهود، وركب سيارة فى مقدمة المظاهرة حتى لا يصطدم بها الجنود البريطانيون. وبدأت سيرها من جهة الأزهر، وكانت مؤلفة من مواكب متلاحقة تحمل أعلامها وشارات طوائفها، وانتظم فيها الألوف من طبقات الأمة كافة فسار فيها العلماء والمعلمون والمحامون والتجار وأرباب الأعمال وطلبة الأزهر. وطلبة المدارس جميعها، وطوائف الصناع، وبالجملة مثلت فيها طبقات الأمة المقيمة فى القاهرة، فكانت

مظاهرة هائلة، وسارت فى أكمل نظام تهتف بالحرية والاستقلال.

سارت جموع المتظاهرين من الأزهر، فالتبليطة فالغورية، إلى قصبة رضوان، فالحلمية الجديدة، فميدان عابدين، فميدان الأزهار، فشارع البستان، فقصر الدوبارة، فالقصر العالى، ثم عادت إلى شارع سليمان باشا، فشارع مظلوم، فشارع الساحة، فشارع المدابغ (شريف باشا) فميدان الأوبرا، فشارع كامل (إبراهيم باشا) فشارع عباس (نهضة مصر) حيث انتهت هناك برجاء من الحكمدار بعد أن استمر سيرها ثمانى ساعات كاملة، وكان اجتيازها كل شارع يستغرق أكثر من ساعة، وقد أعجب كل من شهدوا هذه المظاهرة بقدرة المصريين على التنظيم والمحافظة على النظام، فإن مثل هذه المظاهرة التى كانت تضم نحو خمسين ألفًا من المتظاهرين لو حدثت فى أعظم الحواضر الغربية لكان من المحتمل أن يحدث فيها إنتقاض أواضطراب أو هرج ومرج، أو اعتداء من المتظاهرين، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث. واستمرت المحال التجارية مفتوحة فى الشوارع التى اجتازتها المظاهرة، ولم يحدث أى اعتداء عليها، من أى نوع كان، واشتملت جميع المتظاهرين روح واحدة، وهى الهتاف بحياة مصر وحريتها واستقلالها.

غير أنه حدث فى خلال سير المظاهرة أن أطلقت النار على المتظاهرين من نوافذ بعض البيوت، من مصدر غير معروف، قيل إنه بعض الجنود البريطانيين، وقيل بعض الأرمن، ولم تعرف الحقيقة تمامًا، وقد أصيب بعض المتظاهرين، وسقط بعضهم قتلى، ومع ذلك لم يضطرب حبل النظام، وإن كان قد حدث رد فعل لهذا الاعتداء، وهجم بعض المتظاهرين على بعض المتاجر الأجنبية فحطموها، ولكن هذه الحركة لم تستفحل، وأوقفت لفورها بفضل حكمة منظمى المظاهرة، واستمرت المظاهرة فى سيرها حتى نهايتها، وأبلغ منظمو المظاهرة احتجاجاتهم إلى معتمدى الدول الأجنبية.

وقد أشارت السلطة العسكرية إلى هذه المظاهرة فى بلاغها المؤرخ ١٨ مارس، ونوهت بما اشتملت عليه من النظام، وأثنت على منظميها، وعلى ولاة

الأمور، قالت: «وفى ١٧ الجارى حدثت مظاهرة منظمة فى القاهرة بإذن من السلطة العسكرية، فسار موكب مؤلف من بضعة آلاف من الناس فى شوارع المدينة ولم يقع حادث سيىء بفضل الاحتياطات التى اتخذها كل من ولاة الأمور ومنظمى المظاهرة»

ويبدو أن مارأته السلطة العسكرية من ضخامة المظاهرة قد جعلها تعود إلى منع المظاهرات، فأعلنت عن ذلك فى بلاغها الصادر بتاريخ ١٨ مارس، إذ جاء فيه: «وعقد القائد العام النية على إعادة النظام وعلى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لوضع حد للأحوال الحاضرة، واتباعًا لهذه الخطة أصدر أوامر مشددة بأنه لا يسمح فى إبان القلق الحالى باجتماعات عمومية أو مظاهرات أو مواكب».

وحذر البلاغ الناس من الاشتراك فى المظاهرات أو مجرد مشاهدتها بقوله: «فللقائد العام والحالة هذه الثقة بأن جميع الذين يطيعون القانون يساعدونه فى إعادة النظام بتنحيهم عن الاشتراك فى المظاهرات العامة أو مشاهدتها».

وتنفيذًا لتعليمات القائد العام نصبت المدافع السريعة الطلقات ابتداءً من يوم الثلاثاء فى الميادين الكبرى، كميدان الأوبرا، وميدان باب الحديد، والعتبة الخضراء، وميدان الأزهار، ومواقع أخرى، ورابط بجانبها الجنود والفرسان المسلحون بالبنادق.

المظاهرات فى الأيام التالية

لم يؤثر هذا البلاغ فى الجماهير، واستمرت المظاهرات فى الأيام التالية، وظلت قطارات الترام معطلة، عدا خطًا واحدًا، وهو الموصل بين شبرا والعتبة الخضراء بحراسة الجنود البريطانيين، وتعددت المظاهرات فى كل ناحية دون انقطاع، رغم أن السلطة العسكرية أعدت العدة لمنعها، وكان الإنجليز يتصدون لها لتفريقها، ويطلقون الرصاص على المتظاهرين من البنادق

والمدافع الرشاشة (المتراليوزات)، وبخاصة فى شوارع قصر العينى وبولاق، ورابطت شراذم منهم فى الأحياء الوطنية، وبخاصة فى مداخل الأزهر والشوارع المؤدية إليه لمنع التجمهر والمظاهرات.

وكانت مظاهرة بولاق على الأخص ميدانًا لحوادث دموية مروعة، فقد اجتمع عمال العنابر وجمهور من الصناع وبعض الشبان فى شارع بولاق يوم ١٨ مارس، وساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين به، فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلا، وأطلقت عليهم النار، فسقط منهم كثير من القتلى والجرحى، وقد عرفنا من أسماء القتلى اسم كل من: محمد الكردى. سيدة حسن من المناصرة بحى عابدين. محمد عبدالمجيد. عبد الحليم سعد محمد. أبو سريع درويش. على فرحات. محمد السيد غريب. محمود السجينى. وهؤلاء من بولاق. محمد منصور.

مظاهرة أخرى للسيدات
(٢٠ مارس)

وعقد السيدات عزمهن على إقامة مظاهرة أخرى، فاجتمعن يوم الخميس ٢٠ مارس صباحًا بالحديقة القريبة من النيل بجاردن سيتى، ومن هناك سرن ماشيات، وفى مقدمتهن ستة أعلام، كتب على أحدها باللغة العربية «إننا نحتج على سفك دماء الأبرياء العزل من السلاح»، وكتب على الثانى «نحتج على قتل الأبرياء»، وعلى الثالث «نطلب الاستقلال التام»، وعلى الأعلام الثلاثة الأخرى هذه العبارات مترجمة إلى الفرنسية، وسارت المتظاهرات وخلفهن مركباتهن حتى وصلن إلى شارع قصر العينى، فناظر الجيش بالإنشا، حتى وصلن إلى شارع سعد زغلول، ووقفن أمام «بيت الأمة» هاتفات، ثم أقبلت قوة كبيرة من البوليس ومن الجنود الانجليز فى سيارات مسلحة، فضربوا نطاقًا حولهن، وظل الحصار نحو ساعتين، وهن واقفات فى الشمس، من منتصف الساعة الحادية عشرة صباحًا حتى الساعة الواحدة بعد الظهر،

وأرسلن باحتجاجاتهن إلى سفارات الدول، وجاء القنصل الأمريكى بنفسه، وشاهد هذا الحصار، فذهب إلى فندق سافواى حيث القيادة البريطانية، واحتج على هذه الفظاعة، فصدر الأمر على عجل برفع الحصار، وتمكن السيدات من الخروج من النطاق المضروب حولهن، فركبن السيارات والعربات التى كانت تنتظرهن، وانصرفن إلى بيوتهن.

الشرطة الوطنية

ألف المتظاهرون فى أيام الثورة جماعة منهم يتولون حفظ النظام فى أثناء سير المظاهرات وفى الاجتماعات التى كانت تعقد لسماع الخطب أو لتنظيم المظاهرات، سميت «الشرطة الوطنية»، جعل لأفرادها شارات خاصة تميزهم عن سواهم، وهى شريط من القماش الأحمر يحيط بالذراع الأيسر، وقد كتب عليه بالقماش الأبيض (بوليس وطنى)، وكانوا يحملون العصى ليقصوا عن المتظاهرين من يندس فيهم من الغوغاء، ومنهم من كان يحمل القرب وقلل الماء لسقيا من يظمأ من المتظاهرين، وكان الناس يخرجون إليهم بالماء لسقياهم، وبعضهم يسقيهم الماء المحلى بالسكر، وكان الجمهور يستجيب لنداء الشرطة الوطنية، ويعمل بإرشاداتهم عن طواعية واختيار، فكان لهذه الجماعة فضل كبير فى تنظيم المظاهرات والبعد بها عن الاعتداء على الممتلكات والأنفس، وقد أسندت رئاستها إلى الشيخ مصطفى القاياتى، وكان يصدر تعليماته إلى أفرادها من منزله بالسكرية.

وبالرغم من أن هذه الجماعة قد أفادت فى حفظ النظام ومنع اندساس الغوغاء فى المظاهرات فإن السلطة العسكرية أصدرت أمرًا فى ١٨ أبريل سنة ١٩١٩ بمنعها، وتوعدت من ينتمى إليها بالاعتقال والمحاكمة، قالت:

«يأمر القائد العام فى القطر المصرى بما له من السلطة الممنوحة لتطبيق الأحكام العرفية بما يأتى: «اتصل بعلم ولاة الأمور أنه أنشئت جمعية البوليس

الوطنى، غرضها الظاهر صون القانون، وحفظ النظام، وقد وزعت هذه الجمعية على أعضائها شارة يلبسونها، ونظمتهم على هيئة قوة بوليس، وإذا كان من واجب كل وطنى معاونة البوليس، فى تأييد النظام، فإن جمعية كالجمعية التى تقدم ذكرها لا يمكن أن يسمح بها، فتأليف هذه الفرقة وما يماثلها من الفرق محظور، وكل من يعثر عليه مرتديًا شارة هذه الفرقة أو سواها من الفرق التى تماثلها بعد الساعة السادسة من صباح غد (١٨ أبريل) يقبض عليه ويحاكم بمقتضى الأحكام العرفية»

اعتداء الجنود البريطانيين على المجتمعين فى القهاوى

لم يقتصر اعتداء الجنود البريطانيين على المتظاهرين، بل أخذوا يعتدون على القهاوى التى يديرها مصريون أو يجلس فيها المصريون عادة، كقهوة الجندى، وقهوة السلام بميدان الأوبرا، وقهوة الشيشة، ومحل جروبى القديم.

وفى ٣١ مارس أحاط الجنود البريطانيون ومعهم مفتشون من الإنجليز بجميع القهاوى والمحال العمومية فى وقت واحد، وأجروا تفتيش جميع المصريين الجالسين بها بحجة ضبط المنشورات الثورية التى يحملونها، وكرروا هذا الهجوم والتفتيش غير مرة.

منع حمل الأسلحة إلا بتصريح من السلطة العسكرية

كان السلاح ممنوعًا حمله إلا بترخيص من وزارة الداخلية، طبقًا للوائح المتبعة، ولكن السلطة العسكرية أصدرت بلاغًا، يوم ٣٠ مارس أعلنت فيه أن حمل الرعايا المصريين للأسلحة النارية أو لأى نوع من الأسلحة داخل حدود محافظة القاهرة يعد مخالفًا للأحكام العرفية مالم يكن حاملها حاصلا على رخصة من السلطة العسكرية، وأنذرت من يخالف هذا الأمر بالسجن لمدة أقصاها سنة أو بغرامة أقصاها ٢٠٠ جنيه أو بالعقوبتين معًا.

جنازات الشهداء

ظهرت روح الثورة فى تقدير الأمة لضحايا المظاهرات، ممن قتلوا بنيران البنادق أو المدافع الرشاشة، فكان الشعب يجد فيهم التضحية والبطولة، وقد تجلت هذه الروح فى جنازات أولئك الشهداء، فكان الشعب يشترك فى مواكبها ويشيع الشهداء إلى مقرهم الأخير، وكانت هذه الجنازات تنتظم صفوف الشعب من جميع الطبقات، وتضم الألوف المؤلفة من المشيعين، وكانت من أعظم المواكب التى شهدتها مصر روعةً وجلالاً. ويخيل لمن شاهد هذه الجنازات ورأى ضخامتها أن الأمة بأكملها كانت تخرج لتوديع شهدائها، وكان بعض الجنازات يضم عدة شهداء يشيعون معًا، وعلى كل نعش اسم صاحبه الشهيد يحف به العلم المصرى، وكانت أولى هذه الجنازات جنازة الشاب مصطفى ماهر أمين التى تقدم الكلام عنها ص ١٩٩.

وفى يوم ٩ أبريل احتفل بتشييع جنازة أربعة شهداء قتلوا فى مظاهرة يوم ٨ منه التى سيرد الكلام عنها. وذلك فى موكب مهيب لا يدرك الطرف آخره، وقد سار المشيعون فى نظام وصمت وسكون، يعروه حزن عميق. وكان يتخلل هذا الصمت بين حين وآخر نداء واحد يعبر عن شعور المشيعين «لتحى ضحايا الحرية».

وفى ١١ أبريل شيعت جنازة أربعة عشر قتيلا من الشهداء الذين قتلوا فى المظاهرات، فكان موكب الجنازة رهيبًا يبعث الأسى والحزن فى النفوس، بدأ سيره من مستشفى قصر العينى حيث نقلت نعوش الشهداء بعضها تلو بعض، وقد عرفنا من أسمائهم: السيدة شفيقة محمد من سكان قسم الخليفة[11]. أحمد

(١١) فى دفتر وفيات قسم الخليفة قيدت وفاة السيدة شفيقة محمد يوم ١٠ أبريل وسبب الوفاة جروح رصاصة اخترقت الصدر والبطن، ومحل سكنها الخرطة القديمة بالخليفة بمنزل عشماوى =

مصطفى شكرى. محمود أحمد من حى الحنفى. أحمد كيلانى من هندسة السكة الحديد. أحمد السرسى من الخرنفش. زكى محمد من حى أبو العلا. محمد على عامر من الخليفة. محمد بدر من السيدة زينب. حسين محمود الحمامى من باب الشعرية. أحمد فهمى من المغربلين. موسى أمين. ليتو سرور.

ومشى فى الجنازة عشرات الألوف من طبقات الشعب وشيعوا الشهداء إلى مثواهم الأخير.

وفى ١٢ أبريل احتفل بتشييع جنازة أربعة قتلى آخرين من شهداء المظاهرات فى مشهد جليل اشترك فيه المشيعون من الرجال والسيدات.

وقد تجددت جنازات الشهداء فى نوفمبر سنة ١٩١٩ كما سيجىء بيانه.

* * *

= سياحة إبراهيم غباشى». وجاء عنها فى منشور من المنشورات الثورية بتاريخ ١٠ أبريل سنه ١٩١٩ تحت عنوان: (شفيقه أولى ضحايا السيدات المصريات) ما يأتى: «انحلت الموعه عى فتل أول سهيدة مصريه فى حرب الحرية، عن أول ضحايا سيداتنا. عن موت شفيقه»، وختم المنسور بقوله. «إن أيادى قد أودعها عواطف الشعب المصرى الكريم وتعزى عن وحبدته بحريه بلادة، فهكذا الرجوله وهكذا الإخلاص للوطن، ففى ذمة الإنسانيه. شفيقه. ومس كافل. وجان دارك».

الفصل السادس

الثورة فى الأقاليم

بينا بالفصل السابق (ص ٢١٥) كيف امتدت الثورة إلى الأقاليم، والآن نذكر فى شيء من التفصيل ما وسعنا تدوينه من وقائع الثورة فى كل منها.

فى الإسكندرية

لما وصلت أنباء مظاهرات القاهرة إلى الإسكندرية، اتفق طلبة المدارس والمعاهد الدينية فيها على الإضراب، ونفذوا عزمهم يوم الأربعاء ١٢ مارس، فأضربوا فى هذا اليوم وألفوا موكبًا بدأ يتحرك من ميدان مسجد أبى العباس المرسى، الذى اتخذه الجمهور فى الإسكندرية قاعدة للمظاهرات، وساروا هاتفين للحركة والاستقلال، ميممين شطر دار المحافظة القديمة بشارع رأس التين، وفيما هم سائرون أدركهم الأمير الاى جارفزبك حكمدار الإسكندرية، يصحبه المستر انجرام مأمور الضبط، فأمر مأمور قسم الجمارك بتفريق المظاهرة تنفيذًا للأمر العسكرى الصادر بمنع الاجتماعات والمظاهرات، ولكن المتظاهرين لم يتفرقوا، وساروا متجهين إلى ميدان محمد على، وهناك صدتهم عن المسيرة قوة من بلوك الخفر مشاة وركبانًا، فوقفوا عن السير، وانتهت المظاهرة بسلام، وأغلق بعض أصحاب المحال العمومية محالهم حين علموا بهذه المظاهرة، ولكن المتظاهرين لم يقع منهم أى اعتداء على أحد، ونزلت قبل الظهر قوة بريطانية للمحافظة على النظام ولمساعدة البوليس المصرى على تفريق الجموع، وقبض على ٥٠ شخصًا من المتظاهرين حجزوا فى أقسام المدينة.

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ١٤ مارس، ثم يومى السبت والأحد.

وكانت مظاهرة يوم الأحد تنتظم الجموع الزاخرة من طلبة المدارس والمعاهد الدينية والتجار والصناع وعمال السكة الحديدية والفنارات والأحواض وورش الحكومة وغيرهم، وطافت المظاهرة فى أهم شوارع المدينة وانتهت بسلام.

ثم تغيرت الحال بعد ذلك، فلم يأت يوم الاثنين ١٧ مارس حتى كانت القوات الإنجليزية المسلحة منتشرة فى بعض الشوارع، وعلى مداخل الطرق والحارات فى الأحياء الوطنية، وكان الظن أن هذه القوات لا تتعرض للمتظاهرين ما داموا فى حدود النظام والقانون، ولكن حدث ما لم يكن أحد يتوقعه، فقد تألفت فى هذا اليوم مظاهرة كبيرة من طلبة المدارس الثانوية، ومدرسة محمد على الصناعية والمعاهد الدينية والعمال، وبدأت من ميدان أبى العباس، وساروا إلى الأنفوشى، ولكن الجنود البريطانية ضربت نطاقًا حولهم ومنعتهم من السير، فلم يمتنعوا، وأطلق الجند عليهم النار، فسقط منهم ستة عشر قتيلا، وأربعة وعشرون جريحًا، ونقل الجميع إلى الإسعاف بحالة مروعة.

وقد عرفنا من أسماء القتلى: منصور على الديب (طالب عمره ١٣ سنة). السيد أبو العنين. أحمد محمد السخاوى. الشافعى قاسم. حسين العزازى. عمر حسن الأفندى (طالب). السيد عبد المجيد. الصاوى عفيفى. محمد إبراهيم. أحمد على صالح. أحمد محمد حسان. أحمد أبو السعود. إبراهيم حسن حبيش. طه على عامر. عبده أحمد. محمد كامل الجداوى. (وهؤلاء العشرة الأخيرون بحّارة من المسافر خانة قسم الجمرك).

أذكت هذه المظاهرة ونهايتها الدموية نار الحماسة فى نفوس الأهلين، فتعددت بعد ذلك المظاهرات العنيفة فى الثغر، وكانت المظاهرات الكبرى تبدأ عادة كل يوم جمعة عقب الصلاة. وتأخذ مسيرها من ميدان أبى العباس، وتخترق أهم شوارع المدينة.

واعتقلت السلطة العسكرية عددًا كبيرًا من الطلبة والعمال بحجة اشتراكهم فى المظاهرات فبلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الدينى وحدهم ٤١٥ طالبًا..

وتجددت الحوادث الدموية بالثغر فى شهر أبريل، فوقع تصادم بين المتظاهرين والجنود البريطانيين يوم ١٠ منه بباب عمر باشا، وتصادم آخر صبيحة اليوم التالى بحى كرموز، قتل فيه من المصريين ثلاثة وجرح ستة، ثم تجدد التصادم بعد ظهر اليوم، فقتل من المصريين سبعة عشر. وجرح كثيرون، وقد عرفنا من أسماء القتلى: محمد عثمان. إسماعيل محمد. أحمد على. حسن التونى. عبد العزيز عبد الخالق، وكلهم من باب عمر باشا.

ثم تجددت المظاهرات الدامية فى نوفمبر، كما سيجىء بيانه.

فى بور سعيد

وحدثت فى بور سعيد مظاهرة يوم الجمعة ٢١ مارس، بدأت فى شارع أوجينى، وسارت نحو شارع محمد على. فتصدى لها الجنود البريطانيون وأطلقوا النار على المتظاهرين، فبلغ عدد القتلى منهم سبعة، وعدد الجرحى سبعة عشر، وقد عرفنا من أسماء القتلى: إبراهيم الزينى تاجر من دمياط. فريد الغنام من عزبة البرج. السيد المصرى. عبد العزيز فزاع. محمد عباده (طالب). محمد خليفة. رجب السلمونى.

فى البحيرة

قامت بدمنهور مظاهرة كبيرة يوم ١٧ مارس طافت فى بعض شوارع المدينة، فتعرض مدير البحيرة إبراهيم حليم باشا بشخصه للمتظاهرين، وأهانهم بكلمات أثارت غضبهم. إذ تحداهم أن يكون بينهم رجل، فانقضوا عليه ضربًا بالنعال، حتى كادوا يجهزون عليه، لولا تدخل البوليس، وقد شتت الجند المتظاهرين، وقتلوا منهم ١٢ شخصًا عرفنا من أسمائهم: أمين محمد

جوهر. محمد سلمان محمد. أحمد محمد حسين. إبراهيم محمد عمر.

وحوكم بعض من قبض عليهم بتهمة الاعتداء على المدير أمام محكمة عسكرية عقدت فى دمنهور، فأصدرت على المتهمين أحكاما مختلفة بالسجن والجلد والغرامات.

وصدر أمر عسكرى يحظر على الأهالى الخروج من منازلهم بين الساعة السابعة مساءً إلى الرابعة صباحًا، ومنع السفر من دمنهور وإليها بغير جواز رسمى.

وهجم البدو على مركز كوم حمادة. فأرسلت قوة بريطانية لقمع حركتهم، وصدتهم.

فى رشيد

حدثت فى رشيد يوم ١٧ مارس مظاهرة بدأت سلمية، وسارت من قبلى المدينة إلى بحريها، وانضمت إليها جموع الشعب، فتصدى لها مأمور المركز محمد مصطفى حجاب، فوقع تصادم بينه وبين المتظاهرين، أمر على أثره رجال البوليس بإطلاق النار عليهم. فقتل شاب من أبناء أحد الأعيان يسمى إبراهيم زيدان، فثارت ثائرة الجماهير، وهاجموا ديوان المركز ورجموه بالطوب والحجارة، وأضرموا فيه النار، ولا تزال آثار التدمير والحريق ظاهرة فى بنائه،[١] وخرب بعضهم محطة السكة الحديد وخلعوا قضبانها واتلفوا خطوط التلغراف والتليفون، وساد الهرج والمرج فى المدينة، على أن ذوى المكانة فيها ألفوا من بينهم لجنة حفظت فيها النظام، بعد أن لجأ مأمور المركز إلى إحدى العزب القريبة من المدينة، وفى اليوم التالى والذى يليه حضرت قوة من الجنود الهندية بقيادة ضابط بريطانى، يصحبه المأمور، وألقت القبض على نحو تسعين شخصًا، ممن أرشد عنهم المأمور، نذكر منهم: محمد سمك التاجر وعضو المجلس المحلى. ونجله عبد العزيز سمك. عبد الحميد سمك. عبد العزيز

---

(١) وقت إعداد مسودات الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

عجمية التاجر وعضو المجلس المحلى. أحمد الجارم طالب حقوق (الآن قاض بالمحاكم الأهلية ثم مستشار). عبد الحكيم الجارم (الآن موظف ببنك مصر). محمود الطويل التاجر. وآخرين ممن سترد أسماؤهم فى محاكمات الثورة، وقد نقلوا جميعًا إلى سجن الحضرة بالإسكندرية حيث حقق معهم، وأحيل ستون منهم إلى محكمة عسكرية بريطانية كما سيجىء بيانه فى الفصل الحادى عشر.

فى الغربية والمنوفية

فى طنطا

فى يوم الأربعاء ١٢ مارس قامت مظاهرة كبيرة فى طنطا، تألفت بداءة ذى بدء من طلبة الجامع الأحمدى والمدرسة الثانوية، وأخذوا يطوفون فى الشوارع الكبيرة وانضم إليهم الشعب، فصارت مظاهرة ضخمة، جمعت عدة آلاف من لمتظاهرين، ينادون بالحرية والاستقلال، وسارت المظاهرة بسلام إلى أن وصلت إلى شارع المديرية، واتجه المتظاهرون صوب المحطة، ليجعلوها خاتمة المطاف، ثم يتفرقون، ولكن حدث هناك حادث مروع، إذ كانت شرذمة من الجنود البريطانيين ترابط بالمحطة. فما أن اقترب المتظاهرون، وكلهم عزل من أى سلاح، حتى انهال عليهم الجند رميًا بالرصاص، وكان معهم ويا للأسف نفر من رجال البوليس المصرى، فبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين ستة عشر قتيلا، وتسعة وأربعين جريحًا، وهذا الإحصاء مأخوذ من بلاغ السلطة العسكرية عن حوادث الثورة، فكانت مظاهرة دموية.

وقد عرفنا أسماء من قتلوا فيها. وهم: مرزوق محمد إسماعيل طالب بالمعهد الأحمدى من منيل الهويشات مركز طنطا. السيد يوسف المبيض تاجر. محمد عامر العربى مزارع. على على جابر من خرسيت مركز طنطا (طالب). محمد مصطفى السيد من محلة مرحوم (طالب). السيد السيد أبو قورة (طالب). محمد إبراهيم راشد من شنتنا منوفية (كاتب). محمد درويش التهامى من سبرباى (تاجر). عبد المجيد إبراهيم الديهى من الفرستق مركز كفر

الزيات (طالب). منصور فهمي جرجس (طالب). محمد محمود شادى من سنجرج منوفية (طالب بالمعهد الأحمدى). مصطفى محمد هاشم من قصر نصر الدين مركز كفر الزيات (طالب). محمد على زيدان شيال. محمود السيد جمعة (طالب). محمد حسين عفيفى من قويسنا (طالب بالمعهد الأحمدى). عبد الرحمن نصر من طنطا.

وزعمت السلطة العسكرية فى بلاغها عن هذه المجزرة أن المتظاهرين أرادوا الهجوم على المحطة، فكان ما كان من الضرب والتقتيل، وهى مزاعم باطلة أرادت بها ستر فظاعة اعتداء الجند، فاختلقت هذا السبب المكذوب، لأن المتظاهرين ما كان فى نيتهم الهجوم على المحطة ولا على أى مبنى آخر من مبانى الحكومة.

ولم يكف الجنود البريطانيون بعد هذه الواقعة عن الاعتداء على الأهالى، ففى ١٦ مارس قتل أحد المارة بسبع طلقات من مدفع رشاش منصوب فوق سطح المحطة، وقتل غلام ضربًا بالسنج عند مروره بالقرب من المعكسر الإنجليزى، وفى ١٧ منه أطلق الرصاص على شاب كان يمر مصادفة على مقربة من هذا المعسكر.

فى بركة السبع

وهاجمت فصيلة من الجنود البريطانيين جماعة من المتظاهرين كانوا يعملون على تدمير كوبرى السكة الحديدية ببركة السبع، فقتل وجرح منهم كثيرون.

فى قلين ودسوق

وفى ليلة ١٨ مارس دمرت محطة قلين تدميرًا تامًا، ثم قطعت السكة الحديدية بين طنطا وقلين ودسوق والجهات الأخرى الواقعة شمالى المديرية.

فى سمنود

وتجددت المظاهرات فى سمنود، وقتل فى إحداها الملازم أول إبراهيم محمد

عمار ملاحظ نقطة سمنود يوم ١٨ مارس، وجرح أحد عساكر البوليس وقتل ثلاثة من الأهلين، وهم: محمد مصطفى الشرقاوى (فقيه). السيد عنتر أبو حبيب (تاجر). الحاج محمد حسن شحاتة (خياط).

فى زفتى

ألف طلبة المدرسة الثانوية (مدرسة السيد بك كشك) بزفتى مظاهرة طافت فى المدينة وانضم إليها الأهلون، فبعثت فى المدينة وما حولها روح الثورة، وتألفت لجنة للثورة برئاسة المرحوم الأستاذ يوسف أحمد الجندى، أعلنت الاستقلال، وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز، ورفعت بدله علمًا آخر وطنيًّا، إيذانا بإعلان الاستقلال، وأذاعت فى منشور طبعته ووزعته فى المدينة أن إليها يرجع الأمر والنهى، وكان مأمور المركز من خيار الرجال، وهو المرحوم إسماعيل بك حمد، فتعاون مع اللجنة بصفة غير رسمية، وشاركها شعورها وميولها، إذ كانت ميوله وطنية، وتركها تباشر سلطة الإدارة، فألفت لجانًا فرعية، إحداها للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم شركة الأسواق، وأخذت تنفق ما حصلته فى مرافق المدينة، وردمت بعض المستنقعات وأصلحت الشوارع، وشغلت فى ذلك العمال العاطلين، وكان إسماعيل بك حمد يجتمع وأعضاء اللجنة فى مقرها بأعلى قهوة «مستوكلى» وأصدرت جريدة اسمتها «الجمهور» كانت تطبع بمطبعة محمد أفندى عجينة، ولما ترامى نبأ هذه اللجنة وبخاصة إعلانها الاستقلال إلى السلطة العسكرية، أنفذت إليها قوة من الأستراليين لقمع الثورة، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الأهالى يحفرون الخنادق العميقة فى الطرق الزراعية الموصلة إليها، وخلعوا قضبان السكة الحديدية، فاستعدت القوة لمهاجمة المدينة، وصوبت إليها المدافع، فتدخل إسماعيل بك حمد فى الأمر وتوسط بين القوة ولجنة الثورة ونصح هذه بالكف عن المقاومة إبقاء على المدينة، وأذن للقوة بدخولها على أن لا تتدخل فى شئون الإدارة، إذ احتمل هو مسئوليتها، فدخل الجند المدينة، وعسكروا فى بحريها وقبليها، وأخذوا يبحثون عن أعضاء لجنة الثورة، فلم

يرشد إليهم أحد، وحظرت القوة على الأهلين التجول فى المدينة من غروب الشمس إلى مطلع الفجر.

فى كفر الشيخ

قامت بكفر الشيخ يوم ١٦ مارس مظاهرة تألفت من الطلبة، ثم اتسعت بانضمام الشعب إليها حتى بلغت عدتها عشرة آلاف شخص، وهاجم المتظاهرون بناء المركز وقذفوه بالطوب والحجارة فأتلفوا بعض نوافذه، وأطلق الجند الرصاص على المتظاهرين فقتل واحد منهم، وقطعت السكك الحديدية وخطوط التلغراف، وعزلت المدينة عن البلدان الأخرى.

ولما تفاقمت الحالة أنفذت السلطة العسكرية إليها فصيلة من الجنود البريطانيين لقمع الثورة، فجاءوها فى صبيحة يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩، وكان عددهم نحو أربعمائة، واتخذوا مركز البوليس مقرًّا لقيادتهم وعسكرت الفصيلة فى المدرسة الابتدائية وجعلتها وجعلت دور العلم مربطًا لخيولها.

وأبعدت مأمور المركز عبد القادر أفندى مختار (بك) عن المدينة بحجة أنه كان مناصرًا لحركة المظاهرات، وأمرته بأن يلتزم مدينة طنطا، وقدم المأمور بلاغًا إلى المدير وإلى وزارة الداخلية بالاعتداءات التى وقعت من هؤلاء الجنود، وطلب إجراء التحقيق بشأنها، واحتلت القوة الدور المهمة لمصالح الحكومة وتفتيش الأوقاف السلطانية (الملكية) وأخرجت منه موظفيها عنوة، وساقتهم إلى سجن المركز، ثم جاء وكيل النيابة ليتعرف ما حدث، فضموه إليهم، وزجوه مع طبيب المركز فى السجن، ثم أفرجوا عنه وعن مفتش الأوقاف السلطانية وطبيب المركز، وظل باقى الموظفين محبوسين إلى ما بعد العصر.

ونهب الجند دكاكين الأهالى فى المدينة واستولوا على ما بها من مأكولات، وأخذوا يعاقبون الأهالى بالجلد بدون محاكمة، وفرضوا على كل بلدة من بلاد المركز عددًا من الأهالى لجلدهم يوميًا، ففرضوا على كفر الشيخ ٧٥، وعلى

سخا ٢٥، وعلى ميت علوان ٣٠، وهلم جرا، ولما عجز عمدة سخا وشيخها عن تقديم الضريبة المطلوبة من الرجال جيء بهما إلى المركز وزجا فى السجن وأسيئت معاملتهما بأن كلفا بحمل التراب من تحت أرجل الخيل وإدارة طلمبة المستشفى حيث استقر ضباط القوة، وإدارة طلمبة المركز أيضًا، على مرأى ومسمع من الأهالى، وظلوا كذلك أربعة أيام، وقتل فى أثناء هذه الحوادث عدد من الأهالى برصاص الجند.

وطاف الجنود البريطانيون فى أنحاء المركز وقصدوا فيما قصدوا إليه مقر شركة البحيرة بسيدى سالم وكوم الوحال، وفى طريقهم عرجوا ببلدة (العمدان) وتبادلوا والأهالى إطلاق الأعيرة النارية، وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان، وحوكم بتهمة التحريض على العصيان، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عامًا، (وأفرج عنه سنة ١٩٢٤).

واعتدى الجند فى بلدة (كفر دمرو) التابعة لمركز المحلة الكبرى على عفاف فتاة كانت تشتغل فى حقلها يوم ٦ أبريل سنة ١٩١٩، وسلبوها شرفها عنوة واقتدارًا، وأبلغ العمدة هذا الحادث الفظيع إلى المركز بدون جدوى.

فى المحلة الكبرى

قامت بها يوم ١٥ مارس مظاهرة ضخمة جمعت طلبة المدارس وسراة المدينة وعمالها وصناعها وطوائفها كافة، وطافوا فى الشوارع هاتفين للاستقلال والحرية، وأضرب الطلبة فى هذا اليوم وانتهت المظاهرة بسلام، وتكررت المظاهرات السلمية فى الأيام التالية.

فى شبين الكوم

وقامت المظاهرات فى شبين الكوم منذ يوم ١١ مارس، وتجددت فى الأيام التالية، وكان قوامها طلبة المدارس الذين أضربوا ومن انضم إليهم من جموع الأهالى وطافت فى شوارع البندر الرئيسية، وانتهت المظاهرات بسلام.

وحضرت قوة بريطانية مسلحة، وعسكرت فى المدرسة الثانوية، ومنعت المظاهرات بمعاونة البوليس، ثم تجددت المظاهرات فى اليوم التالى لحضور هذه القوة، وكانت سلمية، وقد فرقها البوليس.

وقامت فى منوف مظاهرات، وألقى المتظاهرون الطوب والحجارة على المركز فحضرت قوة من البوليس ومن الجيش البريطانى لإعادة النظام.
وحدث فى تلا مظاهرة يوم الخميس ١٣ مارس فجاءتها قوة بريطانية مسلحة من طنطا وقوة من البوليس لمنع الاسترسال فى مظاهرات.

فى الدقهلية

عمت المظاهرات مديرية الدقهلية، وتخللتها حوادث أليمة سفكت فيها دماء الأهلين، مما نذكر تفصيله فيما يلى:

فى المنصورة

اجتمع طلبة المدارس الثانوية بالمنصورة يوم الجمعة ١٤ مارس فى منتزة الكنانى، فاستمعوا إلى خطبائهم، ثم ألفوا مظاهرة سلمية طافت المدينة وانتهت بسلام.
وفى يوم الثلاثاء ١٨ مارس قامت مظاهرة سلمية كبرى اخترقت شوارع المدينة فى نظام وسكينة، ولكن لم تكد تصل إلى نهاية شارع السكة الجديدة، تجاه مخازن موروم، حتى فاجأها الجنود البريطانيون بإطلاق النار بدون تحذير أو إنذار، فانقلبت المظاهرة إلى مجزرة مروعة قتل فيها من المتظاهرين تسعة عشر شهيدًا، وأصيب كثيرون بجروح دامية.

وقد عرفنا من أسماء الشهداء: رمضان إبراهيم عطية (كاتب). العدوى محمد عزام (عطار). محمد بدر محمد (فقيه). محمد المنسى (حوذى). محمد عبد الغنى السندوبى (ساعاتى). الشحات محمد حسين (شغال). على حسن على (بياع). أحمد محمد ماهر (كاتب). محمد إبراهيم المهدى من الدراكسة

(طباخ). إبراهيم المهدى إبراهيم (صانع أحذية). عباس عبد الله الزينى (جلاد). رمضان العفيفى كامل (بناء). حافظ خليل القصيفى (طالب). عبد الرحمن رمضان عطية (حلاق). فؤاد محمد عوض (كاتب). حسن أحمد سليمان (حوذى). حسن محمد الجدامى (طالب). إسماعيل محمود زين الدين (طالب). محمد على الشحات (نجار). محمود يونس (حداد). محمد الكتانى (موظف بالمجلس البلدى). على على مصطفى (مزارع). محمد عرفة. عبد العظيم على سلطان من ميت بدر خميس. شعبان المبيض من ميت خميس، وبعض هؤلاء الشهداء قتل فى بضعة الأيام التالية ليوم المظاهرة، إذ لم يكف الجند عن الاعتداء على الناس فى الشوارع.

وإلى تلك المجزرة أشارت السلطة العسكرية فى بلاغها المؤرخ ٢٠ مارس بقولها: «وقعت قلاقل شديدة أخرى فى المنصورة يوم ١٨ الجارى، واضطر ولاة الأمور الملكيون أن يستدعوا الجنود لمساعدتهم على إعادة النظام» فتأمل فى مغايرة بلاغات السلطة العسكرية للحقائق، وكيف تقتصر على عبارات وهمية لا تشير إلى شىء من القتل وسفك الدماء.

فى دمياط[٢]

كان يوم الجمعة ٢١ مارس سنة ١٩١٩ يومًا مشهودًا فى دمياط، فقد خرجت المدينة عن بكرة أبيها شبابها وشيبها عقب صلاة الجمعة فى مظاهرة عظيمة تهتف بحياة مصر والاستقلال وسعد زغلول. وكما كانت العادة تصدت لها قوة كبيرة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين بالقوة ومنع استمرارهم فى السير. إلا أنه برغم استعمال رجال البوليس القسوة لم يستطيعوا تشتيت هذه الجموع الحاشدة وإخماد المظاهرة، ولما لم يفلح مأمور البندر فى تفريق هذه الآلاف أخرج مسدسه من جيبه ولوح به فى وجوههم مهددًا بإطلاق النار

---

(٢) هذه النبذة مضافة فى الطبعة الثانية.

فانبرى له أحد زعماء المتظاهرين ويدعى «الحاج أحمد عمر» وانتزع منه المسدس وأنزله عن صهوة جواده الذى كان يركبه. وانضم إليه بعض المتظاهرين وانهالوا عليه ضربًا. ثم استمرت المظاهرة فى طريقها حيث مرت أمام دار البندر فأطلق عليهم أحد رجال الإدارة الرصاص فأصيب محمد رجب الشهاوى التاجر وعوض حسين العباسى المراكبى بإصابات قضت عليهما فى الحال. وأصيب غيرهما بإصابات غير قاتلة. ثم صدرت الأوامر بمنع التجول وبإطلاق النار على أى شخص يسير فى الطريق. وسارت الدوريات كاملة السلاح على أهبة إطلاق النار على كل من يرى فى الطريق. وبينما كان المدعو محمد الدنون سائرًا فى طريق سوق الخضار أطلق عليه أحد الخفراء النار من بندقيته فأرداه قتيلا.

وصدرت الأوامر المشددة بعدم الاحتفال بتشييع جنازة هؤلاء الشهداء، فواراهم أهلوهم التراب من غير أى احتفال.

وقبض البوليس على الحاج أحمد عمر، وعبد السلام الحلو، ومحمد شحاتة، وأمين المعداوى، وعوض زغلول، ومصطفى النحاس الطالب بالمعهد الدينى وقدموا للمحاكمة العسكرية.

فحكم على الأول بالسجن خمس سنوات قضى منها سنة واحدة فى سجن الزقازيق ثم توفى فى السجن.

وحكم على الثانى بالسجن ثلاث سنوات ووافاه الأجل بعد أن قضى عامًا ونصف عام فى سجن طنطا، وقد شيعت جنازته من محطة دمياط إلى القبر فى احتفال رهيب وذلك بعد التصريح بنقله من طنطا إلى دمياط.

وحكم على الثالث بالسجن سنتين قضاهما فى سجن المنصورة.

وبعد مظاهرة يوم الجمعة قامت مظاهرات أخرى ولكن لم تسفك فيها دماء، اشتركت فيها دمياط وجميع بلدان الشطوط بعلمائها وتجارها ومحاميها وطلبتها وموظفيها وعمالها، تطالب بالاستقلال وتنادى بالحرية.

فى مركز ميت غمر
مذبحة ميت القرشى

أصيبت بلدة «ميت القرشى» بكارثة أودت بحياة مائة من أهلها، وذلك أنه فى يوم ٢٣ مارس بينما كان الأهلون يقومون بمظاهرة سلمية حول البلد جاء قطار مسلح يقل نيفا ومائة جندى بريطانى، فوقف القطار ونزل الجند على مقربة من البلد، وأرادوا الانتقام من أهل المدينة بدعوى أنه حصل قطع فى السكة الحديدية على مقربة منها، فالتقوا أول ما التقوا بشاب فى طليعة المظاهرة وهو المرحوم محمد مأمون عبد المعطى نجل عمدة البلد، فسألوه عن تلك الجموع، فأخبرهم أنها مظاهرة سلمية، ولم يكد يبتعد عنهم حتى عاجلوه برصاص بنادقهم، فسقط قتيلا، فلما سمع الناس دوى الرصاص تفرق جمعهم، فأعمل فيهم الجند المدافع الرشاشة، فحصدتهم حصدًا، وتعقبوهم حتى الحقول، وكلما صادفوا أحدًا أردوه قتيلا، وبلغ عدد شهداء هذه المذبحة نحو مائة قتيل، عرفنا أسماء بعضهم وهم: محمد مأمون عبد المعطى. على عبد العزيز سعد. محمد فخرى. محمد المهدى. فؤاد نصر. إبراهيم محمد عطوة. إبراهيم أحمد الحلوجى. عبد الوهاب عثمان. سليمان نافع، الشحات سليمان. شحاتة طه العوضى. على عوض الله. متولى العوضى. عطية حسن حلوة. صالح الدسوقى جودة. محمد القرشى محمد نور. سليمان هلال. محمد حسن مراد. عبد المجيد إبراهيم. محمود حسن مراد من كفر المحمدية.

وعرفنا من الجرحى: السيد سليمان سعد. منادرى محمد المرسى. عبد العليم على جاد الله. القرشى مهدى. مرسى محمد قمر. محمد غنيم الشال. محمد عبد المنعم الصعيدى. الآنسة صديقة عروس عبد المجيد إبراهيم. محمد شعبان. ومن البلاد المجاورة: أسعد أمين من كفر بريرى سليمان. محمد شاهين سمره من ميت أبو عربى. هنداوى على زهرة من كفر الوزير. محمد سالم رضوان من كفر مقدام.

وأشارت السلطة العسكرية إلى هذه المأساة فى بلاغها الرسمى بقولها:

«حدث فى جوار ميت غمر وهى التى ذكرت أمس أنها لا تزال مع زفتى وميت القرشى مركزًا للتمرد والفتن أن قطارًا كان يشتغل بإصلاح الخط يوم ٢٢ الجارى فجعله الغوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) فى معزل بقطع الخط من أمامه ومن خلفه ووصل إلى مكان الحادثة قطار مسلح لإسعافه يوم ٢٣ الجارى، فهاجمه المشاغبون بدوره ولكنهم تكبدوا خسارة تزيد على مائة من القتلى والجرحى».

فى كفر الوزير

وفى نفس هذا اليوم مر القطار المسلح بكفر الوزير، فخرج نفر من الأهلين لمشاهدته، وكان على مقربة من السكة الحديدية جاموسة يقودها صاحبها، فأراد أن يبعد بها عن الخط محافظة عليها، فأصابته وماشيته طلقات نارية أودت بحياتها، وصوب الجند الرصاص نحو الأهلين فقتلوا منهم: عنانى محمد سليمان. والسيدة بنت بدران.

فى تفهنا الأشراف

وفى ٢٧ مارس نزل الجند ببلدة تفهنا الأشراف، وطلبوا من عمدتها الشيخ عبد العزيز القرموطى إخراج رجال من البلدة للعمل فى إصلاح السكة الحديدية، وبالرغم من أنه صدع بالأمر وجمع من استطاع من الرجال ورافقهم حيث السكة الحديدية، فإن الجند قد اعتدوا أثناء غيبته على منازل البلدة واقتحموها وسلبوا ما امتدت إليه أيديهم من مال ومؤونة، وقتل فى هذه الملحمة عدد من الأهالى عرفنا أسماء بعضهم وهم: عبد الفتاح سيد أحمد. أحمد متولى القرموطى. محمد على وافى. رقية بنت أحمد متولى.

فى دنديط

وفى ٢٨ مارس هاجموا بلدة دنديط، وأخذوا يضربون كل من صادفوه من

أهلها، فساد الرعب، وأوى الناس إلى بيوتهم فأقتحم الجند البيوت يسلبون ما وصلت إليه أيديهم من نقود ومصاغ ومؤونة. وقتل في هذه الملحمة: عطية على الغلبان. وحنيفة أم عجوة، وجرح كثيرون، وبلغت قيمة المنهوبات نحو ٨٧٥ جنيهًا.

فى القليوبية والشرقية

كان أول عمل ثورى قام به أهالى القليوبية أن تظاهر أهالى قليوب يوم ١٤ مارس وأحرقوا محطة سكة الحديد فيها، كما أتلفوا الخط الحديدى بها وفى جوارها، وأتلفوا الأسلاك التلغرافية والتليفونية وخربوا الطريق الزراعى بأن أحدثوا به خنادق عميقة تعوق سير السيارات، وقد أنفذت السلطة العسكرية إحدى الطائرات الحربية، فأخذت تطلق النار على المتظاهرين.

ويقول البلاغ الذى أصدرته القيادة البريطانية فى ١٩ مارس إنه حدث تلف عظيم فى خطوط السكة الحديدية والتلغرافات فى أماكن مختلفة من مديرية القليوبية، ويؤخذ من هذا البلاغ أن المتظاهرين اصطدموا بالجنود البريطانية الذين أطلقوا النار عليهم فقتل سبعة من الأهلين وقتل فى طوخ وقها خمسة آخرون.

وقد عرفنا من أسماء القتلى فى قليوب حسن على ناصر. عبده عبد الفتاح أبو سنة. إمام التلوانى. إسماعيل محمد نور الدين. سيد إبراهيم أبو نشابه. ومن أسماء القتلى فى طوخ: إبراهيم إمبابى (عمره ٧٠ سنة). عفيفى عطا الله. علام على. محمد سعد. مبروك مبروك. السيد على. محمد عفيفى.

وقامت المظاهرات السلمية فى الزقازيق وغيرها من عواصم المديرية، وفى ١٦ مارس هجم المتظاهرون على مركز منيا القمح، وأطلقوا سراح المسجونين، ثم هاجموا محطة السكة الحديد، وكانت تخفرها شرذمة من الجنود الإنجليز أطلقت النيران على الأهالى، فقتل منهم ثلاثون وجرح تسعة عشر، وقد عرفنا من أسماء القتلى: محمود محمد. عبد السلام محمد. بندارى محمد. السيد سالم.

محمد علم الدين. أم محمد بنت جاد. عامر أحمد. على عسكر. عمر على. بيومى عطيه. حسن السيد. إبراهيم محمد. سلامة محمد. عوض سيد أحمد. عبد الحميد عثمان. إبراهيم السيد. محمد عثمان. يمن بنت صبيح. السيد الكرانى. أحمد محمود. السيد سويلم. عوض الله مرسال. عبد الله إبراهيم.

الثورة فى الوجه القبلى

كانت الثورة فى الوجه القبلى أشد منها فى الوجه البحرى، إذ طبعت فى الجملة بطابع العنف، وبلغ من خطورتها أن انقطعت المواصلات تمامًا بين الوجه البحرى والوجه القبلى، حتى أن السير برنار باشا السكرتير المالى لحكومة السودان وبعض الموظفين العسكريين والملكيين البريطانيين غادروا الخرطوم يوم ١٧ مارس قادمين إلى مصر، فاضطروا بعد وصولهم إلى الشلال ثم إلى الأقصر أن يغيروا طريقهم بسبب حوادث الثورة، وعادوا إلى السودان، وجاءوا مصر بطريق بور سودان والسويس.

وقد سبق القول (ص٢١٧) بأنه فى ١٥ مارس اضطر القطار الذى سافر من القاهرة قاصدًا الصعيد، إلى الرجوع ثانية إلى العاصمة، لقطع الخط الحديدى فى طريقه، وكسر عرباته ونوافذه.

وفى اليوم ذاته هجم الثوار على محطتى الرقة والواسطى وعلى القطارات التى بها ودمروا المحطتين وأحرقوهما.

وقتل فى هذا اليوم المستر آرثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية بالقطار عند وصوله إلى الواسطى.

ودمرت محطات السكة الحديد فى بولاق الدكرور والبدرشين والحوامدية، وعطل كوبرى قشيشة بين الواسطى وبنى سويف.

فى الواسطى وبنى سويف

وفى ١٥ مارس أيضًا قامت مظاهرة كبيرة فى مدينة بنى سويف وأغار

المتظاهرون على المحكمة، وكانت هيئتها منعقدة، فعطلوا الجلسة وطردوا الموظفين، وحاولوا القبض على القاضى البريطانى، ولما عجزوا عن ذلك حطموا مكاتب مختلفة فى مصالح الحكومة، ثم هجموا على سراى المديرية، ولكن قوة من الجنود الهندية أجلتهم عنها، واعتصم النزلاء البريطانيون فى ثلاثة منازل بالمدينة جعلوها فى حالة دفاع.

وقد اندس بين المتظاهرين جماعة من الأشرار بحيث اختلط الأمر وترتب على ذلك وقوع اعتداء على بعض المحلات التجارية، وأقفلت القهاوى والمطاعم، واستولى الذعر على النفوس.

فى الفيوم

بدأت المظاهرات فى الفيوم يوم ١٥ مارس، واستمرت فى الأيام التالية، وفى ١٩ منه بينما كانت مظاهرة تطوف فى المدينة أطلق بعض المتظاهرين عيارات فى الهواء كعادة البدو فى حفلاتهم، فتصدت القوة البريطانية لجموع المتظاهرين، وأطلقت النار عليهم من البنادق والمدافع الرشاشة، فقتل منهم كثيرون.

وقد عرفنا من أسماء القتلى: محمد وهبة ترزى. محمد عبد الدايم. توفيق عبد الباسط. درويش إبراهيم. رياض على. عبد العال رزق. أحمد أحمد حسين. بدوى عبد النبى. سيد محمود. أحمد روبى. محمود محمد. نعمان إبراهيم. محمد مسعود. عبد الباقى حسن. غريب محمد. عثمان عطية. أحمد حنفى. السيد فتح الباب. محمد عبد الله. خميس بدوى. أحمد رمضان. عبد الجواد أحمد. حميدة سليمان. محمد عزازى. محمد فرحات. عبد العليم حافظ. عبد النبى على. محمد عطا الله. عبد الباسط عبد التواب. نظير على. محمد جبره. منصور أبو بكر. على محمد. حسن حسين. محمود محمد. فاطمة محمود. سيد على. نعمات محمد.

ثم جاءت قوة من البدو وهاجموا الجند فقابلهم هؤلاء بإطلاق النار، وبلغت

خسارة البدو والمتظاهرين أربعمائة من القتلى والجرحى.

ورد ذكر هذه المجزرة فى بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٠ مارس إذ قالت:
«وفى ١٩ الجارى هجمت قوة كبيرة من البدو فى مدينة الفيوم على رجال الحرس ولكنها صدت بعد أن تكبدت خسارة ٤٠٠ من القتلى والجرحى».

وأعقب هذه المجزرة توجيه إنذار من القيادة البريطانية إلى أهالى الفيوم والوجه القبلى هذا نصه:
«فى الأيام الأخيرة أطلق البدو النار على الجنود البريطانية وقتلوا بعضهم. فإذا أطلق البدو النيران على الجنود البريطانية مرة أخرى اتخذت فى الحال وسائل شديدة قاهرة لابد أن تفضى إلى ضياع أرواح كثير من الأبرياء. وهذا آخر إنذار».

واقتلعت السكك الحديدية فى أنحاء المديرية حتى الواسطى بمديرية بنى سويف.

وحاصر البدو فى مركز أطسا ديوان المركز وطلبوا إلى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم فأبوا، فتقاتل الفريقان، وانجلى القتال عن هزيمة البدو، ولجأ موظفو مراكز المديرية إلى مدينة الفيوم ليكونوا بمأمن من هجمات البدو، وقام قائد هجانة البوليس إلى العاصمة راكبًا هجينًا ليبلغ ولاة الأمور بوزارة الداخلية خطورة الحالة فى الفيوم.

وأعيدت المواصلات بالسكة الحديدية بين الواسطى والفيوم فى ٢٥ مارس.

فى المنيا

بدأت المظاهرات فى مدينة المنيا يوم ١٠ مارس، وكانت سلمية، ثم انقطعت أخبار العاصمة ومواصلاتها وصحفها وبريدها منذ مساء ١٥ مارس، واستمرت المظاهرات فى الأيام التالية تطوف فى شوارع المدينة، وتألفت بها لجنة وطنية للمحافظة على النظام وعلى أرواح الأجانب بها، وأنشأت فروعًا لها فى المراكز

والقرى لصون الأمن والمحافظة على الأرواح والمصالح، وكان عدد أعضاء هذه اللجنة نحو خمسة وعشرين من أعيان المدينة والمديرية، وشهد قناصل الدول وجميع الأجانب أن الحالة فى المنيا كانت حسنة، وقد حافظت اللجنة على أرواح الأجانب والبريطانيين.

على أنه رغم جهود اللجنة قامت مظاهرة عدائية بالمنيا يوم ٢٨ مارس وطاف المتظاهرون فى الشوارع منادين بهتاف عدائى ضد المدير محمود نصرت بك، وتدخل البكباشى شاهين لمنع هذه المظاهرة على رأس قوة صغيرة من الجيش المصرى، وأمر رجاله بإطلاق النار على المتظاهرين فأبوا، فأطلق هو الرصاص عليهم فقتل ثمانية منهم، فكان لهذا الاعتداء أثر أليم فى النفوس، وكان البكباشى شاهين هذا مشهورًا بالقسوة والفظاعة فى قمع المظاهرات الشعبية.

وفى يوم ٣٠ مارس جاءت المنيا قوة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال هدلستون[٣] فاستقر فى ديوان المديرية، واستدعى أعضاء اللجنة الوطنية، وبدأ تيار من الاتهام يتجه ضدهم بأنهم المحرضون على الاضطراب الذى وقع، وبأنهم اغتصبوا سلطة الحكومة، فأمر القائد باعتقال ستة منهم وهم: محمد توفيق بك إسماعيل. الدكتور محمود بك عبد الرازق. محمد أفندى على رحمى. حسن أفندى على طراف. الأستاذ رياض الجمل المحامى. الشيخ أحمدد حتاتة المحامى الشرعى، وقد حوكموا بعد تحقيق طويل أمام محكمة عسكرية عقدت بالمنيا يوم ١٥ أبريل والأيام التالية كما سيجىء بيانه.

وأصدر القائد أمرًا بأن كل مصرى يجب عليه أن يحيى بالتعظيم كل ضابط إنجليزى يمر عليه، وحظر على كل موظف أن يبارح وظيفته إلا بتصريح منه ولو كان مريضًا.

---

(٣) هو الماجور جنرال هدلستون Hudleston حاكم السودان العام الآن (سنة ١٩٤٥)، وكان نائب السردار سنة ١٩٢٤، وتولى إجلاء الجيش المصرى عن السودان فى تلك السنة.

فى مديرية أسيوط

بدأت الحركة فى مدينة أسيوط بمظاهرات سلمية يوم ١٠ مارس سنة ١٩١٩ والأيام التالية، وذلك على أثر وصول الأنباء باعتقال سعد باشا، وأضرب طلبة المدرسة الثانوية الأميرية ومعهد أسيوط الدينى ومدرسة الأمريكان ومدرسة إخوان ويصا، وبقية المدارس وشاركهم الشعب فى المظاهرات، وسرت الحركة إلى أرجاء المديرية، وكان لإضراب المحامين تنفيذًا لقرار مجلس النقابة أثر كبير فى امتداد الحركة واتساعها.

وكان بمدينة أسيوط أهراء هائلة من التبن مكدسة لحساب السلطة العسكرية. لتضغط وتكبس فى مكبس أنشئ خصيصًا لذلك، لكى يجعل منها قوالب مضغوطة تصلح للوقود، فما أن اندلع لهيب الثورة حتى أشعلت النار فى هذه الأهراء، فالتهمتها، وتصاعدت النار فى جوانبها، فكان لها منظر مفزع، استمر عدة أيام، وحطم الثائرون المكبس وجعلوه أنقاضًا، وانكمش رجال الإدارة وعلى رأسهم المدير محمد علام باشا، وتركوا المدينة عرضة للفوضى، وامتنعوا فى المستشفى الأميرى، فتطوع المحامون للمحافظة على الأمن والنظام فى المدينة، وألفوا من بينهم لجانًا للطواف فى الشوارع وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم، ومنع اندساس بعض الأشرار إلى المدينة لأغراض غير وطنية، ومع أن هؤلاء المحامين كانوا يؤدون مهمة جليلة، فقد اعتقلتهم السلطة العسكرية بعد أستتباب السكينة فى المدينة، وحاكمت بعضهم.

وهجم الثوار على مركز البوليس فى المدينة، وأخذوا منه السلاح، وهاجموا القوات البريطانية بها، ولكنها تلقت الأمداد فصدتهم عن مواقعها بعد أن كبدتهم خسائر جسيمة.

مهاجمة القطار بديروط وديرمواس
قتل ثمانية من الضباط والجنود بالقطار
(١٨ مارس)

وأشد حوادث العنف فى الوجه القبلى، بل فى الثورة كلها، مهاجمة الثوار يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر إلى القاهرة، وقد وقع الهجوم فى ديروط، ثم فى دير مواس، وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيين، فقتلهم الثوار، وبلغ عدد هؤلاء القتلى ثمانية، وهم القائمقام بوب بك مفتش السجون فى الوجه القبلى، والماجور جارفز، والملازم وللبى، وخمسة جنود.

وكان لهذا الحادث ضجة كبرى، إذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطانى، واهتمت السلطة العسكرية بعقاب المعتدين عقابا هائلا، وألقت القبض على مئات من المتهمين، وقدمت من رأت إدانتهم إلى محكمة عسكرية عليا، فكانت لهم قضية هامة سيرد الكلام عنها فى الفصل الحادى عشر.

تفاقم الحالة فى أسيوط

وتفاقمت الحالة فى أسيوط، واتخذ الجنود البريطانيون مكاناً دفاعيًا فى المدينة اجتمعوا به ومعهم النزلاء الأجانب، وبلغ عددهم ١٤٦ شخصًا، ووضع النساء والأطفال وعددهم نحو سبعين فى المدرسة الثانوية، وبقوا فى أمان.

وفى صباح ٢٣ مارس هوجم المكان الدفاعى، وقبل أن تستطيع الإمدادات الوصول إلى المركز الذى يحرس الطريق من قرية الوليدية إلى المدرسة، تمكن المهاجمون من اختراق النطاق وأخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين، وقد صد هذا الهجوم بعد أن تكبد الثائرون خسارة جسيمة من القتلى والجرحى بلغوا عدة مئات.

وفى خلال ٢٣ و ٢٤ مارس عمل الجنود البريطانيون على تفريق جماعات الثوار ومكافحة الرماة.

وفى ٢٤ منه وصلت طائرتان حربيتان مائيتان إلى أسيوط، فاشتركتا فى أعمال الدفاع، وألقتا بعض القنابل فأصابت بعض الأهلين وقتلت بعضهم، وقد عرفنا من أسماء القتلى: عيسى أحمد. فائقة عبد الله. ونجية عبد الله بنتى الأستاذ عبد الله الشامى المحامى الشرعى، وكان لانفجار القنابل دوى هائل ألقى الذعر فى النفوس.

وسارت النجدات الحربية مسرعة من القاهرة إلى أسيوط بطريق البواخر النيلية، ولقيت بعض هذه النجدات مقاومة عنيفة بين ديروط وأسيوط من جماعات الثوار على ضفة النيل، فقد هوجمت ثلاث مرات، الأولى تجاه بلد «شلش» بمركز ديروط إذ كان المهاجمون بضعه آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى، وحاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرًا، ولكن المدافع الرشاشة التى بها حصدت منهم عدة مئات، ولم ينل الثائرون من الباخرة منالا، ووقع الهجوم الثانى قبلى المكان الذى وقع فيه الهجوم الأول، ولم يفز الثوار فيه بطائل. بيد أنه فى خلال هذه الملحمة أصيب اللفتننت كولونل هيزل برصاص أحد الرماة من الشاطئ، فتوفى متأثرا من جراحه، وكان مفتشا بوزارة الداخلية، وشغل منصب مفتش فرقة العمال المصريين أثناء الحرب، وجرح ضابط آخر من ضباط هذه القوة، ووقع الهجوم الثالث قبلى محطة «نزالى جنوب»، وكان موقع الثوار صالحاً للهجوم، ولكن المدافع الرشاشة التى صوبت إليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على أعقابهم.

وقد وصلت النجدات إلى أسيوط يوم ٢٥ مارس، فأعادت الحالة إلى ما كانت عليه، وبلغ عدد فصائل الجنود التى أرسلت إلى الوجه القبلى ست عشرة فصيلة، وتبدو خطورة الحالة فى الوجة القبلى عامة مما جاء فى بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٤ مارس إذ جاء فيه: «وضعت قوة رادعة فى القرى التى لها يد فى الاعتداءات الأخيرة التى وقعت بين إمبابة وبولاق الدكرور.

وتحتفظ الآن قوات كبيرة بخطوط المواصلات الرئيسية. ونقل موظفو الحكومة والنزلاء (الأجانب) المستهدفون للاعتداء عليهم. وتقوم فصائل عسكرية بتهدئة الحالة فى البلاد. وقد بدأت فصيلتان العمل فى حين صدرت الأوامر إلى فصائل أخرى بالسير. والنية معقودة على إرسال قوات عسكرية إلى الجهات البعيدة من البلاد. وهذه القوات سترد ولاة الأمور الملكيين إلى وظائفهم. وتقبض على المجرمين وتتخذ أية وسيلة لازمة لإعادة النظام. فالمرجو من جميع الذين يحافظون على القانون أن يمدوا يد المساعدة فى هذه المهمة».

وجاء فى البلاغ الصادر يوم ١٢ أبريل أن البرجادير جنرال هدلستون قد أعاد النظام فى منطقة أسيوط، وأخذ فى معاقبة الثوار فى المدينة، وتولى الماجور جنرال السير جون شى قيادة القوات البريطانية فى الوجه القبلى، واتخذ مركزه فى أسيوط، ثم نقل مركز القيادة إلى سوهاج، ثم إلى أسوان، وقبض على أربعمائة شخص فى أسيوط لاتهامهم فى حوادث الثورة.

فى مديرية جرجا

أما فى مديرية جرجا وبنادرها فقد كانت المظاهرات فيها سلمية لم يتخللها قط حوادث قطع السكك الحديدية أو أى اعتداء من أى نوع كان.

بين قنا وأسوان

وفيما بين قنا وأسوان اقتصر الاضطراب على إتلاف خطوط السكة الحديدية والتلغرافات، وظل النزلاء الأجانب والبنوك ومصانع السكر فى أمان.

وفى ١٧ أبريل سنة ١٩١٩ أرسل رئيس محكمة قنا الابتدائية إلى وزير الحقانية خطاباً ذكر فيه أن قائد القوات البريطانية فى الوجه القبلى أصدر منشوراً أذاعه فى بلاد المديرية كافة، حتم فيه على الأهالى بأن يحيوا كل ضابط بريطانى يكون ماراً فى الطريق، وأنذر من يخالف هذا الأمر بالمحاكمة العسكرية، فكبر هذا الأمر على الأعيان والموظفين، والأهلين، وقرر القضاة أن

لا يغادروا منازلهم حفظًا لكرامتهم، وقد توسط المدير فى الأمر فلم يجد التوسط نفعًا.

مجموع الخسائر فى الأرواح

نشبت الثورة فى مارس سنة ١٩١٩، واستمرت الحوادث الثورية طيلة هذا الشهر وشهر أبريل، واستمرت إلى شهر أغسطس، وتجددت فى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من تلك السنة.

وليس من المستطاع إحصاء عدد من قتلوا من المصريين فى هذه الفترات التى شملتها الثورة، على أنه جاء فى خطبة المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى مجلس العموم يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ أن عدد من قتل من المصريين بلغ حتى هذا التاريخ ألفًا، وهذا الإحصاء لا يتناول من قتلوا بعد ذلك، وقال تعليقًا على هذا العدد: «إن هذا شىء هائل فظيع»، وقال: إنه قتل من الجنود البريطانيين سبعة وعشرون، وجرح سبعون، وقتل من الملكيين البريطانيين أربعة، ومن الجنود الهنود تسعة، وجرح أربعون، وقتل من الأرمن ١٥ وجرح ١١ وقتل من اليونانيين أربعة وجرح اثنان.

وورد فى تقرير الجنرال أللنبى الذى أرسله إلى حكومته، وأشير إليه فى مجلس العموم البريطانى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩١٩ أن عدد ضحايا الثورة بلغ (فى تاريخ كتابة التقرير) ٨٠٠ قتيل و١٦٠٠ جريح من المصريين، و٣١ قتيلا و٣٥ جريحًا من الأوربيين، و٢٩ قتيلاً و١١٤ جريحًا من الجنود البريطانيين، وأن عدد الذين حكم عليهم من الوطنيين على أثر الاضطرابات ٣٧٠٠، وأن الحكم على أكثرهم بعقوبات خفيفة، على أنه حكم على ٤٩ بالإعدام، وعلى ٢٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة، وإحصاء القتلى فى كلتا الروايتين دون الحقيقة بكثير، لأن المصادر البريطانية كانت ترمى إلى التقليل من عددهم، تهوينا لشأن الثورة، والإحصاء الأقرب إلى الحقيقة، أن عددهم طيلة مدة الثورة لا يقل عن ثلاثة آلاف قتيل.

* * *

الفصل السابع

ذكرياتى عن الثورة

كنت سنة ١٩١٩ لا أزال فى الثلاثين من عمرى، أزاول مهنتى (المحاماة) فى المنصورة،[١] وكانت تغلب علىّ نزعة الشباب، وأتوّق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها، أما الآن فإنى أميل إلى مبدأ عدم العنف، وأراه أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم، وبعبارة أخرى لست من دعاة الثورة revolution، وأوثر عليها التطور فى النهضة evolution، ومع ذلك لم تتغير وجهة نظرى فى الجهاد، فإنى أشعر والحمد لله بأن الشعلة التى تضطرم فى نفسى لا تزال كما كانت، لم تهبط لها حرارة، ولم يضعف لها أوار، فالمقاومة الوطنية هى سبيلى فى الحياة، وهى السبيل التى أدعو إليها، وأنشد للوطن المزيد منها، والثبات عليها، وهى سبيل كل أمة تريد المحافظة على كيانها، فى خضم هذا المعترك العالمى، إذ لا بد لها من ذخيرة من المناعة تدافع بها الحادثات، على أن المقاومة أو المناعة شىء، والعنف شىء آخر، وقد يكون عدم العنف أدعى أحيانًا لدوام المقاومة واستمرارها، وأجدى عليها من عنف يعقبه فتور، ثم تراجع وخمود.

تتبعت منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ حركة تأليف الوفد المصرى، وسعيت جهدى مع الساعين فى التوفيق بين الوفد والحزب الوطنى، على أن يمثل الحزب فى هيئة الوفد، وجرت مفاوضات بينهما فى هذا الصدد، وذهبت يومًا لمقابلة المغفور له سعد باشا زغلول، للتحدث إليه فى هذا الشأن، يصحبنى الأستاذ عبد المقصود متولى، والأستاذ عبد الفتاح رجائى، والمرحوم محمد بك رمضان القاضى السابق، بغية الاتفاق على هذا الأساس، وقبل الحزب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد، ولكن وقع الخلاف بينه وبين الوفد على أشخاص الأعضاء الذين

(١) حصلت على شهادة الحقوق سنة ١٩٠٨.

يمثلونه، وانتهى الأمر إلى عدم الاتفاق على أشخاصهم، واختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا)، باعتبار أنهما يمثلان مبادئ الحزب الوطنى كما تقدم بيانه (ص ١٤٧).

وكنت منذ اشتداد الحركة أقضى معظم الأيام بالعاصمة، وشهدت وقائع الثورة الأولى، وامتدادها إلى الأقاليم، فرأيت بعثًا جديدًا للأمة، رأيت روح الإخلاص والتضحية تعم طبقاتها، بعد أن كانت من قبل محصورة فى دائرة ضيقة.

حدث الإضراب فى المدارس يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩، وخرج الطلبة من معاهدهم متظاهرين محتجين، منادين بالحرية والاستقلال، فانتعشت لذلك نفوسنا، إذ رأينا فى هذا الشباب طليعة جيش الإخلاص الذى يغضب لمصر، ويثور من أجلها.

حقًا لم يكن هذا أول إضراب من نوعه، فلقد شهدت من قبل إضراب طلبة الحقوق - وكنت منهم - فى فبراير سنة ١٩٠٦، احتجاجًا على نظام التضييق الذى وضعته لهم وزارة المعارف وقتئذ، وكان هذا الإضراب موجهًا ضد سياسة الاحتلال فى التعليم، وهو أول إضراب من نوعه، ولكنه اقتصر على طلبة الحقوق، ولم يشاركهم فيه طلبة المدارس الأخرى، واكتفوا بإظهار العطف عليهم، وانتهى برجوع طلبة الحقوق إلى مدرستهم فى مارس من تلك السنة، تلقاء وعد من المستشار القضائى لوزارة الحقانية بالنظر فى طلباتهم.

وشهدت بعد ذلك وقف الدراسة فى جميع المدارس يوم تشييع جنازة الزعيم «مصطفى كامل»، وخروج الطلبة جميعًا من معاهدهم فى ذلك اليوم المشهود (١١ فبراير سنة ١٩٠٨)، إظهارًا لشعورهم، فكان أول إضراب عام حدث فى مدارس العاصمة جميعها، وكان جزءًا من المظاهرة الهائلة التى تجلت فى موكب الجنازة، واشتركت فيها طبقات الشعب كافة، توديعًا وتقديرًا لزعيم الوطنية الأول.

وقد رأيت فى إضراب ٩ مارس سنة ١٩١٩ صورة مصغرة من إضراب ١١ فبراير سنة ١٩٠٨، فكأن شباب سنة ١٩١٩ قد تلقى وحى الوطنية من مشهد ذلك اليوم العظيم.

عادت بى الذكرى إلى مظاهرات اشتركت فيها، وأخرى شهدتها منذ سنة ١٩٠٨، كمظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨، لمناسبة عرض جيش الاحتلال فى ميدان عابدين، وموكب الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير سنة ١٩٠٩)، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات (مارس - أبريل سنة ١٩٠٩) ومظاهرات المعارضة فى مشروع مد امتياز قناة السويس (يناير - أبريل ١٩١٠)، ومظاهرات الاحتجاج على الكولونيل تيودور روزفلت الرئيس الأسبق للولايات المتحدة، لمناسبة خطبته فى مناصرة الاحتلال (مارس سنة ١٩١٠) ومظاهرات الشباب تكريمًا للمرحوم فريد بك (ديسمبر سنة ١٩١٠)، ومظاهرات المطالبة بالدستور سنة ١٩١٠ و١٩١١، ومواكب الذكريات السنوية لوفاة مصطفى كامل، وغير ذلك من المظاهرات الوطنية[٢]، وأخذت أقارن بينها وبين مظاهرات سنة ١٩١٩، فرأيت أن غرس الوطنية قد نما واشتد على تعاقب السنين، إذ أن مظاهرات سنة ١٩١٩ وإن كانت استمرارًا للمظاهرات السابقة، إلا أنها فى مجموعها أضخم منها، وأكثر جموعًا وجنودًا، ولم تقتصر على العاصمة، بل عمت مدن الوادى وقراه، وبدا لى فيها أن روح التضحية والفداء قد تغلغلت فى نفوس الشعب، أكثر مما كانت من قبل، وكان هذا دليلاً على تطور الروح الوطنية، واتساع مداها، فلقد انتهت مظاهرة ٩ مارس باعتقال نحو ثلثمائة من الطلبة، وكان الذين يسيئون الظن فى وطنية هذه الأمة يعتقدون أن هذا الإرهاب كفيل بإخماد الحركة فى مهدها، وأخذوا فى صحفهم المناصرة للاحتلال يزجون إلى الشباب نصائح معكوسة، بحثهم على الخضوع والاستسلام، وتحت ستار الإشفاق على مستقبلهم، ولكن هذه الظنون قد تلاشت أمام استمرار

---

(٢) راجع بيانها فى كتابنا محمد فريد - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩.

الإضراب، واتساع المظاهرات؛ واستمرارها فى الأيام التالية، بالرغم من أن السلطة العسكرية قد تصدت لها بإطلاق الرصاص على المتظاهرين منذ يوم ١٠ مارس، فلم يرهب الناس القتل، وأخذوا يألفون رؤية الدم المسفوك فى الشوارع، وتقبل الشعب، شبابه وسائر طبقاته، التضحية، بلا خوف ولا تراجع، فكان لهذه التضحية وهذا الإجماع الرائع أثرها فى رفع صوت مصر عاليًا مدويًا، فى أرجاء العالم، بعد أن كان خافتًا طيلة سنى الحرب، وأخذت الصحف التى كانت تمالئ الاحتلال، وتزدرى الأمة طوال السنين، تغير من أسلوبها، وتتملق الشعب، وتكتب عنه وعن مطالبه الوطنية بلهجة جديدة، ملؤها التقدير والإعجاب.

رأيت الجماهير يشتركون فى المظاهرات، ولا يبالون ما يستهدفون له من الأخطار، كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجند فى ميادين القتال، وسقط كثيرون منهم قتلى أثناء المظاهرات.

كان إذا سقط رافع العلم فى مقدمة موكب المظاهرة مضرجًا بدمائه، تقدم غيره ورفع العلم بدله، مناديًا بحياة الوطن، فيردد إخوانه نداءه.

كان الجرحى منهم لا ينفكون ينادون بحياة مصر، والدم ينزف منهم، وكثيرًا ما شاهد المارة مركبات الإسعاف تحمل جريحًا فى مظاهرة يسيل دمه، ومع ذلك يرفع ستار المركبة وهى تسير إلى مركز الإسعاف، ويطل على الناس وينادى «نموت ويحيا الوطن».

وتبدلت حالة الشعب النفسية بتأثير الثورة، وحاكى فى التضحية أرقى الأمم وطنية وإخلاصًا.

ويتصل بهذا السياق أن رجال البوليس قبضوا فى إحدى المظاهرات على جماعة من الطلبة المتظاهرين، وساقوهم إلى القسم واعتقلوهم به، فلم يكد يرى إخوانهم هذا المشهد حتى تقدموا جميعًا إلى القسم وطلبوا أن يقبض

عليهم كلهم، لأنهم قد اشتركوا مع إخوانهم المعتقلين فيما يسميه البوليس جريمة، وأنهم شركاء معهم فيها ولا يريدون أن يختص زملاؤهم بشرف التضحية والألم فى سبيل الوطن، فكان لهذا التضامن البديع وهذه التضحية أثر بالغ فى نفوس الشعب.

كانت هذه المشاهد وغيرها دليلاً ناهضًا على أن الحركة الوطنية قد خطت خطوات واسعة إلى الأمام وقوى فيها عنصر الإخلاص الذى هو أساس الوطنية الحقة، فإن هؤلاء الذين استهدفوا للأذى والقتل لم يكونوا ينتظرون جزاءً ولا مكافأة على جهودهم، بل كانوا يشعرون، وهم يجودون بحياتهم، أنهم يؤدون واجبًا نحو بلادهم فحسب، وتلك لعمرى أقصى درجات الإخلاص والبطولة.

ومن المشاهد التى أثرت فى نفسى مناظر جنازات الشهداء، فقد كانت هائلة حقًا، كانت الجموع تسير فيها دون أن تعرف شخصية الشهيد أو الشهداء الذين تشيع جنازاتهم، بل دون أن يعرف المشيعون بعضهم بعضًا، كان يكفى أن يذاع أن جنازة أحد الشهداء ستشيع فى ساعة ما، من مكان ما، حتى يجتمع الألوف من الناس من مختلف الأوساط والطبقات، يسيرون فيها، يعلوهم الحزن العميق، لم نكن نسمع فيها عويلاً أو نحيبًا، بل كنا نرى جلالاً وخشوعًا، وحزنًا رهيبًا، يتخلله الهتاف بين آونة وأخرى بحياة الشهداء والتضحية، وضحايا الحرية، فكانت هذه الجنازات مظاهر رائعة لتقدير الشعب معانى التضحية والبطولة، كانت بعثًا جديدًا، لحياة جديدة.

كان الظن عندما وقعت حوادث الثورة الأولى أنها مقصورة على العاصمة، ولكن لم نلبث أن غمرتنا الأنباء من مختلف الأقاليم، بأن مظاهرات قامت فيها على غرار مظاهرات القاهرة، وزاد عليها قطع السكك الحديدية، وشهدنا بأعيننا انقطاع المواصلات بين العاصمة والأقاليم، كما انقطعت بين أحياء القاهرة نفسها، فأدركنا أننا أمام ثورة عامة شملت البلاد من أدناها إلى أقصاها، وفى الحق إننى مع ما أشعر به من ميل دائم إلى التفاؤل، لم أكن أتوقع

أن تقوم فى البلاد ثورة فى مثل هذه الظروف، وبمثل هذا الاتساع، وبتلك السرعة والقوة والروعة التى تجلت فى سنة ١٩١٩، ولم أكن أنا وحدى فى هذا الشعور، بل إن «فريدًا» رحمه الله، حين بلغته وهو فى منفاه أنباء الثورة، عدها من الحوادث المفاجئة، وقال عنها فى مذكراته: «من الأمور التى كانت غير منتظرة ما حصل بمصر فى شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩)، وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها»، وقال عنها أيضًا: «إن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان، وإن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به».

تتابعت حوادث الثورة، وارتسمت فى ذهنى صورة واضحة عنها، وأدركت مع الأيام عظم مداها.

شعرت أمام هذه المشاهد بغبطة كبيرة تتملكنى، إذ أدركت أن روح الحياة قد سرت فى الأمة، وأنها أخذت تنفض عنها أكفان الخضوع والاستسلام، رأيت فى اتساع الحركة، واتحاد الصفوف تحت لوائها، تحقيقًا للوحدة التى طالما كنا ننشدها ونتمناها، كما رأيت فى تعدد مظاهر التضحية نجاحًا لدعوة الإخلاص فى الجهاد، تلك الدعوة التى هى أساس كل نهضة قومية، وسبيل النجاح لكل أمة تريد لنفسها الحياة والعزة.

ولما حدثت مظاهرة المنصورة يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩، تلك المظاهرة الدامية التى أطلق فيها الرصاص على المتظاهرين، وقتل تسعة عشر منهم كما تقدم بيانه (ص٢٤٨)، كنت فى القاهرة، وعلمت وأنا بها أن قائد القوة العسكرية البريطانية فى تلك المنطقة أنذر سكان المدينة بأنه إذا حدثت مظاهرة أخرى، فإنه سيلقى مسئوليتها على عاتق أربعة منهم عينهم بأسمائهم، وهم: محمود بك نصير، والدكتور محمود سامى، والأستاذ عبد الوهاب البرعى، وأنا، وأنه سيأمر بضربنا بالرصاص فى حالة قيام أية مظاهرة.

وكانت المواصلات منقطعة، وكنت معتزمًا العودة إلى المنصورة، لأتعهد

الروح العامة فيها، فقابلنى صديق لى قدم منها، وأفضى إلى بأمر هذا الإنذار، ورغب إلى أن أبقى بالعاصمة، لكى لا استهدف لتنفيذ ما توعدنا به، فرأيت فى نفسى شعوررا قويًا، لم أعرف مصدره أو سببه، يدفعنى إلى العودة إلى المنصورة، بالرغم من تحذير إخوانى والأقربين، فأخذت أبحث عن سبيل للعودة، وكانت السكك الحديدية مقطوعة، وما أصلح منها كان السفر عليه ممتنعًا، إلا بترخيص من القيادة البريطانية بالعاصمة، وكانت ترفض كل طلبات السفر التى يتقدم بها المصريون غير الموظفين، وكذلك شأن السفر بالسيارات، فضلاً عن حدوث فجوات فى الطرق الزراعية، تمنع مواصلة السير فيها، ولم يبق سوى السفن الشراعية (المراكب)، تنقل الناس بطريق النيل وفروعه إلى الجهات التى يقصدونها، وقد شاعت هذه الطريقة فى تلك الأيام، وارتفعت لذلك أجور السفن ارتفاعًا كبيرًا، فطفقت أبحث عن رفقاء لى يقصدون المنصورة، أو البلاد التى فى طريقها، فاجتمعت إلى نخبة من الأصدقاء والمعارف، كانوا أيضًا يبحثون عن سفينة يقصدون بها بلادهم فى مديرية الدقهلية، واهتدينا إلى صاحب سفينة شراعية كان قادمًا من المنصورة، ويسره العودة إليها، فيربح ذهابًا وإيابًا، وطلب منا سبعة جنيهات أجرة الرحلة، فقبلناها عن طيب خاطر، لأنها كانت أجرة زهيدة بالنسبة لما كان يطلبه أصحاب المراكب فى ذلك الوقت، وكانت فى ذاتها يسيرة إذ وزعناها على المقتدرين منا.

وتواعدنا على أن نلتقى بمرسى روض الفرج يوم ٢٦ مارس، فى الساعة الأولى بعد الظهر، فالتقينا فى الميعاد، وركبنا السفينة، بعد أن اشترينا ما يلزمنا من المؤونة لمدة ثلاثة أيام، إذ قدر ربان المركب (الريس) أنها المدة التى تكفى لقطع المسافة بحرًا بين القاهرة والمنصورة، وكنا سبعة عشر راكبًا، عدا الريس وزميله، أذكر منهم: محمود بك عبد النبى. وبكير أفندى الجندى وكريمته الآنسة لطيفة الجندى (الآن زوجة حسين أفندى مطاوع) وكريمة أخيه الآنسة سنية محمود الجندى (الآن زوجة الأستاذ رياض الجندى). وعبد اللطيف بك غنام. والشيخ محمد الخشاب قاضى محكمة أجا الشرعية. والدكتور صديق

أبو النجا (وكان طالبًا بالطب). وأخاه محمد أفندى أبو النجا. وبعض الطلبة الذى لا تحضرنى أسماؤهم.

أقلعت بنا السفينة فى نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم إلى القناطر الخيرية، وفى أثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التى كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة، فخشينا أن تمنعنا من متابعة السير، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء، وتابعنا السير، فوصلنا إلى القناطر الخيرية، قبيل غروب الشمس، واجتزنا هاويس الرياح التوفيقى فى نحو ساعة، وتابعنا السفر ليلاً إلى بنها، وكان الجو باردًا، فقد كنا فى فصل الشتاء، والليل مقمر، والسماء مقنعة بالسحب، فأخذت السفينة تسير الهوينا، فى بطء وعلى حذر؛ لأن مياه الرياح التوفيقى كانت منخفضة وشواطئه مرتفعة، مما يزيد فى ظلمة الليل، فلما قاربنا الوصول إلى بنها فى نحو منتصف الليل؛ أشار علينا النوتى أن لا بد من رسو السفينة على بعد كيلو متر من كوبرى بنها، وأن لاتجتاز هذه المنطقة، وإلا استهدفت لإطلاق النار عليها من الدوريات البريطانية، فبتنا الليلة فى السفينة، وهى راسية على الشاطئ، وشعرت ببرودة الجو، إذ كان مبيتنا فى العراء تقريبًا، ولم نستعد لغطاء كاف، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نعنى بغطاء أو فراش، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة، ولم نشعر فيها بأى تعب أو عناء، واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر ما نكون نشاطًا وابتهاجًا، وتناولنا طعام الفطور، وكان طعامًا بسيطًا، فأكلنا منشرحين، واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيقى، وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها، وما أحدثته من تغيير فى نفسية الشعب، فكنا نرى الأهلين فى كل ناحية نساءً ورجالاً، شيبًا وشبانًا، يحيوننا على الجانبين، دون أن يعرفوا أشخاصنا، وينادون بهتافات لم نعهدها من قبل فى الطرق الزراعية، وعلى شواطئ الترع، فكنا نسمع نداء: لتحيى مصر، ليحيى الاستقلال. لتحيى الثورة. واسترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين وآخر: «ليحيى العدل» وقد تساءلت أولاً عما يقصد القوم من هذا النداء، وهل ظنونا قضاة جئنا لنحكم بينهم بالعدل؟ ثم أدركت شعورهم

الحقيقى. وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم بل يطلبونه لمصر، فإن مصر لم تكن تطالب إلا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة، وليس من العدل فى شىء أن تهدر حريتها، وتسلب حقوقها، فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين، ويدل على فطرتهم السليمة.

هذه الروح التى شاهدناها على طول الطريق، هى غرس الثورة ونتيجتها، وهى من ناحية أخرى عتادها وعدتها، وهى علامة الحياة فى شعب نهض نهضة قوية يطالب بحقوقه المهضومة.

كانت نفوسنا تفيض بشرًا وفرحًا، إذ شاهدنا هذا التبدل فى نفسية الشعب، وشعرت بأن آمالا قديمة كانت تجول فى نفسى، قد بدأت تتحقق، وأنه لا يحق لنا أن نيأس من هذه الأمة، بل هى من أكثر الأمم استعدادًا للرقى، وإنما ينقصها أن توجه دائمًا توجيهًا صادقًا، نحو المثل العليا، وهى مستعدة لتلبية كل دعوة صالحة صادقة، والعيب الذى نشكو منه أحيانًا لا يرجع إلى جمهرة الشعب، بل هو عيب الخاصة أحيانًا، والعامة أيضًا، فى انصرافهم فى كثير من المواطن عن المثل العليا، إلى الأغراض الشخصية، وهذا العيب يزول بالقدوة الصالحة، يبدأ بها الخاصة أولًا، ثم يقلدوهم العامة، فالخاصة هم أول المسئولين عن حالة الأمة، وعلى الخاصة أن ترفع من مستواهم الأخلاقى، وأن تصلح نفسها، ثم تعمل على إصلاح أخلاق الشعب وتهذيبه وترقيته، فإنهم المطالبون بهذا الإصلاح.

تابعت السفينة سيرها، وسط هذه المشاهد الرائعة، حتى وصلت إلى «طنامل» فى نحو الساعة السادسة مساءً، فغادرنا بكير أفندى الجندى والآنستان كريمته وكريمة أخيه، ثم وصلنا ليلًا إلى منشأة عبد النبى، حيث نزل محمود بك عبد النبى، وقضينا الليلة بمنزله، وفى صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) أقلعت بنا السفينة حتى إذا وصلنا إلى «نوسا الغيط» نزل بها الدكتور صديق أبو النجا وأخوه، وتابعت سيرها حتى وصلنا إلى المنصورة عصر ذلك اليوم.

كانت هذه أطول رحلة لى من القاهرة إلى المنصورة، إذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء بالقطار أو بالسيارة فى نحو ثلاث ساعات، بل دون ذلك، وقد قطعناها هذه المرة فى ثلاثة أيام، وتذكرت ما كان يتحدث به أسلافنا من أنهم قبل إنشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم فى عدة أيام، أما بطريق المراكب فى النيل وفروعه، أو على ظهور الإبل والدواب، فازددت شعورًا بما كانوا يعانون من المشاق فى قطع المسافات بهذه الوسائل، وبما أحدثه العمران والاكتشافات العصرية من التيسير على الناس فى سفرهم وإقامتهم، وريفهم وحضرهم.

وصلت إلى المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس، وذهبت إلى منزلى بالبحر الصغير، وما أن علم أهل المدينة بحضورى، فى تلك الملابسات العصيبة، حتى دهشوا، وكان ظنهم أن أبقى بالقاهرة، ولا تثريب على ذلك، وعدوها لى عملًا قالوا عنه أنه شجاعة، وقلت لهم إنه عمل عادى، ولاحظت أنهم وأهل البلدان المجاورة من مركز المنصورة لم ينسوا لى هذا الموقف، وكان له أثر فى نجاحى بعد هذه الحوادث بنيف وأربع سنوات فى انتخابات سنة ١٩٢٣، إذ على الرغم من ترشيح نفسى للبرلمان عن مركز المنصورة، معارضًا لمرشح الوفد، فقد فزت عليه، ونلت النيابة عن المركز فى البرلمان الأول، فى حين ليست لى به عصبية عائلية، وقد دلنى هذا الفوز على أن الشعب، بالرغم من تأثره من مختلف الدعايات، يقدر أحيانًا أعمال الناس، حقًا إنه قد يضل حينا، وقد يضل كثيرًا، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته - وخدمته واجب محتم على كل فرد - أن لا ينقم من الشعب خطأه فى التقدير، ولا يثور عليه لمجرد أن يتنكر له فى تقديره مرة. أو مرات فإذا كانت الجماهير تتنكر أحيانًا لمن يخدمها، فإن هذا العيب لا يقتصر عليها، وما أكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون، بله أقرب الناس إلى الإنسان، وأعرفهم بفضله، وأكثرهم علمًا بإخلاصه وخدماته وقد تعذر الجماهير لجهلها، أو عجزها عن إدراك الحقائق، ولكن ما عذر الخاصة والمثقفين، والأصدقاء والأقربين، فى تنكبهم سبيل الحق وهم له عارفون ؟

فعلينا أن نعالج الشعب فى رفق وهوادة، فإن الشعب معذور، وهو سهل الرجوع إلى الحق، ولا ينقصه فى ذلك إلا النصح والزمن الكافى، وصدق الإرشاد، واستمساك مرشديه بالمثل العليا، وأتباعهم الآية الكريمة: «فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر»، فعلى من يتطوعون لإرشاده وقيادته أن يكونوا له دعاة للهدى، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين، لا طغاة مستبدين، ولا حكامًا متجبرين.

ادع هذا الاستطراد جانبًا، وأعود إلى ما كان بعد انتهاء رحلتى إلى المنصورة، فقد وقفت على تفاصيل الحوادث الدامية التى وقعت فيها يوم ١٨ مارس وما يليه، وعرفت أسماء الشهداء الذين قتلوا فى تلك الأيام العصيبة، وأدركت أن أهلهم وذويهم، على الرغم من الحزن الذى تملكهم، لفقد أعز الناس لديهم، قابلوا مصابهم بالصبر والجلد، وبروح من الاعتزاز بأنهم ساهموا بأشخاص شهدائهم فى التضحية فى سبيل الوطن، فأكبرت فيهم هذه الروح العالية، التى كانت مظهرًا من مظاهر التبدل فى الروح العامة للشعب.

ثم ترادفت حوادث الثورة، وكانت خواطرى وذكرياتى عنها، ما تراه تعقيبًا عليها فى فصول الكتاب.

* * *

الفصل الثامن

مواجهة الثورة

فاجأت حوادث الثورة الحكومة الإنجليزية والجمهور البريطانى، ووقعت منها موقع الدهشة والاستغراب، فإن أحدًا فى إنجلترا لم يكن يتوقع أن يثور الشعب المصرى الهادئ الوديع، وأن تكون ثورته بهذه العزيمة وبهذه الجرأة، فى وقت خرجت فيه إنجلترا منتصرة من أعظم حرب فى تاريخها، فأخذت حكومتها تبحث فى هذه الحالة المفاجئة، وأى السبل تسلك لمواجهتها، وفاضت أعمدة الصحف الإنجليزية إلى جانب أنباء الثورة بالبحوث عن تعليل لهذا الانقلاب غير المنتظر فى نفسية الشعب، وهرع نخبة من الصحفيين والكتاب السياسيين البريطانيين إلى مصر ليدرسوا حالتها عن كثب، ويبحثوا كيف ولماذا ثار هذا الشعب الذى كانوا يصورونه من قبل راضيًا عن الحكم البريطانى، فإذا به يعمد إلى الثورة ليتخلص منه.

تعيين الجنرال أللنبى مندوبًا ساميًا

أسلفنا القول (ص ١٧١) بأن الحكومة الإنجليزية استدعت السير ونجت إلى لندن لتقف منه على تطور الأحوال فى مصر، وأنه غادر مصر يوم ٢١ يناير سنة ١٩١٩ فلما تفاقمت الحوادث بعد رحيله وشبت الثورة، رأت أن تستبدل به مندوبًا آخر أكثر شكيمة وأقوى بأسًا، وأقدر على مواجهة الثورة وقمعها، وكان من رأى السير ونجت قبل أن تظهر بوادر الثورة إجابة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا إلى طلبهما السفر إلى لندن، فلم تأخذ الحكومة برأيه، ولما وقعت الثورة رأت أخذ الأمور بالشدة، وبدأت فى تنفيذ خطتها بتعيين

الجنرال أللنبى[١] مندوبًا ساميًا فوق العادة فى مصر والسودان، وأذيع هذا النبأ فى لندن يوم ٢١ مارس فى بيان رسمى جاء فيه أنه: «بسبب خطورة الحالة فى القطر المصرى ولغياب نائب الملك فيها عن مركزه عين الجنرال أللنبى مندوبًا ساميًا فوق العادة لمصر والسودان، ووكل إليه أن يقوم بالسلطة العليا فى جميع المسائل العسكرية والملكية، وأن يتخذ جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام فى هذه البلاد، وحتى يدير جميع الشئون إذا لزم الأمر ناظرًا إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى على قاعدة ثابتة عادلة».

وكلمة (عادلة) لم ترد فى البلاغ الرسمى الذى أذيع عقب وصوله إلى مصر كما سيجىء بيانه، فجاء أقرب إلى الحقيقة من البيان الذى أذيع فى لندن.

وأنك لترى فى صيغة هذا البيان ما يدل على أن الحكومة البريطانية، برغم الثورة، كانت مصرة على توكيد الحماية وتثبيتها، كما أن اختيار الجنرال أللنبى بالذات يدل على اتجاهها إلى قمع الثورة بقوة السلاح، لأن اللنبى إنما هو قبل كل شىء رجل حرب وقتال، لا رجل صلح وسلام، فهو القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر منذ يونيه سنة ١٩١٧، وتولى قيادة حملة الحلفاء فى فلسطين وسورية، وذاعت شهرته العسكرية بفضل الانتصارات التى نالها فى تلك الحملة، وبعد أن انتهت الحرب بفوز الحلفاء عاد من فلسطين إلى مصر، ثم غادرها يوم ١٢ مارس إلى باريس تلبية لدعوة زعماء مؤتمر الصلح ليستطلعوا آراءه عن الحالة فى الشرق وفى مسائل الانتداب، وشهد قبل سفره الحوادث الأولى للثورة، ولعله لم يلق باله إلى خطورتها، ولم يتوقع أنها ستعم البلاد من أدناها إلى أقصاها، أو لعله وهو القائد الذى اعتاد الظفر بالجحافل المسلحة فى ميادين القتال، لم يرهب ثورة تشب فى بلد أعزل من السلاح، ومهما يكن الأمر، فإسناد منصب المندوب السامى البريطانى إليه فى هذه الملابسات، كان دليلًا على اعتزام الحكومة البريطانية مواجهة الثورة بالعنف والشدة.

---

(١) رقى إلى رتبة فيلد مارشال فى يوليو سنة ١٩١٩.

وصوله إلى مصر

وصل الجنرال إللنبى إلى القاهرة يوم الثلاثاء ٢٥ مارس سنة ١٩١٩، فاستقبله على محطة العاصمة اللسير ملن شيتهام نائب المندوب السامى ووكلاء الدول السياسيون، وجمع من الكبراء.

وبادرت السلطة العسكرية يوم وصوله إلى إصدار بلاغ رسمى(٢) يشبه فى روحه وأسلوبه البيان الذى أذيع فى لندن، وينم على نية الحكومة البريطانية فى تجاهل مطالب البلاد، واستخفافها بالثورة، قالت:

«ليعلم أنه بالنظر إلى الحالة الحاضرة المهمة فى القطر المصرى، وبالنظر إلى غياب فخامة نائب الملك قد تعطف جلالة الملك بتعيين فخامة الجنرال السير أدمند اللنبى نائبًا خاصًا عن جلالته فى مصر والسودان، ولهذا النائب السلطة المطلقة فى جميع الأمور العسكرية والملكية، وعليه أن يتخذ الإجراءات التى يراها لازمة ومناسبة لإرجاع مراعاة القوانين وحفظ النظام فى تلك البلاد، وأن يدير ويدبر فى كل الأمور على حسب احتياج حفظ حماية جلالة الملك فى مصر على أساس ثابت وأمين».

تصريحاته عقب مجيئه

ولما استقر به المقام فى مصر أفضى يوم ٢٦ مارس بالتصريحات الآتية إلى بعض الكبراء والأعيان ممن استدعاهم خصيصًا لسماعها، وقد تلاها بالإنجليزية، وتلا السكرتير الشرقى ترجمتها إلى العربية، قال:

«لقد تعطف جلالة الملك بتعيينى نائبًا عن جلالته فى مصر، ورغبتى وواجبى يقضيان علىّ بأن أساعد على إعادة السلام والأمن والراحة إلى البلاد، ولى أغراض ثلاثة، وهى:

---

(٢) نشر فى «الوقائع المصرية» عدد ٢٥ مارس سنة ١٩١٩.

أولًا: أن أضع حدًّا ونهاية للاضطرابات الحالية.

ثانيًا: أن أعمل تحريات دقيقة فى جميع الأسباب التى حملت أهل البلاد على الشكاوى.

ثالثًا: أن أزيل كل الشكاوى التى تستوجب العدالة إزالتها.

«وإن فى استطاعتكم أنتم أن تقودوا الشعب المصرى، والواجب يقضى عليكم أن تعملوا معى لمصلحة بلادكم، ولست أظن أن أحدًا منكم يحجم عن مساعدتى بكل ما فى طاقته لإدراك الأغراض التى أسعى إليها، وإنى مستعد أن ألقى اتكالى عليكم لتبدءوا بالعمل حالاً بقصد تهدئة الخواطر المتهيجة الآن.

«وبعد إعادة الأمن إلى البلاد فإن لى ملء الثقة بأنكم تعتمدون علىّ بأن أنظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكاوى، وبأن أوصى بإجراء كل ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته»، وبعد تلاوة هذا البيان أنصرف المجتمعون، إذ كان استدعاؤهم لسماعه دون مناقشته أو التعليق عليه، وقد نشر نصه فى الصحف.

استمرار الثورة

لم تؤثر تصريحات الجنرال أللنبى فى نفوس الناس، ولم تصرفهم عن متابعة الثورة والهياج، وكذلك لم يؤثر فيهم من قبل نداء أصدره أعضاء الوفد وبعض الوزراء والعلماء والكبراء فى ٢٤ مارس بالدعوة إلى الهدوء والسكينة.

نداء أعضاء الوفد وبعض الكبراء بتهدئة الحالة

فقد اجتمع أعضاء الوفد وكبار العلماء وبعض الوزراء السابقين والأعيان، واتفقوا على اصدار نداء إلى الأمة، يدعونها فيه إلى الإخلاد إلى الهدوء والسكينة، قالوا:

«أصدرت السلطة العسكرية إنذارًا[٣] بأنها ستتخذ أقسى ما يكون من الوسائل الحربية عقابًا على ما يقع من الاعتداء على طرق المواصلات والأملاك العمومية.

«ولا يخفى على أحد أن الاعتداء سواء كان على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية، وإن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضررًا واضحًا إذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم، ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق، ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء ويسبب العسر وسوء الحال، على أن العقاب عليه يعرض بعض القرى للتخريب ويعرض الأنفس البريئة إلى أن تؤخذ بما لم ترتكب من الذنوب، وينبغى أن يلاحظ أن مثل هذا الاعتداء يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب من رواج إشاعات السوء عنهم.

«من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا من أقدس الواجبات الوطنية أن يناشدوا الشعب المصرى باسم مصلحة الوطن أن يتجنب كل اعتداء وأن لا يخرج أحد فى أعماله عن حدود القوانين حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة.

«كما أننا ندعو أعيان البلاد وأرباب النفوذ فيها أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيسارعوا إلى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر للبلاد.

«وإنا شديدو الرجاء فى أن الأمة المصرية بما عرفت به من التعقل والروية تصغى إلى هذا النداء، وتلزم طريق الحكمة فى سلوكها، والله الهادى إلى سواء السبيل».

٢٤ من مارس سنة ١٩١٩.

---

(٣) إشارة إلى الإنذار الذى سبق بيانه (٢١٧).

الموقعون

شيخ الجامع الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوى. مفتى الديار المصرية محمد بخيت. بطريرك الأقباط كيرلس. شيخ مشايخ الطرق الصوفية عبد الحميد البكرى. رئيس المحكمة الشرعية العليا محمد ناجى. نقيب الأشراف عمر مكرم. حسين رشدى باشا. عدلى يكن باشا. أحمد مظلوم باشا. إسماعيل سرى باشا. يوسف وهبه باشا. عبد الخالق ثروت باشا. أحمد حلمى باشا. يوسف سابا باشا. إسماعيل أباظة باشا. أحمد زيور باشا. نجيب بطرس غالى باشا. محمود صدقى باشا. على شعراوى باشا. محمد على علوبة بك. عبد العزيز فهمى بك. محمود أبو النصر بك. أحمد لطفى السيد بك. جورج خياط بك. سينوت حنا بك. عبد اللطيف المكباتى. مصطفى النحاس بك. دكتور حافظ عفيفى بك. إلياس عوض بك. حسين واصف باشا. حافظ المنشاوى بك. قلينى فهمى باشا. عبد الستار الباسل بك. محمد السيد أبو على باشا. محمد السباعى المصرى بك. محمد نافع باشا. محمد عز العرب بك. محمود سليمان باشا. سيد محمد خشبة بك. عبد الرحمن محمود بك. عمر عبد الآخر بك. إبراهيم مراد باشا. أحمد خيرى باشا. إبراهيم نبيه باشا. محمد عبد الخالق مدكور باشا. على المنزلاوى بك. أحمد عفيفى باشا. محمود خليل باشا. كامل جلال باشا. لملوم السعدى المصرى بك. عبد الله عبد السميع بك. على المصرى بك. أحمد رشوان بك. أحمد حشمت باشا. على رفاعى بك.

نشر هذا النداء مع تصريح الجنرال أللنبى ثم خطبة اللورد كيرزون التى سيجيىء بيانها فى يوم واحد، وهو يوم ٢٧ مارس.

وقد امتنع بعض من عرض عليهم عن التقويع عليه، لأنه بمثابة دعوة إلى السكينة والهدوء، بدون مقابل من الإنجليز.

وكان يجمل بالذين وقعوا عليه أن يحتجوا أولاً على الفظائع التى ارتكبها الإنجليز حيال المظاهرات البريئة العزلاء من السلاح، وأن يحتجوا على

الإنجليز فى إخلافهم وعودهم لمصر كل مرة بالجلاء عنها، أما أنهم يقصرون النداء على استنكار الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصلات، أى استنكار ما بدأ من الجانب المصرى، دون الجانب البريطانى، فليس من الإنصاف ولا من الحكمة فى شىء، وبخاصة لأن هذا النداء قد أعقبه خطبة اللورد كيرزون التى سيرد الكلام عنها، فكان النداء بمثابة تأييد (غير مقصود) لهذه الخطبة التى تنم عن روح عدائية للحركة الوطنية، والأهداف القومية.

مقابلة أعضاء الوفد للجنرال أللنبى

قابل الجنرال أللنبى حسين رشدى باشا وأعضاء وزارته المستقيلة، وذلك بناءً على رغبته، لكى يتعرف آراءهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة.

كما أنه قابل لهذا الغرض أعضاء الوفد الباقين فى القاهرة وهم: على شعراوى باشا. عبد العزيز فهمى بك. أحمد لطفى السيد بك. محمد على علوبة بك. مصطفى النحاس بك. سينوت حنا بك. محمود أبو النصر بك. جورج خياط بك. الدكتور حافظ عفيفى بك. عبد الخالق مدكور باشا. حسين واصف باشا، وسألهم عن أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد، فوعدوه بكتابة تقرير عن ذلك، قدموه له، أرجعوا فيه الثورة إلى استياء الأمة المصرية من عدم مساواتها فى المعاملة بالأمم الصغيرة التى لا تفضلها فى المدنية، ومنع المصريين من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح، وقالوا فى ختام التقرير: «إن كل المصريين من أكبر رجل إلى أصغر رجل فيهم هم فى هذا الاستياء سواء دفعهم اليأس إلى إظهار ما فى نفوسهم، كل يترجمه على شاكلته، فالرجال المسئولون من رسميين، وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة، وبالامتناع عن العمل، كالمحامين، والشبان بالمظاهرات السلمية، وأما سكان الأقاليم فأعرب عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية، والبعض بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف، تلك هى حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن، بسطناها إلى فخامتكم بالاختصار، وبالحق نرجو أن تأمروا بتحقيقها، والرجاء معقود

بعدلكم أن تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على أسبابه، فإن الأخذ بناصر أمة بأسرها أقدس واجب على عظماء الرجال».

خطبة اللورد كيرزون عن الحالة فى مصر
(٢٤ مارس سنة ١٩١٩)

فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٩، أى فى اليوم الذى كتب فيه النداء سالف الذكر (ص٢٧٧) ألقى اللوردن كيرزون[٤] فى مجلس اللوردات خطبة باسم الحكومة عن الحالة فى مصر، أكد فيها أن الأنباء الواردة منها أقل خطورة من ذى قبل، وتجنى على الثورة، إذ زعم أنها أقرب إلى السلب والنهب منها إلى السياسة، ثم أثنى على موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش المصرى، وأشاد بحسن سلوكهم فى أثناء الاضطرابات، واستدل بسلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الثورة، وأضاف أن بعض الأعيان الذين برهنوا على صداقتهم للبريطانيين حتى الآن يبذلون أقصى ما فى وسعهم لتهدئة الاضطرابات، ثم صرح بأن الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجيء رشدى باشا وعدلى باشا إلى إنجلترا، وعلى النقيض من ذلك إن وجودهما هنا (أى فى إنجلترا) يقابل بمنتهى الرضا والارتياح، وأثنى عليهما وعلى الخدمات التى قد قدماها لمصر وللامبراطورية خلال الحرب، وقال أن طلب تأجيل زيارتهما فى نوفمبر الماضى كان الباعث الوحيد عليه أنه فى خلال الأدوار الأولى لمؤتمر الصلح لم يكن ممكناً الحصول على الوقت الكافى والاهتمام اللازم لبحث المسائل المهمة المرتبطة بعلاقاتنا المقبلة مع مصر والإصلاح الدستورى المصرى، وكرر القول بأن زيارتهما وزيارة سواهما من رجال السياسة المصريين المسئولين تقابل وسوف تقابل كذلك بملء الرضا والارتياح، قال فى هذا الصدد: «إننا نرى دائماً أن من أهم الأمور أن نتفق وإياهم على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مستقبل

---

(٤) رئيس المجلس الخاص وزعيم مجلس اللوردات، ثم وزير الخارجية البريطانية فى أكتوبر سنة ١٩١٩ خلفا للمستر بالفور.

الأيام» وعرج على سعد باشا وأعضاء الوفد قائلاً: «إن الحال مع سعد زغلول باشا يختلف كل الاختلاف عنها مع هؤلاء لأنه هو وأعوانه هم الذين دبروا هذه الاضطرابات، وأنهم قوم غير مسئولين، غرضهم إخراج الإنجليز من مصر، وقد اختاروا وقت انعقاد مؤتمر الصلح بباريس موعدًا للقيام بهذه الحركة الثورية، فلا سبيل للمناقشة معهم، لأن وجودهم هنا (إنجلترا) كان يساء فهمه بالإجمال فى مصر، حيث يؤول كدليل على أننا راضون بالبحث فى التخلى عن تبعاتنا نحو تلك البلاد تخليًا تامًا، وكان فوق ذلك يهيئ الأسباب لعرقلة وإحباط المباحثات مع الرأى المصرى الذى يمثل البلاد ويتحمل التبعة، وهى المباحثات التى ننتظرها ولا نزال ننتظرها، إذا ما حانت الفرصة الملائمة لوضع تسوية تكون مرضية لمصر وللدولة الحامية».

وبدا من هذه الخطبة جليًا أن الحكومة البريطانية لا تنوى العدول عن خطتها فى تثبيت الحماية وتأييدها، وتدل أيضًا على أنها لا تنفك تدأب على تشويه الحركة الوطنية، واختلاق الأكاذيب عنها، باتهامها بأنها أقرب إلى السلب منها إلى السياسة، مع أن وقائعها وحوادثها تدحض هذا الافك والبهتان، وهذا التشويه هو سلاح من أسلحة الاستعمار، يحارب به النهضات الوطنية فى مختلف الأصقاع وهو من الوسائل التى تتبعها الدول الاستعمارية عامة، إذ تنشر الدعايات الكاذبة ضد كل حركة تقوم فى وجهها، لكى تحول بينها وبين عطف الرأى العام المتحضر، وتسوغ بذلك محاربتها بمختلف وسائل الظلم والتنكيل.

وتدل الخطبة أيضًا على نية السياسة البريطانية فى اصطناع الموظفين وبعض الكبراء المصريين، وضمهم إلى صفها، وإلقاء التخاذل والانقسام فى صفوف الحركة الوطنية، والتفرقة بين وزارة رشدى باشا المستقيلة وهيئة الوفد، لكى تفيد من التباعد بينها، وتضرب إحداهما بالأخرى، على مألوف عادتها.

وفى الحق أن رشدى باشا لم يستمع إلى هذه الدعوة، ولم يستجب إلى هذا

النداء، وظل متضامنًا مع الوفد، فكان موقفه من هذه الناحية مثلًا حسنًا للتضامن القومي، وبخاصة إذا قورن بموقف كثير من طلاب الوزارات، الذين ينتظرون إشارة ولو عابرة من الناحية البريطانية، أو من غيرها من النواحي، لكي يقفزوا إلى الحكم على حساب حقوق البلاد ومصالحها، ووحدتها وتضامنها.

احتجاج الموظفين على خطبة كيرزون وإضرابهم ثلاثة أيام

لم يكن للموظفين عمل يذكر في الثورة قبل خطبة اللورد كيرزون، فالحركة كانت منحصرة في الطلبة والشباب، والمحامين والسيدات، والعمال والفلاحين، وفريق من الأعيان وذوي المهن الحرة، أما الموظفون فكانوا بمنأى عنها، وكان عملهم مقصورًا على الإعجاب بها، وبما بدا من هذه الطبقات من الشجاعة والتضحية، وحينما أضرب المحامون لقوا من القضاة تأييدًا وتسهيلًا لمهمتهم في الإضراب وتأجيل القضايا، وكان هذا شأنهم جميعًا، عدا أفراد يعدون على الأصابع، وقد فكر بعض صغار الموظفين في الإضراب مشاركة للأمة في حركتها العامة، ولكنهم أخفقوا في مسعاهم، إذ عارضت جمهرة الموظفين، وخاصة كبارهم، في الإضراب، خشية عواقبه، وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض احتجاج على اعتقال سعد وصحبه، رفعوها إلى السلطان، وظهرت هذه الفكرة أول ما ظهرت بين موظفي وزارة الخارجية، ولقوا صعوبة كبيرة في حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها، إذ عدوها تدخلًا في السياسة، بما لا يتفق (في نظرهم) مع طبيعة مراكزهم!

ولما نشرت خطبة اللورد كيرزون، استاء لها الموظفون عامة، إذ جعلتهم في مركز حرج أمام الرأي العام، لما انطوت عليه من اتهامهم بالانحياز إلى صف الاحتلال والحماية، والتنكر للحركة الوطنية، فبحثوا مليًا في درء هذه التهمة عن أنفسهم، واتفقوا رأيًا على أن يحتجوا على الخطبة، وعلى الحالة القائمة، فكتبوا عرائض احتجاج وقعها الموظفون في مختلف الوزارات ورفعوها إلى

السلطان، وقدموا صورًا منها إلى معتمدى الدول بمصر، وأعلنوا فيها عزمهم على الإضراب ثلاثة أيام اظهارًا لشعورهم وتضامنًا منهم مع الأمة.

رفعت هذه العرائض إلى قصر عابدين يوم الثلاثاء أول أبريل سنة ١٩١٩، ولم تعين فيها الثلاثة الأيام التى قرروها للإضراب، ولم يكن من الميسور الاتفاق على تحديدها، لعدم إمكان اتصال الموظفين جميعهم بعضهم ببعض، على أن الاضراب قد ابتدأ فعلًا يوم الأربعاء ٢ أبريل فعدت الأيام الثلاثة ابتداءً من هذا اليوم، وصار الاضراب عامًا يوم الخميس ٣ منه، حيث خلت المصالح كلها تقريبًا من الموظفين، وكان القرار أن يستمر الإضراب ثلاثة أيام تنتهى يوم السبت ٥ أبريل، ثم سرت فكرة الاستمرار فى الإضراب، حتى يطلق سراح المعتقلين، وعقد الموظفون اجتماعات فى مسجد ابن طولون للتشاور فى هذا الأمر، وكانت الفكرة الغالبة هى استمرار الإضراب، وقد فكروا فى تنظيم شئونهم بتأليف لجنة من مندوبى الموظفين فى الوزارات، لتقرر ما تراه، لكى يكون الإضراب باتفاق جميع الموظفين، على أن المصالح والدواوين استمرت مضطربة يتخلف من يتخلف من موظفيها إلى أن تقرر الإفراج عن سعد يوم ٦ أبريل، ثم تألفت وزارة رشدى باشا الرابعة، فاتخذ الإضراب شكلًا حادًا كما سيجىء بيانه.

وكان إضراب الموظفين مقصورًا تقريبًا على القاهرة، أما موظفو الأقاليم فلم تصلهم الدعوة إلا متأخرة فلم يشترك منهم فى الإضراب إلا القليل.

المظاهرات والحوادث فى شهر أبريل سنة ١٩١٩

أثار إضراب الموظفين حماسة الجماهير، لأنه حادث فذ فى حياة مصر القومية، كانت هذه أول مرة أضرب فيها موظفو الحكومة لأسباب سياسية، ولم يسبق لهم أن أضربوا لأسباب سياسية أو غير سياسية.

فاتخذت القاهرة يوم الخميس ٣ أبريل شكلًا غير مألوف، وبدت كأنها كلها فى إضراب عام.

أقفلت المحال التجارية فى الأحياء الوطنية، عدا المخابز التى طلب الجمهور من أصحابها أن يتابعوا عملهم، وقلت اللحوم، لانقطاع معظم الجزارين عن الذبح، وأضربت طوائف الشعب جميعها من الموظفين فى المصالح والدواوين – عدا المحكمة المختلطة – إلى الكناسين، وتدفقت الجماهير فى الشوارع، تسير فى مظاهرات، يتلو بعضها بعضًا، وتلاقت الجموع فى ميدان عابدين، وهناك فى نحو الساعة الحادية عشرة صباحًا أطلقت رصاصة أصابت المستر ديكسن رئيس تفتيش التذاكر بالسكة الحديدية، فسقط قتيلاً، ولم يعرف مصدر هذه الرصاصة، والراجح أنها من مصدر معاد للشعب، أراد أن يحدث فتنة بإطلاقها، فوقع فى الميدان هرج كبير، ثم أطلقت عيارات نارية من منزل بميدان عابدين، ظهر أنه لأحد الأرمن، أصابت كثيرًا من المتظاهرين، وجاءت على الأثر الدوريات البريطانية، ولكن الجموع ثار سخطها على مطلق النار، فهاجموا المنزل وحطموا ما فيه، وأطلقت الدوريات البريطانية النار على المتظاهرين، فبلغ عدد القتلى تسعة، وعدد الجرحى ٥٦ جريحًا، وقد عرفنا من أسماء الشهداء: عباس محمد من حارة أبو الليف قسم السيدة زينب. على أحمد المصلوح من البغالة. محمد الجزار من عابدين. محمد محمد الزواوى من باب الشعرية. محمود عبد الوهاب من درب الحجر. محمد محمد حسنين من سوق الزلط بباب الشعرية. محمد أحمد عبد العاطى من باب اللوق. إسماعيل حسنين من حارة الحكر (قسم عابدين). محمد حسين من درب شعلان.

وامتد الهياج إلى شارع محمد على وميدان العتبة الخضراء (الملكة فريدة)، ورابطت قوات من الفرسان على أبواب الشوارع والدروب والحارات من شارع قصر العينى إلى شوارع الشيخ ريحان(السلطان حسين) والداخلية والإنشا ووزارة الأوقاف وباب اللوق وسوق الخضار إلخ، ولم يعد الهدوء إلا فى نحو الساعة الخامسة مساءً.

أشارت السلطة العسكرية إلى هذه الحوادث فى بلاغها يوم ٣٠ أبريل بقولها:

«واجتمع اليوم – الخميس ٣ من أبريل – جماهير من الغوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) المخلين بالراحة والنظام فى جوار ميدان عابدين، وفى شارع محمد على بالقاهرة، وقد قتل المستر ديكسن الموظف بالسكة الحديدية المصرية برصاصة بندقية فى ميدان عابدين فى الساعة الحادية عشرة، وقتل الغوغاء يونانياً[٥] فى شارع محمد على الساعة الثانية، وأطلق الرصاص من منزل فى ميدان عابدين، فأفضى إلى وقوع اضطراب جديد أحرق الغوغاء فى خلاله المنزل المذكور، وقد أعيد النظام فى الساعة الثالثة بعد الظهر، ووردت الأنباء بوقوع بعض خسارة من القتلى والجرحى، والمعروف إلى الآن أن ستة قتلوا وأن عدداً معيناً من الناس جرحوا، ولكن لم تصل التفاصيل بعد».

ثم جاء فى بلاغ ٤ أبريل ما يأتى: «اضطرت الدوريات فى خلال الاضطرابات التى وقعت أمس (٣ أبريل) فى القاهرة أن تطلق النيران بضع مرات بسبب الخطة العدائية التى سلكها الغوغاء، ويرجع الفضل فى تحديد الخسارة إلى نظام الجنود وضبط أنفسهم، وقد أثبت ولاة الأمور من رجال البوليس الآن أن تسعة قتلوا و٥٦ جرحوا، بعضهم بجراح بليغة، والآخرون بجراح خفيفة، ويعزى عدد معين من هذه الخسارة إلى العمل الذى قام به أحد السكان فى عابدين، فإنه أطلق الرصاص جزافاً واستتبت السكينة اليوم (الجمعة) فى القاهرة وتولت السلطة العسكرية أعمال التلغرافات نظراً لاعتصام مستخدمى التلغرافات، فأمكن المحافظة بذلك على القيام بخدمة الجمهور إلى درجة محدودة».

وأسلوب هذين البلاغين – كأسلوب معظم بلاغات السلطة العسكرية فى عهد الثورة – يستوقف النظر ويدعو إلى التأمل، فهى أولاً تعبر فى بلاغاتها عن المتظاهرين «بالغوغاء» وفى بعضها «بالرعاع»، وترمى بذلك إلى التهوين من شأنهم، مع أنهم فى الغالب من الشباب، وكثير منهم من المثقفين، لم يدفعهم إلى التظاهر إلا تلبية لنداء الجهاد الوطنى، ثم أنها تفصح حيث تنسب القتل

---

(٥) تبين أنه مصرى واسمه (على حسن).

إلى المصريين، وتتعمد الإبهام حيث يكون مصدره غير مصرى، فلا تذكر جنسية من قتل المستر ديكسن، ولا من أطلق الرصاص من المنزل بميدان عابدين، مع ما تبين من أن القاتلين من غير المصريين، أما اليونانى الذى ذكر البلاغ أنه قتل فى شارع محمد على (وقد اتضح أنه مصرى) فتذكر أن المتظاهرين هم الذين قتلوه، ثم تذكر عددًا كبيرًا من القتلى والجرحى المصريين، ولا تذكر من الذين أحدثوا هذا القتل ولا هذه الإصابات، فهذا الإفصاح فى موضع، والإبهام فى موضع آخر، يدلك على أن بلاغات السلطة العسكرية يجب أن تقابل بمنتهى الحيطة والحذر، وإنما ذكرنا بعضها لما فيها من تأييد لبعض حوادث الثورة.

واستمرت المحال التجارية والمخازن معطلة يوم الجمعة ٤ أبريل والسبت ٥ منه، وقد خشى عقلاء الأمة ومنهم الطلبة عواقب مقابلة اعتداء الأرمن بمثله، فنشروا إعلانًا يحذرون فيه الجمهور من ذلك العمل، قالوا:

«أيها المواطنون. كل من يعتدى على أرمنى أو رومى أو أى أجنبى آخر لا يكون وطنيًا، ولو كان مصريًا، إن من يفعل ذلك هو باليقين متشرد أو لص نهاب. فالواجب عليكم كلما رأيتم شخصًا من هذا القبيل أن تسرعوا وتعتقلوه وتسلموه إلى أقرب نقطة من نقط البوليس».

ونشر وكيل بطريركية الأرمن إعلانًا أظهر فيه أسفه وأسف طائفته على هذه الحوادث، وأعرب عن أمله وأمل إخوانه أن تكون إشاعة اسنادها إلى الأرمن غير صحيحة، واستنكر أى اعتداء من هذا القبيل، وتبرأ من كل أرمنى يرتكب مثل هذا الإجرام.

ميزانية سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠

نتج عن استمرار حالة الثورة، وبخاصة عدم قيام وزارة تتولى الحكم، أن صدرت ميزانية سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠ بقرار من الجنرال أللنبى يوم ٣١ مارس سنة ١٩١٩، وكان صدورها بهذا الشكل مخالفًا للقانون المالى، وقد نشر هذا

الإعلان فى «الوقائع المصرية» عدد أول أبريل، مصدرًا بالديباجة الآتية:

«إعلان من القائد العام لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى. لما كانت اللجنة المالية قد أتمت تحضير الميزانية لسنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ على الشكل المرفق بهذا الإعلان، ولكنه لم يتيسر الحصول على الموافقة عليها طبقًا للقانون. ولما كان وضع تقدير الإيرادات والمصروفات فى السنة المالية القادمة أمرًا ذا صفة ضرورية ومعجلة. بناء على ذلك أنا أدمند هينمن أللنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفتى قائدًا عامًّا لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى آمر وأصرح بما يأتى» ويلى ذلك أرقام الميزانية.

وقد كان صدور الميزانية بقرار من الجنرال أللنبى تحديًّا صارخًا لاستقلال البلاد وكرامتها القومية، واستهانة بالثورة، فلا جرم أن قوبل هذا العدوان بالسخط والاستمرار فى الثورة، وتفاقمت حوادثها فى الأيام الأولى من شهر أبريل.

الجمعية العمومية للمحامين

كان يوم ٢ أبريل سنة ١٩١٩ موعد اجتماع الجمعية العمومية للمحامين بمحكمة الاستئناف، ولكن عددهم لم يتكامل، ولما غادروا المحكمة اعتدى عليهم الجنود الإنجليز، فقدموا احتجاجًا إلى مجلس نقابتهم الذى اجتمع يوم ٤ أبريل، فأقر الاحتجاج وقرر تأجيل الجمعية العمومية لأجل غير مسمى.

محاولة غلق الأزهر

وفى ٢ أبريل استدعت دار الحماية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر، وطلبت منه غلق أبواب الأزهر، فرفض محتجًا بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية، وليس له أن يوصد أبوابه فى وجوه المصلين، فطلبت أن يفتحه فى مواعيد الصلاة فقط، فرفض، وظل مفتوحًا فى كل وقت كما كان من قبل.

اجتماع كبير بمسجد ابن طولون
(٥ أبريل)

كان معظم الاجتماعات الثورية يعقد بالأزهر، وكان فى نية الجمهور إقامة اجتماع به يوم ٥ أبريل لإلقاء الخطب وعرض الحالة التى وصلت إليها البلاد، ولما علمت السلطة العسكرية بنبأ هذا الاجتماع وضعت على منافذ الأزهر القوات الإنجليزية المسلحة، وإذ رأى منظمو الاجتماع أن لا سبيل إلى انعقاده فى الأزهر، قرروا عقده فى مسجد ابن طولون، واحتاطوا للأمر، فحفروا الخنادق، وأقاموا المتاريس فى الشوارع وعلى منافذ الطرق المؤدية إليه، لكى لا تجتازها السيارات المقلة للجنود فلما ترامى إلى السلطة نبأ هذا الاجتماع ومكانه الجديد، أنفذت إليه شرذمة من الجند لتفريق شمل المجتمعين، فاعترضتهم الخنادق والمتاريس، وأخذ الناس من خلفها يرجمون الجند بالحجارة، فأطلق هؤلاء الرصاص على الممتنعين بها، وعلى غيرهم من الاهالى الوادعين، فسقط بعض القتلى والجرحى، منهم غلام لا يتجاوز الثانية عشرة من عمره، عرف فى الثورة بابن القباقيبى، واسمه الحقيقى محمد إسماعيل[٦] من شارع الركبية، أقام هذا الفتى شبه حصن عند سبيل (أم عباس)، فأصابته رصاصة أودت بحياته، واحتفل بتشييع جنازته فى اليوم التالى فى مشهد مهيب، ودفن بمدافن الإمام الشافعى، وأشار بلاغ السلطة العسكرية فى ٦ أبريل إلى مقتله بقوله: «إن جمهورًا معاديًا هجم صباح أمس على دورية فى حى السيدة زينب، فاضطرت إلى إطلاق النيران وقد قتل لسوء الحظ ولد فى العاشرة أو الثانية عشرة من عمره كان بين الجماهير».

---

(٦) سألت أهل الحى، فعرفت منهم أن هذا هو اسم الغلام، ورجعت إلى دفاتر الوفيات، فوجدت مقيدًا بها بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩١٩ وفاة الغلام (محمد إسماعيل) من شارع الركيبة قسم الخليفة سنه ١٢ سنة، وأن الوفاة «من طلق نارى من بندقية» فتحقق لى ما رواه أهل الحى.

وتم الاجتماع فى مسجد ابن طولون، وانتهى قبل أن تتمكن القوات البريطانية من فضه.

وفى اليوم التالى (٦ أبريل) احتل الجنود الشوارع المؤدية إلى هذا المسجد، وأخذوا يرغمون الناس على رفع الأحجار التى وضعت كمتاريس، وردم الحفر والخنادق التى أحدثت فيها، وأعادتها كما كانت، ولم يفرقوا فى هذا الإرغام بين صغير وكبير، وغنى وفقير، بل كانوا يكرهون كل من صادفوهم على القيام بهذه المهمة، ومن يتأخر أو يحاول التملص يضرب بالرصاص.

الإسراف فى قمع الثورة - فظائع لا مبرر لها

إن أولى الفظائع التى صدرت من الجنود الإنجليز سنة ١٩١٩ هى مقابلة المظاهرات البريئة فى العاصمة وسواها بإطلاق الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة، مما أفضى إلى قتل كثير من الأبرياء بلا جريرة ارتكبوها سوى الهتاف باستقلال مصر وحريتها، ولا يمكن أن يعد هذا الهتاف جريمة، بل هو نداء طبيعى يهتف به كل من ينتسب لأمة لها وجود وكرامة.

على أنه إلى جانب هذه الفظائع التى تقدم بيانها - وسيرد مثلها فى حوادث المظاهرات الآتية - إلى جانب ذلك قد وقع من الجنود البريطانيين، فى كثير من الجهات فظائع لها طابع بارز من الإسراف فى القسوة والتنكيل، وهو ما أفردنا له هذه الصفحة وما يليها.

فى العاصمة

ففى العاصمة وقعت المجازر التى أصابت المظاهرات السلمية وحصدت أرواح المئات من الشهداء، وقد لاحظ أطباء مستشفى قصر العينى وأساتذة كلية الطب من فحص جثث القتلى وإصابات الجرحى من المتظاهرين فظاعة التقتيل والتنكيل وتملكهم جميعًا شعور الاستنكار لهذه الفظائع، ولم يسعهم السكوت عليها، فكتبوا يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ احتجاجًا إجماعيًا سجلوا

فيه هذه الفظائع، وبعثوا به إلى المدير العام لمصلحة الصحة، هذا نصه:

«مستشفى قصر العينى - القاهرة فى ١٥ مارس ١٩١٩.

«جناب مدير مصلحة الصحة العمومية.

«نحن الموقعين على هذا أطباء مستشفى قصر العينى ومدرسة الطب والأطباء الشرعيين لدى المحاكم الأهلية تتشرف برفع هذا لجنابكم.

«إنه يحزننا أن نرى السلطة العسكرية تستعمل ضرب الرصاص والمدافع الرشاشة فى تفريق الجماهير المجتمعة لغرض سلمى والغير مسلحة مطلقًا وشوش عليهم فى اجتماعاتهم هذه بواسطة غوغاء لا دخل لها، خصوصًا وأن بين المصابين أطفالاً ونساءً قتلى وجرحى لا يمكن مطلقًا حصول أى تعد منهم نحو السلطة، وجزء ليس بالقليل من الجرحى مصاب إصابات خطرة متهتكة فى البطن والصدر، مما يدل على أن ضربهم بالرصاص كان بغير مبالاة واعتباطًا ليس الغرض منه كما هو اللازم مجرد تخويفهم وتفريقهم، مع العلم بأنه كان يكفى لتفريق اجتماعات مثل هذه ليس بها شخص مسلح قط طرق أخرى غير ضرب الرصاص من المدافع الرشاشة والبنادق جزافًا.

«لذلك نحتج أشد الاحتجاج على هذا، ونطلب من جنابكم بصفتكم مديرًا عامًا لمصالح الصحة المصرية تبليغ هذا الاحتجاج لجهة الاختصاص منعًا لما ينتج عن مثل هذه الأعمال فى المستقبل، خصوصًا وأن العاطفة التى دفعت المتظاهرين إلى عملهم هى عاطفة بشرية توجد فى كل الأمم».

التوقيعات

سليمان عزمى. سيد عبد المجيد سليمان. إسماعيل ضيائى. على إبراهيم. محمد أمين عبد الرحمن. محمد رياض. حسن شاهين. جبرائيل بحرى. أنيس أنسى. إبراهيم فهمى المنياوى. جورجى صبحى. محمد شمس الدين. جرس جرجس الضبع. نجيب مقار. عبد المجيد محمود. إبراهيم شوقى. نجيب

محفوظ. محمد كامل براده. محمد خليل عبد الخالق. عزيز إسكندر. عبد الله جلال. أحمد شفيق. محمد مبارك. على رامز. محمود ماهر.

ولم يقتصر الأمر على هذه الفظائع، بل كان كثير من الجنود فى مختلف أحياء العاصمة يعتدون على الناس، ويسلبون ما معهم من نقود وأشياء ثمينة، ويطلقون النار على الدور، حتى بلغ للبوليس من هذا النوع فى حى واحد من أحياء المدينة ٣٢ جناية فى يوم واحد، ووقع هذا الاعتداء على الناس من مختلف الأقدار، فلم يوقر الجند كبيرًا، ولم يرحموا صغيرًا، بل لم يتورعوا عن قتل النساء. ومما يذكر فى هذا الصدد أن امرأة طاردوها فاقفلت بابها وساعدها زوجها فى الامتناع به، فأطلق العسكر عليهما النار فقتلت المرأة، واعتدى العسكر فى حادثة أخرى على عفاف فتاة فى نحو العاشرة من عمرها فقضت نحبها.

فى مديرية الجيزة

كانت مديرية الجيزة مسرحًا لكثير من الفظائع التى تركت فى النفوس ذكريات أليمة.

ففى ١٥ مارس بينما كان أهالى ناحية كفر الشوام (مركز امبابة) مجتمعين فى عرس يحتفلون به، إذ مرت بهم سيارة تقل نفرًا من الجنود الإنجليز، فلم يكن من هؤلاء إلا أن باغتوا الفرح بإطلاق النار على المحتفلين فقتل منهم ستة، عرفنا من أسمائهم: محمد سلام حسن. زكى محمد غراب. مصطفى أحمد الشرقاوى. نعيمة عبد الحميد. عبد العزيز أحمد السقا، وأصيب ثمانية، منهم صاحب الفرح قطب الباجورى، وثبت أنه عند قدوم سيارة الجند تقدم خفير الدرك وسار أمامها ليرشد من فيها إلى الطريق، ولم يكد يسير خطوات حتى ألفى الرصاص يطلق من السيارة بلا سبب غير أن الفرح كان فى طريقهم.

فى ١٦ مارس قتل جندى بريطانى أحد الأهالى فى بندر الجيزة فى طريقه إلى دار البريد، فتجمهر الأهلون إذ رأوا القتل بلا سبب وخربوا دار البريد.

وفى ١٨ مارس حلقت الطائرات البريطانية فوق المتانية والحملة (بمركز العياط) وألقت قنابل على البلدتين فأصيب بعض أهلها.

وفى ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الإنجليز بلدة بشتيل، وأخذوا يضربون الأهالى بالسياط واقتحموا بعض منازلها، فهاج الأهالى، وكادت الحالة تنقلب إلى مأساة، لولا تدخل العمدة.

وفى ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الإنجليز بلدة بشتيل، وأخذوا يضربون أحد الأهالى (نجم) حال ذهابه لمصر يحمل اللبن لمبيعه، فمات لوقته.

وحدث فى كثير من البلاد أن نهب الجند أرزاق الأهالى وأموالهم ومواشيهم وأتلفوا مزروعاتهم، مما لا سبيل إلى حصره.

فى العزيزية والبدرشين

وأبرز الفظائع ما وقع فى العزيزية والبدرشين (بمركز الجيزة)، ونزلة الشوبك (مركز العياط)، وقد سجلت فى محاضر رسمية، واحتج عليها مجلس مديرية الجيزة احتجاجًا تاريخيًا، وخلاصتها أنه يوم ٢٥ مارس سنة ١٩١٩، فى نحو الساعة الرابعة بعد منتصف الليل، والناس نيام، انقض نحو مائتى جندى بريطانى مدججين بالسلاح على بلدتى العزيزية والبدرشين، وانقسموا إلى فريقين، كل فريق أحاط بإحدى البلدتين، وقصدت شرذمتان منهم إلى منزلى عمدتى البلدتين شاهرين أسلحتهم وطلبوا إلى كليهما تقديم ما عنده من السلاح وجمع كل ما يوجد منه بالقرية، قبل مضى ربع ساعة، فقدم أحدهما (الشيخ إبراهيم دسوقى رشوان عمدة العزيزية) ما يملك وهو مسدس، ولم يكن لدى الثانى (الشيخ محمد منظور الدالى عمدة البدرشين) شىء منه، فاقتحم الجند المنزلين، وانسلوا إلى غرف السيدات، فاختبأن تحت الأسرة، واستولى عليهن الذعر لوقوع هذا الهجوم المفاجئ الفظيع فى ساعة متأخرة من الليل، وكسر الجنود الصناديق والخزائن عنوة، وسلبوا كل ما فيها من حلى ومال، ثم جذبوا النساء من شعورهن، وانتزعوا بكل قسوة وفظاعة

ما كان عليهن من حلى لدرجة أن ثلموا أذن إحداهن، وجاسوا خلال المنزلين ونهبوا كل ما وصلت إليه أيديهم.

ثم طلبوا من العمدتين أن يدلاهم على منازل مشايخ البلدتين وأعيانها، ففعلا مكرهين، فارتكب الجنود فى هذه المنازل مثل ما ارتكبوا فى منزلى العمدتين، وأعلن الضابط الذى يقود الجند فى هذه المعمعة إنهم سيضرمون النار فى القريتين، وأنه مرخص لكل شخص من السكان أن يأخذ ما فى بيته من مال وحلى قبل الرحيل عنه، ثم لم يلبثوا إلا قليلاً حتى أضرموا النار فعلاً فى منازل القريتين، مستعينين بما يعلو سقوفها من حطب وقش، وكانت النيران إذا خبت فى أحدها استعانوا على إشعالها بالبترول الذى كانوا يجدونه فيها، فذعر الناس، وخرجوا من منازلهم فرارًا من الحريق، ولم يتركهم الجند يهجرون القريتين، بل حاصروهما ووقفوا شاهرى السلاح فى وجه المهاجرين، يفتشونهم قبل انطلاقهم، ويسلبونهم ما كانوا يحملون من مدخراتهم، ولم يوقروا فى هذا الاعتداء المنكر أحد حتى النساء، بل كانوا ينقبون فى ملابسهن وأجسامهن، ويمزقون ثيابهن، ويعبثون بموضع العفة من أجسامهن، واعتدى بعض الجنود على عفاف بعضهن قسرًا، وقتلوا بعض أهالى البدرشين ومنهم سيدة دافعت عن عرضها، فكان جزاؤها القتل، كل ذلك وضباطهم يشهدون هذه الفظائع دون أن يحركوا ساكنًا!

ولما أكلت النيران دور البلدتين فرت الأغنام والدواجن فاستولى عليها الجند، واحترقت بعض المواشي فى البيوت، وكان كل من حاول من الأهلين إطفاء الحريق يطلق عليه الجند الرصاص فيردونه قتيلاً.

وقد عرفنا من أسماء القتلى إبراهيم عطوة الدالى ابن عم العمدة. وعبد الجواد سيد، وقد قتلها الجند فى عقر دارها. وإبراهيم سيد رفاعى. والسيدة عالية زوجة الشيخ حسنين الجزار، وقد قتلت وهى تدافع عن عرضها.

وانصرف الجند عن البلدتين فى الصباح المبكر بعد أن جعلوهما قاعًا صفصفًا، واستاقوا عمدتى البلدتين، ومشايخها إلى الحوامدية، سائرين على

الأقدام، وخلفهم الجند يخزونهم بأسنة الرماح، لكى يستحثوهم على الإسراع فى السير، ووصل الجميع ظهرًا إلى الحوامدية، وهناك مثلوا أمام جمع من ضباط الإنجليز، فتلا عليهم رئيسهم التهمة الموجهة إلى القريتين، وهى أن بعض أهالى العزيزية تعدوا بالضرب على أحد الضباط البريطانيين فى الطريق المؤدى إلى أهرام سقارة؛ وأن أهالى القريتين اشتركوا فى إحراق محطتى الحوامدية والبدرشين.

وعبثًا حاول العمدتان أن ينفيا التهمة عن نفسيهما وأسرتيهما وأهل بلدتيهما إذ أثبت الأول بشهادة الشهود أنهم كانوا يحمون مصانع السكر بالحوامدية فى أثناء الاضطرابات، فلم يكترث الضابط البريطانى لهذه الحجج وأمر المعتقلين بالتوقيع على إقرار أعد لهم مكتوبًا، يبدون فيه أسفهم على ما حدث من تخريب خط السكة الحديدية، وما وقع من الاعتداء على الجنود البريطانيين، ويقرون فيه أن ما حدث لبلديهم حق وفى محله، وأنهم مستعدون لتقديم ما يطلب منهم من العمال لإصلاح السكة الحديدية، ويقبلون المحاكمة أمام المجلس العسكرى إذا هم قصروا فى أداء تعهداتهم، وأكرهوا تحت التهديد بالقتل على التوقيع على هذا الإقرار.

فى نزلة الشوبك

ووقع ببلدة نزلة الشوبك مركز العياط يوم ٣٠ مارس فظائع تزيد عما حل بالعزيزية والبدرشين، فقد جاءها الجند بعد ظهر اليوم المذكور فى قطار مسلح، ونزلت منه قوة مدججة بالسلاح، فاقتحموا البلدة ومنازلها، وسلبوا منها ما وصلت إليه أيديهم من حلى ومال ودواجن، واعتدوا على أعراض بعض النساء، وقتلوا عبد التواب عبد المقصود حين كان يدافع عن عرض زوجته، وكذلك فعلوا مع شيخ الخفراء، وقتلت زوجة سليمان محمود الفولى وهى تدافع عن عرضها، ولما رأوا مقاومة من الأهالى أخذوا يطلقون الرصاص جزافًا، فقتل من الأهالى واحد وعشرون، وجرح اثنا عشر، وأشعلوا النار فى منازل

البلدة، فدمرت مائة وأربعين بيتًا، والبلدة لا يزيد عدد منازلها عن مائتين وعشرة، ومن أفظع ما حدث لهذه البلدة أنهم قبضوا على أحد مشايخها عبد الغنى إبراهيم طلبة وأخيه عبد الرحيم وابنه سعيد وخفاجة مرزوق من أهالى البلد، ودفنوهم فى الأرض حتى أنصاف أجسامهم - بدعوى التحقيق معهم - ثم قتلوهم رميًا بالرصاص، وهم على هذه الحالة.

بلاغ السلطة العسكرية

وكل ما أذاعته السلطة العسكرية عن هذه الفظائع أنها قالت فى بلاغ أول أبريل سنة ١٩١٩: «أذيعت أخبار كاذبة فيما يتعلق بحوادث يقال إنها وقعت فى العزيزية، وقد طلب إرسال بلاغ عن الحقيقة، فأبلغ الضابط المتولى القيادة هناك أنه وردت أنباء تتضمن أن القرويين فى العزيزية والبدرشين اشتهروا بإيواء البدو المسلحين، وقد أجرى البحث فى القريتين بناء على ذلك يوم ٢٦ مارس، فوجدت فى العزيزية كمية من الأسلحة، وقد حاول المشاغبون أثناء البحث الهرب بالقفز من سطح إلى آخر، فأفضى ذلك إلى سقوط الأسطح تحت ثقلهم، وقد سبب سقوط الأسطح فوق النيران أو مصابيح الزيت فى المنازل نشوب بعض حرائق فى القرية»، وقالت عن نزلة الشوبك «وجد قطار كان يشتغل بأعمال الإصلاح فى أثناء سيره جنوبًا بعد ظهر يوم ٣٠ مارس جماعة من القرويين يعبثون بالخط الحديدي فى جوار الشوبك، وقد قتل خمسة من الذين كانوا يشتغلون بتدمير الخط، وأطلقت النيران بعدئذ على القطار من القرية فأخرج الجنود أهلها».

فتأمل فى مبلغ الفرق بين هذا البلاغ وحقيقة الحوادث والفظائع التى ارتكبت فى هذه البلاد، ولعلك تدهش من أن البلاغ ينسب الحرائق فى العزيزية إلى سقوط الأسطح، مع أن منطق البديهية يوحى بأن سقوطها إنما يؤدى إلى إخماد النار لا إلى إشعالها، ولكن سبب إطفاء النار انقلب إلى سبب لإشعالها، وهذا هو لعمرى منطق القوة الغشوم، لا منطق الحق السليم.

احتجاج مجلس مديرية الجيزة على هذه الفظائع

كان لهذه الفظائع وقع أليم فى النفوس، مما دعا أعضاء مجلس مديرية الجيزة إلى الاجتماع للاحتجاج عليها، فاجتمع المجلس خصيصًا لهذا الغرض فى جلسة غير اعتيادية يوم الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩١٩ بديوان المديرية، برئاسة أحمد حمدى سيف النصر بك (باشا) مدير الجيزة، وحضور كل من فضل بك الزمر. عبد الواحد بك القط. حسين بك غراب. أحمد بك المليجى. بيومى بك مدكور. سيد أفندى دويدار. محمد أفندى منصور عطا الله من الأعضاء، وأمين أفندى فهمى أحمد سكرتير المجلس، وتخلف عن الحضور سعد بك مكرم، ولما افتتحت الجلسة ألقى أحمد بك المليجى كلمة استنكر فيها هذه الفظائع، وطلب من المجلس الاحتجاج عليها، وقدم احتجاجًا مكتوبًا وقعه هو والأعضاء ليقره المجلس، هذا نصه:

«تقدمت إلينا من بعض أهالى مديريتنا بصفتنا نواب الأمة المنتخبين عنها فى مجلس المديرية شكاوى عما حدث ببعض بلاد المديرية من الاعتداءات الفظيعة والجنايات الفتاكة بهيكل الإنسانية وحرمة الفضيلة – تلزمنا مراكزنا النيابية بالنظر فيها وتبليغها للجهات الرئيسية المسئولة بالقطر المصرى، ولقد صدرت تلك الشكايات من نفوس مكلومة وأفئدة جريحة، تعبر عن آلام قد أحسسنا بها جميعًا، ولم نقف حيالها هذه المدة إلا انتظارًا لتصريفها بالحكمة والعدل، ولكننا مع الأسف وجدنا أن الصوت الصاعد من صدر هذه الأمة لا يصح إلا أن يكون مؤيدًا تأييدًا تامًّا ما دامت العدالة لم تأخذ مجراها القانونى، تتلخص تلك الشكايات فى أن بعض الجنود البريطانية أحدثت من الاعتداءات ضروبًا شتى كإحراق القرى والبلاد فى غسق الليل وفى جوف النهار، وقتل الأبرياء رميًا بالرصاص، وسلب الأهالى أموالهم وحليهم، وقتل مواشيهم، وأخذ الطيور عنوة، والاعتداء ويا للأسف على الأعراض اعتداءً يندى له وجه الفضيلة خجلًا، وتنتحر أمامه المروءة والشهامة كأمثال ما وقع فى

بلاد امبابة. والعزيزية والبدرشين. ونزلة الشوبك من بلاد مديريتنا، كما ثبت كل ذلك فى محاضر التحقيق الرسمية التى أجرتها جهة الاختصاص، وإنه ليسوءنا جميعًا أن صدرت البلاغات الرسمية عن تلك الحوادث مخالفة للحقيقة، ومنافية للتحقيقات الرسمية التى حصلت، مما دلنا على أن بعض رجال الجيش المرافقين للقوات التى ارتكبت هذه الفظائع قد أبلغوا رؤساءهم عكس ما وقع تمامًا.

«كان الذى وقع من الاعتداء تأديبًا للأهالى - على ما قيل - بدعوى أنهم عطلوا طرق المواصلات بالسكك الحديدية، وأن عملهم هذا مقصود به النهب والسلب - مع أن الواقع ينافى ذلك، ويقرر أنه ما كان ثمة نهب ولا سلب، وإنما هى الرغبة بعد ما حيل بين الأمة وبين إبداء مطالبها بواسطة رجالها الذين أنابتهم عنها فى أن تسمع هى بذاتها نداءها للأمم الحرة، وتعبر عن رغباتها بكل طريقة ووسيلة لتحيا حياة الأمم التى لم تكن مثلها فى الذكاء والنبوغ، وخولت حق المطالبة باستقلالها التام فى مؤتمر السلام، وأن هذه المطالب ما كانت محرمة فى أى قانون من القوانين ليحال دون وصولها إلى حيث تريد الأمة عن بكرة أبيها، خصوصًا وأن مبدأ مظاهرتها بهذه المطالب كان سلميًا محضًا، بل أن الاستقلال التام الذى هو أهم تلك المطالب وأولها، والذى هو بغيتنا جميعًا لا نستطيع أن نقول بأن أمة عظيمة كالأمة البريطانية تقف فى وجهه وتحول دون إبداء أمنية الشعب المصرى بأكمله فيه، وخصوصًا وأنها من كبار الأمم الحرة وحليفة الأمم الأخرى مثلها، التى حاربت معها على تأييد حقوق الشعوب وحرية الأمم، وأن الوقوف حجر عثرة أمام مطالبنا المشروعة، يعتبر وقوفًا أمام الرأى العام، وأمام ما أبداه مؤتمر السلام من اتباع الشروط الأربعة عشر المشهورة، التى ذكرها جناب رئيس الولايات المتحدة وقررتها جمعية الأمم، بل إننا لنجهر أيضًا بأننا نشك فى أن مثل هذه المصائب الشديدة والبلايا الفادحة، التى وقعت من بعض جنود الجيش البريطانى على رأس هذه الأمة الأسيفةَ المطالبة باستقلالها، ترضى عنها الأمة البريطانية أو تبرر حدوثها، وإننا لننتظر بصبر نافذ حكم الأمة البريطانية حيال هذه

الجنايات التى ارتكبت بواسطة جنودها بعد أن أيدينا حقيقتها إجماليًّا، من واقع التحقيقات التفصيلية فى المحاضر الرسمية للحكومة المصرية، لهذا نرفع أولاً احتجاجاتنا الشديدة، كنواب عن هذه المديرية، عما حدث فيها من الاعتداءات ضد الحركة الوطنية، ونطلب ثانيًا أن يبلغ هذا الاحتجاج بواسطتنا جميعًا، أو بواسطة لجنة منا، لعظمة مولانا السلطان، وللجهات الرسمية المسئولة فى القطر المصرى، مشفوعًا بنداء الأمة المصرية ومطلبها الوحيد «وهو الحصول على الاستقلال التام»، كما نطلب أن يرفع عن عاتق الأمة حالاً كل ما يضاد النداء بهذا الاستقلال التام المنشود».

فقال رئيس المجلس: «مع اعترافى بأن ما حدث بنواحى إمبابة والعزيزية والبدرشين ونزلة الشوبك، هو عمل وحشى، أذكر لحضراتكم أن الأفراد الذين قدموا لى شكاوى عن ذلك قد عملت لهم التحقيقات اللازمة بواسطة حضرة مأمور ضبط المديرية (الأستاذ إبراهيم دسوقى أباظة) الذى أثق به واعتبره كشخصى فى إجراء مثل هذه التحقيقات وترجمتها وعملت تقريرًا يشمل احتجاجى على ما وقع من الاعتداء على تلك البلاد، وأرسلت كل ذلك لوزارة الداخلية، كما أرسلت صورًا أخرى من هذه التحقيقات وذلك التقرير لدار الحماية، ولمركز قيادة الجيش البريطانى بسافواى أوتل بناءً على طلبهما، وجاءنى منهما ما يفيد أنهما اعتنيا بتقريرى وأنه تقرر تأليف لجنة لإعادة التحقيق بخلاف اللجنة الأولى، وبما أنى اعتبرت أن هذه الحوادث كأنما وقعت على شخصى بالذات لوقوعها فى دائرة مديريتى وبغير علم منى، فإنى أصرح لكم بأنه إذا لم يرضنى التحقيق الذى سيعمل، فإنى لا أنى عن الاحتجاج عليه بكل قواى مهما ضحيت فى سبيل ذلك من الجهد والمركز».

وقال محمد أفندى منصور عطا الله: إنه حتى اليوم الثالث من حادثة نزلة الشوبك كان الأهالى يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح، أو طافية على وجه الماء فى الترع، وأن ما أعدم من المواشى من قذائف المدافع ورصاص البنادق التى أطلقها بعض رجال الجيش الإنجليزى يفوق كل تقدير، أما

حاصلات البلد من الذرة التى كانت تجفف بحرارة الشمس فوق سطوح المنازل فهذه قد رشها الجنود البريطانيون بالبنزين وأحرقوها، فترتبت على ذلك خسارة عظمى هى جميع حاصلات الأهالى.

وقال أحمد بك المليجى: بمناسبة ما ذكره حضرة زميلى محمد أفندى منصور عطا الله، أقول إن قواد الجيش الإنجليزى يرسلون قوات من الجيش المذكور للبلاد الهادئة التى لم تحدث منها أية مخالفة للقانون وها أنتم (مخاطبًا رئيس المجلس) بصفتكم مدير المديرية تعلمون أن مركز الصف لم يحصل منه أى اعتداء، ومع ذلك فقد أرسلت إليه قوات إنكليزية، حال أنه معلوم أن الأهالى لا يفهمون اللغة الإنجليزية وأن الجنود البريطانيين لا يفهمون اللغة العربية، وبذلك لا يبعد أن يحدث سوء فهم بين االفريقين، لهذا احتج بصفتى نائبًا عن ذلك المركز على إرسال تلك القوات، وأطلب من هيئة المجلس الموافقة على هذا الاحتجاج معى حتى لا يقع ببلاد المركز المشار إليه مثل ما وقع بالبلاد التى أشرنا إلى حوادث الاعتداء عليها فى احتجاجنا الذى تلى فى الجلسة الآن.

وقال فضل بك الزمر: إنه حدث بالأمس فى إمبابة بينما كان القطار سائرًا بالأهالى يحملون الأعلام ابتهاجًا بالسماح للمصريين بالسفر إلى أوروبا وعرض مطالبهم أن إعتدى بعض الإنجليز على القطار ورموه بالرصاص فقتلوا اثنين بالرغم عما جاء بمنشور جناب القائد العام، ولذا فإنى أحتج بشدة على هذه الجنايات الشائنة التي لا ينقطع حدوثها حتى الآن.

وقال كل من عبد الواحد بك القط ومحمد أفندى منصور عطا الله: لقد علمنا أنه تجرى الآن بمركزنا (العياط) عدة تحقيقات مع الأهالى بواسطة مجلس عسكرى، ومن المعروف أن هذا المجلس واسع السلطة يقضى بعقوبات صارمة منها القتل والجلد وغيره، وأنه لا يوجد به أعضاء مصريون، وسيترتب على ذلك إيقاع عقوبات على الأبرياء، إذ أن تحقيقات ذلك المجلس تبنى غالبًا

على بلاغات كاذبة، فيحل العقاب بأفراد لم يقع منهم أى تشويش للأمن العام، لهذا نطلب سرعة اتخاذ اللازم لإيقاف أعمال المجلس، إلى أن يبت فى الحالة الحاضرة، ويعرف مجرى الأمور، وفاقًا لما صرح به جناب القائد العام.

وقال عبد الواحد بك القط أيضًا: إنى أحتج كذلك على القبض حتى الآن على عمدة نزلة الشوبك بواسطة جنود الجيش الإنجليزى، بعد ما ارتكبوه من الفظائع فى بلده، وأرجو سعادة الرئيس إبلاغ أولى الأمر المختصين طلب الإفراج عنه، رحمة بأهله وذويه الذين قتل الإنجليز منهم نحو الستة على الأقل رميًا بالرصاص.

وبعد سماع هذه البيانات أصدر المجلس القرار الآتى: «قرر المجلس بإجماع الآراء الموافقة على جميع الاحتجاجات الواردة بهذا المحضر، وإبلاغ جميع ما دون فيه لحضرة صاحب العظمة السلطانية، ولأولياء الأمور، وللهيئات الرسمية فى القطر المصرى بواسطة هيئة المجلس الحاضرة الآن».

فى الشبانات مركز الزقازيق

وفى ٢٥ مارس حاصرت قوة من الجنود بلدة الشبانات بمركز الزقازيق بحجة أن جنديًا هنديًا من الموكول إليهم حراسة السكة الحديدية قد قتل على مقربة من هذه البلدة، وطلب قائد القوة من العمدة الإرشاد عمن قتل هذا الجندى، فنفى عن أهل بلده ارتكاب هذا الحادث. فأمر القائد أهل البلدة أن يغادروا منازلهم فى الحال لإحراقها، ومن يعارض يقتل رميًا بالرصاص، وكان عددهم نحو أربعة آلاف، فخرجوا يهيمون على وجوههم، وكان الجند يخزونهم بأسنة حرابهم ليستعجلوهم فى إخلاء البلدة، وماتت امرأة حامل من جراء هذه الوحشية، ولما غادر البلدة أهلوها أخذ الجند يحطمون أبواب المنازل ويقتحمونها، ويأخذون منها ما تصل إليه أيديهم من مال ومتاع، ثم أشعلوا النار فيها جميعًا، واستمرت النار مشتعلة يومين، فدمرت معظم منازل البلدة، وبات أهلها فى العراء فى حالة تدمى القلوب وتفتت الأكباد.

فى صفط الملوك

فى منتصف ليلة الأحد ١٣ أبريل سنة ١٩١٩ هاجمت قوة من الجند الإنجليز بلدة «كفر مساعد» والتى تبعد عن محطة «صفط الملوك[٧]» بنحو خمسة كيلو مترات وأحاطوا بجميع مساكنها بحجة البحث عمن أطلق الرصاص على دورية بريطانية كان منوطًا بها حراسة السكة الحديدية ليلاً فى هذه المنطقة، وأمروا الأهالى بالخروج من بيوتهم لكى يعرضوا على الدورية البريطانية حتى يعرف من بينهم من أطلق الرصاص عليها.

وبعد أن فتشوا جميع البيوت والأجران، استاقوا كل الذكور من أهل البلدة إلى محطة صفط الملوك بعد أن قتلوا أحدهم وهو يوسف مبروك.

وفى نحو الساعة الثالثة بعد منتصف الليل زحفوا على بلدة «شبرا الشرقية»، على بعد كيلو مترين من كفر مساعد، وفعلوا بها ما فعلوا فى البلدة الأولى.

وفى نحو الساعة السادسة صباحًا هاجموا بلدة «كفر الحاجة» والعزب التابعة لها، وفعلوا أيضًا مثل فعلتهم فى البلدتين، وإذ كان بعض أهلها قد بكروا فى الصباح إلى مزارعهم، فقد استاقوا الرجال الذين كانوا فى الغيطان بين طلقات البنادق، وأخذوا جميع من اعتقلوهم من أهالى البلاد الثلاثة إلى محطة صفط الملوك، وحجزوهم برصيف البضائع بين نطاق من الجند شاهرى السلاح، فعمهم الذعر هم وذووهم ونساؤهم الذين تابعوهم إلى المحطة، وعبثًا حاول الأستاذ محمد توفيق عمران المحامى من أهالى كفر الحاجة، وجرجس أفندى بولس من أهالى كفر مساعد إقناع قائد القوة ببراءة الأهالى، إذ إن المنسوب إليهم أن أحدهم أطلق الرصاص على الدورية الإنجليزية ليلاً، فى حين أنهم من أهالى الجهة الشرقية لخط السكة الحديدية، والطلق إنما حدث فى

---

(٧) مركز إيتاى البارود بحيرة

الجهة الغربية، فكان جواب القائد أن لا بد من الإرشاد عن الفاعل الحقيقى وإلا نفذ أوامره، وقد نفذها بالفعل، فأمر أن يجىء الجند بكل فرد من الأهالى المحجوزين وعددهم نحو الخمسمائة، فجىء بهم واحدًا بعد واحد، وكان كل منهم يسأل عن معرفته لمن أطلق الرصاص فيجيب سلبًا، فيدفع إلى كشك صغير على رصيف المحطة، فيتلقفه الجند ويمزقون ملابسه، ويسلبون نقوده ثم يجلدونه ضربًا بالسياط بلا شفقة ودون حساب أو تخير لمواضع الضرب، وبعد أن ينتهوا من جلده يقذفون به خارج الكشك، فيتلقفه شرذمة آخرون من الجنود ضربًا بالأيدى وركلًا بالأرجل، وقد أغمى على بعض المضروبين، وقاء البعض الآخر دمًا من شدة التعذيب، ولم يحترم الإنجليز فى هذه المأساة سنًا ولا مقامًا، فضربوا العلماء وكبار السن والأعيان والصغار، على أن الأدلة كانت متضافرة على براءتهم جميعًا فإن الطلق حصل ليلًا فى الجهة الغربية للسكة الحديدية، وهم جميعًا من أهالى الجهة الشرقية، وكانت الأوامر العسكرية تقضى بألا يفارق الأهالى منازلهم من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السادسة صباحًا، فكان يستحيل عليهم أن يعرفوا من أطلق الرصاص فى جنح الظلام على الدورية الليلية، وقد كتب الأهلون بهذه الفظائع شكاوى عدة بعثوا بها إلى الوفد وإلى الجهات المختصة، وأرفقوا بها صورًا فوتوغرافية لآثار التعذيب فى أجسامهم.

* * *

الفصل التاسع

مهادنة الثورة

الإفراج عن سعد وصحبه

رأت الحكومة البريطانية بعد تعاقب الحوادث أن سياسة قمع الثورة بالقوة والبطش قد تفضى إلى إخمادها، إلا أنها وسيلة عكسية لا تؤدى إلى الغرض الذى ترمى إليه، لأنها تؤجج نار العداوة والبغضاء فى النفوس، وتزيد فى حفيظة الشعب عليها، فرأت وقد أخذت الثورة بالشدة حيناً، إن تجنح ولو مؤقتاً لمهادنتها، والتخفيف من حدتها، والتحبب ظاهرًا إلى الأمة، وإذ أعتقدت أن السبب المباشر للثورة هو اعتقال سعد زغلول وصحبه، فقد صح عزمها على أن تقرر الإفراج عنهم، والترخيص للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا، وبذلك تجتذب قلوب الشعب، وتكسر من حدة ثورته، وبهذا نصحها الجنرال أللنبى المندوب السامى البريطانى، وأزجى لها هذا الرأى فى برقية بعث بها إليها فى ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ولما يمض على قدومه إلى مصر أسبوع، فأخذت بنصيحته.

وقد ساعد على اختيار هذا الحل أن الحكومة البريطانية اتخذت عدتها فى مؤتمر الصلح، لكى يرفض مطالب مصر، بل يرفض أيضًا سماع هذه المطالب، واستوثقت من أنه سيقر الحماية البريطانية فى معاهدة الصلح، فلم تر فى الإفراج عن سعد وصحبه، ولا فى التصريح للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر، ضررًا يلحق أهدافها السياسية، ولم يكن لهذا الحل من العواقب ما يزيد سوءاً عن تأجيج العدواة فى نفوس المصريين، بإبقاء سعد وصحبه فى الاعتقال.

منشور السلطان إلى الأمة

ولما استقر عزمها على إصدار هذا القرار مهد السلطان فؤاد لإعلانه بمنشور إلى الأمة اذاعه مساء الأحد ٦ أبريل سنة ١٩١٩، نصحها فيه بالكف عن المظاهرات، والإخلاد إلى الهدوء والسكينة، ونشر فى «الوقائع المصرية» وفى الصحف اليومية جميعها، واسترعى الانظار ما فيه من روح التضامن مع الشعب فى شعوره الوطنى، وكان هذا أول منشور للسلطان بهذا المعنى، وظهر الفرق جليًا بينه وبين كتابه إلى رشدى باشا غداة ولايته العرش (ج ١ ص ٦١).

أصدر السلطان منشوره إلى الأمة بهذا المعنى الجديد، فأدرك الجمهور أنه مقدمة لعمل سار ستفاجأ به البلاد، قال:

«إنى أنشر بين قومى هذه الكلمات التى كانت تختلج بصدرى من الوقت الذى أخذت تتوارد إلىّ فيه ملتمسات الأمانى القومية نحو مستقبل البلاد، وإنى بالطبع لا أعنى بالبلاد إلا بلادنا المباركة، لا أعنى بالبلاد إلا وطننا العزيز، هذا الوطن الذى اقتضت حكمة الله أن يكون جدى الأكبر محمد على الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه.

«جلس جدى رحمه الله على عرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة والقوم فى شقاء، بين ظلم الحكام وظلمات الجهالة، فتعب فى راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته، ونشر فى أرجائه رايات العدل وأنوار العرفان، فضرب لنا بذلك مثلا شريفًا لا يجدر بنا أن نضل بعده أبدا.

«فكلما شعرت بدم هذا النابغة العظيم يجرى فى عروقى أشعر بمحبة هذا الوطن الذى لا ترضى نفسه بأن يكون محبوبًا لغيرى أكثر منى فيزداد اهتمامى بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله.

«ولما كنت عاملا على هذا المبدأ الشريف بكل ما فى وسعى فإنى أطالب أبنائى المصريين بما لى من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا إلى الراحة والسكون وانصراف كل إلى عمله، وهذه هى يد المساعدة التى أطلبها منهم.

«وأسأل الله القدير أن يمدنا فى جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية وأن يهيئ لنا فى أعمالنا من أمرنا رشدا».

القاهرة فى ٥ رجب سنة ١٣٣٧ - ٦ أبريل سنة ١٩١٩.

«فؤاد»

منشور الجنرال أللنبى بالإفراج عن سعد وصحبه

وفى اليوم التالى - ٧ أبريل - أعلن الجنرال أللنبى قراره بالإفراج عن سعد وصحبه وإباحة السفر للمصريين، وأصدر بذلك منشورًا قال فيه:

«الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر، وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من: سعد زغلول باشا. وإسماعيل صدقى باشا. ومحمد محمود باشا. وحمد الباسل باشا. يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر».

٧ أبريل سنة ١٩١٩ — نائب جلالة الملك الخاص

أ. هـ. هـ. أللنبى

مظاهرات الفرح والابتهاج

تبدلت الروح العامة بعد إذاعة هذا المنشور، وشهدت مصر من مظاهرات الفرح والسرور ما لم يسبق له نظير فى تاريخها الحديث، فقد عدت الأمة بحق

أن الإفراج عن سعد وصحبه هو نصر سياسى نالته فى ميدان الكفاح القومى، لأن السلطة التى أعتقلت سعدًا هى ذات السلطة التى اضطرت إلى الإفراج عنه، تسكينًا للثورة، أو ترضية لها، أو مهادنة لها، فهو على أى اعتبار مكسب لها، إذ لولا الثورة لما أفرج عن سعد وصحبه، والحكومة البريطانية لم تأمر باعتقالهم لكى تفرج عنهم بعد شهر واحد من هذا الاعتقال، فهذا الإفراج هو ولا ريب ثمرة للثورة، ونتيجة من نتائجها.

لم يكد هذا النبأ يصل إلى مسامع الناس حتى تألفت المواكب فورًا تطوف فى الشوارع والميادين هاتفة بحياة مصر واستقلالها وحياة سعد والمجاهدين وذكرى الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم فى سبيل الحرية والاستقلال، ولم يترك الجمهور مظهرًا من مظاهر الفرح والإبتهاج إلا فعلوه، فرفعت الأعلام على المحال التجارية، وزينت قطر الترام بغصون الأشجار والأزهار، وازدانت المركبات بالأعلام والرياحين، والناس فيها ومن فوقها يصيحون ويهتفون، ووضع المتظاهرون فى يد تمثال إبراهيم باشا فى ميدان الأوبرا علما مصريًا كبيرًا منشورًا، فكان يبعث الحماسة والبهجة فى النفوس.

على أن هذا اليوم لم يخل من حوادث دموية وقعت فيه، فقد اعتدى الجنود البريطانيون على بعض المتظاهرين بالقرب من فندق شبرد، وأطلقوا عليهم النار، فقتل منهم أثنان وجرح أربعة، وقد عرفنا من القتيلين اسم أحمد محمد عمران من شبرا.

وقامت مظاهرات الفرح فى معظم العواصم والثغور والبنادر وكثير من القرى فى الأيام التالية للإفراج عن سعد.

مظاهرة ٨ أبريل الكبرى

تعددت مظاهرات الفرح والابتهاج يومى ٧ و ٨ أبريل، وكانت مظاهرة يوم الثلاثاء ٨ أبريل أعظمها شأنًا وأوسعها مدى، اشتركت فيها طبقات

الشعب كافة، فانتظمت العلماء والقسوس والقضاة والمحامين والأطباء والأعيان وموظفى الحكومة وطلبة المدارس والمعاهد جميعًا، وطوائف العمال والصناع، ومع كل فريق من هذه الطبقات علمها الخاص، وسارت وراء هذه الطوائف مركبات تقل عقيلات العائلات الكريمة، وابتدأ الموكب يسير فى الساعة الثالثة بعد الظهر من ميدان محطة العاصمة حتى وصل إلى ميدان عابدين أمام السراى السلطانية، وهناك هتف المتظاهرون بحياة «السلطان العادل»، فاستقبلهم بالسراى سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء، ورجال التشريفات وضباط الحرس يبلغونهم تحيات السلطان، وطاف الموكب ببيت الأمة، وبالجملة كانت المدينة تموج بالمتظاهرين الذين بلغ عددهم مئات الآلاف، هذا إلى غير المتظاهرين ممن خرجوا من منازلهم مدفوعين بدافع البشر والغبطة، فكأن القاهرة كلها قد خرجت إلى الشوارع فى هذا اليوم المشهود.

الاعتداء على المتظاهرين

على أن هذا اليوم - كسابقه - لم يستمر موسومًا بمظاهر الغبطة والسرور، بل جد فيه من اعتداء الجنود الإنجليز ما بدل الفرح حزنًا، ذلك أنه بينما الموكب يسير أمام حديقة الأزبكية إذا بطلقات الرصاص تدوى فى الفضاء، فأخذ الجمع يتبين الخبر، فرأوا بعض الجنود الإنجليز يطلقون النار على المتظاهرين المسالمين، فقتلوا عددًا منهم، بينهم فتى صغير، وجرح كثيرون، فارتج نظام الموكب من فظاعة هذا الاعتداء، وكاد المتظاهرون يقابلون الشر بمثله، لولا أن تغلبت الحكمة على العنف، فحمل بعضهم الغلام والدم يقطر من جراحه، وذهبوا به إلى قصر عابدين، وطلبوا أن يطل عليهم السلطان ليشهد وحشية هذا الاعتداء، فأشرف عليهم بعض رجال القصر ووعدوهم بتبليغ السلطان ما حدث، فهدأ روع الجمهور قليلا.

أشارت السلطة العسكرية إلى الاعتداء الذى وقع يوم الاثنين فى بلاغها

الصادر يوم ٨ أبريل بقولها: «وردت الأنباء بوقوع بعض حوادث يؤسف لها خلال مظاهر تحمس الشعب ليلة أمس فى القاهرة والإسكندرية ومن المحتمل أن هذه الحوادث وقعت بسبب سوء التفاهم، والتحقيق جار فى هذه الحوادث، أما الحالة فى الأقاليم فلم يطرأ عليها تغيير».

وأشارت إلى الاعتداء الذى وقع يوم الثلاثاء فى بلاغها الصادر يوم ٩ أبريل بقولها:

«وصل إلى مسامع فخامة نائب الملك الخاص مع الأسف الشديد ما وقع من بعض الحوادث الموجبة للأسف فى خلال مظاهرات أمس، فأمر بتأليف لجنة للتحقيق فى الحال فى هذه المسائل حتى يحال المجرمون فيها على العدالة ليعاقبوا».

ولم يسمع أحد بعد ذلك بعقاب أحد من هؤلاء المجرمين، وتبين أن الغرض من هذا البلاغ إنما هو تهدئة للخواطر وأن يتضمن ترضية كلامية لا جدوى لها ولا أثر.

وتكررت المظاهرات يوم ٩ أبريل، وقتل فيها عدد من المصريين والبريطانيين، وقد عرفنا من أسماء شهداء يوم ٨ أبريل: عبده عبد الله سيدهم الشهير بمرسى من الجامع الأحمر، إمام أحمد إبراهيم حسن من الشعرانى. الحاج أحمد عبد الكريم السودانى من الوايلى. محمد أفندى أبو شادى من كوم الصعايده قسم عابدين. الغلام رجب إبراهيم (سنه ١٢ سنة) من باب الشعرية. سيد صقر أومباشى سوارى من عطفة الشعار. إبراهيم بدوى جاويش بفرقة المطافى من عطفة الشعار. مصطفى أحمد سليم من عطفة الشعار. سيد يوسف من عطفة الشعار. عبد العزيز المستكاوى من عطفة الشعار أيضًا.

تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة

كانت وزارة رشدى باشا الثالثة مستقيلة منذ ديسمبر سنة١٩١٨، وقد قبل السلطان استقالتها فى أول مارس سنة١٩١٩ كما تقدم بيانه (ج١ ص١٨٠)، وظلت البلاد دون حكومة طيلة شهر مارس، وهو الذى شبت فيه الثورة.

فلما قبلت مطالب رشدى الأولى بإباحة السفر لمن يشاء من المصريين، وأفرج عن سعد وصحبه، عرض السلطان على رشدى باشا مهمة تأليف الوزارة من جديد، فقبلها، وكانت وثيقتا العرض والقبول وجيزتين فى مبناهما ومعناهما، ولم يزد رشدى باشا فى بيان برنامجه على قوله أنه ارتضى تأليف الوزارة «أملا فى حل يرضى الأمة»، وهاك نص كتاب السلطان إليه:

«عزيزى رشدى باشا.

«إنه بما لى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد عهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها علينا لصدور أمرنا باعتمادها، وإنى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير البلاد».

«صدر بسراى البستان فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ أبريل سنة ١٩١٩

«فؤاد»

ولعله أوجز كتاب دعى فيه وزير إلى تأليف الوزارة.

فأجاب عليه رشدى باشا فى نفس اليوم بالكتاب الآتى:

«يا صاحب العظمة..

«أتقدم إلى عظمتكم بالشكر الفائق على ما تفضلتم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالأمر الكريم الذى أصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفوننى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة، فنظرًا لما فى الظروف الحاضرة من المصاعب، وأملا فى حل يرضى الأمة، أرى من واجبى قبول القيام بالمهمة التى اقتضت إرادتكم

السنية احالتها إلى عهدتى، ولذلك أعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطانى المرفق بجوابى هذا لصدور الأمر باعتماده، وإذا كنت لم أحفظ لنفسى سوى رياسة مجلس الوزراء فذلك لأن أعباء الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لا تسمح لى أن أتولى أيضًا إدارة وزارة أخرى، وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص».

القاهرة فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ أبريل سنة ١٩١٩

«حسين رشدى»

وقد صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة فى ذات اليوم (٩ أبريل) على النحو الآتى:

حسين رشدى باشا للرئاسة والمعارف (مؤقتًا) . يوسف وهبه باشا للمالية. عدلى يكن باشا للداخلية. عبد الخالق ثروت باشا للحقانية. جعفر ولى باشا للأوقاف. أحمد مدحت يكن باشا للزراعة. حسن حسيب باشا للأشغال والحربية والبحرية.

ويلاحظ أن رشدى باشا استبعد من هذه الوزارة ثلاثة من أعضاء وزارته السابقة، وهم إسماعيل سرى باشا. وأحمد حلمى باشا. وأحمد زيور باشا. لأنهم لم يتضاموا معه فى سياسته الأخيرة التى أدت إلى استقالته، ودخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد، وهم: جعفر ولى باشا، وكان وكيلا لوزارة الداخلية، وأحمد مدحت يكن باشا وكان محافظاً للإسكندرية، وحسن حسيب باشا وكان مديرًا للغربية.

* * *

الفصل العاشر

استمرار الثورة

استمرت الثورة بعد الإفراج عن سعد وصحبه، وتأليف وزارة رشدى، ولم تنقطع حوادثها ومظاهرها، ولم تجنح البلاد للهدوء والسكينة، فإن روح الثورة كانت لا تزال تضطرم فى النفوس، فكانت تنأى بها عن الرضا بالحلول المسكنة الوقتية.

تعددت مظاهر الثورة فى هذه المرحلة من تاريخها، من استمرار للمظاهرات، وما تخللها من المصادمات بين المصريين والبريطانيين، إلى استمرار إضراب الطلبة والمحامين، وتعدد الاعتقالات، والمحاكمات العسكرية، ثم إضراب الموظفين واضطرار وزارة رشدى إلى الاستقالة، ثم بقاء البلاد بلا وزارة مدة شهر من الزمن.

لم تتبدل الحالة العامة بعد تأليف الوزارة، على أن المحلات التجارية فتحت جميعها بعد أن كان معظمها مغلقًا، وكثر عدد قطارات الترام التى سيرتها الشركة، وانتهى إضراب عمال الترام بعد وساطة الوزارة بينهم وبين الشركة فى إجابة مطالبهم التى قدموها واشترطوا إجابتها ليعودوا إلى العمل، وهى مطالب معقولة تتعلق بتحسين حالتهم الاقتصادية.

وظلت المواصلات بين العاصمة والأقاليم متعذرة غير مستقرة، وأعلنت السلطة العسكرية قبيل تأليف الوزارة (منذ ٧ أبريل) إلغاء قيود السفر من القاهرة بالطرق الزراعية والنيل والترع وانه لم تعد حاجة إلى الحصول على ترخيص، على أن قيود السفر بالسكك الحديدية وبخاصة قيود الترخيص ظلت قائمة، وأعلنت السلطة أنها تفضل طلبات الترخيص التى يقدمها من ينتمون إلى الطبقات الآتية:

١ – الأشخاص المسافرون إلى إحدى الموانى للسفر وكانوا يحملون جوازات بمغادرة البلاد.

٢ – الأشخاص الذين يريدون السفر إلى أى بلد يمكن السفر إليها وكانوا من:

(أ) موظفى الحكومة الذين يحملون تصريحًا من رئيس المصلحة التى ينتمون إليها.

(ب) الأشخاص الذين يسافرون لقضاء أعمال تتعلق بالسلطات العسكرية.

(جـ) النزلاء الحقيقيين النازلين فى المدن التى يريدون السفر إليها.

(د) أصحاب الأملاك الذين يريدون زيارة أملاكهم.

(هـ) أصحاب الصنائع ومندوبى البيوت التجارية الكبرى الذين يسافرون لأغراض تتعلق بمهنتهم أو أشغالهم.

وقالت فى ختام بلاغها أنه «لا يمكن ضمان الحصول على الجوازات بأى حال من الأحوال، ولكنها ستمنح فى الأحوال التى ذكرت أو إذا كان هناك سبب وجيه فيما يتعلق بأحوال السكك الحديدية الملائمة. وليس هناك فى هذه الآونة سفر إلى الوجه القبلى بواسطة القطارات. وتقدم الطلبات الخاصة بجوازات السفر إلى مدير قلم الرخص والجوازات بإدارة بوليس القاهرة بشارع غيط العدة (محمود سامى البارودى الآن) رقم ١٢».

استمرار اعتداء الجنود الإنجليز

استمر اعتداء الجنود الإنجليز على المصريين الآمنين، من متظاهرين وغير متظاهرين فقد تقدم القول بما وقع من الاعتداء على مظاهرات يومى ٧ و ٨ أبريل، واستمر الاعتداء فى الأيام التالية ٩ و ١٠ و ١١ أبريل، وصدر بلاغ رسمى بتاريخ ١٠ أبريل جاء فيه أن خمسة جنود بريطانيين قتلوا، منهم واحد فى ميدان عابدين. واثنان فى شارع محمد على، واثنان وهما من الهنود فى الخليج

المصرى، وأن الجنود اضطروا إلى إطلاق النار، فقتل من المصريين عدد كبير، وأبلغ مستشفى قصر العينى مساء ٩ أبريل أنه تلقى ٢٢ قتيلا و ٤٧ جريحًا، وبلغ عدد القتلى ١٠ أبريل ٣٨ قتيلا، ومائة جريح، وفى ١٠ أبريل قامت شرذمة من الجنود الاستراليين بمظاهرة خرجت من حديقة الأزبكية، وكانوا مسلحين بالبنادق، وأخذوا يطلقون النار على الآمنين ويعتدون على المحال التجارية الكائنة فى شارع بولاق.

وقد عرفنا من أسماء شهداء هذه الأيام الثلاثة: أحمد مصطفى من غيط العدة. زكى محمد من بولاق. فرج حسن. أحمد الكيلانى جاويش من قسم السيدة. أحمد إبراهيم من الخرنفش. إبراهيم خشبة من شبرا، محمد المصرى من بلبيس. حسين محمود الحمامى من باب الشعرية. موسى محمد الخليفة من بولاق. محمود أحمد العربجى من الناصرية. شاكر عبدالملاك من شارع الجميل قسم الأزبكية. محيى الدين حامد (سنه ١٦ سنة) من الجمالية. حنفى السيد (سنه ١٢ سنة) من قسم السيدة. عبد ربه على الغنام من شبرا وأصله من قليوب. عبده أحمد فرج من قسم الخليفة. محمد منصور من الماوردى. بيومى حسين من قسم السيدة. محمد شبراخيت من الناصرية. عبد الجواد حسنين من أطفيح مركز الصف. محمود مصطفى من باب الشعرية. شحاته محمد الدكرورى من عرب اليسار قسم الخليفة. أحمد جمعه من مصر القديمة. محمود محمد سرموح من مصر القديمة. سيد أحمد كامل من الماوردى. إمام السيد من بولاق. السيدة عائشة عمر من السروجية الدرب الأحمر. عبد الفتاح إبراهيم الزناتى من باب الشعرية. الدكتور رزق مينا طبيب أسنان من قسم عابدين. السيدة شفيقة محمد[1] من الخرطة القديمة بالخليفة. الحاج أحمد الفيلالى من حوش قدم بالغورية. محمود على عامر من الخرطة القديمة بالخليفة. محمد جمعه من الدرب الأحمر. محمد بدر حسن من المنيرة. أحمد فهمى من المغربلين. السيدة فهيمة رياض من الدرب الأحمر. غالى بولس من بولاق.

---

(١) التى سبق الحديث عنها فى الفصل الخامس (ج١ ص١٩٣ ومابعدها).

محمد أبوالسعود من شبرا البلد. محمد مرسى سالك من قسم السيدة.

وجاء فى البلاغ الرسمى الصادر بتاريخ ١٢ أبريل: «حدثت الخسارة التالية بين الجنود البريطانية فى القاهرة فى ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ أبريل وهى: ٨ من الجنود وصف الضباط قتلوا، و ٤ ضباط و ١٥ صف ضابط وجندى جرحوا. وحدثت الخسارة الآتية فى الـ ٢٤ ساعة الماضية التى انتهت ظهر يوم ١١ أبريل: ٣ من القتلى و ١٥ جريحًا من الملكيين» (أى من المصريين طبعًا).

وشيعت فى يوم ١١ أبريل جنازة أربعة عشر قتيلا من شهداء يوم ١٠ أبريل وما يليه وهى الجنازة التى تقدم الكلام عنها (ج ١ ص ٢٣٧).

سفر الوفد إلى باريس

سافر أعضاء الوفد المصرى من القاهرة يوم الجمعة ١١ أبريل سنة ١٩١٩ إلى بورسعيد، ومنها أبحروا إلى مالطة حيث التقوا بسعد وزملائه الثلاثة، وأبحروا جميعًا إلى باريس.

وعلى ذلك صار الوفد الذى ذهب إلى أوروبا مؤلفًا كما يأتى: سعد زغلول باشا. على شعراوى باشا. إسماعيل صدقى باشا. حمد الباسل باشا. محمد محمود باشا. عبد العزيز فهمى بك. أحمد لطفى السيد بك. محمد على علوبة بك. عبد اللطيف المكباتى بك. سينوت حنا بك. جورج خياط بك. مصطفى النحاس بك. الدكتور حافظ عفيفى بك. حسين واصف باشا. محمود أبو النصر بك. ثم انضم إليهم بعد ذلك عبد الخالق مدكور باشا.

ورافق الوفد من هيئة سكرتيريته: محمد بدر بك رئيسهم، والأستاذ جورج دومانى وسافر معهم الأستاذ عزيز منسى. والأستاذ ويصا واصف. وعلى بك حافظ رمضان. وضم الوفد إلى أعضائه الأستاذ ويصا واصف بعد وصوله إلى باريس.

كان سفر الوفد موضعًا لحفاوة الشعب من القاهرة إلى بورسعيد حتى أقلعت الباخرة، وفى الحق أن الوفد قد لقى من تأييد الشعب له ماديًا وأدبيًا ما لم تلقه أية هيئة سياسية أخرى، فقد أيده بالتوكيلات التى أكسبته صفة التحدث عن الأمة، وأمده بالمال الذى ساعده على متابعة عمله فى مصر والخارج، وبلغ مجموع الاكتتابات التى جمعت له نيفا ومائتى ألف جنيه، وكان أكبر تأييد لقيه منذ أن شبت الثورة فى البلاد بعد اعتقال سعد وصحبه، فقد ثار الشعب لاعتقالهم طالبًا إطلاق سراحهم وتمكينهم وزملائهم من السفر إلى المؤتمر، فالأمة لها الفضل الأكبر أولا وآخرًا فى نهوض الوفد واستمراره فى العمل.

الموظفون ووزارة رشدى باشا

كان الظن حين تألفت وزارة رشدى باشا الرابعة أن يهدأ الموظفون، ولا يعودوا إلى الإضراب، إذ كان إضرابهم احتجاجًا على ما تضمنته خطبة اللورد كيرزون من التعريض بوطنيتهم (ج١ ص ٢٨١)، ولكن روح الإضراب تجددت فيهم بعد تأليف الوزارة، وألفوا اللجنة التى سبق لهم التفكير فى تأليفها منذ الإضراب الأول (ج١ ص ٢٨٤)، وقد سميت «لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها»، وجرى انتخابها بواسطة الموظفين، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبًا عنهم، ومن هؤلاء المندوبين تألفت اللجنة، وقد بلغ عددها اثنين وثلاثين عضوًا ثم صاروا ٥٧.

كانت باكورة أعمال هذه اللجنة أن اجتمعت بوزارة الحقانية يوم ١٠ أبريل سنة ١٩١٩، وقررت إضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداءً من يوم السبت ١٢ أبريل حتى تجاب المطالب الآتية: (أولا) أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية (ثانيًا) أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية (ثالثًا) إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من

الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام إلى رجال البوليس المصرى.

واستثنى من قرار الإضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع، ثم رجال البوليس والسجانون الموكلون بحراسة المسجونين، وأطباء الحكومة، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لا زمون لهم.

رفعت اللجنة هذا القرار إلى رشدى باشا، وطالت المباحثات بينهما، ولم ينتهيا إلى اتفاق، فأصدر رشدى باشا يوم ١٢ أبريل سنة ١٩١٩ بيانًا من رئاسة مجلس الوزراء، يهيب فيه بالموظفين أن يعودوا إلى أعمالهم قال:

«الآن وقد رخص للمصريين بالسفر وتألفت وزارة شعارها الإخلاص التام فى خدمة الوطن مشاطرة للأمة شعورها ومقدرة لأمانيها حق قدرها، فإن الحكومة تدعو الأمة إلى الهدوء والسكينة كما أنها تدعو الموظفين وغيرهم ممن أضربوا عن العمل تأييدًا للمطالب القومية إلى العودة لأعمالهم.

«إن الإصرار على الإضراب عن العمل فى الحالة الحاضرة يؤدى إلى ارتباك الأعمال وانتشار الفوضى فليتدبر المضربون عن العمل المسئولية الهائلة التى تقع عليهم بإزاء بلادهم إذا ما أصروا على موقف يعرض البلاد إلى مثل تلك الأخطار.

«والحكومة على يقين بأن الكافة يدركون أن اهتمام عظمة السلطان بتأليف الوزارة كان أول باعث عليه وضع مقاليد الأمور فى يد السلطة المدنية مقدمة لإناطة المحافظة على النظام والأمن برجال السلطة المصرية والرجوع إلى الحالة العادية».

وفى الفقرة الأخيرة من هذا البيان إشارة إلى ما كان يبذله رشدى باشا من الجهد لتحقيق المطلب الأخير من مطالب الموظفين - وهو المطلب الجوهرى - الخاص بإلغاء الأحكام العرفية، ولم يكن من الميسور له أن يلغيها بجرة قلم، بل كان لا بد من التفاهم على ذلك مع السلطة العسكرية

البريطانية، إذ كان إعلان الأحكام العرفية بقرار من قائد الجيش البريطانى.

ولكن لجنة الموظفين رأت أن هذا البيان لا يحقق مطالبها، فاجتمعت بوزارة الحقانية يوم الأحد ١٣ أبريل، وكان عدد الأعضاء الحاضرين خمسين مندوبًا، وقررت بالإجماع استمرار الإضراب حتى تجاب مطالبها.

وقررت أيضًا أنه إذا لحق أحد الموظفين ضرر بسبب قرارات اللجنة أو تنفيذها فيكون جميع الموظفين متضامنين معه، ولا يعودون إلى أعمالهم حتى يرفع عنهم هذا الضرر، ويضربون من جديد إذا كانوا قد عادوا، وقررت أن يستثنى من الإضراب الخدمة السائرة.

وأصدر رشدى باشا فى ١٥ أبريل بيانًا ثانيًا بدعوة الموظفين إلى الرجوع إلى عملهم فى اليوم التالى، قال:

«إن الحكومة تكرر الدعوة إلى الموظفين بالرجوع إلى عملهم غدًا الأربعاء وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الإضراب عن العمل».

ولكن اللجنة اجتمعت فى ذلك اليوم بوزارة الحقانية وقررت استمرار إضراب الموظفين مع الاحتجاج على ما أسمته تهديد الحكومة إياهم، ووضعت تقريرًا بمطالب الموظفين رفعته إلى السلطان وقدمت ترجمته إلى معتمدى الدول.

مؤتمر عام لتأييد الموظفين

ثم دعت اللجنة إلى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة، ردًا على ماقيل من أن إضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة، واختاروا الأزهر ليعقد فيه المؤتمر.

ففى يوم الأربعاء ١٦ أبريل أضرب التجار وأصحاب الحرف والمهن الحرة، وانعقد المؤتمر العام بالأزهر برئاسة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية، وحضره مندوبو طوائف المصريين جميعًا، وجمع هائل من مختلف

الطبقات والموظفين، وبعد أن ألقيت الخطب قرر المؤتمر تأييد الموظفين فى إضرابهم، كما قرروا جميعًا الإضراب عن أعمالهم حتى تجاب مطالب الموظفين، وكتب بذلك قرار رفع إلى السلطان وإلى رئيس الوزارة ومعتمدى الدول.

وقد ترتب على هذا القرار أن انقطعت الحركة فى المدينة بسبب الإضراب العام حتى الكناسين، فإنهم تضامنوا فى حركة الإضراب، فاستعاضت عنهم الحكومة بالمسجونين، كما استعاضت عن سائقى عربات الرش ببعض العساكر الهنود، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الإنجليز.

وأصدرت السلطة العسكرية إعلانًا بتاريخ ١٦ أبريل باعتقال كل من يحرض الموظفين على الاستمرار فى الإضراب، قالت فيه: «توجد حملة لإرهاب مستخدمى الحكومة وغيرهم، فالقائد العام للقوات البريطانية فى القطر المصرى يأمر بالقبض على جميع الأشخاص الذين يعثر عليهم وهم يقومون بمثل هذه الأعمال».

ولما طال الأمر والموظفون والعمال على إضرابهم تدخل بعض معتمدى الدول الأجنبية وانذروا مصلحة البريد بإنشاء مكاتب بريد خاصة لحكوماتهم ورعاياهم إذا استمر إضراب موظفى مصلحة البريد.

استقالة وزارة رشدى باشا
(٢١ أبريل)

لم توفق وزارة رشدى باشا إلى إقناع الموظفين بالعودة إلى العمل، ورأت حركة الإضراب فى اتساع، وبخاصة بعد تضامن العمال مع الموظفين، فقدم رشدى باشا إلى السلطان استقالة الوزارة فى مساء ٢١ أبريل سنة ١٩١٩، وبناها على أسباب صحية، فتلقى يوم ٢٢ أبريل جواب السلطان بقبول الاستقالة.

قال رشدى باشا فى كتابه:

«يا صاحب العظمة: إن حالتى الصحية الآن لا تمكننى من القيام بأعباء مهمتى، لذلك أرانى مضطرًا إلى تقديم استقالتى، وإنى أرفع لعظمتكم خالص الشكر على العطف والمعاونة اللذين لقيتهما على الدوام من جانب سدتكم العلية، وإن لعظمتكم العبد الخاضع الأمين، والخادم المخلص المطيع».

«القاهرة فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٩» «حسين رشدى»

فأجابه السلطان بالكتاب الآتى:

عزيزى رشدى باشا

«إن اضطرار دولتكم للاستقالة بناء على عدم مساعدة حالتكم الصحية للقيام بأعباء مهمتكم، كما ورد بكتابكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩١٩، قد استلزم مزيد الأسف لدينا، وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكرًا ولحضرات زملائكم على الهمم الصادقة التى بذلتموها فى سبيل مهمتكم».

وأسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه».

«قصر البستان ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩» «فؤاد»

ولعمرى أن لجنة الموظفين قد وقفت من وزارة رشدى باشا موقفًا ينطوى على شىء كثير من العنت والتحدى، مما لم يقفوا مثله تجاه الوزارات اللاحقة، فهم قد أحرجوها بالمطالب الشديدة، ولكنهم لم يطلبوا مثلها، لامن وزارة سعيد باشا حين تألفت فى مايو سنة ١٩١٩، ولا من وزارة يوسف وهبه باشا وغيرها، فلماذا اختصوا وزارة رشدى بهذه المطالب المحرجة؟

أغلب الظن أنهم أرادوا أن يحدثوا على مسرح الحوادث السياسية حدثًا كبيرًا يدوى فى أرجاء البلاد، ويمحو ما أخذ عليهم من الإحجام من قبل عن مشاركة الشعب فى ثورته، على أنهم كان يجب عليهم أن يتخيروا عملاً نافعًا يفيد البلاد ولا يضرها، أو لعلهم اطمأنوا إلى وزارة رشدى إذا كانت متضامنة مع الحركة الوطنية، فوقفوا هذا الموقف المحرج، معتقدين أنها لا بد نازلة على

إرادتهم، ولا تخالف لهم أمرًا، وعلى أى حال نعتقد أنهم كانوا فى موقفهم حيالها متجنين متعنتين، وكان الأحكم لو سلكوا مسلك الاعتدال حيال الوزارة التى ناصرت الثورة وسايرتها وعضدتها، فأبقوا عليها، وسهلوا لها مهمة الحكم فى تلك الأوقات العصيبة، ولو أنهم سلكوا هذا المسلك لكان ذلك أدعى إلى بقاء رابطتهم قوية متينة، ولكان لها أثرها السليم المستمر فى مجرى الحوادث، ولكن الذى حدث أن هذا العنف الذى ظهروا به حيال وزارة رشدى، حتى اضطروها إلى الاستقالة، قد تراخى ولم يلبث أن تبدد، وانحلت لجنتهم عقب استقالة الوزارة، ولم يسمع للموظفين بعد ذلك صوت فى الأحداث الجسام التى تعاقبت على البلاد، وسايروا كل وزارة ألفت، مهما كانت سياستها معارضة لمصلحة البلاد، وهكذا يبدو فى مختلف العهود أن الحركات التى تبدأ عنيفة بالغة فى العنف، لا تلبث أن يعتريها التراخى والفتور، ثم تتلاشى وتتبدد، وغالبًا ما تنقلب على عقبيها، وتتنكر لبدايتها، أما الحركات الطبيعية المعتدلة فهى التى يكفل لها البقاء والاستمرار.

عودة الموظفين إلى العمل

ومن عجب أنه على أثر تقديم رشدى باشا استقالته يوم ٢١ أبريل اجتمع عشر من أعضاء لجنة الموظفين بصفة مستعجلة فى منتصف الليل، وقرروا عودة جميع الموظفين إلى العمل! لأنهم اعتبروا استقالة الوزارة ترضيه لهم! والتعليل الصحيح لهذا القرار (المستعجل) أنهم علموا بأن الجنرال اللنبى قد أعد إنذارًا للموظفين بالعودة إلى عملهم، وأن الإنذار سيذاع فى اليوم التالى، فبادر العشرة الأعضاء إلى الاجتماع على عجل، ليصدروا قرارًا بالرجوع، غير مبنى على إنذار اللنبى، وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم فى هذه الساعة المتأخرة من الليل، إذ أن استقالة رشدى باشا لم تقدم إلا فى الساعة الحادية عشرة مساءً، وكان من الضرورى أن يصدر قرار اللجنة ليلا لينفذ فى الصباح.

إنذار الجنرال اللنبى للموظفين

وفى صبيحة يوم ٢٢ أبريل أذاع الجنرال اللنبى منشوره للموظفين، أنذرهم فيه بالعودة فورًا إلى أعمالهم، وإلا تشطب أسماؤهم من سجلات موظفى الحكومة، قال:

«إنه بموجب منشور ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قد أعلن أن البلاد المصرية قد وضعت تحت الأحكام العرفية لأجل تعضيد وليس لأجل إلغاء الإدارة الملكية، وقد فرض على جميع الموظفين الملكيين فى خدمة الحكومة المصرية أن يستمروا فى تأدية واجباتهم المتنوعة بكل دقة، وحيث أن عددًا من الموظفين والمستخدمين قد هجروا حديثًا مراكزهم وظهر صريحًا أنهم فعلوا ذلك بقصد إملاء خطة سياسية لحكومة عظمة السلطان ورفض الحماية التى وضعتها حكومة جلالة الملك على مصر، وحيث أن أكثر هؤلاء الموظفين والمستخدمين قد رفضوا العودة إلى أشغالهم لما ندبهم إلى ذلك رئيس مجلس الوزراء، وحيث أن كل موظف أو مستخدم يغيب عمدًا عن مقر وظيفته فى الظروف المبينة أعلاه يرتكب جرمًا ضد المنشور السالف الذكر، وكل شخص ينشئ أو يقود هذه الحركة أو يمنع الموظفين أو المستخدمين بالتهديد أو بالقوة من تأدية أشغالهم يقع تحت طائلة القصاص الشديد بموجب الأحكام العرفية، وحيث أنه قد آن الوقت لتدخل السلطة العسكرية فى هذا الأمر، تأييدًا للإدارة الملكية، فإنى أنا ادمند هنرى هينمن أللنبى بما هو معطى لى من السلطة بصفتى الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك فى مصر، أصدر أمرى هذا الآن إلى جميع موظفى الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مراكزهم بدون إذن، ليعودوا إلى مراكزهم بالمواعيد المعينة ويؤدوا الواجبات المطلوبة منهم بالدقة، والمدة التى غابوا فيها عن مراكزهم، بدون إذن لا يتقاضون عنها راتبًا، وكل موظف أو مستخدم لا يعود إلى مقر شغله فى اليوم التالى لتاريخ هذا المنشور ويؤدى بعد ذلك الواجبات المطلوبة منه بالدقة يعد من كل وجه مستعفيًا، ويحذف اسمه

من كشف موظفى الحكومة، وكل شخص بطريق الإقناع أو التهديد أو استعمال القوة يمنع أو يحاول أن يمنع أىّ شخص من القيام بأمرى هذا يلقى القبض عليه ويحاكم بمجلس عسكرى».

أذيع هذا المنشور فى العاصمة وفى المديريات كافة، ونشر مع قرار العشرة الأعضاء فى وقت واحد، وعلى أثرهما عاد أغلب الموظفين إلى أعمالهم فى صبيحة يوم ٢٣ أبريل، وامتنع الباقون عن العودة تفاديًا من تسرب الظن إلى الجمهور بأن العودة كانت بناءً على تهديد الجنرال اللنبى لا بناءً على قرار العشرة الأعضاء، وفى الحق أن الجمهور لم يفته أن يدرك بفطرته السليمة أن إنذار الجنرال اللنبى هو الذى حمل الموظفين على العودة إلى العمل، وأن قرار العشرة لم يكن إلا سترًا لموقف يدعو حقًا إلى الخجل.

قرار لجنة الموظفين بالعودة إلى العمل

وفى يوم ٢٥ أبريل اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها فى وزارة الحقانية، فأقرت قرار العشرة، معلنة أن عودة الموظفين قد بنيت على استقالة الوزارة، لا على تهديد الجنرال اللنبى، وكان الرؤساء الإنجليز قد أخذوا يهينون الموظفين بعد عودتهم إلى العمل، فقررت اللجنة فى هذا الاجتماع الاحتجاج على ما بدا منهم من الاضطهاد وسوء المعاملة، وقررت توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا بسبب عدم عودتهم إلى العمل فى الميعاد المحدد فى بلاغ المندوب السامى، وإعادة الذين منعوا منهم من مباشرة أعمالهم إلى وظائفهم.

وإنا ناشرون فيما يلى نص القرار مذيلا بتوقيع أعضاء اللجنة، فإنه يعطيك فكرة عن الحالة الفكرية للموظفين وزعمائهم فى حركة سنة ١٩١٩، قالوا:

«اجتمعت لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها فى وزارة الحقانية الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٥ أبريل سنة ١٩١٩، وبعد

الاطلاع على محضر الاجتماع الذى عقده عشرة من أعضاء اللجنة بصفة مستعجلة فى الساعة ١١ والدقيقة ٥٠ من مساء الاثنين ٢١ أبريل الحاضر عقب استقالة الوزارة الرشدية الذى رأوا فيه دعوة الموظفين إلى العودة إلى أعمالهم، وبما أن هذه الدعوة لم يتيسر لعدد من الموظفين العلم بها كما أنه لم يتيسر لهم التحقق من الاستقالة التى كانت دون سواها السبب إلى العودة لا سيما وأن قبول الاستقالة لم ينشر إلا بعد ظهر الأربعاء ٢٣ أبريل الحاضر - وبما أنه قد ترتب على كل ذلك تخلف الكثيرين من هؤلاء الموظفين عن العودة إلى أعمالهم ولا يزال بعضهم متخلفًا، وبما أن الطلبات التى طلبها الموظفون تأييدًا للقضية الوطنية وأضربوا من أجلها إضرابًا عامًا وأقرتهم عليها الأمة ممثلة بجميع طبقاتها إقرارا تاما - إنما طلبت من الوزارة الرشدية، فلما لم تستطع تلك الوزارة إجابتها بعد أن سلمت بصحتها استقالت، وبما أن الاستقالة فى هذه الحالة هى فى حكم الإجابة، فلذلك قررت اللجنة بالإجماع ما يأتى:

أولا: إقرار الدعوة التى صدرت من الأعضاء العشرة المشار إليهم بالعودة إلى العمل واعتبارها قرارًا صادرًا من اللجنة بأجمعها.

ثانيا: الاحتجاج الشديد على مابدا من عدد من الموظفين الإنجليز فى بعض المصالح من الاضطهاد وسوء المعاملة لبعض الموظفين المصريين الذين عادوا إلى أعمالهم وتذكير هؤلاء الموظفين الإنجليز بأنهم برغم جنسيتهم موظفون فى الحكومة المصرية، فلا يسوغ لهم استخدام مراكزهم الرئيسية للانتقام من الموظفين المصريين الذين أقرت الحكومة المشار إليها رسميًا بأن إضرابهم كان لتأييد المطالب القومية.

ثالثًا: توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا، وإعادة الذين منعوا من أعمالهم إلى وظائفهم.

فليحى الوطن وليحى الاستقلال التام، محمد عاطف بركات ناظر مدرسة

القضاء الشرعى. أحمد شرف الدين وكيل إدارة المحاكم الشرعية. محمد زكى الإبراشي وكيل نيابة الاستئناف. سلامة ميخائيل قاض. على ماهر مدير إدارة المجالس الحسبية. حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق. صادق حنين مدير الادارة والإحصاء بالزراعة. محمود زكى مفتش بإدارة الأمن العام بالداخلية. محمود سامى سكرتير عام وزارة الأشغال. محمد حلمى عيسى مدير الإدارة القضائية بوزارة الحقانية. محمد عبد الهادى الجندى قاض. عبد العظيم راشد وكيل نيابة محكمة مصر المختلطة. محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية. محمود حسن مفتش إدارة الأمن العام بالداخلية. أحمد صادق وكيل قسم الإدارة بوزارة الداخلية. محمد شكرى طلحة بإدارة الأمن بالداخلية. محمد قطبى وكيل مصلحة السجون. أمين فريد رئيس إدارة بمصلحة السجون. إبراهيم دسوقى أباظة مأمور ضبط مديرية الجيزة. محمود عباسى وكيل إدارة بوزارة الحربية. عبد الباقى صالح وكيل إدارة بوزارة الحربية. أحمد حسن بوزارة الحربية. محمود حبيب وكيل إدارة قسم قضايا المالية. عطية حجاج رئيس قلم التحصيلات بالمالية. فؤاد برسوم رئيس قلم نزع الملكية. مصطفى شوقى بالمطبعة الأميرية. نجيب إسكندر دكتور بمصلحة الصحة. برسوم روفائيل بالبوستة. محمد فهمى بالبوستة. أحمد مختار بخيب مندوب قلم قضايا الأشغال. عبد العزيز فريد باشمهندس بهندسة السكة الحديد. أحمد فهمى وكيل إدارة بالأشغال. مصطفى منير سكرتير تنظيم مصر. وهبة مينا باشكاتب المبانى بوزارة الأشغال. إبراهيم رمزى مترجم فنى بوزارة الزراعة. على زيتون قومندان مدرسة البوليس. أبوالفتح الفقى وكيل قلم الترجمة بإدارة التعليم الفنى. مصطفى سعيد رئيس المراجعة بإدارة الخزينة. إسماعيل نيازى وكيل إدارة بالخارجية. بدرخان على وكيل مديرية الجيزة».

وهكذا انتهى عمل لجنة الموظفين، وانطوت صفحتها، إذ كان هذا القرار آخر عمل لها، ولم تعقد أى اجتماع بعد، فكان عملها الوحيد هو إحراج وزارة رشدى باشا وحملها على الاستقالة، وبذلك مهدت السبيل لتأليف

وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية، حقًا لم يكن هذا ما قصدت إليه اللجنة، لكنه نتيجة لعملها، ولخطة التحدى التى اتبعها أعضاؤها حيال وزارة رشدى باشا، ولو تدبروا الأمر ما فعلوه.

عودة المحامين

وفى أواخر أبريل قرر المحامون العودة إلى أعمالهم وطلبوا إعادة قيد أسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة.

عودة عمال العنابر

وعاد عمال العنابر، وعمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة إلى أعمالهم فى أواخر أبريل أيضًا.

اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية
(أبريل سنة ١٩١٩)

صُدمت الثورة صدمة شديدة، فى شهر أبريل سنة ١٩١٩، باعتراف الرئيس ويلسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر، فى حين كانت الأمة تعلق على «مبادئ ويلسن» آمالا كبيرة، فجاء اعترافه بالحماية مخيبًا هذه الآمال.

واغتبطت الدوائر الإنجليزية بهذا الاعتراف، وبادرت «دار الحماية» إلى إذاعته فى بلاغ لها بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩، أوردت فيه الكتاب الذى تلقته من معتمد الولايات المتحدة بمصر فى هذا الصدد، قالت ما تعريبه:

«تلقى فخامة نائب الملك الكتاب التالى من جناب المعتمد السياسى والقنصل العام لدولة الولايات المتحدة الأمريكية فى القطر المصرى، وهو:

«وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها العامة. القاهرة فى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩.

«يا صاحب الفخامة. أتشرف بإخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة، وبهذه المناسبة قد كلفت أن أقول إن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتى، على أنهما ينظران بعين الأسف إلى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة.

«وتقبل يا صاحب الفخامة ما يثبت من جديد احترامى الكبير لكم».

الإمضـــاء

«همبسون جارى»

قابل الشعب هذا الاعتراف بالدهشة المقرونة بالمرارة والألم، وألقى صدوره شيئًا من الضوء على حقيقة مبادئ ويلسن، فاستبان أنه لم يكن جادًا فيها، إذ كيف يتفق اعترافه بالحماية مع ما سبق أن جهر به فى خطبه من أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء، وأنه لا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورغبتها، وأن تسوية جميع المشاكل بين الأمم لا يصح أن تقوم إلا على أساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريًا محضًا من جانب الشعب صاحب الشأن، وأن دعائم العدل الدولى يجب أن ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة، وأنه يجب أن يترك لكل شعب الحق فى تقرير مصيره، دون إحراج أو تهديد أو إرهاب فكيف يعترف بحماية فرضت قسرًا على مصر من دولة تعهدت نيفًا وستين مرة بالجلاء عنها، كيف يعترف بهذه الحماية فى الوقت

الذى طرقت فيه مصر أبواب مؤتمر الصلح معترضة عليها، مطالبة باحترام استقلالها التام؟ فهل هذا الاعتراف هو التفسير العملى لما نادى به من حق الشعوب كبيرها وصغيرها فى تقرير مصيرها؟ أم تراه قد نادى بتلك المبادئ لكى تطبق على الشعوب الغربية دون الشرقية؟

مهما يكن من الأمر، فالواقع أن ويلسن قد أخلف وعوده للأمم، وتغيرت مبادئه حين جلس على مائدة المؤتمر، فصار أداة فى أيدى المؤتمرين من ممثلى الدول الاستعمارية التى تعتبر الشعوب المتوسطة والصغيرة نهبًا مقسمًا بينها، ومما لا شك فيه أنه وقع تحت نفوذ لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الأكبر فى مؤتمر الصلح، فأصدر هذا الاعتراف تلبية لطلبه، وكان لدهاء لويد جورج ومهارته السياسية أثرهما فى حمله على هذا الاعتراف، دون تردد أو ممانعة، ولعل لويد جروج قد أقنعه فيما أقنعه به أن مبادئه التى أعلنها كانت من أسباب قيام الثورة فى مصر ضد إنجلترا، وأن كلمة منه كفيلة بتهدئة الخواطر الثائرة فى وادى النيل، ورد المصريين إلى النهج الذى يبتغيه، وماذا يهم ويلسن أن يهدر حق أمة شرقية تحقيقًا لأطماع دولة غربية كان عونًا لها فى سياستها الاستعمارية؟

قوبل هذا الاعتراف بالسخط على ويلسن، واستنكار ما ينطوى عليه من نقض المبادئ التى أعلنها ومخادعته الشعوب فى خطبه وبياناته السابقة، ولكن الشعب لم يتخذ لهذا السخط مظهرًا بارزًا، لكى لا يزيد من تآمر خصومه عليه، ولا يدخل اليأس إلى قلبه، وحسنًا فعل.

تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء

ظلت مصر بعد استقالة وزارة رشدى باشا بغير وزارة، لأن البلاد كانت فى حالة ثورة فعلية، وثورة فى الأفكار، فأحجم المستوزرون عن قبول الوزارة حتى تنجلى الحالة، أو تخف حدة الثورة، فيأمنوا الخروج عليها والاستخفاف بها!

ولما كان بقاء البلاد بلا وزارة هو فى ذاته مظهر من مظاهر الثورة، فقد قررت دار الحماية تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء، وأصدر الجنرال أللنبى بلاغًا عسكريًا بهذا المعنى فى ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩، قال:

«قد رخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير، وأن يتولى سلطته فى المسائل الإدارية، بما فى ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم، وذلك بصفة وقتية ولحين تأليف وزارة جديدة».

وكان وكلاء الوزارات حين صدور هذا البلاغ والبلاغ الذى سيلى ذكره هم: محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية. إسماعيل حسنين باشا وكيل وزارة المعارف. الفريق محمود حلمى باشا وكيل وزارة الحربية. المستر ارنست دوسن وكيل وزارة المالية. المستر جون لانجلى وكيل وزارة الزراعة. المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال. محمد شفيق باشا وكيل وزارة الأوقاف. المستر جورج موريس مدير إدارة الأمن العام القائم بأعمال وكيل وزارة الداخلية.

وأصدر الجنرال أللنبى فى اليوم نفسه بلاغات أخرى بتعيين المستر أرنست دوسن وكيلا لوزارة المالية ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩، والمستر باترسن مساعدًا له وعضوًا فى اللجنة المالية ابتداءً من أول أبريل، والمستر تريلونى مراقبًا عامًا للإدارة والحسابات وعضوًا فى اللجنة المالية ابتداءً من أول أبريل، واللفتننت كولونل كيلنج مديرًا عامًا لمصلحة المساحة ابتداءً من ١٧ مارس سنة ١٩١٩، والكولونل جارنر مديرًا عامًا لمصلحة الصحة ابتداءً من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨، والدكتور جيمس ليز مفتش صحة مصر وكيلا عامًا لهذه المصلحة ابتداءً من أول أبريل سنة ١٩١٩، وقد صدرت هذه البلاغات فى يوم واحد وقعها الجنرال أللنبى بصفته قائد قوات الجيوش البريطانية فى القطر المصرى.

ثم أصدر بلاغًا بتعيين البريجادير جنرال السر جورج ماكولى مراقبًا عامًا لوزارة المواصلات التى لم تكن أنشئت بعد، وتخويله سلطات الوزير.

استمرار إضراب الطلبة وإنذار الجنرال أللنبى

ظل الطلبة مضربين طوال شهرى مارس (ابتداء من ٨ منه) وأبريل سنة ١٩١٩، فدعاهم الجنرال أللنبى إلى العودة إلى مدارسهم ابتداءً من ٣ مايو، ولكنهم ظلوا على إضرابهم، فأصدر بلاغًا فى ذلك اليوم، أنذر فيه بإقفال المدارس إذا لم يعد العدد الكافى لفتحها، قال:

١ – إن لم يعد عدد كاف من التلاميذ لمدارسهم فى يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩١٩، يسوغ استمرار فتح المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية فستقفل هذه المدارس لغاية التاريخ المعتاد لابتداء الدراسة فى السنة المكتبية المقبلة.

٢ – ولا يقبل أى تلميذ مقيد الآن بسجلات المدارس المذكورة فى أى امتحان يعقد هذا العام إلا إذا قام بما يأتى:

(أ) أن يعود إلى مدرسته فى يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩.

(ب) أن يواظب بانتظام لغاية انتهاء السنة الدراسية إذا استمرت هذه المدارس مفتوحة، ويستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم أن يثبتوا عدم استطاعتهم تنفيذ هذا الإعلان.

٣ – وتطبق أحكام الفقرة الثانية من هذا الإعلان على التلاميذ المقيدين الآن فى سجلات المدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الحكومة.

«ا. هـ. هـ. أللنبى جنرال»

ولما اطلع الطلبة على هذا البلاغ أقاموا المظاهرات احتجاجًا عليه، بدلا من الإذعان له، ففرقتهم القوات البريطانية، ولما لم يعودوا إلى مدارسهم فى الموعد المحدد فى البلاغ وهو ٧ مايو، أعلن إغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة فى العام التالى، فانتهز الطلبة هذه الفرصة، واستمروا فى

إقامة المظاهرات الكثيرة، وتعرض لهم الجنود البريطانيون، فأصيب كثير منهم، كما قبض على آخرين.

عيد جلوس ملك بريطانيا

فى يوم ٣ مايو نشرت رئاسة مجلس الوزراء (ولم تكن بالبلاد وزارة) قرارا قالت فيه: «احتفالا بعيد جلوس ملك بريطانيا العظمى (الملك جورج الخامس) تعطل وزارات الحكومة وسائر المصالح الأميرية فى جميع أنحاء القطر المصرى يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩١٩».

وأرسل هذا القرار بالتلغراف إلى المحافظين والمديرين، ونشر قسم المحروسة التابع لوزارة الحربية فى الأوامر اليومية فى أول مايو فقرة مؤداها أن يوم الثلاثاء المذكور يوم بطالة فى جميع المكاتب.

وقد أثار هذا الإعلان غضب الجمهور، فعمت المظاهرات نواحى القاهرة يوم ٦ مايو احتجاجًا على جعل ذلك اليوم عطلة رسمية، وأقيم اجتماع عظيم فى الأزهر احتج فيه المجتمعون على هذا القرار.

تفريق الاجتماع فى المقاهى

وفى ١٠ مايو اقتحم الجنود البريطانيون محل جروبى، حيث كان يجتمع فيه كثيرون من المشتركين فى الحركة الوطنية، وأخذوا يفتشون الجالسين جزافًا بحجة العثور على أسلحة أو منشورات، ولما لم يوفقوا إلى ضبط شىء من ذلك أصدرت السلطة العسكرية فى اليوم التالى (١١ مايو) أمرًا بتوقيع الجنرال وطسن بتفريق الاجتماعات فى المقاهى، ورد فيه ما يأتى:

«محظور عقد أى اجتماع مخل بالنظام فى الحوانيت أو القهوات أو المطاعم أو الملاهى فى دائرة محافظة القاهرة، وكل شخص يشترك فعلا فى مثل هذه الاجتماعات يرتكب مخالفة ضد القانون العرفى، ويعد اجتماعًا مخلا

بالنظام كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة أشخاص إذا ألقيت فيه خطب أو حدث فيه سلوك غير عادى يكون من المحتمل عقلا أن يؤدى إلى الإخلال بالأمن العام، وكل حانوت أو قهوة أو مطعم أو ملهى عمومى يعقد فيه اجتماع مخل بالنظام يغلق فى الساعة السادسة مساء فى المخالفة الأولى، ويغلق نهائيًا فى المخالفة الثانية».

إصلاح السكك الحديدية

أتمت الحكومة إصلاح معظم الخطوط الحديدية وأباحت السلطة العسكرية السفر بين القاهرة ومحطات الوجه البحرى (فيما عدا منطقة قناة السويس)، دون حاجة إلى جوازات سفر ابتداء من ١٠ مايو، واستثنيت المحطات الآتية من السفر منها وإليها: قليوب. قنا. قها. سندنهور. قويسنا. الشين. المرابعين. سخا. أبو الشقوق. ههيا. ميت القرشى. دنديط. الحلواصى.

وألغيت جوازات السفر إلى الوجه القبلى ومنه ابتداءً من أول يونيه سنة ١٩١٩

إعادة البريد

وأذاعت مصلحة البريد فى أول يونيه بلاغًا بأن جميع فروعها التى كانت معطلة بسبب الإضطرابات عادت فى جميع الجهات إلى العمل ما عدا الجهات التى لا تقف فيها القطارات.

اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ومعاهدة فرساى

صُدمت الحركة الوطنية صدمة جديدة فى شهر مايو، إذ أعلنت شروط الصلح التى قررها الحلفاء، وسلمت إلى الوفد الألمانى فى مؤتمر فرساى يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩، فجاءت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ إلى المادة

١٥٤) مؤيدة للحماية التى فرضتها إنجلترا عليها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، وقد قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط الصلح، وصارت جزءًا من معاهدة فرساى التى أمضيت يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩.

النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة فرساى

وهاك تعريب المواد الخاصة بمصر فى تلك المعاهدة:

«القسم الرابع – مصر»

«المادة ١٤٧: تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى، ويكون هذا التنازل اعتبارًا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤.

«المادة ١٤٨: جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التى عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة اعتبارًا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤.

«ولا يمكن لألمانيا، بأية حال من الأحوال، أن تتمسك بهذه العقود، وتتعهد بأن لا تتدخل بأى شكل، فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر.

«المادة ١٤٩: يكون إجراء القضاء فى الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام.

«المادة ١٥٠: للحكومة المصرية الحرية التامة فى العامة فى العمل لتسوية مركز الرعايا الألمان فى القطر المصرى وشروط إقامتهم فيه.

«المادة ١٥١ : توافق ألمانيا على إلغاء الدكريتو الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصًا بقومسيون الدين المصرى العام أو إدخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة.

«المادة ١٥٢ : توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان (سلطان تركيا)، بموجب الاتفاقية الموقعة فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس[٢] إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

«وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والقورنتينات فى مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس إلى السلطات المصرية.

«المادة ١٥٣ : جميع الأعيان والأملاك التى للإمبراطورية الألمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحكومة المصرية دون أى تعويض.

«وستعد أعيان الإمبراطورية والدول الألمانية وأملاكها فى هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج، كالإمبراطورية والدول الألمانية، وكذلك الأعيان الخاصة التى لإمبراطور ألمانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية.

«ستعامل جميع الأملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعاية ألمانيا فى القطر المصرى طبقًا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة».

«المادة ١٥٤ : تتمتع البضائع المصرية فى دخول ألمانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الإنجليزية».

---

(٢) نشرنا هذه الاتفاقية فى قسم الوثائق التاريخية.

احتجاج الوفد على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

وما أن علم الوفد المصرى، وكان لا يزال بباريس، بنصوص معاهدة الصلح، حين عرضت على ألمانيا، حتى بادر إلى الاحتجاج عليها، وأرسل فى هذا الصدد الكتاب الآتى إلى المسيو جورج كلمنسو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس المؤتمر.

«باريس فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩.

«جناب المسيو كلمينسو رئيس مؤتمر السلام بباريس.

«لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظرًا لما قامت به من المساعدة التى أدت إلى النصر - لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت فى مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق، وعانت أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسى وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الأمة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها فى وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى.

«إن العقل ليأبى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التى من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساسًا للهدنة ثم الصلح، ولا إلى المبادئ التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصارًا لها، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التى كان معمولا بها قبل الحرب، لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهى ولاية صغيرة... وعدد سكانها... لا يذكر، ومواردها ضيقة، لم تتحمل شيئًا من أعباء الحرب. ومصر التى قامت بنصيب وافر منها وعانت ما عانته فى

سبيل الفوز النهائى يكون نصيبها الرفض البات إذا طلبت أن يسمع صوتها، ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التى كسبتها بدماء أبنائها فى ميادين القتال.

« لا يمكن التسليم بأن مصر التى أشتركت من أوائل القرن الماضى فى إقامة صروح المدنية وساعدت تركيا فى انتصارها الذى أدى إلى استتباب النظام فى الحجاز، بل وفى بلاد اليونان، والتى قهرت تركيا نفسها فى ميدان الحرب، يكون حظها أن تعامل بأقل مما عوملت به شعوب أفريقيا الوسطى، وقد أصبحوا اليوم محلا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها.

«ليس فى العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول للموقف الذى اتخذه المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى نفسها، وهى التى أشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقًا فى ضم مصر أو فى إعلان الحماية عليها كرها، وإنما هى ترمى فى سياستها إلى استقلال هذه البلاد.

«ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ومهما كانت العلة التى تتخذ أساسًا لتبريره حتى إذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح، ولا شك فى أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع إنجلترا، بل كانت تحارب بجانبها. ولم تفتح إنجلترا مصر، بل إن الأمر على العكس من ذلك فإن مصر هى التى ساعدت إنجلترا على فتح ما فتحته من بلاد العدو.

«نعم إن بعض الصحف قد أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وأن المبادئ التى أعلنت فى هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها، فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا فى زمن السلم تلك المبادئ السامية التى أقامت الحرب بناءها وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التى وعدوا بها من اشترك معهم فى تشييد صرحها. إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن

يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية فى جميع الأحوال بلا استثناء، فإننا نرى بعض الأمم الشرقية التى آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا.

«لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به، وهو أن الشعب المصرى اعتبر سلعة من السلع التى يتجر فيها. وهذا التصرف هو الذى كان ينقده الدكتور ولسن بشدة فى خطاباته التى كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره، لأنه جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر. إنه ليشق علينا أن نفكر فى أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع، ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا، فإنه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو، لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضح كل شىء فى سبيل تقرير الحقيقة.

«لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى فى ذلك المثل الحكيم الذى وضعه الفيلسوف روسو وهو: «أن القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام» - ما يساعدها على التذرع بالصبر، أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور الممقوتة التى تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أضحت تفضل الفناء على البقاء فى قيود الذل، ولا شك أنه ما كان لتلك المبادئ الجديدة، إلا أن تصادف فى مصر وسطًا مستعدًا لقبولها، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج، إذا تولد فيها الأمل أثار غضبها على الذين يناوئونها فى استقلالها.

«إن الأمة المصرية لا تقبل أبدًا أن تكون تلك السلعة القديمة التى تتداولها أيدى الأقوياء. ولا شك أنها اليوم بعد التصريحات التى فاه بها ذلك الرسول الجديد فى عالم السياسة الذى تشف كلماته عن أسمى معانى الأدب وأرقاها، أبعد منها فى أى زمن مضى عن الرضا بمثل هذا المصير. فإن مجرد خوفها من -

عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها إلى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لنيران الرصاص القتالة، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هى التى تجتمع فيها عشرون دولة لتقرير موافقتها على الحماية البريطانية!

«إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه إلا إلقاء بذور اليأس وعوامل الغضب فى قلب الشعب المصرى، وقد قال الرئيس ولسن:

«إن الصلح لا يمكن أن يكون صلحًا وطيد الأركان إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد فى قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعًا عليهم جميعًا بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم».

«فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى؟ إذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيدين، وما الذى كان يصيبنا لو كنا انضممنا لأعداء الحلفاء عوضًا عن أن نشاطرهم متاعب القتال.

«إن الواجب المفروض علينا بصفتنا نوابًا عن الشعب المصرى يقضى علينا بأن نسمع المؤتمرات صوت هذا الشعب السيئ الحظ الذى حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذى عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة. وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للإضرار بمصالحه المشتركة فى العمل مع الحلفاء. نعم إن صوته يرتفع عاليًا للاحتجاج. لأنه هو وحده الذى حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملا أمينا فى الحرب.

«ولكن الأمة التى لها أمنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتى تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لا تمكن الغير من أن يتصرف فى أمرها، وهى دون غيرها صاحبة الحق فى البت فى مصيرها».

«عن الوفد المصرى رئيس الوفد»

«سعد زغلول»

اشتداد الاضطهاد بعد اعتراف المؤتمر بالحماية

كان لاعتراف مؤتمر فرساى بالحماية أثر أليم فى نفوس المصريين، ورأوا فيه إهدارًا لحقوقهم فى ذلك المؤتمر العتيد، على أن هذا الإخفاق لم يفت فى عضد الأمة، ولم يزلزل عقيدتها، بل استمرت فى كفاحها فى سبيل الاستقلال.

وأراد الإنجليز إمعانًا فى اضطهاد الحركة الوطنية، فاتبعت السلطة العسكرية سياسة انتقام مطرد فى أنحاء البلاد، وأخلت بين الجنود الإنجليز ونهب القرى، وأسرفت فى إذلال المصريين، واستخدمت الكرباج فى معاقبة كل من يشتبه فى أمره، وارتكب الجنود الإنجليز كثيرًا من جرائم النهب والاعتداء.

خطبة اللورد كيرزون ١٥ مايو سنة ١٩١٩

على أثر اعتراف مؤتمر الحلفاء بالحماية، قوى مركز الحكومة البريطانية فى عدوانها على مصر، واغتبط الساسة البريطانيون لهذا النصر الذى نالوه فى المؤتمر، وبدت هذه الغبطة فى خطبة ألقاها اللورد كيرزون باسم الحكومة البريطانية يوم ١٥ مايو فى مجلس اللوردات عن الحالة فى مصر، ذكر فى مستهلها أن الحالة تحسنت عن ذى قبل، ولو أنه لا يمكن وصفها بأنها تبعث على الرضا والارتياح، وقال إن النظام عاد إجمالا فى المديريات، ووقعت فى بعض المدن، ولا سيما القاهرة، قلاقل متقطعة يقتضى الحال إخمادها بالقوة، ولا يزال الأزهر مركزًا للتحريض، وكان للطلبة أكبر دور فى الحض على الاضطراب، وأشار إلى حادث ديروط الذى قتل فيه ثمانية من الضباط والجنود البريطانيين، وندد «بما انطوى عليه من الفظاعة»، ثم أشار إلى الاعتداء الذى وقع على الأرمن – ولم يذكر الاعتداء الذى وقع منهم – وقال إن عدد القتلى والجرحى منهم بلغ أربعين، وأن بضعة آلاف منهم نقلوا إلى ملاجئ فى حماية الجنود البريطانية، وألمع إلى ما نسب إلى أولئك الجنود من -

استعمال الفظائع والقسوة، فقال إنها بعيدة عن الحقيقة، وأنه قد وقعت عدة حوادث قتل ضد هؤلاء الجنود، وأشار إلى إضراب الموظفين وإخفاقه بعد إنذار الجنرال أللنبى لهم بالعودة وتهديد من لا يعود منهم بالفصل، وأن الطلبة لم يعودوا إلا قليلا منهم إلى مدارسهم برغم توجيه مثل هذا الإنذار إليهم، فأغلقت المدارس، وأشار إلى السلطة التى خولت للجنرال أللنبى عند تعيينه مندوبًا ساميًا وما قرره من الإفراج عن سعد زغلول وصحبه، والتصريح لمن يشاء بالسفر إلى الخارج، قال: وقد أفضت هذه المحنة إلى تأليف وزارة رشدى باشا، وكانت مهمتها الكبرى حمل الموظفين على العودة إلى العمل، ولكنها أخفقت فى هذه المهمة فاستقالت فى ٢١ أبريل، ومنذ ذلك التاريخ تدار شئون مصر دون معاونة الوزراء المصريين، ثم تكلم عن اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر، وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على أثر إعلانها سنة ١٩١٤، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها، قال: وعلى ذلك لا يمضى زمن يسير حتى تنال الحماية الاعتراف العام، وتساءل عن الفائدة التى جناها المصريون من الثورة، وأشار إلى فداحة الأضرار التى أصابت السكك الحديدية وخطوط المواصلات والمصانع والآلات والأملاك العامة، وإلى أن الخسارة فى ذلك واقعة على الأهالى، وإنه إذا كان الغرض من هذه الثورة وما صحبها من الخسارة فى الأرواح والممتلكات إنهاء علاقة البريطانيين بمصر، وتحقيق استقلالها، فقد قضى عليه بالفشل، وأن حكومة جلالة الملك لا تنوى مطلقا أن تغفل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها، وأن هذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان الحماية البريطانية عليها، ثم أبدى عطفًا «على الأمانى المشروعة فى دائرة الحماية»، وقال إنه لا ينكر أن كرامة المصريين قد جرحت لعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح، مع تمثيل الهند والحجاز فيه، وأن منع الوفد من السفر إلى أوروبا للدفاع عن قضية مصر قد كان من أسباب الهياج الذى وقع.

ونوه بما اعتزمته الحكومة البريطانية كعلاج لهذه الحالة من إيفاد لجنة كبرى

برئاسة اللورد الفريد ملنر إلى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات وبحث الحالة الحاضرة واقتراح القانون النظامى الذى يعود على البلاد بالسلام واليسر والنجاح والتقدم فى سبيل الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية «فى ظل الحماية البريطانية»، وأعرب عن ثقته فى أن نتيجة إيفاد هذه اللجنة ستكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية على مصر على قواعد توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة.

وجملة القول أن هذه الخطبة كانت إيذانا بإصرار الحكومة البريطانية على توكيد الحماية وتثبيتها، ومناوأة الأهداف القومية، وإلقاء اليأس فى نفوس المصريين، لكى يذعنوا للأمر الواقع، على أن الأمة قد قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة فى ميدان الجهاد.

تأليف وزارة محمد سعيد باشا

(٢١ مايو سنة ١٩١٩)

بقيت البلاد بغير وزارة مدة شهر تقريبًا بعد استقالة وزارة رشدى باشا الرابعة، ثم فوجئت بتأليف وزارة محمد سعيد باشا[٣] يوم ٢١ مايو سنة ١٩١٩، فى نفس اليوم الذى نشرت فيه خطبة اللورد كيرزون، وهى أولى الوزارات التى تألفت بعد الثورة على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها، والاستخفاف بها، وذلك أن وزارة رشدى باشا الأخيرة قد استقالت تحت ضغط الرأى العام، وكان بقاء البلاد بلا وزارة مظهراً لتضامن الامة أمام العدوان البريطانى، مما أدى إلى إحجام المستوزرين عن قبول الوزارة، لأن قبولها رجوع إلى الحالة العادية التى ينشدها الإنجليز، فجاء تأليف وزارة سعيد باشا محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة فلا غرو أن قوبلت بالاستياء والسخط لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها، بحيث تساير الحركة الوطنية ولا تعرقلها، ولم يخفف تيار الاستياء ما أعلنه سعيد باشا من

(٣) هى وزارته الثانية وكانت وزارته الأولى سنة ١٩١٠ – ١٩١٤.

أن وزارته «إدارية» لا تمت إلى السياسة بسبب، وهو أول من ابتدع فكرة الوزارة الإدارية، وهى بدعة تنطوى على الخداع والمراوغة، ولم تكن هذه التسمية لتحجب الحقيقة الواقعة، وهى أن عمل الوزارة بطبيعته عمل سياسى قبل كل شيء.

وكان كتاب السلطان إلى محمد سعيد باشا، وجواب سعيد باشا عليه، كلاهما خلو من برنامج يؤيد الحركة الوطنية، فجاء هذا مثيرًا لاستياء الرأى العام من ناحية تأليفها، وزاد فى شكوك الناس أن سعيد باشا لم يفاتح ممثلى الرأى العام فى أمر وزارته. وأنه أدخل فيها من الوزراء الجدد اثنين من مستشارى محكمة الاستئناف كانا يجاهران باستنكارهما لحركة سنة ١٩١٩، وهما أحمد ذو الفقار باشا ومحمد توفيق نسيم بك، واثنين من الوزراء السابقين استبعدهما رشدى باشا حين ألف وزارته الأخيرة (الرابعة) لمعارضتهما سياسته التى أدت إلى استقالة وزارته الثالثة، وهما إسماعيل سرى باشا وأحمد زيور باشا، فبدا على الوزارة منذ تأليفها طابع العداء للرأى العام، والاستخفاف به، ومناوأة الحركة التى كان على رأسها سعد زغلول.

وليس يخفى ما كان بين سعد وسعيد من الجفاء القديم، منذ استقال سعد من وزارة سعيد الأولى، ثم صار زعيماً للمعارضة فى الجمعية التشريعية، واستمر الجفاء بينهما حين تأليف الوفد وبعد قيام الثورة، فتشكيل سعيد للوزارة فى مايو سنة ١٩١٩ كان فيه معنى التحدى لسعد، ومع ذلك فإن سعيد باشا كان أول من مشى فى ركاب سعد سنة ١٩٢١ لما بدأت النفرة بينه وبين عدلى، ثم انفصل عنه سنة ١٩٢٥، حينما استهدف سعد لغضب السراى!

يخلص من كل هذه الملابسات أن تأليف وزارة سعيد باشا هو أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية.

وهاك نص الكتابين المتبادلين بشأن تأليف هذه الوزارة:

كتاب السلطان
(٢٠ مايو سنة ١٩١٩)

«عزيزى محمد سعيد باشا

«إنه لكمال وثوقنا بدولتكم ولما نعهده فيكم من مزايا الجدارة والقدرة فى القيام بمهام الأمور قد اقتضت إراداتنا السنية السلطانية، توجيه مسند رآسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرآسة الجليلة لعهدة لياقتكم، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لبذل الهمة فى انتخاب وتشكيل هيئة الوزارة وعرضه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به، والله المسئول أن يمدنا فى كل الأمور بعونه وعنايته، وأن يوفقنا جميعاً للعمل بما ينفع البلاد والعباد إن شاء الله»

«فؤاد»

جواب سعيد باشا
(٢١ مايو سنة ١٩١٩)

يا صاحب العظمة. بيد الإجلال تلقيت أمركم الكريم الذى تفضلتم فيه بتكليفى بتشكيل الوزارة الجديدة، فأقدم لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تعطفتم به نحوى من دلائل الثقة العالية المقرونة بالإحسان برتبة (الرياسة) الجليلة، ومع علمى بصعوبة المركز وما يحف به من المشاق لم يكن فى وسعى إلا امتثال أمركم السامى لكى أقوم بما هو مفروض علينا جميعاً من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم الفخيمة، وإننى أتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة، وقد حفظت لنفسى مسند وزارة الداخلية، فإذا صادف هذا الانتخاب قبولا لدى عظمتكم فألتمس التكريم بإصدار المرسوم السلطانى باعتماده.

«ولا زلت لمولاى، العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين»

«محمد سعيد»

وصدر المرسوم السلطانى فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوزارة على النحو الآتى:

محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية. إسماعيل سرى باشا للأشغال والحربية. يوسف وهبه باشا للمالية. أحمد زيور باشا للمعارف. عبد الرحيم صبرى باشا للزراعة. أحمد ذو الفقار باشا للحقانية. محمد توفيق نسيم بك للأوقاف.

الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا

قوبلت وزارة سعيد باشا بالمظاهرات العدائية فى القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى، ورفعت عرائض الاحتجاج على تأليفها إلى السلطان من مختلف الطبقات.

وفى يوم الجمعة ٢٣ مايو تألفت ضدها مظاهرة بالإسكندرية (وسعيد باشا من أهلها) عقب صلاة الجمعة بمسجد أبى العباس المرسى وطافت فى بعض الشوارع ثم فرقها البوليس، وفى يوم الأحد ٢٥ منه قامت ضدها مظاهرة أخرى أكبر من الأولى، إذ عقد اجتماع كبير فى مسجد أبى العباس، وخرج المجتمعون فى مظاهرة سارت فى الشوارع تهتف ضد الوزارة، وتدخل الجنود البريطانيون، فجرح ضابط بريطانى وقتل أحد المتظاهرين، وقبض على كثير منهم، وشيعت جنازة القتيل فى مشهد رهيب.

وعقد اجتماع كبير فى الأزهر ألقيت فيه الخطب العدائية ضد الوزارة، وبالجملة كانت هدفًا لتيار كبير من السخط العام، وفى ذلك يقول سعيد باشا فى حديث له بجريدة «الطان» الباريسية (عدد ٢١ يوليو سنة ١٩١٩): «إنى لا أجهل الطعن الشديد الموجه إلى وزارتى، فإنه لا يمر يوم إلا ويكون

زملائى كما أكون أنا نفسى موضع تهديدات توجه إلينا مباشرة، ولا يخفاك أنه قد أطلقت فى إحدى الليالى طلقات نارية على منافذ منزلى، وكان الهياج من الشدة بحيث يستحيل أن يهدأ مرة واحدة، غير أنى مع ذلك، ممتلئ ثقة بوطنية المصريين وحكمتهم...»

زواج السلطان فؤاد

تزوج السلطان فؤاد من نازلى كريمة عبد الرحيم صبرى باشا وزير الزراعة وقتئذ، وقد عقد القران بسراى البستان يوم السبت ٢٤ مايو سنة ١٩١٩.

اهتمام الوزارة بإحياء ليالى رمضان

أرادت الوزارة أن تتودد إلى الجمهور بعمل يخفف من تيار الاستياء والسخط الذى كان يكتنفها، فأذاعت منشورًا طويلا فى ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ لمناسبة قرب حلول شهر رمضان (أول رمضان سنة ١٣٣٧ - ٣٠ مايو سنة ١٩١٩ قالت فيه: إن وزير الداخلية «رئيس الوزارة» قد انتهى إلى الاتفاق مع السلطة العسكرية «على إزالة بعض القيود لأجل زيادة التسهيل على المسلمين فى التفرغ أثناء هذا الشهر المبارك إلى إحياء لياليه، بقراءة القرآن الكريم، واستماع الذكر الحكيم، وتأدية سائر العادات التى ألفوها فى مثل هذا الشهر المبارك، وإن الأوامر المؤكدة صدرت إلى رؤساء المناطق العسكرية المختلفة فى القطر المصرى بعدم التضييق على المسلمين فى استعمالهم لأنوار مساكنهم، وعدم التعرض لهم فى غدوهم ورواحهم، للتزاور خارج بيوتهم، مع احترام ما جرت عليه عادة الكثير منهم من حيث تمضية ليالى هذا الشهر المبارك كلها أو بعضها فى المطاعم والقهوات، كل ذلك لكى يتمكن المسلمون كل التمكن من الاجتماع، وتأدية الصلوات المفروضة والمسنونة، وتلاوة

القرآن الكريم واستماعه، وقراءة ما جرت به العادة من الأدعية والأحزاب والأوراد ونحوها فى مساكنهم».

وظاهر من أسلوب هذا المنشور مبلغ رغبة الوزارة فى صرف الأمة عن الكفاح السياسى، بتكبير بعض الظواهر التقليدية كقراءة الأحزاب والأوراد، فإن الصوم إنما هو رياضة للنفس والروح، وليس من جوهره ولا مما يتصل بالحكمة السامية منه شغل الناس بقراءة الأحزاب والأوراد، أو تمضية لياليه فى المطاعم والقهوات، ولكن عقلية الوزارة، أو سوء تقديرها لعقلية الشعب، جعلها تحاول اجتذابه بمثل هذه المظاهر الساذجة، ويبدو لنا أنها أرادت أن يكون لها أسوة بما فعل نابليون فى مصر على عهد الحملة الفرنسية، إذ ظن أن المصريين من السذاجة بحيث تصرفهم مثل هذه المظاهر عن إدراك الحقائق الجوهرية، فأراد أن يجتذب قلوبهم بمشاركتهم فى حفلاتهم الدينية، والتعظيم من شأنها، ولكن هذه السياسة «سياسة الحفلات»[٤] لم يكن لها أى أثر فى نفوسهم، وظلت قلوبهم منكرة نافرة، فلا غرو أن قوبل منشور الوزارة بعدم الاكتراث من الشعب، أسوة بما فعل أسلافه فى عهد الحملة الفرنسية.

وقد احتفل المسلمون فى مساء ٢٩ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٩ مايو سنة ١٩١٩) برؤية هلال رمضان المعظم، فكان احتفالهم بهذا اليوم عيدًا قوميًا رائعًا، وزار الأقباط المسلمين فى القاهرة بالجامع الأزهر، وفى الإسكندرية بجامع أبى العباس المرسى، لتهنئتهم بهذا الشهر المبارك.

زيادة رواتب الموظفين

من يوم أن تقلد سعيد باشا الوزارة شغل أذهان الموظفين بدعاية قوامها أن وزارته معنية بتحسين حالتهم، فصرفهم بذلك عن التفكير فى المسألة

(٤) انظر كتابنا تاري الحركة القومية ج١ ص٢٦٧ من الطبعة الأولى وص٢٠٧ من الطبعة الثانية وفى الطبعات التالية.

العامة، وقد نفذ ما وعدهم به، فقرر مجلس الوزراء فى ٢٦ يونيه تخصيص مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه لمنحهم العلاوات فى شكل استبقاء إعانة الحرب مع زيادتها بمقدار خمسين فى المائة، هذا إلى تحسين درجات كثير من الموظفين والإغداق عليهم بالرتب والنياشين، وأرادت الوزارة بذلك كله اجتذابهم إلى صفها، وكان لهذه العلاوات أثرها فى إبعاد الموظفين عن الحركة الوطنية، وتراخى صلاتهم بها، بل التنكر لها أحياناً، والتفاتهم إلى مصالحهم الشخصية، ومن هنا يمكنك أن تدرك السبب فى تغير موقف الموظفين عما كانوا عليه فى عهد وزارة رشدى باشا الأخيرة، فقد كانوا يفيضون حماسة ضدها، كما تقدم بيانه، بينما فترت هذه الحماسة، وحل محلها البرود والصمت العميق فى عهد وزارة سعيد باشا.

الإفراج عن بعض المعتقلين

فى ٢٩ مايو استطاعت الوزارة باتفاقها مع السلطة العسكرية استصدار أمر بالإفراج عن ثلاثة عشر معتقلا كانوا فى رفح (بالقرب من العريش)، وهم: حسن عبد الرحمن. محمد أبو طايلة. السيد أحمد غلوش. على الجندى. وهم من موظفى مصلحة البريد بالإسكندرية (كانوا معتقلين لاتهامهم بتحريض زملائهم على الإضراب). إبراهيم خليل. جاد محمد حسنين. سليمان عبد الله، وهم من الإسكندرية، عبد الله على دلدول. محمد أباظة. محمود عبده عيد، وهؤلاء من الإسماعلية، محمد حسن البنا من بورسعيد. سعيد أباظة الطالب بالزقازيق. يوسف حسين القاضى.

ثم افرج عن تسعة آخرين كانوا معتقلين فى القلعة وهم: أحمد خضر بك من ذوى الأملاك. سعد حلمى الموظف بوزارة الحقانية. زكى فوزى أبو ريه بك من ذوى الأملاك. عبد اللطيف جاويش من ذوى الأملاك. كامل المويلحى الطالب بالحقوق. محمد مكاوى. محمود الطوخى الفلكى. محمد الإسلامبولى. محمد زكى عارف المفتش بشركة ترام الإسكندرية.

وأفرج أيضًا عن سبعة من موظفى وزارة المعارف كانوا معتقلين لتحريضهم الموظفين على الإضراب، وهم؛ على عمر. فؤاد شيرين. أحمد فريد أبو حديد. محمد زكى عمر. عبد الحميد سالم. محمود فهمى النقراشى. حسين فتوح، وأعيدوا إلى وظائفهم مع ستة آخرين من موظفى الوزارة كانوا موقوفين عن عملهم للسبب نفسه، وهم: أحمد فوزى. محمد فضالى. حسن الأهوانى. على حسن هدايت. محمد صفوت. محمد حمدى وكيل مدرسة التجارة العليا.

وأفرج فى يوليو عن معتقلين آخرين فى رفح، وهم الشيخ مصطفى القاياتى. الشيخ محمود أبو العيون. الشيخ محمد يوسف، من علماء الأزهر. السيد فؤاد الخولى وكيل مديرية القليوبية. محمد أبو شادى بك. محمد كامل حسين المحامى. حامد العبد. القمص مرقص سرجيوس.

وأفرج أيضًا عن معتقلين آخرين فى قلعة القاهرة، وهم: محمد أحمد الحاتى. اليوزباشى أحمد نبيه قبودان. الدكتور عبد الفتاح يوسف. اليوزباشى حافظ محمد قبودان. أحمد صادق. اليوزباشى محمود رياض. حسن عيسى. محمد أفندى فريد. أحمد سابق.

وفى شهر أكتوبر أفرج عن المعتقلين فى مالطة، وهم: محمد إبراهيم. الدكتور شفيق منصور. الدكتور عبد الغفار متولى. الدكتور حسن نور الدين. سلامة محمد الخولى. محمد صبرى منصور. محمد عوض محمد. محمود إبراهيم الدسوقى. ثابت الجرجاوى. عبد الحميد النحاس. عبد العزيز النحاس. محمد راضى. الأمير العطار. محمد عوض جبريل. أحمد حمودة. الأميرالاى خليل حمدى. حامد المليجى. محمد مصطفى عهدى. على فهمى خليل. عبد الرحيم صبحى. عبد الحميد حمدى. حامد العلايلى بك. البكباشى حسنى شفيق. محمد عبد الرحمن الصباحى. محمد أمين حلمى. محمد نافع. عبد المعطى الحجاجى. عبد الحميد أبو السعود. الأميرالاى أحمد بكرى بك. محمد بكرى بك. عطا حسنى بك.

استمرار الاضطهاد

ولكن السلطة العسكرية لم تكف عن إضطهاد الأهلين، بل استمرت تفتنّ فى ضروب القسوة والاعتساف، فمن ذلك أنها ألقت القبض فى أواخر مايو على محمد حمدى بك وكيل مديرية المنيا، ويونس بك صالح رئيس نيابة بنها وقد انتحر حمدى بك فى السجن قبل محاكمته، وكانت تهمتهما أنهما ساعدا اللجنة الوطنية التى تألفت فى المنيا على اغتصاب سلطة الحكومة فى إبان الثورة، واعتقلت السلطة بعض الموظفين بحجة اشتراكهم فى حوادث الثورة.

وخوطب سعيد باشا فى أمر التوسط لهؤلاء فى الإفراج عنهم، فاعتذر قائلا إنه لا يستطيع التدخل فى شأنهم، وحوكم البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط أمام محكمة عسكرية بريطانية لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين يوم ٢٣ مارس، وهو اليوم الذى وقع فيه الهجوم ضد الحماية البريطانية بأسيوط (ج١ ص ٢٥٩)، فحكم عليه بالإعدام؛ ونفذ فيه هذا الحكم يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٩.

وفى سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل على بك ماهر وكيل محكمة أسيوط من منصبه، لمناصرته للحركة الوطنية.

النشرات والصحافة السرية

وإذ كانت الصحافة مقيدة لا تنشر إلا ما تأذن به الرقابة، فقد انتشرت المطبوعات والصحافة السرية التى كانت تحمل الحملات الشديدة على الإنجليز وعلى الوزارة والسراى، وكان للطلبة جريدة سرية باسم (المصرى الحر)، ولها مطبعة سرية خاصة، وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف، ويتبادلون الاطلاع عليها، فعمدت السلطة العسكرية إلى طريق الإرهاب فى مقاومة هذه الحركة، وأصدر الجنرال بلفن أمرًا فى يونيه سنة ١٩١٩ بعقاب كل

من يشترك فى إخراج هذه النشرات أو توزيعها أو حيازتها، قال:

«كل شخص يطبع أو يجدد أو ييسر أو يذيع أو يوزع أى نشرة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أى شىء من هذا القبيل أو يحاول القيام بأى عمل من تلك الأعمال بقصد الإخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى، يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية، وأى شخص فى حيازته نشرة أو صورة فوتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أى شىء من الأنواع المتقدم ذكرها أو ما يشبهها ويكون الغرض الظاهر منها الإخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى على ما ذكر سالفًا يعد مرتكبًا لجريمة ضد الأحكام العرفية».

القائد العام بالقطر المصرى
«لفتننت جنرال بلفن»

عيد ميلاد ملك بريطانيا

فى يوم الثلاثاء ٣ يونيه سنة ١٩١٩ احتفلت الحكومة بعيد ميلاد الملك جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى بتعطيل الوزارات والدواوين، ورفع الأعلام على المبانى الأميرية، وإطلاق ٢١ مدفعًا من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد.

إنشاء وزارة المواصلات وتعيينات أخرى

فى ٢ يونيه سنة ١٩١٩ صدر مرسوم سلطانى بإنشاء وزارة للمواصلات، وعين أحمد زيور باشا وزير المعارف وزيرًا لها، وعين أحمد طلعت باشا النائب العام وزيرًا للمعارف، فصار عدد الوزراء ثمانية بدلا من سبعة.

وفى اليوم نفسه عين عبدالفتاح يحيى بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وكيلا لوزارة الداخلية، وكان هذا المنصب شاغرًا منذ ٩ أبريل حيث

كان يتولاه من قبل جعفر ولى باشا الذى عين وزيرًا للأوقاف فى وزارة رشدى باشا الرابعة. وعين محمود فخرى باشا الأمين الأول محافظًا للعاصمة، وحسن عبد الرازق باشا ناظر الخاصة السلطانية محافظًا للإسكندرية.

فرض غرامات على البلاد
بسبب تدمير المحطات ومبانى الحكومة

فى ٢٦ يونيه سنة ١٩١٩ أصدرت السلطة العسكرية بلاغا فرضت فيه غرامات مالية على المناطق التى وقعت فيها حوادث تدمير المحطات والمبانى الحكومية وهى:

١٠٤٠٨ جنيه منطقة الدلتا.
٤١٠٢٠ جنيه المنطقة الوسطى المؤلفة من الجيزة وبنى سويف والفيوم
١٦٨٠٣٤ جنيه المنطقة الواقعة بين بنى سويف وأبو تيج.

٢١٩٤٦٢
٤٨٩٣ جنيه غرامات فرضت لأسباب مختلفة فى منطقة الدلتا.

٢٢٤٣٥٥ جنيه مجموع الغرامات.

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الغرامات فرضت على الأهالى مقابل تدمير المحطات والمبانى الحكومية المصرية، فكان من المنطق أن تؤول إلى خزانة الحكومة المصرية، ولكنها آلت إلى الخزانة البريطانية!!

إمضاء معاهدة الصلح
(٢٨ يونيه سنة ١٩١٩)

أمضيت معاهدة الصلح فى قصر فرساى يوم ٢ يونيه سنة ١٩١٩، وسميت «معاهدة فرساى»، وقد تضمنت أسوأ الشروط بالنسبة لمصر، وهى الشروط التى سبق بيانها (ص ٣٤)، وأهمها إقرار الحماية البرطانية.

ولما وردت الأنباء إلى مصر بإمضاء هذه المعاهدة، قررت الحكومة ابتهاجًا بها إطلاق مائة مدفع ومدفع، فى كل من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، وعطلت الوزارات والمصالح فى جميع نواحى القطر يوم الاثنين ١٤ يوليه!!.

ومن المتناقضات حقًا أن تبتهج الحكومة المصرية لمعاهدة من أهم شروطها بالنسبة لمصر إقرار الحماية التى فرضتها إنجلترا عليها!!.

وقد تبودلت زيارات التهنئة بين الوزراء ودار الحماية، كما تبودلت برقيات الابتهاج بين سلطان مصر وملك إنجلترا، وفى المساء أقامت جاليات الحلفاء بالقاهرة والإسكندرية حفلات باهرة ابتهاجًا بهذا النصر.

أما الشعب المصرى فقد قابل إمضاء المعاهدة بالوجوم والسخط، والحزن العظيم، لما فيها من إهدار حريته واستقلاله، وجدد العهد برغم كل هذه المظاهر على متابعة الكفاح حتى يسترد حقوقه فى الحرية والاستقلال، تلك الحقوق التى لا تزول بمعاهدات أو اتفاقات، أيًا كان عدد الموقعين عليها أو قيمتهم.

وأصدر القائد العام للقوات البريطانية منشورًا لمناسبة عقد المعاهدة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبة السجن لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبتنزيل مثل هذه المدة للمحكوم عليهم من المحاكم المذكورة بعقوبة لا تتجاوز السنتين.

إيقاف المحاكم العسكرية

كان من نتائج إمضاء معاهدة الصلح تساهل السلطة العسكرية البريطانية فى بعض مطالب طلبتها الوزارة، فمنها أنها اتفقت معها على إيقاف المحاكم العسكرية وكانت قد حكمت فى أهم القضايا، فأصدرت الوزارة بلاغًا بهذا المعنى فى ٩ يوليو سنة ١٩١٩، يتضمن قبول القائد العام ما طلبته من إيقاف هذه المحاكم، وإحالة الباقى لديها من القضايا الخاصة بحوادث الاضطرابات

إلى المحاكم العادية، وأن تكف المحاكم العسكرية عن العمل منذ يوم ١٥ يوليه، مع استثناء حوادث الاعتداء على أفراد القوات البريطانية، وكان هذا الإيقاف مؤقتًا، لأنها عادت إلى العمل فى قضية المؤامرة الكبرى التى اتهم فيها عبد الرحمن فهمى بك وآخرون وحوكموا فى شهر يوليو - أكتوبر سنة ١٩٢٠، كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى.

وطلبت الوزارة أيضًا من القائد العام الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، فأجاب بالإيجاب، وألغيت الرقابة على رسائل البريد المتبادلة بين مصر والخارج.

إلغاء الرقابة على الصحف

وألغيت الرقابة على المطبوعات ومنها الصحف ابتداءً من أول يوليه ١٩١٩، عقب توقيع معاهدة الصلح، ونشرت رآسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يونيه بيانًا بهذا المعنى، قالت فيه: «إن الهدوء الذى ساد البلاد الآن ساعد الحكومة على الاتفاق مع السلطة العسكرية على أن الرقابة على المطبوعات تلغى عند توقيع معاهدة الصلح، فالمأمول من مديرى الجرائد أن يلزموا الاعتدال، ويستخدموا على الدوام حكم إدراكهم كى لا يلجئوا الحكومة إلى العودة لوضع القيود والروابط».

على أن إلغاء الرقابة إنما كان إلغاءً صوريًّا، ذلك أن إدارة الرقابة أرسلت إلى الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر الأنباء أو المقالات التى عددتها فيها، وحظرت عليها الإشارة إلى هذه المذكرة، ويكفيك أن تلقى نظرة على محتوياتها لتتبين أن الرقابة بقيت مضروبة على الصحف، بشكل مستتر، وهاك ما تضمنته تلك المذكرة:

١ - لا يجوز نشر أى مادة ثورية ولا أى مادة تحرض على إحداث فتن أو إثارة شعور الخروج على الحكومة ولا أى مادة فيها ميل إلى ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

٢ - لا يجوز نشر أى مادة تنطوى على عدم الاعتراف بالمركز السياسى الحالى فى القطر المصرى وهذا بالطبع لا يمنع من البحث فى التغييرات الدستورية.

٣ - لا يجوز نشر شيء فيه ميل إلى الإخلال بالأمن العام فى القطر المصرى أو سوريا أو العراق أو بلاد العرب، ولا نشر شيء فيه ميل إلى إثارة عداوات دينية أو جنسية فى أى طائفة من المجموع، ولا نشر شيء فيه ميل إلى إزعاج الطمأنينة العامة ببث الإشاعات الموهومة أو الأراجيف.

٤ - لا يجوز نشر أى خبر يتعلق بعظمة السلطان إلا بعد أن يصدر بلاغ رسمى أو يجيزه كبير الأمناء.

٥ - تصدر بلاغات للصحف كلما اقتضت الحال عن حفلات الاستقبال وغيرها التى يقيمها صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة وحضرة اللادى أللنبى، ولا يجوز نشر شيء آخر من هذا القبيل إلا وصف ما يكون سبق إعلانه من تلك الحفلات.

٦ - لا ينشر شيء عن المقابلات السلطانية ولا عن مقابلات صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة ولا عن مقابلات أصحاب المعالى الوزراء إلا بعد الاستيثاق من صحتها فى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية.

٧ - يجب نشر جميع البلاغات الرسمية بما لها من العنوانات (إن كان) على الصورة التى صدرت بها تمامًا.

٨ - كل ما يتعلق بخبر القبض على أشخاص أو نفيهم أو سفرهم لأسباب عسكرية أو سياسية لا يجوز نشره إلا إذا صدر به بلاغ رسمى.

٩ - كل الأخبار المتعلقة بالمجالس والمحاكم العسكرية ما لم يصدر بها بلاغ رسمى يجب عرضها قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية فى مقر السلطة العسكرية العام بلوكاندة سافواى.

١٠ - حركات الجنود من مصر والسودان أو إليها أو فيها وحركات السفن الحربية والنقالات فى البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو المحيط الهندى أو قنال السويس لا يجوز نشر خبرها إلا إذا صدر عنها بلاغ رسمى أو وردت بها تلغرافات أجنبية عن طريق الأسلاك البحرية.

١١ - الخطابات التى ترد من رجال قوات صاحب الجلالة، وتكون محتوية على شئون متعلقة بتلك القوات تعرض قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية فى مقر السلطة العسكرية بلوكاندة سافواى.

١٢ - لا يجوز نشر أى شىء من شأنه الازدراء بقوات صاحب الجلالة الملك أو صاحب العظمة السلطان.

١٣ - لا يجوز الإشارة إلى هذه التعليمات ولا إلى الرقابة التحفظية التى كان معمولا بها قبل إصدار هذه التعليمات.

١٤ - عبارات «صدر بها بلاغ رسمى» و «بلاغ رسمى» التى جاءت فى هذه التعليمات إنما يقصد بها البلاغات والأخبار العسكرية التى تصدر عن دار الحماية أو السلطة العسكرية أو إدارة المطبوعات ولا يعتبر أى شىء آخر رسميا.

١٥ - تسرى هذه التعليمات على كل المواد التى تنشر سواء كانت أصلية أو منقولة عن أى مصدر خارجى محليا كان أو أجنبيا.

١٦ - تقع تبعة مخالفة هذه التعليمات على أصحاب الجرائد ومديريها ومحرريها وناشريها وطابعيها وكتابها.

١٧ - تعتبر كل مخالفة لهذه التعليمات جريمة ضد الأحكام العرفية.

الاعتداء على محمد سعيد باشا

فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء،

وذلك أنه بينما كان راكبًا سيارته فى طريقه من داره برمل الإسكندرية إلى سراى الوزارة ببولكى، ألقى عليه سيد على محمد من أهالى كفر الزيات (المحامى الشرعى فيما بعد) قنبلة بالقرب من محطة جناكليس، القريبة من دار الرئيس، فانفجرت القنبلة ولكنها لم تصبه، ونجا من الاعتداء.

وتبين أن المعتدى طالب بمعهد الإسكندرية الدينى، وقد حوكم أمام محكمة جنايات الإسكندرية فقضت عليه فى فبراير سنة ١٩٢٠ بالأشغال الشاقة عشر سنوات.

قرار لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى

قررت لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى أغسطس سنة ١٩١٩ لمناسبة عرض معاهدة الصلح أن مصر من الوجهة السياسية ليست تابعة لتركيا ولا لبريطانيا العظمى، ويجب أن تكون صاحبة الأمر فى تقرير مصيرها.

فكان لهذا القرار رنة استحسان كبرى فى البلاد، وفاضت أعمدة الصحف ببرقيات الاستبشار فى أن يكون هذا القرار مقدمة لنجاح القضية المصرية.

وانتهى النقاش فى مجلس الشيوخ الأمريكى فى معاهدة الصلح بعدم إبرامها (مارس سنة ١٩٢٠)، فكان هذا المصير أكبر صدمة لهذه المعاهدة، لأن تخلى أمريكا عن ضمان تنفيذها أفقدها قوة كبيرة، وجاء هذا القرار بطريقة غير مباشرة مكسبًا للقضية المصرية، إذ كانت المعاهدة تتضمن الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر.

احتجاج الحزب الوطنى على الاحتلال

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩، لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز القاهرة فى مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨٢،

وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال، وإرسال برقية بهذا الاحتجاج إلى رئيس الوزارة البريطانية، هذا نصها:

«جناب المحترم المستر لويد جورج رئيس الوزارة الإنجليزية بلندن. أتشرف بأن أحيط جنابكم علمًا بأن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى المصرى قد اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى تاريخ احتلال إنجلترا لمصر، وكلفتنى تبليغ جنابكم احتجاجها على بقائه حتى اليوم لافتة نظركم إلى أن الشرف الذى دفع إنجلترا إلى خوض غمار الحرب دفاعًا عن المعاهدات الدولية - ولا سيما الخاصة منها ببلجيكا كما صرح جنابكم مرارًا وتكرارًا - هو نفس الشرف الذى يحتم على إنجلترا أمام الإنسانية بأسرها أن تحترم عهودها لمصر فتجلو عنها.

«لقد أقسمت الملكة فيكتوريا وصرح رجال إنجلترا المسئولون فى السبع والثلاثين سنة التى مرت على الاحتلال أنه مؤقت وأن إنجلترا ترى مخالفًا للشرف أن تنكث العهد أو تغير مركز مصر بأى حال من الأحوال.

«وإننا ياجناب الرئيس بالرغم من الآلام الوطنية التى تنتابنا فى هذه الظروف مازلنا نؤمل احترام الحكومة البريطانية لما أخذته على نفسها من العهود والمواثيق المستمدة من شرف التاج وكرامة الأمة، ولابد أن جنابكم يجد العار كل العار فى مناصرة أولئك الماليين المستعمرين على الشرف والعدل والحق، ونصرح لجنابكم مع هذا بأن عزيمة الأمة المصرية قد صحت على نيل استقلالها وحريتها إذ أنها تشعر بل تؤمن إيمانًا صادقًا بأن لا كرامة فى الوجود لأمة تغفل حقها فى الحرية والاستقلال».

«وكيل الحزب الوطنى» «على فهمى كامل»

تعديل فى هيئة الوفد

قرر الوفد فى يوليه سنة ١٩١٩ اعتبار إسماعيل صدقى باشا ومحمود بك

أبو النصر منفصلين عن عضويته، وبقى قراره على ما نسبه إليهما من مخالفتهما مبدأ الوفد وخطته، وفصل أيضًا حسين واصف باشا، وهذا أول انشقاق حصل فى الوفد، وقرر فى نوفمبر سنة ١٩١٩ ضم على بك ماهر إلى الوفد مع بقائه فى مصر يعمل مع العاملين بها، وذلك على أثر فصله من منصبه.

تأليف لجنة لتعويضات حوادث الثورة

فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعاوى التعويض المرتبطة بحوادث الثورة فى القطر المصرى ابتداءً من ١٠ مارس سنة ١٩١٩.

وجاء فى ديباجة المرسوم أن السلطان قرر «منح تعويضات إلى ضحايا الفتن والقلاقل السياسية التى وقعت فى القطر المصرى منذ ١٠ مارس سنة ١٩١٩»، ويقضى بتأليف لجنة تختص بالنظر فى طلبات التعويض المقدمة ضد الحكومة المصرية أو مصالحها والتى ترتبط بهذه الحوادث والفصل فيها بصفة نهائية، إما برفض الطلب أو بقبوله بتحديد قيمة التعويض، وقد ألفت هذه اللجنة برآسة يحيى باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ووكالة السير الكسندر وردرنتون وعضوية كل من المستر سندرس القاضى بمحكمة الإسكندرية الأهلية والمستر بتز مدير قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الداخلية، وحسين كامل بك مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية ورفله تاوضروس بك مدير الأموال المقررة والمسيوسان بلانكا الأستاذ بمدرسة الحقوق الفرنسية.

وخصص المرسوم مبلغ مليون جنيه لسداد جميع التعويضات التى تقبلها اللجنة.

وأصدر القائد العام للجيش البريطانى فى مصر أمرًا فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ بعدم اختصاص المحاكم المختلطة فى طلبات التعويض التى تقدم من

الأجانب عن حوادث الثورة، وباختصاص اللجنة المشكلة بالمرسوم سالف الذكر بنظرها والفصل فيها، وقد أتمت اللجنة مهمتها وفصلت فى طلبات التعويض التى قدمت إليها.

وفاة زعيم الوطنية محمد فريد

فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ انتقل إلى جوار ربه زعيم الوطنية المرحوم محمد بك فريد، أدركته الوفاة فى منفاه ببرلين على أثر مرض طويل ألح عليه، كان فيه القضاء المحتوم، ونقلت الأسلاك البرقية إلى مصر نبأ وفاته، وكانت البلاد تضطرم بالثورة، فراعها نعى زعيم جليل مهد لها بجهاده وتضحياته سبيل الثورة.

حمل محمد فريد زعامة الحركة الوطنية منذ فبراير سنة ١٩٠٨، على أثر وفاة الزعيم الأول مصطفى كامل، فاضطلع بأعبائها بشجاعة وإخلاص، واستهدف لمحاربة قوتين متحالفتين، قوة الاحتلال، وقوة الحكومة الأهلية، فصمد للحرب يتلقاها من الناحيتين، وناله من أذاهما وشرهما ما ناله، وحوكم سنة ١٩١١ فى تهمة صحفية لا أساس لها من الحق، فحكم عليه بالحبس ستة أشهر، فكانت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى التى أصابته فى حياته الوطنية، لم يهن ولم يضعف، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته ثابت الفؤاد، قوى العقيدة والإيمان، ومضى فى جهاده لا يلوى على شىء، ليكمل العمل الذى بدأه مصطفى كامل، فاستخدم الوسائل والأسلحة التى ساهم فيها مع سلفه العظيم، وزاد عليها المؤتمرات يعقدها فى أوروبا أو يشترك فيها، ويرفع صوت مصر بين أعضائها من مختلف الشعوب والأجناس، فاشترك فى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف سنة ١٩٠٩، وفى مؤتمر السلام العام باستوكهلم فى أغسطس سنة ١٩١٠، وعقد المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠، وأسمع العالم فى هذه المواطن كلها صوت مصر، ودافع عن مطالبها، وترجم عن آمالها فى الاستقلال، وشكايتها من الاحتلال، وكان لهذه المؤتمرات صداها

فى مصر، إذ كانت تقوى فى نفوس الأمة روح المقاومة، والشجاعة، وتعود أبناءها النضال والكفاح، وتطالعهم بحقائق المسألة المصرية فى مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكانت لهم شبه مدرسة أنارت بصائرهم، وصقلت أذهانهم، وغرست فيهم الروح الوطنية، والفضائل القومية.

حمل الفقيد على تعاقب السنين لواء الحركة الوطنية، وأحياها بجهاده، وخطبه ومقالاته، وأحاديثه واجتماعاته، ورحلاته وأسفاره، كما غذاها بثباته وتضحياته، فلقد ضحى بماله يبذله عن سخاء فى الدفاع عن القضية الوطنية، وضحى بوظيفته فى سبيل الاستمساك بمبدئه، ثم بمهنته التى اختارها بعد استقالته من وظيفته، إذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤، لكى ينقطع للجهاد، فعظمت بذلك تضحياته المالية، وحرم موردًا كان يدر عليه الربح الوفير، ضحى بالمناصب والرتب والألقاب التى كان ينالها لو سلك مسلك غيره فى تأييد الاحتلال، أو أنه اكتفى بمسالمته والابتعاد عن مقاومته، وضحى براحته وصحته وآمال الشباب فى رغد الحياة ورفاهية العيش، واستهدف للسجن والنفى والتشريد، وبدأ منفاه سنة ١٩١٢، فلم ينقطع جهاده فى سنوات النفى، بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال فى سبيل مصر، إذ دافع عن القضية الوطنية فى مؤتمر السلام بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢، ثم بمؤتمر السلام فى لهاى سنة ١٩١٣، ثم فى الصحف والمجلات، وفوق أعواد المنابر وفى المجتمعات، فى كل بلد ينزل به، ولما شبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، استمر فى نضاله عن مصر، وشعاره الذى لا يتبدل «مصر للمصريين»، وكان لا يفتأ يعلنه على رءوس الأشهاد، بين الدول المتحاربة والدول المحايدة، ويجهر به فى وجه إنجلترا وحلفائها، كما جهر به فى وجه ألمانيا وتركيا، واستهدف من أجل ذلك لغضب الترك فى خلال الحرب، فلم يبال غضبهم، كما لم يبال من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائعه، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد فى وجه كل دولة وكل سلطة تناوئه، فكان حقًا البطل الأكبر لهذا الاستقلال، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله فى سبيله.

لم يدع الفقيد فرصة فى خلال الحرب إلا وانتهزها لرفع صوت مصر والدفاع عن قضيتها، وبخاصة فى المؤتمرات العامة التى جمعت ممثلى الدول والشعوب.

فما أن علم بقرب انعقاد مؤتمر دولى اشتراكى فى استوكهلم عاصمة السويد حتى قصد إليها فى مايو سنة ١٩١٧، وتعرف مدة إقامته بها بمدير جريدة استكهلم داجبلاد Staochholm Dageblad، ونشر فى جريدته يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر)، وبقى بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر، ثم سافر إلى ألمانيا للاستشفاء فى ويزبادن، ثم رجع إلى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر فى أكتوبر من تلك السنة، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية، شرح فيها خلاصتها، وذكر طرفًا من نقض إنجلترا لعهودها فى الجلاء، وكيف أعلنت الحماية الباطلة على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤، وأثبت أن حق مصر فى الاستقلال لم يتأثر لا من الاحتلال ولا من الحماية، قال فى هذا الصدد:

«إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات، كما تتصرف فى السلع، وإنى أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها تصرفًا يضر بحقوقها، لأن الوطن ليس ملكًا لجيل من الأجيال، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأى معاهدة أو وثيقة سياسية من هذا القبيل، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا».

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ طلب فيها إلى الدول جميعًا عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها، وبرهن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا الاستقلال، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية ما دام لأية دولة أجنبية جنود فى مصر، قال فيها:

«إن الحزب الوطنى المصرى الذى كان ولا يزال على مبدئه (مصر

للمصريين)، والذى وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال أو تدخل أجنبى تحت أى اسم أو بأية صورة، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء، حتى إنجلترا وحلفاءها، تاركًا العواطف والميول جانبًا، متبعًا السياسة العملية الحقة.

«إنا نريد أن نبين أن الحاجة إلى السلم العام، وإلى العدل وإلى الحق، تنصح لكل الحكومات أن تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الإنجليزى الذى تحول ظلمًا وعدوانًا إلى حماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، إن كل الحوادث التى جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية فى سنة ١٨٨٢، والتى أدت إلى وضع يد إنجلترا على الإدارة المصرية معروفة مشهورة، فلا داعى إلى الإطالة فيها والإسهاب، ولقد نال الوطنيون بزعامة عرابى باشا دستورًا كاملا من الخديو توفيق فى سنة ١٨٨٢، ساعد على تتميم الإصلاحات التى أعلنوها، وأعان الشعب على السير إلى التقدم فى ظل الحرية، ولكن إنجلترا التى كانت تطمع إلى امتلاك مصر وترقب الفرصة للتمكن منها، هاجت فتنة الإسكندرية فى سنة ١٨٨٢، تلك الفتنة التى جرت إلى إطلاق القنابل فى ١٠ يوليه، وإلى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان، ثم إلى احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر من السنة نفسها، وقد وعدت إذ ذاك فى المنشورات التى أذاعها الأميرال سيمور واللورد ولسلى، ان هذا الاحتلال لن يدوم إلا أسابيع أو شهورًا على الأكثر، وكررت الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسميا فى خطبها الملكية، وكرره وزراؤها على منبر الخطابة، فى البرلمان الإنجليزى، وفوق ذلك فإن ممثليها وقعوا على (ميثاق النزاهة) فى ترابيا فى يونيه سنة ١٨٨٢، ذلك الميثاق الذى تعهد الموقعون عليه ألا يسعوا إلى احتلال أى جزء من أراضى مصر، ولا الحصول على أى امتياز خاص فيها، فهل كانت إنجلترا وحلفاؤها يحسبن إذ ذاك أن المعاهدات التى ضمنت استقلال مصر من سنة ١٨٤٠، لا تستحق الاحترام الذى ظفرت به المعاهدات التى ضمنت حياد البلجيك؟ حقًا إنه لمن المدهش أن لا يكون فى المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين

ولا فى مذكرة البابا أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الأمم الخاضعة لإنجلترا والحلفاء، فهل الحقوق الإنسانية قسمان، لكل محارب قسم، أم أن الحق الدولى لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوروبية.

«وإنا مع ذلك لا نريد أن نصدق من أن لهذا الفرق فى المعاملة مكانًا من نفوس الدول المتمدنة، مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا فى إنصافهن، وكذلك لا نريد أن نيأس من النصر النهائى للحق والعدل، وبالرغم من الطمع الذى لاحد له والرغبات المتفاقمة فى أفئدة عشاق الامبراطورية الإنجليزية وإلا فإن ما كانوا يطنطنون به من تقدم الإنسانية وسير البشر إلى الإخاء العام سيظهر فى ثوب المدنية المنهزمة والإفلاس التدليسى.

«نحن لا نجهر بهذا النداء اعتمادًا على المبادئ الحرة فحسب، ولكنا نعتمد من جهة أخرى على مصلحة السلام العام، وبقاء تجارة العالم وضمان النقل فى قناة السويس، فإن هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادى النيل، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولى قد أغرى الغزاة بالتطلع إليها، حتى قبل أن تحفر قناة السويس، وقد أراد نابليون فى أواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لأعماله الحربية ضد الإنجليز فى الهند، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التى صارت أقصر طريق يوصل شرقى أفريقيا بجنوبى آسيا وأقاصى الشرق، وإن زيادة أهمية هذه القناة التى تنشأ عن اتساع تجارة أوروبا وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التى تستورد منها المواد لصناعتها تتطلب منطقيا وجوب الاستقلال الكامل لمصر حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد، وقد بينت الحرب الحاضرة أن حيدة هذه القناة ستكون حلمًا لا يتحقق مادام لأية دولة أجنبية يد فى مصر، وإنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها، وإن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن تعطى مصر استقلالها، وأن تعهد إليها حراسة هذا الطريق الدولى والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم.

«وإنه لبديهى أنى حين أتكلم عن مصر أريد كل وادى النيل، من أقاصى

السودان إلى البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر، بما يشمل كردفان ودارفور، فإنه لا يجهل إنسان أن من يملك أعالى النيل، إنما يملك رقبة مصر ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءًا عظيمًا من مياهه لرى السودان، ومن أجل ذلك أوجدت إنجلترا حكومة منفصلة فى السودان المصرى متخذة من سواكن وغيرها مرفأ للملاحة فى البحر الأحمر، وكذلك تعارض دائمًا فى اتصال السكك الحديدية بأخواتها فى السودان، تاركة تمهيد ما بين أسوان ووادى حلفا، حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى، وعلى فروعه التى تمده ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهبًا.

«فيجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين، غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى، ألا وهو النيل.

«وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة فى حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب، ولقد كانت حيدة القناة معروفة ومضمونة من جانب الدولة بمعاهدة دولية منذ سنة ١٨٨٥[٥]، وقد وقعت هذه المعاهدة فى لندن بعد احتلال إنجلترا للقناة حين إغارتها على مصر بالرغم مما قاله المسيو فرديناند دى لسبس لعرابى باشا من أن فرنسا ستمنع – ولو بالقوة – احتلال إنجلترا للقناة، وقد انخدع عرابى بالوعد الفرنسوى، فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع، وقد تجاوزت إنجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالا عسكريا بعد أن خدعت الجيش المصرى، ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢)، وبرغم هذه المعاهدة الجديدة فى سنة ١٨٨٥، قد اعتدت إنجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال.

«إن مصر تعلن حقها الطبيعى فى أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق

(٥) معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ التى قررت قاعدة حيدة القنا؛ وأعقبتها معاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨ التى نظمت هذه الحيدة، وقد نشرناها فى قسم الوثائق التاريخية.

المعترف به الذى أعلنته كل الدول فى مؤتمر لهاى، ذلك الحق الذى من أجله زعمت إنجلترا وحلفاؤها أنهن يواصلن القتال.

«إن مصر إذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة لجديرة بأن تبرهن للعالم أنها ما فقدت شيئًا من خصائصها الأصلية، وانها محتفظة بمزايا أسلافها العظام، إنها لا تعرف المطامع الاستعمارية، وليست لها آمال من هذه الناحية، ولا تطمع فى أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية، وإنما تطلب حقها فى أن تعيش حرة مستقلة، وأن ترتع فى بحبوحة السلم وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها، وأن الصلح الذى يترك مصر لإنجلترا سيكون صلحًا أعرج وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة»

(فلتحى مصر للمصريين)

«محمد فريد»

استوكهلم فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ «رئيس الحزب الوطنى المصرى»

ولما اجتمع مؤتمر (برست ليتوفسك) للصلح بين الروسيا وألمانيا وحلفائها؛ وكان الفقيد وقتئذ فى ألمانيا أرسل إلى المؤتمر رسالة برقية فى يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر؛ وشفعه بتقرير إلى المؤتمر أثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عثمانية، بل هى مسألة دولية، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية فى أن تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها فى الطريقة التى تريد أن تحكم نفسها بها، على أن يسبق الاقتراع جلاء الجيش الإنجليزى عن مصر، وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين، لضمان صحة الاقتراع وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس تطبيقًا لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار.

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فى نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية فى ألمانيا، غادرها الفقيد إلى سويسرا فى أواخر نوفمبر، وقصد إليها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا والآستانة، وأخذوا يعدون العدة

لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر، وأصدروا فى جنيف مجلة باسم النشرة المصرية Bulletin Egyptien تصدر مرتين فى كل شهر للدفاع عن مصر والمطالب الوطنية.

ولما عقد مؤتمر الصلح فى بارس أرسل الفقيد بالاشتراك مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى تقريرًا فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسن عقب وصوله إلى باريس، وأردفوه بثان فى أواخر ديسمبر، وبثالث فى أوائل يناير سنة ١٩١٩.

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية:

١ - استقلال وادى النيل استقلالا تامًا.

٢ - قبول مصر فى عصبة الأمم.

٣ - تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح.

٤ - ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها.

والتقرير الثانى يتضمن شرحًا وتأييدًا للمطالب المذكورة، وقد استندوا فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسن من حق الأمم فى تقرير مصيرها.

والتقرير الثالث فى تفصيلات القضية المصرية.

وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل فى شهر يناير سنة ١٩١٩ إلى رؤساء الحكومة ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها، كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا، فجاءه الرد الآتى من سكرتير الرئيس ولسن:

«باريس فى ٢١ يناير سنة ١٩١٩»

«سيدى العزيز. أكتب إليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بإمضائكم أنتم وبقية أعضاء اللجنة الإدارية بسويسرا ولأبلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة».

ولما اشتدت حوادث الثورة فى مصر أرسل عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية وهو الاعتراف باستقلال وادى النيل استقلالا تامًا.

مذكرته إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن

(فبراير سنة ١٩١٩)

وقدم إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد فى برن (عاصمة سويسرا) فى يناير - فبراير سنة ١٩١٩ تقريرًا مسهبًا فى الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطانى، وكان واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال أمريكا فى (برن)، وقد استمع المستر هندرسن إلى مطالبهم فى المسألة المصرية وأظهر اقتناعه بعدالتها، ووعدهم بتأييدها، وإلى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية، والمستر هندرسن هذا هو الذى صار وزير خارجية بريطانيا فى حكومة حزب العمال سنة ١٩٢٩، وتولى المفاوضة فى المسألة المصرية مع الوفد المصرى. سنة ١٩٣٠.

مذكرة إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى لوسرن

(أغسطس سنة ١٩١٩)

وقدم الفقيد إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد فى لوسرن (سويسرا) فى أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة بمطالب مصر تضمنت شرحًا لقضيتها، وبيانًا لما تعانيه مصر من العسف فى ثورة سنة ١٩١٩، واستصراخًا للإنسانية لوضع حد لهذا العسف.

الفقيد وثورة سنة ١٩١٩

أدرك الفقيد ثورة سنة ١٩١٩ وهو فى منفاه، فابتهج لها فؤاده، وكتب عنها فى مذكراته ما يأتى تحت عنوان (الثورة فى مصر):

«من الأمور التى كانت غير منتظرة، ما حصل بمصر فى شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها، واتحد فيها الأقباط والمسلمون، مطالبين باستقلال مصر، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدى باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا أن يسافر إلى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية والاتفاق معها على مصالح الوطن المصرى، فوعده الإنكليز بالسفر، ولكنهم أبلغوه فى شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الإنكليزية مشتغلون الآن بمسألة المؤتمر، ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين، فاستقال فى ديسمبر سنة ١٩١٨، وبقى مصرًّا على استقالته، رغمًا من إلحاح الإنكليز والسلطان عليه، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلى باشا، ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد الذى ألف فى أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه ليسافر إلى لوندرة وباريس، مطالبًا باستقلال مصر، فرفض الإنكليز بتاتًا، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة فى أول مارس سنة ١٩١٩، وفى ٦ منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ومحمد محمود باشا، وحمد الباسل باشا إلى مركزه، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم فى سياسة البلد، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة الإصلاحية، وهددهم بمحاكمتهم عسكريًّا، ثم قبض عليهم فى مساء نفس ذلك اليوم وقرر اعتقالهم فى جزيرة مالطة، وأرسلوا إليها فعلا، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سببًا لمظاهرات فى مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين، بل والقضاة، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام، ولكن

حصل فى بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال استعملت فى أثنائها البنادق فقتل وجرح كثيرون، فى مصر وطنطا وإسكندرية وغيرها، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع، وشكلت فى الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية، وحرق المحطات، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون فى جميع أنحاء القطر من إسكندرية إلى أسوان، وامتدت الحركة إلى جميع المديريات، وبما أن الجنرال (أللنبى) كان وقتئذ فى باريس صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن معينًا مدوبًا ساميًا للحكومة الإنجليزية بدل الجنرال ونجت باشا، وأعطى سلطة مطلقة فى إدارة القطر المصرى عسكريًا ومدنيًا، فعاد مسرعًا ولكنه أراد مزج اللين بالشدة، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى التى يحصل بجوارها تخريب فى السكك الحديدية بحرقها بواسطة الطيارات، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية فى البلاد، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة، أصدر أمرًا بإرجاع سعد باشا ورفاقه من النفى وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر إلى أوروبا فحصلت مظاهرات فرح كبيرة فى العاصمة بهذه المناسبة، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الإنكليزية وقتل وجرح كثيرون، كذلك استرضى رشدى باشا بوعود (لا نعلم ما هى) حتى قبل تشكيل وزارة جديدة فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩ دخل ضمنها عدلى يكن باشا، وعبد الخالق ثروت باشا، وحسن حسيب باشا، وجعفر ولى باشا، ومدحت يكن باشا، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر فى أثناء ذلك فى هذه المذكرات الصغيرة، ولكن الذى يمكن قوله، إن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق، ما كان أحد ليحلم به، خصوصًا اشتراك السيدات فى المظاهرات، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين فى الجامع الأزهر، والشيخ بخيت نفسه زار بطريرك الأقباط، وصنع الأهالى بمناسبة هذا الوئام أعلامًا جديدة وضعوا بها الصليب مع النجمة فى الهلال، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ما عدا العلم الإنكليزى.

«وممن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم أفندى

القلعاوى الطالب فى كلية جنيف، وكان قد سافر إلى مصر فى أوائل صيف سنة ١٩١٤، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره، فقص علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحيت الأمل فى قلوبنا وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة فى القدم لن تموت مطلقاً، وأنها لابد حاصلة على استقلالها يومًا ما».

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى الذى تألف برياسة سعد زغلول موقفاً مشرفاً، ضرب فيه المثل الأعلى فى الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده، وبرهن على مبلغ تضحيته وإنكاره لذاته فى سبيل وحدة الصفوف، فقد تألف الوفد وهو فى منفاه، وكان تأليفه فى الجملة من عناصر لا يثق فى إخلاصها وثباتها على النضال، ولا فى تمسكها بحقوق البلاد، ومع ذلك ضن بالوحدة الوطنية أن تتصدع، فآثر الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه، من الوفد وزعيمه، كتب الفقيد عن موقفه من الوفد حين تأليفه ما يأتى: «إنى أعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز، لو وجد منهم صدرًا رحبًا، ولا يبقى يطالب فعلا وبإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام الا حزبنا الحزب الوطنى، ولكنا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد، وتشجيعنا له، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله، وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد إلى باريس، وهو مؤلف من عشرين عضوًا تحت رئاسة سعد باشا زغلول، ولما أطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه:

Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succès.

«نحيى فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح» ولكن سعدًا لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى أرسلته اليه».

وكانت آخر رسالة للفقيد إلى الأمة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩[٦]

(٦) نشرت بجريدة (الأفكار) عدد ١٦ اكتوبر ١٩١٩.

لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز العاصمة سنة ١٨٨٢، كتبها من (تريتيه) Territ`e بسويسرا حيث كان يستشفى من مرضه، قال رحمه الله:

صوت من وراء البحار

إخوانى المصريين الأعزاء:

«إن الصوت الذى يناجيكم اليوم لصوت منعته الظروف عن الارتفاع فى صحف مصر، من نحو سبع سنوات، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادى النيل لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية فى عواصم أوروبا، سواء قبل هذه الحرب، أو فى أثنائها، أو بعدها.

«إن صوت هذا الضعيف لم يخفت يومًا واحدًا، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين، بل كان يزداد قوة ونشاطًا، كلما تراكمت أمامه الموانع وتكدست العقبات.

«إن هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار ليهنئ الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها فى المطالبة بحق أمنا المظلومة «مصر»، لا فرق فى ذلك بين أبنائها وبناتها، مسلمين وأقباط، مما كان له دوى فى أوروبا أخرس المتهمين إياهم بالتعصب الدينى، وهم يعلمون أنهم لكاذبون، وقضى القضاء الأخير، على دعوى أن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا.

«إننى لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار، عند وصول هذه الأخبار المنعشة إلينا، ولو أنها كانت تأتينا مقتضبة مبتورة، حتى أصبح المصرى فى أوروبا عالى الرأس، مفتخراً بمصريته أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن.

«إننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمآن للماء، لنقف منها على آخبار هذه الحركة المباركة، وهاتيك المظاهرات السلمية، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التى دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك

الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه، ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التى قرب زمن جنيها، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة، وإرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجنى أشهى الثمار، وهو الاستقلال التام، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ، أو تواكل أو اعتماد على الغير، لا يؤثر فيها غدر السياسيين، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادئ عادلة، استعملت ستارًا لإخفاء مطامع أشعبية تغريرًا وتضليلا، للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب الا أن تعيش فى بلادها آمنة مطمئنة، صديقة لسواها من الأمم، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند لنده، والقرين لقرينه، طبقًا لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولى، لكن لا تتطيروا أو تفرحوا لكل ما يصل إليكم، حتى إذا ما تقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة، لا تكون حالكم كالمسافر فى الصحراء، يرى السراب فيظنه واحات غناء، فإذا ما وصل إليه لا يجده شيئًا، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ وليكن دائمًا أمام أعينكم، فمنه تعلمون الحقيقة، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها.

أيها الأعزاء:

«أكتب هذه السطور اليوم وذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأ فؤادى حزنًا وأسى على مصرنا العزيزة، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها، ولكنى أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطًا من النور اللامع، نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو.

«فسلام عليك أيها الوطن المفدى! سلام على النيل وواديه! سلام على الأهرام وبانيها! سلام على خدام مصر المخلصين! سلام على شهداء الحرية!!!.»

تريتيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ «محمد فريد»

تأثرت صحة الفقيد من استمراره فى الجهاد والكفاح، وزادت سنوات النفى ومتاعبه فى اعتلال صحته، فمرض بالاستسقاء فى مارس سنة ١٩١٨،

ولم يقعده المرض عن متابعة النضال، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه، ويسالم الاحتلال أو يهادنه، حتى يستطيع العودة إلى مصر، إذ كانت صحته تقتضي استشفاءه بمناخها، وإقامته تحت سمائها، وقد صارحوه بالخطر على حياته من بقائه فى جو أوروبا البارد، وأن صحته لا تحتمل شتاء سنة ١٩١٩، ولكنه رفض نصيحتهم، ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه، وعمل بكلمته المأثورة، التى قالها سنة ١٩١٠: «اننا نعرف كيف نصبر على المكاره ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا»، وظل يجاهد ويناضل، حتى وافاه الأجل المحتوم فى برلين، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩، مات رحمه الله غريبًا عن بلده، نائيًا عن الأهل والولد والخلان، بعيدًا عن مصر التى أحبها، وضحى بحياته وماله وروحه من أجلها.

وصل نعى الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر، ونشرت الصحف النبأ الأليم، فعم الحزن أرجاء البلاد، ونبه نعيه ضمير الشعب إلى تقدير الزعيم الراحل، بعد أن كاد ينسى فضله ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث، وأخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه فى الحركة الوطنية، ورثاه الشعراء والأدباء بقصائد ومقالات جاءت آية فى البلاغة، كما كانت فيض الإخلاص والشعور الصادق بتقدير الفقيد، وأقيمت عدة حفلات لتأبينه.

كلمتى فى رثائه

شق علىّ نعى الزعيم، وتملكنى حزن شديد، إذ فقدت فيه إمامى فى الوطنية، وشعرت بفداحة المصاب وعظم الخسارة التى حلت بالبلاد بوفاته، فى وقت هى أحوج ما تكون إلى إخلاصه، ووطنيته المنزهة عن الأهواء، البريئة من المطامع الشخصية، وكتبت أرثيه فى مقالة نشرت فى جريدة (مصر) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٩، قلت تحت عنوان (إلى الفقيد العظيم. والرئيس الراحل الكريم):

«اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزنًا على أبر أبنائها وأكبر خدامها، من بذل فى سبيلها حياته وصحته وماله، ووقف على خدمتها قلمه ولسانه، وبيانه وجنانه، مات فريد، فانطفأ سراج وهاج طالما قرأ المصريون على ضوئه الساطع آيات الإخلاص ودروس الشجاعة والثبات، انطفأت تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور المبادئ العالية، ذهبت تلك النفس الكبيرة التى كانت تبعث فى القلوب روح المثابرة والإقدام، روح الأمل والإيمان، روح التضحية الكبرى، روح التفانى فى خدمة الأوطان.

«فإليك أيها الراحل الكريم ترسل الأمة المصرية تحيات الوداع ممزوجة بالدموع والعبرات، وعليك تبكى الوطنية المصرية، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزنًا وألمًا!

«ألا فى ذمة الله من تلقيت عنه مبادئ الوطنية الأولى، من كنت أراه فى السراء والضراء، فى السفر والحضر، تحت سماء الوطن أو فى المنفى، رافعًا لواء الوطنية، حاملا فى يمينه مصباح الأمل، يسير به فى كل واد، وتحت كل سماء ينظر به إلى الدنيا، فتصغر فى عينه المصائب، وتتضاءل المتاعب، فى ذمة الله من كان يغالب الدهر ويحتمل الشدائد والمصائب وقلبه مملوء قوة ويقينًا، فى ذمة الله من جعل حياته كتابا مقدسا تقرأ فيه الأمة آيات الجهاد فى سبيل الوطن!

«أيها الفقيد العظيم! فى سبيل الوطن تعبت وشقيت، فى سبيله احتملت غضاضة السجون وآلامها، فى سبيله احتملت الشدائد، وفارقت الأهل والأبناء، والإخوان والأصدقاء، فى سبيله أخذت تجوب الأقطار وتنتقل فى بلاد الغربة، فاحتملت هناك ما احتملت، من تقلبات الأيام، ومتاعب الحياة، والحنين إلى الوطن العزيز، كل ذلك وأنت، أنت البطل العظيم الذى يرى كل شدة وكل تضحية فى سبيل الوطن واجبًا مقدسًا.

«مرت عليك ثمانية أعوام وأنت بعيد عن مصر بجسمك، ولكنك كنت قريبًا منها بقلبك، فما كان يخفق إلا لها، وما كان يهتف إلا باسمها، وما تعبت

وتعذبت إلا فى سبيل الدفاع عن حقوقها، وأخيرًا، لم تستطع قواك البدنية أن تلاحق نفسك العظيمة، فأضناك المرض، واعيا الداء الأطباء، ومع ذلك كنت وأنت فى شدة المرض وآلامه تنادى باسم مصر وتهتف لها، كنت تفكر وتكتب، وتعمل وتجاهد، إلى أن قضى الله أن تنتقل إلى الرفيق الإعلى، ففى ذمة الله أيها الفقيد العظيم! إن حياتك مثل أعلى للمجاهدين فى سبيل أوطانهم، ففى شخصك الكريم تتمثل المثابرة، والعقيدة الوطنية الراسخة، وفى تاريخك تتعلم الأمة فضيلة الإقدام، وتقرأ سطور الإخلاص وإنكار الذات.

«فاليوم تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم، تبكيك وأنت بعيد عنها، وتذكر وهى حزينة ذلك الصوت العالى الذى كان يرتفع من وراء البحار، مدافعا عن حقوقها، فيا أسفى على تلك الحياة الكبيرة التى انقضت قبل الأوان! وواهًا لتلك الشعلة الوطنية التى أطفأها الموت وهى تضىء الأرجاء، وترسل إلى أعماق القلوب أشعة الأمل، فتملؤها ثباتا وإقدامًا!

«إيه ياربوع (صارى يار) المطلة على البوسفور، أيتها الربوع التى قضى بها الفقيد الكبير شطرًا من حياته فى منفاه، وياربى سويسرا ومدائنها التى قضى بها معظم أيام جهاده، ويا أندية جنيف وبرن وباريس ولندن والآستانة وبرلين وستوكهلم! شاركى مصر فى حدادها، وأذكرى ذلك الراحل الكريم، فلكم سمعت صوته على أعواد المنابر مناديًا بمبادئ الحق والعدل، مدافعا عن مصر، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة.

«إن حياتك أيها الفقيد العظيم خالدة، ستبقى نبراسًا لأبناء مصر جميعًا

«فسلام عليك يوم جاهدت، ويوم تغربت، وسلام عليك يوم انتقلت إلى جوار ربك الكريم، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة فى سبيل حريتها، سلام عليك يوم يكلل جهادها بالفوز، وتخفق فوق ربوعها راية الاستقلال!»

«عبد الرحمن الرافعى»

وقد نقل رفات الفقيد إلى مصر فى يونيه سنة ١٩٢٠، وتحققت بذلك أمنية كانت تجول فى خاطر كثير من المصريين، ويرونها فرضًا عليهم، إذ لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها، بعيدًا عن أرض الوطن، بعد أن ضحى بحياته من أجلها، وجاهد بماله وروحه فى سبيلها، وقد شهدت الأمة عناية كبرى من الوفد المصرى ينقل رفات الاثنى عشر طالبًا مصريًا الذين توفوا فى حادثة اصطدام القطار على الحدود النمسوية فى مارس سنة ١٩٢٠، كما سيجىء بيانه، وبادر إلى نقل جثثهم إلى مصر على نفقته، ولكنه إلى جانب ذلك لم يفكر فى نقل رفات الزعيم الشهيد إلى مصر، حتى قيض الله رجلا من كبار النفوس قام وحده بهذا الواجب المقدس، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق، وقد يأخذك الدهش من أن يؤدى هذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء، وكيف لم يتسابق هؤلاء إلى القيام بهذا العمل وهم أجدر به من سواهم ولكن هكذا قدر أن يكون الحاج خليل عفيفى هو الذى يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة، فبرهن على أنه كبير فى نفسه كبير فى وطنيته، وقد تطوع إليها من تلقاء نفسه، غير متأثر بإيعاز أحد، أو ملبيًا دعوة أحد، بل لبى دعوة ضميره، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم بعيداً عن مصر، فسافر إلى ألمانيا، وتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات إلى مصر، جزاه الله خير الجزاء وأسكنه فسيح جناته.

وقد وصلت الباخرة المقلة لرفات الزعيم إلى الإسكندرية صبيحة يوم الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٢٠، وشيعت جنازته فى احتفال مهيب بالإسكندرية، والقاهرة، ودفن فى مثواه الأخير بجوار السيدة نفيسة[٧].

* * *

(٧) راجع فى تفصيل ما تقدم كتابنا (محمد فريد - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩) وفى بدء عهد ثورة ٢٣ يوليو نقل جثمان الفقيد إلى ضريح مصطفى كامل بميدان القلعة.

الفصل الحادى عشر

محاكمات الثورة

حفل عهد الثورة بمحاكمات عدة، حوكم فيها من نسب إليهم تأليف الجمعيات الثورية أو الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ورجال البوليس، أو مقاومة السلطة القائمة بأى شكل ما.

وإذ كانت البلاد تحت الأحكام العرفية البريطانية، فقد كانت المحاكمات كلها عكسرية، وتمت أمام محاكم عسكرية بريطانية، وقسمت السلطة العسكرية القطر إلى عدة مناطق، لكل منها محكمة عسكرية، وعينت فى كل منطقة ضابطا أو عدة ضباط سياسيين بريطانيين لجمع التحريات والأدلة ضد من رأت اتهامهم فى حوادث وزارة محمد سعيد باشا، فاتفقت مع السلطة البريطانية على وقف المحاكمات العسكرية، وإحالة من لم يحكم عليهم من المتهمين إلى المحاكم الجنائية المصرية، وكان معظم المحاكمات قد انتهى الفصل فيها، على أن هذا الوقف كان مؤقتا، كما سيجىء بيانه.

قضية ديرمواس

وأهم المحاكمات أمام المحاكم العسكرية البريطانية محاكمة المتهمين فى مقتل الثمانية الضباط والجنود الإنجليز فى القطار بديروط وديرمواس[1] يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩، وقد تقدم بيانها فى حوادث الثورة بمديرية أسيوط (ج ١ ص ٢٥٩)، وهى أشد وقائع الثورة عنفا، وقد بلغ عدد المتهمين فيها ٩١ شخصا، منهم عدد من الأعيان وذوى الأملاك، وأبنائهم وذويهم، وثلاثة من

(١) سميت قضية ديرمواس لأن معظم القتل حصل فى هذه البلدة.

ضباط البوليس، وعمدة، وشيخا بلدين، ومحام، ومدرس، وأربعة من الطلبة، وجمع من المزارعين والصناع، وهاك أسماءهم:

١ - اليوزباشى أبو المجد أفندى محمد الناظر نائب مأمور مركز ديروط ٢ - الملازم الأول عبده أفندى إبراهيم ملاحظ بوليس مركز ديروط ٣ - الأستاذ شفيق حنا المحامى بديروط ٤ - أحمد بك قرشى أحمد من أعيان صنبو مركز ديروط ٥ - عبد العليم فولى مزارع بديروط ٦ - عبد المجيد فولى مزارع بديروط ٧ - محمد مرسى شحاته مزارع بديروط ٨ - رزق مراد عبد الله من أهالى ديروط ٩ - محمد مرسى محجوب من أهالى ديروط ١٠ - عبد الحكيم عبد الباقى من أهالى ديروط ١١ - فرغلى محمد مبارك من أهالى ديروط ١٢ - عبد اللطيف على عبد الله معاون مستشفى ديروط ١٣ - تغيان سليمان حسان من أهالى المناشى ١٤ - حافظ سعد إبراهيم من أهالى ديروط ١٥ - عبد الراضى حمدان موسى من أهالى ديروط ١٦ - عبد الجابر حمدان موسى من أهالى ديروط ١٧ - عبد الباقى على حامد من أهالى ديروط ١٨ - محمد رجب من أهالى أسيوط ١٩ - عبد الله محروس فلاح بديروط ٢٠ - عبد الملك فرحات من أهالى ببلا ومركز ديروط ٢١ - راغب سويفى على من أهالى ديروط ٢٢ - أبو المجد محمد عبد الله من أهالى ديروط ٢٣ - عبد العظيم عوض الله حسن من أهالى ديروط ٢٤ - محمد إبراهيم عبد الله من أهالى ديروط ٢٥ - عبد المجيد محمد صالح حامد مزارع ببيلاو ٢٦ - قايد حسن سلامة من ذوى الأملاك ببنى حرام ٢٧ - محمد قايد حسن شيخ بلد بنى حرام ٢٨ - عبد الملك سليم إبراهيم شيال بديروط ٢٩ - عبد العال عمر مزارع بديروط ٣٠ - راغب عبد العال هلال من أهالى ديروط ٣١ - سعيد محمد سعيد خباز بديروط ٣٢ - مصطفى مسعود حسنين مزراع بديروط ٣٣ - أحمد مفتاح أحمد من أهالى ديروط ٣٤ - محمود مفتاح أحمد من أهالى ديروط ٣٥ - عبد الدايم عبد الرحيم من أهالى ديروط ٣٦ - محمد هلالى إسماعيل من أهالى ديروط ٣٧ - عبد الناصر منصور دلال مساحة بنى

حرام ٣٨ - محمد على مكادى صانع بجرف سرحان ٣٩ - عبد العليم خليفة من أهالى ديروط ٤٠ - خليل أبو زيد على (نجل أبو زيد بك على) خريج كلية الزراعة بجامعة لندن من ديرمواس، ولم يكن مضى على حضوره من إنجلترا غير أيام معدودة ٤١ - محمد أبو زيد على من أعيان ديرمواس (شقيق السابق) ٤٢ - عبد الملك أبو زيد على من أعيان ديرمواس ٤٣ - عبد الرحمن حسن محمود من أعيان ديرمواس ٤٤ - محم حسن محمود من أعيان ديرمواس ٤٥ - عبد الباقى موسى طالب بديرمواس ٤٦ - محمد على محمود من أعيان ديرمواس ٤٧ - مصطفى أفندى حلمى ملاحظ بوليس ديرمواس ٤٨ - عمر أبو زيد فايد من أعيان ديرمواس ٤٩ - عبد العزيز عثمان شرابى من أهالى ديرمواس ٥٠ - أحمد إبراهيم موسى الصعيدى تاجر بأبوتيج ٥١ - عباس عبد العال البحيرى خفير رى بديرمواس ٥٢ - عباس عبد العال الفلاح ٥٣ - فريد عياد طالب ٥٤ - نجيب جرجس طالب ٥٥ - عبد المنعم سليم طالب ٥٦ - عبد الوهاب محمد قايد من ديرمواس ٥٧ - أحمد عثمان من ديراموس ٥٨ - أحمد محمد إبراهيم مزراع بديرمواس ٥٩ - عبد الجابر أبو العلا بديرمواس ٦٠ - الشيخ زرد محمد ناظر مدرسة ديرمواس الأولية ٦١ - إسماعيل الدباح من أهالى ديرمواس ٦٢ - عبد الرحمن مصطفى عمدة ديرمواس ٦٤ - عبد العزيز عنتر محمدين شيخ ديرمواس ٦٥ - عبد الرشيد أبو زيد نجل عمدة الحسابية ٦٦ - عبد المنعم عبد الجليل خفير بدير مواس ٦٧ - كامل حنا عبد السيد من ذوى الأملاك بديرمواس ٦٨ - هلالى على منصور من أهالى ديرمواس ٦٩ - زهران دكرورى من أهالى ديرمواس ٧٠ - عبد العزيز عبد السلام مزراع بديرمواس ٧١ - بدر عبد الصمد مدفعى سابق بديرمواس ٧٢ - قاسم محمد قايد ٧٣ - حسان مشرقى من أهالى ديروط ٧٤ - أبو القمصان من أهالى ديروط ٧٥ - ثابت السيد الطباخ من أهالى ديروط ٧٦ - محمود أبو العلا مزارع ٧٧ - سيف أحمد عبد الله الغرابى ٧٨ - محمد جاد بديرمواس ٧٩ - هلالى جنيدى مزارع بديرمواس ٨٠ - عبد السلام أبو العلا من بنى عمران

٨١ - عبد العال أبو زيد أحمد خفير ببنى عمران ٨٢ - محمد حسين من منفلوط ٨٣ - محمد إبراهيم عبيد من منفلوط ٨٤ - محمد أحمد نصار (توفى قبل المحاكمة) ٨٥ - عطية إبراهيم توفى قبل المحاكمة ٨٦ - منا بدوى إبراهيم وكيل شيخ خفر ديرمواس ٨٧ - محمد إبراهيم خفير ديرمواس ٨٨ - عبد النعيم عبد السميع خفير ديرمواس ٨٩ - عبد الحفيظ محمود من أهالى ديرمواس ٩٠ - أحمد خليل إبراهيم شيخ خفر سابق بدير مواس ٩١ - محفوظ جاد.

وكانت تهمتهم التى قدموا بها إلى المحكمة أنهم فى يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ بديروط وديرمواس قتلوا أو ساعدوا على قتل بعض الضباط والجنود البريطانيين بالقطار، وأنهم تجمهروا مسلحين بالنبابيت والعصى والطوب وأسلحة أخرى بقصد مهاجمة البريطانيين الذين قد يوجدون فى القطار عند وصوله إلى ديروط وديرمواس.

وبدأ نظر هذه القضية أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا التى انعقدت بأسيوط ابتداء من يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩، وكانت مؤلفة من سبعة أعضاء من ضباط الجيش البريطانى، برآسة اللفتننت كولونل دونس Downes، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والإنجليز، وسمعت المحكمة شهادة ٥١ شاهد إثبات، ونحو ١٥٥ شاهد نفى، وانتهت المحاكمة يوم ١٩ يونيه.

الحكم

وقضت المحكمة بالإعدام على واحد وخمسين شخصًا، وعفا القائد العام عن واحد منهم، وعدل عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة بالنسبة لعشرة، وبعد وساطة رئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) عدلها أيضًا بالنسبة لستة آخرين، ونفذ حكم الإعدام فى الباقين، وعددهم ٣٤ أربعة وثلاثون، بالتفصيل الآتى:

المحكوم عليهم بالإعدام، عددهم ٥١، وهم

١ - عبد العليم فولى ٢ - عبد المجيد فولى ٣ - محمد مرسى شحاته ٤ - رزق مراد عبد الله (سنه ٧٠ سنة وأوصت المحكمة بالعفو عنه وعدل للحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٥ - محمد مرسى محجوب ٦ - عبد الحكيم عبد الباقى ٧ - فرغلى محمد مبارك ٨ - عبد اللطيف على عبد الله ٩ - تغيان سليمان حسان ١٠ - حافظ سعد إبراهيم (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ١١ - عبد الراضى حمدان موسى (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ١٢ - عبد الجابر حمدان موسى ١٣ - عبد الباقى على حامد ١٤ - عبد الله محروس ١٥ - عبد الملك فرحات ١٦ - راغب سويفى على ١٧ - أبو المجد محمد عبد الله ١٨ - عبد العظيم عوض الله حسن (عدل إلى الاشغال الشاقة المؤبدة) ١٩ - عبد الملك سليم إبراهيم ٢٠ - راغب عبد العال هلال ٢١ - أحمد مفتاح أحمد (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٢ - محمود مفتاح أحمد (سنه ١٨ سنة، وأوصت المحكمة بالعفو عنه، ومع ذلك عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٢٣ - عبد الدايم عبد الرحيم ٢٤ - محمد هلالى إسماعيل (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٥ - محمد على مكادى ٢٦ - خليل أبو زيد على (خريج جامعة لندن) ٢٧ - محمد أبو زيد على (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٨ - عبد الملك أبو زيد على (ألغى القائد العام الحكم بالنسبة له وعفا عنه) ٢٩ - عبد الرحمن حسن محمود ٣٠ - محمد حسن محمود (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣١ - محمد على محمود (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٢ - عمر أبو زيد قايد (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٣ - عبد العزيز عثمان شرابى ٣٤ - أحمد إبراهيم موسى الصعيدى ٣٥ - عباس عبد العال البحيرى ٣٦ - عباس عبد العال الفلاح ٣٧ - عبد الوهاب محمد فايد (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٨ - أحمد عثمان ٣٩ - أحمد محمد إبراهيم ٤٠ عبد الجابر أبو العلا ٤١ - إسماعيل الدباح ٤٢ - على

جنيدى محمد (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٣ – عبد المنعم عبد الجليل (عدل إلى الأشغال الشاقة ٥ سنوات) ٤٤ – قاسم محمد قايد ٤٥ – حسان مشرقى (طلبت المحكمة العفو عنه لصغر سنه وعدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٦ – محمد أبو العلا ٤٧ – سيف أحمد عبد الله الغرابى ٤٨ – محمد جاد (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٤٩ – هلالى جنيدى ٥٠ – عبد السلام أبو العلا ٥١ – محمد إبراهيم عبيد.

أحكام أخرى فى القضية

وحكم على أبو المجد أفندى محمد الناظر نائب المأمور ومصطفى أفندى ملاحظ بوليس دير مواس بالحبس سنتين، وبجلد عبد العال عمر عشر جلدات، وعلى عبد العزيز عنتر محمدين، وعبد الرشيد أبو زيد بغرامة ٤٥ جنيه أو الحبس ستة شهور، وبراءة الباقين.

قضية مأمور بندر أسيوط

وحوكم البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط أمام المحكمة العسكرية بأسيوط لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين وتسليحه الثوار ببنادق البوليس والخفر يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩، أى يوم الهجوم الذى وقع ضد الحامية البريطانية، وقد دفع التهمة عن نفسه بأن جموع المتظاهرين هاجموا البندر فى هذا اليوم، وطلبوا منه تسليمهم أسلحة البوليس والخفراء فاتصل تليفونيا بالمدير (محمد علام باشا) فنصح له بعدم مقاومتهم فتركهم يقتحمون البندر واستولوا على الأسلحة، واستشهد على هذه الواقعة بالمدير، ولكن جاءت شهادة المدير على غير ما أكده المأمور، وما دلت عليه القرائن، وأضيف إلى شهادتها شهادة بعض المرتزقة الذين تصيدتهم السلطة العسكرية، فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام، وكان من خيار الموظفين استقامة وأخلاقا، وقامت وفود عدة من أسيوط إلى القاهرة لتخفيف

الحكم عنه، ولكن ذهبت مساعيهم عبثا، وصدق القائد العام على حكم الاعدام، ونفذ فيه رميا بالرصاص يوم الثلاثاء ١٠ يونيه سنة ١٩١٩.

قضية الواسطى

حوكم المتهمون بقتل المستر أرثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية فى القطار عند وصوله إلى الواسطى يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ (انظر ج ١ ص ٢٥٤) أمام محكمة عسكرية عقدت بالواسطى فى شهر يونيه، وكانت هذه القضية من أهم القضايا، ووقائعها تشبه بعض الشبه وقائع دير مواس، وقدم فيها للمحاكمة أحد عشر شخصا، اتهم منهم ثمانية بارتكاب القتل، وهم: أمين عبد القادر. عبد السيد شحاته. محمد شحاته. محمد ابراهيم خالد. بدوى الديب. عبد الجواد جابر. عبد الله أبو زيد. عبد المحسن خالد. واتهم ثلاثة آخرون بمساعدة القاتلين، ومشاركتهم فى الجريمة، وهم: أمين بك الريدى. السيد خالد. جابر إبراهيم.

وقد حكم فى هذه القضية – بعد تعديل القائد العام – بالاعدام على كل من: عبد السيد شحاته. أمين عبد القادر. عبد الله أبو زيد. ونفذ فيهم الحكم، وبالاشغال الشاقة المؤبدة على أمين بك الريدى، وبها لمدة خمس عشرة سنة على بدوى الديب، وبراءة الباقين.

قضية «شلش»

هى قضية الهجوم على إحدى البواخر النيلية التى كانت تقل النجدات البريطانية إلى أسيوط. وقد وقع هذا الهجوم تجاه بلدة «شلش» بمركز ديروط كما تقدم بيانه فى الفصل السادس (ج ١ ص ٢٦٠)، وكان من المتهمين فيها: زين قرشى، وأحمد قرشى. والأستاذ شفيق حنا. والبكباشى عبد السلام فهمى، وقد حكم فيها بالاشغال الشاقة عشر سنوات على زين قرشى، وبراءة الباقين.

قضية «صنبو»

هى قضية الهجوم الثالث على البواخر النيلية الذى تقدم بيانه (ج١ ص ٢٦٠) وقد كان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة «صنبو» بمركز ديروط، ولذلك عرفت بقضية «صنبو»، وقد حكم فيها بالسجن أربع سنوات على الملازم الأول محمد حسين أحمد السبع.

قضية ملوى

حوكم فيها كل من: أحمد لطفى محام بملوى. (الدكتور) محمد أبو زيد تونى طالب ثانوى. محمد حشمت طالب ثانوى. عبد الهادى عبد الرحمن سالم طالب ثانوى. حسين حافظ سالم طالب ثانوى. أحمد محمود السلامونى طالب. أحمد الفخرانى تاجر بملوى. جبالى عزام من أهالى ملوى. محمد على صاحب مطعم بملوى. درويش مصطفى من أهالى ملوى. محمد سعد الوردانى من أهالى ملوى. إسماعيل الوردانى تاجر بملوى. عباس أحمد تاجر بملوى، وقد اتهموا بتأليف جمعية سرية للتحريض على قطع السكك الحديدية وتخريب الأملاك الحكومية، والتحريض على المظاهرات وعلى قتل بعض الإنجليز، ونظرت قضيتهم أمام المحكمة العليا العسكرية بأسيوط، وقضى فيها بالإعدام على كل من: درويش مصطفى، محمد سعد الوردانى. إسماعيل الوردانى. ونفذ فيهم الحكم، وبالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات على كل من: محمد على. عباس أحمد. وبراءة الباقين.

قضية المنيا

ونظرت محكمة عسكرية أخرى فى المنيا قضية كل من: الدكتور محمود عبد الرزاق بك وتوفيق بك إسماعيل. والأستاذ رياض الجمل المحامى.

والشيخ أحمد حتاته المحامى الشرعى. وحسن على طراف. ومحمد رحمى. وهم من أعضاء اللجنة الوطنية التى تألفت بالمنيا فى إبان الثورة للمحافظة على الأمن والنظام، وكانت تهمتهم أنهم اغتصبوا سلطة الحكومة، وتفرع عن هذه التهمة الأساسية عدة تهم أخرى، واستمرت المحاكمة عدة أيام، وحكم فيها (بعد تعديل الحكم) بالسجن ١٥ سنة على الشيخ أحمد حتاته و١٠ سنوات على الأستاذ رياض الجمل وثلاث سنوات على الدكتور محمود عبد الرازق بك، وسنتين على توفيق بك إسماعيل مع تغريمه ألف جنيه. وسنة على حسن على طراف مع تغريمه ٥٠٠ جنيه. وستة أشهر على محمد رحمى مع تغريمه ٥٠٠ جنيه.

وانتحر محمد بك حمدى وكيل المديرية فى سجنه، إذ يئس من أن يأخذ العدل مجراه، فآثر الموت على محاكمة مزيفة.

قضية فاقوس

وحوكم جماعة من أعيان فاقوس إذ نسب إليهم التحريض والاشتراك فى الاضطرابات التى وقعت فى فاقوس من ١٥ مارس إلى ٢١ منه، وأدت إلى تدمير الخط الحديدى والكوبرى المقام على ترعة البحر ومهاجمة المركز والاستيلاء على ما فيه من السلاح، والتجمهر، واتهم فيها كل من: سليمان بك مصطفى خليل. محمد على المستى. عبد العزيز عبدون. السيد الاسكندرانى. محمد غنيم عبدون. حسن عبدون. على بك مصطفى خليل. عيداروس زيد جمعه، وحكم بالاعدام على الأول واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى الثالث بالاعدام واستبدل بالاشغال الشاقة ١٥ سنة. وحكم (بعد تعديل الحكم) على الثانى والرابع بالسجن ثلاث سنوات. وعلى الخامس بالسجن خمس سنوات، وبراءة الباقين.

قضية رشيد

تقدم الكلام فى الفصل السادس (ج١ ص٢٤٢) عن الحـوادث التى وقعت فى رشيد يوم ١٧ مارس سنة ١٩١٩ واعتقال تسعين شخصًا من أهلها ممن اتهموا فى هذه الحوادث بإحراق المركز وتخريب السكة الحديدية والاعتداء على المأمور والتجمهر، وقد أحيل ستون منهم إلى محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بالإسكندرية فى شهر أبريل. وانتهت المحاكمة بالحكم على أربعة وأربعين منهم بالأشغال الشاقة أو الحبس لمدة تتراوح بين خمس سنوات وسنة أو أقل، وهاك أسماء المحكوم عليهم وبيان الأحكام الصادرة عليهم:

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن تهمة تخريب السكة الحديدية: عبد العزيز محمد سمك طالب والآن تاجر برشيد[1]. محمود الطويل. أحمد خليل كرات. محمد ماضى. أبو النصر طبيخة. سعد محمد عبد العال الأشقر. أحمد البزم. محمد محمد كمونة. عبده المنفلوطى. محمد الخضرجى.

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات: مصطفى الإبيارى. أحمد زيدان المباريدى. محمد زردق. بسيونى عطا. أحمد الزهار. محمد عزمى الصياد (طالب). على على الرزى. حسين الكسبرى. على على أبو سليم. على على دياب. محمد محمد البحيرى. فرج فرج أبو دياب. عبد الفتاح ترك.

المحكوم عليهم بالحبس سنة: عبد الحميد سمك تاجر. عبده القزق تاجر. السيد منسى تاجر. حسن على الفشن.

المحكوم عليهم بالحبس لأقل من سنة: محمد محمد سمك تاجر وعضو المجلس المحلى. مرسى نجيب القزق تاجر. عبد الحكيم الجارم تاجر وموظف الآن[2] ببنك مصر. عبد المحسن شهاب تاجر. أحمد حراز تاجر. عبد الحليم

(١، ٢) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب.

جبرى تاجر. رائف كمال فضلى. سيد أحمد أحمد بريش. محمود إبراهيم عجلان. إبراهيم الدنف. على الأنكة. محمد على الفشن. عبده السيد. جمعه يوسف مراد. محمد العيونى. على فايد. حسن البربرى.

قضية قليوب

حوكم المتهمون بحوادث تخريب محطة قليوب وخلع قضبان السكك الحديدية بها يوم ١٥ مارس، وقد تمت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية عقدت جلساتها بالقاهرة يوم ٣ أبريل والأيام التالية، وانتهت المحاكمة يوم ١٠ أبريل ببراءة عبد الفتاح أحمد عبد الرحمن. وعبد الحميد إسماعيل أبو زهرة. وبمعاقبة كل من:

١ - إبراهيم الأقطش بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات ٢ - عبد الرحمن إبراهيم عبد الدايم ٣ - سعيد أبو العز ٤ - عبد الباقى على عبد الباقى ٥ - إمام على الشرشبى ٦ - محمد حسنين يونس ٧ - حمزة أحمد هلال بالأشغال الشاقة خمس سنوات ٨ - متولى السيد أبو حور ٩ - يحيى مصطفى عبد التواب بالأشغال الشاقة ١٢ سنة.

وقد خفف القائد العام لقسم القاهرة العقوبة المحكوم بها على كل من عبد الرحمن إبراهيم عبد الدايم وسعيد أبو العز. وعبد الباقى على عبد الباقى. ومحمد حسنين يونس. وحمزة أحمد هلال. فجعلها السجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات.

وحوكم يحيى مصطفى عبد التواب بتهمة قتله جنديًا بريطانيا بقليوب يوم ١٥ مارس، فحكم عليه بالإعدام شنقًا، ونفذ فيه الحكم يوم ١٩ مايو.

قضايا أخرى

نذكر فيما يلى خلاصة الأحكام الصادرة فى قضايا أخرى من قضايا الثورة.

فى القاهرة

حكم بالأشغال الشاقة خمس سنوات على محمد رفعت الميزانى بتهمة أنه ألقى خطبًا مهيجة يوم ١٢ أبريل وقد عدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة لمدة سنة.

وحكم على عثمان منصور بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة أنه خلع عجلات الترام فى مصر الجديدة (هليوبوليس) يوم ١٦ مارس، وعدله القائد العام إلى الحبس لمدة سنتين.

وحكم بالأشغال على محمد أمين رأفت بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه حصل مالا لجمعية (اليد السوداء) فى السكك الحديدية يوم ٣٠ مارس. وعلى أحمد مصطفى حنفى بالأشغال الشاقة خمس سنوات بنفس التهمة. وعدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات.

وحكم على روفائيل سليمان بالسجن سنة بتهمة أنه اشترى أسلحة فى نفيشة.

وحكم على على معوض بالسجن ١٥ سنة بتهمة أنه قاد جماعة من الإرهابيين وتهدد الأوروبيين بالقتل وعدل الحكم إلى ثمانى سنوات.

وحكم على محمد حسن الجزاوى بالسجن أربعة أشهر بتهمة أنه أتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الثورة.

وحكم على محمد فؤاد عفت بالسجن ثمانية أشهر بتهمة أنه أتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الاضراب.

وحكم على يوسف عبد الغفار بالأشغال الشاقة عشر سنوات بتهمة أنه حرض على الثورة وحرض موظفى الحكومة على الإضراب. وعدل الحكم إلى سبع سنوات.

وحكم على إبراهيم محمد العطار بالأشغال الشاقة ٢٠ سنة، ثم خفض إلى ١٥ بتهمة أنه ضرب موظفًا بالسكة الحديدية، وضرب صف ضابط بريطانى.

وحكم على على حسن سليمان بالأشغال الشاقة سنتين بتهمة أنه حاول شراء أسلحة نارية فى معسكر الأهرام.

وحكم على محمد على، وعلى غنيم، وحسين محمد بالأشغال الشاقة سنتين، ثم خفض الحكم إلى سنة لمحاولتهما شراء أسلحة نارية بالحوامدية.

وحكم على عبد الحميد حسن بالأشغال الشاقة ١٥ سنة وخفض إلى عشر لطلبه مالا لجمعية «اليد السوداء» وضبط سلاح معه.

وحكم علَى محمد صدقى أحد موظفى السكة الحديد بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه أتلف عمدًا صهريجًا بقصد تعطيل المواصلات فى بولاق يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩.

وحوكم إبراهيم الياهو أحد رجال البوليس السرى، بتهمة أنه قتل غلامًا وشرع فى قتل رجل يوم ١٤ مايو سنة ١٩١٩، بأن أطلق عليهما الرصاص من مسدسه فى حى اليهود على أثر حفر خندق فى الشارع، وكان المتهم يعمل كمرشد لدورية من الجنود البريطانيين، ثم أطلق سراحه بعد محاكمة طويلة، بحجة أنه لم يثبت عليه أنه سبب وفاة المجنى عليه، وأنه كان يدافع عن نفسه.

وعدا ما تقدم، نظرت المحاكم الجزئية العسكرية عددًا كبيرًا من القضايا حكم فيها بالحبس مددًا لم تزد على سنتين.

فى الإسكندرية

حكم على أحمد محمد عمر بالأشغال الشاقة ١٢ سنة بتهمة أنه أمر بصنع أربعة آلاف كرة من الحديد لمهاجمة الجنود، وأنه فتح فى هذه الكرات ثقوبًا لتركب فى عصى، وأنه ينتمى إلى جمعية عرفت باسم «جمعية العمال» واتهم

رئيس الجمعية ووكيلها وسكرتيرها بإخفاء هذه المؤامرة وحكم على كل منهم بالحبس سنتين ونصف سنة.

فى الغربية

حكم على مصطفى شيداوى من كفر الشيخ بالإعدام بتهمة أنه أطلق الرصاص على شخص أدى شهادة أمام المحكمة العسكرية، وقد شفى المصاب من جراحه.

وحكم على إبراهيم شلبى بالإعدام فى حوادث سمنود التى وقعت يوم ١٨ مارس، وقتل فيها الملازم الأول إبراهيم محمد عمار ملاحظ بوليس سمنود (ج١ ص ٢٤٤) وقد اتهم المذكور بقتله، ونفذ فيه الحكم.

وحكم على أحمد يوسف عاشور بالإعدام بتهمة أنه أطلق النار على الجنود البريطانيين فى كفر الشيخ وقد عدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

وحوكم رؤساء مظاهرات كفر الشيخ التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ أمام محكمة عسكرية بريطانية عقدت بطنطا وحكمت عليهم بالحبس ستة أشهر.

فى أسيوط والمنيا وبنى سويف

حكم على مصطفى فرويز بالحبس ثمانى سنوات والجلد ٤٠ جلدة وعدل القائد العام الحبس إلى ثلاث سنوات بتهمة أنه اشترك يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩ بأسيوط فى مظاهرة تقلد فيها المتظاهرون السلاح وهدد مفتش الداخلية بالقتل.

وحوكم الأستاذ محمود بسيونى (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد) بتهمة التحريض على الثورة وحكم ببراءته.

وحوكم عبد العزيز أفندى النحاس معاون البوليس بتهمة توزيع أوراق ثورية بأسيوط يوم ٢١ أبريل وحكم ببراءته.

وحكم على الأستاذ محمد نجيب سرى بالحبس خمس عشرة سنة بتهمة التحريض على قلب نظام الحكومة.

وحكم علَى أحمد أفندى محمد أنيس ناظر مدرسة أبو قرقاص بالأشغال الشاقة المؤبدة بتهمة أنه حرض جماعة من الثوار على قتل الإنجليز من يوم ١٦ مارس إلى ١٩ منه، ويدخل فى هذه المدة اليوم الذى وقعت فيه حادثة ديروط ودير مواس.

وحكم على الباشجاويش محمد عبد العظيم بالحبس ثمانى سنوات، والصول سيد حجاج بالحبس أربع سنوات، بتهمة أن أولها أخل بالواجبات العسكرية، والثانى حرض الجمهور على الشغب فى أسيوط، وعدل القائد العام الحكم إلى خمس سنوات للأول، وسنتين للثانى بسبب أن مسلكهما كان بناء على أوامر مأمور البندر الذى حكم عليه بالإعدام.

وحكم على إبراهيم أفندى شاكر ملاحظ بوليس نقطة (مطاى) بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة. وعلى سيد أفندى إبراهيم معاون الإدارة بها بالأشغال الشاقة مدة اثنتى عشرة سنة، بتهمة أنهما حرضا الأهلين على الاعتداء على الجنود البريطانيين وتدمير السكة الحديدية فى منشأة مطاى من يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ إلى ٢٠ منه.

وحكم على أحمد هندى ونور الدين وحافظ سعودى من أهالى مطاى، الأول والثانى بالسجن خمس سنوات، والثالث بالسجن ثلاث سنوات، بتهمة تخريب محطة مطاى.

وحكم على عبد العليم إبراهيم عمدة المنصورة (المنيا) بالحبس خمس سنوات وغرامة مائة جنيه بتهمة أنه حرض أهل بلدته على التظاهر بين ١٩ و٢٠ مارس، وجاء بهم فعلا إلى المنيا لهذا الغرض، وحكم على كثيرين بالحبس

مدداً تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات لاتهامهم بأعمال الشغب.

وحكم على محمد محمد عبد الوهاب بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات بتهمة أنه فى يوم ٢٥ أبريل حرض مستخدمى السكة الحديدية على الإضراب وإقلاق الأمن العام، وأنه مرسل خصيصاً لهذا الغرض من القاهرة.

وحكم على جاد دياب بالأشغال الشاقة المؤبدة وعدلها القائد العام إلى ١٥ سنة بتهمة أنه ألقى خطباً مهيجة، وأذاع منشورات لجمعية «اليد السوداء» وحض على مهاجمة الجنود البريطانيين فى أبو قرقاص، وعلى حسين خليفة بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة اشتراكه فى الشغب بالمنيا يوم ٢٦ مارس، وعدل القائد العام الحكم إلى الحبس سنتين.

وفى بنى سويف حكم علَى محمد أحمد بهاء بالإعدام لأنه حاول تحطيم قطار عسكرى بجوار الواسطى.

وحكم على شخصين بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات، وعلى أربعة آخرين بالحبس خمس سنوات بتهمة إلقائهم خطباً تنطوى على التحريض على الثورة، وذلك بين ١٨ مارس و٢٥ منه، وعدل القائد العام الحكم إلى سنتين.

وحكم على على بيومى وابنه توفيق بالأشغال الشاقة عشر سنوات للأول، وسبع سنوات للثانى بتهمة اعتدائهما بضرب أحد الجنود، وعدل القائد العام الحكم إلى خمس سنوات للأول وسنتين للثانى.

وعلى محمد مرزوق، وسيد على عيسى، بالأشغال الشاقة عشر سنوات وعشرين جلدة لإطلاقهما النار على الجنود.

فى كوم امبو

وحكم علَى حامد حسين بالحبس اثنتى عشرة سنة عدلها القائد العام إلى

خمس بتهمة أنه حرض الجمهور على الثورة، وهدد ضابطًا بريطانيًّا، وحاول إغراء «مراسلته» السودانى على ترك خدمته.

قضية عبد الرحمن فهمى بك ومن معه

قلنا إنه لما تألفت وزارة محمد سعيد باشا اتفقت مع السلطة البريطانية فى يوليه سنة ١٩١٩ على وقف المحاكمات العسكرية، وإحالة من لم يحكم عليهم بعد من المتهمين إلى المحاكم الجنائية الوطنية، ولقد كان هذا الوقف مؤقتًا، إذ أن المحكمة العسكرية عادت إلى العمل بعد انقضاء عام على هذا الاتفاق، وذلك فى قضية المؤامرة الكبرى التى اتهم فيها عبد الرحمن فهمى بك وآخرون، وحوكموا فى شهر يوليو – أكتوبر سنة ١٩٢٠، وكانت هذه القضية من أكبر المحاكمات فى عهد الثورة.

وقد يتساءل الإنسان عن السبب الذى من أجله عادت السلطات البريطانية إلى المحاكمات العسكرية بعد أن اتفقت مع الحكومة على وقفها، ومضى عام على هذا الاتفاق.

وأغلب الظن أنها لم تطمئن إلى المحاكم المصرية، فى أن تأخذ عناصر الثورة بالشدة والقسوة التى تبتغيها، فرجعت إلى «محاكمها العسكرية»، وهذا ولا شك مما يشرف قضاءنا المصرى.

ولقد أرادت من اتهام عبد الرحمن فهمى بك ومن معه أن تحيط بالعناصر التى تراها أكثر نشاطًا فى الحركة الثورية، فتقضى عليها عن طريق المحاكمة، وأرادت من ناحية أخرى أن تؤثر فى سير المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر[٢]، وفى نفسية الأمة عامة بإزاء هذه المفاوضات وبإزاء مشروع المعاهدة بين مصر وإنجلترا (مشروع ملنر)، فليس يخفى أن الدعوة إلى هذه المفاوضات بدأت فى شهر مايو سنة ١٩٢٠، وسافر الوفد إلى لندن للمفاوضة

---

(٢) سيرد الكلام عن هذه المفاوضات فى الفصل الثالث عشر.

مع لجنة ملنر فى يونيه، وانتهت المفاوضة بعرض مشروع ملنر على الوفد فى أغسطس من هذه السنة، ورأى الوفد أن يستشير الأمة فى هذا المشروع، فحدثت الاستشارة فى شهر سبتمبر، ومن غريب الملابسات أن تحقيق السلطة العسكرية فى قضية عبد الرحمن فهمى بك بدأ أيضًا فى مايو سنة ١٩٢٠، وأحيل المتهمون إلى المحكمة العسكرية التى انعقدت فى يوليه، واستمرت المحاكمة نحو ثلاثة أشهر حتى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠، وكانت المحاكمة على أشدها فى الوقت الذى عرض فيه مشروع ملنر على الوفد ثم على الأمة، وهذا ولا شك لم يكن من قبيل المصادفات، بل هى ملابسات وتدابير، تدل على أن الغرض السياسى من هذه المحاكمة هو التأثير فى سير المفاوضات لحمل جمهرة الرأى العام على التساهل فى أمر مشروع ملنر وقبوله، تخلصًا من وطأة الأحكام العرفية والمحاكمات العسكرية التى كانت تهدد كل مشتغل بالحركة الوطنية، وقد كانت هذه المحاكمة، وما أحاطها من ظروف الرهبة، والقلق على مصير المتهمين، من العوامل التى مالت بالكثيرين إلى قبول المشروع فى مجموعه، لأن مثل هذه المحاكمة، فضلا عن وجود الاحتلال البريطانى، وقيام الأحكام العرفية فى البلاد - كل ذلك كان من وسائل الإكراه التى وقعت على البلاد، حين عرض المشروع عليها.

أما موضوع هذه القضية، فهو أن السلطة العسكرية اتهمت فى مايو سنة ١٩٢٠ عبد الرحمن فهمى بك وسبعة وعشرين معه بأنهم أعضاء فى جماعة سميت «جمعية الانتقام»، كان الغرض منها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل، وقام الاتهام على شهادة شخص يدعى عبد الظاهر السمالوطى، قيل إنه كان ضمن أعضاء الجمعية وخانهم وأفشى سرهم، والواقع أنه جاسوس مأجور، وبلغ عدد المتهمين فى هذه القضية ثمانية وعشرين وهم: عبد الرحمن فهمى بك. على هنداوى طالب بالأزهر. محمد لطفى المسلمى طالب حقوق. حسنى الشنتناوى طالب ثانوى. توفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط. محمد حلمى الجيار طالب طب. منير

جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط. حامد المليجي صحفي. إبراهيم عبد الهادى طالب حقوق. محمود عبد السلام مدرس. كامل أحمد ثابت خريج الحقوق. كامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق. عبد الحليم عابدين طالب حقوق. محمد إبراهيم سليمان طالب بمعهد الإسكندرية. محمد عبد الرحمن الجديلى خريج القضاء الشرعي. محمد سامى سكرتير الأمير محمد دواد. ياقوت عبد النبى طالب ثانوى. عبد العزيز حسن هندى طالب ثانوى. محمد يوسف. قرياقص ميخائيل صحفى. صالح حسن شلبى. محمد الميرغنى النجار. حافظ محمود عواد مزارع. محمد حسن البشبيشى المحامى. محمد المصيلحى طالب بالجامع الأحمدى. عاذر غبريال. ناشد غبريال. أنيس سليمان عامل بالسكك الحديدية بالسويس.

وقد حوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا مؤلفة من خمسة ضباط برئاسة البريجادير جنرال لوصون، وكان القاضى المستشار المستر ثورب من قضاة المحاكم الوطنية، وتولى رفع الدعوى العمومية المستر مكسويل، ودافع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والإنجليز.

عقدت المحكمة جلساتها بقاعة الجلسات الكبرى بمحكمة الاستئناف الوطنية، وبدأت فى نظر القضية يوم الثلاثاء ٢٠ يوليه سنة ١٩٢٠، واختصت بأعظم قسط من اهتمام الرأى العام، وفاضت الصحف بتفاصيل المحاكمة، وكانت حديث الناس فى المحافل والمجالس والمقاهى والأندية، وظلت المحكمة العسكرية تنظر القضية وتعقد جلساتها نحو ثلاثة أشهر حتى يوم ٦ أكتوبر، حيث أعلنت انتهاء المحاكمة وبراءة منير جرجس عبد الشهيد وأنيس سليمان وقرياقص ميخائيل ومحمد الميرغنى، وإدانه الباقين، وعرض الحكم على القائد العام للتصديق عليه ولم تعلن الأحكام إلا فى فبراير سنة ١٩٢١، وهى كما يأتى:

(عبد الرحمن فهمى بك) حكم عليه بالإعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة – (حامد المليجى) حكم عليه بالاعدام وعدل إلى السجن مع

الشغل ١٥ سنة – (محمود عبد السلام) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة – (محمد يوسف) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة – (محمد حسن البشبيشى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة – (محمد لطفى المسلمى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة – (على هنداوى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة.

(حسنى الشنتناوى) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن ١٢ سنة – (توفيق صليب) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن ١٢ سنة – (إبراهيم عبد الهادى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة، وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ٢٥٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٢ سنة – (كامل جرجس عبد الشهيد) حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ثلاث سنوات – (عبد الحليم عابدين)، حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٠ سنوات – (محمد إبراهيم سليمان)، حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ وعدل إلى السجن خمس سنوات – (محمد عبد الرحمن الجديلى)، حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٠ سنوات – (محمد سامى)، حكم عليه بالسجن سبع سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وجلده ٣٠ جلدة وعدل الحكم إلى السجن خمس سنوات – (ياقوت عبد النبى)، حكم عليه بالسجن عشرين سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن اثنتى عشرة سنة – (عبد العزيز حسن هندى)، حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن عشر سنوات – (صالح حسن شلبى)، حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل إلى سنتين – (حافظ محمد عواد)، حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل إلى سنتين – (عاذر غبريال)، حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى

السجن خمسة سنوات - (محمد المصيلحى) حكم عليه بالسجن خمس سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ثلاث سنوات - (محمد حلمى الجيار)، حكم عليه بالسجن خمس عشرة سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن عشر سنوات.

* * *

هذا، ويلاحظ أن المحكوم عليهم بغير الإعدام فى قضايا الثورة كلها وقضايا الاعتداء على الوزراء، قد أفرج عن بعضهم سنة ١٩٢٣ لمناسبة صدور قانون التضمينات، فى عهد وزارة يحيى إبراهيم، وأفرج عن معظم الباقين سنة ١٩٢٤، فى عهد وزارة سعد زغلول.

* * *

الفصل الثانى عشر

لجنة ملنر والحوادث التى لابستها

هال الحكومة البريطانية شبوب الثورة وامتدادها من أدنى البلاد إلى أقصاها، وما ظهر عليها من طابع العنف، وما بدا فيها من مظاهر النقمة على السياسة الإنجليزية، وما تخللها من روح البذل والتضحية، فأخذت تفكر فى معالجة هذه الحالة النفسية، وفى الوسائل التى تتفادى بها هذا الخطر الذى يتهدد سلطانها فى وادى النيل، لأن بقاء هذه الحالة يزيد من روح الكراهية والسخط فى نفوس المصريين، ويجعل الثورة محتملة الوقوع عند سنوح أية فرصة، وهذا ما تريد الحكومة الإنجليزية أن تتفاداه، ففكرت منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ – ولما يمض على الثورة شهر واحد – فى إيفاد لجنة كبرى إلى مصر لتحقيق أسبابها وبحث الوسائل لملافاة هذه الأسباب فى المستقبل.

وفى اليوم الثانى من أبريل صرح المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم (النواب) بأن الحكومة البريطانية ستجرى تحقيقًا عن أسباب الحركة الثورية فى مصر بأسرع ما يستطاع، وقال إنه يجب أولاً أن يضمن صون النظام وإعادته أولاً، فكان هذا التصريح أول اشارة رسمية إلى اللجنة.

وفى ١٥ مايو سنة ١٩١٩، أعلن اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات فى خطبته التى لخصناها (ص٣٣٩) اعتزام الحكومة إيفاد هذه اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات وقتئذ.

وبدا من أقوال اللورد كيرزون إصرار الحكومة البريطانية على التمسك بالحماية، فقد أوضح أن مهمة اللجنة هى: «تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرًا فى مصر وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام

واليسر والرخاء فيها، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها توسيعًا مطرد التقدم والترقى، وحماية المصالح الأجنبية».

وأعلنت الصحف الإنجليزية أن اللجنة ستسافر إلى مصر فى خريف ذلك العام، ولكن الخواطر كانت هائجة فى مصر، وزاد فى هياجها تمسك الحكومة البريطانية بالحماية، وتواصى المصريون بمقاطعة اللجنة حين حضورها فأوجست الحكومة البريطانية خيفة من المقابلة التى تلقاها اللجنة، إذا هى بادرت بالمجىء، وأخذت تبحث فى الوقت الملائم لسفرها، فتأخر حضورها إلى أوائل ديسمبر سنة ١٩١٩.

ولما ألف محمد سعيد باشا وزارته فى مايو سنة ١٩١٩، أعرب للجنرال أللنبى المندوب السامى البريطانى عن رأيه فى تأجيل حضور اللجنة إلى ما بعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء، قال فى هذا الصدد فى حديث له بجريدة الطان: «إن الوفد المصرى قد رفع القضية إلى مؤتمر الصلح، وهناك سيقرر مصيرنا، كما سيقرر مصير سائر الشعوب، فنحن فى حالة ارتياب تام، وواجبنا أن ننتظر، وأنا أنتظر، لأنى اعتقد أنه لا يمكن الآن محاولة أى عمل يكون ثابتًا، فمنذ شهرين عندما دار البحث على إرسال اللجنة البريطانية التى يرأسها اللورد ملنر إلى القطر المصرى طلبت أنا نفسى تأجيل مجيئها، لأنه لا يسعنا فى الحقيقة أن نتباحث إلا متى مهد السبيل تمامًا فى باريس، والذى أراه أن هذا العمل لا يتم إلا بعد توقيع الصلح مع تركيا[1]».

ولم يكن هذا الرأى سديدًا ولا متفقًا مع الصالح القومى، فلقد كان معروفًا بعد هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الأولى أنها لا تتردد فى قبول شروط الصلح التى وضعها الحلفاء، ومنها إقرار الحماية[2].

---

(١) حديث محمد سعيد باشا فى جريدة الطان عدد ٢١ يوليه سنة ١٩١٩.

(٢) قد اعترفت بها تركيا فعلًا فى معاهدة (سيفر) التى أمضيت يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ وتنازلت فيها لإنجلترا عن السلطات المخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس، على أن هذه المعاهدة قد ألغيت بعد فوز الثورة الكمالية=

فتعليق مصير مصر على مؤتمر الصلح وعلى قبول تركيا شروط الحلفاء، هو تعريض لقضيتها للخسران، وفيه تسليم مبدئى بقبول النتيجة التى تترتب على تنازل تركيا عن حقوقها فى مصر إلى إنجلترا، لأنه كان مفهومًا وقد قهرت تركيا فى الحرب، أن تقبل هذا التنازل، فى حين أن تركيا ما كانت تملك نقل حقوقها القديمة إلى أية دولة أخرى، لأن هذه الحقوق قد سقطت منذ قبولها مبادئ الرئيس ويلسن ومنها «إن الشعوب لا يجوز أن تحكم أو تساد إلا بمحض إرادتها ورغبتها»، ومنها «إن الشعوب لا يجوز أن تنقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء».

فالصحيح أن لا سيادة لتركيا على مصر منذ أعلنت تركيا فى أكتوبر سنة ١٩١٨ قبول مبادئ الرئيس ويلسن، أى قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفى ذلك يقول المغفور له «محمد فريد» رئيس الحزب الوطنى فى مقدمة مذكرته إلى مؤتمر الصلح والمؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن (عاصمة سويسرا)، بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩: «إن السيادة التركية لم تكن إلا اسمية، أما الآن وهذه السيادة لا توجد مطلقًا فإننا نطالب مؤتمر الصلح بالاستقلال التام لكل وادى النيل وفقًا للمبادئ التى سبق إعلانها ووافقت عليها جميع الدول».

فالرأى الذى أفضى به سعيد باشا إلى الجنرال أللنبى كان من كل وجه غير متفق مع وجهة النظر الوطنية الصحيحة.

التمهيد لقدوم اللجنة

فى أوائل سبتمبر سنة ١٩١٩ صدرت الأوامر إلى مصالح الحكومة ودواوينها

=وحلت محلها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣، ونص فى المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان وأن يسرى مفعول هذا التنازل من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها، فكان هذا التصريح تفسيرًا لمدلول التنازل وإنه لمصر، وقد نشرنا نصوص اتفاقية الأستانة والنصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان فى قسم الوثائق التاريخية.

بإعداد التقارير والبيانات والإحصاءات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها إلى مصر، وأعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات (فندق سميراميس) لجمع هذه البيانات، ثم أرسل المكتب المذكور إلى بعض الأعيان والوجهاء فى مصر نشرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة، طلب إليهم الإجابة عنها لعرض الأجوبة على اللجنة وتتلخص هذه الأسئلة فيما يلى:

١ - ما هى الأسباب التى دفعت الفلاح المصرى فى الحوادث الأخيرة إلى الهياج.

٢ - ما رأيكم فى اشتراك الأجانب فى التشريع.

٣ - ما هى حالة النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والإصلاح الإدارى.

٤ - اسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها.

٥ - اسئلة عن نظام البلديات وما يراد إدخاله عليها من الإصلاحات.

٦ - التعليم ووسائل ترقيته وأسباب الشكوى منه.

إعلان تأليف اللجنة

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩١٩ أعلن رسميا فى لندن تأليف اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات، وعضوية السير رنل رود Renel Rood الذى كان سفيرًا لإنجلترا فى إيطاليا أثناء الحرب العالمية الأولى، وكان من قبل سكرتيرًا بالوكالة البريطانية فى مصر سنة ١٨٩٤ وما بعدها، والجنرال السير جون مكسويل John Maxwell الذى كان قائدًا للقوات البريطانية فى مصر عند نشوب تلك الحرب، والجنرال السير أوين توماس Owen Thomas العضو بالبرلمان والخبير بالرى والمسائل الزراعية، والمستر سبندر Spender رئيس.

تحرير جريدة «وستمنستر جازيت»، والمستر هرست Hirst المستشار القضائى فى وزارة الخارجية البريطانية، ومن المتخصصين فى القانون الدولى، وكان بمثابة العضو القضائى فى اللجنة وقد ضم إليهم المستر ا. ت لويد سكرتيرًا للجنة، وكان يتقن اللغة العربية، والمستر أنجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية مساعدًا للسكرتير.

مظاهرات الاحتجاج على تأليف لجنة ملنر

على أثر إعلان تأليف اللجنة، قامت مظاهرات الاحتجاج عليها فى مصر والإسكندرية منذ أوائل شهر أكتوبر، وفاضت الصحف بسيل من الرسائل متضمنة الاحتجاج عليها ومقاطعتها.

وفى يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ كانت الموسيقى العسكرية المصرية تصدح فى حديقة الأزبكية، فلما عزفت النشيد المصرى، وأعقبته بالنشيد البريطانى أخذ الحاضرون من الشباب يهتفون بحياة مصر، ثم خرجوا من الحديقة وألفوا مظاهرة سارت فى شارع كامل (الجمهورية الآن)، وميدان الأوبرا، وهم يهتفون للوطن وسقوط لجنة ملنر إذا جاءت إلى مصر، فتصدى لهم البوليس وفرقهم، وقبض على أربعة منهم، واقتادهم إلى قسم الأزبكية.

فى الإسكندرية

وحدثت فى الإسكندرية مظاهرات عنيفة يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر والأيام التالية، ففى اليوم الأول خرج المتظاهرون من مسجد أبى العباس المرسى عقب صلاة الجمعة، وساروا فى مظاهرات ضخمة بلغ عددها نحو خمسة عشر ألفًا، يهتفون للاستقلال وسقوط لجنة ملنر، فتصدى لها البوليس فى بدايتها، وأعتدى رجاله على المتظاهرين بالضرب بالعصى الغليظة، فقابلوه بقذف الأحجار والقلل وغيرها، فنشبت معركة بين الفريقين، انتهت بمأساة أليمة، إذ

استنجد البوليس بفصيلة من الجيش البريطانى جاءت وأطلقت الرصاص على المتظاهرين، فسقط منهم خمسة من القتلى ونحو أربعين جريحًا، وجرح أربعة من ضباط البوليس أحدهم مأمور قسم[٣] وأربعة وعشرون شرطيًّا.

وكان تدخل البوليس هو السبب فى هذه المأساة، إذ أن المظاهرة كانت سلمية، وكان الغرض منها إعلان الاحتجاج على تأليف لجنة ملنر، ولو تركت تسير دون أن يتعرض لها البوليس لانتهت بسلام.

أثار هذا الاعتداء سخط الجماهير، واعتزموا متابعة المظاهرات فى الأيام التالية، مهما كلفهم ذلك من تضحيات، وصارت المدينة فى حالة هياج شديد، وأقام منظمو المظاهرات المتاريس واقتلعوا البلاط فى الطريق المؤدى إلى رأس التين، وحفروا الخنادق ليلاً فى الشوارع بحى رأس التين والجمرك لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين، وتجددت فى المدينة حالة الثورة التى كانت فى شهر مارس سنة ١٩١٩، وأقفلت المحال التجارية فى بعض أحياء المدينة.

وفى يوم السبت ٢٥ أكتوبر كانت سيارة بريطانية مسلحة تطوف فى حى الميناء الشرقى، فلما وصلت إلى جهة البوصيرى أطلق الجند الرصاص على جمهور من المواطنين أمام حوانيتهم، فأصيب نحو عشرة منه، ووقع اشتباك بين الأهالى والقوة المسلحة، كانت نتيجته وقوع أربعة من القتلى وستة من الجرحى، كلهم من الأهلين[٤]، وعمت المظاهرات أرجاء المدينة، وأنبثت الفصائل الإنجليزية المسلحة فى الشوارع التى يتوقع مرور المظاهرات فيها، وبخاصة فى جميع جهات قسم الجمرك، ونصبت المدافع فوق بعض البنايات

---

(٣) الصاغ فؤاد عنايت مأمور قسم الجمرك، ومن الضباط الذين جرحوا البكباشى بلكن واليكباشى رمتدا، وعلى عبد الجواد الملازم الثانى.

(٤) عرفنا من شهداء هذين اليومين (٢٤ و٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩): الشيخ شلبى عوض، الآنسة فهيمة دهان، محمود مصطفى، محمود السيد منصور، محمود رمضان صادق، محمد خليل.

المرتفعة، مصوبة إلى الشوارع، وأخذت السيارات المصفحة تجوب المدينة وعليها المدافع الرشاشة.

ودعا المحافظ (حسن عبد الرازق باشا) أعيان المدينة إلى الاجتماع به فى ذلك اليوم (السبت) للتباحث فى تهدئة الخواطر، فطلبوا جميعًا سحب الجنود الإنجليز من الأحياء الوطنية، كوسيلة أولى لتسكين ثائرة الجمهور، فوعدهم بالسعى فى ذلك، ولكن لم يظهر لوعده أية نتيجة، وتجددت حوادث القتل يوم الأحد ٢٦ أكتوبر.

وقد أثارت حوادث الإسكندرية عاصفة من الاحتجاجات من مختلف الهيئات والطوائف والأفراد، وأضربت المدارس فى الإسكندرية والقاهرة احتجاجًا، وقامت مظاهرات سلمية فى العاصمة وبعض عواصم المديريات.

وفى مساء الاثنين ١٧ أكتوبر ذهب وفد من أعيان الإسكندرية ممن حضروا اجتماع المحافظة إلى دار محمد سعيد باشا رئيس الوزارة، وكان لم يزل بالإسكندرية، ومعهم عريضة بالنيابة عن أهالى المدينة تتضمن المطالب الآتية:

١ - سحب الجنود البريطانيين من المدينة.

٢ - إجراء تحقيق تطمئن إليه الأمة عن تصرف السلطة المدنية هذا التصرف، ومن المسئول عن استدعاء القوات الإنجليزية؟

٣ - الإفراج عن جميع المعتقلين فى هذه الحوادث.

٤ - إباحة حرية الاجتماع.

٥ - النظر فى أمر القتلى وإعانة عائلاتهم.

٦ - نقل مأمور قسم الجمرك حالاً وإحالته إلى مجلس التأديب.

٧ - تصحيح البلاغات الرسمية التى نسبت الاعتداء إلى الأهالى، مع الأمر بالعكس، والتى تلصق بالأهالى تهمة الاعتداء على بعض المحال

التجارية، مع أن لجان التحرى والتحقيق الرسمية أثبتت عدم حدوث شيء من هذا، وكان الوفد مؤلفًا من الشيخ عبدالحميد أحمد باشا. والدكتور محمد صادق أبوهيف. والأستاذ محمد حسين العرارجي. والدكتور أحمد عبدالسلام. واليوزباشي أحمد نبيه قبودان. والأستاذ سعد اللبان، ولكن رئيس الوزارة اعتذر عن عدم مقابلتهم بحجة أنه متعب، وعاد الوفد من دار الوزير، وأرسل أعضاؤه برقية احتجاج على عدم مقابلتهم.

وتحرج مركز الوزارة بعد هذه الحوادث، إذ نسبت إليها مسئولية تدخل البوليس والجنود البريطانيين فى قمع مظاهرات الإسكندرية، خلافًا لما وعدت به من قبل.

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ٣١ أكتوبر على أثر صلاة الجمعة فى مسجد أبى العباس، ولم يتعرض لها البوليس فى بداية الأمر، وسارت الجموع الزاخرة تخترق الشوارع على أتم نظام، حتى ميدان محمد على، ومنه إلى شارع شريف باشا، فشارع فؤاد الأول فالنبى دانيال فشارع محطة الرمل (سعد زغلول الآن)، دون أن يحدث ما يكدر جو المدينة برغم ضخامة المظاهرة، إذ بلغ عدد المتظاهرين نحو ثلاثين ألفًا، ولكن إحدى السيارات البريطانية المسلحة كانت تسير بين دار التلغراف الإنجليزى وشارع البورصة، فاندفعت تقتحم الجموع بكل قوتها، فصدمت من صادفتهم وداستهم، وأصيب اثنان منهم إصابات خطيرة أودت بحياتهما، فثارت ثائرة الجمهور، وأطلقت السيارة الرصاص على الجموع، فسقط من الوطنيين أربعة من القتلى، وأربعون من الجرحى.

وقد عرفنا من القتلى: يوسف مرسى. زكى السيد. الطفلة نعيمة بنت على (وعمرها ٥ سنوات)، وشيعت جنازتهم فى احتفال مهيب إلى مدافن عمود السوارى.

وحدث فى ذلك اليوم، من قبيل المصادفة التعسة أن سيارة لخفر السواحل

كانت قادمة من جهة العامرية، دخلت المدينة، واجتازت بعض الشوارع، فما أن اقتربت من جموع المتظاهرين حتى أطلق ركابها من الجنود المصريين الرصاص فى الفضاء، دون إدراك أو تمييز، فساد الذعر، واختل النظام.

ووقع ما يؤسف له من اعتداء بعض المتظاهرين على بعض المحال التجارية الأجنبية، إذ حطموا واجهاتها وأحدثوا إتلافًا بها، وتبين سبب هذا الاعتداء، وهو أن رصاصات أطلقت منها على المتظاهرين، فهاجوا وقابلوا الاعتداء بمثله.

ونشرت الحكومة بلاغًا نسبت فيه ما حدث من السيارة البريطانية إلى أن راكبيها قد فقدوا صوابهم حين اقتحموا الجموع..! فكان اعتذارًا عجيبًا، بعيدًا عن الصواب، واحتجت الهيئات على هذه الفظائع، ومن أبلغها احتجاج مجلس نقابة المحامين، فقد أصدر بجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ القرار الآتى:

«نقابة المحامين وهى تمثل الرجال الذين من شعارهم دائمًا استصراخ العدالة فى كبح جماح المعتدين على الحرية الشخصية، وطلب براءة الأبرياء، لا يسعها أمام الحوادث الدموية المريعة التى تكرر وقوعها بمدينة الإسكندرية فى أيام ٢٤ و٢٥ و٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ إلا أن تظهر جزعها من هذه الحوادث، إذ أقل ما فيها أن القوات المسلحة أطلقت الأعيرة النارية على المتظاهرين السلميين وهم العزل من السلاح، كانت النقابة تظن أن ما وقع فى اليومين الأولين من العساكر الإنجليزية اقنع كل السلطات بفظاعة ما جرى فاتفقت جميعها على أن تعهد إلى سلطة البوليس المحلية دون سواها المحافظة على النظام، ولكن تعليل البلاغ الرسمى لسفك الدماء الذى وقع يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ (أى فى اليوم الذى حصل الاتفاق فيه على أن تكون المحافظة على النظام بقوة البوليس المصرى) بأن سائق سيارة الصليب الأحمر والعساكر التابعين لخفر السواحل كانوا فى حالة فقدان صوابهم من الأمور التى وقعت موقع الاستغراب، والنقابة مع تسليمها بأنه يجوز لمن يتولى التحقيق أن يباشره فى أحوال استثنائية بدون حضور المحامى عن المتهم،

إلا أنها ترى من المصلحة العامة بعد السرية عن تحقيق مثل هذه القضايا التى يتطلع الجمهور إلى معرفة من تقع عليهم المسئولية فيها، على أنه لو كانت أسباب خاصة تحجز النقابة إلى الآن عن إدراك حقيقتها، فإن الطريقة التى رفض بها حضور المحامين كانت مخالفة للقانون، إذ الواجب على المحقق أن يستدعى المحامى لقاعة التحقيق، ويثبت طلبه ثم يقرر رفضه، هذا فضلاً عن كونها لا تتفق مع كرامة المحاماة فإن المعلوم للنقابة إن النائب العمومى أبلغ المنع بواسطة أحد الحجاب إلى حضرات المحامين دون أن يقابلهم.

«فباسم المحامين عامة الذين استفزتهم فظاعة الحوادث، وباسم النقابة التى تمثلهم، نرفع احتجاجنا هذا إلى صاحب الدولة رئيس الوزراء، وإلى صاحب المعالى وزير الحقانية وإلى صاحب السعادة النائب العمومى».

قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات

على أثر حوادث الاعتداء على المتظاهرين فى الإسكندرية أصدر مجلس الوزراء قرارًا فى ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات، علله بالبيان الآتى:

«لاحظت الحكومة أن فئات من الأهالى اعتادوا إقامة مظاهرات كانت خاتمتها فى الغالب وقوع حوادث مكدرة لظروف تطرأ على غير انتظار، ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلميًا، وأنه ليؤلم الحكومة على أن ترى من حين إلى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية إلى القلق والاضطراب، ولذلك قررت منع المظاهرات مؤملة من الجمهور اتباع نصحها فى العدول عنها من تلقاء نفسه، وقد أصدرت الأوامر اللازمة إلى جهات الاقتضاء بهذا الشأن».

رئيس مجلس الوزراء
محمد سعيد

وأرسلت الحكومة نصف أورطة من الجيش المصرى إلى الإسكندرية لتساعد على تنفيذ هذا الأمر، وتمنع سير المظاهرات، ورابطت بها، ومضى يوم

الجمعة ٧ نوفمبر دون أن تحدث مظاهرة كبيرة تستدعى تدخل الجند، وانتهى اليوم بسلام.

بلاغ دار الحماية عن قدوم لجنة ملنر ومهمتها

وفى مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ نشرت دار الحماية بلاغًا رسميًا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية، قالت:

«إن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وإنشاء نظام حكومة ذاتية تحت حكم سلطان مصر[٥]، وغرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجى أو من تدخل أى دولة أجنبية، وغرضها فى الوقت نفسه تأسيس نظام دستورى تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة، النظام الذى يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية، وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام، وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر، مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية، وبعد أن تستشير عظمة السلطان ومعالى وزرائه وأصحاب الرأى والشأن من المصريين تباشر الأعمال الأولية اللازمة، قبل وضع قانون الحكومة المستقبلة نهائيا، وليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر، فإن مهمتها هى أن تدرس الأحوال درسًا دقيقًا وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلاد فى الإصلاحات اللازمة، وأن تقترح نظام الحكم الذى يمكن تنفيذه فيها فى

---

(٥) نشرت صحيفة «المقطم» البلاغ وفيه عبارة «تحت رئاسة حاكم وطنى» وكلمة «سمو» بدل «عظمة» وقالت: إنه هو النص الذى تلقته من دار الحماية وأرسل إلى الصحف الأخرى، ثم صدر بلاغ من إدارة المطبوعات بتصحيح عبارة «تحت رئاسة حكم وطنى» بعبارة «تحت حكم سلطان مصرى» وكلمة «سمو» بعظمة، وهذا معناه أن الكلمات التى صححت كانت واردة فى البلاغ أصلًا.

النتيجة، والمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ومعالى وزرائه الكرام».

أثار هذا البلاغ احتجاج الهيئات والطوائف والأفراد، وجددت عهدها على استمرار الجهاد حتى تنال البلاد استقلالها التام، ومقاطعة لجنة ملنر.

جواب الحزب الوطنى – لا مفاوضة إلا بعد الجلاء

وقد رد الحزب الوطنى على البلاغ فى بيان إلى الأمة أعلن فيه سياسة عدم المفاوضة مع المحتلين، قال:

«الآن وقد رفع ذلك الستار الشفاف عن نوايا الحكومة الإنجليزية، فصرحت بأن سياستها تقضى بإعلان حمايتها على مصر بالرغم منها وأنها ستنشئ لنا نظام حكومة ذاتية يمكننا – نحن أصحاب البلاد – من الاشتراك معها فى إدارة أمورنا على أسلوب يزيد فى نفوذنا على مر الأيام... !!.. الآن وقد أعلن كل هذا ما بين يوم وليلة بحكم القوة التى لا تريد أن تحسب لرأى أبناء البلاد حسابًا، الآن يرى الحزب الوطنى، كما رأى دائمًا، أن تتمسك الأمة بمبدئها السامى الذى تدركه وتجله دون سواه، ولا ترضى بغيره، مبدأ المطالبة باستقلال مصر وسودانها وملحقاتها إستقلالاً تامًا خالصًا من كل قيد أو شرط.

«يرى الحزب الوطنى أن تثابر الأمة على المطالبة باستقلالها، وأن تصر على هذه المطالبة، وأن تعمل على الوصول إلى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة وأن لا يزيدها ما تصادفه من العقبات إلا ثباتًا على هذا المبدأ الجليل، وتشبثًا بمطلبها الوحيد، يجب أن لا يعرف اليأس إلى قلوبنا طريقًا، ولا الوهن إلى عزيمتنا سبيلا، يجب أن نرفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب، ويجب أن لا تقبل مساومة فى الاستقلال، فلسنا نرضى إلا بالحق كاملا، وبالاستقلال تاما شاملا.

«ألا لا يثبطن أحد همتنا بدعوى ضعفنا المادى، فقوة الحق إن غلبت

اليوم، فلن تغلب غدًا، والشعوب غير الحكومات، لا تخضعها القوة ولا يرضيها غير العدل، ولا عدل إلا فى ظل الاستقلال التام، فليفعل الغاصبون ما شاءوا، وليسلكوا من سبل الإرهاق والإرهاب ما أرادوا، فلن نفاوضهم أبدًا، ولن نمد لهم يدًا».

جواب الوفد

وردت لجنة الوفد المركزية ببيان أذاعته يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ قالت فيه:

«صدر بلاغ من الوكالة البريطانية بمصر يفيد أن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى:

«المحافظة على وضع مصر تحت الحماية البريطانية وتأسيس نظام يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية، وذلك على أسلوب يزيد فى نفوذهم على مرور الأيام، وعليه فقد قررت الحكومة الانجليزية إرسال لجنة إنجليزية إلى مصر لتقترح نظامًا لتنفيذ هذه السياسة».

«صدر هذا البلاغ، فأدهش الناس، لأنه مخالف لمبادئ الحق والعدل، مخالف لمعاهدة لوندرة الموقع عليها من إنجلترا وغيرها من الدول فى سنة ١٨٤٠، والتى تتضمن استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم، مخالف للستين عهدًا الرسمية التى قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها بالجلاء عن البلاد، مخالف للمبادئ التى أعلن الحلفاء أنهم خاضوا غمار الحرب من أجلها وهى تحرير الشعوب الصغيرة والقضاء على القوة الغاشمة، مخالف للمبادئ التى جعلت أساسًا للهدنة والصلح، والقواعد التى بنيت عليها عصبة الأمم، مخالف للروح الاستقلالية السائدة فى أنحاء العالم، مخالف لإرادة الشعب المصرى الذى بيده وحده مصير بلاده، ولا شك أن الأثر الطبيعى لهذا البلاغ فى نفوس

المصريين هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة، وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة، وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم، ومضاعفة جهادهم الوطنى، وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة، إن الساعة عصيبة، والوطن يدعو أبناءه ليكتبوا له تاريخًا مجيدًا، فكل مصرى مهما كان مركزه وأيًا كان عمله مطالب بأداء واجبه، فلتحيى مصر؟ وليحيى الاستقلال التام!»

مظاهرات الاحتجاج على بلاغ دار الحماية

على أثر صدور بلاغ دار الحماية قامت المظاهرات فى العاصمة من يوم السبت ١٥ نوفمبر، واشتدت فى اليوم التالى منذ الصباح الباكر، وعمت كل أحياء المدينة تقريبًا، وكان هذا اليوم (الأحد ١٦ نوفمبر) موعد حضور السلطان من الإسكندرية إلى القاهرة، فاستمرت المظاهرات بعد وصوله إلى محطة العاصمة، ثم سراى عابدين، واتجهت جموع المتظاهرين إلى ميدان عابدين هاتفين بالاستقلال وسقوط لجنة ملنر.

ووصلت قوة من البوليس ومن بلوك الخفر والفرسان، ثم من جنود الجيش المصرى إلى الميدان، لتفريق هذه الجموع، فوق تصادم بين الفريقين، وكان الجند يطلقون الفشينك فى الهواء، ولكن حدثت إصابتان مميتتان لاثنين من المتظاهرين، فتفاقم الهياج، وهجم المتظاهرون فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر على قسم عابدين، ثم على قسم الموسكى، على أثر إطلاق بعض الجنود النار على المتظاهرين، فذهب جنود الجيش المصرى لمعالجة الحال، فلم يستطيعوا، فاستدعت الحكومة الجيش البريطانى للتدخل، فجاء الجنود الإنجليز على عجل وفكوا الحصار عن قسم عابدين، ووقعت معركة دامية بين الفريقين، وبلغ عدد الضحايا فى هذا اليوم من المصريين ١٣ قتيلا و ٧٩ جريحًا، وقد عرفنا من أسماء الشهداء: السيدة عائشة محمد من عابدين. سيد محمد (طالب). عبد العزيز محمد من الدرب الأحمر. حسين

صالح بشارع كوبرى قصر النيل. فهمى ميشيل (طالب). محمود جاد المولى. صادق حسنين. عبد الحميد زكى. محمد على عثمان. حسن جمعة، وشيعت جنازة الشهداء يوم الاثنين فى موكب، سار من المستشفى العباسى بعابدين، ومشت فيه الألوف المؤلفة من مختلف طبقات الأمة، وحمل الطلبة نعوش القتلى، مغطاة بالأعلام المصرية، وسار الموكب مخترقًا أهم شوارع العاصمة إلى مدافن الإمام.

وأقام السيدات المصريات يوم ١٨ نوفمبر مظاهرة للاحتجاج على لجنة ملنر، بدأت من ميدان الحلمية، وسارت فى شارع محمد على فميدان العتبة الخضراء فميدان الأوبرا فشارع المدابغ مارة بالسفارة الفرنسية فشارع الدواوين حيث فرق الجند موكبهن، وحدث أن شابًا يدعى أحمد خلوصى من بردين شرقية كان يسير بدراجته وراء الموكب، فرماه أحد الجنود برصاصة أردته قتيلًا، ونقل إلى المستشفى العباسى حيث فارق الحياة، وشيعت الجنازة فى اليوم التالى فى احتفال رهيب إلى مدافن الإمام.

فى الإسكندرية والمدن الأخرى

وحدثت فى الإسكندرية مظاهرة يوم السبت ١٥ نوفمبر على اثر اطلاع الجمهور على بلاغ دار الحماية، فاعترضتها قوة البوليس والجيش البريطانى، فقتل اثنان من المتظاهرين عرفنا منهما عبد السلام أحمد من المنشية، وجرح ثمانية، وعادت السكينة فى منتصف الليل.

واستمرت المظاهرات يوم الأحد ١٦ نوفمبر والاثنين ١٧ منه، وشيعت فى هذا اليوم جنازة ثلاثة من ضحايا المظاهرات، وهم طالبان وفتاة، فى موكب ضخم سار فيه الألوف من المشيعين بلغت عدتهم خمسة عشر ألفا.

وتجددت المظاهرات يوم الثلاثاء ١٨ نوفمبر، فبدأت من مسجد أبى العباس المرسى كالمعتاد، وسارت حتى وصلت إلى شارع فرنسا، فاعترضتهم قوة من البوليس المصرى بقيادة البكباشى بلتنر، أحد مفتشى

البوليس، فأمر القوة بإطلاق النار على المتظاهرين، فامتنع أحد الأونباشية عن إطاعة هذا الأمر رأفة بالأهلين، فأطلق عليه المفتش رصاصة أصابته إصابة خطرة أودت بحياته، وأطلقت العيارات من البوليس، فأصابت رجلا يدعى محمود السيد قناوى، لم يكن مشتركًا فى المظاهرة، بل كان يغلق باب المخزن الذى كان يعمل فيه، فقتل لوقته، فعم الحزن المتظاهرين، فحملوه على أكتافهم بشكل مؤثر، وذهبوا به إلى دار المحافظة، حيث قابلوا المحافظ حسن عبد الرازق باشا، فلما علم بتفاصيل ما حدث، ولم يكن له به علم. ولا أخذ رأيه فى إطلاق الرصاص على المتظاهرين، تأثر وقدم استقالته تلغرافيًا، وسافر إلى العاصمة، ولكن ولاة الأمور أقنعوه بالعدول عن الاستقالة، فعدل، وعاد إلى الإسكندرية.

واشتدت الحالة فى المدينة مساء ١٨ نوفمبر، فتجددت المظاهرات فى باب سدرة، وانصرف المتظاهرون إلى اقتلاع الأشجار وأحجار الأرصفة، وإقامة المتاريس، وكذلك فعلوا فى شارع العمود وشارع سوق الطباخين، حيث وضعوا عربات الكارو والسدود فى مداخل الحارات ومنافذ الشوارع، وحدث تصادم بين الجنود والمتظاهرين فى باب عمر باشا، وباب سدرة.

وبلغ عدد القتلى فى هذا اليوم تسعة والجرحى ثلاثين.

واحتلت القوات البريطانية فى هذا اليوم أحياء المدينة، وحظرت السلطة العسكرية السير فى الشوارع منذ الساعة التاسعة مساءً، وأمرت بإقفال المحال التجارية والمحال العامة، ووجوب عودة الناس إلى منازلهم منذ تلك الساعة، ونفذ الأمر، إذ أطلق الرصاص فى بعض الشوارع التى كان يسير بها أشخاص بعد الساعة المحددة، وأصدر قائد الحامية البريطانية أمرًا آخر بأن لا يمشى فى مواكب جنازات المتوفين أكثر من مائة شخص فى كل مشهد، وأن تبطل مظاهرات تشييع الضحايا، واحتل الجند بعض المنازل، ونصبوا فيها المدافع الرشاشة.

وقامت مظاهرات فى طنطا احتجاجًا على بلاغ دار الحماية، لم يصب فيها أحد، وكان النظام مستتبًا برغم كثرة عدد المتظاهرين، وضخامة موكب المظاهرة، إذ ضمت نحو أربعين ألفًا، وقامت مظاهرات أخرى فى المنصورة وشبين الكوم وفى كثير من المدن.

استقالة وزارة سعيد باشا

لم ير محمد سعيد باشا بدا من الاستقالة بعد نشر بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملنر، واشتداد المظاهرات، إذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة، وصرح فى حديث له يوم ١٣ أكتوبر أنه إذا حضرت رغم هذا الطلب فإنه مستقيل، فرفع كتاب استقالته إلى السلطان يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩، وأشار فيه إلى عدم موافقته على حضور اللجنة، فجاءت استقالته مسببة تسببًا سياسيا يلائم ويؤيد اتجاه الحركة الوطنية، قال:

«يا صاحب العظمة

«حينما تفضلتم عظمتكم فطلبتم معاونتى فى تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض علىّ أمام وطنى يقضى علىّ بقبول هذه المهمة التى ما كنت أتجاهل أعباءها الثقيلة فمع تعضيد عظمتكم وتأييدها قد بذلت كل ما فى وسعى للتغلب على المتاعب المتجددة فى كل يوم بقصد إيجاد ما كان مرغوبًا فيه من تهدئة الخواطر فى البلاد، على أنه قد حدث الآن اختلاف فى النظر بشأن ملاءمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها إلى مصر كما قد عرضته على مسامع عظمتكم، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى فى العمل عديم الفائدة بالمرة للبلاد ولعظمتكم، لذلك أرانى مضطرًا للتقدم بين يدى عظمتكم راجيًا التكرم بقبول استقالتى من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت ألاقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تتفضلون به على ذلك الذى لا يزال لعظمتكم الخاضع الخادم المطيع والعبد المخلص الأمين:
محمد سعيد».

وقد استبقى السلطان كتاب الاستقالة، فلم يقبلها، ريثما يتهيأ له تأليف الوزارة الجديدة بالاتفاق مع اللورد أللنبى، وكان السلطان لم يزل بالإسكندرية منذ يونيه، فعاد إلى العاصمة يوم ١٦ نوفمبر، كما سبق القول (ص٤١١)وفى معيته أعضاء الوزارة المستقيلة، وكانت المدينة تموج بالمظاهرات احتجاجًا على بلاغ دار الحماية، وتعددت المقابلات بين السلطان واللورد أللنبى، وأعلن على أثرها قبول استقالة وزارة محمد سعيد باشا يوم ١٩ نوفمبر، وتكليف يوسف وهبه باشا، تأليف الوزارة الجديدة.

تأليف وزارة يوسف وهبه باشا

تألفت وزارة يوسف وهبه باشا بغير برنامج فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ على النحو الآتى: يوسف وهبه للرآسة والمالية. إسماعيل سرى للأشغال والحربية. أحمد ذو الفقار للحقانية. محمد توفيق نسيم للداخلية. أحمد زيور للمواصلات. محمد شفيق للزراعة. يحيى إبراهيم للمعارف. حسين درويش للأوقاف. وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة، عدا يحيى إبراهيم باشا وكان رئيسًا لمحكمة الاستئناف، وحسين درويش بك وكان مستشارًا بها، ومحمد شفيق باشا وكان وكيلا لوزارة الأوقاف.

ومن عجب أن رئيس هذه الوزارة ومعظم أعضائها كانوا من أعضاء الوزارة السابقة التى صرح رئيسها باتفاقه معهم أنها تستقيل إذا حضرت لجنة ملنر، ومع ذلك فإنهم عادوا إلى الوزارة على أساس التعاون مع هذه اللجنة! وتعبيد الطريق لها! وهكذا كان التهافت على كراسى الحكم هو الغاية عند المستوزرين وعباد المناصب.

وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام، لأن تأليفها على أثر صدور بلاغ دار الحماية كان إقرارًا منها للسياسة البريطانية ومعاونة على تنفيذها، فى الوقت الذى ثارت الأمة فيه ضد هذا البلاغ، وضد تلك السياسة، فكان تأليفها خذلانا وتحديًا للأمة.

احتجاج الأقباط على تأليف الوزارة

وإذ كان رئيس الوزراء قبطيًا، فقد استاء الأقباط من موقفه، وأقاموا اجتماعًا كبيرًا صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر فى الكنيسة المرقسية الكبرى، برآسة القمص باسليوس وكيل البطريركية، أعلنوا فيه سخطهم على وهبه باشا، وعلى قبوله تأليف الوزارة (ولم يكن المرسوم بتأليفها قد صدر بعد)، وخطب فى هذا الاجتماع القمص سلامة منصور رئيس المجلس الملى بالقاهرة، والأستاذ توفيق حبيب، والأستاذ لويس فانوس، والقمص مرقص سرجيوس، وكامل أفندى جرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة، واتفق الحاضرون على إرسال البرقية الآتية إلى يوسف وهبه باشا، وقد وقعها بالنيابة عنهم رئيس الاجتماع القمص باسليوس.

«الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام، ومقاطعة اللجنة، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن».

فكان هذا الاجتماع مظهرًا بديعًا للتضامن القومى.

المحامون ولجنة ملنر

وما أن علم المحامون بقرب قدوم لجنة ملنر حتى عقدوا جمعيتهم العمومية يوم ٢١ نوفمبر، وقرروا بالإجماع الإضراب عن العمل لمدة أسبوع يبتدئ من اليوم التالى لحضور اللجنة، احتجاجًا على مجيئها، وأن يجتمعوا قبل انتهاء الأسبوع بيوم واحد ليقرروا الخطة التى يتبعونها بعد انتهائه.

اعتقالات جديدة

واستأنفت السلطة العسكرية حركة القبض والاعتقال لمناسبة تأليف وزارة يوسف وهبه وقرب قدوم لجنة ملنر، واستدعى اللورد أللنبى قبيل تأليف هذه الوزارة محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية، وإبراهيم سعيد باشا وكيلها، وعبد الرحمن فهمى بك سكرتيرها العام، وأبلغهم بواسطة المترجم أنه يعدهم مسئولين عما ينشر فى الصحف من المنشورات التى تثير الخواطر، ويحملهم تبعة ما يحدث من الحوادث المكدرة، وطلب إلى محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا أن يغادرا القاهرة ويقيما فى بلديهما، وأن يظل عبد الرحمن فهمى بك فى مصر تحت المراقبة،، وأنهم إذا لم يجيبوه إلى طلبه اتخذ ضدهم إجراءات شديدة، وبعد أن انصرفوا من عنده صح عزمهم على عدم الإذعان لما طلب منهم، فاعتقلت السلطة العسكرية محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا ورحلتهما إلى بلديهما للإقامة فيهما، واعتقلت على بك ماهر ورحلته إلى الأقصر، وأمرته بعدم مبارحتها مؤقتًا، واعتقلت أيضًا كل من الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون والشيخ محمد عبد اللطيف دراز من زعماء الحركة بالأزهر، ورحلت الشيخين أبو العيون والقاياتى إلى معتقل رفح.

تحذير جديد من التحريض على المظاهرات

وأصدر اللورد أللنبى منشورًا بالتحذير من التحريض على المظاهرات وتهديد كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أى عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الإخلال بالنظام بالمحاكمة أمام المحكمة العسكرية، قال:

«من حيث أن بعض الأشخاص من أهل السوء قد سعوا حديثًا ولا يزالون يسعون بالنشر فى الصحف وبتوزيع المنشورات وبالخطب العمومية وخلافها، للتحريض على المظاهرات والاضطرابات التى من شأنها جعل

النظام العام فى خطر، فأنا ادمند هنرى هينمان فيكونت أللنبى الفيلد مارشال القائد العام لجيوش جلالة الملك فى مصر، أنذر بأن جميع أعمال التحريض على المظاهرات المخلة بالنظام وغير الجائزة، أو الاشتراك فيها، وجميع الأعمال التى من شأنها أن تعطل السلطة أو تجعل النظام العام فى خطر تعتبر مخالفة للأحكام العرفية وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم ولمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية».

خطبة اللورد كيرزون
(٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩)

ألقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٥ نوفمبر فى مجلس اللوردات خطبة هامة عن المسألة المصرية، لمناسبة قرب سفر لجنة ملنر، فجاءت هذه الخطبة بعد خطبتيه فى ٢٤ مارس و ١٥ مايو موضحة سياسة إنجلترا نحو مصر، ذكر فيها خلاصة الحوادث التى وقعت بعد خطبته الأخيرة، وأشار إلى تأليف لجنة ملنر وأغراضها، وما قوبلت به من السخط والهياج فى مصر، ثم أخذ يدافع عن وجهة نظر إنجلترا نحو مصر، وذكر الأدوار التى مرت بها لجنة ملنر، من يوم تأليفها إلى اعتزامها الذهاب إلى مصر، وإنا ناقلون هنا بعض فقرات من هذه الخطبة، مما يوضح مرامى السياسة البريطانية فى المسألة المصرية، قال:

«لما وقفت أمام حضراتكم فى شهر مايو، وأذكر أن ذلك كان يوم ١٥ منه، كانت وزارة رشدى باشا القصيرة الأجل قد انتهت، ولم يكن اللورد أللنبى قد وفق إلى اختيار خلف له، وبعد ذلك بأيام قلائل تقلد الوزارة محمد سعيد باشا، الذى سبق له تقلدها من سنة ١٩١٠ إلى ١٩١٤ فألف إدارة مصرية، وكانت مهمته الأولى إعادة النظام والسكينة فى البلاد التى كانت لا تزال مضطربة بآثار الثورة الفجائية التى حدثت فى الربيع الماضى، فوجه هو وزملاؤه كل مجهوداتهم إلى هذه المهمة ونجحوا فيها نجاحًا حمل اللورد أللنبى فى شهر

يوليه على تحويل قضايا الاضطرابات التى وقعت فى شهرى مارس وأبريل على المحاكم الأهلية، ما عدا قضايا التعدى على قوات جلالة الملك، وأعرب عن اطمئنانه إلى الوزارة وتعقل الأمة بالغاء الرقابة التحفظية على الصحف، وكانت الأحوال فى هذا الوقت قد عادت إلى مجراها الطبيعى، وكان الفلاحون وهم نحو تسعين فى المائة من مجموع السكان يتمتعون برغد لم يسبق له مثيل، مما أنساهم عواصف الفترة التى مرت بهم أثناء الحرب، أما فى المدن فقد كان غلاء المعيشة – الذى أخشى أن يكون باقيًا إلى الآن – سببًا فى استمرار التذمر، فاستخدم زعماء الوطنيين هذه الظروف فى مواصلة حملاتهم على رئيس الوزارة والدولة الحامية التى اتهموه بالخضوع لها خضوعًا لا يليق.

«ففى أوائل يونيه حدثت فى القاهرة مظاهرات صغيرة لم ينشأ عنها أى اضطراب خطير أو اخلال بالأمن العام، وفى شهر أغسطس بدت علامات القلق فى دوائر العمال بين طبقات مختلفة من عمال المدن، وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية، ولكن المحرضين صرفوها إلى الأغراض السياسية، ولم تفتهم فائدة إتخاذ الإضراب سلاحًا يتذرعون به إلى أغراضهم، ومن ثم أنشئت النقابات، وكان للاشتراكيين الأجانب دخل غير قليل فى إشعال جذوة القلق الذى كان كما قلت قد شاع بين عمال المدن الكبرى».

وقال فى شرح سياسة إنجلترا نحو مصر:

«لا أرانى فى حاجة إلى بسط الأسباب التى اضطرت بريطانيا العظمى إلى الاهتمام بحظ مصر السياسى وجعلتها فى موقف لا تستطيع معه تقديم أى تشجيع للمطالبة بالاستقلال القومى التام، ففضلا عن أن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الإغارة الخارجية أو على إقامة حكومة قوية منصفة فى داخلها، فإن موقعها الجغرافى على أبواب فلسطين التى يحتمل قريبًا أن تلقى فيها على عاتقنا تبعة خاصة، ووجودها على مدخل أفريقية، وفى طريق الهند، تجعل من المستحيل على الإمبراطورية البريطانية إذا أرادت المحافظة على سلامتها وسلامة ملحقاتها أن تتخلى عن تبعتها فى

مصر، ولا شك أن المصلحة الأولى فى هذه المسألة هى المصلحة المصرية، ويجب أن تكون العناية بحسن نظام الحكومة ورفاهية المصريين وسعادتهم أول ما يلتفت إليه، إلا أنها أيضًا مصلحة بريطانية ذات أهمية رئيسية، وأظن أنه لا يوجد إلا قليل من الناس ينكرون أنها كذلك مصلحة تهم العالم أجمع، ولا ضمانة لمصلحة العالم أفضل من بقاء مصر تحت إشراف دولة عظيمة متمدنة، فإذا سلمنا بهذه الأمور الأساسية التى تنطوى على المسألة بحذافيرها والتى لا يمكن أن تقبل المناقشة فيها حكومة بريطانية أو حزب من الأحزاب، فقد يبقى بعد ذلك مجال للاختلاف البعيد فى الآراء على الشكل الذى يجب أن تتمثل به المصلحة البريطانية، ولا أريد أن أحاول تعريف صيغة الحماية تعريفًا علميًا، فهى من الوجهة الدستورية معروفة فى جميع الأمم والعصور، ومعانيها تتفاوت، فهى فى أقصى طرفيها سيطرة سياسية أو إدارية شديدة، وفى الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى، وعلى كلتا الحالتين لا تخلو الحماية من تعهد الدولة الحامية برد الإغارات الخارجية عن الحكومة المحمية وأن تضمن المعاملة العادلة للرعايا الأجانب فيها وصيانة مصالحهم فى داخل البلاد، وعلى العموم الهيمنة على علاقتها السياسية والأجنبية، أما الدرجة التى تبلغها الحماية فى حق التدخل فى شؤون الإدارة الداخلية فلم يتصد قانون لتقديرها، وإنما تقدر فى كل حالة على حسب كفاءة الحكومة المحمية».

ثم تكلم عن مهمة لجنة ملنر، وعرج على وزارة يوسف وهبه باشا، ووصمها بطابع الولاء للاحتلال، قال: «ولا ريب فى أنه لو كانت هذه النيات معروفة لوثقت لجنة اللورد ملنر لا من مقابلة غير ودية بل من أحسن ترحيب ودى من جانب جميع أصدقاء الجنسية المصرية والتقدم المصرى، وإنى واثق من أن اللجنة ستلقى هذا الاستقبال على يد الوزارة المصرية الجديدة التى شكلت برياسة يوسف وهبه باشا والتى تؤلف إدارة الأعمال بعد استقالة محمد سعيد باشا منذ أيام قليلة، وقد أرسل إلينا المندوب السامى يثنى على صفة الوزارة

وتأليفها وقد تولت الآن أعمالها، وهي تشاطر حكومة جلالة الملك آراءها المنطوية على الرجاء، وصممت على أن تعاون بإخلاص وولاء فى تنفيذ هذه الآراء».

وأشار إلى تجدد الحوادث الثورية التى وقعت عقب إعلان تأليف لجنة ملنر، قال:

«بقى علىّ أن أذكر كلمات وجيزة عن القلاقل والإخلال بالنظام والاضطراب الذى تجدد لسوء الحظ فى مصر فى خلال الأسابيع القليلة الماضية، ففى شهر أغسطس صارت نغمة الوطنيين فى مصر تزداد مرارة لما ظهر تأخير مؤتمر الصلح فى معالجة المسألة العثمانية، وعجزت لجنة زغلول (الوفد المصرى) عن أن يسمع صوتها فى باريس، ثم حمل الوطنيون المصريون على مقاطعة لجنة ملنر بإشارة حزب زغلول الذى عاد من أعضائه كثيرون الآن إلى مصر، واستمر التحريض يزداد شدة إلى أن ختم بمشاغبات شديدة وقعت فى الإسكندرية فى يومى ٢٤ و ٢٥ أكتوبر واستدعى الأمر الالتجاء إلى مساعدة الجنود البريطانيين لإعادة النظام، وتكررت الاضطرابات بعد ذلك بأسبوع، ثم عادت فتجددت فى القاهرة يوم ١٦ نوفمبر، وبذل البوليس المصرى والجنود المصريون فى كلتا المدينتين جهدهم للتغلب على حالة شاقة، ولكنهم طلبوا مساعدة قوات جلالة الملك التى أظهرت من ضبط النفس والاعتدال فى أعمالها ما يضرب به المثل، ولا أريد فى هذه الآونة أن أبحث بعناية كبرى فى أسباب هذا الهياج الذى هو نتيجة حوادث هذا الوقت، والذى يوجد على السواء فى كثير من أجزاء العالم الشرقى، فإنه يصعب التفريق بالضبط بين الأدوار المختلفة التى تعزى فى هذا الهياج إلى التحريض السياسى، وتأثير الحرب، والأسباب الاقتصادية، وقوات الفوضى غير النظامية، وقد فرض ذلك على ولاة الأمور من المصريين والبريطانيين معًا واجبًا أوليًا يقضى عليهم بتنفيذ القانون والنظام ومعاقبة مرتكبى الاعتداء والجرائم، وإنا نثق بحزم المندوب السامى وحكمته فى معالجة هذا الوجه من الأمر، وستنال الوزارة المصرية الجديدة منه ومنا كل تأييد».

وجوهر هذه الخطبة كما ترى يعطيك فكرة جلية عن أساس سياسة إنجلترا نحو مصر، وهو الحيلولة بينها وبين استقلالها الصحيح، والتصرف فى أقدارها، واستدامة أسباب العدوان على حقوقها، والعمل على إبقائها تحت السيطرة البريطانية وإبراز ما فى هذه السيطرة من المعانى الاستعمارية.

ولعلك تلحظ ما تنطوى عليه الخطبة من المغالطة فى تسويغ هذا العدوان، إذ يقول اللورد كيرزون إن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الاغارة الخارجية، والواقع أن وجود الاحتلال البريطانى هو الذى حال على تعاقب السنين دون إنشاء جيش مصرى يحمى حدودها ويدافع عن استقلالها، وإن نظرة بسيطة إلى ما كان عليه جيشها من قوة ومنعة فى عهد محمد على، وما حفل به تاريخه من انتصارات ومفاخر فى مختلف المواقع والحروب، حين كانت مصر مستقلة، ثم ما آل إليه من الضعف والانحلال فى عهد الاحتلال، إن هذه النظرة وحدها تدحض مزاعم اللورد كيرزون، وتدل على أن مصر قادرة على حماية حدودها إذا تركت وشأنها، وإن ما يستند إليه من ضعفها الحربى، إنما هو من صنع الاحتلال والسياسة البريطانية، وهذا الضعف لا يعالج باستدامة العدوان على استقلالها، بل بالكف عن هذا العدوان، لكى تستطيع أن تنشئ لها جيشًا يدفع الغارة ويحمى الذمار، وإن أية دولة مهما عظمت إذا احتلها الأجنبى وسيطر على شؤونها لا تستطيع أن تنشئ جيشًا قويا جديرًا بها، لأن الاحتلال هو أول عقبة تعترضها فى هذا السبيل.

ومن التجنى قول اللورد كيرزون إن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على إقامة حكومة قوية منصفة فى داخلها، وهى تهمة اصطلحت الدول الاستعمارية على توجيهها إلى كل شعب تريد أن تفرض سيطرتها عليه، وتلك دعوى مرذولة لا يقبلها العقل ولا المنطق السليم، لأن الاستقلال حق طبيعى لكل أمة، ولا يوجد مسوغ يخول أية دولة أن تتدخل فى شئون دولة أخرى بحجة إصلاح حكومتها، بل إن الاحتلال الأجنبى هو الذى يفسد أخلاق الأمة ويضعف وطنيتها ونفسيتها، ويؤدى تبعًا لذلك إلى فساد نظم الحكم فيها، ومن

عجب أن يقول إن موقع مصر الجغرافى ووجودها على أبواب فلسطين وعلى مدخل أفريقية وفى طريق الهند يجعل من المستحيل على الامبراطورية البريطانية أن تتخلى عن تبعتها فى مصر، ومعنى ذلك أنه ما دام من قواعد سياسة إنجلترا الاستعمارية أن تضع يدها على فلسطين وتستبقى إمبراطوريتها الاستعمارية فى أفريقية والهند فهى فى حاجة إلى الحيلولة بين مصر واستقلالها التام، أو بعبارة أخرى يريد أن يسوغ الاغتصاب بالرغبة فى استبقاء اغتصاب آخر، فى بلدان أخرى، وذلك لعمرى هو منطق الغصب والعدوان، وهو منطق لا تقبله أية أمة تحافظ على كيانها، وتؤمن بحقوقها وكرامتها.

وصول لجنة ملنر
(٧ ديسمبر سنة ١٩١٩)

وأخيرًا جاءت اللجنة، ففى صبيحة يوم الأحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وصلت الباخرة المقلة للورد ملنر وأعضاء لجنته إلى بورسعيد، وفى الساعة التاسعة صباحًا استقلوا قطارًا خاصًا سار بهم إلى العاصمة، وكان يتقدمه قطار كشاف لحراسته وتحرسه أيضًا خمس طائرات حربية من بورسعيد إلى القاهرة، فوصل إليها فى الساعة الثانية بعد الظهر، وكتم موعد سفر اللجنة من لندن وموعد حضورها، ولم يعلن عنها فى الصحف إلا بعد وصولها إلى العاصمة، ولما وصل القطار إلى المحطة نزل اللورد ملنر وزملاؤه وهم: السير رنل رود. الجنرال السير جون مكسويل. الجنرال السير أوين توماس. المستر سبندر. المستر هرست، وكان معهم الكولونل وطسن المندوب العسكرى بدار الحماية، والمستر لويد من موظفيها، وقد أوفدتها دار الحماية لمقابلة اللجنة ببورسعيد، واستقبلهم على رصيف المحطة الجنرال كونجريف نائب القائد العام للجيش البريطانى، وبعض ضباط أركان حرب الجيش المذكور، والأميرالاى رسل بك حكمدار بوليس العاصمة، ونائب مدير السكك الحديدية، وكانت أبواب

المحطة موصدة، ولم يسمح لأحد من الجمهور بالوجود بها حين وصول القطار، وتولى البوليس حراسة أعضاء اللجنة فى الطريق، وذهبوا يتقدمهم اللورد ملنر إلى دار الحماية، ثم إلى فندق سميراميس القريب من هذه الدار والذى اتخذته اللجنة مقرًا لها[٦].

وبدا الفرق جليًا بين استقبال اللورد ملنر سنة ١٩١٩، واستقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢، فى أوائل عهد الاحتلال، جاء اللورد دفرين إلى مصر فى نوفمبر سنة ١٨٨٢، إذ عينته الحكومة البريطانية مندوبًا ساميًا لكى يدرس حالتها ويقدم عنها تقريرًا بما ينتهى إليه من الآراء والمقترحات، فقوبل فى الاسكندرية مقابلة فخمة أعدها الانجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية، لكى يلفتوا الأنظار إلى مقدم عميدهم الذى جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصايرها، وأطلقت المدافع بالاسكندرية من البارجة المصرية (محمد على) تحية له، واستقبله محافظ الثغر نيابة عن الحكومة، ونزل ضيفًا بسراى رأس التين، ثم استقل قطارًا خاصًا إلى العاصمة، وكان فى استقباله بها رئيس مجلس الوزراء ورئيس التشريفات نائبًا عن الخديو توفيق، ولفيف من كبار رجال الحكومة ورجال الوكالة البريطانية، وقائد جيش الاحتلال، ونزل ضيفًا على الحكومة بقصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن)، وذهب غداة يوم وصوله إلى سراى الجزيرة لمقابلة الخديو، تحف به كوكبة من الفرسان الانجليز، وبصحبته السير إدوار مالت قنصل إنجلترا العام فى مصر وزكى بك التشريفاتى والمستر نيكلسون سكرتيره الأول، والمستر بلند سكرتيره الثانى، فقابلهم الخديو توفيق بالحفاوة والإكرام، وأطلقت له المدافع من القلعة عند خروجه من قصر النزهة، وعند عودته إليه، ورد له الخديو الزيارة فى قصر النزهة فى مساء ذلك اليوم.

(٦) يقول اللورد ملنر فى تقريره: «وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظرًا إلى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والإغراء، فبلغنا الفندق المعد لنزولنا فيه دون أن يحدث حادث ما»

هذا ما كان من استقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢، فتأمل فى الفرق بين هذه المقابلة ومقابلة اللورد ملنر سنة ١٩١٩، من هذه المقارنة، يبين لك مبلغ تبدل الحالة السياسية فى مصر من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٩، وأثر العامل القومى فى مجرى الحوادث، وهذا يدلك يقينًا على ارتقاء الشعور الوطنى فى هذه الحقبة من الزمن، وأغلب الظن أن هذا التبدل قد استشعر به من كان يعرف مصر من أعضاء اللجنة قبل الثورة، كاللورد ملنر نفسه، والجنرال مكسويل، والسير رنل رود، فاللورد ملنر قد عرفها وسبر غورها فى الدور الأول من الاحتلال حيث كان الخضوع والاستسلام مخيمين عليها، فقد كان وكيلا لوزارة المالية المصرية من سنة ١٨٨٩ إلى سنة ١٨٩١، وفيها ألف كتابه المشهور (إنجلترا فى مصر) الذى ظهر سنة ١٨٩٢، وصار من وجهة النظر البريطانية عمدة المشتغلين بالسياسة المصرية، والسير رنل رود قد عرفها أيضًا، إذ كان ملحقًا بالوكالة البريطانية بها من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩٠١ فى عهد اللورد كرومر، والجنرال مكسويل قد شهد الانقلاب الذى أعلنت فيه الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤، وساهم فيه بقسط وفير كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٣٠)، وشهد جمود الوزراء والكبراء وجمهرة الأمة حيال هذا الانقلاب الخطير، واقتصار الاحتجاج على دائرة محدودة من الشعب، أما فى سنة ١٩١٩، فقد عمت حركة الاحتجاج والثورة، وصارت البلاد تغلى كالقدر سخطًا على الحماية، واحتجاجًا على لجنة ملنر، وتعلقًا بالاستقلال التام، وقد اعترف اللورد ملنر فى تقريره بالروح العدائية التى قوبلت به لجنته، وقال إن عدد الرسائل البرقية التى انهالت عليها بمقاطعتها والاحتجاج عليها بلغ ١١٣١ برقية.

الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها

لم يكد يذيع نبأ وصول اللجنة حتى بدت العاصمة فى حالة غير طبيعية من الهياج والاضطراب، فمنذ ٨ ديسمبر أضرب الطلبة من جديد وهجروا معاهدهم ومدارسهم احتجاجًا على قدوم اللجنة.

وفى يوم ٩ منه قام الطلبة والجمهور بمظاهرات عدة فى نواحى القاهرة وتعددت المظاهرات فى الأيام التالية.

ووجد التجار يوم ٩ ديسمبر عندما ذهبوا لفتح محلاتهم إعلانات ملصقة على أبوابها، مكتوبًا عليها «المحل مقفل احتجاجًا على مجىء لجنة ملنر لبسط الحماية»، فمنهم من احترموا الاعلان وأبقوا محلاتهم مغلقة، وهم كثيرون، ومنهم من فتحوا محالهم بعد مرور الجنود المصرية فى الشوارع.

وانهالت برقيات ورسائل الاحتجاج على اللجنة من كل صوب، واحتجت الهيئات السياسية ومجالس المديريات على قدومها.

وقامت المظاهرات فى الاسكندرية وكثير من العواصم احتجاجًا على اللجنة، ولم تحصل اعتداءات من الجنود على المظاهرات، فيما عدا مظاهرة قامت بالاسكندرية من مسجد أبى العباس يوم الجمعة ٢٦ ديسمبر عقب الصلاة، فمرت سيارتان بريطانيتان مدرعتان وأطلق جنودهما المسدسات لتفريق المظاهرة، فقتل واحد وجرح خمسة، وقد وقع القتل بعد فترة من الهدوء النسبى لم تقع فيها حوادث دموية منذ ١٨ نوفمبر، فكان لهذا الاعتداء وقع شديد فى النفوس.

إضراب المحامين

واجتمع المحامون فى الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩، ونفذوا ما أعلنوه يوم اجتماعهم السابق على مجىء اللجنة، وقرروا الاضراب أسبوعًا يبدأ من يوم ١٧ ديسمبر احتجاجًا على قدوم اللجنة، وقد حددوا يوم ١٧ ديسمبر لأنه ذكرى إعلان الحماية(٧).

وحذا المحامون الشرعيون حذوهم.

---

(٧) انتخب فى هذا الاجتماع خمسة من المحامين، وهم: مرقس حنا بك، ومحمد أبوشادى بك، وعبد الرحمن الرافعى بك، ويونس صالح بك، وأحمد مصطفى بك أعضاء فى مجلس النقابة بدلاً عمن انتهت مدتهم، وانتخب مرقس حنا بك نقيبًا للمحامين، ومحمد أبوشادى بك وكيلا للنقابة.

اجتماع السيدات المصريات بالكتدرائية المرقسية
واحتجاجهن على قدوم لجنة ملنر

وفى يوم الجمعة ١٢ ديسمبر اجتمع عدد عظيم من السيدات المصريات من مسلمات وقبطيات بالكنيسة المرقسية، للاحتجاج على قيام وزارة يوسف وهبه باشا وقدوم لجنة ملنر، وكان فى مقدمتهن السيدات: هدى شعراوى. شريفة رياض. حرم محمود باشا رأفت. حرم حبيب بك خياط. إحسان القوصى. حرم فهمى بك ويصا، إلخ، وأصدرن بيانًا ضمنه رأيهن فى الموقف السياسى، وإخلاف الانجليز وعودهم فى المسألة المصرية، وختمنه بتأييد مقاطعة لجنة ملنر والاحتجاج على قدومها والاصرار على التمسك بالاستقلال التام.

وقام السيدات يوم ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ بمظاهرة سارت من محطة مصر إلى شارع كامل (الجمهورية الآن)، فميدان الأوبرا، فشارع عابدين، وتعرض لهن الجنود البريطانون وطلبوا منهن التفرق فأبين واستمررن فى المظاهرة، إلى أن انتهت بسلام.

احتجاج الموظفين

واجتمع جمهور الموظفين يوم ١٥ ديسمبر بمسجد الشيخ صالح أبى حديد وقرروا الاضراب عن العمل يومًا واحدًا وهو يوم ١٧ ديسمبر احتجاجًا على قدوم اللجنة وإيذانا بمقاطعتها.

ولكن الوزارة لم تكد تعلم بهذا القرار حتى قررت يوم ١٦ ديسمبر إنزال العقاب الشديد بكل من يضرب فى اليوم التالى، وأبلغ رؤساء المصالح هذا الإنذار إلى مرؤسيهم، وصارحوهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى، وفصل كل موظف لا يكون له فى الخدمة أكثر من عشر سنوات، فعدل الموظفون عن الاضراب، واكتفوا بالاحتجاج.

إنذار الصحف

وكان سيل الاحتجاجات وإعلان مقاطعة اللجنة يتدفق على الصحف، فأصدرت إدارة المطبوعات بلاغًا يوم ١٨ ديسمبر يتضمن تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية إذا هى نشرت أعمالا أو آراء سياسية «تصدر عن أشخاص لا يدركون تبعة ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم، أو احتجاجات سياسية موجهة إلى السلطات أو اللجنة البريطانية مالم يصادق عليها الرقيب، وكل ما من شأنه تحريض الموظفين أو غيرهم على الإضراب أو إهمال القيام بواجباتهم، وكل خبر أو طعن من شأنه إثارة شعور العامة ضد الحكومتين البريطانية والمصرية أو من يمثلهما».

وبنى هذا البلاغ على ديباجة جاء فيها: «إن المسلك المخالف للنظام الذى سلكه الطلاب وغيرهم فى الأيام الأخيرة حتى بلغ أشده فى تكرار الشروع فى القتل يمكن إسناده لدرجة عظيمة إلى مواد نشرتها الصحف، وإن ما تحدثه الجرائد فى الأقاليم من التأثير المخل بالنظام قد أصبح واضحًا».

وأشار البلاغ إلى عودة الرقابة على الصحف بطريقة ملتوية بقوله: «على جميع رجال الصحافة أن يعملوا بهذه التعاليم من حيث مبناها ومعناها ونشير عليهم مراعاة للمصلحة العامة ومصلحتهم الخاصة أيضًا أن يعرضوا على جناب رئيس المراقبة (إدارة المطبوعات) المواد التى يرتابون فى كيفية تأثيرها قبل نشرها».

وقد اجتمع أصحاب الصحف واحتجوا على هذه القيود، ولكنهم منعوا من نشر هذا الاحتجاج أو الإشارة إليه.

اقتحام الجنود الانجليز الأزهر
(١١ ديسمبر سنة ١٩١٩)

وقع يوم ١١ ديسمبر حادث اهتزت له أرجاء القاهرة، وأثار عاصفة من السخط والاستنكار فى أنحاء البلاد، وهو اقتحام الجنود الانجليزية الجامع الأزهر، وتفصيل ذلك أن مظاهرة قامت فى صبيحة ذلك اليوم مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم إليهم، وبدأ سير المظاهرة من ميدان الأزهر، وسار المتظاهرون بكل هدوء ونظام حتى وصلوا إلى شارع السكة الجديدة. وأرادوا أن يواصلوا سيرهم إلى دور معتمدى الدول، ولكن قبل أن تصل المظاهرة إلى شارع الموسكى أدركها الجنود الانجليز بالسيارات، وهاجموا المتظاهرين، فتفرقوا، وعادوا إلى قواعدهم بميدان الأزهر، ودخل كثير منهم إلى المسجد يحتمون به، فدخل وراءهم الجنود الإنجليز بنعالهم وأسلحتهم، واعتدوا على من صادفوهم بالضرب والإيذاء، فحدث هرج ومرج فى الجامع، واقتحم الجنود مكاتب الإدارة، وحاولوا كسر الأبواب، ففزع الموظفون، وحدثت ضجة كبيرة داخل الجامع وخارجه.

احتجاج العلماء

وعندئذ ثارت ثائرة المشايخ، وقصدوا إلى شيخ الجامع يقصون عليه ماجرى، فاجتمع بكبار العلماء ووضعوا احتجاجًا شديدًا، وقعوا عليه جميعًا، وبعثوا به إلى السلطان فؤاد، وإلى يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء، ثم إلى اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى، وهذا نصه:

«حدث فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع أول سنة ١٣٣٨ هـ (١١ ديسمبر ١٩١٩) أن فصيلة من الجنود البريطانية كانت تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الأزهر الشريف بنعالها وعصيها

منتهكة حرمة هذا المعهد المقدس والجامعة الإسلامية الكبرى التى يؤمها طلاب العلوم من جميع الأقطار، ثم أخذت تضرب وتروع، وتجاوزت ذلك إلى الاعتداء على محل الإدارة والعمال يؤدون وظيفتهم، محاولة كسر الباب الموصل إلى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الأزهر، لولا متانته، ثم صعدت إلى الدور الأعلى من الرواق العباسى، فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات، وقد كان الرعب استولى على من فيها من العمال فأوصدوها على أنفسهم.

«إن هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين المقيمين فى القاهرة وآلمهم أشد الايلام وسيزداد هذا الأثر السيئ بنسبة انتشار الخبر فى أرجاء مصر وتردد صداه فى أنحاء العالم الإسلامى.

«فنحن الموقعين على هذا من علماء الجامع الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى نحتج على هذه الحادثة السيئة قيامًا بالمفروض علينا من خدمة الأزهر الشريف وأهله».

٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ - ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩.

توقيعات

محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر. محمد بخيت مفتى الديار المصرية. أحمد نصر نائب شيخ السادة المالكية. محمد النجدى شيخ السادة الشافعية. محمد سبيع الذهبى نائب شيخ السادة الحنابلة. عبد الرحمن قراعة وكيل الجامع الأزهر ومدير المعاهد الدينية. محمد إبراهيم. محمد الأحمدى. عبد الغنى محمود (وهؤلاء جميعًا أعضاء مجلس الأزهر الأعلى). أحمد زكى باشا عضو المجلس الأعلى. مصطفى عبد الرازق السكرتير العام للمجلس الأعلى. محمد شاكر وكيل الأزهر السابق. محمد حسنين وكيل الأزهر ومدير المعاهد الدينية السابق. محمود الجزيرى. عبد الحميد زايد. إبراهيم الحديدى. دسوقى العربى. محمد أحمد الطوخى. عبد المعطى الشرشيمى. محمد بخاتى. وكلهم من

هيئة كبار العلماء. عيسوى نجا الإبيارى. محمود الإمام. حفناوى السيد الجيزاوى. عمر محمد الهجرسى. صادق عزام. عبدالرحمن عيد المحلاوى أستاذ الشريعة الاسلامية بالجامعة المصرية. إبراهيم زيان. عبد الغنى مهنا. أحمد الصفتى. عبد السلام البشرى من علماء الأزهر. عبد المجيد الشاذلى. محمد الحلبى. عيسى منون. سعيد حسن. على مصطفى أبو دره. أحمد المكاوى. أمين حمزة النواوى. محمد عبد الخالق العشرى. عيسوى محمد ماريه. على محمد صبره. خليفة راشد. حسن عامر مذكور. اسماعيل على. أحمد عيسى السلامونى. محمد سعد بركة. محمد الشايب. سعد أحمد الذهبى. محمد عبد اللطيف دراز. محمد إبراهيم البيومى. محمد المهدى على. عبد ربه مفتاح. عبد الحليم سعد. أحمد عبد اللطيف. أحمد عبدالسلام. عواد على حسن. على جاد الحق. عبد الحكيم محمد. يوسف الرمالى. محمود الدينارى. محمد الشاعر. محمد أحمد الشبينى. عبد الله قنديل. محمد محمد المدلل. معوض السخاوى. محمد عبد الله محمد. على شقير. أمين الشيخ. بركات أحمد. أمين خطاب. على محمد الشيخ. على محمود. محمد أحمد القطيشى. محمد يس الجندى. إسماعيل حسين. محمود الغمراوى. عبد الوكيل أحمد خاطر. السعدى محمد. محمد الحنبلى. إبراهيم صقر البهى. عبدالرحمن عبد ربه. محمد الخطيب. سليمان إبراهيم البيلى. عبد الرسول خليفة. مصطفى محمد عيد. عبد الباقى نعيم. مصطفى محمد مأمون. توفيق محمد. على عبد اللطيف. سعيد عبد الله. أحمد المرشدى. صادق شعيب. إبراهيم النقراشى. حسن أبو عرب. إبراهيم الدسوقى. مصطفى بدر زيد. عبد الحميد الهنامى. محمد حماد خليفة. محمد محمد هلالى. عبد العليم رضوان. سليمان فائد. عبد الفتاح أحمد. محمد فريد الضرغامى. عبد الرحيم البرديسى. محمد مخلوف. عيسى الشويرى. على الشايب. محمد درويش العصار. موسى شريف. عبد الرءوف عبدالسلام. أحمد عبدالحليم هيكل. محمد على البراوى. على محمد النجار. على على البنا. محمد حفنى بلال.

جواب اللورد اللنبى

ولما تسلم اللورد اللنبى هذا الاحتجاج بادر بارسال الرد إلى شيخ الجامع، وأبدى فيه أسفه لوقوع الحادث، وروى فيه الواقعة على أساس أن دخول الجنود الأزهر كان على أثر دخول بعض المتظاهرين فيه وقذفهم الأحجار من داخله على الجنود، وهذا نص الكتاب:

«حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر.

«قد تلقينا كتابكم الذى وجهتموه إلينا مع حضرات أصحاب الفضيلة والسادة علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى، وقد أمرنا بإجراء التحقيق اللازم عن حادث يوم ١١ ديسمبر، وقد يظهر أن بعض الأفراد السيئ النية كانوا قد هاجموا الحوانيت، ولما طاردتهم الجنود البريطانية التجأوا إلى الأزهر وجعلوا يقذفون منه الأحجار على الجنود حتى إذا ما أثاروا غيظهم اقتفوا أثر المعتدين اللاجئين فى جوانب الأزهر، ولا يغرب عن فضيلتكم أن ذلك قد حدث فى الوقت الذى تهيجت فيه نفوس الجنود، ولكم أن تثقوا بأنه لم يقصد البتة انتهاك حرمة الأزهر ولا التعدى على كرامة فضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسالمين، وبينما نأسف فى هذه الآونة لوقوع هذا الحادث إلا أننا نرجو أن نوجه نظر فضيلتكم إلى أنه من الواجب على الهيئة الرئيسية للأزهر الشريف أن تمنع استعمال جوانب الجامع لأعمال الاعتداء المخالفة للقانون».

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

«نائب جلالة الملك»

«اللنبى»

ونشرت الحكومة من ناحيتها بلاغًا رسميا بمعنى كتاب اللورد اللنبى.

رأى علماء الأزهر فى الموقف السياسى

وقد حركت هذه الحادثة فى نفوس علماء الأزهر الجهر برأيهم فى الموقف السياسى عامة، فوضعوا بيانًا أعربوا فيه عن أن الحل الوحيد للاضطراب السائد فى البلاد هو أن تفى الدولة الانجليزية بوعودها، وتعترف للبلاد بالاستقلال التام، أى أنهم شاركوا الأمة فى معظم مطالبها السياسية، وأرسلوا هذا البيان إلى السلطان وإلى رئيس مجلس الوزاراء والمندوب السامى البريطانى، وهذا نصه:

«إن علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بإزاء الظروف الحاضرة، وما جرت على البلاد من خطوب تفاقمت فى هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها، يرون من أقدس الواجبات التى فرضها الله عليهم ألّا يتوانوا فى القيام بوظيفتهم فى إبداء النصح والإرشاد إلى مافيه تأييد السلم فى الأرض وتوطيد العلائق الحسنة بين الأمم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقًا لما أمر الله به فى جميع الشرائع المنزلة، ولا سيما الشريعة الإسلامية الغراء.

«أجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقها الشرعى فى الاستقلال التام، وأصرت على المطالبة به بكل مالديها من الوسائل المشروعة، دون أن يظهر من جانب الحكومة الإنكليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق، فأدى ذلك إلى أحوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق، فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة.

«لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ورجال مجلسه الأعلى الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هى أن تفى الدولة الإنكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح فى بلاد

الشرق أجمع وبذلك تمتنع وسائل الشدة التي طالما ظهرت آثارها بما يوجب الأسف الشديد، ويخلد أبناء الأمة كلهم إلى الهدوء والسكينة ولا يضمرون ضغنًا ولا حقدًا للحكومة الإنكليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الأجنبية.

«هذه هي الأمانة التي وضعها الله في أعناقنا قد أديناها قيامًا بالواجب على خدام الدين، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين».

ولقد حذا علماء الإسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط حذو علماء الأزهر، فحرروا بيانًا يضمون فيه صوتهم إلى صوت إخوانهم علماء الأزهر في طلب الاستقلال التام.

تهديد الطلبة المضربين

أصدر مجلس الوزراء في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ قرارا بانذار جميع طلبة المدارس العليا وتلاميذ المدارس الأميرية والمدارس الخاضعة لتفتيش الحكومة بالحضور إلى مدارسهم في التواريخ التي حددتها وزارة المعارف، وبأن كل من يتخلف عن إطاعة هذا الأمر ويتغيب عن مدرسته دون أن يقدم عذرًا مقبولا يحرم الدخول في جميع الامتحانات التي تعقد في خلال سنة ١٩٢٠.

بلاغ اللورد ملنر عن مهمته
(٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩)

رأت لجنة ملنر أن مقاطعة الأمة لها أصبحت عامة محكمة، وظهرت بمظاهر شتى تجتمع كلها في إعراض الأمة عن الاتصال بها، عن قرب أو بعد. فأخذت تعالج هذه المقاطعة بالاناة وسعة الحيلة، فأصدر اللورد ملنر بلاغًا عن مهمته، قال فيه:

«أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو

حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها إلى الآن. ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد. فإن اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى لأجل التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فى البلاد.

«ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع توافر حسن النية من الجانبين، واللجنة ترغب رغبةً صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى Self Governing institutions[٨].

«وتنفيذًا لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتمامًا صادقًا بخير بلادهم، ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة، ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة، كما أنه لا داعى لأن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلا منه عن معتقداته، فإنه لايعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هى متنازلة بسماعها، وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول إلى الاتفاق».

مصر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ «ملنر»

رد الوفد على بلاغ ملنر

وقد ردت لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ ببيان أذيع يوم ٣٠ ديسمبر، قالت فيه:

«كانت لجنة الوفد تود أن يكون بلاغ اللورد صريحًا واضحًا، وأن يتضمن

(٨) فى الترجمة الرسمية للبلاغ «تحت أنظمة دستورية» والمعنى واحد.

الاعتراف باستقلال مصر التام، لكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة، فبعد أن كانت المفاوضة التى تطلبها اللجنة محصورة فى دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة فى غير دائرة مخصصة.

«نعم إن توسيع دائرة المناقشة يدل على اقتناع الانجليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضًا باتا، ولكنه لا ينفى مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجىء اللجنة وليس من شأنه بأى حال أن يحمل الأمة على العدول عن خطتها فضلا عن ذلك فإن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها.

«وإذا كان الغرض من الوقوف على مطالب المصريين، فإن هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة فى جميع أنحاء العالم، وهى تنحصر فى شىء واحد هو «الاستقلال التام». أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة».

«فلتحى مصر. وليحيى الاستقلام التام».

وأبرقت لجنة الوفد ببلاغ اللورد ملنر وردها عليه إلى سعد باشا فى باريس، فجاءها الرد بموافقة الوفد.

رد الحزب الوطنى

وفى ٣١ ديسمبر نشر الحزب الوطنى رده على بلاغ اللورد ملنر ببيان أعلن فيه من جديد سياسة (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) تأييدًا لقراره فى نوفمبر سنة ١٩١٩ (ص ١١٠) قال:

«أعلن جناب اللورد ملنر فى بلاغ لجنته للأمة أن الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ما أوفدت اللجنة إلى مصر إلا لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة وما للدولة البريطانية العظمى من المصالح

الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة لجميع الأجانب القاطنين فيها، وأظهر جنابه رغبة اللجنة فى الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للأمة المصرية وأنها لترغب رغبة صادقة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم فى ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية، هذا هو جوهر البلاغ الذى نشرته الصحف المحلية، وليس للحزب الوطنى إزاء هذا البلاغ سياسة خاصة بل إنه لا يزال متمسكًا بسياسته التى أعلنها للأمة مرارًا وتكرارًا والتى أبانها إزاء السياسة الإنجليزية بكل وضوح فى الخطبة التى ألقاها باسمه حضرة على بك فهمى كامل وكيل الحزب فى حفلة تأبين المغفور له رئيسه (محمد بك فريد) يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجارى، وهذا فحواها: إن الأمة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال، وإنها لا ترضى بالمخابرة مع أية هيئة بريطانية أو غيرها إلا إذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام وأعلنت اعترافها به رسميا وأيدته بجلاء الجنود الإنكليزية عن وادى النيل وسحبت إعلان الحماية.

«إنه إذا اعترفت إنجلترا أمام الملأ رسميا بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الإخلاص اللذين أشار إليهما جناب اللورد ملنر، وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب إعلان الحماية، فإن الأمة المصرية تشعر إذ ذاك بأن إنجلترا وفت بوعودها وبرت بعهودها، وتكون بأسرها مرتاحة لكل مخابرة لا تمس استقلالها التام فى أمورها الداخلية أو الخارجية، وأما ما دامت خطة اللجنة الإنجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كيرزون ومستر بالفور ضاربين باستقلال مصر التام عرض الأفق، وما دامت البلاد محتلة بجيشين أحدهما حربى والثانى ملكى، وما دامت الأحكام العرفية تصدر كل يوم باعتقال أبناء الأمة وتوقيع العقوبات المختلفة على طلاب العلم، وما دامت حرية القول والكتابة محجورة، وما دامت البلاد فى فوضى من التشريع، وفى

الجملة ما دامت الأرواح تخطف لأقل مظاهرة سياسية سلمية، إلى غير ذلك من الضحايا التى ضحتها الأمة فى سبيل استقلالها التام، نعم ما دام كل هذا وغيره قائمًا فوق أرض مصر على مشهد من العالم المتمدن، فإن كل مخابرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون معناها إلا التنازل عن هذا المطلب الأسمى – مطلب الكرامة والإباء – مطلب الاستقلال التام، لذلك ينصح الحزب الوطنى المصرى للأمة بأسرها أن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام، وأن لا يفوتها أنها لو نالته بأى شرط كائنًا نوعه ما كان، فإنه لا يكون استقلالاً تامًا بمعناه المرسوم، فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية – ما دام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل إنجلترا ولم ينفذ بالفعل – واجب كل الوجوب على كل مصرى ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته فى الوجود».

«وكيل الحزب الوطنى»
«على فهمى كامل»

وسياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تمامًا مع مبادئه، لأنه، وهو حزب الجلاء، ما دام متمسكًا بالجلاء، ولا يقبل ما دونه، لا يرتضى الدخول فى مفاوضات بين مصر وإنجلترا والاحتلال قائم، لأن جوهر القضية بينهما هو فى الاحتلال والجلاء، فإما جلاء، وإما احتلال، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال، كما قال المرحوم محمد فريد (ج١ ص١١٧)، والأصل أن الاستقلال حق طبيعى ثابت لا يقبل المناقشة، فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة، والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد منها تشكيك الأمة المصرية فى حقها فى الجلاء وإيمانها به، والوسيلة الطبيعية للجهاد هى المطالبة المقرونة بالمقاومة، أما المفاوضة فهى من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخى فى المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال، جربتها فى مدى ربع قرن، فلم تنتج

إلا بقاء الاحتلال وإقراره، مع تغيير فى أسمائه وأوضاعه، فى حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط فى مقابله، لأن إنجلترا عندما تعهدت ستين مرة[٩] بالجلاء عن مصر، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط، بل كانت عهودًا صريحة مطلقة، فالجلاء - وهو جوهر الاستقلال - لا يصح أن يكون مقيدًا بشروط، وفى ذلك يقول المرحوم «مصطفى كامل»: «نحن مسلوبون والإنجليز هم السالبون، ونحن طلاب حق مقدس والإنجليز هم مغتصبو هذا الحق، فلا سبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم إلا باعترافهم بحقنا ورده إلينا».

هذا، إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم، فيها معنى الإكراه الأدبى والمعنوى الماثل فى الاحتلال ذاته، والإكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها، ويحمل المفاوض المصرى، تحت تأثير هذا الإكراه، على المساومة فى الجلاء، والتساهل فى وجود الاحتلال تحت أى اسم كان، وهذا ما يتعارض قطعًا مع مبدأ الحزب الوطنى الأساسى، وهو الجلاء، على أن المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب فى تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى فى شأنه، وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ، لما يلابسه من الإكراه السافر أو المقنع، وإن الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء، والمفاوضة الصحيحة يجب أيضًا أن يسبقها الجلاء، ولقد كان فريد فى مذكراته إلى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية بحقها فى تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء، على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الإنجليزى عن البلاد، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين، لضمان صحة الاستفتاء.

---

(٩) نشرنا هذه العهود فى كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص٢٤٣ وما بعدها، طبعة سابقة، وقد أعدنا نشرها الآن فى قسم الوثائق التاريخية.

رسالة الأمراء

وفى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ أذاع الأمراء: كمال الدين حسين. وعمر طوسون. ومحمد على إبراهيم. ويوسف كمال. وإسماعيل داود، ومنصور داود، رسالة إلى الأمة، أعربوا فيها عن تضامنهم معها فى أمانيها وآمالها، وأعلنوا أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالا تاما مطلقًا بلا قيد ولا شرط، فأيدوا برسالتهم وجهة نظر الحزب الوطنى، قالوا:

«أبناء مصر مواطنينا الأعزاء.

«يوم ما اقتضت الإدارة الصمدانية إيداع مصير مصر بين يدى من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصرى ومرشده، إلا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم (محمد على الأول) وجمعت القدرة الإلهية فى شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة فى أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر، فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة، مغمورة بنعمها، فرض الله علينا بذا خدمة مصر وإخواننا المصريين، والسير على أثر جدنا الأكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين، وحيث إن الأمة المصرية الشريفة التى هى سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت بالواجب عليها قيامًا يجعل لها ولنا أعظم منزلة نتفاخر بها فى العالم بأسره، وبما أنه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا نادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة، فقد جئنا نحن أولاد محمد على لا لنشارك أمتنا فى أمانيها ومقاصدها فقط، بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها، ونجعل أيدينا فى أيديهم، حيث إننا لسنا إلا روحا واحدة حتى نكون جسمًا لا يبتر وقوة لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا، نطالب بحقوق أمتنا، نطالب بحقوقها الشرعية، نطالب باستقلال مصرنا استقلالا تامًا مطلقًا بلا قيد ولا شرط»

كمال الدين حسين	عمر طوسون	محمد على إبراهيم
يوسف كمال	إسماعيل داود	منصور داود

مذكرة الأمراء إلى اللورد ملنر

وأرسلوا فى اليوم نفسه مذكرة إلى اللورد ملنر ردا على بلاغه، قالوا فيها:

«بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها، وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها، وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصرى برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذى لا يدع مجالا لأحد أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة، وفضلا عن ذلك بما أن جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحادًا صادرًا من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة عن شعور حقيقى لم يدفعها إليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن، فإننا نقدم إليكم هذه المذكرة لتحيطوا علمًا أننا لا نقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية، بل ننضم إليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر، وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا»

كمال الدين حسين عمر طوسون محمد على إبراهيم
يوسف كمال إسماعيل داود منصور داود

وقد كان لرسالة الأمراء إلى الأمة ومذكرتهم إلى اللورد ملنر أبلغ الأثر فى إذكاء روح الحماسة فى النفوس، وقوبلت الرسالة والمذكرة بالغبطة والابتهاج، إذ جاءتا دليلا ملموسًا على تضامن أمراء البيت المالك (السابق) مع الشعب.

وأرسل اللورد ملنر رده على مذكرة الأمراء فى خطاب وجيز بعث به إلى الأمير كمال الدين حسين بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٠، قال فيه: «يا صاحب السمو إسمح لى أن أنبئكم عن تلقى الكتاب الذى وجهه سموكم وخمسة من الأمراء من أسرة محمد على، والذى أبلغتموه فى الوقت ذاته إلى الصحف، ولى الشرف أن أكون لسموكم».

«المخلص»

(ملنر)

الاعتداء على الوزراء

استهدفت وزارة يوسف وهبه باشا لاعتداءات عدة على حياة أعضائها، وكانت هذه الاعتداءات من مظاهر السخط العام عليها، وقد وقعت لأسباب سياسية، ونجا الوزراء منها جميعًا، ولكنها تركت أثرًا عميقًا فى النفوس، واستمرت هذه الاعتداءات فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم باشا، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره: «يعسر على المرء أن يفى هذين الرئيسين وسائر رفاقهما الوزراء حقهم من المدح والإطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية بتسلمهم مقاليد الأحكام فى زمن كانت فيه بلادهم تعانى شدة أزمة كهذه، وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم، ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم نفس الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبه باشا، ما خلا وزيرًا واحدًا، فهى - كسابقتها فى أوصافها - وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الأمور مع المعتمد السامى البريطانى[٩]».

وإنا، مع استنكارنا لمبدأ الاعتداء وحوادثه، نذكر فيما يلى تسجيلا للوقائع التاريخية حوادث الاعتداء بترتيب وقوعها، ففى منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩، بينما كان يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء ذاهبًا بسيارته إلى ديوان المالية وعند مروره فى شارع سليمان باشا - قبالة النادى الطليانى - ألقى عليه أحد الشبان قنبلتين انفجرتا، ولكنهما لم تصيبا السيارة، ولم يصب وهبة باشا بسوء، وقبض على الشاب، وهو يحاول إخراج مسدس من جيبه، فتبين أنه طالب قبطى بكلية الطب، وهو عريان يوسف سعد، وقد اعترف الطالب فى التحقيق أنه كان يريد اغتيال حياة يوسف وهبه باشا.

---

(٩) تقرير اللورد ملنر. وقد ظهر أثناء وزارة توفيق نسيم باشا.

وحوكم أمام محكمة عسكرية إنجليزية فقضت عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات، وقد أفرج عنه سنة ١٩٢٤ ضمن من شملهم العفو فى عهد وزارة سعد زغلول، وهو الآن من موظفى مجلس الشيوخ.

وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال، وهو راكب سيارته وذاهب إلى الوزارة، فأخطأت القنبلة السيارة ووقعت على الأرض، ولم تصب السيارة إلا بشظية بسيطة فى المؤخرة، ولم يعرف الجانى، وأعلنت الحكومة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عنه، ولكن لم توفق إلى العثور عليه.

وفى صباح ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقيت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة، بينما كان راكبًا سيارته بعد خروجه من منزله، وقد انفجرت القنبلة ولم تصب أحد بضرر، وقبض على المعتدى، فاتضح أنه طالب بالمدرسة الإلهامية يدعى عبد القادر شحاته، ومعه شريك له يدعى عباس حلمى، وهو طالب سابق بالمدرسة المذكورة.

وقد حوكم المتهمان أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت عليهما بالاعدام، ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

وفى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ألقيت قنبلة أخرى على حسين درويش باشا وزير الأوقاف وهو راكب سيارته بشارع المدارس بالحلمية فأصابت السيارة بضرر وجرحت السائق كما قتلت أحد الشبان كان على مقربة من الحادثة، ولم يصب الوزير بسوء.

رفع معاش الوزراء

اشتد السخط فى ذلك العهد على من يتولون الوزارة، إذ كانوا أداة الأجنبى فى العسف والتنكيل بالأمة، والحيلولة بينها وبين حقوقها التى تطالب بها وتجاهد فى سبيلها، فأدركت السراى إحجامًا من المستوزرين عن قبول

منصب الوزارة فى مثل هذه الظروف، مما قد يؤدى إلى اضراب وزارى تخلو به مناصب الوزارة، وتتحدد الحالة التى شهدتها البلاد بعد استقالة وزارة رشدى باشا، ولا شك أن بقاء هذه المناصب شاغرة مدة من الزمن يشد من أزر الشعب فى جهاده، ويظهر السراى أمام الاحتلال بمظهر العجز عن حكم البلاد حكمًا أساسه امتهان إرادة الشعب، فابتكرت طريقة تغرى المستوزرين بالتهافت على هذه المناصب، وذلك برفع معاش الوزراء الذين يؤخذون من سلك الوظائف، ومنحهم معاشًا استثنائيا كبيرًا، فصدر مرسوم سلطانى فى ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ بمنح كل موظف مضى عليه عشرون سنة فى خدمة الحكومة وعين وزيرًا، مرتبًا مستديمًا قدره ١٥٠٠ جنيه فى العام بعد تخليه عن الوزارة (أو بعبارة أصح بعد تنحيته عنها).

صدر هذا المرسوم فى عهد وزارة يوسف وهبه باشا، ونص على سريانه على الوزراء الذين تنتهى وظيفتهم بعد تاريخ نشر المرسوم (ومنهم الوزراء الذين أصدروه)، وكذلك على الوزراء السابقين إذا دعوا للعودة إلى الوزارة!

وكان هذا الإجراء بمثابة رشوة لكبار الموظفين، وإغراء لهم بالتهافت على مناصب الوزارة، لكى يصلوا إلى تحسين معاشهم، فهى عملية مالية خالية من معانى النزاهة، وبذلك ضمنت السراى تحت تأثير هذه الرشوة أن تؤلف عند الحاجة أية وزارة من كبار الموظفين تحكم البلاد على غير إرادتها.

مولد فاروق
(١١ فبراير سنة ١٩٢٠)

فى غمار الحوادث والعواصف السياسية التى ترادفت على البلاد فى عهد الثورة، ولد الأمير فاروق نجل السلطان فؤاد، وكان مولده يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٠، وأذاع مجلس الوزراء لهذه المناسبة أمرًا من السلطان بهذا الحادث.

واجتمع مجلس الوزراء بوزارة المالية عند وصول هذا الأمر السلطانى، وقرر:

أولا: إبلاغه إلى جميع المديرين والمحافظين بواسطة وزارة الداخلية.

ثانيًا: إبلاغه إلى المندوب السامى البريطانى وإلى وزارة الخارجية البريطانية.

ولعلك تلحظ ما فى قرار مجلس الوزراء من الشذوذ فى إبلاغ نبأ مولد الأمير إلى المندوب السامى البريطانى وحده، دون معتمدى الدول، ثم إلى وزارة الخارجية البريطانية، ولكن الولاء للسياسة الإنجليزية أملى على الوزراء هذا القرار، كما جعلهم يحجمون عن المناداة بالأمير فاروق وليًا للعهد انتظارًا لصدور الأمر بذلك من لندن!

التدخل البريطانى فى وراثة العرش

أرادت الحكومة البريطانية أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها فى تقرير وراثة العرش، فليس يخفى أنه حين ولاية السلطان حسين كامل، ثم السلطان (الملك) فؤاد، عرش مصر، لم يكن قد بت فى أمر وراثة العرش تحت الحماية، ولا تقرر نظام هذه الوراثة، ولم يصدر أمر من جانب السلطان بتنظيمها ووضع قواعدها، ولم تعلن الحكومة ولا السراى تلقيب الأمير فاروق بولى العهد، فانتهزت الحكومة البريطانية هذه الفرصة، ووضعت هى هذا النظام، وأبلغته إلى السلطان فؤاد فى خطاب رفعه إليه اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠، ونشرته «الوقائع المصرية» فى عدد غير اعتيادى صدر فى ١٧ أبريل تحت عنوان (ترجمة الخطاب المرفوع للحضرة المعظمة السلطانية من حضرة صاحب المقام الجليل الفيلد مارشال أللنبى المندوب السامى البريطانى بشأن نظام وراثة السلطنة المصرية)، وهذا نص الترجمة:

«دار الحماية فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠.

«يا صاحب العظمة. إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية. وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا، وإن لم يوجد فيمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية.

«وإنى مع تقديمى التهانى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادى الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائماً محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين.

«ولى الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص»

القاهرة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ «أللنبى فيلد مارشال»

وقد أرسل السلطان فؤاد إلى الملك جورج الخامس برقية شكر على هذا البلاغ، قال:

«القاهرة فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠

«صاحب الجلالة الملك — لندرة

«أرجو جلالتكم التفضل بقبول فائق تشكراتى على البلاغ الذى قدمه إلىّ اليوم بأمر جلالتكم الفيكونت أللنبى نائب جلالتكم بمصر بحصول الاعتراف بنجلى الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده، وهكذا وإن لم يوجد فيمن يولد لى من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لى فى حق تقلد السلطنة، وإنى أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لجلالتكم أن المحافظة على العلاقات الودية التى

تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائمًا محل اهتمامى، وأعتقد بأنى سأستطيع دائمًا الاعتماد على معاضدة جلالتكم الثمينة وجميل صداقتكم».

«فؤاد»

فرد عليه الملك جورج ببرقية وجيزة، أعرب فيها عن سروره لبرقية السلطان، قال:

«لندرة فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠

«إلى عظمة السلطان

«قرأت مع خالص السرور برقية عظمتكم، وإنى أؤكد لعظمتكم اهتمامى وتأييدى لكل ما يعود على مصر لتوفير أسباب السعادة، كما أنى أؤكد صادق ما أتمناه شخصيا لذات عظمتكم ولأسرتكم من العز والهناء».

«جورج»

ولا يخفى أن صدور نظام وراثة العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مظاهر الحماية، بل التبعية، فكأن الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا المظهر فى وثيقة رسمية، وكان هذا الوضع شاذا، ومنافيًا للاستقلال، بل هادمًا للسيادة القومية، والكرامة الوطنية، وكونت البرقيتان اللتان تبادلها السلطان فؤاد والملك جورج الخامس أدل على هذه المعانى، وإنك لتلمح من رد الملك جورج مبلغ الزراية والاستخفاف، وانتحال صفات جديدة للتدخل فى شئون مصر، وفى الحق إن هذه الوثائق الثلاث ليست مما يشرف التاريخ القومى.

احتجاج الحزب الوطنى

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى وراثة العرش، وأصدر قرارًا بهذا الاحتجاج لم يستطع نشره فى الصحف، فوزعه فى نشرات خاصة مطبوعة، وأبلغه إلى معتمدى الدول فى مصر، فى خطاب قال فيه:

«أتشرف بأن أرفع لجنابكم القرار الذى أصدرته اللجنة الإدارية للحزب الوطنى المصرى راجيًا إبلاغه إلى حكومتكم الجليلة خدمة لحقوق الأمة المصرية السياسية، وهذا نصه:

«لقد نشرت «الوقائع المصرية»، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة فى عددها الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ خطابًا من الجنرال أللنبى مؤرخًا فى ١٥ فى الشهر الماضى خاصا بولاية عهد الحكومة المصرية، ثم أصدرت الحكومة منشورًا إلى موظفيها وأعلنت لهم فيه النبأ الخاص بولاية عهد مصر وطلبت إليهم التوقيع عليه اعترافًا للعلم بمدلوله، وبما أن مسألة عرش مصر وما يتعلق به هى من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها دون غيرها، وبما أن إقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شئون مصر الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعًا على استرداد استقلالها التام باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة يعد اعتداءً صريحًا على أحكام القانون الدولى من جهة وعلى مبادئ حرية الشعوب وحقوق الأمم الطبيعية من جهة أخرى، وبما أن الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ أغراضها السياسية إزاء مصر قائمة على سلطان قوتها وعلى الأحكام العرفية المعلنة منها، فإن جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية، وبما أن الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة، وإنها لا تعترف لإنكلترا بمركز خاص فى مصر يخولها أى حق أو أية صفة للتدخل فى شئون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره، وكذلك بما أن الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أى تدخل أجنبى.

«فاللجنة الإدارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتيات على حقوق البلاد كلها أو بعضها، لذلك قررت بالإجماع:

أولاً: الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها.

ثانيًا: تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العامين الممثلين لها فى مصر هذا القرار لإبلاغه إلى حكوماتهم، وتفضلوا إلخ».

«وكيل الحزب الوطنى»
«على فهمى كامل»

احتجاج الوفد

وأصدرت لجنة الوفد المركزية بمصر برياسة محمود سليمان باشا قرارًا بالاحتجاج على هذا التدخل، هذا نصه:

«إن الأمة المصرية مع تمسكها الشديد بعائلة محمد على، مصلح مصر الكبير، وبأن يكون على عرش مصر أحد أفراد هذه العائلة المجيدة بطريق الوراثة، ترى أن فى تقرير نظام هذه الوراثة بواسطة حكومة إنجلترا اعتداء على حقوق مصر الشرعية المقدسة لأن الأمة المصرية وحدها بمَا لها من الحق فى تقرير مصيرها هى صاحبة الحق فى تقرير نظام وراثة الحكم فيها، وعلى ذلك فاللجنة المركزية للوفد المصرى تحتج على هذا العمل، وهى بذلك تعبر عن رأى الأمة».

هذا، وقد رفع الملك فؤاد بعض الشذوذ والافتئات والتدخل الأجنبى الماثل فى وثيقة ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠، بعد سنتين من صدورها، إذ أصدر عقب إعلان «الاستقلال» أمرًا ملكيًا فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢، وضع فيه نظام وراثة العرش، جاء فى المادة الأولى منه أن «الملك وما يتعلق به من سلطات ومزايا وراثى فى أسرة جدنا الجليل محمد على»، وجاء فى المادة الثانية: «تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه، ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه، ولو كان للمتوفى إخوة، ويشترط فى كل

الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية، فولاية الملك بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق»، وأكملت المواد الأخرى نظام توارث العرش.

إعادة الرقابة على الصحف

قررت السلطة العسكرية البريطانية فى مارس سنة ١٩٢٠ إعادة الرقابة على الصحف، وكانت قد ألغيت فى عهد وزارة محمد سعيد باشا كما تقدم بيانه (ص ٥٤).

ففى صباح اليوم الرابع من هذا الشهر استدعى الكولونل سيمز Symes رئيس مراقبة المطبوعات مديرى الصحف، وأبلغهم فحوى هذا القرار، ووزع عليهم التعليمات التى أوجب على الصحف مراعاتها، فرد عليه الصحفيون بالاحتجاج على إعادة هذه الرقابة فى الوقت الذى أطلقت فيه جميع صحف العالم من القيود الاستثنائية، ونشرت الوقائع الرسمية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٠ إعلانًا من اللورد أللنبى بإعادة الرقابة على الصحف، سوغتها بقولها:

«نظرًا لما تنشره الصحف باستمرار من المقالات التى تخل بسلطة الحكومة، والى من شأنها الإغراء على إحداث اضطرابات وإتيان أعمال مناقضة للنظام والأمن العام، ستكون المراقبة على الصحف سابقة للنشر ابتداءً من ٦ مارس سنة ١٩٢٠».

وتنفيذًا لهذا القرار لم يعد ينشر فى الصحف إلا ما يأذن الرقيب به، كما كانت الحال مدة الحرب العالمية الأولى والأخيرة. وصارت تصدر وفيها فراغات تدل على أن الرقيب لم يأذن بنشر ما كان معدًا للطبع.

إضراب الصحف احتجاجًا على الرقابة

وفى يوم ٥ مارس اجتمع أكثر مديرى الصحف العربية، وتباحثوا فى قرار إعادة الرقابة على الصحف، فقرروا احتجاب الصحف العربية ثلاثة أيام متوالية ابتداء من يوم ٦ مارس احتجاجًا على ذلك القرار.

عودة لجنة ملنر

قضت لجنة ملنر فى مصر نحو ثلاثة أشهر تدرس أحوال البلاد عامة، وأسباب الثورة خاصة، وتبحث فى العلاج الذى تراه ناجعًا لملافاة الحالة الثورية، وفى المقترحات التى تعرضها الحكومة البريطانية فى هذا الصدد، وغادر اللورد ملنر العاصمة صباح يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٠ إلى القدس فى رحلة بفلسطين، ثم عاد إلى الإسكندرية، وأبحر منها يوم الخميس ١٨ منه إلى إنجلترا، وسبقه إليها زملاؤه.

اجتماع الجمعية التشريعية بمنزل سعد زغلول
(٩ مارس سنة ١٩٢٠)

كانت «الجمعية التشريعية» معطلة منذ أكتوبر سنة ١٩١٤ كما أسلفنا (ج١ ص٤٩)، وظلت بعيدة عن مجرى الحـوادث طيلة هذه السنـين، كما ظلت بمنأى عن الثورة حين وقوعها، ولم يساهم فيها بعض أعضائها إلا بصفتهم الشخصية، ولم تجتمع هيئتها، كما اجتمعت مجالس المديريات ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين والموظفين ومن إليهم، فرأى فريق من أعضائها أن هذا الموقف لا يليق بهم أن يقفوه، وأنهم أولى من غيرهم بأن يجتمعوا، بصفتهم الهيئة النيابية القائمة فى ذلك الحين، وأن يصدروا القرارات المؤيدة لمطالب البلاد، فاجتمعوا ببيت الأمة (منزل سعد زغلول) يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠،

وأصدروا قرارات، كتبوا بها المحضر الآتى:

«فى الساعة الرابعة والدقيقة عشرة من يوم الثلاثاء ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٢٠، انعقدت الجمعية التشريعية بمنزل حضرة صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى، بحضور حضرات الآتية أسماؤهم:

إبراهيم سعيد باشا. وحسين واصف باشا. وقلينى فهمى باشا. وراغب عطية بك. وفتح الله بركات بانشا. وحسين هلال بك. وحسن سيف أفندى. والدكتور محمد أمين بدر بك. ومحمود الأتربى باشا. والسعدى بشارة الطحاوى بك. وعمر مراد بك. ومتولى حزين بك. وعمر خلف الله بك. وإبراهيم على بك. ومحمد محمود بك. وحنفى منصور بك. ومحمد علام بك. وعلى المنزلاوى بك. وسينوت حنا بك. ومحمد رشوان بك الزمر. وإسماعيل أباظه باشا. ومحمود أبو حسين باشا. وعبد اللطيف الصوفانى بك. والشيخ محمد شاكر. ومحمد السيد أبو على باشا. وعبد الرحمن عوض بك. والشيخ عبد الفتاح الجمل. وعلى شعراوى باشا. وحافظ المنشاوى بك. وأمين سامى باشا. ومنصور يوسف باشا. ويوسف أصلان قطاوى باشا. وزكريا نامق بك. وعبد السلام العلايلى بك. ومحمد كمال أبو جازية بك. وطنطاوى بك طنطاوى. وإبراهيم دويدار بك. وعلوى الجزار بك. ومحمد أمين أبو ستيت بك. ومحمود همام بك. ومحمد محفوظ باشا. وعبد الرحمن محمود بك. وميشيل لطف الله بك. ومحمد المنياوى بك. ومحمد على سليمان بك. والمصرى السعدى بك. ومصطفى بكير بك. ومحمد عزام بك. وكامل صدقى بك. وحسين الشريعى بك. ومحمد عبد الخالق مدكور باشا.

«وقد انتخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة إبراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الأعضاء سنا ولأعمال السكرتارية حضرات فتح الله بركات باشا. وحسين هلال بك. ومحمد عبد الخالق مدكور باشا، بالإجماع، وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة واقترح محمد عبد الخالق مدكور باشا

إيقاف الجلسة خمس دقائق حدادًا على من انتقل إلى رحمة الله من أعضاء الجمعية فى مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق.

«أعيدت الجلسة وتلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من أصحاب السعادة والعزة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحبى السعادة إبراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا اللذين دعياه لحضور الجمعية. وطلبة سعودى باشا. ومحمد شريعى باشا. ومرقس سميكة باشا. ومحمد عثمان أباظة بك، وكذلك تليت جملة تلغرافات واردة من جهات متعددة من أعيان ووجوه القطر بإظهار شعورهم نحو الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على المشروعات التى آلمت الأمة، ثم تباحثت الجمعية فيما عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء وقررت فيها ما يأتى:

أولا: أن الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنتها إنجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية.

ثانيًا: تقرر الجمعية أن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالا تاما وفاقًا لقواعد الحق والعدل والقانون، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر فى وجوده من الوجهة القانونية، وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكًا به.

ثالثًا: تحتج الجمعية على تعطيلها، وعلى كل القوانين والنظامات التى وضعت فى أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها.

رابعًا: تحتج على كل الاعتداءات التى أصابت البلاد وأبناءها سواء أكان الاعتداء واقعًا على النفس أم المال أم أى نوع من أنواع الحرية.

خامسًا: تحتج على البدء فى مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفًا تاما حتى يبت فى المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية: (أ) لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة، وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل

أن توافق الأمة عليه، (ب) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفردًا ولا مصلحة مصر وحدها، ولا مصلحة الاثنين معًا، وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الإنجليز ذوو المكانة الذين أثبتوا أن هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجنبى وفائدة أصحاب رؤوس الأموال والشركات من الإنجليز.

سادسًا: قررت أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما، يعد لغوًا، ولا يلزم الأمة فى شيء فالأمة وحدها صاحبة الشأن فى تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلة.

سابعًا: تقرر الجمعية إبلاغ هذه القرارات إلى الجهات الآتية:

١ - الوفد المصرى فى باريس
٢ - رئاسة مجلس الوزراء
٣ - قناصل الدول فى مصر
٤ - الصحف المصرية
٥ - كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر
٦ - سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها.

ثامنًا: إرسال تلغراف لسعادة رئيس الوفد المصرى بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال.

«تلى المحضر وتصدق عليه وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساء، ويلى ذلك إمضاءات جميع الأعضاء الحاضرين».

أمر عسكرى بمنع اجتماع النواب

أزعج السلطة العسكرية اجتماع الجمعية التشريعية، وإصدارها هذه القرارات الخطيرة المؤيدة للحركة الوطنية، وبخاصة لتضمنها بطلان الحماية، وإعلان الاستقلال، وحسبت حسابا بعيدًا لما ينجم عن تكرار هذه الاجتماعات، وما تحدثه من الأثر فى النفوس، فقد تؤدى إلى شل سلطة الحكومة، وإلى ما يشبه العصيان المدنى فى الهند، فأصدر اللورد اللنبى أمرًا فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ بمنع اجتماعها ومنع اجتماع كل هيئة تمثيلية فى غير الأوضاع المقررة فى القوانين واللوائح، قال:

«أنا الموقع أدناه أدمند هنرى هينمن فيكونت اللنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كونى فيلد مارشال قائدًا عاما لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى، أصرح وأعلن ما يأتى: ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لأى مجلس مديرية أو لأى هيئة منتخبة وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها، ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها، ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيئتين أو أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيئتين أو أكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن مرخصا بهذا الاجتماع ترخيصًا صريحًا بمقتضى القانون، وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية، وكل قرار تتخذه أو توافق عليه إحدى الهيئات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها يكون ملغى ولا يعمل به، وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى».

فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠

«أللنبى فيلد مارشال»

تغيير فى صيغة خطبة الجمعة
وما قوبل به من الجمهور

وافق يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ عيد ميلاد السلطان فؤاد، فأعدت وزارة الأوقاف لهذه المناسبة صيغة جديدة لخطبة الجمعة، وزعتها على خطباء المساجد لتلاوتها فى ذلك اليوم، وأسلوبها يختلف عن أسلوب الخطب السابقة، فما أن سمعها الجمهور فى المساجد حتى هاجوا وماجوا، ونادوا بهتافات عدائية ضد السلطان، وأنزل بعض المصلين الخطباء عن منابرهم، وكان هذا من مظاهر تجهم الرأى العام للسراى، وقد بدا هذا الشعور أيضًا فى اجتماع الجمعية التشريعية بمنزل سعد زغلول، فقد قررت ضمن ما قررت إبلاغ قرارتها إلى الجهات الرسمية وغير الرسمية، واستثنت منها السراى.

كارثة القطار فى أودينى
وفاة أثنى عشر طالبًا مصريًا

فى خلال حوادث الثورة وقع فى أوروبا حادث أليم أودى بحياة أثنى عشر طالبًا مصريًا، فكانت وفاتهم تشبه – من بعض النواحى – مصرع شهداء الحرية فى حوادث المظاهرات، وذلك أنه فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ ركب بعض الطلبة المصريين الذين قصدوا إلى أوروبا لإتمام دراستهم القطار القائم من تريستا إلى ڤيينا، ولم يكد يصل إلى محطة بونتا القريبة من أودينى من أعمال إيطاليا حتى اصطدم بقطار بضاعة، ونتج عن الحادثة قتل ١٤ من الركاب وجرح ٣٠، وقتل من الطلبة المصريين ١٢ طالبًا، وجرح تسعة، أما القتلى فهم: عبد الوهاب أحمد سبع من نوسا الغيط مركز المنصورة. على حسن بكرى من دمياط. رمضان محمود هدايت من طنطا. أحمد طلعت أسعد من الزقازيق. عبد الحليم محمود. ورزق يعقوب من دمياط. شفيق سعيد من صهرجت. محمد إبراهيم سالم زويل من بورسعيد. محمود عبد الرحمن من

القاهرة. حسين شلبى من القاهرة. فريد فتحى من طهطا. إبراهيم العبد من شبرا النملة.

وقد وقع نبأ هذا الحادث فى النفوس وقعًا أليمًا، وأظهرت الأمة شعورًا عميقًا نحو أولئك الشهداء الذين ماتوا مغتربين فى سبيل طلب العلم، وسموا شهداء الغربة والعلم، واحتفل بتشييع جنازاتهم فى بلادهم احتفالا عظيمًا.

استقالة وزارة يوسف وهبه باشا
(١٩ مايو سنة ١٩٢٠)

فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ رفع يوسف وهبه باشا استقالته إلى السلطان، وبناها على قوله فى كتابه: «فى هذه الأيام الأخيرة شعرت بالاحتياج للراحة».

وقد اختلفت الآراء فى أسباب هذه الاستقالة، فعزاها بعضهم إلى شعور وهبه باشا بمظاهر السخط على وزارته من كل ناحية، مما جعله يميل أخيرًا إلى الراحة والاعتكاف، وبخاصة لأنه كان فى ذاته متقدمًا فى السن.

وعزاها آخرون إلى رغبة السلطان فى تنحيته عن الحكم، لما بدا له من العجز عن مواجهة الحوادث، فلم يجد وهبه باشا بدًّا من النزول على هذه الرغبة، لأنه إنما تولى الوزارة تلبية للأمر السلطانى، فاستقال تنفيذا لمثل هذا الأمر، وقيل – وهو الأرجح – عن السبب المباشر لاستقالته أن توفيق نسيم باشا عرض على السلطان بحضور يوسف وهبه باشار إحضار أكبر عدد من الأعيان والعمد إلى السراى للتهنئة والتبريك بمناسبة اعتراف الحكومة البريطانية بالأمير فاروق ولى عهد للسلطنة، ولم تكن هذه المظاهر وأشباهها مألوفة فى ذلك العهد، فأظهر يوسف وهبه باشا تخوفه من إحجام القوم عن الحضور من تلقاء أنفسهم، وأنهم فى حالة الضغط عليهم قد لا يحضر منهم إلا القليلون، ولما انصرف وهبه باشا أعاد نسيم باشا الكرة على السلطان،

وأخذ على عاتقه بوصف كونه وزيرًا للداخلية إنجاح الفكرة، فوافقه السلطان، وأحضر نسيم باشا فعلا عددًا كبيرًا من الأعيان والعمد، ونجحت الفكرة ظاهرًا، فتغير السلطان على يوسف وهبه، ومرت على هذا الحادث أيام، ثم انتهز فرصة حديث له معه فى موضوع آخر، فأظهر عدم رضاه عنه، فلزم يوسف وهبه داره متمارضًا، وانتهى إلى تقديم استقالته.

وهذا الحادث يعطيك صورة مألوفة لطريقة ولاية الوزارة فى ظل الحكم المطلق، فهى لا تتبع مصلحة الشعب، ولا تتصل بإرادته، بل تتبع رغبات ولى الأمر، إذا رضى عن رجل قفز به إلى منصب الوزارة، وإذا غضب على وزير أقصاه بلمحة أو إشارة، دون أن يسأل فيم كان غضبه أو رضاه، ومناط الرضى والغضب عند ولى الأمر فى ظل هذا النظام، هو فى الغالب ما تمليه عليه ميوله وأهواؤه، أو مصالحه ورغباته، وبعبارة أخرى هو لا يعتبر الوزراء وكلاء عن الشعب، كما هو روح النظام الحر، بل يعتبرهم موظفين فى بلاطه، يتصرف فيهم بالتعيين والعزل، كما يشاء ويهوى.

تأليف وزارة نسيم باشا الأولى
(٢٢ مايو سنة ١٩٢٠)

قبل السلطان استقالة وزارة وهبه باشا فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٠، وعهد فى اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية تأليف الوزارة الجديدة، وكان بديهيا، وقد نجحت فى الظاهر فكرته التى مر ذكرها، أن يكافأ عليها بإسناد رياسة الوزارة إليه، فألف وزارته (بغير برنامج)، وصدر المرسوم السلطانى بتشكيلها فى ٢٢ مايو على النحو الآتى: نسيم للرياسة والداخلية. أحمد زيور للمواصلات. أحمد ذو الفقار للحقانية. محمد شفيق للأشغال والحربية والبحرية. حسين درويش للأوقاف. محمد توفيق رفعت للمعارف. محمود فخرى للمالية. يوسف سليمان للزراعة.

وكانت هذه الوزارة استمرارًا لوزارة وهبه باشا. وهى من الوزارات التى اصطنعتها السراى، وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ومناهضتها، فلا غرو أن قوبلت بالسخط العام.

الاعتداء على رئيس الوزارة

فى نحو الساعة التاسعة من صباح يوم ١٢ يونيه سنة ١٩٢٠، وقع اعتداء على محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة بإلقاء قنبلة عليه، أخطأته ولم تصبه، وبيان ذلك أنه بينما كان قاصدًا إلى مقره بوزارة الداخلية، ألقى شاب على سيارته قنبلة فى شارع الشيخ ريحان (السلطان حسين فيما بعد) عند اتصاله بشارع الشيخ عبد الله (مصطفى كامل الآن)، فانفجرت القنبلة على الأرض إلى يمين السيارة وحطمت زجاجها، ولكنها لم تصب رئيس الوزارة، وأصابت سائق سيارته بجرح بليغ، وكان للانفجار دوى شديد، سمعه سكان عابدين والأحياء المجاورة له كالحلمية والسيدة زينب حتى الدرب الأحمر والموسكى، وكان شبيها بصوت مدفع الظهر، وتبين أن المعتدى شاب يدعى إبراهيم حسن مسعود من موظفى حسابات مصلحة الصحة، وقد حاول الهرب بعد الحادثة، ولكن الجاويش خليفة يوسف لحق به، فأطلق عليه الشاب رصاصة من مسدس كان معه، فأصابه إصابات خفيفة، وظل الجاويش يتبعه غير مكترث بإصابته حتى تعب، ودخل المعتدى حارة واختفى بأحد منازلها، وفى هذا الوقت وصل رجال البوليس السلطانى وبوليس قسم عابدين، وطوقوا الحى من جميع جهاته، حتى قبضوا على أربعة من الشبان وساقوهم إلى قسم عابدين.

ولما بلغ السلطان نبأ الحادث أوفد كبير الأمناء إلى نسيم باشا لتهنئته بنجاته، وعلى أثر ذلك حضر نسيم باشا إلى سراى عابدين ليقدم واجب الشكر إلى عظمة السلطان، ثم زاره السلطان فى منزله فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر، تقديرًا له وتكريمًا، وعقب هذه الزيارة حضر نسيم باشا إلى

السراى، لتقديم فرائض الشكر مرة ثانية، فأنعم عليه السلطان بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على، وقلده إياه بيده.

وقد حوكم المتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية، وحكم عليه بالإعدام، ونفذ فيه الحكم.

تصفية أملاك الخديو عباس الثانى
(نوفمبر سنة ١٩٢٠)

فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ أصدر اللورد أللنبى إعلانًا بالترخيص للحارس على أموال أعداء بريطانيا ببيع أملاك الخديو عباس الثانى، وقد أنشئت هذه الحراسة بأمر من الجنرال أرشبلد مرى القائد العام للقوات البريطانية فى ٣١ يوليو سنة ١٩١٦، وتنفيذًا لأمر اللورد اللنبى باع الحارس على أموال الأعداء جميع أملاك الخديو.

* * *

الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملنر

لم يجد الوفد المصرى بباريس عضدًا له فى مهمته، فقد أوصدت دونه أبواب مؤتمر الصلح، وعلى الرغم من أنه أرسل إلى رئيس المؤتمر وإلى رؤساء وفود الدول العظمى عدة رسائل ومذكرات فى الترخيص له بإبداء مطالب مصر، صم المؤتمرون آذانهم عن سماع هذه المطالب، وطفق يطرق أبواب ممثلى الدول، ويتصل بالصحف، ويقيم المآدب للدعاية للقضية المصرية، ويرسل التقارير والرسائل إلى زعماء المؤتمر، وإلى مختلف الحكومات والمجالس النيابية، فلم يجد من أيها مؤيدًا أو نصيرًا، واستمال بعض كبار الكتاب الأوروبيين، فنشر بعضهم مقالات وبحوثًا دفاعًا عن مطالب المصريين فى الصحف والمجلات، وألف فيكتور مرجريت – أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين – رسالة باسم (صوت مصر)، La voix de L'Egypte قدم لها أناتول فرانس Anatole France أكبر أدباء فرنسا فى ذلك العصر بمقدمة وجيزة، هى فى ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية، وقد تليت فى المأدبة التى أقامها الوفد لرجال السياسة بباريس يوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٩، قال ما تعريبه:

«إن السلطة العليا لأساطيلنا بعثت من الفناء عشرين شعبًا كانت من قبل فى عداد الأموات، فهذه بولونيا وأرمنيا تضمدان الآن جراحهما، وهناك على «بحر سفيد» الجميل نرى اليونان تنتعش، ولكن العدالة الإنسانية مازالت بتراء ناقصة، وقد أدى نقص العدالة وجنون الذين يزعمون أنهم عقلاؤنا إلى جعل مصر ضحية الصلح الكبرى.

«ومع ذلك فإن أرض منفتاح القديمة لا ينقصها ما يستوجب اعتراف العالم بجميلها، فهى المربية الروحية لليونان، وكهنتها هم الذين رفعوا النقاب

لأول مرة عن أسرار هذا الوجود، وأهل الفن فيها هم الذين تمكنوا بفطرتهم من أن يجعلوا آية الجمال مبصرة، وبالأمس كان علمهم يشترك فى نصرة الحق مع أعلام الحلفاء.

«على أنه هل هناك حاجة لتقديم حجج ومستندات فى حين أن العهد الجديد للأمم يخول كل شعب حق الحياة؟ ولكن وا أسفاه!!.. فإذا كان المنافقون قد أساءوا تفسير التعاليم التى جاء بها المسيح، فكذلك كان شأن مبادئ ويلسن، فإنها استخدمت لإرضاء جشع الطامعين ولخدمة الوسائل الدنيئة التى تتبعها الحكومات دائمًا تحت ستار الحق لإدراك أغراضها، فليرتفع صوت مصر وليصل إلى أعماق جميع القلوب، حتى يجد من تضامن الشعوب وتآخيها نصيرًا على الظلم».

وندب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا، واستعان أيضًا بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك الذى كان وقتًا ما مستشارًا قضائيا لوزارة الخارجية الأمريكية، فدافع عن مطالب الأمة المصرية، وقدم عنها فى أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى، وأصدرت اللجنة قرارًا لصالح مصر، وهو القرار الذى سبقت الإشارة إليه (ص٣٥٦)، ولكن هذا القرار لم يكن له صدى فى قرارات المجلس.

على أن أعضاء الوفد لم يحتمل أكثرهم الصدمات السياسية التى لابد أن يلقاها من يتصدى لخدمة القضية الوطنية، وكانت أولى هذه الصدمات اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية (إبريل سنة ١٩١٩)، ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها فى مايو، ثم توقيع معاهدة الصلح بين ألمانيا والحلفاء فى ٢٨ يونيه من تلك السنة، وفيها الاعتراف بتلك الحماية، وعلى أثر توقيعها دب اليأس فى نفوس أغلبية أعضاء الوفد، وفكروا فى مصارحة الأمة بإخفاق الوفد فى مهمته، لولا ما كان يصلهم بباريس من أنباء ثبات الأمة فى جهادها، واحتمالها التضحيات تلو التضحيات فى سبيل استقلالها.

فلما جاء اللورد ملنر إلى مصر، ولقى من مقاطعة الأمة للجنته، ما رأى، عاد إلى لندن وفى جعبته الرغبة فى مفاوضة الوفد المصرى، إذ أدرك وهو فى مصر أن الوفد لايأبى التساهل والتنازل فى سبيل الاتفاق والتفاهم، وأن فى يده مؤقتاً مفتاح هذا التفاهم، وبعبارة أخرى أدرك اللورد ملنر من خلال المقاطعة، أن الوفد لا يأبى الخروج بالقضية المصرية عن وضعها الطبيعى، وهو الجلاء إلى مساومة وتساهل فى شأن الجلاء.

سفر الوفد إلى لندن للمفاوضة

فلما عاد اللورد ملنر إلى لندن، عهد إلى المستر هرست أحد أعضاء لجنته أن يتوجه إلى باريس ليدعو الوفد للمجىء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة، فجاء المستر هرست إلى باريس وقابل سعد باشا فى مايو سنة ١٩٢٠، ودعا الوفد إلى مفاوضة اللجنة بلندن.

رأى الوفد قبل أن يلبى الدعوة إيفاد ثلاثة من أعضائه، وهم محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك، ليتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية نحو المطالب القومية، فذهب ثلاثتهم إلى لندن وقابلوا اللورد ملنر، وأظهر استعداده للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط، وأنه إذا اقتنعت إنجلترا فى نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة، فإنها تعجل بالاعتراف لمصر باستقلالها التام، ولما طلب منه الأعضاء الثلاثة تدوين كلامه هذا أبى، وقال إن العبرة بالنتائج، ولا خوف من شىء ما دامت المفاوضة مطلقة، وأرسل الثلاثة إلى الوفد بباريس بنتيجة مقابلتهم للورد ملنر، فاستقر رأى الوفد على قبول دعوته، والذهاب إلى لندن لمفاوضته، وأرسل سعد باشا إلى لجنة الوفد بمصر البرقية الآتية:

«لقى زملاؤنا فى لندن قبولا حسناً، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل فى التوصل بالمفاوضات إلى حل مرض، ولهذا عزمنا أن نتوجه جميعاً إليهم

بحول الله يوم السبت المقبل (٥ يونيه سنة ١٩٢٠) للدخول فيها، مستمدين القوة من اتحاد الأمة، وحكمة أبنائها، والحجة من وضوح الحق، والمعونة من الله ناصر الضعفاء».

المفاوضات

وصل الوفد إلى لندن يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٠، وأستقبله بمحطة فيكتوريا جمهور الطلبة المصريين الموجودين بلندن استقبالاً حماسيًّا.

وجرت أول مقابلة بين الوفد واللورد ملنر فى وزارة المستعمرات يوم ٧ يونيه، وأسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر وإنجلترا قدمه اللورد ملنر إلى الوفد فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠، ورفضه الوفد، ومشروع قدمه الوفد إلى اللورد ملنر فى نفس هذا اليوم، وقد رفضته اللجنة، ننشرهما هنا فيما يلى:

ترجمة مشروع المعاهدة

الذى قدمه اللورد ملنر إلى الوفد فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

النقط التى استوثق أنه يمكن الاتفاق عليها مع الوفد المصرى الموجود الآن بلندن هى:

إبدال الحالة الحاضرة بمعاهدة محالفة مستديمة بين بريطانيا العظمى ومصر يتقرر فيها ما يأتى:

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها كمملكة (سلطنة) ذات نظامات دستورية.

٢ - وتتعهد مصر من جانبها أن لا تعقد أى معاهدة سياسية مع أى دولة أخرى بدون رضاء بريطانيا العظمى.

٣ – نظرًا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ونظرًا لما لها من المصلحة الخاصة فى حفظ مواصلاتها مع ممتلكاتها فى الشرق والشرق الأقصى، فمصر تعطيها حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضى المصرية وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصرى ومن المحافظة على مواصلاتها مع أملاكها المذكورة، أما المكان أو الأمكنة التى تعسكر فيها تلك الجنود البريطانية فإنها تعين بعد باتفاق الطرفين.

٤ – تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك مستشارًا ماليًا يعهد إليه بجميع الاختصاصات المخولة الآن لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائنى مصر ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب استشارته فيها.

٥ – تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والإدارة بسبب الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر وفى وضع نظام بمقتضاه تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب على السواء.

٦ – وتوقعًا لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رعاياها حتى الآن، ونظرًا لضرورة تطمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب الشرعية ستكون مع ذلك محترمة، فمصر تعطى لبريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لإيقاف تنفيذ أى قانون يكون ماسًا بحقوق الأجانب الشرعية أو مخالفًا للمتبع فى البلاد المتمدنة، وإن وجدت الحكومة المصرية حق التدخل هذا قد استعمل فى أى حالة مخصوصة بدون وجه، فلها رفع الأمر لعصبة الأمم.

٧ – قضاء المحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها عن الأنظمة المماثلة لها يبقى قائمًا وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية وجميع الدعاوى الأخرى الخاصة بالأجانب فى مصر.

٨ - تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك موظفًا إنجليزيًا بوزارة الحقانية يكون له من الإختصاص والسلطة ما يتمكن معه من تأكيد حسن إدارة القوانين فيما يتعلق بالأجانب.

٩ - تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لأن تأخذ على عهدتها تمثيل مصر فى أى بلد لم يتعين فيها ممثل مصرى ولكن ليس لمصر أن تعهد بهذا التمثيل لأى دولة أخرى غير بريطانيا العظمى.

١٠ - تعترف الحكومة أن لمركز ممثل بريطانيا العظمى فى مصر صفة خاصة، وأن له باعتباره ممثل الدولة الحليفة حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

١١ - الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب عدا من ذكروا بالمواد السابقة تسوى حالتهم باتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

وهذا الاتفاق يعتبر جزءًا متممًا للتراضى المزمع عقده بينهما.

مشروع الوفد

فلما تسلم الوفد مشروع اللورد ملنر، وكان قد انتهى من وضع مشروعه، بادر سعد باشا بتقديمه إلى اللورد ملنر فى نفس اليوم، أى يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠، وأرفقه بخطاب قال فيه ما تعريبه:

«أتشرف بأن أبلغكم نبأ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والمذكرة المرفقة به، وإنى أبادر فأعرض على فخامتك طى هذا مشروع اتفاق يحوى النقط التى جرت المناقشة فى شأنها فى أحاديثنا، وهى النقط التى يلوح لى أنكم تقبلونها.

«ونحن نعتقد أن هذا المشروع بالصفة التى هو عليها من شأنه أن يرضى الطرفين، فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة وتعاون عماده الإخلاص بين الشعبين الإنكليزى والمصرى.

«ومن المتفق عليه بيننا أن النقط التى لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيها بعد.

«ولى الثقة التامة بأن أعمالنا التى توليتم رياستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريبًا بحيث يتيسر لى السفر إلى «شاتل» و«فيشى» قبل فصل الخريف للاستشفاء الذى لا بد منه لصحتى على ما يظهر.

تفضلوا.. إلخ»

وهذا نص مشروع الوفد المرافق للخطاب سالف الذكر:

المادة الأولى: تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر.

تنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الإنجلزى، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى.

المادة الثانية: تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة: عند استعمال الحكومة المصرية حقها فى الاستغناء عن خدمة الموظفين الإنجليز تلتزم بإحسان معاملتهم على الكيفية الآتية:

فى غير حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو للعجز الجسمانى عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبى، أو لانتهاء المدة المحددة فى عقد الاستخدام، يعطى للموظف المرفوت تعويض إضافى بمقدار شهر عن كل سنة قضاها فى الخدمة، ويمنح هذا التعويض أيضًا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية فى ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة: تخفيفًا لمضار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمهن بالكيفية الآتية:

١ - الزيادات والتعديلات التى يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل إلا بموافقة بريطانية العظمى.

٢ - كافة القوانين الأخرى التى لا تنفذ الآن فى حق الأجانب أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة، أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة، تصير نافذة عليهم بمقتضى دكريتو يصدر وينشر لهذا الغرض ما لم تحصل معارضة من بريطانيا العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصرى فى ظرف (...) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية. ولا تصح هذه المعارضة إلا إذا كان مبناها أن القانون يشمل أحكامًا لا نظير لها فى شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو - إن كان قانونًا ماليًّا - إن الضريبة التى يأمر بها لا مساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب، وفى حالة حصول خلاف بين الحكومتين فى صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه.

المادة الخامسة: فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية وإحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح إلى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الإنجليزية فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة.

المادة السادسة: تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضى خمس عشرة سنة فى مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب فى الامتياز فى التشريع والقضاء وتحفظ مصر لنفسها الحق فى رفع هذه المسألة أن اقتضى الحال، إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور.

المادة السابعة: فى حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين العمومى، فإن مصر تعين موظفًا ساميًّا تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور

الآن من الاختصاصات، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية.

المادة الثامنة: لبريطانيا العظمى - إن رأت لزومًا - أن تنشئ على مصاريفها بالشاطئ الأسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال.

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو.

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى التدخل فى أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الآستانة المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨[١] الخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس، وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم، وما إذا لم يكن ممكنًا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال، وفى حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم.

المادة التاسعة: فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبًا مصريًّا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى.

المادة العاشرة: يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية:

(١) هى المعاهدة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس. راجع نصها والحديث عنها فى كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٨٦ وما بعدها، (طبعة سابقة) وقد أعدنا نشرها فى قسم الوثائق التاريخية.

١ – تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب أى دولة من الدول.

٢ – عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر فإن مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيًّا من تسهيل سبيل المواصلات وأعمال النقل، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص.

المادة الحادية عشرة: تتعهد مصر، فوق ذلك، بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدمًا مع بريطانيا العظمى.

المادة الثانية عشرة: هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها.

المادة الثالثة عشرة: مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص.

المادة الرابعة عشرة: كل ما كان مخالفًا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغيًّا ولا عمل له.

المادة الخامسة عشرة: تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة.

المادة السادسة عشرة: يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد.

* * *

هذا، ومما يلاحظ على مشروع الوفد، أنه أقر القاعدة العسكرية البريطانية، أو بعبارة أخرى أقر الاحتلال الأجنبى مع تغيير اسمه، وأغفل

السودان، وقبل حلول إنجلترا محل الدول الأجنبية فى امتيازاتها، وتعيين نائب عام إنجليزى فى المحاكم المختلطة، وتعيين مستشار مالى بريطانى وحلوله محل صندوق الدين فى اختصاصاته، وزاد على مشروع ملنر تعهد مصر فى حالة اشتباك إنجلترا فى حرب مع دولة أخرى، ولو لم تكن سلامة مصر فى خطر مباشر، بأن تقوم لها فى داخل حدودها بجميع ما تحتاج إليه حربيًا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل.

مشروع ملنر الأخير
(١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠)

أسلفنا القول بأن هذين المشروعين كان نصيبهما الرفض، فقد رفض الوفد مشروع اللجنة، كما رفضت اللجنة مشروع الوفد، وتوقفت المفاوضات عقب هذا الرفض الثنائى، ثم استؤنفت بعد ذلك بوساطة عدلى باشا يكن، ووضعت لجنة ملنر مشروعًا ثانيًا يشتمل على تعديل يسير فى العبارات الواردة فى مشروعها الأول دون تغيير فى جوهره وقواعده، وقد سلمه اللورد ملنر يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى عدلى باشا لكى يوصله إلى الوفد. مقرونًا بخطاب مؤرخ فى اليوم نفسه، قال فيه:

«إن المذكرة[٢] المرسلة مع هذا هى نتيجة المحادثات التى دارت بلندن فى شهر يونيه إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠، بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر، وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى، وقد اشترك عدلى باشا فى تلك المفاوضات أيضًا، وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كلتيهما، فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة، إذ اقتنعوا أن زغلول باشا

(٢) يقصد بالمذكرة نصوص المشروع.

وأعضاء الوفد مستعدون أيضًا للدفاع عنها والترغيب فيها، وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المقترحة المبينة فى المادتين ٣ و٤، وواضح إنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلبيًّا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحًا»

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ — إمضاء

(ملنر)

نص المشروع

١ – لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى تحديدًا دقيقًا، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررًا بمصالح البلاد.

٢ – ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية، وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية، ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات، وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية:

٣ – أولاً: تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى، تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات.

ثانيًا: تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها

وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية.

٤ – تشمل هذه المعاهدة أحكامًا للأغراض الآتية:

أولاً: تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى وتتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية.

ثانيًا: تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكريًا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر.

ثالثًا: تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارًا ماليًا يعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها.

رابعًا: تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفًا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علمًا بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ويكون أيضًا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام.

خامسًا: نظرًا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن

الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفًا بالأجانب.

صيغة أخرى لهذه الفقرة

«نظرًا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزًا مجحفًا بالأجانب فى مادة فرض الضرائب، أو لا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات».

سادسًا: نظرًا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزًا استثنائيًا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

سابعًا: الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناءً على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى.

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس.

٥ – تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية، ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمَها القنصلية وإنفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلفة.

٦ – يعهد إلى الجمعية التأسيسية فى وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامى أحكامًا تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضًا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب.

٧ – تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية للمصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر.

٨ – تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات، وتشمل أيضًا أحكامًا تقضى بما يأتى:

أولًا: لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون.

ثانيًا: يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم، ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين.

ثالثًا: تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى إنجلترا.

رابعًا: المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول. أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين؛ وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب، وذلك كله، ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفًا فيها.

خامسًا: تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر.

سادسًا: تضمن أيضًا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات.. إلخ وتنص المعاهدات أيضًا على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الإسكندرية.

٩ - التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية.

وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة.

١٠ - تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة، بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولاً إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس.

١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوًا فى جمعية الأمم.

كتاب اللورد ملنر عن السودان

أخرج اللورد ملنر السودان عمدًا من مناقشاته مع الوفد ومن مشروعه، وأوضح للوفد أن مشروع المعاهدة لا يمسه بحال، وأنه يبقى على الوضع الذى كان فيه منذ أبرم بشأنه اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، كأنه مسألة مفروغ منها ومن ضياعها على مصر، وتوكيدًا لهذا المعنى أرفق اللورد ملنر بمشروع المعاهدة الأخير الذى سلمه إلى عدلى باشا كتابًا قال فيه:

«حضرة صاحب المعالى عدلى باشا يكن

«١٨ أغسطس سينة ١٩٢٠

«عزيزى الباشا: بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها، ولكنى أرى اجتنابًا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة، وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر، فإن البلدين يختلفان اختلافًا عظيمًا فى أحوالها، ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث الآخر.

«إن السوادن تقدم تقدمًا عظيمًا تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩، فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة، على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل إليها مارًا فى السودان، ونحن عازمون

أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة».

الإمضاء
(ملنر)

فهذا الخطاب ينبئ عن إصرار الحكومة البريطانية على فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان، واستمرار الوضع الذى أوجدته اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة، هذا الوضع الذى يجعل من السودان شبه مستعمرة إنجليزية، هذا إلى أن مشروع ملنر فى مجموعه إنما يرمى إلى تصحيح مركز إنجلترا فى وادى النيل، وإقراره من جانب مصر، وقد أشار سعد باشا إلى هذه النية فى خطبته يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٢١ فى الاجتماع الذى أقيم بدار السيد عبد الحميد البكرى بالخرنفش، فذكر أن اللورد ملنر قال له فى حديث معه خلال المفاوضات: «إننا الآن فى مصر واضعون يدنا على كل شىء ونريد أن نتخلى عنها فى مقابل شىء واحد، وهو أن تعترفوا بمركزنا فيها، لأنه الآن فعلى، ونريد أن يكون شرعيًّا، مستندًا إلى قوة عسكرية، نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة، وهى الآن فى قبضتنا فعلاً، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيًّا بقبولكم».

هذا القول يدل على الروح التى صدرت عنها مفاوضات ملنر، والغاية التى كانت تنشدها إنجلترا منها.

* * *

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة فى مشروع ملنر

لما عرض اللورد ملنر مشروعه على الوفد كان مفهومًا أن يبت الوفد برأيه فيه بالقبول أو الرفض، لأن اللورد ملنر أخبر الوفد أن المشروع معروض لكى يقبل كله أو يرفض كله، وأنه أقصى ما تستطيع إنجلترا الاتفاق عليه مع مصر.

وقد اجتمع أعضاء الوفد للبحث فيما يجيبون به اللورد ملنر، فرأى فريق منهم قبول المشروع مع إدخال تعديلات عليه، ورأى فريق آخر رفضه جملة، وانتهى الرأى إلى استشارة الأمة فى المشروع، قبل أن يقطع الوفد بالجواب، واتفق الوفد مع اللورد ملنر على تأجيل المفاوضات حتى تتم هذه الاستشارة.

وكانت هذه الاستشارة فى ذاتها مكسبًا للحركة الوطنية، لأنها رجوع من الوفد إلى الأمة، وتثبيت لمبدأ (الأمة مصدر السلطات)، الذى هو أساس النظام السياسى الصحيح، كما أنه السبيل لنهضة الأمة وتطورها فى الحياة القومية، وهو أيضًا تثبيت وتوكيد لحقها فى تقرير مصيرها؛ ولقد كانت هذه الاستشارة ميدانًا لشرح المشروع جملة وتفصيلاً، وتوضيح المبادئ السياسية والدستورية المرتبطة بالاستقلال والعلاقات الدولية بين الأمم، ثم بحث الفوارق بين الاستقلال والحماية، مما كان له الأثر فى استنارة الأفكار، ودراسة الحقائق والنظم السياسية والدولية.

حقًا قد لا تكون فكرة الرجوع إلى الأمة هى التى دعت الوفد إلى هذه الاستشارة، بل رغبته فى أن لا يتحمل مسئولية إبداء رأيه فى مشروع يعلم هو فى خاصة نفسه أنه يحتوى على عناصر الحماية، ولكن مهما يكن الباعث على الاستشارة، فقد اكسبت الأمة حقًا كان موضع الشك والنزاع، وهو الاعتراف

بأنها المرجع الأعلى فى أمهات المسائل، وأنها مهما أولت هيئة سياسية من الثقة، فإن لها حق الرقابة عليها وتوجيهها الوجهة التى يستقر عليها رأيها العام.

وإذ انتهى رأى الوفد إلى استشارة الأمة فى المشروع، فقد عهد إلى أربعة من أعضائه الذين اشتركوا فى المفاوضة وهم: محمد محمود باشا وعبد اللطيف المكباتى بك وأحمد لطفى السيد بك وعلى ماهر بك، السفر إلى مصر، على أن ينضم إليهم بها ثلاثة من الأعضاء الذين كانوا بمصر، وهم: مصطفى النحاس بك والأستاذ ويصا واصف والدكتور حافظ عفيفى بك، لكى يتولوا جميعًا مهمة عرض المشروع على الأمة وتعرف رأيها فيه.

بيان سعد إلى الأمة عن مشروع المعاهدة

سافر سعد باشا إلى فيشى للاستشفاء، ولينتظر نتيجة الإستشارة، ومن هناك أرسل بيانًا إلى الأمة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ لخص فيه أدوار المفاوضة، وعرض فيه على الأمة إبداء رأيها فى المشروع، قال:

«إخواننا الكرام

«نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها فى ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم، واجتمع أقطاب السياسية لتقرير قواعد السلام ومصير الأقوام، على حسب ما تتعلق به إرادتهم ويقتضيه اختيارهم.

«وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصرى ليعبروا عن رأيها، ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها، حيثما وجدوا للسعى سبيلا، فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها، وبذلوا فى سبيلها من المجهودات ما تعلمون وما لا تعلمون، وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة، ولقد أمدهم أبناؤها على اختلاف أديانهم وتباين أهوائهم فى جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم، وضحوا فى سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال، وكان أول ما وجه الوفد إليه اهتمامه أن يعرض القضية

المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الإعراض عنه إذ أوصدوا أبوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده، وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر، فلم يكن منه إلا أن بذل كل جهده فى نشر القضية المصرية فى العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الأفهام وعرفتها لكثير من الشعوب التى لم يكن لها معرفة بها من قبل، حتى استفز بيانه الكثير من الأحرار فى البلاد المتمدنة إلى الانتصار لها، والدعوة لإجراء العدل فيها.

«فرأت الحكومة الإنجليزية أن تعين لجنة لتحقيق أمرها، والوقوف على أسباب الاضطرابات التى عمت بسببها، فاتفقت كلمة الأمة أن تقاطعها، لعلمها أن الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد فى دائرتها، وأبت أن تقف منها موقف المسئول من السائل وأحالت أمر المفاوضات إلى عهدة وفدها، فالتزمت اللجنة أن تعود إلى حيث أتت، ثم دعته للمناقشة بقصد الوصول إلى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح إنجلترا فيها، فأبى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد، وأرسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من أعضائه إلى لوندرة، فتأكدوا من حسن الاستعداد حيث صرح لهم أنهم ليس فى مصالح إنجلترا بمصر ما يعارض استقلالها، ولهذا لم نجد بدا من الذهاب إلى لوندرة للدخول فى المفاوضة، ولقد باشرناها منذ وصلنا إليها ومكثنا نزاولها إلى ١٦ أغسطس، وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات، أولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتاً، والثانى منا ورفضته هذه اللجنة كذلك، والثالث منها وهو الأخير، وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التى بنى عليها، وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه، لأنه تضمن فى اعتباره أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق مع مصر عليه، بل زاد أن هناك شكا فى صواب التساهل فى بعض ما اشتمل عليه، ولكنا وجدناه – مع ذلك – معلقًا تنفيذه على غير إرادتنا، وغير واف بمطالبنا، فلم يسعنا قبوله، لخروجه، عن حدود توكيلنا، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به.

«غير أنه نظرًا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها، وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته، وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيها، رأى إخواننا معنا خروجًا من كل عهدة، وحرصًا على كل فائدة، واستبقاء لكل فرصة، ألا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولون، وأصحاب الرأى فيها، وبناءً عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائى إلى ما بعد هذه الاستشارة، وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود. عبد اللطيف بك المكباتى. ولطفى بك السيد. وعلى بك ماهر. وويصا بك واصف. وحافظ بك عفيفى. ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التى ترون الوقوف عليها لازمًا لتكوين اعتقادكم حتى تبدو بعد استشارة ضمائركم والتأمل فى حاضركم وقابلكم رأيكم فيه بالرفض أو القبول. فإذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه. وإذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد.

«أرجوا الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب فى ترويكم، وأن يكلل بالنجاح مساعيكم آمين»

فيشى فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

سعد زغلول

خطابه إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر

على أن سعد باشا أرسل فى اليوم نفسه خطابًا إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر (ص٤٨٠) صارحهم فيه برأيه فى المشروع، وهو أنه حماية لا استقلال، وطلب إليهم عند عرضه على الأمة أن يبينوا لها الحقائق، بلا تفسير أو تأويل، والحق أن الفرق كبير بين بيانه إلى الأمة وخطابه إلى الأعضاء الثلاثة، قال:

«أهديكم أطيب تحياتى، وبعد فإنكم تجدون طي هذا بلاغًا لنواب الأمة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته، وأظنكم تستشفون منه أنى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة أنتم والقادمون إليكم من إخوانكم، وهذا موافق للحقيقة لأنه (وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به، وباطنه الحماية وتقريرها، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشىء الكثير، كالقوة العسكرية، والتدخل فى التشريع للأجانب، وفى القضاء المختص بهم، والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين إنكليز، وجعل المعتمد الإنجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لممثلى إنجلترا، وتولى إنكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بإلغاء الامتيازات مع الدول الأخرى، وفضلاً عن ذلك فإن ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لإلغاء المحاكم القنصلية، وصدور الدكريتات بإعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية، إذ قد ينقضى الدهر ولا تقبل الدول ذلك الإلغاء ولا تصدر الدكريتات بذلك التنظيم، ولكن إخوانى لا يرون فيه رأيى، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصًا على الوحدة التى هى قوتنا لكيلا يشمت الأعداء بنا، ولو أن إخوانى أصغوا إلى قولى أو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة فى يوم ٢٢ يوليه الماضى، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى إلى ما خالف مبدأنا وتوكيلنا، وكان رفضنا له بالإجماع، ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها، ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة، ولا أريد أن أشكو منهم إليكم لأنهم إنما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم، وأهمها تغيير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج، وانفراد الدولة الإنكليزية بالعزة والسلطان، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة، وإنى اعترف بأهمية هذه الأسباب، ولكنها

لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته، وقمنا للمطالبة ببطلانه، وما ضحت به الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به فى كل صقع وناد على أن نتحول إلى تأييد ما هو بعيد عنه فى الواقع وإن كان قريبًا منه فى الظاهر.

«وأما إذا قبله غيرنا كانت الأغلبية معهم، فذلك شىء آخر لا تقع تبعته علينا، ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا فى مستوى واحد مع إخوانكم الذين ستشتركون معهم فى عرض المشروع، وأن يكون مركزكم (إذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير، لكيلا يجد خصومكم سبيلًا للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم، وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التى دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التى ورد فى البلاغ ذكرها، وتقفون من الإخوان على جميع المعلومات التى يهمكم الوقوف عليها فى هذا الشأن، وإنى على ثقة تامة بأنكم ستكونون فى عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم، وإنى مستعد لأن أرسل إليكم كل ما تشاءون من الأوراق، ولأن أجيبكم عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل، والله يكون فى عونكم ويقيم شر خائنة الأعين وما تخفى الصدور».

«سعد زغلول»

ولقد كان يجدر بسعد باشا أن يصارح الأمة برأيه فى المشروع، لا أن يكتفى بذكر هذا الرأى فى خطاب خاص إلى الأعضاء الثلاثة، نعم كان واجبًا عليه، وقد كان يتولى زعامة الأمة، أن يصارحها برأيه فى مثل هذه المسألة الهامة، ففيم إذن ترجع إلى زعامته؟ وفى أى أمر تنتظر الأمة هدايته ونصيحته؟ من واجب الزعيم أن يتحمل تبعة الرأى الصواب، يرشد الأمة إليه فى الأوقات العصيبة، ومن الخير أن يرجع إلى الأمة ليستمد سلطته منها، ولكن

على شرط أن يدلى لها برأيه، وبالتوجيه الذى يرى فيه خيرها وصلاحها، وبذلك يكون قد أدى لها واجب النصح والإرشاد، وهداها سبيل الحق والسداد.

وفى الحق أن أعضاء الوفد، فى الجملة، لم يكونوا شارحين لقواعد المشروع فحسب، بل كانوا محبذين ومؤيدين لها فى مجموعها، وفى ذلك يقول اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية فى خطبته بمجلس اللوردات التى سيرد الكلام عنها «فى شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا إلى مصر لكى يشرحوا لأبناء وطنهم الاقتراحات التى كانوا يبحثونها، فلم يشرحوها فقط، بل حبذوها لأشياعهم، فكان لها حظ كبير من الموافقة، وتحسنت الحالة فى مصر تحسنًا عظيمًا».

على أن سعد باشا لم يعترض على الوضع الذى جرت عليه الاستشارة، وحبذ مسلك زملائه فى تفسيراتهم، وأرسل فى هذا المعنى تلغرافًا بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ إلى محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية، قال فيه: «وصلتنا أنباء الاستشارة فملأتنا سرورًا وفخارًا، وقد كان لما أعلنته الأمة بجميع طبقاتها من تأكيد الثقة بنا أعظم وأحسن وقع فى نفسى ونفس زملائى أعضاء الوفد، ولا شك أنه يحق لنا أن نفخر بأمتنا التى وقفت موقفًا حكيمًا جديرًا بها، فأثبتت بذلك ما تنطوى عليه من قوة معنوية وحياة وطنية».

نتيجة الاستشارة

فاضت الصحف وقتئذ بآراء الهيئات والكتاب والباحثين والأفراد فى مشروع المعاهدة، فنشر الحزب الوطنى تقريرًا مسهبًا فى معارضته وإظهار ما فيه من عناصر الحماية، وإصدار القرار الآتى:

قرار الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وتلت التقرير الذى قدمته إليها اللجنة المكلفة بفحص قواعد الاتفاق وأصدرت القرار الآتى نصه:

أولاً: الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة بفحص القواعد بصيغتها النهائية التى ستنشر بعد.

ثانيًا: اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ومنظمة لهذه الحماية تنظيمًا يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية معتمدة اتفاقية السودان اعتمادًا مستورًا.

ثالثًا: إبداء النصح للأمة المصرية بأن لا تقبل هذه القواعد أساسًا لاتفاق بين مصر وإنجلترا.

رابعًا: إلقاء التبعة أمام الشعب وأمام الأجيال المستقبلة وأمام التاريخ وأمام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع.

خامسًا: الاستمرار فى الجهاد الوطنى بجميع الوسائل المشروعة».

«وكيل الحزب الوطنى»
«على فهمى كامل»

أما التقرير الذى أشار إليه الحزب فى قراره، فقد أوضح فيه رأيه فى المشروع تفصيلاً، مما نقتطف هنا بعض فقرات منه، فقد بين أن المزايا الواردة بالوضع الماثل فى المشروع هى مزايا وهمية، فمما ذكره عن مزية الاستقلال:

«إن الذين تهافتوا على القول بوجود الاستقلال فى قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدى إلى حكم صحيح، ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكنهم

ومهنهم اتبعوا فى بحثهم جميعًا طريقة واحدة، واعتمدوا على أدلة واحدة، ثم وصلوا إلى نتيجة واحدة هى وجود الاستقلال.

«أغفلوا الكلام جميعًا عن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية، ثم تناولوا من بين حقوق إنجلترا الكثيرة فى قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التى تريد أن ترتبها لنفسها على الأرض المصرية، وأخذوا فى تصغير شأنها، وقالوا إن لكل منها نظيرًا عند بعض الدول المستقلة، هكذا قالوا، ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر.

«إن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هى أهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها، فإذا زالت من الدولة هذه الأهلية أو تحددت دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا استقلال».

ونفى مزايا التمثيل السياسى والمجلس النيابى والتخلص من الموظفين الأجانب بالشكل الوارد فى المشروع، ثم دحض مزية حرية التصرف فى المالية قائلاً:

«هذه المزية معدومة منه أيضًا للأسباب الآتية:

١ - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع من المشروع على ما يأتى: تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارًا ماليًا يعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التى لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها».

(أ) فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالى لها باتفاقها مع الحكومة الإنجليزية، ويفرض أيضًا إضافة اختصاصات صندوق الدين إلى المستشار، فوظيفة الاستشارة إذن وظيفة دائمة لا وقتية.

(ب) ما دام لدينا مستشار مالى فلا يهم البحث عما إذا كان المقصود

الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد فى الفقرة السادسة من البند الثامن التى تقول: «التغييرات اللازمة فى صندوق الدين». ولا يهمنا هذا البحث لأننا نعرف لغة إنجلترا عند تعبيرها بلفظ مستشار، نعرف ذلك من تعريف اللورد جرانفيل لهذه الكلمة فى تلغرافه المشهور، ونعرف أيضًا معناها من الكتاب الذى ألفه اللورد ملنر واضع القواعد فإن القاموس السياسى الإنجليزى يقول إن كلمة المستشار أمر يجب أن يطاع، وأن إنجلترا لم تستخدم فى التعبير لفظ مستشار وفعل «استشار» إلا للإدلال على مرادها، تريد أن تقول لنا بهذا التعبير: إنى أقصد المستشار الذى تعرفونه آمرًا فى ميزانيتكم متصرفًا فيها كما يحب ويهوى، تريد أن تقول لنا إنى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياستى، ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها، وأنكم تعرفون لغتى السياسية حق المعرفة من تلغراف اللورد جرانفيل وكتاب اللورد ملنر وسوابق عمل المستشار، فلا يحق لكم أن تفسروها بغير لغتى، وليس أدل على صحة ما تقوله لنا من أنها عبرت فى الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على أنها تريد أحكامًا مخصوصة لكل من اللفظين.

(جـ) إننا لم نفهم التعبير بلفظ «فى الوقت اللازم» الوارد فى النص، فهو قيد خاص بهذه الفقرة لا نعرف المراد منه، ويلاحظ أن هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود، وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية، فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج فى سريانه للإشارة إليه فى بند خاص.

(و) إن إنكلترا هى وحدها التى استفادت من إيراد هذا النص فى المعاهدة، فإنها ضمنت حق إيجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار، كما أنها ضمنت أن تكون صاحبة الكلمة فى تعيينه، وبالطبع لا يمكن عزله إلا برضا من عينه.

(هـ) ولا عبرة مما جاء فى النص من أنه «يكون تحت تصرف الحكومة

المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب فى استشارته فيها» – لا عبرة بهذا النص، فإنه من الجمل السياسية التى لا تؤدى المعنى الظاهر، وأن إنكلترا ما تعمدت التعبير بلفظ «استشارة» مرتين فى هذه الجملة القصيرة إلا لتدلنا على مرادها الحقيقى من النص، والذى يؤيد ذلك ما جاء فى أقوال عارضى المشروع من أن اللورد ملنر هو الذى حتم بإدخال هذا النص وتشدد فى إبقائه.

«فنحن إذن لم نكتسب شيئًا من الوجهة المالية، وبذلك يكون القول بأننا سنكون احرارًا فى إنشاء المدارس التى نريدها وتوسيع التعليم وهما باطلا لأن المستشار سيقف أمامنا فى كل مشروع من هذا القبيل.»

ودحض مزية الجيش والأسطول وأبان أن دخول مصر عصبة الأمم ليس معناه الاعتراف باستقلالها.

وأشار إلى ما فى المشروع من نصوص أخرى تهدم معانى الاستقلال:

فمنها تخويل إنجلترا دون مصر حق المفاوضة مع الدول ذات الامتيازات فى تعديلها، قال فى هذا الصدد:

«ينص البند الثانى على أنه لا يمكن تحقيق الغرض الثانى المبين فى البند الأول وهو تعديل الامتيازات إلا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات.

«والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة، فقيام إنجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤، لأننا لو سلمنا بالرأى القائل بعدم تمسك إنجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها، إن مفاوضات إنجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذى احتفظت به فى خطاب السير ملن شيتهام إلى السلطان حسين، ولا يمكن أن يقال إن إنجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل أو التفويض من مصر، لأن التعبير بعبارة «لا يمكن» ينفى فكرة التفويض أو الوكالة،

أضف إلى ذلك أن القانون الدولى لا يعرف تفويضًا مطلقًا كهذا لا يرجع فيه الأمر فى النهاية إلى الدولة التى أعطت التفويض، فتسليم مصر لإنجلترا بأنها وحدها صاحبة الصفة فى المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر اعترافًا ضمنيًا آخر بحماية سنة ١٩١٤».

ومنها أبدية المعاهدة والمحالفة، قال فى هذا الصدد: «ومما يؤيد أن النظام حماية عدم تحديد مدة للمحالفة ولا للمعاهدة، ولم يعرف التاريخ إلى الآن معاهدة أو محالفة أبدية بين دولتين متساويتين».

ومنها منح الممثل البريطانى مركزًا استثنائيًا فى مصر وتخويله حق التقدم على جميع الممثلين السياسيين.

وتخويل بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضى المصرية، قال فى هذا الصدد:

«تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتى: «تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه القوة، وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكريًا للبلاد، كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر».

«بهذه المنحة ضمنت الحكومة الإنجليزية بقاء احتلالها إلى الأبد وحولت احتلالاً عسكريًا مؤقتًا إلى احتلال نظامى مؤبد، بهذه المنحة برئت ذمة إنجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجلاء من سبعين عهدًا ووعدًا كانت كالشوكة فى جوف سياستها المصرية، وإن لهذه المنحة مثيلاً فى معاهدة باردو وقصر سعيد المعقودة بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة)، غير أن فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من إنجلترا علينا، فلقد بنت فرنسا حقها فى احتلال تونس على سبب مؤقت، وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطئ كما أنها نصت فى المادة على إمكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق».

ومنها تعيين الموظف القضائى البريطانى لوزارة الحقانية، قال فى هذا الصدد:

«تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن: «تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفًا فى وزارة الحقانية، يتمتع بحق الاتصال بالوزير، ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب، ويكون أيضًا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام».

«فهذا الموظف الذى تعينه مصر بالاتفاق مع إنجلترا أو بعبارة أخرى هذا الموظف الذى تعينه إنجلترا سيتدخل فى شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية:

١ – له حق الاتصال بالوزير، ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص أن يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى، فإن وظيفة من هذا القبيل لا تشغل إنجلترا إلى حد إدراجها فى المعاهدة، وإنما الذى نفهمه من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير، وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والأحكام القضائية والمسائل الإدارية المتعلقة بالإدارة القضائية والتحقيقات والنيابة، وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصرى، فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة إلى الأجانب فقط، ولكن بالنسبة للمصريين أيضًا، ولا ندرى ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال.

٢ – ويجب إحاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب، وقد نشرت هذه الفقرة مصادفة فى بعض الجرائد بنصها الإنكليزى، فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التى تؤدى إلى أن هذا الموظف يجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القانون باعتباره ماسا بالأجانب، وبما أن النص الإنكليزى هو الأصل المعتمد، فإن المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالأجانب، وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص فى إدارة القانون الذى يطبق على الأهالى.

٣ - ويكون أيضًا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام، فهذا هو المستشار القضائى المعروف ومستشار الداخلية المعروف، بل هو يجمع فى شخصه جميع المستشارين الإنكليز المعروفين، والفرق بينهم أنه معين من قبل إنكلترا، أما المستشارون فكانوا يعينون ولو فى الظاهر من قبل الحكومة المصرية، فهل يوجد تدخل من إنكلترا فى أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل؟ وهل بعد ذلك نقول إن حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق.

«ولا يفوتنا أن نلفت النظر إلى أن هناك حقوقًا أخرى لإنجلترا واضحة فى قواعد الاتفاق، من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذى يقضى بإصدار أمر عال باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة، وأننا لا نستطيع أن نبين جميع هذه الإجراءات لفرط كثرتها، ولكننا نقول إنها تحتوى على إجراءات تمس سيادة البلاد كالأمر الصادر من القائد العام فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ القاضى بأن تكون ٥٦٢ فدانًا بأبى قير فى حيازة وزير حربية إنكلترا له وملكًا بصفة مستديمة لأغراض عسكرية».

وذكر ضياع السودان فى المشروع قال:

«إن قواعد الاتفاق تودى إلى الاعتراف ضمنيا بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، وذلك أن التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءًا من مصر، والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان فى الوقت الذى نسوى فيه مسائلنا مع إنجلترا اعتراف بأن السودان ليس محلا للبحث، وإغفال الكلام فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف إقرار بهذه الاتفاقية، وبيان مندوبى الوفد الذى يقصر مسألة السودان على حقوقنا فى المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الإنكليز، فلا نزاع إذن أننا نغلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان.

«السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هى البحيرة والمنوفية والغربية،

وهو ألزم لمصر من الإسكندرية، وهو مصدر نعمتنا وحياتنا، وهو النيل كله، هو كل شيء فكيف نطمئن على حياتنا وعلى بلادنا والسودان فى غير يدنا؟

«أين تلك الضجة الهائلة التى أحدثناها يوم علمنا بمشاريع الخزانات؟ أين الاحتجاجات؟ أين الصحف؟ أين المهندسون؟ أين الجمعية التشريعية؟ أين أعضاء مجالس المديريات؟ ماذا أصابنا حتى ننسى السودان، وهو إن تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا، فأصبح السودان غير جنسنا لأن اللورد ملنر لم يقبل أن يدخله فى البحث، أصبح مركز إنجلترا فيه شرعيا، لأن اللورد ملنر هددنا إما أن نقبل الكل أو نرفض الكل، أنسينا ما بذلناه فى سبيله من الأموال والأرواح؟ أنسينا أنه كان ولا يزال من القدم امتداد مصر وعضوًا من مصر، أنسينا أننا لا نطمئن على وجودنا ما دام السودان هكذا»[1].

ومما تجدر ملاحظته أن هذا التقرير قد تأيد بما فيه من الحجج والأدلة، وتأيد فى مجموعه بما ذكره سعد باشا فى خطابه المتقدم ذكره إلى الأعضاء الثلاثة (ص٤٨٢)، إذ وصف المشروع بأنه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها، وتأيد أيضًا بما ورد فى تقرير قدمه الأستاذ عبد العزيز بك فهمى (باشا) إلى الوفد فى أكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد انتهاء الاستشارة[2].

---

(١) من بواعث الأسف أن فريقًا من الحزب الوطنى قد خرجوا على رسالته السليمة التى تبدو فى هذا التقرير والمستمدة من تعاليم أسلافه العظام، وأقروا الوضع الذى قررته معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ باشتراكهم غير مرة فى الوزارة فى ظل هذه المعاهدة وعلى أساس تنفيذها «بروح الود والإخلاص» على ما فيها من إقرار لوجود القوات الأجنبية فى البلاد ومحاولة فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان، ومن التناقض البين والتعارض مع مبادئ الحزب قبول هذا الفريق الاشتراك فى الحكم على أساس أوضاع رفضها الحزب الوطنى ودعا الأمة إلى رفضها، وإلا ففيم كان اعتراضهم على من يقبلون هذه الأوضاع إذا كانوا يقرونها عمليًا باشتراكهم فى وزارات تألفت على أساس تنفيذها؟ لا شك أن الاشتراك فى الحكم على أساس هذه الأوضاع وفى ظلها هو انتقاض على رسالة الحزب الوطنى ومبادئه، والعبرة بالمسميات لا بالأسماء.

(٢) نشر هذا التقرير فى مارس سنة ١٩٢١.

رأى الأستاذ عبد العزيز فهمى

وإنا ناقلون هنا بعض فقرات منه، قال:

«إن سياسة الإنجليز فى هذا المشروع لا تخفى على من ينظر فى الأمور بعين الناقد البصير، هى تنحصر فى هذه الصيغة: أخذ إقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها كما أخذوا إجماعًا أو شبه إجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج معًا».

وقال عن القوة العسكرية:

«إن اشتراط وجود قوة عسكرية إنكليزية فى الأراضى المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقًا مع سيادة البلاد فى الداخل، بل هو من طبيعة الحال فى كل بلد للغير حماية عليها أو ملكية فيها، وندر أن توجد قوة أجنبية فى بلدة مستقلة حرة، وليس محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على مساسها بحقوق الحكومة المصرية بمانع من أنها فى ذاتها قوة أجنبية مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التى للبلاد على نفسها، والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم إذ للامبراطورية الإنكليزية مواصلات إلى السودان وغيره من أفريقيا ولفلسطين والعراق والهند وغيرها، وأنواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتليفونية وهوائية. وللإنكليز مع هذا الإبهام أن يدعوا أن ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قنال السويس) فيصدق عليه أنه من مواصلات الإمبراطورية البريطانية، وأن يرتبوا على ذلك أن لهذه القوة الانتقال من معسكرها إلى أى نقطة بالقطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات، ويكون ذلك أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية».

وقال عن المستشارين المالى والقضائى:

«تشترط بريطانيا العظمى فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك معها مستشارًا انكليزيا بالمالية وتشترط بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن الموظف الإنكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته الأصلية وظيفتى مستشار الحقانية والداخلية معًا لقول العبارة «ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة فى أية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييدًا فعليًا» فالوزارات الثلاث التى هى روح الإدارة الداخلية فى البلاد، وهى المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الإنجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما، بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا، مهما يقل من أن هذين المستشارين لن تكون لهما أية سلطة تنفيذية، وأن الوزراء معهما سيكونون أحرارًا لأنهم غير مسئولين إلا أمام البرلمان، وأن هذه المسئولية تقتضى قانونًا وعملا عدم الانصياع لآراء المستشارين ومهما يُقل فوق ذلك من أن المستشار المالى لن يكون له القول الفصل فى المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء، فإن أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام فى البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الإنجليز. فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ودخائل إدارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الأهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط)، ويكفى هذا ليتحقق للإنجليز ولو معنى المراقبة على إدارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل أثرها طعن فى سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية.

«على أن القول بأن المراقبة المذكورة إنما هى نظرية فقط، إنما هو قول لا يسلم به إلا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالصغرى، إن هذين المستشارين حتى لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شىء ما فإنه لا مانع يمنعهما من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما، والأخذ والرد بينهما

وبين الوزراء – وهما قويان تسندهما سلطة تمثل إنكلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الإنجليزية الموجودة بالبلاد والوزراء على كل حال ضعاف – لابد أن ينتج عنه فى العمل أن ينصاع الوزراء لآرائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان، ويجتهدون فى ترويج آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه أن يعرض عليه، وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هى عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع إنجلترا القوية، وتلبث البلاد أبد الآبدين بقوة الاتفاق تابعة للآراء الإنجليزية فى أمورها الداخلية، هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى والضعيف، وعلى كل حال فواقع الأمر ان أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وإدارية ستكون تحت مراقبة الإنجليز، ولو تضاءلت هذه المراقبة وأن هذا مساس بالسيادة ومصداق للحماية.

«على أنى فيما قدمت استنتجت أهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين وإلا فالمتمعن يرى أن موظف الحقانية سيكون فى الواقع مستشارا لكل وزارات الحكومة، فإن كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الأوقاف إنما تسير على مقتضى القانون الخاص بها، والنظام ليس شيئًا آخر سوى مراعاة الأمة حاكمها ومحكومها لما تقضى به القوانين، فإذا أضيف لهذا أن الوظيفة الأساسية لهذا الموظف هى مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا فى المشروع الأول، أما فى المشروع الأخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط، وهى ضرورة إحاطة هذا الموظف علمًا بكل مايتعلق بإدارة القانون بالنسبة للأجـانب)، وهى وظيفة لا تقف عند حد الشورى، بل تقتضى بذاتها المداخلة والإلزام بالرجوع لموجب القوانين، وإنها بذلك وظيفة تنفيذية محضة. نقول متى أضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين أن هذا الموظف سيكون هو الكل فى الكل فى الحكومة المصرية، وما أظن أحدًا يمكنه أن يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة».

وقال عن المركز الخاص للممثل البريطانى:

«لا تقتضى أى محالفة من المحالفات المعقودة بين الأمم المستقلة الحرة أن يكون لممثل إحداها مركز خاص وتقدم على ممثلى الدول الأخرى إلا محالفاتنا فمشترط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة أن من آثارها هذا.

«إن كون ممثل انجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الأخرى لا يصح مطلقًا أن يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى، وإنما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجًا تحت المراقبة الإنجليزية دون سواها، وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير إلا فى البلاد المحمية بغيرها. وأما المستقلة الحرة فلا شىء فيها من هذا القبيل».

وقال عن حلول إنجلترا محل الدول فى امتيازاتها كما ورد فى المشروع:

«إن استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الأجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الأجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل فى التشريع والقضاء فى حق الأجانب وغل يد المصريين أيضًا عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والأجانب معًا فى مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط إلا الإنجليز، وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الإنجليز بها إلا إذا كان لهم بمصر مركز غير مجرد مركز الحليف العادى، بل مركز الحليف الحامى، ومن يقل بغير ذلك فواهم.

«فى هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع، وأن مصر معه باقية تحت الحماية الإنكليزية والمراقبة الإنكليزية والتدخل الإنكليزى القانونى والفعلى داخلا وخارجًا».

هذا ما ذكره الأستاذ عبد العزيز فهمى عن المشروع، وقد ختم تقريره بقبول المشروع مع التحفظات، دون أن يذكر ما هى هذه التحفظات.

بيان الأمراء

هذا وقد أصدر الأمراء عمر طوسون وإسماعيل داود وسعيد داود ومحمد على إبراهيم بيانًا عن المشروع فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قالوا فيه:

«أصدرنا بلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم فى هذا الوقت الخطير نبدى رأينا فى مستقبل بلادنا الذى سيبيت فيه كباقى أفراد الأمة التى نعتبر أنفسنا منها، ونتشرف بانتسابنا إليها، وهو أن مبادئنا التى ذكرت فى ذلك البلاغ لم تتغير، وأننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك، وأننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها، استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط.

«هذا هو رأينا فى هذه المسألة الخطيرة، وللأمة الرأى الأعلى فيها. والله يهدينا جميعًا إلى الصواب».

عمر طوسون إسماعيل داود سعيد داود محمد على إبراهيم

رأى الدكتور أبو هيف بك

ونشر الدكتور عبد الحميد أبو هيف بك أستاذ القانون الدولى بمدرسة (كلية) الحقوق السلطانية ست مقالات[٣] فى تكييف المشروع، معارضًا إياه، نقتطف منها ما يلى، قال:

«تدل ألفاظ المشروع على أنه يقرر استقلال مصر، وأنه يشمل تحالفًا بين بريطانيا العظمى والقطر المصرى المستقل، والمراد معرفته الآن هو:

أولاً: هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز دولة مستقلة من

---

(٣) الأهرام ٢١ – ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠.

الدول التى تشترك فعلا فى التمتع بكامل الحقوق التى يوجبها القانون الدولى العام وفى القيام بكل الواجبات التى يحتمها ذلك القانون؟

ثانيًا: هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفًا بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه؟

«إن ما يخشاه المصريون أن تكون القيود الواردة فى المعاهدة مضيعة للاستقلال الذى هو الغرض الأساسى من الاتفاق، كما أنهم يخشون أن تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة فى الحقيقة للاتحاد بين إنجلترا ومصر اتحادًا قانونيا يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للإمبراطورية البريطانية.

«ليس من السهل الحكم من بادئ الأمر على ماهية الاتفاق، بل بالعكس يعتبر تكييفه من أصعب الأمور، إذا لم نقل إنه يكاد يكون مستحيلا من الوجهة القانونية إدخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الأنواع المعروفة فى القانون».

وبعد أن تكلم عن مبادئ القانون الدولى، قال:

«وعلامات الحكومة المستقلة هى أن الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسى وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين، واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الأخرى.

«فإذا ما تكونت الحكومة تكوينًا كاملا كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة فى العمل ضمن حدود القانون الدولى. فى علاقاتها مع الدول الأخرى. ولا تعتبر حريتها فى حكم الزائلة من وجهة القانون الدولى لمجرد كونها قد عقدت مع الدول الأخرى اتفاقات تقيد بها حرية عملها، بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة النقض فى أى وقت أو بعد وقت معين. أو بشرط ألا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الإرادة القومية أى إرادة الشعب خاضعة خضوعًا حتميًا لزمن غير معين لسلطة دولة أخرى، ولذلك

بمجرد دخولها فى اتفاقات مقصود أنها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لا يفهم من طبيعتها أنها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين ويكون من مقتضاها إخضاع أعمال الحكومة الخارجية لإرادة دولة أخرى، فإن هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالى لا تعتبر شخصًا من الأشخاص المقر عليهم فى القانون الدولى، غير أن شخصيتها لا تفنى فناء تاما، بل تعتبر فى الأحوال التى لا مساس لها بالاتفاق حافظة لكيانها القانونى المعتاد (هول فى القانون الدولى ص٢٣).

وقال فى تكييف الاستقلال: «الاستقلال هو حق كل حكومة فى إدارة شئونها الداخلية والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الأخرى، وهو من حق كل الحكومات المستقلة، أما الحكومات محدودة الاستقلال أو المستقلة جزئيا فإنها بالضرورة لا تعتبر مستقلة استقلالا تاما لأن شروط وجودها تمنعها من أن تكون لها الحرية المطلقة فى العمل فيما يتعلق بالأمور الخارجية».

إلى أن قال:

«والاستقلال هو القوة التى بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبعثة عن إرادة حرة غير متأثرة بإرادة دولة أخرى، ولذلك فهو حق الدولة فى أن تظهر إرادتها بدون تدخل من الدول الأجنبية فى كل الأمور وفى كل الظروف التى تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة، وبهذا يعتبر شاملا لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة».

وقال فى تطبيق مبادئ القانون الدولى المشروع:

«وأصبح ظاهرًا للملأ أن قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام، ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين «الاستقلال والتحالف»، وتبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانونًا إدخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة فى القانون الدولى وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة، والحقيقة المرة أن المشروع لا يقرر الاستقلال

المعروف فى القانون الدولى والذى تتمتع به (الدول المستقلة)، نعم إنه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجى مثل التمثيل (فى البلاد الأجنبية) وحق عمل المعاهدات الذى (يفهم) من قول المشروع (تتعهد مصر بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية)، ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدومًا أو شبه معدوم، ألم يكن بعض الحكومات الألمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل؟ أفئن أعطى لنا هذا الحق بما هو مقيد به من القيود من استقلال داخلى ناقص جدا، فيقال إننا مستقلون؟ كلا، إن العبرة بمجموعة الحقوق التى يتمتع بها البلد لا بظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجى! تعطى لنا لمجرد المحافظة على إحساساتنا أو إرضاء لبعض مطامعنا، وأما حق التعاهد مع الغير فإنه متى كان مقيدًا بقيده السابق ذكره، فإنه لا يكون ظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجى، بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك.

«سيقال إن التحالف يستتبع قيودًا لابد منها، وأن التحالف من شأن الأمم المستقلة. نعم إن الدولة المستقلة حرة فى الدخول فى معاهدات أو محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصلحتها الخاصة بها، فيرغمنها عليها إرغامًا، ولكن يشترط فيها كلها ألا تكون هادمة للاستقلال أو مضيعة له، وضغط الدول متجمعة يعتبر فى نظر القانون الدولى مختلفًا اختلافًا كبيرًا عن ضغط دولة على دولة، فإن هذا يذهب بالاستقلال أو يقيده تقييدًا يعتبر غنمًا لصالح الدولة ذات القوة ونقصًا فى استقلال الدولة الضعيفة فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالأشكال المختلفة التى سبق الكلام عنها أو بأشكال أخرى لا تختلف عنها فى جوهرها، أما ضغط الدولة المتجمعة على دولة واحدة فليس له هذا الأثر، بمعنى أن ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون غنمًا لمصلحة الجماعة ولا تكون ثمة علاقات (تبعية) تجعل الدولة الضعيفة تشعر شعورًا مستديمًا بخضوعها لدولة معينة.

«وقد يقال إنه سوف لا يكون ثمة خضوع، وإننا سنكون متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها المصالح البريطانية فى مصر، ولكننا نقول والأسف ملء الفؤاد إننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولى الإنجليز أنفسهم أن استقلالنا المقرر بالمشروع لا يجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى، وإن استقللنا عن جميع الدول الأخرى».

وقال عن المركز الاستثنائى لممثل إنجلترا: «فماذا عسى أن تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته فى أمة مستقلة؟ سيقال إنه ضرورى أو جائز أن ينص على ذلك حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع بالنسبة للأجانب، ولكن النص على اختصاصه فى ذلك كاف فى تخويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ فى الحكومة المصرية، ولا داعى مطلقًا للنص عليه. سيقال إن هذا المركز الاستثنائى إنما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لأنه ممثل حليفتنا، والرد أن هذا يكفى فيه الشطر الأخير من الفقرة نفسها (الفقرة السادسة من البند الرابع)، وهذا قد لا يعنينا لأنه ترتيب بين غيرنا، أما المركز الاستثنائى فهو الذى يدخل الرعب فى قلوبنا لأنه نذير التدخل المبنى على مسئولية إنجلترا عن مصر.

«حقا أن التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل إنجلترا فيما يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الأجانب، ولكن هذا مسلم أنه جائز الآن ونحن نقبله كارهين حتى يثق الغرب بالشرق أو يثقوا بنا ولا يجدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة للأجانب، غير أن التدخل لمصلحة الأجانب فى أحوال معينة شىء، واستعمال المركز الاستثنائى شىء آخر فى نظرى.

«إن جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وإن كان يمكن المصريين من تحمل مسئولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعًا لوطنهم إلا أن هذا الجلاء لا يفيد أن قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض، وهذا العوض هو المركز الاستثنائى الذى يكون لممثل إنجلترا، وهو وحده فى نظر علماء القانون الدولى الإنجليز قد يقوم مقامهم جميعًا تمام القيام».

إلى أن قال: إن المجاذبة والتشاد اللذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لكل إنسان أن إنجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها وتكتفى بالضمانات اللازمة لمصالحها والتى لا تمس استقلالنا، بل إنها للآن تمنحنا حقوقًا معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر أن الأصل أن كل الحقوق لها وإننا نتناول منها بعض ما ترانا جديرين بأن نتولاه بنفسنا، يؤيد ذلك قول سعد باشا فى بيانه نقلا عن لورد ملنر: «إن هذا المشروع تضمن فى أعتباره أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق مع مصر عليه» بل زاد «أن هناك شكا فى صواب التساهل فى بعض ما اشتمل عليه».

«لست أقول ذلك لأننا نلنا الاستقلال بقوة السيف أو أننا قادرون على أن نناله كذلك، ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائى يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل إلى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لأن يذكر فى المعاهدة شىء عن التدخل فى الأمور الداخلية.

«إن من يقول إن الاستقلال ينافى التدخل يصيب إذا كان استقلالنا تاما ولكنه بالأسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعًا من نفسه.

«يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالى والموظف الكبير الذى يتمتع بحق الاتصال بالوزير فى الحقانية، فإن من يتتبع تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد أن فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة فى مشروع الاتفاق كل التجسم ولا تستطيع انجلترا أن تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها[٤].

---

(٤) يشير إلى معاهدة سيفر التى عقدت يوم ١٩أغسطس ١٩٢٠، على أن هـذه المعاهـدة قد ألغيت وحلت محلها معاهدة لوزان فى ٢٤يوليه سنة ١٩٢٣ (انظر هامش ص٣٩٩).

«إن تدخل صاحب المركز الاستثنائى أشد خطرًا فى نظرى على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال».

ثم عدد المظاهر التى تخذل الاستقلال فى المشروع ومنها: منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة، والحقوق التى تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات، وعدم التكافؤ فى التعهد بالمساعدة الحربية، وثقل وطأة التزاماتنا الحربية، وتعهد مصر وحدها ألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة، وفى هذا القيد من المعانى ما فيه، وتعهدها وحدها بألا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى، وبعدم عقدها مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الإطلاق، وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية، وجواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالى البريطانى وهذا الحق يبقى حتمًا فى نظر بريطانيا العظمى بعد زوال الديون الأجنبية لأنه لو كان صحيحًا أن زوالها يزيل الاستشارة ما تمسكوا شديدًا بإبقاء اسمه وجواز استشارته، ثم جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام، وهذا يظهر بوضوح أن بريطانيا العظمى ترى نفسها مسئولة عن تأييد القانون والنظام فى مصر، وهذه المسئولية تستتبع التدخل فى شؤوننا الداخلية فى نظر القانون، وحلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول صاحبة الامتيازات فإن هذا الحلول حاصل أو حصل بمقتضى ما لها من الحماية على مصر وهى الآن تريد أن تنفذ حق حماية الأجانب فتعطيه شكل التدخل بوساطة ممثلها ذى المركز الاستثنائى ليمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية.

إلى أن قال: «ن مظاهر الاستقلال الداخلى أهم فى نظرى كثيرًا من مظاهر الاستقلال الخارجى لأن هذا الأخير لا قيمة له إذا لم يكن الاستقلال الداخلى مبنيا على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ الأجنبى من جانب دولة

واحدة ولا يتعرض لأن تتهدم جوانبه كل يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز الاستثنائى، ومن مستشاريه صاحبى المقام الرفيع فى المالية والحقانية، إننى أحرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر الاستقلال الخارجى، لأن الأول منهما مادام يرتكز على أسس صحيحة، فإنه يوصل حتمًا إلى الثانى تامًا وبكامل مظاهره، ولذلك فإن أهم ما يجب أن نتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال هو تفاصيل الاستقلال الداخلى. يجب أن يكون هذا الاستقلال كاملاً غير منتقص إلا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الأجنبية وحقوق الدائنين الأجانب فقط».

وقال فى ختام بحثه:

«إن آخر الضربات التى كان ينتظر توجيهها إلينا قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية إنجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها إلى إنجلترا[٥]، فلم يبق لدينا إلا أن نساوم على استقلالنا حتى نشتريه، وليكن ذلك بأى ثمن إلا بالاستقلال نفسه، فهذا ما لا حياة من بعده».

وثمة فريق آخر من الكتاب نشروا آراءهم بتحبيذ المشروع والموافقة عليه.

وسلكت أغلبية الأمة طريقًا وسطًا، بأن أبدت تحفظات على المشروع لا تقبله دون تحقيقها، وبعض هذه التحفظات يتعارض فى الواقع مع روح المشروع وقواعده، بحيث كان إبداؤها رفضًا للمشروع.

استئناف المفاوضات

قضى أعضاء الوفد المنتدبون فى مصر حوالى الشهر لاستشارة الأمة فى مشروع المعاهدة ثم غادروا مصر إلى باريس ى أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٠،

---

(٥) انظر هامش ص١٨٧ و ص٩٠ الجزء الثانى من الطبعة الثانية والطبعات التالية.

وهناك اجتمع الوفد وأخذ يبحث تقارير الأعضاء المنتدبين عن نتيجة الاستشارة، واستخرج من مجموع تحفظات الأمة ما رآه هو مهما.

وأوفد اللورد ملنر مندوبًا خاصًا لدعوة الوفد إلى موافاته بلندن لاتمام المفاوضات، وعلى ذلك قرر الوفد تلبية الدعوة، وأن يصحبه عدلى باشا يكن، فسافر أعضاء الوفد إلى لندن على دفعتين، والتقى سعد باللورد ملنر، وأفضى إليه بأن الأمة أبدت تحفظات على المشروع، فرفض ملنر بحث هذه التحفظات، متمسكًا برأيه الأول، وهو قبول المشروع كله، أو رفضه كله، وقال فى تفسير موقفه:

«إن مأموريته قد انتهت وأنه يجب عليه أن يقدم تقريره الذى استبطأ قومه ظهوره، وأن من المفهوم أن لكل فريق تحفظات وملاحظات يريد إبداءها، فمثل هذه وتلك يجب تركها للمفاوضات الرسمية القريبة، وبخاصة لأن المشروع عبارة عن أسس خالية من التفصيل والتأويل».

ولكن سعدًا لم يقبل هذا الوضع وتمسك بالتحفظات، ووقف الأمر مؤقتًا عند هذا الحد.

التحفظات التى قدمها الوفد

وفى ٢٥ أكتوبر دعى الوفد إلى مقابلة اللورد ملنر ثانية، فلبى الدعوة، وحضر سعد ومعه كل من عدلى باشا. وعبد العزيز فهمى بك. ومصطفى النحاس بك. وعلى ماهر بك. وقبل اللورد ملنر فى هذا الاجتماع أن يستمع إلى تحفظات الوفد على أن لا تتقيد اللجنة بشىء جديد، فقدم الوفد الفوج الأول من التحفظات، وهى:

أولا: إلغاء الحماية صراحة.

ثانيًا: حذف العبارة الثانية من الفقرة الأولى من المادة الثالثة من المشروع التى تقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمانة

مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات اللازمة للدول الأجنبية للحصول على تنازلها عن حقوقها الامتيازية، لكى لا يترك مجال للقول بأن مصر تعطى حقوقًا أزيد من الحقوق المبينة بطريق الحصر فى مشروع المعاهدة.

ثالثًا: (أ) حذف الشرط الوارد فى المادة الخامسة الذى يعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية إلى بريطانيا العظمى، وعلى إنفاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائى المختلط، بحيث تكون المعاهدة نافذة المفعول، بمجرد اعتماد مصر وبريطانيا العظمى لها.

(ب) النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية وإقرارها عليها قبل نشرها.

رابعًا: دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية.

خامسًا: (أ) حذف النص الوارد فى المادة الرابعة، الخاص بتعيين موظف بريطانى بوزارة الحقانية، فإن وجود نائب عمومى إنجليزى باختصاصاته العادية فيه الضمان الكافى للأجانب.

(ب) حذف النص الوارد فى المادة الثالثة الخاص باستشارة المستشار المالى.

سادسًا: قصر الاتفاقات الواردة فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة والتى لا يمكن لمصر عقدها مع الدول متى كان فيها إضرار بالمصالح الإنجليزية على المعاهدات السياسية المحضة، بحيث يبقى لمصر الحرية فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون أدنى قيد.

سابعًا: حل مسألة السودان على الأساس الآتى:

(أ) ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة.

(ب) أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين.

(جـ) تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان.

ثامنًا: إلغاء كل حكم فى المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد.

ومما يلاحظ على هذه التحفظات أنها ليست جوهرية، ولا تغير من قواعد المشروع شيئًا، وفى التحفظ الخاص بالسودان حصر الوفد اهتمامه فى مسألة ماء النيل وأولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين، وهذا التحفظ لا يليق صدوره، لأن أول ما تعنى به مصر هو تحقيق وحدة وادى النيل واعتبار مصر والسودان جزأين لا يتجزءان من وطن واحد ودولة واحدة.

هذا، وبعد أن انفض اجتماع ٢٥ أكتوبر، استدعى الوفد بقية أعضائه من باريس فلما حضروا اجتمع بكامل هيئته يوم أول نوفمبر، وقرر إرسال خطاب إلى اللورد ملنر يطلب فيه موعدًا آخر للاجتماع، لكى يتم عرض التحفظات والتعديلات التى طلبتها أغلبية الأمة، وهذا تعريب الخطاب:

«سافواى أوتيل بلندرة فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٠

«عزيزى اللورد

«قد أرسلتم فى شهر أغسطس الماضى عن يد صديقنا عدلى باشا مشروعًا متضمنًا القواعد التى رأيتم فخامتكم وزملاؤكم أنها صالحة لتكون أساسًا لاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر، ولما لم يكن فى استطاعتنا قبول هذا المشروع الذى يتجاوز نصوص حدود توكيلنا اتفقنا معكم على إرجاء المفاوضات إلى وقت آخر حتى يعرض المشروع على الأمة. وقد ندب الوفد أربعة من أعضائه للسفر إلى مصر لهذا الغرض، وجاءت نتيجة مهمتهم مثبتة لرغبة الشعب المصرى الصادقة فى تأسيس اتفاق بينه وبين بريطانيا العظمى على المودة المتبادلة المبنية على الثقة والإخلاص، ولأجل الوصول إلى هذه

الغاية رأت الأمة من الضرورى إدخال تعديلات على المشروع الذى عرض عليها، وهذه التعديلات ترجع فى قسم عظيم منها إلى تحديد معنى بعض النصوص ومرماها بما يزيل الإبهام ولا يجعل محلا لتغيير لا يكون متفقًا مع قصد المتعاقدين، ولقد أنعم الوفد المصرى النظر فى المطالب التى قدمت إليه وفحصها فحصًا جيدًا، واستخرج منها بعض النقط الأساسية التى طلبتها الأغلبية العظمى للأمة، وكان لنا الشرف بأن عرضنا عليكم بعض هذه التحفظات أثناء اجتماعنا بالجلسة التى انعقدت بوزارة المستعمرات فى يوم ٢٥ أكتوبر التى تفضلتم فيها بأن أقررتم التفاسير التى فسر بها المندوبون المشروع فى مصر، ثم تأجلت الجلسة لحين حضور باقى أعضاء الوفد من باريس وهم الآن بلندرة، فأرجو أن تتفضلوا بتحديد جلسة لنتمكن فيها من إتمام عرض مطالب الشعب، ولى كامل الثقة فى أن فخامتكم تقبلون هذه التحفظات بالارتياح، فإن قبولها يمكن الوفد المصرى من تعضيد الاتفاق المنوى عقده بين بريطانيا العظمى ومصر ويضمن له النجاح، وتفضلوا إلخ..»

«سعد زغلول»

مناقشات مجلس اللوردات فى المسألة المصرية

(٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠)

وفى غضون ذلك طرحت المسألة المصرية فى ميدان البحث والمناقشة أمام مجلس اللوردات بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠، فتكلم فى هذه الجلسة خطباء من معارضى الحكومة ومؤيديها، وسنذكر هنا خلاصة وافية لخطبة كل من اللورد سالسبرى من المعارضين، واللورد كيرزون وزير الخارجية، واللورد ملنر وزير المستعمرات وصاحب مشروع المعاهدة، فإن هذه الخلاصة تعطيك فكرة واضحة عن نيات الساسة البريطانيين نحو مصر، سواء كانوا مؤيدين لحكومتهم أو معارضين.

خطبة اللورد سالسبرى

خطب اللورد سالسبرى معارضًا سياسة الحكومة، متهمًا إياها بكتمان حقائق المسألة المصرية عن المجلس وعن الجمهور البريطانى، ورماها بالضعف وبأن ليس لها سياسة مستقرة فيها، وطعن فى مبدأ «تقرير المصير» الذى نادى به الرئيس ويلسن، وانتقد ما سماه ضعفًا من الحكومة البريطانية بتقريرها الإفراج عن سعد وصحبه بعد نفيهم إلى مالطة، وانتقد تباطؤ الحكومة فى إيفاد لجنة اللورد ملنر وتباطؤ اللجنة فى أداء مهمتها، ثم عرض فى ختام خطبته قواعد أربعة تنم عن نزعته العريقة فى الاستعمار وطلب ملاحظتها فى أية تسوية للمسألة المصرية.

قال فى مقدمة خطبته: «إن أهل هذه البلاد (إنجلترا) يحتاجون إلى معلومات أوفى مما بين أيديهم فى الوقت الحاضر، وهذا هو السبب الرئيسى الذى من أجله اجترأت الآن أن أعرض هذا الموضوع على أنظاركم.

سياسة التكتم

«قيل شىء كثير منذ زمن وجيز عن السياسة السرية وقيل لنا إن الأيام السيئة القديمة قد مضت وانقضت وإن لنا فى المستقبل أن نأمل وضع ترتيبات تكون الأمة بمقتضاها أدخل فى ثقة الحكومة منها الآن فيما له مساس بالمفاوضات، ولقد كانت تلك آمالا باطلة، ولا أستطيع أن أقول إنى كنت أومن كثيرًا بتحقيقها، ولكنا بدلا من أن تتحسن الأحوال القديمة رجعنا إلى الوراء رجوعًا بينًا وصار أهل هذه البلاد أقل علمًا بدلا من أن يكونوا أكثر إحاطة مما كانوا قبل الحرب بما يصنع باسمهم.

«ولو أن هذه كانت أوقات هدوء لا تقع فيها حوادث كبيرة لرضينا بمثل هذا النظام، ولكن حوادث عظيمة تمر بنا، وأنا استجيز لنفسى أن أقول إن

تغييرات من أعمق نوع تهدد الإمبراطورية من كل جانب، ولا أرى أن أتحاشى هذه الكلمة فأنا نحس كأنما نحن مقبلون على عصر تفكك، ومن أجل هذا ينبغى أكثر من ذى قبل أن يعرف أبناء هذه البلاد الذين يعنيهم الأمر قبل غيرهم ما يصنع حكامهم على وجه الدقة.

عدم وجود سياسة

«ويظهر أن الوزراء ليست لهم آراء مستقرة تمام الاستقرار، ويخيل إلىّ أنهم يختطون سياسة فى آخر لحظة ولا يحكمون الحوادث وإنما ينساقون أمامها إلى ما تكرههم عليه، وسواء وجهنا النظر إلى أرلندا أو الهند وبولندا أو سورية فلسنا نحس أن هناك سياسة مبرمة تتوخاها حكومة جلالة الملك بعد التفكير والروية فيها، ولا حاجة بى إلى الكلام على أرلندا، فقد اشتغلتم بموضوعها منذ يومين، ولكنه من الجلى أن هناك شيئًا تتحرى الحكومة كتمانه عن الأمة فيما يتعلق بأرلندا، أما من حيث الهند فلم يكن تم شىء أوضح – مهما كان الرأى فى قيمة السياسة التى اتبعتها الحكومة – من أن أيدى البرلمان والبلاد مضغوط عليها وأن ليس فى نية الحكومة مصارحة البلاد والبرلمان قبل الوصول إلى قرارات لم يكن إلى الرجوع عنها سبيل، ولا يعلم أحد شيئًا عن ارتباطات الحكومة فى المسألتين البولندية والسورية ولا عن كيفية القيام بها وتنفيذها.

«ومما له دلالة كبيرة أن العادة التى كانت متبعة فى زمن السلم من تقديم الكتب الزرقاء» إلى البرلمان قد عدل عنها عدولا تامًا على ما يظهر، وإلا فلماذا لا نرى أوراقًا عن سورية وبولندا؟ لقد كانت العادة فى الأيام القديمة السالفة أن يعد كتاب أزرق بعد كل حادثة كبيرة ويقدم إلى البرلمان وكانت تنشر التلغرافات المتبادلة مع تقييدات ضرورية معينة توخيًا للمصلحة العامة وكانت تطبع رسالة كبيرة تتضمن سياسة الحكومة وردود الحكومات الأجنبية التى يعنيها الأمر، فكان البرلمان والبلاد يستطيعان أن يعرفا المسألة

التى تعرضها الحكومة على الأمة والردود الواردة من الأطراف الأخرى للمفاوضات، وأن يصدرا حكمًا عادلا ورأيًا رصينًا فى الأمر، ونحن بعد بلاد تحكم نفسها، أو نحن كنا كذلك، وأنه لواجب الأمة نفسها أن تضمن المحافظة على مصالحها وشرفها، وهى لا تستطيع ذلك إلا إذا توافرت لديها المعلومات اللازمة، وأنا أقترح أن تنفى الحكومة عن أذهانها كل الآراء الناشئة عن الحرب وأن تطرد الاعتقاد بأن البلاد مستعدة أن تثق بها ثقة عمياء كما فعلت بحق أثناء الحرب، وعلى الحكومة أن ترتدى ثوب السلم وتخضع كما خضعت كل الحكومات السالفة لحكم البلاد.

سياسة بريطانيا فى مصر

«وماذا عن مصر؟ ماذا نعلم عن سياسة الحكومة فى مصر؟ إن فى الصحف مقدارًا معينًا من المعلومات، ولكنى لا أظن أنه قدم للبرلمان ورق ما منذ عرضت تلك الورقة «البرلمانية» الخاصة بالثورة فى تلك البلاد.

لورد ملنر – إن هناك تقرير لورد اللنبى

لورد سالسبرى – هذا صحيح فقد قدم إلينا تقرير لورد أللنبى، ولكن هذا هو التقرير المعتاد الذى يتناول الشئون الداخلية المصرية ورفاهيتها وأحوالها، وليس له علاقة ما بالمسائل السياسية الكبيرة الخاصة بتلك البلاد، ولا ريب أن هناك مكاتبات، ولا شك فى أن رسائل وبضعة تلغرافات تبودلت بين حكومة جلالة الملك والمندوب السامى، وقد عاد إلى هنا مندوبان ساميان عوملا على ما فهمت معاملة ليست حسنة جدا، وقد كان فى الإمكان الانتفاع بمعلومات السير هنرى مكماهون[٦]، والسير رجنالد ونجت[٧] فهل استشيرا؟ وهل هناك أوراق تتضمن رأيهما؟ هذان هما الرجلان اللذان شهدا الأمر

(٦، ٧) انظر ج١ ص٢٦ و٤٣ من الطبعة الثانية والطبعات التالية.

وعايناه، وهناك بالبداهة لجنة الفيكونت النبيل الجالس أمامى (ملنر)، وهى لجنة لا شك عندى فى أن البلاد كلها تشكرها ولابد أن تكون هناك تعليمات أعدت وصدرت إليه (ملنر) - إذا كانت وزارة الخارجية تسير على ما ألفنا من قبل - وتضمنت وصف المسألة وما يطلب إليه القيام ببحثه والحدود التى خولته الحكومة العمل فى دائرتها - وكلها أمور لا شك أنها موجودة كتابة وينبغى أن تعرض على البرلمان، على أن الذى نريده فوق كل شىء هو روح الثقة المتبادلة بين الحكومة والبلاد، ونحن نريد أن نكون على ثقة من أن الحكومة فى عزمها أن تطلع البلاد على سياستها وإجراءاتها، وأن تدرك أن المسألة ليست فقط خاصة بها وبالأمة المصرية أو الذين يتكلمون باسمها، بل إن للرأى العام العام البريطانى والبرلمان دخلا فى ذلك لعله أعظم من دخل كل من عداهما، وأنها يجب أن يحاطا بأتم المعلومات فى الوقت المناسب، ولست أريد أن أمثل أمامكم كحجة فى شئون مصر، ولكن أعلم أن مصر كانت فى أثناء حياتى السياسية كلها من أهم المصالح السياسية للبلاد».

إلى أن قال: «إن علينا أخيرًا مسئوليتنا أمام إمبراطوريتنا، أى مسئولية المحافظة تمامًا على القوة التى نستطيع بواسطتها أن نحكم إمبراطوريتنا. وأن نجود بنعم حكمنا على شعوب لا حصر لها فى الشرق (!) وهذه أمور لا يمكن أن يسمح لها أن تضطرب إكرامًا لعبارة مثل «تقرير المصير»، وأحسب أن ليس ثم كلمة خليقة بأن تحدث من الضرر فى السياسة ما تحدثه هذه الكلمة، نعم إنها تتضمن فكرة نبيلة عظيمة، ولكن الواجب تفسيرها بأعظم التحفظ، أما الفكرة القائلة بأن نتخلى عن مسئولية إمبراطوريتنا من أجل أن سياسيا أمريكيا فقد الآن ثقة مواطنيه أنفسهم[٨] اخترع عبارة «حق تقرير المصير» فهى فكرة يثور عليها كل سياسى عملى.

---

(٨) يريد الرئيس ويلسن. أنظر ج ١.

نقد السياسة البريطانية

«ماذا كانت سياسة حكومة جلالة الملك؟ إنى إذا انتقدت هذه السياسة فليس ذلك لخطأ فيها بل لأنه لم يكن هناك سياسة بالمرة، إلى أن تناول المسألة الفيكونت ملنر، ولقد كانت سياسة الحكومة البريطانية فى مصر إلى أن قامت الحرب واضحة، وكنا مشتغلين بترقية الحكومة وتحسينها فى تلك البلاد، ولم يكن ذلك لأننا كنا ضد التغيير الدستورى، بل على العكس إذا لم تكن الذاكرة قد خانتنى كان كل من اللورد كرومر واللورد كتشنر دائمى الرغبة فى السير فى طريق الحكم الدستورى، وأظن أن آخر أعمال اللورد كتشنر قبل سفره لمباشرة عمله العظيم فى الحرب أن خطا خطوة أخرى فى سياسة الحكم الدستورى فى مصر، ولقد توخينا نفس هذه السياسة حتى بعد الحرب، ولما أعلنت الحماية كان الظن أن نكون أقدر على القيام بمهمتنا الكبيرة، لأن الحماية كان من تأثيرها – أو كان المرجو أن يكون من تأثيرها – جعل مركزنا أبسط وأسهل وتمكيننا من التخلص من كل العوائق، وأعتقد أنه كان المظنون أن نستطيع التخلص من كل شىء يقف فى طريقنا بسبب التدخل الزائد عن الحاجة الذى تسمح به امتيازات الدول الأجنبية، فهذه كانت سياسة سائرة فى طريق واحد.

«فماذا حدث بعد ذلك؟ لبثنا وقتًا طويلا وليس هناك إلا سياسة الإرجاء والتردد، وأنا أشعر أن فى قولى هذا شيئًا من الغمط للوزراء المكدودين فى تلك الأيام، ولا ينبغى أن يتوهم أحد أن تخطئة السياسة تستدعى بالضرورة الانحاء على الوزراء الذين كانوا منهمكين فى الحرب والذين هم مسئولون عن هذه السياسة، ولكن الحقائق عنيدة، ومهما قيل على سبيل الاعتذار عن الوزراء فإن السياسة السيئة لا تحدث إلا نتائج سيئة، وهذا هو الذى يجب عليكم معشر اللوردات بصفتكم رجالا عمليين أن تتناولوه.

«كانت هناك سياسة استسلام لمجرى الحوادث، على الرغم من التحذير

والاحتجاج، ولم يكن ممثلونا هناك صامتين لا يتكلمون، فقد كانوا على العكس لا ينفكون يطالبون الحكومة بأن تكون لها سياسة.

لورد كيرزون: متى كان هذا؟

لورد سالسبرى: فى أثناء الحرب

لورد كيرزون: أحب أن أقول إنى وأنا أصغى إلى المركيز النبيل لم أستطع أن أفهم متى انتهى عهد السياسة المحدودة وتلتها سياسة الاستسلام لمجرى الحوادث والضعف والارجاء، وأظن أنى أكون أقدر على الرد عليه إذا تفضل بتحديد التاريخ.

لورد سالسبرى: لم أتهم قط صديقى النبيل بالضعف، فإن هذه خشونة لا أدب فيها، وقد بدأت سياسة الاستسلام بعد إعلان الحماية تقريبًا، وكان من الواضح أنه يجب على الحكومة أن تعد سياسة لما بعد الحرب، وأظن صديقى النبيل يوافق على هذا، وقد قال المصريون ذلك للحكومة هناك، ولكن هذا لم يكن له تأثير على حكومة جلالة الملك، فلم تفعل شيئًا ولعلها فكرت فى ذلك ولكنها لم تفعل شيئًا واستسلمت للحوادث، والواقع أنه لم يحدث شىء إلى آخر الحرب على سبيل اتخاذ الأهبة لوقت يجب فيه إخراج سياسة.

«ولما وضعت الحرب أوزارها تبين أنه كان من الضرورى الاستعداد، لأن الوطنيين المصريين تحركوا، ولم تكد الهدنة تعقد حتى بدأت المتاعب فى مصر، ولا حاجة بى إلى تذكيركم بسلسلة تلك الحوادث، وإنه لمن البديهى أن حكومة جلالة الملك لم تكن عندها فكرة واضحة عما يجب عمله، ولما تحدى الوطنيون سلطة بريطانيا فى مصر قوبل ذلك منهم فى أول الأمر بهمة، ونفى أربعة من زعمائهم إلى مالطة، فشبت الفتنة على أثر ذلك مباشرة، فلم تلبث حكومة جلالة الملك أن لانت وسمحت للزعماء الأربعة بالعودة إلى مصر، ولست أشك فى أنه كانت هناك أسباب لهذه السياسة، ولكنها فشلت كل الفشل كما تفشل كل سياسة ضعيفة، فهى لم تتألف أحدًا، وحدث عقب ذلك مباشرة ما يسمى

إضرابًا - حسب تعابير هذه الأيام - فأضرب الموظفون فيها أظن وكل من استطاع أن يضرب غيرهم، ولم تجد سياسة الإفراج عن هؤلاء الزعماء الوطنيين.

«وفى مايو من السنة الماضية قالت الحكومة إنه لابد من عمل شيء، وفعلا صنعت خير ما تستطيع فى هذه الظروف، إذ قصدت إلى الفيكونت ملنر، وطلبت إليه أن يذهب إلى مصر، وهذه سياسة حميدة لو أنها نفذت حينما وضعت، ولكن الحكومة أبطأت مرة أخرى، ولا علم لى بالسبب، وأحسب أن حوادث أخرى حالت دون التنفيذ فلم يصنع شيء بين مايو ونوفمبر، ولم ينزل صديقى النبيل بأرض مصر إلا فى نوفمبر، وفى مرجوى أن تكون هذه التواريخ صحيحة، وأن يصحح خطئى إذا أخطأت، إذ ليس من همى أن أقص الأمر على غير وجهه.

لورد ملنر: صدقت فإن هذا كان فى نوفمبر..

لورد سالسبرى: وإذا سمح لى الفيكونت النبيل، فإنى أقول أن استقباله لم يكن حسنًا جدا، وقد كان عليه أن يباشر مهمته أمام صعوبات كبيرة قابلها برجولة كما هو المنتظر من مثله، ومن الأسباب التى أوجدت هذه الصعوبات طول هذا التباطؤ، ولست حجة فى مسائل الشرق، ولكن أظن أن أخطر الأشياء فى معاملة الشرقيين عدم وجود الثقة بالنفس وظهور التردد فى ما ينبغى عمله، وقد لا تكون إجراءات الحكومة كذلك، ولكن علائم التردد وعدم الثقة بالنفس كانت ظاهرة كل الظهور فى السياسة التى كان ينبغى اتباعها.

«وقد نشرت ذكرى هذه الحوادث فى تاريخ مصر الحديث لأنى أحس بالحاجة إلى تبرير موقف عدم الثقة بالوزراء فيما يتعلق بمسائل السياسة الكبرى، وبودى لو تحققت أن للحكومة فى أى ميدان من ميادين السياسة الكبرى التى ذكرتها مبادئ ثابتة ونيات ثابتة، وليس فى قولى هذا شيء

شخصى ضد صديقى النبيل، فإن لى أعظم ثقة فى الفيكونت النبيل الذى قام بهذه المهمة، وإنى أكون من أعظم الناس اطمئنانًا على المستقبل إذا أحسست أن هؤلاء الوزراء النابهين يستقيلون إذا لم يمكنوا من اتباع خطتهم، ولكنى على أتم ثقة من أنهم لا يفعلون هذا.

لورد ملنر: هل تعنى فى مصر أم هنا؟

لورد سالسبرى: يؤسفنى أن أقول هنا، ولسبب وجيه، ولست أشك فى حسن نية صديقى النبيل، ولكن الوزراء يرون على ما يظهر أن الاحتفاظ بالحكومة من الأهمية بحيث لا يتبعون المنهج المألوف أى رفض المسئولية عن سياسية لا يستطيعون أن يوافقوا عليها، وإنى أفهم بواعثهم، حتى وإن كنت أخالفهم فى النتيجة التى يصلون إليها.

المبادئ التى يعرضها - المبدأ الأول

«ولهذا السبب وحده اجترأت أن أعرض اعتبارًا أو اثنين ينبغى أن يلاحظا فى وضع التسوية لمصر، ولست أريد الدخول فى التفاصيل، فإنى واثق من عدم كفايتى لذلك ولعدم استعدادى لعمل بيان شامل فى الموضوع، ولكن هناك مسألة أو اثنتين على جانب من الأهمية فيما أرى، فمن ذلك أنه من الأمور الحيوية أن تكون السلطة التى تحتفظ بها بريطانيا العظمى فى مصر سلطة حقيقية مهما كان مبلغها، ولقد ألفنا فى السياسة البريطانية تلك الحالة التى يكون لنا فيها السلطة الحقيقية وإن لم يكن لنا مظهرها، ومما هو خليق أن يزعجنى أن يعكس هذا المبدأ فى أية تسوية توضع لمصر، وأن نحتفظ بمظهر السلطة ونفقد حقيقتها، وأظن أن من المسلم به أنه ليس ثم دولة أوروبية سوانا ينبغى أن تكون لها الغلبة فى مصر، وماذا عساه يحدث إذا فرضنا أن دولة أجنبية ساءها بعض أعمال الوزراء المصريين؟ لاشك أنها تقول لنا إما أن تنصفونا وإلا أنصفنا أنفسنا، ومن الواضح أن هذا لابد أن يقع، فلكى

نستعد لهذا الطارئ الذى قد لا يحدث أبدًا، والذى يجب علينا مع ذلك أن نتوقعه بصفتنا أهل حزم – يجب علينا أن تكون لنا حقيقة السلطة.

المبدأ الثانى

«وهذا يقودنى إلى المبدأ الثانى العام، وهو أنه يخيل لى ولعدد كبير منكم فيما أعتقد أن علاقات مصر الخارجية يجب أن تكون دائمًا فى أيدى الحكومة البريطانية، وقد سمعت إشاعة بأن من يفاوضون عن مصر لا يريدون أن تترك العلاقات الخارجية فى أيدى الحكومة البريطانية، وهذا ما أرى أن لا سبيل للتوسط فيه للأسباب التى أبديتها، وإذا سمحتم لى قلت إن هذا مطابق لأحدث المبادئ فى السياسة الدولية، لأن العلاقات الخارجية فى كل الحمايات تكون فى أيدى الدولة الحامية مهما كانت الحماية من الكرم واتساع النطاق فى الجهات الأخرى، ولابد أنكم لاحظتم ذلك فى عهد عصبة الأمم.

لورد ملنر فى الوصايات؟

لورد سالسبرى: فى كل انتداب، ولست أجهل أن مصر غير خاضعة للوصاية، وكل ما أقوله إذا اعتبرتم عهد عصبة الأمم أنه فى كل وصاية وهى آخر شىء نشأ فى القانون الدولى – مهما كان كرم شروط الانتداب تحتفظ الدولة الحامية بالعلاقات الخارجية.

المبدأ الثالث

«والشرط الثالث الحيوى الأهمية هو مركز السودان، وينبغى أن تكون حكومة السودان فى أيدينا للأسباب التى أبديتها، ومهما يكن تقدم مصر وترقيها فى القدرة على إدارة أمورها فلا شك أنه ليس لها من التجارب ما يكفى فى حكم شعب آخر، فإن هذه مهمة شاقة نحن أهل لها بصفة خاصة، ولا نستطيع أن ننفض أيدينا منها بدون أن نسىء إلى سمعتنا، ولكن إذا كانت

حكومة السودان ستظل فى أيدينا، فإن مسائل صعبة ستنشأ من أجل مركز مصر بالنسبة إليه، وأنتم تعلمون أن العلمين المصرى والبريطانى يخفقان على السودان فى الوقت الحاضر، وأن البلدين من حيث القانون فى مستوى واحد من حيث السودان، ولكن الواقع أن للحكومة البريطانية الكلمة العليا، وأن حكومة السودان فى أيدينا، وهذا ترتيب ممكن ما دام لنا الإشراف على الحكومة المصرية، ولكن على قدر سحب إشرافنا على مصر يتعقد مركزنا بصفتها مساوية لنا فى الحقوق فى السودان.

«وهناك صعوبة أخرى، وهى مسألة الحامية التى تتألف الآن من الجنود المصرية على الأكثر، ولست أسأل الحكومة شيئًا لأنى لا أريد أن ألح عليها فى الإباحة بما ينبغى لها كتمانه صيانة للمصلحة العامة، ولكنى أقول إنه على قدر نقص إشرافنا على مصر تكون صعوبة استخدام الجنود المصريين فى حكومة السودان.

المبدأ الرابع

«يضاف إلى الشروط الثلاثة شرط رابع خاص بالمركز الحربى لبريطانيا العظمى فى السودان، وليس فى نيتى أن أقول شيئًا لأنى أرجو متى قدمت إلى البرلمان الأوراق اللازمة أن يكون أمامنا رأى المندوب السامى نفسه عما يحتاج إليه مركز بريطانيا الحربى حسب الترتيب الجديد الذى سيوضع.

«وألاحظ أن هناك صعوبة خاصة ستنشأ فيما يتعلق بإمداد منطقة القناة بالماء فإن هذا الماء يأتى من النيل، ولا حاجة بى إلى تذكيركم بأننا إذا فقدنا السيطرة على الماء اللازم للحامية فقد نصبح فى موقف صعب جدا.

«وأنا ألح على حكومة جلالة الملك فى النظر فى هذه الاعتبارات، ولن أشكو أقل شكوى إذا اتهمونى بالجهل، وهم يردون علىّ لما لهم من العلم والتجربة وغير ذلك مما ليس لى، ولأنى لا أدعى كما أسلفت أنى ثقة فى هذه

الأمور، ولكن المهم الآن هو تقارب الدنيا، بحيث صار كل ما يعمل فى ناحية منها تتجاوب بأصدائه الكرة كلها، ولا يخفى أن كل شىء يعتبر سابقة، وأن كل ما تزرعون فى مصر تحصدونه فى الهند، فكل عمل تعملونه وكل مبدأ تقبلونه وكل منحة تعطونها حتى ولو كانت منحة يسهل الدفاع عنها، يجب أن ينظر إليه فى ضوء تأثيره فى ناحية أخرى، وثقوا أنه سيطلب إليكم المساواة والمشابهة فى المعاملة من نواحى أخرى من الأمبراطورية ولذلك ليس لكم مفر من الحذر والعناية، ولست أريد أن أقول إنه من واجبكم أن تفعلوا شيئًا خليقًا أن يزيد فى عبء النفقات المثقل بها كاهل هذه البلاد، ولما كنت على يقين من أن السياسة التى توضع بعد روية وتفكير هى فى الحقيقة أرخص من سياسة مترددة، فقد طلبت إلى حكومة جلالة الملك ملاحظة هذه الاعتبارات بإلحاح، وأن استطيع أن أؤكد للحكومة أنها فى مثل هذه القرارات ستنال التأييد التام من الأمة الإنجليزية، ونحن لم نسأم بعد من الإمبراطورية، ولم نتعب من حمل عبئها، وما زلنا مستعدين لأداء واجبنا والقيام بما تفرضه علينا لها، ولم ننفك على أتم استعداد للقيام بهذا الواجب مع ملاحظة الغير، ونحن نريد أن تتألف النفوس النافرة، ولكننا مصممون على أداء واجبنا الإمبراطورى وسنفعله بغير تردد أو خوف».

خطبة اللورد كيرزون

وألقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية خطبة رد فيها على خطبة اللورد سالسبرى وأوضح فيها سياسة إنجلترا نحو مصر، قال بعد مقدمة وجيزة:

«تظن المعارضة دائمًا أن الحكومة تخفى ما ينبغى الكشف عنه وتحسب أن قناع التستر والتكتم مسدل أبدًا على سياسة البلاد الخارجية، وملاحظتى على ذلك أنها شكوى غير وجيهة إذ صدرت من أحد أعضاء مجلسكم، لأن لكم امتيازات استثنائية يستطيع بفضلها أى عضو إذا دوّن الاقتراح على الورقة أن

يضمن المناقشة فى أى موضوع متعلق بالشئون الخارجية، مهما كان أو غير مهم، ومع أنه قد يحدث أحياناً أن ممثل وزارة الخارجية أمام هذا المجلس يستنكر – كما فعلت هذا مرات – المناقشة فى ظرف معين إلا أن هذا لا يؤثر فى المبدأ العام الذى يجعل من حقكم فى أى لحظة أن تتناقشوا فى مسألة مصر أو فارس أو العراق أو سوريه أو أية بلاد أخرى.

نفى التكتم

«وقد شكا صديقى النبيل من العدول عن إصدار الكتب الزرقاء أو الأوراق البيضاء، وإنى لأعجب كيف لم يخطر له اعتباران أولهما أننا خارجون من حرب كانت فيها كل همات هذه البلاد وفى جملتها وزارة الخارجية وغيرها من الوزارات موجهة إلى إجراء القتال وضمان النصر، وأنا أشك فى أنه يستطيع أن يجد فى أية وزارة خارجية أو أى برلمان فى أوروبا ذلك السيل من المطبوعات الرسمية عن الشئون الخارجية الذى اعتدناه فى الأيام العادية، أما الاعتبار الثانى فهو أنه من المألوف إصدار «كتب زرقاء» متى بلغ مجرى الحوادث أو السياسة مرحلة محدودة ولا أقول نهائية، وهذا مبدأ تلقيته عن والده الكبير[٩]، وإنى لا أذكر أحوالاً كثيرة عظم فيها الإلحاح فى إصدار أوراق عند مرحلة يكون إصدار الأوراق فيها خليقاً أن يثير المتاعب، وقد يعوق التسوية أو يحدث الاحتكاك، وكثيراً ما كان يقال فى مثل هذه الظروف: «دعونا ننتظر حتى نقطع مرحلة يكون قد تم فيها شىء أو انتهينا عندها إلى نتيجة، ثم بعد ذلك نقدم الأوراق إلى البرلمان»، وإنى أؤكد للمركيز النبيل أن هذا هو المبدأ الذى نعمل به ونتوخاه، فليست هناك رغبة منا فى التكتم، وستكون القصة كلها بعد قليل أو كثير فى متناول اللوردات والبرلمان والجمهور.

---

(٩) اللورد سالسبرى زعيم المحافظين ورئيس الوزارة البريطانية غير مرة، توفى سنة ١٩٠٣.

التعليمات إلى لجنة ملنر

«ولأتناول الآن مسألة أو اثنتين ذكرهما المركيز النبيل فى خطابه استشهادًا على النظرية التى أشرت إليها، فمن ذلك ما قال عن التعليمات الصادرة إلى صديقى النبيل لورد ملنر، ومع أن المركيز النبيل يثق بعلم لورد ملنر وقدرته ثقة عظيمة طبيعية فقد قال: «لماذا لم نعرف فى أى شىء أرسل؟»، فيا أيها الأعيان إن التعليمات الصادرة إلى لورد ملنر تليت فى البرلمان ونشرت فى الصحف، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن لورد ملنر لما وصل إلى مصر بصفته رئيس لجنته أذاع بيانًا بالنيابة عن الحكومة واللجنة أوضح فيها الظروف التى حملته إلى مصر والأغراض التى يرمى إليها.

حوادث مصر فى السنوات الأخيرة

«استطرد المركيز النبيل من ذلك إلى سرد تاريخ غريب بعض الغرابة لحوادث مصر فى السنوات الأخيرة، وإنى اعترف بعجزى عن تطبيق ما روى على الحقائق كما أعرفها أنا، ويظهر مما قال إنه مر عصر كانت لنا فيه سياسة معينة مقرونة باسم لورد كرومر أولاً ثم بعد ذلك بشخصية لورد كتشنر، والذى فهمته أن هذا العهد لم يوجه إليه نقد ما، ولكن بعد ذلك جاء عصر تردد واستسلام لمجرى الحوادث وإبطاء، ولما سألت المركيز النبيل وأنا دهش متى بدأ هذا العهد قال ردًا علىّ أن مبدأه إعلان الحماية على مصر فى أوليات الحرب وخريف ١٩١٤، فنحن كانت لنا سياسة إلى ذلك العهد على قول المركيز النبيل، وبعد لك لبثنا بغير سياسة ما، وأظن فى هذا إساءة كبيرة لممثلينا فى مصر فى ذلك الوقت، وتعريضًا خطيرًا بحكومة جلالة الملك فى ذلك العهد، وقد كان لورد جراى على ما أذكر وزير الخارجية، وكان رئيس الوزارة المستر إسكويث، فلو كانت البلاد سائرة فى طريق الارتباك والخراب فكيف لم

توجه هذه الشكوى إلى هؤلاء الوزراء وإلى تلك الحكومة؟ لقد كنت أحد الذين أنضموا إلى الحكومة (الوزارة) فى مايو سنة ١٩١٥، ولست أذكر شكوى من هذا القبيل، واسمحوا لى أن أرد هنا بما رددت به فى موضع آخر، وهو أن كل هماتنا فى أثناء الحرب – سواء كان فى مصر أو هنا – كانت موجهة إلى تسيير الحرب، ولم تتخذ المسألة السياسية صورة مهمة إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها، فكان علينا أن نعالج الأزمات السياسية التى ظهرت.

نفى سعد باشا وزملائه

«وهنا نقطة أخرى إذا سمح لى المركيز النبيل قلت له إن معلوماته فيها خطأ، فقد أنحى باللوم الخاص على حكومة جلالة الملك لسماحها بعودة زغلول باشا وبعض إخوانه من مالطة التى اعتقلوا فيها إلى مصر التى نفوا منها، ولعل المركيز النبيل لا يعرف الظروف التى أعيدوا فيها، فقد نفوا بناء على مشورة القائم بأعمال المندوب السامى فى مصر، وبعد ذلك بقليل – وأظن بعد بضعة أسابيع إذا لم تخنى الذاكرة – عين لورد أللنبى عقب انتصاراته فى الشرق مندوبًا ساميًا فى مصر، فحمل إليها معه تأثير تجاربه العظيمة ونفوذه الكبير، وخول السلطة التامة لمعالجة الموقف – الذى لم يكن ينقصه الانفجار – على ما يشاء ويختار، فكان أول ما أشار به أن يعاد زغلول باشا وإخوانه من مالطة، فهل يعنى المركيز النبيل حقيقة أنه كان من واجب الحكومة بغية وضع سياسة أن تهمل أول اقتراحاته، وتصر على إبقاء هؤلاء الناس على رغم مشورته؟ إن المركيز النبيل أعظم تجربة من أن يذهب إلى شىء من هذا النوع.

تأخير إرسال لجنة ملنر

«وقد بث المركيز النبيل شكواه من التباطؤ فى سفر اللجنة المسندة رياستها إلى صديقى النبيل لورد ملنر، واعتبر هذا التباطؤ دليلًا آخر على

تردد حكومة جلالة الملك ترددًا ليس منه دواء ولا له علاج، وقال إن هذا التأخير غير معروف السبب، وآخر ما انتظر أن يذكره أى إنسان - حتى من كان قوى الذاكرة مثل المركيز النبيل - هو خطبة ألقيتها أنا، ولكن الواقع أنى ألقيت منذ عام تقريبًا خطابًا وافيًا فى مجلسكم هذا عن مصر ومع أنى لم أتوقع أن يشرفنى أحد بالإشارة إليه فى هذا المساء فإن من حسن الحظ أن معى الآن نصه لأنى بذلك أستطيع أن أقرأ للمركيز النبيل ما قلته بالضبط فى هذه النقطة، وهذا ما قلته بالحرف: لقد كان من العزم إرسال لجنة لورد ملنر فى تاريخ مبكر متى تم تأليفها، ولكنا صادفنا صعوبات من جهات شتى فلم نجد من السهل العثور على أعضاء لهم التجربة والقوة اللازمتان، وليس الشتاء أنسب الأوقات للقيام بأبحاث وتحقيقات فى داخل بلاد مثل مصر فى مناخها، ورأينا من المرغوب فيه أن نتيح الفرصة للإدارة (الوزارة) المصرية[١٠] المؤلفة حديثًا لكى توطد مركزها، وظننا فى ذلك الوقت - وهو ظن طاش - أن مؤتمر الصلح فى باريس، قد يستطيع قبل الخريف أن يفرغ لحل المسألة الشرقية، وقد أبلغنا لورد أللنبى الذى تعتمد حكومة جلالة الملك على رأيه اعتمادًا كبيرًا، إن كلا من سلطان مصر ورئيس الوزراء يميل إلى تأخير مجيء اللجنة إلى الخريف، وأنه موافق على رأيهما، وهذه هى الظروف التى استدعت أن يتأخر موعد سفر اللجنة، فهل كان علينا مرة أخرى أن نهمل نصيحة لورد أللنبى؟ وأن نعمل على عكس رغبات السلطان ووزرائه؟ لا يشير بشيء من هذا من كان مثل المركيز النبيل تجربة وعقلاً.

عدم استقالة الوزراء

«ومما أحب أن ألفت أنظاركم إليه مما جاء فى خطبة المركيز النبيل إعرابه عن استيائه التام من أن بعضنا لم يستقل، وقد تركنى المركيز أنا وزميلى لورد ملنر فى حيرة لا نعلم ماذا كان ينتظر منا أن نصنع، فهل نحن اللذان ينبغى أن

(١٠) وزارة محمد سعيد باشا.

نستقيل أم يستعفى غيرنا ونبقى نحن؟ هذه مسألة مسدلة عليها حجب الغموض الذى يقال لنا أنه يكتنف إجراءات حكومة جلالة الملك، ويخيل إلى - حسب ما جربت من ذلك - أن الوقت الذى يحس فيه الوزير أنه مطالب بالاستقالة هو إذ يجد نفسه قد عزلته عن زملائه خلافات راجعة إلى المبدأ أو الشرف، والمركيز النبيل يوافق على هذا، فمن أين جاءه أن هناك اختلافات؟

لورد سالسبرى: أنا لا أعلم بوجودها، وإنما ظننت فقط.

لورد كيرزون: لماذا يلح علينا إذن فى الاستقالة؟ الحقيقة أن المركيز النبيل بلغ من سخطه على الحكومة الحاضرة أنه لما رآها لا تستقيل جملة أزعجه أننا لا نستقيل واحدًا بعد واحد..

لورد سالسبرى: كل ما فى الأمر أنى لم أحسبك موافقًا على كل ما فعلته الحكومة.

لورد كيرزون: إن المركيز النبيل كان مرة عضوًا فى وزارة، وفى كل وزارة مقدار من الأخذ والعطاء، ولعل تاريخ المركيز النبيل السياسى فى الوزارة كان يكون أقصر لو أنه استقال كلما خالف زملاءه، ولكن الحكومة لا تسير بهذه الطريقة، وإنما يستقيل الوزير متى نشأت خلافات أساسية بينه وبين زملائه، وقد وقفت هذا الموقف مرة ووقفه غيرى من زملائى فى أثناء حياة الحكومة الحالية، أما هذه الإشارة المبهمة الموجهة إلينا بأنه ينبغى علينا أن نسهل على المركيز النبيل آراءه بأن نستقيل فليست مما يملأ نفسى ثقة كبيرة.

لماذا أرسلت لجنة ملنر؟

«فهل نحن هنا هذا المساء لنتناقش بطريقة غامضة خطابية فى تاريخ مصر الماضى؟ لا شك أن الأمر ليس كذلك! لما انتهت الحرب وقام الاضطراب فى مصر أوائل ربيع العام الماضى بدأ طور جديد فى علاقاتنا بتلك البلاد (مصر)، وكان ذلك طورًا يستوجب أعظم العناية فى التفكير، وأعمق البحث عن

الأسباب التى لعلها أحدثت الاضطراب، وأشد الروية والتدبر فى الوصول إلى حل، هذه هى الأغراض التى من أجلها قررنا فى خلال العام الماضى أن نطلب إلى صديقى النبيل لورد ملنر نظرًا إلى قدرته وتجاربه الخاصة أن يذهب إلى مصر.

ماذا حدث بعد ذلك

«واسمحوا لى فى خلال الدقائق الباقية التى سأستغرقها من وقتكم أن أتناول ما هو فى الحقيقة الشىء المهم الذى حدث منذ ذلك الوقت، ذهب صديقى النبيل وزملاؤه إلى مصر فى نوفمبر سنة ١٩١٩ وبلغوها فى شهر ديسمبر، ولا ننكر أن ما قوبلوا به هناك لم يكن من شأنه أن يشجعهم، فقد كانت الإضرابات على قدم وساق، وبذل حزب الوطنيين مجهودًا مدبرًا لمقاطعة أعضاء اللجنة ومقاطعة إجراءاتها كذلك، والواقع أنهم لم يلقوا تسهيلات قط فى المراحل الأولى من عملهم، ولكن صديقى النبيل وزملاءه واصلوا القيام بواجبهم بصبر لا يعرف الملل، وجلد يستحق الإعجاب، وفى خلال الشهور الثلاثة التى قضوها فى مصر حادثوا رجالًا من كل مراتب الحياة، وكل طبقات الاجتماع، وزاروا الأقاليم وفحصوا عمل كل مصلحة، ونقبوا عن أسباب الاضطراب ودواعى الانتقاض فى أوليات العام، واستمعوا لكل رأى وجمعوا مقدارًا عظيمًا من الإثبات، ولست أظن شيئًا فاتهم، ثم قفلوا عائدين إلى هذه البلاد فى شهر مارس، وبعد أن زايلوا مصر – وفى خلال شهر مارس وأبريل – تجددت الاضطرابات والفظائع فى تلك البلاد، وأطلقت النار على الضباط البريطانيين فى الطرقات، وقتل ضابط وألقيت القنابل على أكثر من وزير مصرى واحد، ويسرنى أن أقول إن الاضطراب المتجدد كان قصير العمر فقد خمد فى شهر مايو وانطفأت جذوته ولم يتجدد شىء من هذا النوع بعد ذلك.

المفاوضة بين سعد باشا ولورد ملنر

«نأتى الآن إلى صيف هذا العام، ففى شهر يوليو جاء سعد باشا وزملاؤه الذين لبثوا مدة فى باريس إلى إنجلترا، وبدأت المحادثات بينهم وبين صديقى النبيل وزملائه، ولم تكن هذه زيارة رسمية قام بها هؤلاء السادة، فإنهم لم يكونوا وفدًا، ولم يمثلوا الحكومة المصرية، وإنما كانوا أشخاصًا ذوى نفوذ ينطقون بلسان عدد كبير من مواطنيهم، وكان صديقى النبيل وزملاؤه على أتم استعداد ورغبة للدخول معهم فى محادثات، والواقع أن هذا كان من واجبهم كما فعلوا مثل ذلك مع طبقات شتى دعوها إلى محادثات شبيهة بهذه لما كانوا فى مصر، وقد استمرت هذه المحادثات شهرى يوليو وأغسطس، وفى أغسطس – وأظن فى الأسبوع الثالث منه – أرسلت إلى القاهرة مذكرة بالمحادثات التى جرت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة، ونشرت فى الصحف خلاصة وجيزة لها، وكان صديقى النبيل أوضح لهم أن هذه ليست إلا آراء لورد ملنر وزملائه، وقيل إن الحكومة لم تنظر فيها، وإنه لم تكن هناك فرصة لذلك لأن رئيس الوزارة (المستر لويد جورج) كان فى ذلك الوقت قد ذهب إلى الخارج، وكان البرلمان فى عطلة والوزارة لا تعقد اجتماعات، وكان من الواضح تمامًا أن النظر فى الموضوع – وهو شىء محتم على أى حال – لا بد أن يرجأ إلى الخريف، وفى شهر سبتمبر أرسل زغلول باشا أربعة من زملائه إلى مصر ليشرحوا لمواطنيهم الاقتراحات التى كانوا يبحثونها مع لجنة ملنر، فلم يشرحوها فقط بل حبذوها لأشياعهم، فكان لها حظ كبير من الموافقة فى تلك البلاد، وإذا نظرنا الآن إلى الحالة فى مصر، فإنه يسرنا جميعًا أن نعلم أن الموقف قد تحسن كثيرًا، فقد زال الشعور العدائى الذى كان سائدًا منذ عام ونصف عام، وعادت الأمور إلى مجاريها المألوفة، وتدل آخر التقارير التى كنت أتلو منها أن الضباط البريطانيين يلقون مقابلة ودية فى نواحى البلاد المختلفة، هذه هى الحال الموجودة الآن فى مصر.

الموقف فى الوقت الحاضر

«قد تسألون ما هو الموقف هنا فى بلادنا؟ إنه هذا: إن الوزارة تعنى بدرس الاقتراحات التى وصل إليها لورد ملنر وزملاؤه فى الظروف التى وضعتها لجنتهم، ولا يصعب عليكم أن تدركوا أنها ليست مسألة تقرر أو ترفض فى جلستين تعقدهما الوزارة، لا ولا فى ثلاث جلسات، لأن الموضوع ينطوى على مسائل كبيرة، خذوا مثلاً الاعتبارات الأربعة التى لفت المركيز النبيل الأنظار بحق إليها، فإن حل كل واحدة من هذه يثير مصاعب عظيمة وأنا على يقين من أنه سيكون آخر من يلح على الحكومة أن تعجل بغير ضرورة فى وضع قرار عن هذه المسائل، ولم يذهب لورد ملنر ولا أحد سواه إلى أن مشروعه هو وزملاؤه – مهما كانت رجاحة الوزن فيه – هو مشروع الحكومة، وليست اقتراحاته باقتراحات الحكومة، وعلى أنها لم تعرض بعد بصفة رسمية على الحكومة المصرية فهى قابلة للنظر وإعادة النظر هنا فى الظروف التى وصفتها، وهى كذلك محل لنظر الحكومة المصرية نفسها، وكلا الطرفين يحتفظ لنفسه بمقدار متساو من الحرية فى الموضوع.

مفاوضة الدول

«وهناك أيضًا البحث مع الدول بحثًا هو بالضرورة طويل معقد، وقد أشار إليه المركيز النبيل وأعنى به البحث الذى لابد أن يدور مع الدول التى تتمتع بحقوق الامتيازات فى مصر، والتى ستنزل عن امتيازاتها التى تتمتع بها بدون أن تأخذ ضمانات كافية فى مقابل ذلك، وهذه مرحلة لابد من اجتيازها، ومتى وصلت المناقشات هنا إلى درجة متقدمة، فإن المفروض أن سلطان مصر سيرسل ممثلين معتمدين ليقابلوا حكومة جلالة الملك، وليواصلوا حل هذه الأمور، هذه هى الحالة كما هى الآن، ولا شك أنها كما بينتها – ولتصدقونى إذا قلت أنى عرضتها بصراحة وإخلاص تامين – لا تدل على ما قاله المركيز

النبيل من أننا نتعلق بأهداب سياسية فى اللحظة الأخيرة، إذ ليس ثم ما هو أعظم من هذا الحذر والتدبر، ولا أشد بطئًا من هذه المراحل التى نجتازها ونقطعها واحدة بعد أخرى، وبودى لو استطعنا أن نسرع السير، ولكنه لا يوجد رجل يعرف مصر، حتى ولا المركيز النبيل نفسه، يرضى أن يحثنا على الإسراع والمخاطرة بما يحتمل أن يحدث منه تقوض كل ما شيد.

الاعتبارات الثلاثية الرئيسية

«وقد قال المركيز النبيل فى أواخر كلامه إن هناك ثلاث اعتبارات رئيسية لا بد من ذكرها، وقد أشرت إلى أولها وهى حماية الحقوق الأجنبية فى مصر، ولا حاجة بى أن أقول أكثر من أنها بالبداهة لا بد أن تكون موضع الدرس الدقيق والعناية التامة، أما الاعتبار الثانى فخاص بالعلاقات الخارجية بحكومة مصر فى المستقبل، والثالث خاص بمسألة على أعظم جانب من الأهمية الحقيقية، أى مستقبل المركز الحربى والسياسى فى السودان، وكل هذه المسائل كانت محل نظر لجنة لورد ملنر، وهى الآن موضع درس الحكومة، وللمركيز النبيل أن يثق إننا لم ننسها ولا غفلنا عنها».

خطبة اللورد ملنر

وألقى اللورد ملنر خطبة ذكر فيها طرفًا من أعمال لجنته، والنتائج العامة التى يراها، قال:

«لقد خالجنى بعض الشك فى هل ينبغى لى أن أقول شيئًا فى هذه الفرصة لأسباب سأبينها لكم بعد قليل، وإنى لأتكلم بصعوبة وأعانى مقدارًا كبيرًا من التقيد، ولولا أن خطبًا معينة ألقيت على أثر ما قاله صديقى النبيل (لورد كيرزون) لما وجدت داعيًا إلى الكلام ولا باعثًا عليه، فقد شرح الموقف الحالى شرحًا واضحًا بديعًا، ولكن من تلوه من الخطباء ولا سيما صديقى النبيل

الجالس أمامى (لورد سلبورن) ضمنوا كلامهم بعض انتقادات لا أرى مفرًا من الإجابة عليها بإيجاز، وأظن أن الرد الوحيد الذى أستطيعه على تهم التكتم التى رميت بها الحكومة هو أن أسرد لك ما حدث فى هذا الموضوع سردًا بسيطًا.

«وقد خاف صديقى النبيل – ولا أدرى لماذا؟ – أن يصبح وإذا بهذه المسألة التى هى من أعقد وأصعب ما يمكن أن نعالجه والتى مهما تكن النتيجة لا مفر من البطء فيها – خاف أن يصبح فإذا بها قد سويت فجأة بطريقة لا سبيل إلى تعديلها، وبغير أن تتاح الفرصة للأمة ولهذا المجلس أن يعربا عن رأيهما فيها، إلا أنى لأهم أن أقول: بودى لو أمكن السير بمثل هذه السرعة!

الموقف الحالى – متى يطرح الموضوع

«وما هو الموقف اليوم؟ ان اللجنة التى أتشرف برياستها والتى تعالج حل هذه المسألة منذ آخر العام الماضى لم تضع تقريرها بعد، وأنا فى هذه المسألة لى صفتان، فإنى رئيس اللجنة، ومن وزراء حكومة جلالة الملك، وما أعظم التبعة الملقاة على عاتقى بصفتى الأولى، وما أعجزنى عن تصور تبعة أخطر من هذه من حيث تقرير اللجنة، ولكنى متى وضعت اللجنة تقريرها فسيكون على حكومة جلالة الملك أن تدرس التقرير بعناية، ولا ريب أن علىّ تبعة معينة أيضًا عن درسها هذا وبحثها وسأدافع بالبداهة بأقصى ما يسعه طوقى عما أشير به وأنصح، ولكن متى تم ذلك وأوسعت الوزارة تقرير اللجنة درسًا وفحصًا فستصدر الحكومة بيانًا عن سياستها فى شكل من الأشكال، وحينئذ – إذ لا يمكن أن تبعث الحكمةوالعقل على اختيار وقت قبل هذا – يطرح الموضوع كله على هذا المجلس وعلى البلاد كلها متى نشر تقرير اللجنة واستطاعت الحكومة أن تقول ماذا تنصح للبلاد بالأخذ به فيما يتعلق باقتراحات اللجنة.

طول الوقت

«ومع أن اللجنة لم تضع تقريرها بعد، فأظن أنه قد ذاع عن إجراءاتها أكثر مما يعرف عادة فى مثل هذه الأحوال، وقد استفاض الخبر بجانب كبير من أعمالنا، ولعل الذى يحتاج إلى تعليل أو إلى تبرير هو طول الوقت الذى مضى منذ ذهبت اللجنة إلى مصر، والذى سيمر إلى أن تضع اللجنة تقريرها، وفى وسعى أن أعلل ذلك وأفسره، واسمحوا لى أن أقول فى الوقت نفسه إنى وإن كنت شديد الأسف – ولأسباب شخصية أجد كل شىء يحملنى على الأسف – لطول الإجراءات فقد جنينا منفعة عظيمة من هذا الطول، لأننا فى الأدوار الأخيرة حصلنا على مقدار من المعلومات، ودارت معنا محادثات ستكون لها عندنا أكبر قيمة ممكنة فى تكوين رأينا، ولقد كنت أقدر لما غادرنا مصر فى مارس الماضى أن نستطيع رفع تقريرنا فى أبريل أو مايو، ولكنى كنت أحس حينذاك – وإنى أعنى إذ أقول «أنا» نفسى وزملائى جميعًا الذين شاطرونى رأيى فى هذه النقطة وفى أكثر النقط المهمة التى عرضت لنا فيما اعتقد – أقول إنى أحسست أننا لو كنا قدمنا تقريرنا فى أبريل أو مايو لجاء ناقصًا، لأن فرصة الإطلاع على آراء عدد من الأشخاص ذوى النفوذ العظيم فى مصر والذين يمثلون على أى حال جانبًا كبيرًا من الرأى العام المصرى، هذه الفرصة لم تكن قد أمكنتنا من قيادها، فإننا أثناء وجودنا فى مصر، وإن كانت قد اتيحت لنا فرص لا حصر لها انتفعنا بها على قدر ما وسعته قدرتنا فى الاطلاع على آراء الناس من جميع الطبقات، كان بيننا وبين المصريين دائمًا حجاب حائل لا يرفع، ومع أن الناس حادثونا على إنفراد فلم يكن ثم أحد مستعدًا أن يتقدم ويقول إنه يستطيع أن يعرب لنا عن آراء طائفة كبيرة من الأمة المصرية.

الإحالة على سعد

«لم يرض أحد أن يتقدم إلينا ويقرر هذا، ولم يكن أحد مستعدًا أن يكون معنا على أتم صراحة، وكنا دائمًا نحال على أشخاص لم يكونوا فى مصر - على زغلول باشا وآخرين بصفتهم الذين ينبغى لنا أن نتجه إليهم ليعربوا لنا إعرابًا صادقًا عن الرأى العام المصرى، فلو أنا كنا قدمنا تقريرنا بعد عودتنا لكنا شعرنا فيما أرى أننا استطعنا إلى مدى كبير أن نسير غور إحساسات الأمة المصرية، لكنا كنا دائمًا نرجو ونحن فى مصر أن يحادثنا وينفعنا بآرائه على كل حال رجل يعده جانب كبير من مواطنيه ممثلاً بصفة خاصة لآرائهم، وهذا لم يكن ميسورًا فى مصر، ولكن بعد قليل من أوبتنا إلى إنجلترا اتصل بى أن زغلول باشا وزملاءه الرئيسيين الذين هم أعضاء ما يعرف فى مصر باسم «الوفد» يرغبون أن يعرضوا علينا آراءهم، فاستقر رأينا فى أثر ذلك على أن الأفضل أن نرجئ تقريرنا إلى أن نظفر بفرصة هذه المناقشات التى كنا دائمًا نرغب فيها ونحن فى مصر والتى لم تتهيأ لنا فرصتها أثناء مقامنا هناك، فجاء زغلول باشا وطائفة من زملائه الرئيسيين إلى لندن، ثم لحق بهم مصريون آخرون ليسوا من هذا الفريق الخاص (يعنى الوفد) - رجال آخرون لهم نفوذ وأهمية أخص بالذكر منهم عدلى باشا، أمكنتنا الفرصة من محادثة بعضهم فى مصر، ولم تمكنا من محادثة البعض الآخر، ولى أن أقول إن التأخير الذى طال شهورًا عديدة والذى كان داعية هذه الظروف التى بينتها - هذا التأخير كان له فى رأينا أعظم فائدة ممكنة، وإننا سنكون اليوم فى مركز أفضل من مركزنا الأول يسمح لنا أن نقدم إلى حكومة جلالة الملك تقريرًا جامعًا شاملًا للرأى العام المصرى ومتضمنًا توصيات قائمة على أساس هذا الرأى العام وهو ما لم نك نستطيعه لو كنا اقتصرنا على المعلومات التى وفقنا إلى جمعها لما كنا فى مصر.

نتيجة المحادثات

«والآن دعونى أقول شيئًا آخر لعله أهم الجميع، وأن نتيجة هذه المحادثات قد تكون، وقد لا تكون، قاعدة اتفاق مستقبل بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية، وربما حدث – وقد لا يحدث – أن نشير نحن أعنى اللجنة على الحكومة البريطانية بالدخول فى «ترتيب» يمكن أن يسمى معاهدة، ولست إلى الآن فى مركز يخولنى أن أقول شيئًا قاطعًا، ولكنى واثق من شىء واحد– وهو أن المحادثات التى دارت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة المصريين الذين أشرت إليهم قد أيدت اعتقادًا كان ينمو فى ذهنى وهو أننا كنا مخطئين بعض الخطأ فى فكرتنا عن غايات الوطنية المصرية وروحها.

«لقد وقعت فى خلال الهياج الذى كان موجودًا بمصر فى العام الماضى أو العامين حوادث كثيرة يؤسف لها، واتبع ما يعرف باسم «الحزب الوطنى» المصرى منهجًا كان فيما يظهر يدل على عداء مر لهذه البلاد (إنجلترا) وعلى وجود روح لا سبيل إلى تألفها ومصالحتها، وتجربتى الخاصة هى أننا لما صرنا وجهًا لوجه أمام بعض هؤلاء الذين يعدون من أشد الزعماء المصريين عداءً للإنجليز وجدنا ولا شك اختلافًا عظيمًا فى الرأى فى كثير من النقط ولكننا اكتشفنا أيضًا – أو على الأقل ثبتت لدى بعضنا فكرة كانت تجول فى نفوسهم من قبل – أنه ليس ثم من سبب يدعونا أن نظن أن الوطنيين المصريين على العموم معادون لبريطانيا العظمى، أو أن بلوغ أمانيهم متعارض بالضرورة مع ضمانة المصالح البريطانية فى مصر أو مع ضمانة الإصلاحات التى كانت بريطانيا العظمى واسطة فى إجرائها بمصر، ومع أنه لا يزال من المستحيل أن يتكهن أحد بما عسى أن تكون نتيجة المحادثات التى أسلفت الإشارة إليها، بل حتى بما عسى أن توصى به فى النهاية هذه اللجنة التى تشرفت برياستها، فإنه لا يسعنى أن أقول شيئًا سوى أن المحادثات الوثيقة – ولى أن أضيف إلى نعوتها «الودية» – التى دارت معنا هنا مع الأشخاص الذين ذكرتهم، والتى لم

تنته حتى الآن، قد جعلتنى أعظم أملًا مما كنت منذ ستة شهور، بل مما كنت فى أى وقت قبل ذلك وأكبر رجاءً فى إمكان الوصول إلى تفاهم حسن دائم، أو دعونى أقول فى إمكان تبديد سحب الشك والمرارة التى تكاثفت وأظلت العلاقات بين البريطانيين والمصريين بعد أن كانت فى بعض ما مر وانقضى حسنة مرجوة الخير.

«فأما أننا نستطيع أن نحتفظ بمركزنا فى مصر بالقوة إلى الأبد فلا يخالجنى فى ذلك أدنى شك، ولا حاجة بى أن أؤكد لكم أننى شخصيًا لن أوافق أبدًا على شيء أعتقد أنه يمكن إلى أقل درجة أن يضعف المركز الإمبراطورى الذى لبريطانيا العظمى فى مصر، ولكن الخطر الذى كان يهددنى فى بعض الأوقات هو أن نلقى أنفسنا محتفظين بهذا المركز ضد رغبات الشعب المصرى ومع استمرار روح الاستياء والانتقاض من جانبه على ما قد يعادونه نيرًا أجنبيًا غريبًا، وفى اعتقادى أن من الممكن انتهاج خطة عمل تمكننا من الاستيثاق من كل ما نحتاج إليه فى مصر بما فى ذلك المحافظة على النظام والتقدم اللذين كنا نحن موجديهما فى مصر، بدون أن نورط أنفسنا فى عداء دائم مع الأمة المصرية، وأنا مقتنع أعظم الاقتناع بأنه وإن كان هناك ولا شك عنصر من عناصر الوطنية المصرية معاد لبريطانيا، إلا أن سائر عناصرها التى هى خير وأقوى، ليست معادية لبريطانيا، ولكنها فقط متمسكة بمصريتها، وأنه يمكن أن يوجد تحالف حسن دائم بين الوطنيين المتمسكين بمصريتهم وبين السياسى البريطانى «الامبراطورى» إنه ليس هناك تضارب دائم فى المصالح، وإنى لأدرك المصاعب الكبيرة التى تعترض طريق التفاهم الحسن فى هذا الموضوع بيننا وبين الوطنيين المصريين الذين يريدون أن يروا بلادهم تشغل مكانها تحت الشمس وتكون لها قومية معترف بها ومركز قائم بنفسه، ولكنى شخصيًا لا أعتقد أن تذليل هذه العقبات من وراء الإمكان، ولست أستطيع تفصيل توصياتنا وشرح الأسباب التى تبررها فى نظرنا وتدعو إليها، وستكون كلها بعد قليل بين أيدى الحكومة، ثم تعلن إلى المجلس والجمهور، ولا أدرى ماذا

ادخر الحظ لها، وقد تلقى «قطعتى» صفير الاستهجان فى المسرح، ولكنى على يقين أن اللوردات النبلاء لا ينوون أن يستهجنوها قبل أن يسمعوها».

رد على هذه المناقشات

يطول بنا المقام لو أردنا أن نرد على النزعات الاستعمارية البادية فى هذه المناقشات، وقد رددنا على مثلها فى فصول الكتاب السابقة، على أننا نود أن ننقل هنا بعض نصائح أزجاها للمصريين رجل من خيار البريطانيين وهو المستر بلنت Blunt صديق مصر والمصريين، أوضح فيها السياسة البريطانية نحو مصر، وذلك فى رسالة له إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد برئاسة المرحوم محمد فريد فى بروكسل عاصمة بلجيكا عام ١٩١٠، فإن فى هذه النصائح أبلغ رد على تلك المناقشات، قال فى رسالته مخاطبًا المصريين:

«احذروا منا، فإننا لا نريد لكم شيئًا من الخير، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية، وما دمنا فى مصر فالغرض الذى نسعى إليه من البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر، وأن نستخدم أموالكم لتنمية مملكتنا الأفريقية فى السودان، وأن نستمر بأقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية الإنجليزية الصهيونية فى بلادكم، وأن نقيد أيديكم وأرجلكم لنجعلكم هدفًا لأطماعنا الاقتصادية.

«لم يبق لكم عذر إذا أنتم انخدعتم فى نياتنا بعد أن وضح الأمر فيها وضوحًا تامًا، فاحذروا أن تنساقوا إلى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها».

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال: «ثابروا على أن تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم، اطلبوا بلسان واحد وفى كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه، وأن نعود نحن إلى حظيرة القانون وأن نسحب جنودنا من بلادكم، وأن نكف عن التدخل فى شؤونكم، اطلبوا ذلك فإنكم بطلبه

لا تخسرون شيئًا إذ نحن غرباء فى بلادكم، ومن حقكم أن تطالبونا بترككم، ذكرونا دائمًا وبكل وسائل الإعلان بأن لا حق لإنجلترا فى أن تتصرف عندكم تصرف السيد، وأنكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين ولا منظمين لإدارتكم ولا تتركوا لنا عذرًا نعتذر به لندعى لأنفسنا شيئًا من ذلك.

«اظهروا معاداتكم لنا بصراحة، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للأوان لا تفيدكم شيئًا، بل بتلك الوسائل التى تستطيعها كل الشعوب التى تمنى بالأجنبى لتثبت له استياءها، وهى مقاطعته فى معاملاته التجارية والرسمية وفى علاقات الأفراد بعضهم ببعض.

«لا، لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا، وهى أن تثبتوا لنا أن احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائمًا، ومصدر خطر عظيم علينا إذا شبت الحرب اقنعونا بذلك، إذ فى اليوم الذى يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل أن الفائدة من احتلال بلادكم لا توازى المتاعب والأخطار التى يسببها لنا، نرى أنكم محقون ونترك بلادكم، وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة»(١١).

قطع المفاوضات
(٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠)

كان الوفد يأمل بعد خطبة اللورد ملنر فى مجلس اللوردات أن تستأنف اللجنة مفاوضاتها معه فى التحفظات، وقد التقى بكامل هيئته بهيئة اللجنة فى الموعد الذى حدده اللورد ملنر لهذا الاجتماع وهو يوم ٩ نوفمبر، ولكن لم تدر فيه مناقشة، وظهر فى جو الاجتماع منذ بدايته طابع الوجوم، وبعد تبادل التحية بين أعضاء الوفد وأعضاء اللجنة، وقف اللورد ملنر وأمسك بيده ورقة تلاها على أعضاء الوفد بصوت متهدج من أثر الانفعال الذى كان باديًا عليه،

---

(١١) ص٨٧ من كتاب «أعمال المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل سنة ١٩١٠» بالفرنسية.

وأعلن فيها أنه ليس من الملائم المناقشة الآن فى التحفظات، وأنه إذا تقرر عقد معاهدة فإنها لا تكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية، وفى هذه المفاوضات يمكن إبداء هذه الأمور (التحفظات).

ولما انتهى اللورد ملنر من تلاوة هذه الكلمة وقف سعد باشا ورد عليه بكلمة قصيرة، خلاصتها أنه شديد الرغبة فى إيجاد حالة موافقة للتسوية، كما أن اللجنة شديدة الرغبة فى ذلك، ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جدًا إذا لم يستطع أن يحقق شيئًا من تحفظات الأمة التى أبدتها، ولا سيما إذا عجز عن أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيًا، وعلى ذلك انفض الاجتماع، وقبيل انفضاضه طلب الوفد صورة من الكلمة التى تلاها اللورد ملنر ليبعث برده الكتابى عليها، فأرسلتها اللجنة فى شكل مذكرة هذا تعريبها:

مذكرة اللجنة

«ترادى من المرغوب فيه عقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد إيضاح الحالة وترك الباب مفتوحًا للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة فى المستقبل

«إن التقرير الذى أتى لنا به حضرات من عادوا أخيرًا من مصر يظهر أنه دال على ميل قسم عظيم من الرأى العام لتسوية تكون على الأساس الوارد بمذكرة أغسطس، ومن جهة أخرى فإنهم يقولون إن بالمذكرة نقطًا عديدة يرغبون فى تعديلها وأن هناك شروطًا أخرى يريدون إضافتها، وذلك قبل أن يعدوا بتعضيدهم تعضيدًا مطلقًا، إنى لا حاجة بى إلى المناقشة اليوم فى هذه الأمور، فإن اللجنة مجمعة رأيها على أن لا فائدة من زيادة المناقشة فى مسائل تفصيلية فى الدور الحاضر.

«لم يكن قط مقصودًا بالمذكرة أزيد من بيان القواعد العامة التى يمكن الوصول بها لبناء اتفاق عليها، وعلى كل حال فإنه (كما حسبنا دائمًا) إذا تقرر عمل اتفاق، فإن هذا الاتفاق فى ذاته لن يكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتمدين بطريقة أصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية، فى تلك المفاوضات يمكن إبداء الأمور التى قدمتموها قائلين إنها نتيجة زيارة بعضكم لمصر، كما يمكن إبداء أمور أخرى من كلا الطرفين، إذ ذاك يكون من المستحيل ومن غير المرغوب فيه نبذ أى طلب غير مناف منافاة بديهية لروح الاتفاق المرسوم هيكله بتلك المذكرة التى كما يلوح عليها تستدعى إيضاحًا قبل إمكان صيرورتها معاهدة رسمية، إن تعجيل هذه المناقشات لا يكون من شأنه فى رأينا أن يسهل أى تسوية، وعليه فنظن من الأحكم الإمساك فى الوقت الحاضر عن إبداء أى رأى بخصوص النقط الجديدة التى أثرتموها أخيرًا، وإن كنا نعتقد أنه فى الإمكان إيجاد حل مرض، بل إن هذا الحل سيوجد متى أمكن ابتداء المفاوضات الرسمية.

«وأهم من إطالة المناقشة فى التفصيلات فى الدور الحاضر أن يحصل التأثير على الرأى العام هنا وفى مصر لاستمالته لتسوية المسألة على المبادئ التى استصوبناها معًا، وعلى الخصوص أن تستعمل كل الوسائل لتنمية روح المودة والثقة المتبادلة وتمكينها، تلك الروح التى ساعدت محادثاتنا هنا على إيجادها والتى يجب أن تسرى سريانًا شاملًا بين الطرفين إذا أريد لمجهوداتنا أن تكون موصلة للغاية المنشودة أما فيما يتعلق ببلادنا نحن فإننا نتعشم أن تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون بإتمامه فى أقرب ما يمكن يكون من وراء تقديمه الوصول لهذه الغاية، ولكن من المهم أيضًا أن مثل هذا الأثر يحدث فى مصر بفضل مساعيكم، وإنا لنعترف بما قمتم به من العمل فى هذا السبيل ونحمدكم عليه، ولكن من البديهى أنه ما زالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها إذ يوجد عدد عظيم من المصريين لم يتشربوا روح الاتفاق، ولكنهم لسبب ما، يكرهون حسن التفاهم بين إنجلترا ومصر، هؤلاء يتشككون فى نيات بلادنا أو يظهرون

أنفسهم بمظهر المتشككين ولا يقدرون ما يخامر بريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التى تجعلها حسنة الاستعداد لتقبل مطالب الشعب المصرى، فأنتم بمقدار ما تستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة ومن إزالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن تكونون قد قطعتم فى السبيل الموصلة إلى التسوية التى يشغف بها كلانا شوطًا لا يقطع بأية وسيلة أخرى».

رد الوفد

فلما وصلت هذه المذكرة إلى الوفد أرسل إلى اللجنة ردًا تمسك فيه بوجوب المناقشة فى التحفظات قبل الدخول فى المفاوضات الرسمية وأعرب عن رأيه فى أن إرجاء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه إرغام المفاوض المصرى على الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها وتريد إلغاء الحماية، وطلب أيضًا إلغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية فى مصر لإمكان تهيئة الجو للاتفاق بين البلدين، قال:

«أتشرف أن أبلغكم أنى تسلمت نص المذكرة التى تلوتموها فى جلسة ٩ نوفمبر الجارى وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحًا بين لجنتكم والوفد وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التى أبدتها الأمة المصرية بالنسبة للمشروع الذى وضع فى ١٨ أغسطس الماضى، وأن محل هذا البحث يكون فى خلال المفاوضات الرسمية، وتشير هذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية التى تنجم من إيقاف الرأى العام فى البلدين على الحالة بحيث توجد بين الأمتين روح حقيقية للوفاق بدونها لا يكون أى اتفاق ممكنًا، ولا جرم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع، ولذلك ما فتئ يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات، ولو تم ذلك لأدت هذه المناقشة إلى إزالة كل سوء تفاهم ومحو

كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقًا كليًا وهو إيجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الأمتين.

«ولا يخفى أيضًا أن مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه لأنها مرتبطة كل الارتباط بأحكام المشروع الذى يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية، فإرجاء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه إرغام المفاوض المصرى على الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها كما تريد إلغاء الحماية، وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشىء من ثقة مواطنيه.

«ولأجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس، ولنفس هذا السبب أيضًا لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التى تشرفت بإبلاغها إلى جنابكم.

«على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عديدة، وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التى لا تتمشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التى أظهرتموها فى إلقاء مقاليد حكم البلاد إلى أبنائها، وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة فى توجيه الدعوة لإحلال الثقة فى النفوس، فالإنسان الذى يقف فى مثل هذا الجو ليدعو إلى الاتفاق لا بد أن تعده البلاد خادعًا أو مخدوعًا مهما كانت الثقة فيه غير محدودة، ومهما كان حائزًا لاحترام الجميع ومحبتهم، ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجًا منافيًا للحقيقة ولشعور كل مصرى ولحكم العقل نفسه.

«وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل انتهاج السبيل الذى تدعونه إليه، ولقد كان يعد نفسه سعيدًا إذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكنه من أن يسعى سعيًا نافعًا فى إيجاد تيار ميال للوفاق فى البلاد، ومهما يكن من الأمر فإن ترك باب المناقشة مفتوحًا بين

لجنتكم والوفد يجعلنا نأمل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون فى مقدرتنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى».

«سعد زغلول»

سفر الوفد إلى باريس

وقد غادر الوفد لندن يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ووصل إلى باريس، ومن هناك أرسل سعد باشا إلى مصر النداء الآتى يدعو فيه الأمة إلى الاتحاد والتضحية والإيمان بالنفس وبعدالة القضية الوطنية لكى تنال استقلالها، قال:

«أيها المواطنون الأعزاء، لقد رفعتم منذ عامين عن كبريائكم القومى ذلك العبء الذى كان يثقل كاهله، وبصيحة الاستقلال أعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة وما زلتم منذ ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيكم الوطنية، وجاءت نتيجة الاستشارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى، بل أنتم تريدونه استقلالاً حقيقيًا خليقًا بكم وبمستقبلكم الذى سيرسل غدًا أشعته الوضاءة على مصر الحرة وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والإيمان بأنفسنا وبعدالة قضيتنا المقدمة إيمانًا هادئًا صادقًا»

«سعد زغلول»

وفى الحق أن البلاد قد كسبت ولم تخسر شيئًا بقطع هذه المفاوضات وحبوط مشروع ملنر، فإن «المزايا التى لا يستهان بها» والتى أشار سعد إلى اشتماله عليها فى بيانه إلى الأمة (ص٤٨٠) قد نالتها بشىء من الصبر والجهاد دون أن ترتبط بتلك القيود الواردة فى المشروع والمضيعة للاستقلال والسودان، فهذه المزايا تنحصر فى إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وقد اعترفت إنجلترا بكلا الأمرين فى تصريح من جانبها، وهو تصريح ٢٨

فبراير سنة ١٩٢٢ الذى سيرد الكلام عنه فى الفصل الثالث من كتاب «فى أعقاب الثورة»، ولا شك أن هذا التصريح مهما قيل فيه أقل ضررًا من مشروع ملنر، ولا يقيد الأمة فى شيء، لأنه تصريح من جانب واحد.

قرار الوفد

واجتمع الوفد فى باريس بكامل هيئته وقرر بالإجماع أن لا يدخل المفاوضات الرسمية على أساس مشروع ملنر قبل تعديل هذا الأساس بالتحفظات التى أبدتها الأمة.

قرار الحزب الوطنى

وأصدر الحزب الوطنى نداء إلى الأمة بعد قطع المفاوضات، أهاب بها أن تظل متمسكة باستقلالها التام لا ترضى عنه بديلًا، قال:

«اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الاثنين ١٥ نوفمبر الجارى وأصدرت بيانًا سياسيًا للأمة هذا نصه:

«أصدر الحزب نشرة فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩ قال فيها: إنه يعاون الأمة بكل ما فى وسعه على العمل لنيل الاستقلال التام ويمد يده بإخلاص إلى كل حزب أو جماعة أو طائفة أو أى كائن من كان يعمل لهذا الاستقلال، ولقد صار الحزب يجد فى هذه السبيل الشريفة وجعل يعمل لهذا الغرض الأسمى بهمة رافعًا الاحتجاج تلو الاحتجاج، مصدرا البيان تلو البيان، ناشرًا التقرير تلو التقرير، داعيًا لأمة إلى الاتحاد والصبر والثبات، حتى إذا ما هبطت لجنة لورد ملنر أرض البلاد وأصدرت بلاغها الشهير فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩، أصدر الحزب بلاغه الذى رغب إلى الأمة فيه ألا تفاوض أية هيئة إنجليزية فى أمر الاتفاق بين مصر وإنجلترا إلا إذا أعلنت الحكومة البريطانية بصفة رسمية دولية استقلالها التام غير المشوب بأية شائبة، وجلت جنودها عن البلاد،

مكررًا دعوة الأمة إلى الاحتفاظ باتحادها ومثابرتها على طلب الاستقلال التام.

«ولما عرضت على الأمة مذكرة لورد ملنر الشاملة قواعد الاتفاق فى ١٠ سبتمبر الفائت محصت لجنة الحزب الرئيسية هذه القواعد تمحيصًا دقيقًا وأصدرت باسم الحزب قرارًا أعلنت فيه للأمة رفض المشروع بحذافيره مبينة الأسباب فى تقرير نشرته بالعربية فى طول البلاد وعرضها، وبالفرنسية والإنجليزية فى العالمين الأوروبى والأمريكى، وألقت تبعة قبول هذا المشروع على الذين يروجونه ليهدموا كيان مصر السياسى الشرعى ويقضوا على مطالبة الأمة ونفسيتها قضاء مبرمًا، كما حضت الأمة على الاستمرار فى الجهاد بجميع الوسائل المشروعة.

«هذا وقد كانت النتيجة السارة أن الأمة بأسرها أعلنت العالم كله مرة أخرى رغبتها الأكيدة فى الحياة المستقلة الحرة بتمسكها بالاستقلال التام تمسكًا لا شبهة فيه، وازداد اتحادها قوة وثباتها متانة وعقيدتها فى الاستقلال التام إيمانًا راسخًا لا تتحول عنه يمينًا ولا شمالاً، ولقد زال الأثر الذى كان قد ألم ببعض النفوس من جراء أعمال بعض خصوم استقلالنا عندما أعلنت الأمة فى هذه الأيام على رؤوس الاشهاد ما أعلناه من قبل من أن الاستقلال لم يكن لفظًا فحسب، بل هو ما يضم مدلوله من كل معانى السيادة التامة للأمة على مرافقها جميعًا داخل بلادها وخارجها دون تدخل أية سلطة أجنبية فى مرفق واحد منها، ولذلك يكرر الحزب الوطنى الرجاء لكل مصرى طاهر القلب صادق العزيمة أن يثبت على عقيدته الوطنية مثابرًا على المطالبة بالاستقلال التام متحدًا مع العاملين له باخلاص ونزاهة، وكذلك يعلن الحزب من جهته أن يده ممدودة من يوم عمل لحرية بلاده واستقلالها ولا تزال ممدودة لكل رجل ثابت الجنان أبى النفس موفور الكرامة يعمل لهذا المبدأ الأرفع لمبدأ الاستقلال التام، فإنما الشخصيات تفنى فى خدمة الغاية الرافعة من ضعة، غاية النجاة والحياة، والله نصير العاملين».

وكيل الحزب

على فهمى كامل

تقرير اللورد ملنر
(٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠)

رفع اللورد ملنر تقريره إلى اللورد كيرزون وزير خارجية إنجلترا فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠، وأذنت الحكومة البريطانية بنشره فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢١، وقام خلاف بينه وبين زملائه فى الوزارة - إذ كان وزيرًا للمستعمرات - انتهى باستقالته كما سيجىء بيانه.

وهذا التقرير هو من الوثائق الهامة فى تاريخ المسألة المصرية، وهو فى أهميته يشبه تقرير اللورد دفرين الذى أوفدته الحكومة البريطانية إلى مصر عقب إخماد الثورة العرابية لدرس أحوالها ووضع تقرير عنها، وقد قدم هذا التقرير إلى حكومته فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣، ووضع فيه قواعد سياسة إنجلترا فى مصر على عهد الاحتلال، وخلاصتها فرض الحماية المقنعة على مصر، وأساس هذه الحماية إبقاء جيش الاحتلال فى البلاد ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة وجعل الحكومة خاضعة لهم[١٢].

وقد وضع اللورد ملنر فى تقريره قواعد السياسة التى اتبعتها إنجلترا فى مصر من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٣٦ وما بعدها حيث أبرمت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا.

بسط اللورد ملنر فى هذا التقرير عمل لجنته فى مصر، وما صادفته من صعوبات بسبب المقاطعة والهياج اللذين قاما فى وجهها، وخلاصة الحوادث التى جرت أثناء إقامة اللجنة، وشرح أسباب ثورة سنة ١٩١٩ من وجهة النظر البريطانية، وتكلم عن تطور الحوادث فى مصر منذ إعلان الهدنة إلى قيام

(١٢) راجع مهمة اللورد دفرين وتقريره فى كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٠ وما بعدها طبعة سابقة.

الثورة، وذكر بعض وقائعها، ثم تكلم عن الحركة الوطنية والمطالب المصرية، ورسم قواعد السياسة المقبلة التى اقترحها على حكومته، فقال ما خلاصته أنه يرى العدول عن السياسة القديمة التى كانت تتبعها قبل الحرب من فرض حماية (وقد سماها وصاية) على مصر تستأثر بشؤون الحكم فى البلاد، وأن حالة الهياج الذى شاهده فى مصر لا يمكن معالجته بالرجوع إلى هذا النظام القديم، ولا بإصلاح إدارى فى أداة الحكم، بل يرى إحداث تغيير جوهرى يناسب الحالة الجديدة، واقترح أن يكون حل المسألة المصرية بعقد معاهدة يرضاها الفريقان (إنجلترا ومصر)، توفق بين أمانى مصر فى الاستقلال ومصالح إنجلترا الجوهرية فى مصر ومصالح الأجانب فيها، وذكر النقط البارزة التى تكفل المصالح البريطانية، وهى أن تسترشد مصر ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية، وأن تعطيها حقوقًا معينة فى الأراضى المصرية، وهذه الحقوق فى نظره وبحسب تسميته على نوعين، أولهما أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى سلامة مواصلاتها الإمبراطورية، وثانيهما أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والإدارة المصرية فيما يختص بمصالح الأجانب المشروعة، وأن تترك إنجلترا لمصر شؤونها الداخلية، فيما عدا ذلك تتولاها بنفسها، وقال إنه إذا استثنيت هذه الضمانات للمصالح البريطانية والمصالح الأجنبية، فإنه يرى أن تعاد حكومة مصر فعلاً إلى ما كانت عليه نظريًا مدة الاحتلال، أى حكومة مصرية للمصريين، وأشار بأن تعترف إنجلترا لمصر باستقلالها مقيدًا بهذه القيود، مع استبعاد السودان إطلاقا من هذه التسوية، وإبقاء الحالة فيه على ما هى عليه طبقًا للوضع الذى أوجده اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، كما أوضحه فى خطابه المرافق لمشروعه (ص٤٧٧)، واشترط أن تقر المعاهدة جمعية وطنية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية.

هذه هى خلاصة القواعد التى اقترحها اللورد ملنر فى تقريره، وهى كما ترى بعيدة بعدًا شاسعًا عن الاستقلال بمعناه الصحيح، الذى تفهمه الأمم

كافة، وتدركه الفطرة الوطنية السليمة، وذكر أنه عرض هذه القواعد على بعض ذوى المكانة فى مصر بصفة غير رسمية فلم يجد منهم فى الجملة اعتراضًا جوهريًا عليها، وإنما أحالوه للمناقشة فيها على الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا والذى كان فى باريس وقتئذ، ثم ذكر خلاصة مفاوضاته مع الوفد فى لندن مما لايخرج عما أوردناه فى موضعه (ص٤٦٤) وأنها أسفرت عن مشروع ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ (الذى نشرناه فى موضعه وقد أسماه مذكرة)، وقد وضعته اللجنة محتويًا على النصوص التى تحبذها وتشير على الحكومة البريطانية بقبولها، وأورد فى تقريره نصوص هذا المشروع وشرحها، وقال إن الوفد فى مفاوضته اللجنة سلم من بادئ الأمر بتخويل بريطانيا العظمى قاعدة عسكرية فى أرض مصر لحماية مواصلاتها الإمبراطورية، غير أن أعضاءه ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قناة السويس، وفضلوا أن تكون فى الضفة الشرقية، ولم يأبوا أن تتسلم بريطانيا العظمى زمام الموارد المصرية كلها فى مدة الحرب وقال إنه أخرج السودان عمدًا من مناقشاته مع الوفد، وكان ذلك مفهومًا دائمًا عند أعضائه، وأن المعاهدة لا تمس حالة السودان بحال، وعرض لاستشارة الأمة فى مشروعه، فقال إنه تبين من أقوال مندوبى الوفد أن الرأى العام قابل شروط التسوية الملنرية بالاستحسان، وقال فى هذا الصدد ما يأتى: «صحيح أن الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين قد حملوا على التسوية الملنرية حملة منكرة فى أول الأمر، وقال الناقدون إن الاستقلال الملنرى لمصر ليس استقلالا حقيقيًا، واحتجوا خصوصًا لعدم إدخال السودان فى المشروع، وقام فى مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت السلطانى الذين أصدروا منشورهم المؤرخ فى ٣ يناير سنة١٩٢٠ (ص٢٤٠)، فانتهزوا الفرصة ونشروا فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بلاغًا آخر بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقًا يضيق نطاق استقلال مصر، قال ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر فى الجمهور تأثيرًا يذكر، ولما رأى أولئك الأمراء أن مقترحات اللجنة وقعت وقعًا حسنًا عند الناس عمومًا (كذا على ما يزعم) تداركوا الأمر بأن نشروا كلامًا يعفو أثر ما كانوا قد نشروه

قبلا(١٣)

ونصح بالتغلب على الحزب الوطنى الذى سمى أعضاءه بالمعارضين فى الاتفاق، قال: «من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها، وأن فى مصر أناسًا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق، بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب، فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك، غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى».

وأشار إلى أن أهم الشهادات الناطقة باستحسان الرأى العام للمشروع شهادة الأعضاء الباقين من «الجمعية التشريعية» فى اجتماع عقدوه فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بحضور مندوبى الوفد، وكان عدد أولئك الأعضاء ٤٩ عضوًا، أقر ٤٥ منهم قواعد المشروع وامتنع اثنان عن إبداء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه وتخلف عن الحضور اثنان وكتبا يعربان عن رأيهما بالموافقة عليه، قال وعلى ذلك يكون ٤٧ من الواحد والخمسين عضوًا الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية قد وافقوا عليه.

وختم اللورد ملنر تقريره (الذى وقع عليه هو وأعضاء لجنته) بالنصح إلى الحكومة البريطانية بالتعجيل فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد المعاهدة، قال

---

(١٣) يشير إلى حديث للأمير عمر طوسون مع الشيخ عبد المجيد اللبان نشرته جريدة (الأهرام) فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قال فيه الأمير: «إنه يقدر جهاد العاملين حق قدره وتسره نهضة الأمة واحتفاظها بحقوقها، وإنه وإن كان رأيه الخاص الذى يتمسك به كل التمسك هو وجوب حصول البلاد على حقوقها كاملة غير منقوصة، فهو يحترم رأى الأمة لأنه رأى الجماعة التى يتحتم احترام رأيها، وإن بلاغ الأمراء إنما هو مجرد إبداء لرأيهم كأفراد مصريين يودون لأمتهم الكمال، وإنه لا يقصد به التأثير فى الرأى العام أو تحويل اتجاهه، وإن كل رأى تراه الأمة فهو يحترمه ويجله، وإن شعاره سيظل دائمًا النهوض بمصر والعمل لإبلاغها السعادة التى يجب أن يتمتع بها الشعب المصرى العريق، وأن هذا المعنى هو الذى نشير إليه خاتمة بلاغنا حيث أسندنا الأمر فى النهاية إلى الأمة وجعلنا لها الكلمة العليا فى مشروع الاتفاق»، وليس فى هذا الحديث عدول من الأمير عن رأيه فى مشروع ملنر ورفضه إياه.

فى هذا الصدد ما يلى «فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هى أن تشرع بلا إبطاء زائد فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التى حبذناها، وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة».

استقالة اللورد ملنر، وتصريح المستر تشرشل بأن مصر جزء من الدائرة الإمبراطورية المرنة

وبعد أن قدم اللورد ملنر تقريره إلى حكومته، حدث خلاف فى شأنه بينه وبين زملائه فى الوزارة، أدى إلى استقالته من منصبه فى يناير سنة ١٩٢١ (وكان وزيرًا للمستعمرات)، وفى فبراير سنة ١٩٢١ خلفه فى منصبه المستر ونستون تشرشل، وقبيل تسلمه مهام هذا المنصب رسميًا أدلى بتصريح فى مأدبة أقيمت للورد ريدنج حاكم الهند العام، تناول فيه المسألة المصرية، فعدها من المسائل البريطانية، وعد مصر جزءًا من الإمبراطورية البريطانية المرنة، وأعرب عن أمله فى أن الصعاب القائمة من جانب ارلندا ومصر تتناقص فى سنين قليلة، وأن تتولى هاتان الأمتان شؤونها تحت ظلال السلام والفلاح ضمن الدائرة المرنة للإمبراطورية البريطانية.

الاحتجاج على تصريح تشرشل

وقد أثار هذا التصريح عاصفة من الاحتجاج فى مصر، إذ جاء فى أعقاب ما أبدته الأمة من التمسك باستقلالها التام، فكيف تفاجأ بتصريح من وزير المستعمرات الجديد بأنها جزء من الإمبراطورية البريطانية وبأنها يجب أن تبقى ضمن الدائرة المرنة لهذه الإمبراطورية، وقد أرسلت برقيات الاحتجاج من مختلف الهيئات والجماعات على هذا التصريح إلى جميع الصحف والدوائر السياسية.

* * *

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطانى
بأن الحماية علاقة غير مرضية

على أثر دراسة الوزارة البريطانية (وزارة المستر لويد جورج) تقرير اللورد ملنر، قررت اعتبار الحماية التى أعلنتها على مصر علاقة غير مرضية، ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية «للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى» (كذا).

وقد أبلغ اللورد أللنبى هذا القرار إلى السلطان فؤاد فى خطاب أرسله إلى عظمته فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١، قال:

«دار الحماية: القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١.

«إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

«يا صاحب العظمة. لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالته[1] الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارًا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها.

«ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى، وإنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى

(١) كذا فى الأصل، أى حكومة جلالة ملك بريطانيا وهو تعبير غير مألوف فى المراسلات السياسية البريطانية.

عظمتكم، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فى ما يختص بالاتفاق المنوى عقده، وإنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية، وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم.

«وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم:

«إن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى، ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فى ما يختص باقتراحات اللورد ملنر، فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافيية لدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى.

«وإنى أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق»
«أللنبى»

وقد أذيع هذا الخطاب فى القاهرة يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١.

كان هذا التبليغ حادثًا جديدًا فى السياسة البريطانية، حقًا أنه لم يكن ليدنى مصر من استقلالها، ولا يخطو بها إلى تحقيق آمالها، ولا يصلح أساساً لمفاوضات ناجحة، ولكن أمرًا هامًا يبرز فيه، وهو أنه احتوى أسلوبًا جديدًا للحكومة البريطانية فى مخاطبة الشعب المصرى، وخطة جديدة فى مواجهته، وهذا الأسلوب يختلف عن أسلوبها من قبل، فهى فى هذا التبليغ تعترف بأن الحماية التى أعلنتها وفرضتها قسرًا على البلاد، وتمسكت بها على تعاقب

السنين، هى علاقة غير مرضية، فهذا الاعتراف هو حجة جديدة كسبتها مصر فى ميدان النضال، تؤيدها فى ثورتها ضد الحماية والاحتلال، وفى مطالبتها بالاستقلال التام، ولا يخفى أن سياسة الاستعمار تتشكل وتتنوع تبعًا لدرجة قوة المقاومة لدى الأمم المهضومة حقوقها، فكلما زادت قوة المقاومة فيها، تراخت تبعًا لذلك قبضة الاستعمار.

قارن بين هذا التبليغ وبين إعلان الحماية ذاته، أو بينه وبين تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤، تجد فرقًا كبيرًا فى الأسلوب والمعانى.

ففى بلاغ إعلان الحماية (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤) أعلن وزير الخارجية أنه «بالنظر إلى حالة الحرب بين إنجلترا وتركيا قد وضعت مصر تحت الحماية البريطانية، وأنها أصبحت من الآن فصاعدًا من البلاد المشمولة بهذه الحماية».

وفى تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣، قال مخاطبًا الدول العظمى: «إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية فى مصر إلى الآن لصيانة النظام العام، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو، وإلى أن يحين ذلك فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء سموه يقضى عليها ببذل «نصائح» لتتأكد من أن النظام الذى سيوجد يكون مرضيًا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم».

وقال فى تلغرافه الثانى الذى أرسله بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ إلى السير أفلن بارنج (اللورد كرومر): «ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة إصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب إخلاء السودان، لا تقبل حكومة سمو الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة، ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائمًا فى مصر أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة أتباع «النصائح» التى ترى إسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف

فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقًا لهذه السياسة، وأن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة»[٢].

فإذا وضعت هذه الوثائق وغيرها إلى جانب تبليغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١، نجد اعترافًا من الحكومة البريطانية بالعدول عن التمسك بالحماية، وتغييراً فى أسلوبها، بحيث أخذت تحسب حسابًا للشعب المصرى، وهذا التغيير هو نتيجة لازدياد قوة المقاومة الوطنية فى البلاد.

استقالة وزارة نسيم باشا
(١٥ مارس سنة ١٩٢١)

كان منتظرًا بعد هذا التبليغ أن تستقيل وزارة نسيم باشا، البغيضة إلى الشعب، وتخلفها وزارة تمثل البلاد بصفة عامة، وتساهم فى خدمة قضيتها، وقد اتجهت الأنظار إلى عدلى باشا ليؤلف هذه الوزارة.

ولم يكن السلطان يميل إلى استقالة وزارة نسيم باشا، لأنه كان واثقًا من سياستها فى تدعيم الحكم المطلق فى البلاد، والخضوع لسياسة السراى، مع الإذعان للأوامر البريطانية وكان يبغى أن تبقى رغم سخط الشعب عليها، وأن يعهد إلى عدلى باشا يكن بمهمة المفاوضة، لكن عدلى باشا لم يكن مطمئنًا إلى سياسة نسيم باشا ودسائسه، وبخاصة لأن عدلى قد اعتزم أن يجعل ضمن

(٢) راجع كتابنا مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص٢٨ طبعة سابقة.

برنامج وزارته هدفًا داخليًا هامًا، كانت تتمخض عنه الحوادث، وهو إعلان الدستور، ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السراى فى الحكم، لأن السلطان فؤاد لم يكن يميل فى خاصة نفسه إلى النظام الدستورى، وظل برمًا به، متجهمًا له، طول حياته، فاستمسك ببقاء نسيم فى رآسة الوزارة، وطلب إلى عدلى باشا أن يقتصر على رآسة وفد المفاوضة، فرفض عدلى هذا العرض، ولم ير السلطان بدًا من الإذعان لضغط الحوادث، وتنحية وزيره الثقة الأمين، فرفع هذا إليه كتاب استقالته فى ١٥ مارس سنة ١٩٢١، وضمنه ما كان من إعلانه حين ألف وزارته أنها لا تبت فى نظامات البلاد السياسية حتى يفصل فى حالتها السياسية، وأشار إلى المفاوضات غير الرسمية، ثم إلى قرار الحكومة البريطانية الأخير فى شأن التساهل فى أمر إلغاء الحماية والمفاوضات الرسمية، وإنه لذلك يقدم استقالته، قال:

يا صاحب العظمة:

«لما رأى مولاى ورأيه الموفق على الدوام أن يعهد إلى خادمه المطيع بتأليف حكومة فى وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة الكون، صدعت للأمر وقمت وزملائى بخدمة الأمة بصدور وسعت هموم العمل أداء للواجب المفروض على أبناء البلاد، حملنا هذه الأمانة عالمين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففرغنا إلى عملنا بصدق من نياتنا، وأمسكنا الأمر ما استمسك حتى بدأت الحقوق تؤخذ مسمحة، ولله مصائر الخلق وعواقب الأمر.

«بدأت هذه الحكومة عهدها فبدأت معه المفاوضات غير الرسمية بشأن أمانى الأمة ومصالح الغير، بين رءوس مدبرة، وعقول مفكرة، وهى تتمه بظهور آية البشرى على يد سيد البلاد وسلطانها، فكانت خاتمة الماضى وبشير فاتحة المستقبل، أخذ الله بقلوبنا إلى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم فى أيدى العاملين لخير البلاد وإسعادها.

«لقد أعلنت حكومة عظمتكم جهرة أثر تشكيلها أنها تسلمت الأعمال لتكون

أمانة فى يدها، وأن لا تبت فى نظامات القطر السياسية حتى يفصل فى حالة مصر السياسية، كما إنى قبلت وقتئذ الرياسة معلنًا ارتياحى لبدء تلك المفاوضات، مقدمًا حينئذ تنازلى عن الرياسة لمن يقع اختيار عظمتكم عليه إذا وفق الله، وجاء دور المفاوضات الرسمية.

«ولما كان مولاى وصل بفضل مسعاه إلى ما وصل إليه بشأن الحالة السياسية للبلاد، من قبول الحكومة الانجليزية التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية، ووجوب تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع الحكومة المذكورة فيما يتعلق بالاتفاق المنوى عقده، فإنى أتقدم لعرشكم المجيد رافعًا استقالتى بقلب ملؤه الإخلاص لذاتكم السنية، ومفعم بالإجلال والإعظام لسدتكم العلية، واضعًا هذه الأمانة بين يدى المليك العظيم الأمين على البلاد، والذى هو للكل وليس للفرد، والمتعالى بمقامه الأسمى فوق الأحزاب، ولا زلت يا مولاى عبدكم الأمين»

«محمد توفيق نسيم»

تأليف وزارة عدلى يكن باشا
(١٧ مارس سنة ١٩٢١)

قبل السلطان استقالة وزارة نسيم باشا فى ١٦ مارس، وعهد فى اليوم ذاته إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة، فألفها وصدر المرسوم بتأليفها فى ١٧ مارس، وضمن عدلى باشا جوابه برنامج وزارته، فأعلن أنها ستجعل نصب عينيها فى المفاوضات الرسمية أن تصل إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر، وأنها ستدعو الوفد المصرى إلى الاشتراك فيها، وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق، وأن هذه الجمعية ستكون أيضًا جمعية تأسيسية تضع الدستور، وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الأمة تمثيلا صحيحًا، ووعد بالعمل على رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة على الصحف وبالامتناع عن

إحداث كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد.

وهاك نص الوثائق التى تبودلت فى صدد تأليف الوزارة:

كتاب السلطان إلى عدلى باشا

«عزيزى عدلى يكن باشا

«لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ إلينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بإلغاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين، وإنا لنبتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمانى القومية. وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديماً وما نعهده فيكم من الرؤية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدة لياقتكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به.

«وإنى أضرع إلى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته».

فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١)

«فؤاد»

جواب عدلى باشا

«يا صاحب العظمة

«أتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة العالية إذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى

رتبة الرياسة، لقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد، لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه.

«حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء. عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية. إسماعيل صدقى باشا وزير المالية. أحمد زيور باشا وزير المواصلات. جعفر ولى باشا وزير المعارف. أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف. محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية. نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة. عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية

«إن الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر، وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض

«ومما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس إلغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فإن ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى إلى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة، وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق، وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضًا بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة

تمثيلا صحيحًا، وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع فى الرجوع إلى النظام العادى، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة فى القريب العاجل، وإنا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة.

«وإننا لندرك حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى، بيد أننا لتمسكنا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد، على أننا بتأييد عظمتكم لنا سنعنى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم، هذا وإن الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو إليها لخير رعاياها وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بهمتها إلى النجاح المنشود معتزة بعطف وتعضيد عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد، وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين».

القاهرة فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ – ١٧ مارس سنة ١٩٢١

«عدلى يكن»

وقد صدر المرسوم السلطانى يوم ١٧ مارس على النحو الوارد فى كتاب عدلى باشا.

وزارة الثقة

سميت وزارة عدلى «وزارة الثقة»، وترجع هذه التسمية إلى سعد، فهو الذى اختارها لها، ذلك أنه حين جاء اللورد ملنر إلى مصر على رأس لجنته قابل ضمن من قابلهم عدلى ورشدى وثروت، فصارحوه الرأى بأن اللجنة

يحسن أن تتوجه بالمحادثة إلى الوفد، وبأن لا أمل فى محادثة مع غير الوفد، وقد أرسل سعد باشا برقية إلى إبراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم، قال: «سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم (أى تقرير اللجنة المركزية للوفد)، وقد أرسلنا قرارنا تلغرافيا إلى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر، وقد تبينا أن ما قالوه للورد كان مملوءًا حكمة ووطنية خالصة».

وكان سعد على اتصال بعدلى أثناء إقامة لجنة ملنر بمصر، وبعد رحيلها، ورأى تأليف «وزارة ثقة» تضع الدستور وتتولى المفاوضات، فأرسل إلى عدلى خطابًا من باريس فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ يشرح فيه هذا المعنى ويؤيده وينوه بأن يتولى عدلى باشا تأليف هذه الوزارة، قال:

«لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه إلى لوندره للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر إذ ليس فى محادثته معكم ولا فى مذكرته لكم ما يشجع على هذا، لأن مذكرته مع كونها خصوصية سرية لا تتضمن ما يصح أن يعتمد الإنسان عليه حتى فى نفسه بالنسبة لأمر هام كمسألتنا، بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال، وهو عدم رضا الحكومة الإنجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده، لأن فيه انكارًا لصفته التى أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات، أما العودة إلى مصر فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بيناها لكم، نعم إن ترجمة عبارة Self governing instituions بالحكومة الدستورية هى الأصح، ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا، لأن هناك أسبابًا أخرى غيرها، ولأن إيرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ[٣] مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه،

---

(٣) بلاغ لجنة ملنر الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ص٤٣٤.

والقول بأن القصد منها إنما هو ألّا يكون الاتفاق إلا مع حكومة دستورية لا يتفق في ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له.

«ومع ذلك فإذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من (أن الحكومة الإنجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستورى) لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وإنجلترا.

«ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة، لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها، والطريقة المثلى للوصول إلى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد، موثوق بها، ويكون البرجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الإنجليزية بغرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح إنجلترا الخصوصية، ثم عرض ما تنتهى المفاوضة إليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت برجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لا نتردد نحن وزملاؤنا فى العودة إلى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة، والسعى فى أن تنتخب أعضاء فى تلك الهيئة، إذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلدتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى».

«سعد زغلول»

وأرسل سعد إلى عدلى برقية من باريس فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠، قال فيها:

«نتمسك برأينا فى موضوع عودتنا إلى مصر، ونظراً لأننا لم نفكر مطلقاً فى ذهابنا إلى لوندره فإننا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراح، وبما أن المفهوم

من عبارة Self governing institutions أن الحكومة البريطانية لا تتعاقد إلا مع حكومة دستورية، فقد صار إذًا من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول إلى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة، ويجب أن يعرض هذا المشروع على تصديق الجمعية النيابية التى ينشئها الدستور الحديث، وقد سبق إرسال خطاب تفصيلى»

«سعد زغلول»

وكتب سعد إلى عدلى خطابًا آخر استيفاء لشرح هذه المسألة، قال:

«صديقى العزيز

«إن الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هى فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة، لأنه من الطبيعى أن تجرى المفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصًا من الأمة، وأن يتصدق على ما تنتهى المفاوضة إليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية، وهى طريقة تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يدلى بها فى محادثاته معكم وفيما أكده لكم من المقصود بعبارة Self governing institutions التى أوردها فى بلاغه إن لم تكن هى بذاتها، ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها، ولا يصعب عليه أن يتضمن برجرامكم عبارة الاستقلال التى أوضحناها فيما كتبته لكم، لأنها لا تربط غيركم، وهى فوق هذا ضرورية جدا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذى تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى إلى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها، نعم إن فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم وأنتم أهل لتحمل مثل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم، والوفد مستعد لأن يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لا يساء الظن فى نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطرق أمامكم، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلن برجرامها لا يترددون فى العودة ليكونوا قريبًا منكم يعملون على تنوير

الأفهام، وصيانة الرأى العام من خطرات الأوهام التى لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه إلا ترويجًا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة، ولا يهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم، إلا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى».

«سعد زغلول»

ففى هاتين الرسالتين نوه سعد بوجوب تأليف وزارة ثقة برئاسة عدلى تتولى وضع الدستور، ثم تباشر المفاوضة، ولا يدخلها الوفد.

ولما انتهى اللورد ملنر من عمله فى مصر أرسل سعد يستدعى عدلى إلى باريس، وبعث إليه ببرقية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠، قال فيها:

«نكون سعداء برؤيتكم فى باريس، أما عن الاقتراح الثانى[٤] فإنا نوافقكم عليه، ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيرًا إذا بقى الوفد رسميًا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات».

«سعد زغلول»

وكرر استدعاءه إياه فى برقية بتاريخ ٢٥ مارس، هذا نصها:

«نشارككم رأيكم فى عدم قبول الأساسات كما عرضت (وهى اقتراحات من اللورد ملنر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم إلى باريس بقدر المستطاع».

«زغلول»

فرد عليه عدلى بتاريخ ٢٦ مارس ببرقية هذا نصها:

سعد زغلول باشا ٣٩ شارع شانزليزيه - باريس

«قبل تحديد ميعاد السفر أكون سعيدًا باستلام خطاب تفصيلى»

«عدلى يكن»

---

(٤) وهو اشتراك الوفد مع الوزارة فى المفاوضة.

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٠:

«وصل تلغرافكم متأخرًا، نكون سعداء برؤيتكم فى أقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم».

«زغلول»

فلبى عدلى دعوة سعد، وبارح مصر فى ١٦ أبريل، ولازم الوفد فى مفاوضاته مع ملنر، ثم عاد إلى مصر فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠.

فلما ألف وزارته فى ١٦ مارس ١٩٢١، كانت هى «وزارة الثقة» التى دعا سعد باشا إلى تأليفها، ومن هنا جاءت تسميتها «وزارة الثقة» فلا غرو أن قوبلت بأبتهاج الأمة واغتباطها، وجاءتها البرقيات من مختلف الهيئات، كما جاءتها الوفود من كل ناحية تعلن هذا الابتهاج، وكانت من هذه الناحية تشبه وزارة شريف باشا التى تألفت سنة ١٨٨١ فى إبان الثورة العرابية، نزولا على إرادة الأمة، وقوبل تأليفها بالاغتباط العظيم، وسميناها «وزارة الأمة»[٥].

ومن غرائب المصادفات أن مصير وزارة عدلى كان شبيهًا بمصير وزارة شريف باشا[٦] بل كان أسوأ منه، وانتهت بمثل ما انتهت به الأولى، إذ استهدفت كلتا الوزارتين للسقوط بين مظاهر السخط والاستنكار، وفى الحق أن نصيب عدلى من هذه المظاهر كان أكبر بكثير من نصيب شريف باشا.

---

(٥) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى) ص١٣٨ وما بعدها و ١٩٧ وما بعدها (طبعة سابقة).

(٦) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ص١٣٨ وما بعدها وص١٩٧ وما بعدها (طبعة سابقة).

عودة سعد إلى مصر

أرسل عدلى إلى سعد بطريق البرق نبأ تأليف وزارته وبرنامجها، ودعوة الوفد إلى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية.

فجاء الرد من سعد تلغرافيًا فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة إلى مصر، وغادر باريس يوم ٢٩ مارس، ووصل الإسكندرية يوم الأثنين ٤ أبريل، وإلى القاهرة يوم ٥ منه، وقوبل فى الإسكندرية وفى الطريق منها إلى القاهرة، وفى العاصمة، بأعظم مظاهر الفرح والحماسة، بحيث كانت مقابلته سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات مما لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر الحديث.

وهنا تبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر القومى، سنعرض لها فى كتاب[٧] «فى أعقاب الثورة المصرية».

* * *

(٧) ظهر هذا الكتاب فى ثلاثة أجزاء.

الفصل السادس عشر

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩؟
وفيمَ نجحت؟

نريد فى الفصل الأخير من هذا الكتاب، أن نستبق الحوادث التى سيرد ذكرها فى كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية»، لأن هذه الحوادث لا تغير شيئًا من جوهر الرأى فى نتائج ثورة ١٩١٩، فموضع هذا البحث هو فى كتاب الثورة، لأن الواجب يقتضى منا بعد أن تحدثنا عن أسباب الثورة ووقائعها، أن نبحث فى نتائجها، وهل نجحت فى الجملة أم لم تنجح، وإذا كانت قد نجحت، فما هو مدى نجاحها؟ وفى أى النواحى كان هذا النجاح؟

لقد قيل كلام كثير فى هذا الموضوع، واختلفت الآراء اختلافًا بينًا فى الجواب على ذلك السؤال، وهذا الخلاف يرجع فى الغالب إلى الزمن الذى يصدر فيه الجواب، والظروف التى تلابسه، وحالة الإنسان النفسية فى الوقت الذى يجيب فيه.

ومن الواجب علينا بادئ ذى بدء، لكى نصل إلى جواب أقرب إلى الحقيقة وأدنى إلى الإنصاف، وأبعد عن التأثرات الشخصية، أن نوسع دائرة البحث والتحقيق، وأن نتخير القواعد التى نبنى عليها بحثنا.

فأول قاعدة يصح أن نتخذها أساسًا للبحث فى مبلغ نجاح أية ثورة أو عدم نجاحها، هى تعرف الحالة التى كانت عليها البلاد قبل الثورة، والحالة التى وصلت إليها بعد الثورة، وهل تقدمت أم تأخرت، وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر.

اتبعنا هذه القاعدة فى الجواب على مثل هذا السؤال بالنسبة للثورة

العرابية، وانتهينا إلى أنها أخفقت ولم تنجح، وبينا أسباب إخفاقها، وأفردنا لذلك الفصل التاسع عشر من كتابنا عنها (لماذا أخفقت الثورة العرابية)[1].

قامت الثورة العرابية فى أوائل سنة ١٨٨١ لتقرير النظام الدستورى أساسًا للحكم فى البلاد، وتحريرها من الحكم المطلق، ومن التدخل الأجنبى معًا، ونجحت مؤقتًا فيما قصدت إليه، إذ أعلن النظام الدستورى الكامل فى فبراير سنة ١٨٨٢، ولكن الأحداث التى تعاقبت على البلاد، والدسائس الاستعمارية، قد أفسدت عليها نهاية الثورة، فانتهت بإلغاء دستور سنة ١٨٨٢، وضياع الاستقلال معًا، وحل محلها الاحتلال الأجنبى والحكم المطلق، فكان حقًا علينا أن نعتبر الثورة العرابية قد أخفقت فيما قامت من أجله.

ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢، يعصف باستقلال مصر، ويسيطر عليها، ويستأثر بشؤون الحكم فيها، وزادت وطأته شدة بإعلان الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤، فصار احتلالا مقرونًا بحماية، إلى أن قامت ثورة سنة ١٩١٩.

أثر الثورة فى الناحية السياسية

أوضحنا فى أسباب الثورة (ج١ ص٦٦) أنها قامت ضد الحماية وضد الاحتلال، فمن الحق أن نقول إن الثورة نجحت فى قومتها ضد الحماية، إذ أعترفت الحكومة البريطانية فى فبراير سنة ١٩٢١ أن الحماية علاقة غير مرضية، ثم أعلنت إلغاءها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، أما الاحتلال فلم تنجح الثورة فى إجلائه، لأنه مع الأسف لا يزال قائمًا حتى اليوم (١٩٤٥)[2].

حقًا أن الاحتلال يحمل فى طياته عناصر السيطرة الأجنبية التى قد تشبه الحماية الفعلية من بعض النواحى، وحقًا أن الاستقلال الذى اعترفت به الحكومة البريطانية ليس هو الاستقلال الحقيقى الذى تنشده مصر، ولكن من

---

(١) كتاب الثورة العرابية ص٥٥١ وما بعدها (طبعة سابقة).

(٢) تاريخ إعداد الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

الحق أن نعتبر إلغاء الحماية مكسبًا دوليًا لمصر، وربحًا سياسيًا وأدبيًا لكرامتها القومية، لأن هناك فرقًا كبيرًا بين دولة مشمولة بحماية دولة أجنبية، ودولة مستقلة يحد من استقلالها احتلال أجنبى، ليست له بأى حال صفة شرعية.

وليس يخفى أن الحماية التى أعلنت إنجلترا إلغاءها سنة ١٩٢٢ هى الحماية التى اعترفت بها الدول بطلب إنجلترا ذاتها فى مؤتمر فرساى، فإلغاؤها من الدولة التى أعلنتها، وتبليغ الإلغاء إلى تلك الدول التى سبق أن اعترفت بها، جعل لهذا الإلغاء صبغة دولية، فمصر الآن فى نظر الدول الأجنبية جمعاء دولة مستقلة، وهى من هذه الناحية لها مكانة دولية وأدبية لا تنكر، بين مجموعة الأمم المستقلة، أما الاحتلال الأجنبى فهو غصب ثم يزول، وسيزول إن شاء الله فى وقت أقرب مما يظنون، ولا نزاع فى أن أثر الاحتلال فى الحد من الاستقلال أقل بكثير من أثر الحماية والاحتلال معًا.

فثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت إذن فى إلغاء الحماية، وفى حمل إنجلترا على إعلان هذا الإلغاء، والاعتراف باستقلال مصر.

ولا تظنن أن الحماية كانت سائرة من نفسها إلى الزوال، أو أنها كانت فى نظر إنجلترا ضرورة من ضرورات الحرب، بل الواقع أنها حين أعلنتها فى ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت ترمى إلى تثبيتها وتوكيدها، وتدعيمها وتأييدها، ولولا ثورة سنة ١٩١٩، لظلت مضروبة على البلاد. أما نظرية أن الحماية كانت من ضرورات الحرب، فإنما كانت دعاية من الجانب المصرى، لإقامة الحجة عليها بعد انتهاء الحرب، ولعمرى إنها لم تكن من ضرورات الحرب، بل كانت من وسائل البغى والعدوان فحسب.

وإنك إذا تأملت فى وثائق الحماية، وبخاصة فى التبليغ البريطانى إلى السلطان حسين كامل حين توليته عرش مصر سنة ١٩١٤ (ج١ ص٣٢)، تجد أن إنجلترا إذ أعلنت الحماية قد اعتبرت أنها نظام دائم، وهذا ظاهر من قولها فى هذا التبليغ: «وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا

العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلانًا صريحًا، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقًا لنظام وراثى يقرر فيما بعد» (ج١).

وكـــررت هـــذا المعنى فى تبليغهـــا إلى السلطان فؤاد سنـــة ١٩١٧ (ج ١) إذ قالت: «حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم».

وردد السلطان حسين كامل هذا المعنى فى كتابه إلى رشدى باشا (ج١) إذ قال: إن الحوادث السياسية التى وقعت فى هـذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر وإلى خلو الأريكة الخديوية».

كـما ردده السلطان فؤاد إذ قـال فى كتـابـه إلى رشـــدى بـاشـــا (ج ١) : «قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقًا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها».

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، لم تتغير وجهة نظر الحكومة البريطانية فى اعتبار الحماية نظامًا دائمًا، وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله سكرتير المندوب السامى البريطانى إلى سعد باشا فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨ (ج ١)، وفيـه يبلغه رفض التـرخيص للوفـد المصـرى بـالسفـر، وينبئـه أنـه إذا كان للوفد مقترحات عن نظام الحكم فى مصر فليتقدم بها إلى المندوب السامى البريطانى على أن لا تخرج عن حدود التبليغ البريطانى إلى السلطان حسين كامل، أى فى حدود الحماية.

ولما شبت الثورة، احتجاجًا على الحماية، أصرت الحكومة البريطانية فى بلاغاتها وتصريحات وزرائها ورجالها على تثبيتها والاستمساك بها، وحمل

الدول على الاعتراف بها، ففى بلاغها الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٩ بتعيين الجنرال اللنبى مندوبًا ساميًا فى مصر (ج ١)، أكدت إنها وكلت إليه اتخاذ «جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها، حتى يعيد القانون والنظام فى هذه البلاد، وحتى يدير جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظرًا إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى».

وبادرت إلى حمل الرئيس ويلسن على الإعتراف بالحماية فى أبريل سنة ١٩١٩، واعترف بها مؤتمر الصلح فى مايو، وأقرتها معاهدة الصلح مع ألمانيا (معاهدة فرساى) فى يونيه من تلك السنة، وصرح اللورد كيرزون فى خطبته بمجلس اللوردات يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ (ص ٤٠) بأن الحماية ستنال بعد توقيع ألمانيا على المعاهدة (وقد وقعت عليها فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩) الاعتراف العام، وأن الحكومة البريطانية لاتنوى مطلقًا أن تغفل أو تتخلى عن التبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة الحكم فى مصر على عاتقها، وأن هذه التبعات قد تأيدت بإعلان الحماية البريطانية عليها، وظفرت الحكومة البريطانية باعتراف النمسا بالحماية فى معاهدة الصلح المعقودة معها فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩، والمعروفة بمعاهدة «سان جرمان» وظفرت أيضًا باعتراف تركيا بهذه الحماية فى معاهدة سيفر المعقودة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠[٣].

ولما ألفت لجنة ملنر كانت مهمتها «تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرًا فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية.. إلخ».

كل هذه التصريحات والملابسات تدل قطعًا على أن الحكومة البريطانية منذ أعلنت حمايتها الباطلة على مصر كانت وظلت مصرة على تثبيتها والاستمساك بها.

فإذا كانت قد رأت فى أعقاب الثورة، وبعد ما أعيتها الحيل فى حمل الأمة

(٣) ألغيت معاهدة سيفر بعد فوز الثورة الكمالية كما تقدم بيانه.

المصرية على قبول هذا النظام البغيض، أن تعدل عنه، وتعلن إلغاء الحماية، فهذا ولا شك كان نتيجة الثورة، وهو أول نجاح لها من الوجهة السياسية.

ولا مراء أيضًا فى أن إلغاء الامتيازات الأجنبية[٤] فى مصر كان ثمرة لثورة سنة ١٩١٩، فإن سياسة إنجلترا قبل الثورة، وبعدها، كانت ترمى إلى أن تحل هى محل الدول الأجنبية فى امتيازاتها، ولكن الثورة قد نجحت فى إلغاء هذه الامتيازات إطلاقًا، وفى بسط سلطان الحكومة المصرية على الأجانب فى التشريع والإدارة والأمن العام منذ سنة ١٩٣٧، والقضاء (ابتداءً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩)، وهذا ولا شك مكسب قومى كبير.

فى نظام الحكم

وثمة نجاح آخر للثورة فى نظام الحكم، فلقد كان لها الفضل الأكبر فى تقرير النظام الدستورى، وتوجت بذلك جهادًا طويلاً شاقًا، استمر أربعين سنة سبقت الثورة؛ فليس يخفى أن جهاد الأمة فى سبيل الدستور قد بدأ فى أواخر عهد إسماعيل، إذ فزعت الطبقة المفكرة إلى التخلص من مساوئ الاستبداد، وإنقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية فى شؤونها، ذلك التدخل الذى بدأ فى ذلك العهد، ونجح الأحرار فى دعوتهم، وألف شريف باشا وزارته الأولى فى أواخر عهد إسماعيل، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب، فوضع الحجر الأساسى للنظام الدستورى فى مصر، وسن دستورًا يحقق سلطة الأمة، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩[٥]، ثم خلع الخديو إسماعيل فى يونيه سنة ١٨٧٩ بناءً على طلب الدول، وتعطل إنفاذ الدستور زهاء سنتين فى أوائل حكم الخديو توفيق، إلى أن قامت الثورة العرابية، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢[٦]، الذى

(٤) ألغيت بموجب اتفاقية منترو التى عقدت فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧.
(٥) راجع نصوصه فى كتابنا عصر إسماعيل ج٢ ص٢٣٠ (طبعة سابقة).
(٦) راجع نصوصه فى كتابنا عصر إسماعيل ج٢ ص٢٣٧ (طبعة سابقة).

لا يختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩، ثم تلاحقت الأحداث والدسائس الأجنبية، فأفضت إلى الاحتلال البريطانى، وكان أول عمل هام له من ناحية نظام الحكم إلغاء دستور سنة ١٨٨٢، وإنشاء نظام فاسد يجعل سلطة الأمة معدومة حكمًا وفعلا، وهو نظام «مجلس شورى القوانين» و «الجمعية العمومية» الذى فرض على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣، أى زهاء ثلاثين سنة، ثم حل محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣، وهو أيضًا من صنع الاحتلال، ومن النظم التى أرادت بها السياسة البريطانية إهدار سلطة الشعب، والاستيثاق من خضوع الوزارات المصرية لإرادتها وأوامرها.

ولقد جاهد الحزب الوطنى وجاهدت الأمة جهادًا طويلا فى سبيل الدستور، سواء فى عهد مصطفى كامل أو فى عهد محمد فريد.

فكان مصطفى كامل، إلى جانب دعوته إلى الجلاء، لا ينى فى المطالبة بالدستور، سواء فى خطبه أو مقالاته.

كتب فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ من «اللواء» مقالة بعنوان (الحكومة والأمة فى مصر)، ذكر فيها وعد اللورد دفرين باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس نيابى، وإخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد، كإخلافها وعودها فى الجلاء، ثم قال: «لعمرى إذا كان الإنجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية إنجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء».

ودعا إلى الدستور فى خطبته فى العيد المئيى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢، وكان على صفحات «اللواء» يدعو إلى إنشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (إفلاس احتلال) أظهر فيها فساد الأداة الحكومية فى المعارف والداخلية،

وختمها بقوله: «وعندى أن هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد إلى مجلس نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى، فلا يسن قانون بغير إرادته ولا تحور مادة إلا بمشيئته، ولا يزعزع نظام بغير أمره، ولا تعلو كلمة على كلمته، وإلا فإن بقاء السلطة المطلقة فى يد رجل واحد سواء كان مصريًا أو أجنبيًا يضر بالبلاد كثيرًا ويجر عليها الوبال».

وكتب تحت عنوان (إنشاء مجلس نيابى) فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من اللواء ما يأتى: «لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر وكتبناه فى هذه الجريدة وغيرها من وجوب إنشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على ألسنة الكثيرين من أهل القطر، لأنه الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال، وسواء كان سابقًا أو لاحقًا لتخلص البلاد من رق الاحتلال، فإنه الضمانة الوحيدة، والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة» إلى أن قال: «ليس للاحتلال مصلحة فى إيجاد مجلس نيابى لهذه البلاد، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم، فلتفعل، فإنها تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال».

واستمر جهاد الحزب الوطنى فى سبيل الدستور، إلى جانب جهاده فى سبيل الجلاء، على عهد محمد فريد، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة إلى حركة إجماعية للمطالبة بالدستور، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته «الجمعية العمومية» فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابى، إذ جاء في هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى: «ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات».

كان هذا الجواب إهانة للأمة، واتهامًا لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى، وترديدًا وتأييدًا لوجهة النظر الاستعمارية فى هذا الصدد، فاعتزم محمد فريد رد هذه الإهانة ببعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور، وأعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها إلى الخديو بطلب إنشاء المجلس النيابى، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض، ووزعها على أعضائه وأنصاره، والمصريين كافة فى جميع الجهات للتوقيع عليها، فانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والأقاليم، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة، والسيدات والآنسات المهذبات، وتبعهم جميع طبقات الأمة، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥,٠٠٠ قدمها الفقيد إلى الخديو عباس الثانى فى أبريل سنة ١٩٠٨، وفى ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها، وعليها ١٦,٠٠٠ توقيع، فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد، وكانت أكبر دعاية للدستور.

ولقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور، مثل المقاومة التى لقيها منه فى دعوته للجلاء، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها فى مصر معارضتها فى عودة الدستور، ردًا على كل حركة يقوم بها الحزب الوطنى فى هذه الناحية، اعتبر ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر سنة ١٩٠٨ ردًا على العرائض الاجماعية التى قدمها محمد فريد إلى الخديو بطلب الدستور، إذ قال: «إذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور إنشاء مجلس نيابى بإطلاق المعنى كما هو الحال فى إنجلترا وفى بلدان أخرى أوروبية، فليس عندى على ذلك إلا جواب واحد، وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن، والتفكير فى إدخال تغيير يحدث إنقلابًا كهذا الانقلاب ضرب من الحماقة والجنون».

وبقيت السياسة البريطانية على إصرارها فى مقاومة عودة الدستور، يعاونها فى ذلك الخديو والوزراء المصريون – وهذا ما يدعو إلى الأسف – وكل

ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو إدخال بعض تعديلات طفيفة فى نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩)، بعد أن كانت من قبل سرية، وتقرير حق سؤال الوزراء فى مجلس شورى القوانين، وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات، وعد المرحوم محمد فريد هذه التعديلات مكسبًا للحركة الوطنية – وقد كانت حقًا مكسبًا فى ذلك الوقت العصيب – إذ قال عنها فى خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠: «مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها فى هذه السنة – ١٩٠٩ – علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية، وتعديل نظام مجالس المديريات، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى، وهى مسائل وإن كانت فى ذاتها لا تعد شيئًا مذكورًا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبناؤها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى فى مجادلات أعضائه للنظار، ومباحثاتهم فى القوانين المطروحة أمامهم، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة، وللجرائد التى تعبر عن أفكارها حسابًا كبيرًا، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر، لا موقف المعاند أو المكابر، حتى اضطروا الحكومة فى عدة مواقف إلى احترام آرائهم والأخذ بملاحظاتهم».

وكان لا يفتأ يدعو الأمة إلى المطالبة بالدستور، إلى جانب المطالبة بالجلاء، وآخر موقف له فى ذلك قبل منفاه كان فى المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢، إذ دعا فى خطبته إلى إصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا، وقرار آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو، ولبى المؤتمر دعوته وأصدر القرارين معًا، وقد تعقب الاحتلال الفقيد بعد هذه الخطبة، وأوحى إلى صنائعه من الوزراء والحكام والقوامين على الدعوى العمومية أن يعتبروا المطالبة

بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب! وعدوها تحريضًا على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها، وحوكم الفقيد عليها فعلًا، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه في الجهاد وهما على فهمي كامل، وإسماعيل حافظ، بالحبس سنة له، وبثلاثة أشهر لزميليه.

وظلت الحكومة البريطانية على تعاقب السنين تحول دون الأمة ودستورها، ولما شبت الحرب العالمية الأولى أعلنت الأحكام العرفية في نوفمبر سنة ١٩١٤، وأعقبها إعلان الحماية في ديسمبر من تلك السنة، فازدادت الأمة بعدًا عن تحقيق آمالها في الدستور، وبدا من وثائق الحماية تصميم السياسة الإنجليزية على إهدار سلطة الأمة . ففي تبليغها إلى السلطان حسين كامل (ج ١) أعلنت أنها دائبة على ما أسمته سياسة «التدرج في إشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقي السياسي»، وهي هي السياسة التي سارت عليها منذ سنة ١٨٨٢، وسوغت بها حرمان الأمة دستورها أربعين سنة متوالية، وكان في نيتها الاستمرار عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، لولا ثورة سنة ١٩١٩، وتبدو هذه النية في مشروع القانون النظامي الذي وضعه السير ويليم برونيت المستشار المالي البريطاني في نوفمبر سنة ١٩١٨ والذي تقدم الكلام عنه (ج ١)، فإنه مشروع ينزل بمصر إلى مرتبة أسوأ من كثير من المستعمرات البريطانية، إذ يجعل سلطة التشريع فيها في يد شرذمة من الأجانب تهدر بجانبها شخصية الأمة وكرامتها وسلطتها الشرعية، وهذا المشروع يدلك على مبلغ ما كان يبيت للبلاد من أسوأ النيات بالنسبة لنظام الحكم فيها.

فثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت فعلا في وأد هذا المشروع وهو في مهده، وفي تقرير الدستور نظامًا للحكم، وإعلانه سنة ١٩٢٣، وهذا الدستور فضلا عن تقريره سلطة الشعب وحقه الشرعي في حكم نفسه بنفسه، فإنه قرر حقوق المصريين وحرياتهم السياسية والشخصية.

ومن الحق أن نقول إن هذه الثورة هي حد فاصل بين عهد وعهد، بين

نظام قديم قوامه إلغاء سلطة الأمة حكمًا وفعلًا، وإلزام الحكومة الأهلية باتباع «النصائح» البريطانية طبقًا لتلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤، وحصر السلطة فى يد المستشارين والموظفين البريطانيين، وفرض حماية باطلة على البلاد، ونظام جديد، قوامه استقلال ناقص، يشوبه احتلال أجنبى غير مشروع، ودستور يقرر سلطة الأمة ويحد من سلطة الفرد ومن التدخل الأجنبى.

وينبغى أن لا نغفل عن حقيقة جوهرية، لا أفتأ أنادى بها، وهى أن الدستور لا يكون كاملًا، وسلطة الأمة لا تكون مستقرة، ما دام الاحتلال الأجنبى قائمًا، هذه حقيقة لا مراء فيها، ولكن إلى جانب هذه الحقيقة حقيقة أخرى، وهى أن الدستور هو الأداة الطبيعية القومية لحكم الشعب حكمًا مشروعًا، وهو من أسلحة النضال عن الاستقلال وعن سلطة الأمة وحقوقها ومصالحها، فالبلاد التى يسود فيها نظام الحكم المطلق تحرم هذه الأداة الطبيعية، وتعيش مستعبدة من الداخل، وفرق كبير بين الأمة الحرة والأمة المستعبدة فى نضالها عن حقوقها.

وهنا يلزمنى أن أرد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مغنمًا، بل يتجهمون لها ويتنكرون، ويطيب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب! ويضعوا فى طريقها العقبات سرًا وعلنًا.

هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور، وهم وإن لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة، فإنهم يبثونها فى أحاديثهم ومجالسهم، وتنم عليها أعمالهم وتدابيرهم، واتجاهات أفكارهم، فإلى هؤلاء الناقمين أوجه القول فى صدق وإخلاص، وأناشدهم أن يعيدوا النظر فى آرائهم، فقد يكون الرأى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع فى الحكم، أو عدم الإحاطة بالموضوع من شتى نواحيه، أو نتيجة للتأثرات الوقتية، أو الاعتبارات الشخصية، ولعلهم يتدبرون فى جسامة التبعة الأدبية التى يحملونها فى الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسًا وستين سنة إلى الوراء.

والحقيقة أن النظام الدستورى - وأساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة فى انتخابات حرة - لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال فى سنة أو سنتين، بل هو فى حاجة إلى مران طويل، وممارسة مستمرة، لكى تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه، ولا يضير الأمم أن تخطئ فى ممارسة هذا النظام، فإن الخطأ يصلح مع الزمن، والأمة فى ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل معترك الحياة، قد يخطئ ويتعثر فى سيره، بادئ الأمر، ولكن هذه الأخطاء هى التجارب للإنسان، يفيد منها، ولا بد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة، وليس العلاج للشاب الناشئ فى الحياة أن تحرمه حرية العمل، أو أن تحجر عليه، وتفرض عليه وصيًا بحجة حمايته من الخطأ والعثار، فإنك إن فعلت ذلك سلبته الإرادة والحرية، اللتين هما المميز للإنسان، وهما قوام النجاح فى الحياة، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية،وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة والنهوض والتقدم، وكذلك الأمم، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية، وإنما طريق التقدم والنجاح لها، أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية، التى تبعث فيها روح الحرية والكرامة الإنسانية، ولا يطلب من الأمة المصرية التى حرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه إلى الكمال فى بداية حياتها الدستورية، بل هى فى حاجة إلى سنين عديدة، لكى تعوض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانًا.

ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية، فإن الزمن كفيل بإصلاحها، أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة، وحسبك أنها تقتل فى الأمم روح العزة والكرامة، وتغرس فيها طبائع الذل والهوان والعبودية.

كانت هذه النظم آفة الشرق فى الجملة، بل كانت سبيل الغرب إلى بسط سيطرته على بلدانه، فلقد وجد الاستعمار الأوروبى فى الشرق مرتعًا خصبًا، لم يجد مثله فى الغرب، ولهذه الظاهرة أسباب شتى، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم الاستبدادية الداخلية وأرهقتها على توالى السنين، وأفسدت

أخلاقها، وأضعفت روح المقاومة المعنوية فى نفوس أبنائها، فلم تقو على صد أمواج الاستعمار التى ارتطمت بها، لأن الشعب الذى يألف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية، فالعيوب التى ظهرت أو ستظهر فى الحياة الدستورية عندنا، أقل بكثير من مزاياها بل هى أقل من مثلها فى بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطانًا، ثم إنها بلا مراء أقل من عيوب الحكم المطلق.

على أن عيوبها لا ترجع إلى الدستور فى ذاته، ولا إلى قواعده ومبادئه، بل إلى أخلاق بعض أفراد الشعب، من خاصته وعامته، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التى رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال، وزاد فى تأثيرها الاحتلال الأجنبى.

وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالتنكر للدستور والتبرم به، وإهداره حكمًا أو فعلًا، بل بإصلاح أخلاقنا وتقويمها، ولا تصلح الأخلاق فى ظل الاستبداد والحكم المطلق، بل تزداد ضعفًا وفسادًا، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس، والنظم الحرة تنشئ الأمم الحرة، أما النظم الاستبدادية فلا تنشئ إلا أممًا مستعبدة.

هذا إلى أن الدعاية إلى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد فى حقوقها الاستقلالية، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بإرادتها، وأنها فى حاجة إلى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضًا، وهذا ولا شك شر إعلان عن الأمة، وإساءة إلى سمعتها بين الدول والشعوب، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية، لأن الحكم الأهلى ما هو إلا ركن من أركان السيادة القومية التى يتألف منها الاستقلال، فإذا قام فى أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بإرادتها، فإن هذا يغرى بها الطامعين، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها، ومن ناحية أخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط فى حقوقه الدستورية، ينتقل بطريق العدوى إلى حقوقه الاستقلالية، وهنا الخطر كل

الخطر، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة فى ميدان النضال، فالتفريط فى أحدها يغرى بالتفريط فى الأخرى، ولعلك إذا تأملت فى سير الحوادث قديمها وحديثها، تجد أن البيئات التى صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هى أقرب البيئات إلى التفريط فى حقوق البلاد الاستقلالية.

يخلص مما تقدم أن ثورة سنة ١٩١٩ قد أفلحت فى تقرير الدستور نظامًا للحكم فى مصر، وهى من هذه الناحية قد نجحت، حيث أخفقت الثورة العرابية.

فى الناحية المعنوية

وثمة نجاح آخر لثورة سنة ١٩١٩، وهو نجاح معنوى، يرتبط بتاريخها القومى، ذلك أنه قد تألفت من الثورة صفحة مجيدة من البطولة والتضحية، جديرة بأن تحيى فى النفوس روح الإخلاص للوطن، هذه الروح التى هى عدتنا فى النضال والكفاح، فهؤلاء الشهداء المجهولون الذين جادوا بحياتهم سنة ١٩١٩ وما تلاها، فى سبيل مجد الوطن وعظمته، غير ناظرين إلى مكافأة ينالونها، أو منافع يجنونها، خليقون بأن يبعثوا فى نفوس مواطنيهم على تعاقب الأجيال روح الجهاد الخالص لله والوطن.

ولا تظنن أن أثر هؤلاء الشهداء المجهولين قد تلاشى مع الأيام، ولا تقولن إن هذه الصفحة المجيدة قد عفى عليها الزمان، وأعقبتها صفحات أخرى من التهافت على الغنائم، فإلى جانب هذا التهافت تبقى دائمًا فكرة الوطنية التى كانت الثورة إحدى مراحلها ووسيلة لبثها فى طبقات الشعب.

حقًا إن هذه الفكرة لم ترسخ بعد فى النفوس بالقدر الذى بلغته عند كثير من الأمم الأخرى، ولا يزال مستوى الوطنية ضعيفًا فى نفوسنا، ويلزمنا جهاد طويل لتثبيتها وتدعيمها وتعميمها، ولكنها قد شقت طريقها إلى الأمام،

ووصلت إلى مرحلة تتلوها إن شاء الله مراحل نحو النمو والكمال.

ولا يغيبن عن أذهاننا أن صفحات المجد فى حياة الأمم لا تبلى عظمتها، ولا تخلق جدتها، ولا تنال منها السنون، ولئن رانت على بعض النفوس شوائب النفعية، فليس هذا ذنب الثورة، بل ذنب بعض خلفائها أو المنتسبين إليها أو مستغليها، وستبقى صفحة الثورة ناصعة البياض، توحى بالعمل الصالح، وإذا كانت سيرة البطل الواحد خليقة بأن تكون مصدرًا لهذا الوحى، بالرغم من تقادم العهد وتطاول السنين، فأخلق بأولئك الشهداء المجهولين أن يكونوا مصدرًا دائمًا لمثل هذا الوحى المجيد.

ليست روح الثورة فى قيام الجماعات ضد نظام من النظم، ولا فى نزوعها إلى الشر والعدوان، أو الفوضى والانقسام، فإن مثل هذه الظواهر قد تهدم أسمى معانى الثورة، وإنما الروح المجيدة للثورة هى عقيدة الإخلاص الذى لا نهاية له فى نفس الوطنى، فهذه العقيدة هى روح الثورة، وهى تراثها الدائم الذى به تعيش وتتجدد ذكراها فى النفوس على تعاقب الأجيال، ولا غرو فهذه العقيدة – عقيدة الإخلاص للوطن – هى الأساس الثابت لكل نهضة قومية، ولكل عمل صالح فى حياة الأمم.

وإذا كان لى أن أنصح الشباب ممن يقرءون هذا الكتاب، فإنى أقول لهم: لا تكونوا ثوريين كأسلافكم سنة ١٩١٩، بل كونوا مثلهم مخلصين للوطن فى أعمالكم وأهدافكم.

لا تكونوا مثلهم ثوريين، فإن فى ميادين الجهاد السلمى السياسى والاقتصادى والاجتماعى مجالاً فسيحًا لجهودكم، وإخلاصكم وتضحياتكم، وإن فيها لأعمالاً مجيدة تنتظركم، لكى تنهضوا ببلادكم فى مختلف النواحى.

لا تكونوا فى حياتكم الوطنية معتدين، فإنه لخير البلاد وللحركة الوطنية أن تكونوا معتدى عليكم لا معتدين، فباستهدافكم للاعتداء عليكم، تقوى فى نفوسكم روح التضحية واحتمال الشدائد فى سبيل بلادكم.

وإذا انتظمتم فى سلك الحياة العملية، فتعهدوا فى نفوسكم شعلة الوطنية، ولا تدعوها تنطفئ أو تذبل على الأيام، فهى الشعلة التى تنير للأمم طريق الحياة والنهوض والسعادة والمجد.

أدوا واجبكم فى الحياة، فلو أدى كل منكم رجالاً ونساءً واجبه نحو الوطن، الزارع فى حقله، والصانع فى مصنعه، والتاجر فى متجره، والكاتب والأديب فى أدبه وتفكيره، والموظف فى وظيفته، وصاحب المهنة الحرة فى مهنته، والسياسى فى بيئته، لسعد بكم الوطن، ولأديتم له من الخدمات أكثر مما أدى أسلافكم.

كونوا مؤمنين بالوطن، مؤمنين بالواجب نحوه؛ ولا يزعزع إيمانكم يأس أو خيبة أمل، فإن الأمم لا تنهض بأقوام يتحسسون مواضع النقص والضعف فى مواطنيهم، لا ليصلحوها، بل ليسوغوا لأنفسهم نزعة التنكر للمثل العليا، ولا تنهض بأقوام يحاسبون بلادهم حسابًا عسيرًا فى اقتضاء المكافأة العاجلة على أعمالهم وخدماتهم، لا تنهض الأمم، بهؤلاء وأولئك، بل تنهض بقوم يملأ الإخلاص قلوبهم، فيترسمون فى الحياة سبيل الواجب نحو بلادهم، يؤدونه، ولو كانوا ضحية هذا الواجب، أو ضحية المجتمع الذى يخلصون له، فمهما تبلغ تضحيات المرء فى هذه الدنيا، فإنها لا تقاس إلى تضحيات الشهداء فى ثورة سنة ١٩١٩، وشهداء الوطن عامة، أو شهداء الأمم فى الحروب التى حصدت الملايين من بنى الإنسان، ممن بذلوا أرواحهم فى سبيل أوطانهم.

فثورة سنة ١٩١٩ هى من هذه الناحية معين لا ينضب لعقيدة الإخلاص للوطن.

فى الناحية الأخلاقية

هل نجحت الثورة فى الناحية الأخلاقية للأمة؟

أرى أن الثورة لم يكن لها أثر جوهرى فى أخلاق الأمة، لأن الأخلاق ترجع فى صلاحها أو فسادها إلى عوامل أخرى، لا دخل للثورة فيها، وأهمها

الوراثة، والتربية المنزلية والمدرسية، ثم البيئة الاجتماعية، على أن الأخلاق عامة قد تراجعت بعد الثورة، فالصدق والإخلاص، والوفاء والمروءة، قد نقص مستواها عما كانت عليه من قبل، وطغت على النفوس موجة من النفعية يلزمنا أن نتعاون على صدها، وهذه العوارض لا علاقة لها بالثورة، وبعضها كان موجودًا إلى حد ما قبل الثورة، ولكن قوة الملاحظة قد زادت فينا بسبب ارتقاء مستوى المدارك والأفكار، فكشفت لنا عن عيوب كنا نغفل عنها، أو لا نلقى بالًا إليها، وازدياد قوة الملاحظة ظاهرة طيبة تدل على أن الأمة سائرة فى الجملة إلى الأمام، ومن الحق أن نقرر أن معظم عيوبنا الأخلاقية قد ورثناها عن الأجيال الماضية، وهى من نتائج نظم الحكم التى كانت مضروبة على البلاد، كما أن الجانب الأكبر منها يرجع إلى الاحتلال الأجنبى، وما أفسده من نفوس الناس وأخلاقهم ووطنيتهم، فهذا الذى نشكو منه، من نفاق وجبن وذبذبة، وتهافت على المنافع الشخصية، هو فى الغالب من تراث الحكم المطلق وتأثير الاحتلال، على أن من الواجب أن نعترف أيضًا أن الشباب المتعلم كانوا قبل الثورة خيرًا منهم بعدها، فقد كانوا - فى الجملة - أكثر جلدًا على العمل، وأبعد عن مفاتن الشباب وغروره، وأكثر وفاءً، وأشد إخلاصًا فى العمل لوجه الله والوطن، ولعل من أهم أسباب هذه الظاهرة أن الثورة قامت على أكتاف الشباب، ونجاحها يرجع إلى مظاهراتهم وإضراباتهم وتضحياتهم، وجمعياتهم وخطبهم وقراراتهم، فسرى الزهو والخيلاء إلى نفوس الشباب عامة، حتى الذين لم يشتركوا فى تضحيات الثورة، ولم يقتبسوا من فضائلها، فصرفهم هذا الشعور عن الإكباب على دروسهم، والاستزادة من العلم والمعرفة، وداخلهم من هذه الناحية شيء كبير من الاستهتار والغرور، ومال ميزان الأخلاق فى نفوس الجيل..

ومما زاد الحالة سوءًا أن الشباب رأوا من تمليق بعض الشيوخ والزعماء لهم ما زادهم غرورًا، ولما استمر الانقسام بين الزعماء، جهد بعضهم فى أن يستميل إلى جانبه المجندين السابقين فى الثورة، أو خلفاءهم، وأغروهم بالمنافع والمزايا، فأفسدوا فيهم روح الإخلاص، وأضعفوا فيهم الناحية الخلقية.

ومن الممكن إصلاح هذا الضعف ببث روح الوطنية والإخلاص فى نفوسهم، وتحبيبها إليهم بالقدوة الصالحة، والأسوة الحسنة، والدعوة الخالصة، ويجب على الخاصة أن تبدأ بهذا الإصلاح، وتأخذ فى إصلاح نفوسها أولًا، لأننا مع الأسف ينقصنا من الأخلاق السياسية والأخلاق الشخصية ما ينهض بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفى الحق أن هذه ناحية هامة من الإصلاح، يجب أن نتعاون جميعًا على النهوض بها، لأن الأخلاق هى سياج نهضة الأمم، ولا يمكن للمرء أن يؤدى رسالته فى الحياة إلا إذا كان متحصنًا بالأخلاق والفضائل القومية التى تجعل منه جنديًا مخلصًا من جنود الوطن.

الثورة والنهضة الاقتصادية

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ فى النهضة الاقتصادية؟

إذا رجعنا إلى زعامة الثورة نجد أنها أهملت الناحية الاقتصادية إهمالًا شاملًا، وهنا تبدو ناحية من نواحى النقص فى زعامة الثورة، إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة، فإن زعامة قبل الثورة تفضل زعامة الثورة فى توجيه الأمة إلى البعث الاقتصادى، مما بدا أثره فى تأسيس البنوك التعاونية ومنشآت التعاون عامة، والمؤسسات والنقابات العمالية، وذلك على الرغم من أن الظروف لم تكن مواتية لهذا البعث، وغاندى وأنصاره فى الهند قد جعلوا لدعوتهم جانبًا اقتصاديًا واسع المدى، كان له الأثر الفعال فى زيادة الثروة الأهلية، وفى قوة الحركة الوطنية عامة، أما زعامة الثورة سنة ١٩١٩ فقد أغفلت هذا الجانب الهام من البرنامج القومى.

على أن منطق الثورة السليم قد سار على خلاف توجيه الزعامة السياسية فيها، فاتجه من تلقاء نفسه إلى تعضيد النهضة الاقتصادية، وإلى متابعة البعث الاقتصادى الذى بدأ قبل الثورة.

فما أن ظهرت فى أعقاب الثورة دعوة الزعيم الاقتصادى طلعت حرب إلى

تأسيس بنك مصر (أغسطس سنة ١٩١٩)، حتى ناصره الشباب وأيدوه، وبثوا دعوته بين طبقات الشعب فى المدن والأقاليم، مدفوعين إلى ذلك بفطرتهم السليمة، ونجحت الدعوة إلى هذه المؤسسة العظيمة، بعيدة عن زعامة الثورة، وتأسس البنك فى سنة ١٩٢٠، وليس يخفى أن تأسيس بنك مصر هو النواة للنهضة الاقتصادية والمالية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، وهو الثمرة الاقتصادية للثورة، فالروح العامة التى أوجدتها الثورة فى النفوس كان لها أثرها فى نجاح هذه الدعوة، ونستطيع أن نلمس هذا الأثر إذا رجعنا قليلاً إلى الماضى، فإن الدعوة إلى تأسيس البنك الوطنى قد ظهرت فى إبان الثورة العرابية، ثم تجددت قبل الحرب العالمية الأولى، وقبل ظهور ثورة سنة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات، ولكنها لم تلق من الأمة التأييد الذى يكفل نجاحها، وفى ذلك يقول المرحوم عمر بك لطفى فى خطبته التى ألقاها يوم ٣١ يناير سنة ١٩٠٩ : «إنى وإن كنت أحبذ فكرة إنشاء بنك وطنى كبير لكنى أظن أن هذا المشروع سابق لأوانه وأن الأفكار لم تتهيأ بعد لقبوله، وفى اعتقادى أن خير نظام يحسن إدخاله الآن هو نظام التسليف القائم على مبادئ التعاون»، وقال فى خطبته التى ألقاها فى ٢ مايو سنة ١٩١١، أى بعد أكثر من سنتين من خطبته السابقة: «إذا كان المصريون غير قادرين اليوم أو ليسوا موفقين اليوم إلى إنشاء مصرف عام فعلى الأقل يجب عليهم أن يقوموا بتأسيس النقابات وبنوك التعاون الصغيرة ليخلصوا على الأقل من شر المرابين»، وأخرج المرحوم طلعت حرب فى نوفمبر سنة ١٩١١ كتاباً عن (علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة)، دعا فيه إلى إنشاء البنك الوطنى، ولكن دعوته لم تتحقق فى ذلك الحين، ولم يكن طلعت حرب لتعوزه الهمة والعزيمة والكفاية اللازمة لتحقيقها، ولكنه لم يجد من الأمة فى سنة ١٩١١، من الاستعداد لتأييد دعوته، مثلما وجد فى سنة ١٩٢٠، أو بعبارة أخرى، إن الدعوة إلى تأسيس البنك الوطنى لم تلق من مناصرة الأمة قبل الثورة، وما لقيته بعد الثورة، وهذا ولا شك مرجعه إلى أن الروح العامة للثورة قد بعثت فى النفوس قوة معنوية كفلت نجاح الدعوة إلى تأسيس بنك مصر.

الثورة والنهضة الاجتماعية

كانت النهضة الاجتماعية فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى من أسباب الثورة، كما أوضحنا ذلك فى الفصل الثانى من هذا الكتاب، ومن الحق أن نقول أيضًا إن الثورة كان لها أثرها فى تطور هذه النهضة، وازدياد عناصر النشاط فيها، إذ أخذت طبقات المجتمع، تحت تأثير الثورة، تسلك مرحلة جديدة من مراحل العمل والنهوض، وأول ظاهرة لهذا التطور ذيوع الروح الرياضية فى الشباب وغير الشباب، وكانت من قبل محصورة فى أضيق دائرة، فبدأ الشباب ومن إليهم يؤلفون الجماعات والنوادى الرياضية، وتألفت فرق الكشافة المصرية فى المدن والأقاليم، وتأسست فى أبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشافة الأهلية لضم فرق الكشافة والتشجيع على إنشاء فرق جديدة وتنظيمها، فنمو الروح الرياضية كانت نتيجة للروح التى أوجدتها الثورة فى النفوس.

وكان للثورة أثرها فى النهضة النسائية، فإن اعتياد السيدات تأليف المظاهرات، وإلقاءهن الخطب فى المجتمعات، وتأليفهن الجمعيات، ونشر آرائهن وأبحاثهن فى الصحف والمجلات، ومساهمتهن فى تطور الحوادث عامة، واضطلاعهن بأعمال البر والإحسان، وبخاصة التى يقصد منها النهوض بالطبقات لشعبية، كل هذه العوامل قد أفادت من الثورة، حقًا أن بعضها كان سابقًا عليها، ولكن الثورة كان لها أثرها فى إبرازها واتساع مداها.

وكذلك كان للثورة أثر فعال فى النهضة التعاونية، والنهضة العمالية، فقد ركدت الحركة التعاونية خلال الحرب العظمى الأولى، ولكنها بعثت بعثًا جديدًا فى أعقاب الثورة، فازدادت جمعياتها، واتجهت أفكار المتعاونين وعزائمهم إلى استئناف نشاطهم، ولما اشتد الغلاء اتجهت الحركة التعاونية إلى مكافحة الغلاء بالتعاون وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار، فأخذ التعاون شكلًا اجتماعيًا إنسانيًا بتأسيس جميعات التموين الخيرية التى قامت على المبادئ

التعاونية، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ فى العواصم والمدن والقرى، وكان لها فضل كبير فى مكافحة الغلاء وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها بأسعار معتدلة، واستأنف التعاون نشاطه فى الريف والحضر.

ونشطت الحركة العمالية خلال الثورة وفى أعقابها، فازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهم، والمطالبة بحقوقهم، وترقية شئونهم، وكثرت مطالب العمال فى مختلف جهات العمل، فألفت الحكومة فى أغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر فى هذه المطالب، وحل ما ينشأ من خلاف على أجور وساعات العمل وشروطه.

وتعددت نقابات العمال، بحيث لم يكن يمر وقت إلا ونسمع بين حين وآخر نبأ تأليف نقابة جديدة لهم، فكانت سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ بعثا جديدًا للنهضة العمالية، وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى، كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطباء، والتجار، وبعض الموظفين، فشرعوا من ذلك الحين فى تأسيس نقابات لهم.

فروح الثورة قد طافت بالمجتمع، على اختلاف طبقاته وبيئاته، واستثارت فيها عوامل الوعى والتقدم، بما أشاعت فى النفوس كافة من التطلع إلى المثل العليا، وتحقيق ما يجيش بها من أمان وآمال، وظهرت هذه الروح أكثر ما ظهرت فى الطبقات الشعبية، ولا غرو فهى التى احتملت أكبر قسط من أعباء الثورة وتضحياتها، فكان من حقها أن تساهم فى الحياة العامة بأكثر مما كان لها من قبل.

وصفوة القول، أن ثورة سنة ١٩١٩ تعد بحق من الثورات الناجحة فى تاريخ الحركات القومية، وقد ظهر نجاحها فى شتى النواحى السياسية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية، ومن حق الأمة المصرية أن تفخر بهذه الثورة.

* * *

وثائق تاريخيّة

عهود إنجلترا باحترام استقلال مصر
ووعودها بالجلاء[1]

نذكر فيما يلى أهم عهود الإنجليز المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودهم العديدة بالجلاء:

١ - تصريح السير هنرى إليوت Henry Elliott سفير إنجلترا فى الآستانة للسلطان سنة ١٨٧٣ (مجموعة الفرمانات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ص ٣١).

«ليس فى إنجلترا حزب له أقل رغبة فى الاستيلاء على مصر».

٢ - تصريح السير إدوار مالت Edward Malet قنصل إنجلترا العام فى مصر للسلطان فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر - ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨١).

«إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديو، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها».

٣ - تلغراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا إلى السير ادوار مالت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة الرسمية - الوقائع المصرية - فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١).

«ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكمال حريتها التى نالها الخديو بموجب الفرمانات العديدة وباستقلالها الإدارى الذى

---

(١) نشرناها فى كتاب «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» ص ٢٤٣، (طبعة سابقة) ونعيد نشرها هنا.

ضمنه السلطان لها، وأن إنجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومى إذا هى رغبت فى انتقاص هذه الحرية، وأن العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبى، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين».

٤ – تصريح اللورد جرانفيل إلى موزوروس باشا سفير تركيا فى لندن فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١).

«بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة فى أن نعمل لاحتلال مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان».

٥ – تصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا فى لندن فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١).

«ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصى وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة».

٦ – تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا فى الآستانة للسلطان فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١).

«لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع فى مصر، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة، والرأى العام فى إنجلترا مجمع على هذه السياسة، وقد أضفت إلى ذلك أنى لا أجهل أن السلطان يرتاب فى نياتنا، وأن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالى».

٧ – تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا فى باريس فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ – ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢).

«إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا، وإن التدخل التركى أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة».

٨ – تصريح اللورد ليونس إلى المسيو دى فريسينية رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢).

«إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربى فى مصر».

٩ – تصريح الملكة فيكتوريا فى خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢.

«سأبذل كل ما لدى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التى قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظاماتها».

١٠ – تصريح اللورد جرانفيل إلى المسيو تيسو Tissot فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢).

«إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى فى مصر أو احتلالها حربياً».

١١ – ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ بالآستانة من سفراء إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وإيطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢).

«تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر، ولا الحصول على امتياز خاص بها، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى».

١٢ – منشور اللورد جرانفيل إلى الدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢).

«إن عمل الأميرال سيمور سيقتصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الإنجليزية غرض مستتر».

١٣ - تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا بالآستانة فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢).

«إن انجلترا لا تسعى فى مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا لا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى».

١٤ - تصريح السير شالس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى المسيو تسو Tissot فى ١٨ يوليه سنه ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢).

«إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالأمن فى الإسكندرية».

١٥ - تصريح المستر جلادستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢).

«ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن فيها، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدها، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية».

١٦ - تصريح السير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢:

«إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا ولمصر أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم نختارها لها، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء، وأن الشرف ليقضى علينا

أن نحترم النظم الحرة التى نفخر بها».

١٧ - خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ :

«أنا أميرال الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقًا فتح مصر، ولا التعرض لدين المصريين ولالحريتهم بحال، وأن غرضها الوحيد أن تحمى سموكم والمصريين من العصاة».

١٨ - تصريح المستر جلادستون فى مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢

«ليس فى نيتنا مطلقًا أن نحتل مصر، وإذا كان هناك شىء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال، لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة، وللوعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها».

١٩ - منشور الجنرال ولسلى قائد الحملة البريطانية إلى المصريين فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢).

«يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصرى ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه».

٢٠ - منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء فى أغسطس سنة ١٨٨٢ :

«يجب على سفراء الملكة فى الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لإنجلترا، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على أن لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول».

٢١ - تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢.

«لا ضرورة لإرسال جنود تركيه إلى مصر لأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء جزء من جنودها».

٢٢ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابرى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢.

«إن إنجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها».

٢٣ - تصريح المستر دودسون Dodson فى خطابه بسكربرو Scarborough يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢.

«ليس لإنجلترا نية البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهى تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ولا حاجة لإنجلترا فى بسط سيادتها على مصر ولا فى ضمها وإنما هى ترغب فى أن تعيد مصر للمصريين».

٢٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢.

«انقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفًا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال إلا وقتيًا وستضع الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية».

٢٥ - خطبة المستر تشمبرلين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢.

«إنى لا أضيع وقتى فى تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا، إذ به نكون قد أوجدنا أرلندا جديدة فى الشرق، ولا ريب فى أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها، وأننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال».

٢٦ - تصريح الملكة فيكتوريا فى خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣.

«سنحترم كل الالتزامات الدولية فى مصر».

٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣:

«إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذى تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود فيها، ولا ريب أن هناك أمما أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لإنجلترا فى مصر، والحكومة الإنجليزية لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة عن المصالح العامة التى للأمم المتحضرة».

٢٨ - تصريح جلادستون فى مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣:

«لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها، ولن تبقى الجنود البريطانية بوادى النيل يومًا واحدًا أكثر مما تقتضيه الضرورة».

٢٩ - تصريح جلادستون فى خطبته بوليمة محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣:

«لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية، وأن رغبتنا الوحيدة هى تعجيل الإصلاح فى مصر، وعند تمام هذا الإصلاح. سنرحل عنها».

٣٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣:

«إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر فى ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف إنجلترا».

٣١ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣:

«إن حكومة جلالة الملكة معارضة فى ضم مصر وفى كل ما يشبه هذا الضم احتفاظًا بعهودها وصيانة لمصالح إنجلترا».

٣٢ – تصريح السير وليم هركور William Harcourt فى ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤:

«إن إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقًا ولا تعترف لنفسها بأى حق فى هذا العمل الذى يعد وسيلة غير سياسية، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له، فلا ضم ولا حماية، بل إننا سنجلو عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها».

٣٣ – تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ (انظر الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤):

«تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن فى مصر».

٣٤ – تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤:

«نتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن فى مصر، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد».

٣٥ – تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية فى مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤:

«مثل التصريح السابق».

٣٦ – تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا فى ٨

فبراير سنة ١٨٨٥ (أنظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥):

تنوى الحكومة الإنجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية».

٣٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥:

«الحكومة مصممة على أن لا تبقى فى السودان يوماً واحدًا، أكثر مما تقضى به الضرورة».

٣٨ - تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند فى مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥:

«سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة، ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقى فسنضطر إلى إبقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لا تتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات».

٣٩ - تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية فى مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧:

«ليس فى نية انجلترا أن تبقى على الدوام فى مصر، وأن الغرض الوحيد لحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال».

٤٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥:

«يجب على إنجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى، ونحن لا نقبل ضمًا ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه فى مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم، إن السياسة الإنجليزية قائمة على خطأ، وأن

أحسن ما يعمل فى مثل هذه الحالة هو أن تضع بسرعة حدًا لمثل هذا التدخل».

٤١ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦:

«إذا ظننتم أننا نريد البقاء فى مصر تكونون مخدوعين، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء».

٤٢ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى خطاب ألقاه فى الوليمة التى أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦:

«لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى، وأن أقوال أوروبا فى هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة»

٤٣ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧:

«لا تستطيع الحكومة الإنجليزية وضع مصر تحت حمايتها، وذلك بناءً على تعهداتها السابقة واحترامًا لقواعد القانون الدولى، وأن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل، ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا، وهى تقضى بأن الاحتلال الإنجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات».

٤٤ – تصريح السير هنرى درومندولف إلى الصدر الأعظم فى سنة ١٨٨٧ (الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧):

«كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية فى ضم مصر أو بسط الحماية عليها، ولقد نسبوا لإنجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبديًا، ولكن هذا

يعد خرقًا لتقاليد إنجلترا السياسية، ونقضًا لتعهداتها نحو السلطان، وانتهاكًا لحرمة القانون الدولى».

٤٥ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مأدبة محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٧:

«إن نتيجة مفاوضات الآستانة[٢] لا تغير شيئًا من واجبات بريطانيا العظمى».

٤٦ - تصريح السير جيمس فرجسن James Fergusson وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧:

«إن إخفاق المفاوضات الإنجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط إنجلترا من عهودها للدول من احترامها هذه العهود».

٤٧ - تصريح السير جيمس فرجسن المذكور فى مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨:

«لسنا فى سواكن إلا فى مركز الدفاع، ولا نرمى قط إلى غرض الفتح».

٤٨ - تصريح المستر ستانهوب Stanhops وكيل وزارة الحربية فى مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨:

«التصريح السابق».

٤٩ - تصريح و. هـ. سميث W. H. Smith وزير الخزانة فى مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨:

«يمكننا أن نتوقع فى مستقبل قريب جدًا الجلاء عن وادى النيل كله».

٥٠ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم

---

(٢) هى مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء. انظر ص ٧٧ من كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) (طبعة سابقة).

١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

«لا نستطيع إعلان حمايتنا على مصر ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالا فعليًا أبديًا، لأن هذا يعد نقضًا لتعهدات إنجلترا الدولية».

٥١ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

«ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية، وإنما نحن نرغب فى أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الإمبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات، وإننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريبًا».

٥٢ – تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقًا فى خطابه بمدينة سدنى فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

«تعهدت إنجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة، ولقد حل اليوم وقت الجلاء، وليس هذا لأننا وعدنا به، بل لأن مصلحتنا أيضًا تتطلب القيام به، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هلجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنيف».

٥٣ – تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا فى باريس للمسيو دفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

«إن زيادة الحامية الإنجليزية فى مصر لا تدعو إلى أى تعديل فى التأكيدات التى قدمتها حكومة جلالة الملكة فى عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر، كما أنها لا تدعو لأي تغيير سياسى».

٥٤ – تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للمسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

«مثل التصريح السابق».

٥٥ – تصريح اللورد كمبرلى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣:

«إن إرسال المدد إلى مصر لا يغير بأى حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد».

٥٦ – تصريح السير هنرى كمبل بانرمان Sir Henry Cambell Bannerman وزير الحربية لجريدة نيوزوينر فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤:

«ليس احتلال مصر إلا وقتيًا، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد فى مصر إلا إذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين فى نظر أوروبا».

٥٧ – تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق فى محاضرته التى ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥:

«الاحتلال الإنجليزى مصدر ضعف لإنجلترا، وحيث إننا لا نرى أية مصلحة فى البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد».

٥٨ – تصريح المستر جلادستون فى خطابه الذى أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتابنا – مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الأولى و٥١ من الطبعة الثانية ثم بالطبعات التالية):

«إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافى منذ سنين».

٥٩ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير سنة ١٨٩٩:

«ليس فى نيتنا مطلقًا أن ننازع حليفنا الخديو حقوقه، ولا أن نرتكب حياله أى عمل ظالم».

معاهدة الآستانة
(٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

المعقودة بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا وإسبانيا وهولندا، والمقررة والمنظمة لحياد قناة السويس (انظر ص ٤٦٩ وما قبلها).

المادة ١ : تكون الملاحة حرة فى قناة السويس البحرية، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية، دون تمييز بين الدول.

ولهذا فإن الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة فى وقت الحرب أو فى وقت السلم، ولا تخضع القناة مطلقًا للحصر البحرى.

المادة ٢ : تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية، ومن ثم تقر تعهدات الجناب الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية، فيما يختص بترعة المياه العذبة، تلك التعهدات المنصوص عنها فى الاتفاق المؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣، والتى تتكون من مقدمة وأربع مواد.

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه الترعة أو أحد فروعها بحيث تبقى بمأمن من أى شروع فى ردمها.

المادة ٣: تتعهد الدول المتعاقدة أيضًا بأن لا تتعرض بسوء للمهمات أو المبانى أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة.

المادة ٤ : بما أن القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة، فإن الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم

القيام بأى عمل عدائى، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة فى القناة، أو فى أحد موانيها وفى منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هى إحدى الدول المحاربة.

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمتار فى القناة أو فى أحد موانيها إلا فى حدود ما تقتضيه الضرورة، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها، وبدون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة، ويجب أن لا تتعدى مدة إقامتها فى بور سعيد أو فى ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة، إلا فى الأحوال القهرية، وفى مثل هذه الحالة يجب أن تقلع هذه السفن فى أقرب وقت ممكن، ويجب فى حالة مرور عدة سفن حربية معادية فى القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين إقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء.

المادة ٥: لا يجوز فى وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل فى القناة وموانيها، أو تنقل منها جنودًا أو ذخائر أو مهمات حربية، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة فى القناة تعوق سيرها، فإنه يمكن إنزال أو نقل جماعات مجزأة من الجند فى القناة وموانيها، بشرط أن لا تزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب.

المادة ٦: تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع فى هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة.

المادة ٧: لا يجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها فى مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة.

ومع ذلك فإن الدول تستطيع أن تبقى فى مينائى بور سعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة.

المادة ٨: يعهد لممثلى الدول الموقعة على هذه المعاهدة فى مصر ملاحظة

تنفيذ أحكامها، وفى كل الأحوال التى تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناءً على دعوة ثلاثة منهم وتحت رآسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة، وعليهم أن يحيطوا الحكومة المصرية علماً بالخطر الذى لاحظوه، لكى تتخذ هى الوسائل التى تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها.

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعًا مرة فى كل سنة، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برياسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو، وله أن يرأسها فى حالة غياب المندوب العثمانى.

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أى بناء أو تفريق أى حشد على إحدى ضفتى القناة، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها فى القناة.

المادة ٩ : تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة، وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات، وعلى النحو المقرر فى هذه المعاهدة.

وفى حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك، فعليها أن تطلب معاونة الحكومة العثمانية التى عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب، وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥[١] وتتبادل الرأى معها عند اللزوم فى هذا الموضوع.

ولا تمنع نصوص المواد ٤ و٥ و٧ و٨ ومن الإجراءات التى يمكن اتخاذها تنفيذًا لهذه المادة.

---

(١) انظر كتابنا (مصر والسودان فى أوائل الاحتلال) ص ٢٣٩ (طبعة سابقة).

المادة ١٠: وكذلك فإن نصوص المواد ٤ و٥ و٧ و٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التى يرى جلالة السلطان وسمو الخديو فى حدود الفرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتها الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها.

وفى هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علمًا بذلك ومن المتفق عليه أيضًا أن نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التى تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر.

المادة ١١: إن الوسائل التى تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و١٠ من هذه المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة فى القناة.

وفى هذه الأحوال فإنه يبقى محظورًا إقامة الحصون الدائمة التى تقام على خلاف نص المادة الثامنة من هذه المعاهدة.

المادة ١٢: تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقًا لمبدأالمساواة فى حرية الملاحة فى القناة الذى يعتبر ركنًا هامًا من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى إحداها للحصول على منافع إقليمية أو تجارية أو امتيازات فى الاتفاقات الدولية التى قد تعقد فيها بعد، خاصة بالقناة، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية.

المادة ١٣: فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة فى نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التى لسمو الخديو بمقتضى الفرمانات.

المادة ١٤: تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها فى هذه المعاهدة لا تكون موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس.

والمادة ١٥: شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها فى القطر المصرى.

المادة ١٦ : تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التى لم توقع على هذه المعاهدة علمًا بأحكامها، وأن تسعى لديها للموافقة عليها.

المادة ١٧ : يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتتبادل التصديقات فى الآستانة فى مدة شهر أو أقل من ذلك إذا أمكن.

النصوص الخاصة بمصر

فى معاهدة لوزان المعقودة بين تركيا وإنجلترا وحلفائها فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ (انظر ص٤٠٠).

المادة ١٧: يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤.

المادة ١٨ : صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و١٨٩١ و١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءًا من مدفوعات الدين المصرى العام، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية.

المادة ١٩ : إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدول المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها.

المادة ٩٩ : ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها:

(٦) معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية.

* * *

تم كتاب ثورة ١٩١٩

وراجعه المستشار حلمى السباعى شاهين

فهرس الكتاب

الفصل الأول
مصر فى أثناء الحرب العظمى الأولى
١٩١٤ - ١٩١٨

الفصل الثانى

أسباب الثورة

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

الفصل الرابع

مقدمات الثورة

الفصل الخامس
الثورة

الفصل السادس
الثورة فى الأقاليم

الفصل السابع
ذكرياتى عن الثورة

الفصل الثامن
مواجهة الثورة

الفصل التاسع
مهادنة الثورة

الفصل العاشر
استمرار الثورة

الفصل الحادى عشر
محاكمات الثورة

الفصل الثانى عشر
لجنة ملنر والحوادث التى لابستها

الفصل الثالث عشر
مفاوضات ملنر

الفصل الرابع عشر
استشارة الأمة فى مشروع ملنر

الفصل الخامس عشر
التبليغ البريطانى بأن الحماية
علاقة غير مرضية

الفصل السادس عشر
هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩؟
وفيم نجحت؟

وثائق تاريخية

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على(الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١).

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦.

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم .

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر . والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)

الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩).

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١).

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .

وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :

من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى .

من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطرى ومشاهداتى فى الحياة .

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عاماً فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى – يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ – ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع		٤٦٩٤ / ١٩٨٧
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-٢٠٩٥-٧	ISBN

٤٣ / ٨٦ / ١

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذه الأعمال الكاملة

يُنظر إلى عبد الرحمن الرافعي على أنه جبرتي عصر الحديث ، لقد عكف طوال عمره على كتابة التاريخ المصرى فبدأه بتاريخ الحركة القومية فى عصر المماليك والحملة الفرنسية . . حتى ثورة ٢٣ يوليو فى سبع سنوات . وإلى جانب هذه الحقبة التاريخية نجده يكتب أيضاً مؤلفات أخرى هامة . . .

وكتابات الرافعى تتسم بالصدق والدقة والحيدة . . فهو يبدأ بذكر أسباب الحادث ثم سرده ثم رأيه فيه . . ومن ثم فإن فكر الرافعى يسود هذه المؤلفات ويعبر عن كفاح الشعب المصرى فى مواجهة القوى المختلفة والملابسات التى أحاطته . .

ودار المعارف تقدم هذه الأعمال الكاملة للقارئ العربى حتى يقف على تاريخ وطنه العظيم . . وكفاحه المشرف ومطالبه الذاتية بالحرية والحق والديمقراطية .